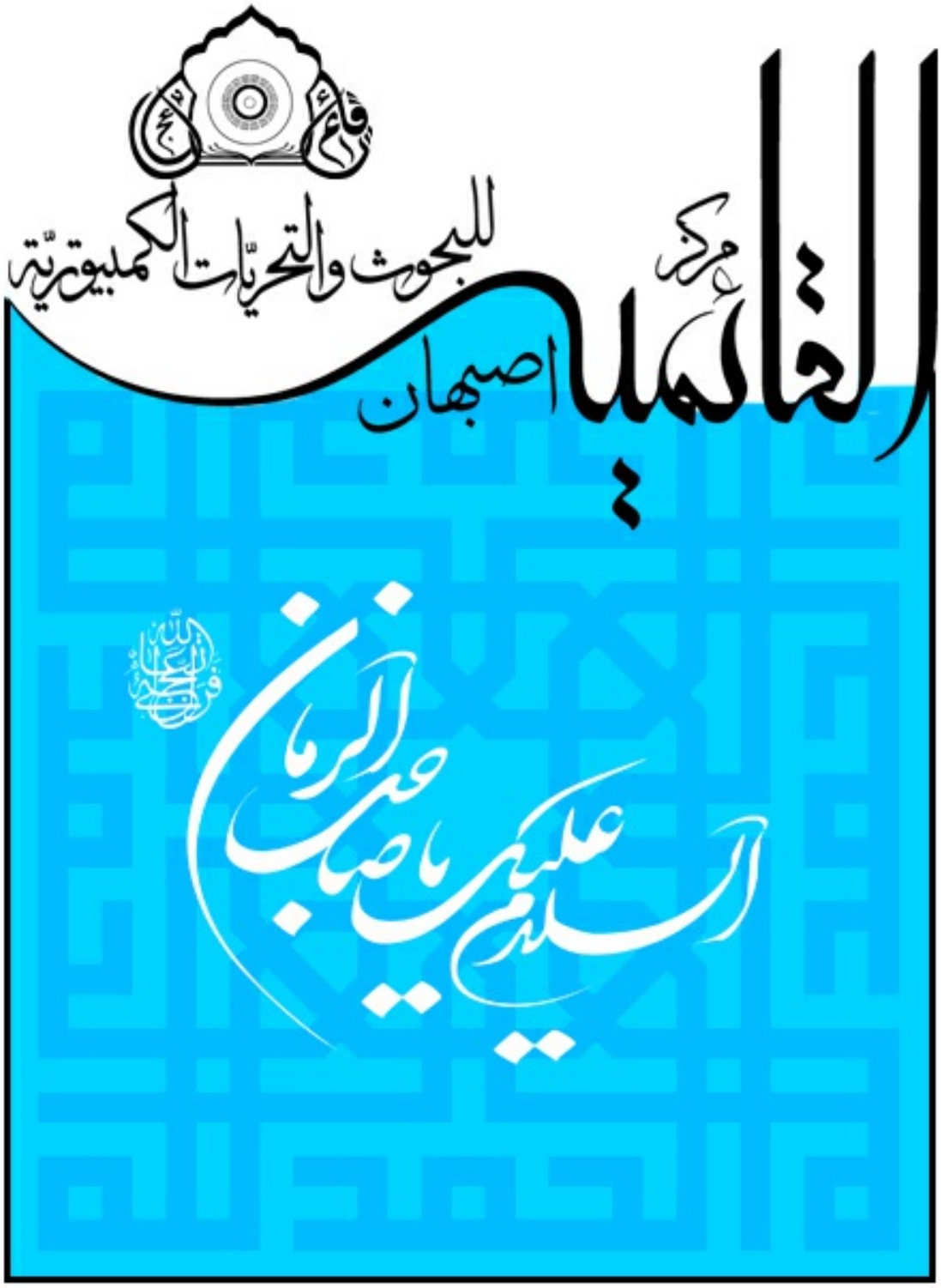

www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.ir

دروس في البلاغة

(شرح مختصر المعاني للتفتازاني)

تأليف

الشيخ حسن عبد الله الحمادي

٢

مؤسسة الخلود

بسم الله الرحمن الرحیم

دروس فی البلاغه

کاتب:

غلامعلی محمدی بامیانی

نشرت فی الطباعة:

موسسة البلاغ

رقمی الناشر:

مرکز القائمیة باصفهان للتحریات الکمبیوتریة

الفهرس

الفهرس ----- ۵
دروس فی البلاغه المجلد ۲ ----- ۱۷
اشاره ----- ۱۷
اشاره ----- ۱۷
اشاره ----- ۲۱
[بقیّه الفن الاول علم المعانی] ----- ۲۳
ضضض ----- ۲۳
ضضض ----- ۲۳
اشاره ----- ۲۳
[الکون التّقدیم أعون علی المراد] ----- ۲۷
[الکون التّقدیم أعون علی المراد] ----- ۲۷
[قد یقدّم المسند إلیه المسوّر بکلّ علی المسند المقرون بحرف النّفی] ----- ۲۹
[قد یقدّم المسند إلیه المسوّر بکلّ علی المسند المقرون بحرف النّفی] ----- ۲۹
اشاره ----- ۲۹
[تقسیمات القضیّه] ----- ۳۴
[تقسیمات القضیّه] ----- ۳۴
[ببیان الملازمه بین السّالبه الجزئیّه و الموجبه المعدوله المهمله] ----- ۳۶
[ببیان الملازمه بین السّالبه الجزئیّه و الموجبه المعدوله المهمله] ----- ۳۶
[السّالبه المهمله فی قوّه السّالبه الکلّیّه] ----- ۳۸
[السّالبه المهمله فی قوّه السّالبه الکلّیّه] ----- ۳۸
[حول دلاله لم یقم إنسان] ----- ۴۵
[حول دلاله لم یقم إنسان] ----- ۴۵
[قول عبد القاهر حول کلمه کلّ] ----- ۴۸
[أمّا تأخیره فلاقتضاء المقام تقدیم المسند] ----- ۵۶

[أمّا تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند] ---- ۵۶
[وضع المضمر موضع المظهر] ---- ۵۸
[وضع المضمر موضع المظهر] ---- ۵۸
اشاره ---- ۵۸
[ليتمكّن ما يعقّبه فى ذهن السّامع] ---- ۶۳
[ليتمكّن ما يعقّبه فى ذهن السّامع] ---- ۶۳
[وضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه] ---- ۶۴
[وضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه] ---- ۶۴
اشاره ---- ۶۴
[أو التّهكّم بالسّامع] ---- ۶۸
[أو التّهكّم بالسّامع] ---- ۶۸
[أو ادّعاء كمال ظهوره] ---- ۶۹
[أو ادّعاء كمال ظهوره] ---- ۶۹
[أو غير اسم الإشاره فلزياده التّمكّن] ---- ۷۰
[أو غير اسم الإشاره فلزياده التّمكّن] ---- ۷۰
[أو إدخال الرّوع] ---- ۷۳
[أو إدخال الرّوع] ---- ۷۳
[أو تقويه داعى المأمور] ---- ۷۴
[أو تقويه داعى المأمور] ---- ۷۴
[أو الاستعطاف] ---- ۷۵
[أو الاستعطاف] ---- ۷۵
[الالتفات] ---- ۸۰
[الالتفات] ---- ۸۰
اشاره ---- ۸۰
[الفرق بين تفسير الجمهور و تفسير السّكّاكى للالتفات] ---- ۸۳
[الفرق بين تفسير الجمهور و تفسير السّكّاكى للالتفات] ---- ۸۳

[الأمثله على الالتفات] ---- ۸۵
[الأمثله على الالتفات] ---- ۸۵
[وجه الالتفات] ---- ۸۸
[وجه الالتفات] ---- ۸۸
[الأسلوب الحكيم] ---- ۹۳
[الأسلوب الحكيم] ---- ۹۳
[خلاف مقتضى الظّاهر] ---- ۹۵
[خلاف مقتضى الظّاهر] ---- ۹۵
[أو التائل بغير ما يتطلّب] ---- ۹۸
[أو التائل بغير ما يتطلّب] ---- ۹۸
[و من خلاف مقتضى الظّاهر التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضى] ---- ۱۰۱
[و من خلاف مقتضى الظّاهر التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضى] ---- ۱۰۱
[و من خلاف مقتضى الظّاهر القلب] ---- ۱۰۲
[و من خلاف مقتضى الظّاهر القلب] ---- ۱۰۲
[أحوال المسند] ---- ۱۰۶
[أحوال المسند] ---- ۱۰۶
اشاره ---- ۱۰۶
[أمّا تركه] ---- ۱۰۶
[أمّا تركه] ---- ۱۰۶
اشاره ---- ۱۰۶
[قرينه الحذف إمّا محقّقه] ---- ۱۱۷
[قرينه الحذف إمّا محقّقه] ---- ۱۱۷
[أو مقدّره] ---- ۱۱۹
[أو مقدّره] ---- ۱۱۹
[و أمّا ذكره] ---- ۱۲۴
[و أمّا ذكره] ---- ۱۲۴

[و أمّا إفراده] ----- ۱۲۶
[و أمّا إفراده] ----- ۱۲۶
[و أمّا كونه فعلا] ----- ۱۳۲
[و أمّا كونه فعلا] ----- ۱۳۲
[و أمّا كونه اسما] ----- ۱۳۷
[و أمّا كونه اسما] ----- ۱۳۷
[و أمّا تقييد الفعل بمفعول] ----- ۱۴۱
[و أمّا تقييد الفعل بمفعول] ----- ۱۴۱
[و أمّا ترک تقييد الفعل] ----- ۱۴۴
[و أمّا ترک تقييد الفعل] ----- ۱۴۴
[و أمّا تقييد الفعل بالشّرط] ----- ۱۴۵
[و أمّا تقييد الفعل بالشّرط] ----- ۱۴۵
اشاره ----- ۱۴۵
[التّنافی بين كلامی العلّامه و الشّارح فی الشّرط و الجزاء] ----- ۱۴۹
[التّنافی بين كلامی العلّامه و الشّارح فی الشّرط و الجزاء] ----- ۱۴۹
[الفرق بين إن و إذا] ----- ۱۵۱
[الفرق بين إن و إذا] ----- ۱۵۱
[استعمالات إن] ----- ۱۵۶
[استعمالات إن] ----- ۱۵۶
[التّغليب] ----- ۱۶۴
[التّغليب] ----- ۱۶۴
[وجه استعمال جملتی إن و إذا فعليّه استقباليّه] ----- ۱۶۸
[وجه استعمال جملتی إن و إذا فعليّه استقباليّه] ----- ۱۶۸
[كلام السّكّاكی فی إبراز غير الحاصل فی معرض الحاصل] ----- ۱۸۰
[كلام السّكّاكی فی إبراز غير الحاصل فی معرض الحاصل] ----- ۱۸۰
[إمّا للتّعريض] ----- ۱۸۰

[إمّا للتّعريض] ---- ١٨٠
[وجه حسن التّعريض] ---- ١٨٦
[وجه حسن التّعريض] ---- ١٨٦
[اعتراض ابن الحاجب على المشهور] ---- ١٨٩
[اعتراض ابن الحاجب على المشهور] ---- ١٨٩
[رأى المنطقيّين فى إن و لو] ---- ١٩٧
[رأى المنطقيّين فى إن و لو] ---- ١٩٧
[رأى المبرّد حول لو] ---- ٢٠٢
[رأى المبرّد حول لو] ---- ٢٠٢
[استعمالات لو] ---- ٢٠٣
[استعمالات لو] ---- ٢٠٣
[و أمّا تنكير المسند] ---- ٢٢١
[و أمّا تنكير المسند] ---- ٢٢١
[و أمّا تخصيص المسند] ---- ٢٢٤
[و أمّا تخصيص المسند] ---- ٢٢٤
[و أمّا تعريف المسند] ---- ٢٢٧
[و أمّا تعريف المسند] ---- ٢٢٧
[وجه التّوفيق بين المتن و الإيضاح فى وضع تعريف الإضافه] ---- ٢٣١
[وجه التّوفيق بين المتن و الإيضاح فى وضع تعريف الإضافه] ---- ٢٣١
[الضّابط فى تقديم المعرفتين] ---- ٢٣٣
[الضّابط فى تقديم المعرفتين] ---- ٢٣٣
[تعريف الجنس] ---- ٢٣٨
[تعريف الجنس] ---- ٢٣٨
[قول الزّازى فى: زيد المنطلق] ---- ٢٤٤
[قول الزّازى فى: زيد المنطلق] ---- ٢٤٤
[و أمّا كون المسند جمله] ---- ٢٤٦

[و أمّا كون المسند جمله] ---- ۲۴۶
[تعريف السّكّاكى للمسند السّببىّ] ---- ۲۴۷
[تعريف السّكّاكى للمسند السّببىّ] ---- ۲۴۷
[رأى الشّيخ عبد القاهر فى المسند السّببى] ---- ۲۵۲
[رأى الشّيخ عبد القاهر فى المسند السّببى] ---- ۲۵۲
[كون الجمله ظرفيّه] ---- ۲۵۷
[كون الجمله ظرفيّه] ---- ۲۵۷
[و أمّا تأخير المسند و تقديمه] ---- ۲۶۰
[و أمّا تأخير المسند و تقديمه] ---- ۲۶۰
[التّحقيق حول لا فِيهَا غَوْلٌ] ---- ۲۶۳
[التّحقيق حول لا فِيهَا غَوْلٌ] ---- ۲۶۳
[التّحقيق حول لا رَيْبَ فِيهِ] ---- ۲۶۷
[التّحقيق حول لا رَيْبَ فِيهِ] ---- ۲۶۷
[تقديم المسند للتّنبيه على أنّه من أوّل الأمر خبر لا نعت] ---- ۲۶۸
[تقديم المسند للتّنبيه على أنّه من أوّل الأمر خبر لا نعت] ---- ۲۶۸
[تقديم المسند] ---- ۲۶۸
[تقديم المسند] ---- ۲۶۸
[أو للتّشويق إلى ذكر المسند إليه] ---- ۲۷۲
[أو للتّشويق إلى ذكر المسند إليه] ---- ۲۷۲
[أحوال متعلّقات الفعل] ---- ۲۷۷
[أحوال متعلّقات الفعل] ---- ۲۷۷
اشاره ---- ۲۷۷
[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل] ---- ۲۷۸
[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل] ---- ۲۷۸
[الغرض من ذكر الفعل مجرّدا عن المفعول] ---- ۲۸۱
[الغرض من ذكر الفعل مجرّدا عن المفعول] ---- ۲۸۱

[تنزيل المتعدّى منزله اللاّزم ضربان] ---- ۲۸۵
[تنزيل المتعدّى منزله اللاّزم ضربان] ---- ۲۸۵
اشاره ---- ۲۸۵
[قول السّكّاكى فى إفاده اللاّم الاستغراق] ---- ۲۸۷
[قول السّكّاكى فى إفاده اللاّم الاستغراق] ---- ۲۸۷
[جعل الفعل مطلقا] ---- ۲۹۴
[جعل الفعل مطلقا] ---- ۲۹۴
[حذف المفعول] ---- ۳۰۱
[حذف المفعول] ---- ۳۰۱
[إمّا للبيان بعد الإبهام] ---- ۳۰۱
[و إمّا لدفع توهّم إراده غير المراد] ---- ۳۱۴
[و إمّا لدفع توهّم إراده غير المراد] ---- ۳۱۴
[و إمّا لأنّه أريد ذكر المفعول ثانيا] ---- ۳۱۷
[و إمّا لأنّه أريد ذكر المفعول ثانيا] ---- ۳۱۷
[و إمّا للتّعميم] ---- ۳۲۰
[و إمّا للتّعميم] ---- ۳۲۰
[و إمّا لمجرّد الاختصار] ---- ۳۲۲
[و إمّا لمجرّد الاختصار] ---- ۳۲۲
[و إمّا لاستهجان ذكره] ---- ۳۲۶
[و إمّا لاستهجان ذكره] ---- ۳۲۶
[تقديم المفعول و نحوه] ---- ۳۲۸
[تقديم المفعول و نحوه] ---- ۳۲۸
اشاره ---- ۳۲۸
[الرّد الخطأ فى التّعيين] ---- ۳۲۸
[الرّد الخطأ فى التّعيين] ---- ۳۲۸
[الكلام فى نحو: زيد عرفته] ---- ۳۳۳

[الكلام فی نحو: زید عرفته] ---- ۳۳۳
[الكلام فی قوله تعالی: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْنٰاهُمْ] ---- ۳۳۴
[الكلام فی قوله تعالی: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْنٰاهُمْ] ---- ۳۳۴
[الكلام فی قوله تعالی: اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ] ---- ۳۴۱
[الكلام فی قوله تعالی: اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ] ---- ۳۴۱
[تقديم بعض المعمولات على بعض] ---- ۳۴۳
[تقديم بعض المعمولات على بعض] ---- ۳۴۳
اشاره ---- ۳۴۳
[لأنّ ذكره أهمّ] ---- ۳۴۳
[لأنّ ذكره أهمّ] ---- ۳۴۳
[أو لأنّ فی التّأخير إخلالا ببيان المعنى] ---- ۳۴۶
[أو لأنّ فی التّأخير إخلالا ببيان المعنى] ---- ۳۴۶
[أو لأنّ فی التّأخير إخلالا بالتّناسب] ---- ۳۴۹
[أو لأنّ فی التّأخير إخلالا بالتّناسب] ---- ۳۴۹
[باب القصر] ---- ۳۵۰
[باب القصر] ---- ۳۵۰
اشاره ---- ۳۵۰
[أقسام القصر] ---- ۳۵۱
[أقسام القصر] ---- ۳۵۱
[أنواع القصر مطلقا] ---- ۳۵۳
[أنواع القصر مطلقا] ---- ۳۵۳
[المراد بالصّفه] ---- ۳۵۴
[المراد بالصّفه] ---- ۳۵۴
[قصر الموصوف على الصّفه من الحقيقیّ] ---- ۳۵۶
[قصر الصّفه على الموصوف من الحقيقیّ] ---- ۳۵۷
[قصر الصّفه على الموصوف من الحقيقیّ] ---- ۳۵۷

[الفرق بين القصر الحقيقيّ و الإضافى و القصر الادّعائى] ---- ٣٦٠
[الفرق بين القصر الحقيقيّ و الإضافى و القصر الادّعائى] ---- ٣٦٠
[قصر الموصوف على الصّفه من غير الحقيقيّ] ---- ٣٦٢
[قصر الموصوف على الصّفه من غير الحقيقيّ] ---- ٣٦٢
[قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقيّ] ---- ٣٦٢
[قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقيّ] ---- ٣٦٢
[قصر الإفراد] ---- ٣٦٧
[قصر الإفراد] ---- ٣٦٧
[قصر القلب] ---- ٣٦٨
[قصر القلب] ---- ٣٦٨
[قصر التّعيين] ---- ٣٦٩
[قصر التّعيين] ---- ٣٦٩
[شرط قصر الإفراد] ---- ٣٧١
[شرط قصر الإفراد] ---- ٣٧١
[شرط قصر القلب] ---- ٣٧٢
[شرط قصر القلب] ---- ٣٧٢
[شرط قصر التّعيين] ---- ٣٧٥
[شرط قصر التّعيين] ---- ٣٧٥
[طرق القصر] ---- ٣٧٦
[طرق القصر] ---- ٣٧٦
[منها العطف] ---- ٣٧٦
[منها العطف] ---- ٣٧٦
[و منها النّفى و الاستثناء] ---- ٣٨١
[و منها النّفى و الاستثناء] ---- ٣٨١
[و منها إنّما] ---- ٣٨٢
[و منها إنّما] ---- ٣٨٢

[سبب إفاده إنّما القصر] ---- ٣٨٥
[سبب إفاده إنّما القصر] ---- ٣٨٥
[القراءات المختلفه فی قوله تعالی: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ اَلْمَيْتَةَ] ---- ٣٨٥
[القراءات المختلفه فی قوله تعالی: إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ اَلْمَيْتَةَ] ---- ٣٨٥
[قول النّحاه فی إنّما] ---- ٣٩٠
[قول النّحاه فی إنّما] ---- ٣٩٠
[و منها التّقديم] ---- ٣٩٥
[و منها التّقديم] ---- ٣٩٥
[الاختلاف بين وجوه القصر] ---- ٣٩٧
[الاختلاف بين وجوه القصر] ---- ٣٩٧
[رأی الشّيخ عبد القاهر فی اجتماع النّفی بلا العاطفه مع إنّما] ---- ٤٠٩
[رأی الشّيخ عبد القاهر فی اجتماع النّفی بلا العاطفه مع إنّما] ---- ٤٠٩
[قد ينزّل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب] ---- ٤١٢
[قد ينزّل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب] ---- ٤١٢
[قد ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء ظهوره] ---- ٤١٩
[قد ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء ظهوره] ---- ٤١٩
[مزيّه إنّما علی العطف] ---- ٤٢٢
[مزيّه إنّما علی العطف] ---- ٤٢٢
[وقوع القصر بين الفعل و الفاعل و غيرهما] ---- ٤٢٥
[وقوع القصر بين الفعل و الفاعل و غيرهما] ---- ٤٢٥
[موقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلاّ] ---- ٤٢٧
[موقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلاّ] ---- ٤٢٧
[تقديم المقصور عليه و أداه الاستثناء علی المقصور] ---- ٤٢٩
[تقديم المقصور عليه و أداه الاستثناء علی المقصور] ---- ٤٢٩
[وجه الحصر فی جميع صور الحصر] ---- ٤٣٣
[وجه الحصر فی جميع صور الحصر] ---- ٤٣٣

[لا يجوز تقديم المقصور عليه بإنّما على غيره] ---- ۴۳۵
[لا يجوز تقديم المقصور عليه بإنّما على غيره] ---- ۴۳۵
[الإنشاء] ---- ۴۳۷
[الإنشاء] ---- ۴۳۷
اشاره ---- ۴۳۷
[أنواع الإنشاء] ---- ۴۴۱
[منها التّمنّى] ---- ۴۴۱
[قد يتمنّى بلو] ---- ۴۴۴
[قد يتمنّى بلو] ---- ۴۴۴
[قد يتمنّى بلعلّ] ---- ۴۵۰
[قد يتمنّى بلعلّ] ---- ۴۵۰
[منها الاستفهام] ---- ۴۵۱
[منها الاستفهام] ---- ۴۵۱
[استعمالات الهمزه] ---- ۴۵۳
[استعمالات الهمزه] ---- ۴۵۳
[استعمالات هل] ---- ۴۵۷
[استعمالات هل] ---- ۴۵۷
[وجه جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف] ---- ۴۶۰
[وجه جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف] ---- ۴۶۰
[تعليل الآخرين قبح هل رجل عرف] ---- ۴۶۱
[تعليل الآخرين قبح هل رجل عرف] ---- ۴۶۱
[الكلام حول قوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ] ---- ۴۷۱
[الكلام حول قوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ] ---- ۴۷۱
[أقسام هل] ---- ۴۷۵
[أقسام هل] ---- ۴۷۵
[استعمالات ما] ---- ۴۷۷

[استعمالات ما] ---------- ۴۷۷
الفهرست ---------- ۴۸۳
تعریف مرکز ---------- ۴۹۶

دروس فی البلاغه المجلد ۲

اشاره

دروس فی البلاغه

(شرح مختصر المعانی للتفتازانی)

نویسنده:محمدی بامیانی، غلامعلی

ناشر:موسسه البلاغ

محل نشر:بیروت - لبنان

ص: ۱

اشاره

اشاره

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

الحمد للّه ربّ العالمين و الصّلاه و السّلام على سيّدنا محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و آله الطّيّبين الطّاهرين.

هذا هو الجزء الثّانى من كتابنا «دروس فى البلاغه» أسأل اللّه أن يوفّقنى لإتمامه لأنّه بالإجابه جدير.

ص: ۵

[بقیّه الفن الاول علم المعانی]

ضضض

ضضض

اشاره

ص :۷

مشعر بأنّ فيه (۱) شيئا من التّقوّى، و ليس (۲) مثل التّقوّى فى زيد قام، فالأوّل (۳) لتضمّنه الضّمير، و الثّانى (۴) لشبهه بالخالى عن الضّمير [و لهذا]أى لشبهه بالخالى عن الضّمير [لم يحكم بأنّه]أى مثل قائم مع الضّمير (۵) و كذا مع فاعله الظّاهر أيضا (۶) [جمله و لا عومل]قائم مع الضّمير [معاملتها]أى معامله الجمله [فى البناء (۷)]

أى فى نحو: زيد قائم، شيئا من التّقوّى.

أى ليس ذلك الشّىء مثل التّقوّى فى زيد قام.

أى كون نحو: زيد قائم مشعرا بأنّ فيه شيئا من التّقوّى لتضمّنه الضّمير الرّاجع إلى المبتدأ، و هو زيد فقوله: «لتضمّنه الضّمير» علّه لوجود التّقوّى فيه كما عرفت.

أى كون التّقوّى فيه دون التّقوّى الّذى فى هو قام إنّما هو لأجل شبهه بالاسم الجامد الخالى عن الضّمير كرجل مثلا، فقوله: «لشبهه بالخالى عن الضّمير» علّه للثّانى، و هو أنّ التّقوّى فيه ليس مثل التّقوّى فى زيد قام، أو هو قام، فلهذا قال «و يقرب» و لم يقل نظيره، كما عرفت.

أى بل حكم أنّه خال عن الضّمير لعدم تغيّره فى الخطاب و الغيبه و التّكلّم.

أى كما لم يحكم مع فاعله الضّمير بأنّه مع الضّمير كذلك لم يحكم مع فاعله الظّاهر نحو: زيد قائم أبوه بأنّه جمله، فزيد قائم أبوه ليس جمله، و لا معاملا معاملتها لا لشبهه بالخالى بل حملا على ما رفع ضميرا، فالمشابه بالمشابه بالشّىء مشابه بذلك الشّىء بقياس المساواه، فلا قصور فيجعله قوله: «و كذا. . .» فى حيّز التّعليل بقوله: «و لهذا» و يستثنى من كون الاسم المشتقّ مع فاعله غير جمله صورتان، و هما إذا وقع مبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر، نحو: أقائم الزّيدان، أو وقع صله للموصول نحو: جاء القائم أبوه، لأنّه لا يقدر بالفعل، كما فى حاشيه السيّد على المفتاح.

أى لا يكون اسم الفاعل مع الضّمير مبنيّا كالجمله حيث تكون مبنيّه، بل هو معرب.

لا يقال: إنّ الجمله من حيث هى لا تستحقّ إعرابا و لا بناء.

لأنّا نقول: إنّه ليس المراد بالبناء المعنى المصطلح، بل المراد عدم ظهور إعراب متبوعها عليها، يعنى أنّه لم يعامل معامله الجمله فى عدم ظهور إعراب المتبوع عليها، بل ظهر فيه إعراب المتبوع مخالفا للجمله، مثل جاءنى رجل قائم، و رأيت رجلا قائما، و مررت

حیث أعرب فی مثل رجل قائم، و رجلا قائما، و رجل قائم (۱) [و ممّا یری (۲) تقدیمه]أی من المسند إلیه الّذی یری تقدیمه علی المسند (۳) [کاللّازم (۴) لفظ مثل و غیر]إذا استعملا علی سبیل الکنایه (۵) [فی نحو: مثلک لا یبخل، و غیرک لا یجود،

برجل قائم، فالوصف قد أعرب مع تحمّله للضّمیر فی هذه الأحوال، أی أجری علیه إعراب المتبوع لفظا بخلاف الجمله نحو: جاءنی رجل قام، و رأیت رجلا قام، و مررت برجل قام، حیث کانت تلک الجمله صفه مبنیّه بمعنی أنّه لم یجر علیها إعراب المتبوع لفظا بل محلا.

أی لو عومل معامله الجمله فی البناء لما تغیّر إعرابه، لأنّ جزء الجمله لا یتغیّر إعرابه بدخول عوامل.

أی ممّا یعتقد أو یظنّ تقدیمه من المسند إلیه الّذی یری تقدیمه علی المسند «کاللّازم» لفظ «مثل و غیره» فقوله: «لفظ مثل» مبتدأ مؤخّر «و ممّا یری» بلفظ مضارع مجهول خبر مقدّم. و یجوز أن یکون علی صیغه المتکلّم المبنیّ للفاعل أی «و ممّا یری تقدیمه» .

أی علی الخبر الفعلی أی من الأسباب المقتضیه لتقدیم المسند إلیه لفظ مثل و غیره.

أی مثل اللّازم فی القیاس من حیث إنّه لازم فی الاستعمال، و الحاصل إنّه لم یقل لازما، بل قال کاللّازم، کی یکون إشاره إلی أنّ القواعد لا تقتضی وجوب التّقدیم، و لکن اتّفق أنّهما لم یستعملا فی الکنایه إلّا مقدّمین، فأشبههما ما اقتضت القواعد تقدیمه حتّی لو استعملا بخلافه عند قصد الکنایه بأن قیل: لا یبخل مثلک، و لا یجود غیرک کان کلاما منبوذا عند البلغاء و لو اقتضت القواعد جوازه، و بالجمله إنّ تقدیم مثل و غیره، و إن لم یکن لازما قیاسا، إلّا أنّه کاللّازم فی القیاس. و خصّ بهما بالذّکر لأنّهما المستعملان فی کلامهم مع أنّ القیاس أیضا یقتضی أن یکون ما هو بمعناهما کالمماثل و المغایر کذلک.

أی و هی إطلاق اسم الملزوم و إراده اللّازم بأن لا یقصد بلفظ مثل أو غیر إنسان معیّن، بل یقصد بهما غیر معیّن، أی کلّ إنسان یفرض مثلک فی الصّفه فی نحو: مثلک لا یبخل، و کلّ إنسان هو مغایر لک کائنا من کان فی نحو: لا یجود غیرک، فإذا انتفی البخل عن کلّ مماثل للمخاطب یلزم نفیه عنه، و إذا انتفی الجود عن کلّ غیر، انحصر الجود فی المخاطب، لأنّ الجود صفه وجودیّه لا بدّ لها من محلّ تقوم به، هذا معنی الکنایه، ثمّ المجوّز لوقوع مثل و غیر مبتدأ تخصیصهما بالإضافه و إن لم یتعرّفا بها لتوغّلهما فی الإبهام.

بمعنى أنت (۱) لا- تبخل، و أنت تجود من غير إراده تعريض بغير المخاطب (۲)]بأن يراد بالمثل و الغير إنسان آخر مماثل للمخاطب (۳)

أى لا- بمعنى أنّ إنسانا آخر مثلك أو غيرك كذلك فقوله: «أنت لا- تبخل و أنت تجود» لفّ و نشر مرتّب، و توضيح ذلك: أنّك إذا مثلك لا يبخل، فقد نفيت البخل عن كلّ مماثل للمخاطب، أى عن كلّ من كان متّصفا بصفاته، و المخاطب من هذا العامّ لأنّه متّصف بتلك الصّفات، فيلزم أنّه لا يبخل للزوم حكم الخاصّ لحكم العامّ، فقد أطلق اسم الملزوم، و هو نفى البخل عن المماثل و أريد اللاّزم، و هو نفيه عن المخاطب، و كذا إذا قيل: غيرك لا- يجود، لأنّه إذا نفى الجود عن الغير على وجه العموم انحصر الجود فى المخاطب على نحو الكنايه، فقد استعمل لفظ الغير فى المعنى الموضوع له، و هو نفى الجود عن كلّ مغاير، و أريد لازمه و هو إثبات الجود للمخاطب، و إنّما هو على سبيل الكنايه إذا لم يكن هناك إراده تعريض بغير المخاطب.

و معنى التّعريض أن يتكلّم الإنسان بكلام يظهر من نفسه شىء و مراده شىء آخر، كما يقال فى التّعريض بمن يؤذى المسلمين: المسلم من سلم المسلمون من يده و لسانه، فإنّه كنايه عن نفى صفه الإسلام عن المؤذى.

قال صاحب الكشّاف: التّعريض: أن تذكر شيئا تدلّ به على شىء آخر لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه: جئتك لأسلّم عليك فكأنّه أمال الكلام إلى عرض يدلّ على المقصود، و يسمّى التّلويح، لأنّه يلوّح منه ما يريده.

إنّما قيّد بقوله: «من غير إراده تعريض. . .» لأنّه لو أريد بهما التّعريض لغير المخاطب يلزم خلاف المقصود، لأنّ المراد بقولك: مثلك لا- يبخل، و غيرك لا- يجود، حين إراده التّعريض، هو إنسان غير المخاطب مماثل له، أو غير مماثل. فمعنى مثلك لا يبخل، أى أنت تبخل، و غيرك لا يجود، أى أنت لا تجود، فيلزم انقلاب المدح إلى الذّمّ، و هو خلاف المقصود، فحينئذ يخرج لفظ مثل و غير، ممّا نحن فيه، فلا- يكون تقديمهما كاللاّزم، لأنّ التّقديم إنّما كان كاللاّزم فيما لم يراد منهما التّعريض بغير المخاطب.

فى المثال الأوّل و هو مثلك لا يبخل، «أو غير مماثل» فى المثال الثّانى و هو غيرك لا يجود، ثمّ قوله: «بأن يراد بالمثل و الغير» إنسان آخر. . . بيان لإراده التّعريض.

أو غير مماثل، بل المراد نفى البخل عنه (۱) على طريق الكنايه لأنّه (۲) إذا نفى عمّن كان على صفته من غير قصد إلى مماثل لزم نفيه عنه و إثبات الجود له بنفيه عن غيره (۳) مع اقتضائه محلا يقوم به، و إنّما يرى التّقديم فى مثل هذه (۴) الصّوره كاللّازم [لكونه]أى التّقديم [أعون على المراد (۵) بهما]أى بهذين التّركيبين لأنّ الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكنايه الّتى هى أبلغ من التّصريح (۶)

أى عن المخاطب على طريق الكنايه كما سبق، و «بل» إضراب من غير إراده تعريض، و قوله: «على طريق الكنايه» لم يجعل هذين المثالين على طريق المجاز من ذكر الملزوم و إراده اللّازم لجواز إراده المعنى الحقيقىّ، و فى المجاز لا يمكن بين إراده المعنى المجازىّ و الحقيقىّ، لأنّ القرينه الدّالّه على المعنى المجازىّ مانعه عن إراده المعنى الحقيقىّ.

توجيه للكنايه، و بيان للزوم المحقّق لها، أى إذا نفى البخل عن كلّ مماثل للمخاطب، و عن كلّ من كان على صفه المخاطب من غير قصد إلى إنسان معيّن مماثل للمخاطب لزم نفى البخل عن المخاطب فيرجع المعنى إلى قولنا: أنت لا تبخل و هو المقصود.

أى عن غير المخاطب فقوله: «و إثبات الجود له. . .» توجيه للكنايه فى المثال الثّانى أعنى غيرك لا يجود، أى إثبات الجود للمخاطب، إنّما هو بسبب نفى الجود عن غير المخاطب مع اقتضاء الجود من يقوم به، فيرجع المعنى إلى قولنا: أنت تجود، لأنّه إذا نفى الجود عن كلّ غير لزم إثباته للمخاطب، فقوله: «مع اقتضائه محلا» من جمله الدّليل.

وجه الاقتضاء: أنّ الجود صفه موجوده فى الخارج، و كلّ ما هو موجود كذلك لا بدّ له من محلّ فإذا انتفى عن الغير تعيّن المخاطب.

الأولى أن يقول: فى مثل هاتين الصّورتين.

[لكون التّقديم أعون على المراد]

@

[لكون التّقديم أعون على المراد]

أعون من التّأخير، فاسم التّفضيل ليس على بابه لأنّ التّأخير لا إعانه فيه، فالمعنى أنّ التّقديم كان معينا على المراد و هو المدح على سبيل المبالغه، فالباء فى قوله: «بهما» متعلّق ب «المراد» ، لا ب «أعون» .

لأنّ الكنايه كدعوى الشّىء ببيّنه، إذ وجود الملزوم دليل على وجود اللاّزم. فقولك: فلان كثير الرّماد، فى قوّه قولك: فلان كريم، لأنّه كثير الرّماد، و فى المقام قولك:

غيرك لا يجود، فى قوّه قولك: أنت تجود، لأنّ غيرك لا يجود.

و التّقديم لإفادته (١) التّقوّى أعون على ذلك، و ليس معنى قوله (٢) : كاللّازم أنّه قد يقدّم، و قد لا يقدّم، بل المراد أنّه كان مقتضى القياس أن يجوز التّأخير، لكن لم يرد الاستعمال إلّا على التّقديم كما نصّ (۴) عليه (۵) فى دلائل الإعجاز [قيل (۶) : و قد يقدّم]المسند إليه المسوّر (٧) بكلّ على المسند المقرون بحرف النّفى.

علّه لقوله: «أعون» مقدّم عليه، فمعنى العباره: أنّ التّقديم معيّن على ذلك، أى على إثبات الحكم بالطّريق الأبلغ الحاصل بالكنايه.

أى قول المصنّف.

أى لفظ مثل، و هو المسند إليه قد يقدّم و قد لا يقدّم، يعنى أنّه ليس مراد المصنّف «بل المراد أنّه» أى الشّأن «كان مقتضى القياس أن يجوز التّأخير» و ذلك لأنّ المطلوب و هو أنت لا تبخل، أو أنت تجود، حاصل بالكنايه و هى حاصله مع التّأخير كالتّقديم، فإذا قلت: لا يبخل مثلك و لا يجود غيرك، يحصل به المعنى المذكور أيضا «لكن لم يرد الاستعمال إلّا على التّقديم» .

أى الشّيخ عبد القاهر.

أى على عدم الاستعمال.

أى القائل جماعه منهم ابن مالك، و إنّما أتى بصيغه التّمريض لا لضعف ما قالوا، فإنّ ما حكموا به مسلّم كما يأتى، بل لضعف ما استدلّوا به، و يظهر ما ذكرنا ممّا يأتى، فانتظر. ثمّ الواو إمّا للعطف على ما قبله فى كلام القائل أو للاستئناف.

[قد يقدّم المسند إليه المسوّر بكلّ على المسند المقرون بحرف النّفى]

@

[قد يقدّم المسند إليه المسوّر بكلّ على المسند المقرون بحرف النّفى]

اشاره

أى المسوّر بلفظ كلّ، و السّور لفظ دالّ على كمّيّه أفراد الموضوع، و فى هذا الكلام إشاره إلى مذهب المنطقى فى كون الموضوع مدخول كلمه كلّ، و كلمه كلّ سور تدلّ على كمّيّه أفراد الموضوع، و إلّا فالنّحاه يجعلون الموضوع لفظ كلّ، أى لفظ كلّ هو الموضوع و المبتدأ عندهم.

و الحاصل: أنّه يقدّم المسند إليه المسوّر بكلّ أو ما يجرى مجراه فى إفاده العموم لكلّ فرد فرد كاللّام الاستغراقيّه و غيرها، و أشار الشّارح بهذا القيد إلى شرط واحد من شروط وجوب تقديم المسند إليه، لأنّه لو لا المقارنه بكلّ لم يجب تقديمه نحو: زيد لم يقم، و لم يقم زيد، لعدم فوات العموم إذ لا عموم فيه و أشار بقوله: «المقرون بحرف النّفى» إلى الشّرط الثّانى،

[لأنّه]أی التّقدیم [دالّ علی العموم (۱)]أی علی نفی الحکم (۲) عن کلّ فرد من أفراد ما أضیف إلیه لفظ کلّ [نحو: کلّ إنسان لم یقم (۳)]فإنّه (۴) یفید نفی القیام عن کلّ واحد من أفراد الإنسان [بخلاف (۵) ما لو أخّر نحو: لم یقم کلّ إنسان،

فإنّه لو لا المقرونیّه المذکوره لم یجب تقدیمه أیضا نحو: کلّ إنسان قام، و قام کلّ إنسان لعدم فوات العموم فیه بالتّقدیم و التّأخیر لحصوله مطلقا سواء قدّم أو أخّر، و بقی شرط ثالث و هو أن یکون الموضوع، أی المسند إلیه بحیث لو أخّر کان فاعلا لفظیّا بخلاف کلّ إنسان لم یقم أبوه، فإنّه لو أخّر کلّ إنسان بأن قیل: لم یقم أبو کلّ إنسان لم یکن فاعلا لفظیّا لأخذ المسند فاعله فلا یجب التّقدیم فی تلک الحاله لعدم فوات العموم لأنّه حاصل علی کلّ حال قدّم أو أخّر.

فإن من أین أخذ الشّارح التقیید بما ذکر مع أنّ کلام المصنّف مطلق.

من السّیاق و الأمثله و حینئذ یکون «قد» فی قوله: «و قد یقدّم» للتّحقیق کما فی الدّسوقی.

أی علی عموم السّلب، و هو نفی الحکم عن کلّ فرد فرد، و الحاصل أنّه إذا کان المسند إلیه مستوفیا للشّروط المذکوره، و کان قصد المتکلّم العموم، فیجب علیه أن یقدّم المسند إلیه لإفاده مقصوده، و فی التّأخیر لا یحصل مقصوده، فالغرض من قول المصنّف «لأنّه دالّ علی العموم» بیان للحاله الّتی لأجلها ارتکب التّقدیم لا استدلال عقلیّ إذ هذا أمر نقلیّ، و الواجب إثباته بالنّقل.

و المراد بالحکم هنا هو المحکوم به.

أی لم یقم کلّ فرد من أفراد الإنسان.

أی تقدیم المسند إلیه، و هو الإنسان «یفید. . .» .

أی بخلاف تأخیر المسند إلیه المسوّر بکلّ عن المسند علی تقدیر کون ما مصدریّه فحینئذ لا توجد فائده لکلمه «لو» فکان الأوضح بخلاف التّأخیر من دون ما و لو، و قیل: کلمه ما زائده، و لو شرطیّه، جزاؤها قوله: «فإنّه یفید. . .» إن جاز وقوع الجمله الاسمیّه جوابا للو، کما فی المغنی، و محذوف إن لم یجز، کما فی الرّضی، أی لم یدلّ علی العموم و قوله: «فإنّه» تعلیل له.

فإنّه (۱) يفيد نفى الحكم عن جمله الأفراد لا عن كلّ فرد]فالتّقديم يفيد عموم السّلب و شمول النّفى، و التّأخير لا يفيد إلّا سلب العموم و نفى الشّمول [و ذلك (۲)]أى كون التّقديم مفيدا للعموم دون التّأخير [لئلّا يلزم (۳) ترجيح التّأكيد]و هو أن يكون لفظ كلّ لتقرير المعنى الحاصل قبله [على التّأسيس]و هو أن يكون لإفاده

أى تأخير المسند إليه المسوّر بكلّ «يفيد نفى الحكم» أى المحكوم به «عن جمله الأفراد» أى عن بعض الأفراد، فيلزم الإيجاب الجزئى، أو معنى «عن جمله الأفراد» أى عن مجموع الأفراد من حيث المجموع «لا عن كلّ فرد» فلفظ كلّ فى الصّوره الأولى، أى تقديم المسند إليه نحو: كلّ إنسان لم يقم مفيد للعموم العددى الأفرادى، و فى الصّوره الثّانيه أعنى قولنا: لم يقم كلّ إنسان مفيد للعموم المجموعى، و إذا ثبت ذلك، فالتّقديم يفيد عموم السّلب، و شمول النّفى لكلّ فرد فرد، و التّأخير لا يفيد ذلك، بل يفيد سلب عموم الإيجاب و نفى شموله لكلّ فرد فرد، فيجوز أن يكون بعضهم قاعدا و بعضهم قائما، و الفرق بين عموم السّلب المستفاد من التّقديم و بين سلب العموم المستفاد من التّأخير أنّ عموم السّلب معناه السّلب الكلّى المستلزم للسّلب الجزئىّ، و سلب العموم معناه السّلب الجزئىّ المجامع مع الإيجاب الجزئى.

من هنا يبدأ المصنّف فى ذكر الاستدلال على الفرق المذكور.

أى لو لم يكن التّقديم مفيدا لعموم النّفى و التّأخير مفيدا لنفى العموم، بل كان الأمر بالعكس للزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، لكنّ اللاّزم و التّالى باطل، لأنّ التّأسيس خير من التّأكيد، إذ حمل الكلام على الإفاده كما هو فى التّأسيس خير من حمله على الإعاده كما فى التّأكيد، فالملزوم و المقدّم مثله فى البطلان، و النّتيجه هى ترجيح التّأسيس على التّأكيد، و القياس الاستثنائى إنّما ينتج إذا تمّ الأمران: الملازمه بين المقدّم و التّالى و إثبات بطلان التّالى، و بطلان التّالى واضح فى المقام، و قد أشار إلى الملازمه بقوله: «و بيان لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس. . .» .

و حاصل الكلام فى بيان الملازمه أنّ تقديم المسند إليه المنكّر بدون كلّ، نحو: إنسان لم يقم، لسلب العموم و نفى الشّمول و تأخيره نحو: لم يقم إنسان لعموم السّلب، و شمول النّفى، فبعد دخول كلمه كلّ فيهما يجب أن يعكس الأمر ليكون لفظ كلّ للتّأسيس الرّاجح للتّأكيد

معنى جديد مع أنّ التّأسيس راجح، لأنّ الإفاده خير من الإعاده، و بيان لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس أمّا فى صوره التّقديم (١) ، فلأنّ قولنا: إنسان لم يقم موجبه مهمله أمّا الإيجاب، فلأنّه حكم فيها بثبوت عدم القيام لإنسان لا بنفى القيام عنه لأنّ حرف السّلب وقع جزء من المحمول (٢) ، و أمّا الإهمال (٣) فلأنّه لم يذكر فيها ما يدلّ على كمّيّه أفراد

المرجوح، كما فى حاشيه الدّسوقى.

فلو لم يكن التّقديم مفيدا لعموم النّفى و التّأخير مفيدا لنفى العموم يلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس و اللاّزم باطل، لأنّ التّأسيس خير من التّأكيد، إذ حمل الكلام على الإفاده خير من حمله على الإعاده و الملزوم مثله فى البطلان، هذا ملخّص الكلام و أمّا التّفصيل فمذكور فى الشّرح.

أى أمّا بيان لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس فى صوره التّقديم إن لم يجعل لفظ كلّ لعموم السّلب «فلأنّ قولنا: إنسان لم يقم» قبل دخول كلّ «موجبه مهمله» أى لا سور لها، أى أهمل فيها بيان كمّيّه أفراد المحكوم عليه معدوله المحمول، لأنّ حرف السّلب قد جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه، ثمّ أثبت للموضوع هذا المحمول المركّب من الإيجاب و السّلب، فلا يمكن تقدير الرّابطه بعد حرف السّلب، كما يمكن فى زيد ليس بكاتب، أى زيد ليس هو بكاتب.

فالحاصل إنّ قول الشّارح: «إنسان لم يقم موجبه مهمله» يتضمّن أمرين، أى الإيجاب و الإهمال، فلابدّ من إثباتهما، و قد أشار إلى إثبات الأوّل بقوله: «أمّا الإيجاب» أى أمّا كونها موجبه «فلأنّه» أى الشّأن «حكم فيها» أى فى هذه القضيّه «بثبوت عدم القيام لإنسان» فتكون موجبه معدوله المحمول «لا بنفى القيام عنه» أى لم يحكم بنفى القيام عن الإنسان حتّى تكون سالبه محصّله.

إذ لا يمكن تقدير الرّابطه بعد حرف السّلب الّذى هو «لم» فلا يصحّ أن يقال: إنسان لم هو يقم، لأنّ لم شديده الاتّصال بالفعل فلا يفصل بينهما بالرّابطه، فيجب تقدير الرّابطه قبل حرف السّلب، فتكون موجبه معدوله المحمول، لأنّ فيها ربط السّلب، و لا يصحّ سلب الرّبط كى تكون سالبه محصّله، فتعيّن أن تكون موجبه معدوله المحمول.

أى و أمّا كونها قضيّه مهمله «فلأنّه» أى الشّأن «لم يذكر فيها» أى فى هذه القضيّه «ما

الموضوع مع أنّ الحكم فيها (١) على ما صدق عليه الإنسان (٢) و إذا كان إنسان لم يقم موجبه مهمله يجب أن يكون معناه نفى القيام عن جمله الأفراد (٣) لا عن كلّ فرد (۴) [لأنّ الموجبه (۵) المهمله المعدوله (۶) المحمول فى قوّه السّالبه الجزئيّه]عند وجود الموضوع (٧) ، نحو: لم يقم بعض الإنسان، بمعنى أنّهما متلازمان فى الصّدق

يدلّ» أى أداه السّور الّتى تدلّ «على كمّيّه أفراد الموضوع» و هو الإنسان فى هذه المسأله.

[تقسيمات القضيّه]

@

[تقسيمات القضيّه]

أى فى القضيّه، هذا الكلام إنّما هو من تتمّه كونها مهمله و احترز به عن الطّبيعه كالإنسان، فإنّ الحكم فيها على نفس الطّبيعه لا على الأفراد.

أى من الأفراد لا على الطّبيعه.

أى عن الأفراد مجمله غير مفصّله بكونها كلّ الأفراد أو بعضها و المتيقّن منها بعض الأفراد، فلا ينافى ما سيأتى فى كلام الشّارح و هو قوله: «أعمّ من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها» فمعنى كلام الشّارح يجب أن يكون محصّل معناها نفى القيام عن جمله الأفراد. ثمّ قوله: «و إذا كان إنسان لم يقم. . .» مرتبط بقوله: «فلأنّ قولنا إنسان لم يقم موجبه مهمله» .

أى لا عن كلّ فرد فقط كى ينافى قوله الآتى: «أعمّ من أن يكون جميع الأفراد. .» .

هذا بيان لعلّه لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس لو انعكس المفاد بالتّقديم.

للقضيّه تقسيمات، كما فى علم المنطق فمنها تقسيمها إلى المعدوله و المحصّله، و ذلك إنّ حرف السّلب قد يجعل جزء للموضوع أو المحمول أو لهما. فعلى الأوّل: تسمّى معدوله الموضوع: كقولنا: اللاّحىّ جماد. و على الثّانى: تسمّى معدوله المحمول كقولنا: الجماد لا حىّ. و على الثّالث: تسمّى معدوله الطّرفين كقولنا: اللاّحى لا عالم.

و على جميع التّقادير إمّا سالبه أو موجبه، و وجه التّسميّه بالمعدوله: أنّ حرف السّلب كليس و غير و لا، إنّما وضعت فى الأصل للسّلب و الرّفع، فإذا جعل جزء للقضيّه فقد عدل عن موضوعه الأصلىّ إلى غيره فتسمّى معدوله من باب تسميّه الكلّ باسم الجزء، و إذا لم يجعل حرف السّلب جزء من القضيّه تسمّى محصّله لكون طرفيها أمرا محصّلا و وجوديّا.

و إنّما قال «عند وجود الموضوع» لأنّ المنفىّ عن البعض و ثبوته لبعض لا يتصوّر إلاّ فى القضيّه التى موضوعها موجود، إذ لو لم يوجد الموضوع لا يمكن كون الموجبه المهمله المعدوله فى قوّه السّالبه الجزئيّه نحو: شريك البارىّ غير بصير، لأنّ المعنى هو

أنّ عدم

ص :١٦

لأنّه (۱) قد حكم فی المهمله بنفی القیام عمّا صدق علیه الإنسان أعمّ من أن یکون جمیع الأفراد أو بعضها، و أیّا ما کان یصدق نفی القیام عن البعض، و کلّما صدق نفی القیام عن البعض صدق نفیه عمّا صدق علیه الإنسان فی الجمله فهی (۲) فی قوّه السّالبه الجزئیّه المستلزمه (۳) نفی الحکم عن الجمله لأنّ (۴) صدق السّالبه الجزئیّه الموجوده الموضوع إمّا بنفی الحکم عن کلّ فرد أو نفیه عن البعض مع ثبوته للبعض، و أیّا ما کان یلزمها (۵) نفی الحکم عن جمله الأفراد (۶)

البصر ثابت لشریک البارئ فلابدّ أن یکون موجودا فی نفسه حتّی یمکن ثبوت شیء له، و هو ممتنع الوجود، فلابدّ أن یکون الموضوع موجودا.

[بیان الملازمه بین السّالبه الجزئیّه و الموجبه المعدوله المهمله]

@

[بیان الملازمه بین السّالبه الجزئیّه و الموجبه المعدوله المهمله]

بیان للملازمه بین الموجبه المهمله المعدوله محمولا و بین السّالبه الجزئیّه، و الضّمیر للشّأن، و الحاصل إنّ مفاد المهمله المعدوله محمولا- هو نفی القیام عمّا صدق علیه الإنسان أعمّ من أن یکون نفی القیام عن جمیع الأفراد أو بعضها، و علی کلا التّقدیرین یصدق نفی القیام عن البعض، و بالعکس أی کلّما صدق نفی القیام عن البعض صدق نفیه عمّا صدق علیه الإنسان فی الجمله أی بدون تفصیل الکلّ أو البعض و هو معنی الموجبه المهمله المعدوله المحمول.

أی الموجبه المهمله المعدوله «فی قوّه السّالبه الجزئیّه» فقوله: «فهی. . .» تفریع علی الدّلیل بشقّیه، أی فظهر من هذا البیان أنّ الموجبه المهمله المعدوله فی قوّه السّالبه الجزئیّه.

صفه للسّالبه الجزئیّه فی قول المصنّف أی «السّالبه الجزئیّه المستلزمه نفی الحکم عن الجمله» أی عن جمله الأفراد لا عن کلّ فرد فیشمل نفی الحکم-بمعنی المحکوم به-عن البعض.

هذا التّعلیل دلیل لقول المصنّف: «المستلزمه نفی الحکم. . .» .

أی یلزم السّالبه الجزئیّه.

أی هذا بعینه مفهوم الموجبه المعدوله المحمول، و الحاصل إنّ الموجبه المهمله المعدوله المحمول مستلزمه للسّالبه الجزئیّه، لأنّ نفی الحکم فیها إمّا عن الکلّ أو البعض، و علی التّقدیرین ینفی الحکم عن البعض و هو معنی السّالبه الجزئیّه.

[دون كلّ فرد (١)]لجواز أن يكون منفيّا عن البعض ثابتا للبعض (٢) و إذا كان (٣) إنسان لم يقم بدون كلّ، معناه نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كلّ فرد فلو كان بعد دخول كلّ أيضا معناه كذلك كان كلّ لتأكيد المعنى الأوّل، فيجب أن يحمل على نفى الحكم عن كلّ فرد ليكون كلّ لتأسيس معنى آخر ترجيحا للتّأسيس على التّأكيد، و أمّا (۴) فى صوره التّأخير، فلأنّ قولنا: لم يقم إنسان سالبه مهمله لا سور فيها (۵) .

أى دون النّفى عن كلّ فرد أعنى إنّ النّفى عن كلّ فرد غير متيقّن، و ذلك لاحتمال أن يكون الحكم منفيّا عن البعض و ثابتا للبعض، بخلاف نفى الحكم عن البعض حيث يكون متيقّنا، لأنّ نفى الحكم عن كلّ فرد مستلزم لنفى الحكم عن بعض الأفراد، فالنّفى عن البعض هو المتيقّن، هذا معنى كون الموجبه المهمله المعدوله المحمول فى قوّه السّالبه الجزئيّه، ثمّ السّالبه الجزئيّه أيضا تستلزم نفى الحكم عن جمله الأفراد، و هذا معنى الموجبه المهمله المعدوله المحمول، فثبت التّلازم بينهما.

أى ثابتا للبعض الآخر.

أى إذا ثبت أنّ معنى قولنا: إنسان لم يقم، بدون لفظ كلّ، هو نفى القيام عن جمله الأفراد لا عن كلّ فرد، فلو كان بعد دخول كلّ أيضا كذلك كان لتأكيد المعنى الأوّل، فيلزم ترجيح التّأكيد المرجوح على التّأسيس الرّاجح، فيجب أن يحمل بعد دخول كلّ على نفى الحكم عن كلّ فرد ليكون لفظ كلّ لإفاده معنى آخر ترجيحا للتّأسيس على التّأكيد، فقوله: « إذا كان إنسان لم يقم. . .» مرتبط بقوله سابقا: «و إذا كان إنسان لم يقم موجبه مهمله» .

بفتح الهمزه عطف على قوله: «أمّا فى صوره التّقديم» ، فالمعنى و أمّا بيان لزوم ترجيح التّأكيد على التّأسيس فى صوره تأخير المسند إليه عن المسند «فلأنّ قولنا: لم يقم إنسان سالبه مهمله لا سور فيها» .

بيان للإهمال، و تفسير لقوله: «مهمله» ، و حاصل الكلام: إنّ قولنا: لم يقم إنسان، سالبه مهمله، و هى فى قوّه السّالبه الكلّيّه المقتضيه لنفى الحكم عن كلّ فرد، لأنّ وقوع النّكره فى سياق النّفى يفيد العموم، أى نفى الحكم عن كلّ فرد، فمعنى قولنا: لم يقم إنسان، بدون كلّ هو نفى القيام عن كلّ فرد، فلو كان بعد دخول كلّ أيضا كذلك كان لتأكيد المعنى الأوّل، فيلزم ترجيح التّأكيد على التّأسيس، عن جمله الأفراد ليكون كلّ لإفاده معنى آخر لئلّا يلزم

[و السّالبه المهمله فی قوّه السّالبه الکلّیّه المقتضیه (۱) للنّفی عن کلّ فرد]نحو: لا شیء من الإنسان بقائم، و لمّا کان هذا (۲) مخالفا لما عندهم من أن المهمله فی قوّه الجزئیّه بیّنه (۳)

فیجب أن یحمل علی نفی القیام ترجیح التّأکید المرجوح علی التّأسیس الراجح. هذا ملخّص الکلام، و التّفصیل فی کلام الشّارح.

[السّالبه المهمله فی قوّه السّالبه الکلّیّه]

@

[السّالبه المهمله فی قوّه السّالبه الکلّیّه]

و إنّما قال المصنّف فی الأوّل-أعنی السّالبه الجزئیّه-المستلزمه، و هنا المقتضیه، لأنّ السّالبه الجزئیّه تحتمل نفی الحکم عن کلّ فرد، و تحتمل نفیه عن بعض و ثبوته لبعض، و علی التّقدیرین تستلزم نفی الحکم عن جمله الأفراد، فلهذا قال بلفظ الاستلزام بخلاف السّالبه الکلّیّه، فإنّها تقتضی بصریحها نفی الحکم عن کلّ فرد، فلهذا قال بلفظ الاقتضاء.

أی لمّا کان هذا الحکم-أعنی کون السّالبه المهمله فی قوّه السّالبه الکلّیّه- «مخالفا لما» أی القاعده «عندهم» أی عند المنطقیّین «من أنّ المهمله فی قوّه الجزئیّه» بیان لما عندهم من القاعده.

جواب لقوله: «لمّا» أی لمّا کان الحکم بأنّ السّالبه المهمله فی قوّه السّالبه الکلّیّه مخالفا لما عند المنطقیّین من أنّ المهمله فی قوّه الجزئیّه «بیّنه» أی بیّن المصنّف ذلک الحکم بقوله: «لورود موضوعها فی سیاق النّفی» فیکون هذا التّعلیل من المصنّف مخصّصا لما تقرّر عند المنطقیّین من القاعده أعنی: أنّ المهمله فی قوّه الجزئیّه.

و هذه القاعده عندهم إنّما هی فی غیر ما موضوعها فی سیاق النّفی، و هو نکره غیر مصدّره بکلّ، و هذا صادق فی ثلاث صور:

الأولی: ما إذا کان موضوعها معرفه نحو: الإنسان لم یقم.

الثّانیه: ما إذا کان موضوعها نکره، و لم یتقدّمه نفی نحو: إنسان لم یقم.

الثّالثه: ما إذا کان موضوعها نکره و تقدّمه نفی، و لکن کانت النّکره مصدّره بکلّ نحو: لم یقم کلّ إنسان، فالمهمله السّالبه فی هذه الصّوره فی قوّه السّالبه الجزئیّه.

و هنا صوره رابعه: و هی إذا کان موضوعها نکره غیر مصدّره بکلّ واقعا فی سیاق النّفی فإنّها تکون فی قوّه السّالبه الکلّیّه نحو: لم یقم إنسان، و لذا قال المصنّف «لورود موضوعها فی سیاق النّفی» احترازا عن الصّور الثّلاث المذکوره، فالصّوره الرّابعه هی مفیده لعموم النّفی دون الصّور الثّلاث.

بقوله: [لورود موضوعها]أی موضوع المهمله [فی سیاق النّفی]حال کونه نکره غیر مصدّره بلفظ کلّ، فإنّه (۱) یفید نفی الحکم عن کلّ فرد، و إذا کان لم یقم إنسان بدون کلّ معناه (۲) نفی القیام عن کلّ فرد، فلو کان بعد دخول کلّ أیضا کذلک کان کلّ لتأکید المعنی الأوّل، فیجب أن یحمل علی نفی القیام عن جمله الأفراد لیکون کلّ لتأسیس معنی آخر و ذلک (۳) لأنّ لفظ (۴) کلّ فی هذا المقام لا یفید إلّا أحد هذین المعنیین فعند انتفاء أحدهما یثبت الآخر ضروره، و الحاصل (۵) إنّ التّقدیم بدون کلّ لسلب العموم و نفی الشّمول و التّأخیر (۶) لعموم السّلب و شمول النّفی، فبعد دخول کلّ یجب أن یعکس (۷) هذا لیکون کلّ للتّأسیس الرّاجح دون التّأکید المرجوح [و فیه (۸) نظر لأنّ النّفی عن الجمله فی الصّوره الأولی]

أی النّکره فی سیاق النّفی أو الموضوع، النّکره فی سیاق النّفی «یفید نفی الحکم عن کلّ فرد» .

أی معنی قولنا: لم یقم إنسان، بأن یکون لعموم السّلب، و شمول النّفی قبل دخول کلّ، فیجب أن یکون معناه لنفی الحکم عن جمله الأفراد بعد دخول کلّ لئلّا یلزم ترجیح التّأکید علی التّأسیس.

أی وجوب الحمل علی نفی القیام عن جمله الأفراد لیکون کلّ للتّأسیس ثابت.

إشاره إلی جواب عن سؤال مقدّر و هو أنّه لا یلزم من نفی أحد هذین المعنیین ثبوت المعنی الآخر لاحتمال أن یثبت معنی آخر غیرهما عند دخول کلّ.

و حاصل الجواب: أنّه لم یوجد فی هذا المقام معنی آخر غیر هذین المعنیین، فإذا انتفی أحدهما بدخول کلّ ثبت الآخر بالضّروره لامتناع الخلوّ عنهما.

أی حاصل الصّورتین المذکورتین «إنّ التّقدیم» أی تقدیم المسند إلیه المنکّر نحو: إنسان لم یقم «بدون کلّ لسلب العموم» أی السّلب الجزئیّ.

أی تأخیر المسند إلیه المنکّر نحو: لم یقم إنسان «لعموم السّلب و شمول النّفی» أی السّلب الکلّی.

أی بأن یکون التّقدیم للسّلب الکلّی، و التّأخیر للسّلب الجزئیّ «لیکون کلّ للتّأسیس الرّاجح لا للتّأکید المرجوح» .

أی فیما قاله ذلک القائل نظر، أی من حیث الدّلیل أعنی قوله: «لئلّا یلزم ترجیح

يعنى (١) الموجبه المهمله المعدوله المحمول نحو: إنسان لم يقم [و عن كلّ فرد فى]الصّوره [الثّانيه]يعنى السّالبه المهمله نحو: لم يقم إنسان، [إنّما أفاده (٢) الإسناد إلى ما (٣) أضيف إليه كلّ]و هو لفظ إنسان [و قد زال ذلك]الإسناد المفيد لهذا المعنى (۴) [بالإسناد إليها (۵)]أى إلى كلّ، لأنّ إنسانا صار مضافا إليه (۶) ، فلم يبق مسندا إليه (٧) [فيكون]أى (٨) على تقدير أن يكون الإسناد إلى كلّ أيضا (٩) مفيدا للمعنى الحاصل (١٠) من الإسناد إلى إنسان يكون كلّ (١١)

التّأكيد على التّأسيس» و لا إشكال فى الحكم، بل الحكم مسلّم عند الكلّ، و إنّما النّزاع فى صحّه دليله و لذا أرجع بعضهم ضمير «فيه» إلى قوله: «لئلّا يلزم ترجيح التّأكيد. . .» .

و عبّر بقوله: «يعنى» فى الموضعين، لأنّ المصنّف لم يعبّر بعنوان الصّوره الأولى و الصّوره الثّانيه، فخفى المراد منهما، أو أنّه أتى بالعنايه هنا، لأنّ الصّوره الأولى فى كلام المصنّف محتمله لها مع لفظ كلّ و بدونها، و المراد الثّانى، فلذا قال: «يعنى» و كذا يقال فيما بعده كما فى الدّسوقى.

أى أفاد ذلك النّفى فى الصّورتين.

أى المراد من «ما» هو المسند إليه.

أى النّفى عن الجمله فى الصّوره الأولى، و عن كلّ فرد فى الصّوره الثّانيه.

تأنيث الضّمير مع تذكير كلّ، إنّما هو باعتبار الكلمه أو الأداه.

أى مضافا إليه للفظ.

لا باعتبار اللّفظ إذ المسند إليه باعتبار اللّفظ هو كلّ، و لا باعتبار المعنى لأنّ أداه السّور لا تكون مسندا إليه معنى، و قد زال الإسناد الأوّل.

أى هذا التّفسير إنّما هو لبيان معنى الفاء التّفريعيّه فى قوله: «فيكون تأسيسا لا تأكيدا» .

أى كما كان الإسناد إلى إنسان.

و هو النّفى عن الجمله فى نحو: إنسان لم يقم، و النّفى عن كلّ فرد فى نحو: لم يقم إنسان.

إعاده لما فى المتن، لربط ما بعده بعد تقرير القيد الملحوظ بين الفاء و بين مدخوله و كان الأصل، فعلى تقدير أن يكون الإسناد إلى كلّ أيضا مفيدا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كلّ «تأسيسا لا تأكيدا» .

[تأسيسا لا تأكيدا]لأنّ التّأكيد (١) لفظ يفيد تقويه ما (٢) يفيده لفظ آخر، و هذا ليس كذلك (٣) لأنّ هذا المعنى (۴) حينئذ (۵) إنّما أفاده (۶) الإسناد إلى لفظ كلّ لا شيء آخر حتّى يكون كل تأكيدا له، و حاصل هذا الكلام (٧) : إنّا لا نسلّم أنّه لو حمل الكلام بعد دخول كلّ على المعنى الّذى حمل عليه قبل كلّ كان كلّ للتّأكيد

أى «لأنّ التّأكيد» الاصطلاحىّ، فحذف الصّفه إنّما هو للعلم بها على ما يأتى بيانه فى كلام الشّارح.

أى معنى يفيده لفظ آخر فى تركيب واحد، و إسناد واحد، كجاء القوم كلّهم، فلفظ كلّهم يفيد تقويه ما يفيد القوم، و فى المقام ليس الأمر كذلك، بل بطل الإسناد إلى الإنسان وقت الإسناد إلى كلّ، و لذا قال: «و هذا ليس كذلك» أى لفظ كلّ ليس كذلك.

أى يفيد تقويه ما يفيده لفظ آخر.

أى النّفى عن الجمله فى الصّوره الأولى بعد الإسناد إلى كلّ نحو: كلّ إنسان لم يقم، و النّفى عن كلّ فرد فى الصّوره الثّانيه، أى نحو: لم يقم كلّ إنسان.

أى حين الإسناد إلى كلّ كما عرفت.

أى المعنى المذكور أفاده الإسناد إلى لفظ كلّ بعد زوال الإسناد الأوّل «لا شيء آخر» أعنى الإسناد إلى الإنسان حتّى يكون لفظ كلّ تأكيدا له.

أى الاعتراض و النّظر، و حاصل النّظر: إنّ التّأكيد على قسمين: اصطلاحىّ و لغوى، و الفرق بينهما:

إنّ الأوّل: هو تقرير و تقويه ما يفيده الإسناد الأوّل مع بقائه و عدم زواله، نحو: جاءنى القوم كلّهم. و بعباره أخرى: التّأكيد الاصطلاحىّ ما يفيده لفظ آخر فى تركيب واحد، و إسناد واحد.

و الثّانى: أن يكون لفظ كلّ لإفاده معنى كلّ حاصلا قبله سواء كان فى تركيب واحد أم لا، بطل الإسناد الأوّل أم لا، فالتّأكيد بالمعنى الثّانى أعمّ منه بالمعنى الأوّل الاصطلاحىّ.

فإذا عرفت الفرق بينهما فإنّا لا نسلّم أنّه لو حمل الكلام-أعنى إنسان لم يقم-بعد دخول كلّ على المعنى الّذى حمل عليه قبل كلّ كان كلّ للتّأكيد، أى لا نسلّم أن يكون لفظ للتّأكيد الاصطلاحىّ، و لو حمل الكلام بعد كلّ على ما هو قبله لما عرفت من أنّ التّأكيد

و لا يخفى أنّ هذا (۱) إنّما يصحّ على تقدير أن يراد به (۲) التّأكيد الاصطلاحىّ أمّا لو أريد بذلك (۳) أن يكون كلّ لإفاده معنى كان حاصلا بدونه (۴) فاندفاع المنع (۵) ظاهر (۶) و حينئذ (۷) يتوجّه ما أشار إليه بقوله [و لأنّ (۸)]الصّوره [الثّانيه]يعنى السّالبه المهمله نحو: لم يقم إنسان [إذا أفادت النّفى عن كلّ فرد فقد أفادت النّفى عن الجمله (۹)

الاصطلاحىّ هو تقرير ما يفيده لفظ آخر فى إسناد واحد، و إسناد الأوّل قد زال فى نحو: لم يقم كلّ إنسان، فلا يكون تأكيدا لقولنا: لم يقم إنسان. بل يكون تأكيدا بالمعنى الثّانى كما أشار إليه بقوله: «و لا يخفى أنّ هذا إنّما يصحّ. . .» .

أى قوله: «فيه نظر» إنّما يصحّ على تقدير أن يكون المراد بالتّأكيد التّأكيد الاصطلاحىّ، و أمّا لو كان المراد منه التّأكيد بالمعنى الثّانى، فلا منع فيه أصلا لتحقّقه جزما.

أى بالتّأكيد.

أى بالتّأكيد.

أى بدون لفظ كلّ.

أى قوله: «و فيه نظر» .

لأنّ لفظ كلّ على هذا المعنى تأكيد و ليس بتأسيس، و المتحصّل من الجميع إنّ المصنّف ذكر ثلاث ممنوعات، المنع الأوّل مشترك بين الصّوره الأولى و الثّانيه، و تقدّم الكلام فيه، و قد عرفت جواب الشّارح عنه. و أمّا المنعان الآخران فخاصّان بالصّوره الثّانيه. و الأوّل ما أشار إليه بقوله: «و لأنّ الثّانيه» .

أى حين أريد بالتّأكيد المعنى الثّانى يتوجّه المنع و الإشكال على الصّوره الثّانيه، و إن اندفع المنع المذكور المشترك بين الصّورتين.

عطف على قوله: «لأنّ النّفى. . .» .

لأنّ الخاصّ يستلزم العامّ دون العكس، إذ النّفى عن كلّ فرد أخصّ من النّفى عن جمله الأفراد، و مادّه الافتراق أنّ النّفى عن جمله الأفراد يصدق بالنّفى عن بعض الأفراد أيضا كما يصدق بالنّفى عن كلّ فرد فالنّفى عن كلّ فرد يستلزم النّفى عن جمله الأفراد.

فإذا حملت (۱) کـلّ [علی الثّانیه]أی علی إفاده النّفی عن جمله الأفراد حتّی یکون معنی لم یقم کلّ إنسان نفی القیام عن الجمله لا عن کلّ فرد [لا یکون]کلّ تأسیسا (۲) ، بل تأکیدا، لأنّ هذا المعنی (۳) کان حاصلا بدونه (۴) و حینئذ (۵) فلو جعلنا لم یقم کلّ إنسان لعموم السّلب (۶) مثـل لم یقم إنسان، لم یلزم (۷) ترجیح التّأکید علی التّأسیس، إذ لا تأسیس (۸) أصلا، بل إنّما لزم ترجیح أحد التّأکیدین (۹) علی الآخر،

أی تلـک المهمله بعـد دخول کـلّ «علی الثّانیه» أعنی النّفی عن جمله الأفراد بعـد ما کانت للنّفی عن کلّ فرد قبل دخول کلّ، لا یکون لفظ کلّ للتّأسیس بل للتّأکید بالمعنی الثّانی، لأنّ النّفی عن جمله الأفراد کان حاصلا قبل کلّ فی ضمن النّفی عن کلّ فرد لما عرفت من أنّ الخاصّ یستلزم العامّ.

أی لا یکون کلّ تأسیسا أیضا، کما لا یکون تأسیسا إذا کان النّفی من کلّ فرد.

أی نفی القیام عن جمله الأفراد کان حاصلا قبل دخول کلّ.

أی بدون لفظ کلّ.

أی حین حصول نفی القیام عن جمله الأفراد بدون کلّ.

أی السّلب الکلّی.

جواب الشّرط فی قوله: «فلو جعلنـا. . .» أی یلزم ترجیـح التّأکیـد علی التّأسیس، کما زعمه هـذا القائل، بل غایه ما فی الباب هو لزوم ترجیح أحد التّأکیدین علی الآخر «إذ لا تأسیس أصلا» کما ادّعاه صاحب القول المذکور.

و الحاصل: إنّ لم یقم إنسان، لمّا کان مفیـدا للنّفی عن کلّ فرد، و یلزمه النّفی عن الجمله أیضا، و کلا المعنیین حاصل قبل کلّ، فعلی أیّهمـا حملت تکون تأکیـدا لا تأسیسا، فلا یصـحّ قول المسـتدلّ أنّه یجب أن یحمل علی النّفی عن الجمله لئلّا یلزم ترجیح التّأکید علی التّأسیس.

لأنّ کلا من المعنیین کان حاصلا بدون لفظ کلّ، فیکون لفظ کلّ للتّأکید علی کلّ حال.

و هما تأکیـد النّفی عن کلّ فرد، و تأکیـد النّفی عن الجمله، فإن جعلناها بعد دخولها للنّفی عن کلّ فرد بمعنی عموم السّـلب لزم ترجیح أحد التّأکیدین، و هو تأکید النّفی عن کلّ

و ما يقال (١) : إنّ دلالـله لم يقم إنسـان على النّفى عن الجمله بطريق الالتزام، و دلاله لم يقم كلّ إنسان عليه بطريق المطابقه فلا يكون تأكيدا، ففيه (٢) نظر، إذ لو (٣) اشترط فى التّأكيد اتّحاد الدّلالتين لم يكن حينئذ كلّ إنسان لم يقم على تقدير كونه لنفى الحكم عن الجمله تأكيدا، لأنّ (۴) دلاله إنسان لم يقم على هذا المعنى (۵) التزام،

فرد على التّأكيـد الآـخر و هو النّفى عن جمله الأـفراد، و إن جعلناها للنّفى عن جمله الأفراد، و هو سـلب العموم لزم ترجيـح أحد التّأكيـدين و هو النّفى عن جمله الأفراد على التّأكيـد الآخر و هو النّفى عن كلّ فرد، فلا يصـحّ قول المسـتدلّ أنّه يجب أن يحمل على النّفى عن الجمله، لأـنّه لو حمل على النّفى عن كلّ فرد، لزم ترجيـح التّأكيـد على التّأسيس، إذ لا تأسـيس أصـلا حتّى يلزم ترجيح التّأكيد عليه.

أى ما يقال من طرف صاحب القول السّابق و هو ابن مالك جوابا عن اعتراض المصـنّف عليه، و حاصل اعتراض المصـنّف أنّا لا نسلّم أنّه لو حمل كلّ على الثّانى و هو النّفى عن الجمله يكون تأسيسا، بل هو تأكيد.

و حاصـل ذلـك الجواب: أنّ لم يقم إنسـان مـدلوله المطـابقى نفى الحكم عن كـلّ فرد، و أمّا النّفى عن الجمله فهو لازم له لأنّ السّـلب الكلّى يسـتلزم رفع الإيجـاب الكلّى، فلو قلنـا: مـدلوله بعـد كـلّ النّفى عن الجمله، كان المراد مـدلولا مطابقيّا، فالنّفى عن الجمله بعـد كلّ مـدلول مطابقى و قبلهما كان التزاميّا، و حينئـذ فلا يكون حمل لم يقم كلّ إنسان على نفى الجمله تأكيـدا لعـدم اتّحاد الدّلالتين.

أى فى الجواب بقوله: «و ما يقال» نظر و إشكال، فهذا ردّ للجواب المذكور.

توجيه النّظر و الإشـكال أنّه لو اشترط فى التّأكيـد اتّحـاد الـدّلالتين لم يكن كـلّ إنسان لم يقم عنـد جعله للنّفى عن جمله الأفراد تأكيـدا لقولنـا إنسـان لم يقم بـدون لفظ كلّ، لأنّ دلاله قولنا: إنسان لم يقم، على النّفى عن الجمله إنّما هو بالالتزام، و دلاله كلّ إنسـان لم يقم على هـذا المعنى إنّما هو بالمطابقه، فلم تتّحـد الـدّلالتان، فلم يكن لفظ كلّ إذا حمل على هـذا المعنى تأكيـدا مع أنّهم اتّفقوا على أن يكون تأكيدا، و قد جعله هذا القائل فيما سبق تأكيدا.

[حول دلاله لم يقم إنسان]

@

[حول دلاله لم يقم إنسان]

علّه لعدم كون كلّ إنسان لم يقم، تأكيدا عن إنسان لم يقم.

أى على النّفى عن الجمله «التزام» و دلالته على نفى الحكم عن كلّ فرد مطابقه فينتفى اتّحاد الدّلالتين.

[و لأنّ النّكره (۱) المنفيّه إذا عمّت كـان قولنا: لم يقم إنسان سالبه كلّيّه لا مهمله]كما ذكره هـذا القائل، لأنّه (۲) قد بيّن فيها أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من الأفراد و البيان لا بدّ له من مبيّن (۳) ، و لا محاله ههنا شيء (۴) يدلّ على أنّ الحكم فيها (۵) على كلّيّه أفراد الموضوع، و لا نعنى بالسّور سوى هذا (۶) ، و حينئذ (۷) يندفع ما قيل: سمّاها مهمله باعتبار عدم السّور.

يعنى فى الصّوره الثّانيه، و هذا اعتراض آخر وارد على تسـميه لم يقم إنسان، مهمله مع أنّها سالبه كلّيّه. و حاصل الكلام إنّ قوله: «و لأـنّ النّكره. . .» مناقشه لفظيّه مع صاحب القول السّابق فى التّسـميه فقط، و اعتراض عليه بمخالفه اصـطلاح القوم، و هى وارده على قوله: «لأـنّ السّـالبه المهمله فى قوّه السّالبه الكلّيّه. . .» فمحطّ المنع تسـميه الصّوره الثّانيه سالبه مهمله مع أنّها سالبه كلّيّه، لأنّه قد بيّن فى تلك القضيّه «أنّ الحكم مسلوب عن كلّ واحد من الأفراد» أى أفراد الموضوع.

علّه كون لم يقم إنسان، سالبه كلّيّه.

بصيغه اسم الفاعل، أى لا بدّ أن يكون للبيان شيء يدلّ عليه، و ذلك المبيّن هنا وقوع النّكره فى سياق النّفى.

و هو عموم النّكره الواقعه فى سياق النّفى فيكون لم يقم إنسان سالبه كلّيّه.

أى فى قضيّه لم يقم إنسان «على كلّيّه أفراد الموضوع» و هذا معنى سالبه كلّيّه.

أى سوى الشّيء الدّالّ على كمّيّه الأفراد، ليس المراد من السّور لا شيء.

و لاـ واحـد فى السّـلب الكلّى بـل السّور عبـاره عن كـلّ مـا دلّ على كمّيّه أفراد الموضوع، و إن لم يكن بمـا هو المتعـارف عند المنطقيّين.

أى حين كون المراد بالسّور الشّيء المذكور و إن لم يكن لفظا «يندفع ما قيل: سمّاها مهمله باعتبار عدم السّور» .

قـال خلخـالى: إنّ ابن مالـك سـمّى قضـيّه لم يقم إنسان، مهمله باعتبار عـدم السّور، يقول الشّارح: هـذا الاعتـذار عن ابن مالك يندفع بما ذكرنا من أنّ المراد بالسّور ما يدلّ على كمّيّه الأفراد و إن لم يكن لفظا، فهذه القضيّه أعنى لم يقم إنسان مسوّره كلّيّه، فلا وجه لتسميّتها مهمله.

[و قال عبد القاهر (۱) إن كانت (۲)]كلمه [كلّ داخله فی حيّز النّفی بأن أخّرت (۳) عن أداته] سواء كانت معموله لأداه النّفی أو لا (۴) ، و سواء كان الخبر فعلا [نحو:

ما كلّ ما يتمنّی المرء يدركه (۵)]

تجری الرّياح (۶) بما لا تشتهی السّفن

[قول عبد القاهر حول كلمه كلّ]

قوله: «و قال عبد القاهر» عطف علی «قيل» .

تأنيث «كانت» باعتبار كلمه كلّ، ثمّ إيراد كلام عبد القاهر إشاره إلی أنّ اعتراضات المصنّف علی كلام هذا القائل المذكور إنّما هی لضعف دليله لا لبطلان مدّعاه. و بعباره أخری: إنّ ما ذكره الشّيخ عبد القاهر عين ما ذكره صاحب القول المذكور أعنی ابن مالك، فلا فائده لذكر قول الشّيخ عبد القاهر إلّا أن يكون إشاره إلی صحّه القول المذكور و بطلان دليله فقط.

أی بأن أخّرت كلمه كلّ عن أداه النّفی لفظا أو رتبه، و هذا يشمل أقساما أربعه، أشار إليها بقوله: «سواء كانت» -أی كلمه كلّ- «معموله لأداه النّفی أو لا، و سواء كان الخبر فعلا. . .» .

بأن كانت معموله للابتداء.

هذا البيت مثال لقسمين من الأقسام الأربعه:

أحدهما: أن تكون كلمه كلّ معموله و اسما للفظه ما، و الفعل أعنی «يتمنّی» خبرها علی اللّغه الحجازيّه.

و ثانيهما: أن تكون كلمه كلّ مرفوعه بالابتداء، و الفعل خبرها كما عند بنی تميم، و بالجمله إنّ كلمه كلّ معموله لأداه النّفی أعنی «ما» فی إحدی الصّورتين، و للابتداء فی الصّوره الأخری، فلا تكون معموله لأداه النّفی.

أی هذا دليل علی ما ادّعاه فی الشّطر الأوّل، و ذلك لأنّ كون أرباب السّفن يشتهون جريان الرّيح بسفنهم إلی ما هو مقصودهم مع السّلامه، و ربّما تجری الرّيح بسفنهم إلی غير مقصودهم علی خلاف اشتهائهم، فلا يدركون ما يشتهون، فعلم ممّا سبق أنّ إسناد الشّهوه إلی السّفن مجاز عقلیّ، أو بحذف أهل، و كان فی الأصل أهل السّفن.

ثمّ إنّ قوله: «تجری الرّياح. . .» قضيّه مهمله فی قوّه الجزئيّه، فاندفع ما يقال: إنّ هذا من عموم السّلب و هو مخالف لما يفيده قوله: «ما كلّ ما يتمنّی. . .» فلا يصحّ أن يكون دليلا له.

أو غير فعل نحو: قولك: ما كلّ متمنّى المرء حاصلا (۱) [أو معموله للفعل المنفىّ (۲)] الظّاهر أنّه (۳) عطف على داخله، و ليس بسديد (۴) لأنّ الـدّخول فى حيّز النّفى شامل لذلك (۵) ، و كذا (۶) لو عطفتهـا على أخّرت بمعنى أو جعلت (۷) معموله، لأنّ (۸) التّأخير عن أداه النّفى أيضا (۹) شامل له،

بالنّصب خبر ل «ما» على اللّغه الحجازيّه، و يجوز رفعه على اللّغه التميميّه، فيحتمل أن يكون مثالا لما إذا كانت كلمه كل معموله لأداه النّفى، و لما إذا كانت غير معموله لها.

أو للوصف المنفىّ.

أى قوله: «أو معموله. . .» ، وجه الظّهور: إنّ قوله: «معموله» صفه لكلمه كلّ، و كذا قوله: «داخله» صفه لها أيضا، ففيه عطف صفه على مثلها، ثمّ المراد من الصّفه أعمّ من الصّفه المصطلحه عند النّحويّين.

أى لما فيه من عطف الخاصّ على العامّ بأو، و هو غير جائز، بل ممنوع.

أى لكون كلمه معموله للفعل المنفىّ، فقوله: «لأنّ الدّخول. . .» علّه للزوم عطف الخاصّ على العامّ.

أى ليس بسديد أيضا «لو عطفتها» أى معموله «على أخّرت» لأنّ «معموله» اسم، و عطف الاسم على الفعل، و بالعكس لا يصحّ.

إلّا أن يقال: إنّ «معموله» بمعنى جعلت معموله، فهو اسم يشبه الفعل، أو بتقـدير الفعل أعنى أو جعلت معموله ليكون من عطف الجمله على الجمله.

فنقول: إنّ هـذا و إن صـحّ من جهه اللّفظ إلاّ أنّه لا يصـحّ من جهه المعنى لما سـبق من لزوم عطف الخاصّ على العامّ بأو. لأنّ التّأخير عن أداه النّفى أعمّ من أن يكون معموله للفعل المنفىّ أم لا، فيكون داخلا فى المعطوف عليه، فلا يصحّ العطف بأو، لأنّها تقتضى المغايره بين المعطوف و المعطوف عليه.

إنّ تقدير «جعلت معموله» إنّما هو لدفع لزوم عطف الاسم على الجمله.

بيان لعلّه عدم كون العطف سديدا.

أى كالـدّخول فى حيّز النّفى «شامل له» أى المعطوف أعنى قوله: «جعلت معموله» فيلزم المحـذور المـذكور أعنى عطف الخاصّ على العامّ مضافا إلى أنّ فيه فساد ثان، لأنّ حذف

اللّهمّ (۱) إلّا أن يخصّص التّأخير بما إذا لم تدخل الأداه على فعل عامل فى كلّ على ما يشعر به المثال (۲) و المعمول (۳) أعمّ من أن يكون فاعلا أو مفعولا أو تأكيدا لأحدهما (۴) أو غير ذلك (۵) [نحو: ما جاءنى القوم كلّهم]فى تأكيد الفاعل [أو ما جاءنى كلّ القوم]فى الفاعل (۶) ،

المعطوف و إبقاء معموله مخصوص بالعطف بالواو، كما فى قول الشّاعر: *و علّفتها تبنا و ماء باردا*أى أسقيتها ماء باردا.

هذا التماس لتصحيح الكلام، و لو بارتكاب وجه بعيد، و حاصل الجواب: عن الاعتراض الوارد على العطف أن يخصّص قول المصنّف «بأن أخّرت» بالحمل على ما إذا لم تدخل أداه النّفى على فعل عامل فى كلّ، و المعنى بأن أخّرت أداه النّفى الغير الدّاخله على الفعل العامل فى كلّ أو جعلت معموله للفعل المنفى.

أى قوله: «*ما كلّ ما يتمنّى المرء يدركه*» حيث إنّ فيه كلمه كلّ تكون مؤخّره عن أداه النّفى و ليس حرف النّفى داخلا على فعل عامل فى كلّ و ليست كلمه كلّ معموله لفعل منفىّ، و حينئذ لا يكون المعطوف عليه شاملا للمعطوف فيصحّ العطف و لا يخفى ما فيه من دعوى التّخصيص من غير مخصّص، و لهذا قال الشّارح: «اللّهمّ» حيث يكون هذا التّعبير مشعرا على الضّعف.

أى المذكور بقوله: «معموله للفعل المنفىّ» أى المعمول فى المعطوف «أعمّ من أن يكون فاعلا أو مفعولا» مقدّما أو مؤخّرا.

أى للفاعل أو للمفعول، لأنّ التّأكيد معمول لعامل المتبوع، لأنّ العامل فى المتبوع عامل فى التّابع.

ككون كلمه «كلّ» مجروره، أو ظرفا، نحو: ما مررت بكلّ القوم، و ما سرت بكلّ القوم.

أى فى كون «كلّ» فاعلا قدّم المصنّف مثال التّأكيد على مثال الفاعل، لأنّ الأصل فى لفظ «كلّ» أن يقع تأكيدا لدلالته على الإحاطه و الشّمول، و أمّا وقوعه فاعلا فقليل فى لغه العرب، كما أشار إليه بقوله: «لأنّ كلا أصل فيه» أى لأنّ لفظ «كلّ» أصل فى التّأكيد و إن كان فاعلا فى نفسه.

و قدّم (۱) التّأكيد على الفاعل، لأنّ كلا أصل فيه (۲) [أو لم آخذ كلّ الدّراهم]فى المفعول المتأخّر (۳) [أو كلّ الدّراهم لم آخذ]فى المفعول المتقدّم (۴) و كذا لم آخذ الدّراهم كلّها، أو الدّراهم كلّها لم آخذ (۵) ، ففى جميع هذه الصّور (۶) [توجّه (۷) النّفى إلى الشّمول خاصّه]لا إلى أصل الفعل (۸) [و أفاد]الكلام [ثبوت الفعل (۹) أو الوصف (۱۰) لبعض]ممّا أضيف إليه كلّ إن كانت كلّ فى المعنى فاعلا

أى قدّم المصنّف مثال التّأكيد على الفاعل، مع أنّ الفاعل أصل، و قد عرفت وجه التّقديم.

أى فى التأكيد.

أى المتأخّر عن الفعل المنفىّ.

أى المتقدّم على الفعل المنفىّ لفظا، و إن كان متأخّرا رتبه، و جعل الفعل منفيّا بلم، لأنّ المنفىّ بما لا يقدّم معموله عليه بخلاف لم و لا و لن على ما بيّن فى النّحو كما فى الجامى فى آخر الأفعال النّاقصه.

أى ذكر هذين المثالين إشاره إلى أنّ المصنّف ترك مثال التّأكيد اعتمادا على فهمهما ممّا سبق، ثمّ الوجه لتعدّد المثال: إنّ التّأكيد فى المثال الأوّل متأخّر، و فى المثال الثّانى متقدّم.

أى المذكوره فى كلام المصنّف، فقوله: «ففى جميع هذه الصّور» و إن كان متعلّقا بقوله: «توجّه النّفى. . .» إلّا أنّه لحلّ المعنى لا لبيان الإعراب.

جواب شرط و هو قوله: «و إن كانت داخله» فمعنى العباره حينئذ.

«قال عبد القاهر: إن كانت كلّ داخله فى حيّز النّفى بأن أخّرت عن أداته» كالأمثله المذكوره «توجّه النّفى إلى الشّمول خاصّه» أى يكون «كلّ» فى هذه الأمثله لسلب العموم و نفى الشّمول لا لعموم السّلب و شمول النّفى، حتّى يكون النّفى متوجّها إلى أصل الفعل كالمجىء و الأخذ فى الأمثله المتقدّمه.

إنّما قال ذلك، لأنّه إذا توجّه النّفى إلى أصل الفعل يفيد شمول النّفى.

أى كما فى المثال الثّانى و الثّالث حيث يكون مفاد ما جاءنى القوم كلّهم، و ما جاءنى كلّ القوم، ثبوت مجىء بعض القوم فى كلا المثالين.

مثل ما كاتب كلّ القوم، فإنّه يفيد ثبوت الكتابه لبعض القوم.

للفعل أو الوصف (۱) المـذكور فی الكلام [أو]أفاد (۲) [تعلّقه]أی تعلّق الفعـل أو الوصف [به]أی ببعض ممّا أضـیف إلیه كلّ و إن كـان كـلّ فی المعنی مفعولا للفعل أو الوصف و ذلك (۳) بدلیل الخطاب (۴) و شـهاده الذّوق و الاستعمال. و الحقّ إنّ هذا الحكم (۵) أكثریّ لا كلّیّ، بدلیل قوله تعالی: وَ اَللّٰهُ لاٰ یُحِبُّ كُلَّ مُخْتٰالٍ

مثال كون «كلّ» فاعلا فی المعنی للفعل نحو: ما كلّ القوم یكتب، إذ ضمیر الفاعل فی قوله: یكتب، عائد إلی كلمه «كلّ» فتكون فی المعنی فاعلاـ للفعـل المـذكور، و مثـال الوصف: نحو: مـا كـلّ القوم كاتبا، أو كاتب علی اللّغه الحجازیّه، أو التّمیمیّه، و علی القولین یكون «كلّ» فاعلا فی المعنی لعود الضّمیر إلیه، و یشمل ما إذا كان لفظ «كلّ» توكیدا للفاعل اللّفظیّ، و لو قال المصنّف: و أفاد ثبوت الحكم بـدل قوله: «أفاد ثبوت الفعل. . .» لكان أولی لیشـمل ما إذا كان الخبر جامـدا، نحو: ما كلّ سوداء تمره، و ما كلّ بیضاء شحمه، لأنّ الخبر فیهما یطلق علیه أنّه محكوم به و لیس بفعل و لا وصف.

أی إطلاق الثّبوت علی نسبه الفعل أو الوصف للفاعل و إطلاق التّعلّق علی نسبه الفعل أو الوصف للمفعول اصطلاح شائع.

أی ثبـوت الفعـل أو الوصف أو تعلّقهمـا بـالبعض «بـدلیل الخطـاب» أی مفهوم المخـالفه مثلاـ مـا جـاء القوم كلّهم، منطوقه نفی المجیء عن الكلّ فیفهم منه ثبوت مجیء البعض بمفهوم المخالفه و شهاده الذّوق السّلیم.

إضـافه «الـدّلیل» إلی «الخطـاب» بیـانیّه، و یسـمّی بمفهـوم المخـالفه أیضـا كمـا یسـمّی مفهوم الموافقه بلحن الخطـاب، و فحوی الخطاب أیضا.

أی توجّه النّفی إلی الشّـمول، و ثبوت الفعل أو الوصف للبعض عند وقوع «كلّ» فی حیّز النّفی لیس بكلّیّ بل أكثریّ، لتخلّفه فی بعض المـوارد كالآیـات، فقـد یتوجّه النّفی عنـد وقوع «كـلّ» فی حیّزه إلی الفعـل، و یكون القصـد نفیه عن كـلّ فرد بـدلیل قوله تعالی: وَ اَللّٰهُ لاٰ یُحِبُّ كُلَّ مُخْتٰالٍ فَخُورٍ (۱)المختال بمعنی متكبّر معجب، و فخور بمعنی كثیر الفخر علی النّاس بغیر حقّ.

و معنی الآیه: و اللّه لا یحبّ كلّ فرد من مختال فخور، فلو أفاد تعلّقه بالبعض لكان المعنی:

۱- ۱) سوره الحدید:۲۳.

فَخُورٍ،

وَ اَللّٰهُ لاٰ یُحِبُّ کُلَّ کَفّٰارٍ أَثِیمٍ

(۱)

(۱) ، وَ لاٰ تُطِعْ کُلَّ حَلاّٰفٍ مَهِینٍ (۲)(۲) و إلا: أی و إن لم تکن (۳) داخله فی حیّز النّفی بأن قدّمت (۴) علی النّفی لفظا (۵) ،

و اللّه لا یحبّ کل مختال فخور، بل یحبّ بعض المختال، و هو غیر صحیح.

أی و اللّه لا یحبّ کلّ جاحد بتحریم الزّنا (أثیم) أی کثیر الإثم.

(حلاف) أی کثیر الحلف فی الحقّ و الباطل (مهین) أی قلیل الرّأی و التّمییز، أو حقیر عند النّاس لأجل کذبه، و فی التّمثیل بهذه الآیه إشاره إلی أنّ النّهی کالنّفی فی الحکم السّابق.

و المتحصّل من هذه الآیات أنّه لیس المراد فیها المعنی الّذی قاله الشّیخ عبد القاهر و أتباعه، فالمعنی الّذی قاله الشّیخ و أتباعه اکثریّ و لیس کلّیا.

إلاّ أن یقال: إنّ الحقّ ما فهمه الشّیخ، و لا یرد علیه النّقض بالآیات، لأنّ عدم الحمل علی ثبوت الحکم للبعض فیها إنّما هو بواسطه قرینه خارجیّه و خصوصیّه المادّه، فلا یلزم من ذلک انخرام القاعده الّتی استفادها الشّیخ من تتبّع کلمات البلغاء، لأنّ القاعده هی أنّ لفظه «کلّ» متی وقعت فی حیّز النّفی، فبالنّظر إلی نفس التّرکیب و ذاته یفید ما فهمه الشّیخ و أتباعه، و هذا لا ینافی عدم الحمل علی ذلک فی بعض المواضع لمانع خارجی، إذ قد دلّ الدّلیل علی تحریم الاختیال و الفخر مطلقا.

أی و إن لم تکن لفظه کلّ «داخله فی حیّز النّفی» .

فی هذا التّفسیر إشاره إلی أنّ النّفی المستفاد من لفظه «إلاّ» -فی قوله: «و إلاّ» -متوجّه إلی القید أعنی الدّخول فی حیّز النّفی فیفید وجود النّفی فی الکلام مع تقدّم کلّ علیه، فلا یرد علیه ما یقال: من أنّ انتفاء الدّخول فی حیّز النّفی قد یکون بانتفاء النّفی من الکلام أی عدم وجوده فیه أصلا، فلا یصحّ حینئذ بقاء قوله: «عمّ النّفی» علی إطلاقه.

إنّما قیّد تقدّم «کلّ» علی النّفی بقوله: «لفظا» احترازا عمّا إذا تقدّمت علی النّفی لفظا و معنی، فإنّ النّفی حینئذ لا یتّصل علیه بوجه مع أنّ الغرض حینئذ أنّه لعموم السّلب، فلا بدّ أن یکون لفظ کلّ متأخّرا معنی لیتوجّه إلیه النّفی و إن کان متقدّما لفظا.

۱- ۱) سوره البقره ۲۷۶.

۲- ۲) سوره القلم: ۱۰.

و لم تقع (۱) معموله للفعل المنفیّ [عمّ]النّفی [کلّ فرد]ممّا أضیف إلیه کلّ، و أفاد (۲) نفی أصل الفعل عن کلّ فرد [کقول النّبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم لمّا قال له ذو الیدین]اسم (۳) واحد من الصّحابه [أقصرت الصّلاه]بالرّفع (۴) فاعل أقصرت [أم نسیت]یا رسول اللّه [کلّ (۵) ذلک لم یکن]هذا قول النّبی صلّی اللّه علیه و آله و سلّم، و المعنی (۶) لم یقع واحد من القصر و النّسیان علی سبیل شمول النّفی و عمومه لوجهین أحدهما: إنّ جواب أم إمّا بتعیین أحد الأمرین أو بنفیهما جمیعا تخطئه للمستفهم لا بنفی الجمع بینهما لأنّه (۷) عارف

أی لم تقع کلمه «کلّ» معموله للفعل المنفیّ، قیّد به لیخرج نحو: کلّ الدّراهم لم آخذ، فإنّ. کلمه «کلّ» و إن کانت مقدّمه علی النّفی فی هذا المثال لکنّها معموله للفعل المنفیّ، فتکون داخله فی حیّز النّفی و لو زاد رتبه بعد قوله: «لفظا» لاستغنی عن قوله: «و لم تقع. . .» .

أی أفاد الکلام «نفی أصل الفعل عن کلّ فرد» أی یتوجّه النّفی حینئذ إلی أصل الفعل، فیکون النّفی نفیا عامّا، کما هو الحکم فی السّالبه الکلّیّه، و یناقضه الإیجاب الجزئی بخلاف ما إذا قدّم النّفی علی کلمه «کلّ» فإنّ النّفی فیه نفی للعموم، و لا ینافی الإیجاب الجزئیّ.

المراد بالاسم هو اللّقب، یعنی أنّه لرجل من الصّحابه اسمه الخرباق أو العرباض بن عمرو، و إنّما لقّب بذی الیدین لطول یدیه، و قیل: إنّه کان یعمل بکلتا یدیه علی السّواء.

أی برفع الصّلاه حیث إنّها فاعل «قصرت» لأنّ «قصرت» لازم لا بالنّصب علی أن تکون مفعولا، و الضّمیر خطابا للنّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم.

أی کقول النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: کلّ ذلک لم یکن، فقوله: «کلّ ذلک. . .» مقول قول النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم.

أی و معنی الحدیث هو شمول النّفی، و احتجّ لشمول النّفی و عمومه بالحدیث لوجهین: و ذلک إنّ جواب أم إمّا بتعیین أحد الأمرین، لأنّ السّؤال إنّما هو عن التّعیین، فیجب أن یکون الجواب بالتّعیین کی یکون مطابقا للسّؤال أو یکون الجواب بنفی کلا الأمرین جمیعا کی یکون تخطئه للمستفهم، و هو ذو الیدین فی مورد الحدیث، و حیث لم یکن جوابه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم تعیین أحد الأمرین فلزم أن یکون مراده نفی کلّ منهما تخطئه للمستفهم فی اعتقاد الثّبوت لأحدهما.

أی المستفهم و هو ذو الیدین «عارف» أی معتقد بثبوت أحدهما، و إذا کان کذلک فلا یصحّ أن یجاب به لأنّه لم یفده فائده، کما فی أزید قام أو عمرو، فإنّه بتعیین أحدهما أو بنفی کلّ منهما، و لا یجاب بنفی الجمع بینهما لأنّه لا یفید السّائل شیئا لأنّه عالم بقیام أحدهما،

بأنّ الكائن أحدهما (۱) ، و الثّانی ما روی أنّه (۲) لمّا قال النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کلّ ذلک لم یکن، قال له ذو الیدین، بل بعض ذلک قد کان (۳) ، و معلوم أنّ الثّبوت للبعض إنّما ینافی (۴) النّفی عن کلّ فرد لا النّفی عن المجموع (۵) ، [و علیه]أی علی عموم النّفی عن کلّ فرد [قوله]أی قول أبی النّجم:

[قد أصبحت أمّ الخیار (۱) تدّعی

علیّ ذنبا کلّه لم أصنع]

برفع کلّه علی معنی (۶) لم أصنع شیئا ممّا تدّعیه علیّ

و لم یعلم أیّهما قام.

أی بأنّ الثّابت أحد الأمرین.

الضّمیر للشّأن.

فلو لم یکن قوله صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: «کلّ ذلک لم یکن» مفیدا للسّلب الکلّی، لما صحّ قول ذی الیدین بعض ذلک قد کان، لأنّ الإیجاب الجزئیّ هو المقابل للسّلب الکلّی.

أی الثّبوت للبعض یناقض النّفی عن کلّ فرد، بمعنی أنّ نقیض الموجبه الجزئیّه هو السّالبه الکلّیّه لا الجزئیّه، لجواز أن یثبت للبعض، و ینتفی عن البعض الآخر، فتصدقان معا، و الحاصل إنّ الثّبوت للبعض إنّما ینافی فی عموم السّلب و شموله، لا سلب العموم و نفی الشّمول.

المراد بالنّفی عن المجموع هو سلب العموم و نفی الشّمول. و لا بأس بذکر الحدیث:

روی أبو هریره أنّ رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم صلّی صلاه العصر فی الحضر و سلّم من رکعتین، فقام ذو الیدین و قال: أقصرت الصّلاه أو نسیت یا رسول اللّه، فقال رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: کلّ ذلک لم یکن، فقال ذو الیدین: بعض ذلک قد کان، فأقبل رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم علی النّاس أحقّ ما یقول ذو الیدین؟ فقالوا: نعم، یا رسول اللّه، فقام رسول اللّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم و أتمّ الصّلاه ثمّ سجد سجدتین للسّهو. و ترکنا الإشکال فی الحدیث رعایه للاختصار.

فمفاد الکلام عموم السّلب و شمول النّفی، و لیس المراد إثبات بعض الذّنوب

الّتی تدّعی علیه أمّ الخیار و نفی بعضها الآخر، کما هو مفاد الکلام علی فرض نصب کلّه علی أن یکون مفعول لقوله: «لم أصنع» و کلّه علی تقدیر رفعه مبتدأ و خیره جمله «لم أصنع»

من الذّنوب (١) و لإفاده هذا المعنى (٢) عدل عن النّصب المستغنى عن الإضمار (٣) إلى الرّفع المفتقر إليه (۴) ، أى لم أصنعه، [و أمّا تأخيره]أى تأخير المسند إليه [فلاقتضاء (۵) المقام تقديم المسند]و سيجىء بيانه (۶)

و الرابط محذوف، أى كان فى الأصل لم أصنعه، أى لم أصنع شيئا.

قوله: «من الذّنوب» إشاره إلى أنّ ذنبا نكره عامّه بقرينه المقام و إن كانت واقعه فى سياق الإثبات. و قيل: فيه إشاره إلى أنّ المراد من الذّنب هنا الذّنوب، لأنّه اسم جنس يقع على القليل و الكثير.

أى النّفى عن كلّ فرد، عدل الشّاعر عن نصب كلّه إلى رفعه، فقوله: «لإفاده» متعلّق بقوله: «عدل» ، فإنّه لو نصبه لأفاد تخصيص النّفى بالكلّ، فيكون دليلا على أنّه فعل بعض الذّنب مع أنّ مراد الشّاعر أنّه لم يرتكب شيئا من الذّنب.

و بعباره أخرى: أنّه عدل من النّصب المفيد لسلب العموم إلى الرّفع المفيد لعموم السّلب و شموله، لأنّ المراد هو الثّانى دون الأوّل.

لأنّ كلّه على تقدير النّصب مفعول مقدّم للفعل المنفىّ أعنى لم أصنع، فلا يحتاج الفعل إلى تقدير شىء، بخلاف الرّفع فيكون الفعل محتاجا إلى تقدير الضّمير كى يكون مفعولا و رابطا، فيكون من أمثله ما نحن فيه، إذ يدلّ الكلام على براءه الشّاعر عن كلّ فرد من الذّنوب و هو المطلوب.

أى إلى الضّمير، لأنّ كلّه بالرّفع مبتدأ و «لم أصنع» خبره لا بدّ فى الخبر من ضميره.

[أمّا تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند]

@

[أمّا تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند]

بيان علّه تقديم المسند.

أى بيان تأخير المسند إليه يأتى فى آخر بحث المسند حيث قال: «و أمّا تقديمه فلتخصيصه بالمسند إليه أو التّنبيه من أوّل الأمر على أنّه خبر لا نعت أو التّفاؤل أو التّشويق لى ذكر المسند إليه» . و حاصل الكلام: إنّ تأخير المسند إليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند، مثل كونه عاملا، أو له الصّداره أو نحوهما.

فإن فلماذا لم يأت بالنّكات هنا، و أحال فيما يأتى.

إنّ المصنّف نقل ذلك عن المطوّل، ليكون إشاره إلى أنّ التّأخير للمسند إليه ليس من مقتضيات أحواله، و إنّما هو من لوازمها، و مقتضى الحال إنّما هو التّقديم للمسند، فيلزم منه خير المسند إليه.

وضع المضمر موضع المظهر

[هـذا]أى الّذى ذكر (١) من الحـذف و الذّكر و الإضـمار و غير ذلك (٢) فى المقامات المـذكوره [كلّه (٣) مقتضى الظّاهر]من الحال [و (۴) قـد يخرج الكلام على خلافه (۵)]أى على خلاـف مقتضـى الظّاهر لاقتضاء الحال إيّاه (۶) [فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم (٧) : نعم رجلا]زيد، [مكان نعم الرّجل زيد]فإنّ مقتضى الظّاهر فى هذا المقام هو

[وضع المضمر موضع المظهر]

@

[وضع المضمر موضع المظهر]

اشاره

أى قول الشّارح «الّذى ذكر. . .» إشاره إلى أنّ إفراد اسم الإشاره فى كلام المصـنّف مع تعدّد المشار إليه إنّما هو باعتبار التّأويل بما ذكر.

كالتّعريف و التّنكير.

أى ما ذكر من الأحوال فى المقامات المـذكوره للمسـند إليه «كلّه مقتضـى الظّاهر» من الحال، أى ظاهر حال المتكلّم. و قيل: إنّ قوله: «كلّه مقتضـى الظّاهر» مبنىّ على التّغليب، و إلّا فترك الخطاب مع معيّن إلى غيره الّذى ذكر فى مباحث الإضـمار من جمله إخراج الكلام على خلاف الظّاهر.

الواو فى قوله: «و يخرج الكلام. . .» للاستئناف.

أى و قد يورد الكلام على خلاف مقتضى ظاهر الحال لا باطنه.

أى لاقتضـاء ذات الحـال و بـاطنه إيّاه لعروض اعتبار آخر ألطف من ذلك الظّاهر، أتى بقـد مع المضارع، إشاره إلى قلّته بالنّسـبه إلى مقابله، أى مقتضى الظّاهر، فلا ينافى الكثره فى نفسه.

ثمّ الفرق بين مقتضـى الظّاهر و مقتضـى الحال، أنّ مقتضـى الحال أعمّ من مقتضى الظّاهر، فكلّ مقتضى الظّاهر مقتضى الحال، و ليس كلّ مقتضى الحال مقتضى الظّاهر.

أى العرب ابتـداء من غير ذكر المسـند إليه لفظا أو تقـديرا «نعم رجلا ـ مكان نعم الرّجل و نعم رجلين مكان نعم الرّجلان، و نعم رجالا مكان نعم الرّجال، حيث كان مقتضى الظّاهر الإتيان بالاسم الظّاهر فى الأمثله المذكوره لا بالضّمير، فإذا قيل: نعم رجلا. . . بإضمار المسند إليه، ذكره لفظا أو تقديرا كان الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظّاهر لنكته، و هى عروض اعتبار آخر ألطف

من ذلك الظّاهر، و هو حصول الإبهام.

ثمّ التّفسير المناسب لوضع هذا الباب للمدح و الذّمّ العامّين أعنى من غير تعيين خصله حميده أو ذميمه.

ص :۳۶

الإظهار دون الإضمار، لعدم تقدّم ذكر المسند إليه (۱) ، و عدم قرينه تدلّ عليه (۲) ، و هذا الضّمير (۳) عائد إلى متعقّل معهود فى الذّهن، و التزم تفسيره بنكره ليعلم (۴) جنس المتعقّل و إنّما يكون هذا (۵) من وضع المضمر موضع المظهر [فى أحد القولين]

أى لا يكون فى الكلام لفظ يدلّ عليه مطابقه و لا تضمّنا و لا التزاما.

أى على المسند إليه بخصوصه، و من هنا يظهر أنّه لا بدّ للإضمار من أحد الأمرين إمّا تقدّم المرجع لفظا أو تقديرا و إمّا وجود قرينه تدلّ عليه، و مع فقدهما يكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظّاهر.

يمكن جعله جوابا لسؤال مقدّر و التّقدير: ما هو مرجع الضّمير المستتر فى نعم، فى نحو: نعم رجلا زيد.

و حاصل الجواب: إنّ هذا الضّمير عائد إلى متصوّر معهود فى ذهن المتكلّم مبهم باعتبار الوجود الخارجى، أى بمعنى شىء صادق على رجل أو أكثر، فإذا أتى برجل مثلا الّذى تمييز و تفسير له علم جنس ذلك المتعقّل دون شخصه، و زال الإبهام فى الجمله، فإذا ذكر المخصوص بالمدح بعد ذلك تعيّن شخصه.

أى التزم تفسيره بنكره لا بمعرفه ليعلم جنس المتعقّل فقط دون شخصه ليحص الإبهام، ثمّ التّعيين الحاصل بالمخصوص بخلاف المعرفه، فإنّ بها يعلم شخص المتعقّل كما يعلم جنسه، فيفوت ما هو المقصود من الإبهام ثمّ التّعيين.

أى قولهم: نعم رجلا زيد، و نحوه «من وضع المضمر موضع المظهر فى أحد القولين» أى المشهورين، فلا ينافى أن يكون هناك قول آخر، و هو جعل المخصوص مبتدأ محذوف الخبر.

أی قول من (۱) یجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (۲) ، و أمّا من یجعله (۳) مبتدأ، و نعم رجلا خبره (۴) ، فیحتمل عنده أن یکون الضّمیر عائدا إلی المخصوص و هو مقدّم تقدیرا، و یکون (۵) التزام إفراد الضّمیر حیث لم یقل: نعما و نعموا من خواصّ هذا الباب، لکونه (۶) من الأفعال الجامده [و هو قولهم (۷) : هو أو هی زید عالم مکان الشّأن (۸)

تفسیر لأحد القولین، و بیّن القول الآخر منهما بقوله: «و أمّا من یجعله مبتدأ، و نعم رجلا خبره، فیحتمل عنده أن یکون الضّمیر عائدا إلی المخصوص، و هو مقدّم تقدیرا» فلا یکون الکلام حینئذ مخرجا علی خلاف مقتضی الظّاهر.

أی و التّقدیر: هو زید.

أی المخصوص بالمدح أو الذّمّ.

فیکون قوله: «نعم رجلا زید» فی التّقدیر: زید نعم رجلا، فلیس من هذا الباب لاحتمال أن یکون الضّمیر عائدا إلی المخصوص، و هو مقدّم تقدیرا، و إنّما ذکر الاحتمال، لأنّ الضّمیر عائد إلی متعقّل ذهنیّ معهود عند أکثر النّحاه کما صرّح به فی شرح المفتاح، فیکون ممّا نحن فیه.

جواب عن سؤال مقدّر، تقریر السّؤال أن یقال: لو جاز رجوع الضّمیر إلی المخصوص علی تقدیر کونه مبتدأ و خبره ما قبله، لوجب مطابقه الضّمیر للمرجع إفرادا أو تثنیه و جمعا، فیقال: نعم رجلا زید، و نعما رجلین الزّیدان، و نعموا رجالا الزّیدون، مع أنّه لیس کذلک، بل إنّهم التزموا إفراد الضّمیر فیدلّ علی أنّه لا مرجع له سواء کان المخصوص مبتدأ أم لا.

و حاصل الجواب: إنّ الالتزام بإفراد الضّمیر إنّما هو «من خواصّ هذا الباب» أی باب أفعال المدح و الذّمّ.

أی لکون نعم «من الأفعال الجامده» أی المشابهه للأسماء الجامده فی عدم التّصرّف، حتّی ذهب بعضهم إلی أنّ نعم و بئس اسمان جامدان.

أی قولهم بالجرّ عطف علی قولهم السّابق أعنی «کقولهم: نعم رجلا زید» .

ناظر إلی هو.

أو القصّه (۱)]فالإضمار فيه (۲) أيضا (۳) على خلاف مقتضى الظّاهر لعدم التّقدّم (۴) ، و اعلم (۵) أنّ الاستعمال على (۶) أنّ ضمير الشّأن إنّما يؤنّث إذا كان فى الكلام مؤنّث غير فضله

ناظره إلى هى، فتذكير الضّمير إنّما هو باعتبار الشّأن و تأنيثه باعتبار القصّه.

لا يقال: لا يصحّ هو زيد عالم، مثالا لعدم العائد فى الجمله الواقعه خبرا، لأنّ الجمله من حيث هى جمله مستقلّه بالفائده، فإذا لم يوجد فيها رابط لم تربط بالمبتدأ.

فإنّه يقال: إنّ الجمله الواقعه خبرا عن ضمير الشّأن لا تحتاج إلى رابط، لأنّ الجمله المفسّره لضمير الشّأن عين المبتدأ، فهى فى حكم المفرد فى عدم الحاجه إلى الرّابط، فمعنى هو زيد عالم، أنّ الشّأن و الحديث أنّ زيدا عالم، فالخبر أى زيد عالم عين المبتدأ، أى الشّأن و الحديث، و كذا لا يحتاج إلى الضّمير فى كلّ جمله تكون عباره عن المبتدأ نحو: قول النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: أفضل ما قلت أنا و النّبيّون من قبلى لا إله إلاّ اللّه.

أى فى هذا القول.

أى كنعم «على خلاف مقتضى الظّاهر لعدم التّقدّم» .

أى لعدم تقدّم المسند إليه، فإنّ عدم تقدّمه يقتضى إيراده اسما ظاهرا، فإيراده ضميرا مخالف لمقتضى الظّاهر، إلاّ أنّ الحال يقتضيه لعروض اعتبار الإبهام ثمّ التّفسير.

قصد الشّارح بهذا الكلام الاعتراض على قول المصنّف أعنى «و قولهم هو أو هى زيد عالم» ، و ملخّص الاعتراض أنّ قولهم: «هو أو هى زيد عالم» يقتضى صحّه استعمالهم هى زيد عالم، مع عدم المطابقه فى التّأنيث و التّذكير.

أى فيه إشاره إلى أنّ ضمير الشّأن و القصّه واحد فى المعنى، و إنّما اصطلحوا على أنّ الجمله المفسّره للضّمير إذا كان فيها مؤنّث غير فضله و لا شبهها يؤنّث الضّمير، و يقال له: ضمير القصّه، و إلاّ يذكّر و يقال له: ضمير الشّأن، نحو: هى هند مليحه، و هو زيد عالم، و إنّما أنّث الضّمير فى المثال الأوّل لمجرّد قصد المطابقه اللّفظيّه لا لأنّ مرجعه ذلك المؤنّث، و لا أنّ ذلك المؤنّث مفسّره، لأنّ مفسّره هى الجمله بتمامها، و قد خرج -بغير فضله و لا شبهها- نحو: إنّها بنيت غرفه، و نحو: إنّها كان القرآن معجزه، و الغرفه فى المثال الأوّل فضله، المعجزه فى المثال الثّانى شبيهه بالفضله، فلا يؤنّث الضّمير فيهما، بل يقال فى المثالين:

فقوله (۱) : هی زید عالم، مجرّد قیاس، ثمّ علّل وضع المضمر موضع المظهر فی البابین (۲) بقوله: [لیتمکّن (۳) ما یعقّبه]أی یعقّب الضّمیر، أی یجیء علی (۴) عقبه [فی ذهن السّامع لأنّه] أی السّامع [إذا لم یفهم منه]أی من الضّمیر [معنی انتظره]أی انتظر السّامع ما یعقب الضّمیر لیفهم منه معنی فیتمکّن (۵) بعد وروده فضل تمکّن (۶) ، لأنّ الحصول بعد الطّلب أعزّ (۷)

إنّه بنیت غرفه، و إنّه کان القرآن معجزه، و إنّما اشترط کون المؤنّث غیر فضله و لا شبهها لأنّ الضّمیر مقصود مهم، فلا تراعی مطابقته للفضلات.

أی فقول المصنّف- «هی زید عالم-مجرّد قیاس» أی قیاس علی قولهم: هی هند ملیحه، بجامع عود الضّمیر فی کلّ منهما إلی القصّه، و مجرّد عن السّماع و الاستعمال، و حینئذ فلا یصحّ قول المصنّف حیث قال: «و قولهم: هو أو هی زید عالم» ، لأنّ المفهوم منه أنّ الاستعمال المذکور مسموع، مع أنّه غیر مسموع، و لکنّ القیاس یقتضی جوازه، و لذلک قال الرّضی و تأنیثه و إن لم تتضمّن الجمله مؤنّثا قیاس، لکنّه لم یسمع.

أی فی باب نعم، و ضمیر الشّأن.

[لیتمکّن ما یعقّبه فی ذهن السّامع]

@

[لیتمکّن ما یعقّبه فی ذهن السّامع]

علّه غائیّه لوضع المضمر موضع المظهر، لأنّ ذکر المسند إلیه بالضّمیر المبهم أوّلا ثمّ بالتّفسیر ثانیا یکون أوقع فی النّفس، أی متمکّنا و متقرّرا فی ذهن السّامع، إذ الحصول بعد الطّلب ألذّ و أوقع فی الذّهن.

إنّما عبّر بعلی، و لم یقل: یجیء عقبه لإشعار «علی» بشدّه اللّصوق، لأنّها تشعر بالاستعلاء و التمکّن، بخلاف ما لو ترکها فإنّه و إن کان مشعرا باللّصوق، لکن لا یشعر بشدّته و بعباره أخری: إنّ عقب حال جرّها ب «علی» لیست ظرفا، بل اسم بمعنی الآخر، و الطّرف، فالمعنی علی آخره و طرفه، فتفید علی اتّصال المتعاقبین و التصاقهما، و أن لا فاصل بینهما کما فی التّجرید.

أی فیتقرّر ما یعقب الضّمیر فی ذهن السّامع لما جعل اللّه النّفوس علیه من التّشوّق إلی معرفه ما قصد إبهامه.

أی تمکّنا زائدا، و هو السّرّ فی التزام تقدیمه.

وجه الأعزّیّه: أنّ فیه أمرین: لذّه العلم، و لذّه دفع ألم التّشوّق بخلاف المنساق بلا تعب، أی النّیل بغیر طلب، فإنّ فیه الأمر الأوّل فقط، و الأمران المرغوبان أحلی و أولی من الواحد

من المنساق (۱) بلا تعب، و لا يخفى أنّ هذا (۲) لا يحسن فى باب نعم، لأنّ السّامع ما لم يسمع المفسّر لم يعلم أنّ فيه (۳) ضميرا، فلا يتحقّق فيه التّشوّق و الانتظار.

وضع المظهر موضع المضمر

[و قد يعكس]وضع المضمر موضع المظهر، أى يوضع (۴) المظهر موضع المضمر [فإن كان]المظهر الّذى وضع موضع المضمر [اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه (۵)]أى تمييز المسند إليه [لاختصاصه (۶) بحكم بديع كقوله (۱): كم عاقل عاقل (۷)]هو (۸) وصف

اسم فاعل من انساق، كمنقاد من انقاد.

أى التّعليل المذكور فى كلام المصنّف-أى «لأنّه إذا لم يفهم منه معنى انتظره» -لا يحسن فى باب نعم. و حاصل الاعتراض على المصنّف: إنّ السّامع ما لم يسمع المفسّر لا يعلم بمجرّد سماع نعم، إنّ فيه ضميرا فلا يتشوّق و لا ينتظر لمرجعه.

أى فى نعم «ضميرا، فلا يتحقّق فيه التّشوّق و الانتظار» كى يقال: إنّ الحصول «بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب» .

[وضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه]

@

[وضع المظهر موضع المضمر فإن كان المظهر اسم إشاره فلكمال العنايه بتمييزه]

اشاره

بيان للعكس، فيوضع المظهر موضع المضمر، سواء كان المظهر الواقع موقع المضمر بعين لفظه السّابق أو بغيره.

أى بتمييز المسند إليه عن غيره فى ذهن المخاطب فقوله: «بتمييزه» مصدر مضاف إلى المفعول، و الفاعل محذوف، فمعنى العباره: إنّ وضع المظهر موضع المضمر إذا كان المظهر اسم إشاره فلأجل كمال عنايه المتكلّم بتمييز المسند إليه عن غيره حيث أبرزه فى معرض المحسوس.

أى لاختصاص المسند إليه بحكم بديع، أى عجيب بحيث لا يغيب عن الخاطر.

كم الخبريّه المضاف إلى مميّزها المفرد و هو «عاقل» الأوّل فى موضع الرّفع على الابتداء، و الجمله أعنى «أعيت» خبرها.

أى «عاقل» الثّانى وصف ل «عاقل» الأوّل، و ليس تأكيدا، كما توهّمه بعض.

۱- ۱) أی قول الرّاوندی، و هو رجل من قری أصفهان، کان متّهما بالزّندقه و الإلحاد.

عاقل الأوّل، بمعنى كامل العقل، متناه فيه (۱) [أعيت]أى أعيته (۲) و أعجزته أو أعيت عليه (۳) و صعبت [مذاهبه]أى طرق معاشه (۴) [*و جاهل جاهل تلقاه (۵) مرزوقا*هذا الّذى ترك (۶) الأوهام حائره*و صيّر العالم النّحرير]أى المتقن من نحر الأمور علما أتقنها (۷) [زنديقا]كافرا نافيا للصّانع العدل

أى فى العقل، كما يقال: مررت برجل رجل، أى كامل فى الرّجوليّه.

التّفسير إشاره إلى حذف المفعول، فيكون متعدّيا، و قوله: «و أعجزته» عطف تفسيرىّ له، و ضمير المفعول عائد إلى «عاقل» ، كما أنّ الضّمير المجرور يعود إليه.

فيه إشاره إلى كون الفعل لازما، و قوله: «و صعبت» عطف تفسيرىّ له، فقد علم من كلام الشّارح أنّ «أعيت» يستعمل متعدّيا و لازما، و لكن الأولى جعله متعدّيا، لما تقرّر فى محلّه من أنّ الفعل إذا تردّد بين المتعدّى و اللّازم فينظر إلى ما قبله أو ما بعده من الأفعال، فيحمل عليه رعايه للتّناسب، و ما ذكر بعده كقوله: «و صيّر العالم النّحرير زنديقا» متعدّ، فالحمل عليه أولى.

أى أسباب معاش ذلك العاقل.

أى تصادفه و تجده مرزوقا.

أى ترك بمعنى صيّر، فمعنى العباره «هذا الّذى» أى كون العاقل متحيّر الحال، و محروم الرّزق، و كون الجاهل فارغ القلب و مرزوقا، صيّر العقول متحيّره إذ لم يفهم السّرّ فى ذلك، لأنّ مقتضى المناسبه و الحكمه و العدل أن يكون العاقل مرزوقا لما يترتّب على رزقه من المصالح دون الجاهل.

أى أتقن الأمور، و قوله: «علما» تمييز محوّل عن المفعول، و الأصل نحر علم الأمور، أى أتقنه، و تفسير النّحر بالإتقان تفسير مجازىّ علاقته المشابهه فى إزاله ما به الضّرر، فإنّ القتل و الذّبح الّذى هو معنى النّحر الحقيقى يزيل الدّماء و الرّطوبات الّتى فى الحيوان و الإتقان يزيل الشّكوك و الشّبهات، كما فى التّجريد.

لا يقال: إنّه كان الأولى على المصنّف أن يقول: كم عالم عالم، فى مقابل قوله: «و جاهل جاهل» أو يقول: و مجنون مجنون فى مقابل قوله: «كم عاقل عاقل» .

فإنّه يقال: إنّ فى مقابله الجاهل إشاره إلى أنّ العقل بلا علم كالعدم، و أنّ الجهل

الحكيم (۱) ، فقوله (۲) : هـذا إشـاره إلى حكم سـابق غير محسوس، و هو كون العاقل محروما، و الجاهل مرزوقا، فكان القياس فيه (۳) الإضـمار، فعـدل إلى اسم الإشـاره لكمال العنايه بتمييزه (۴) ليرى السّامعين أنّ هـذا الشّـيء المتميّز المتعيّن هو الّـذى له الحكم العجيب، و هو جعل الأوهام حائره، و العالم النّحرير زنديقا. فالحكم البديع (۵) هو الّذى

كـالجنون، فالعاقـل ينبغى له أن يتحلّى بـالعلم و يحترز عن الجهل و يتخلّى، لئلّا يتعطّل عقله، و كون الجاهل كالمجنون لتباعـده عن اكتساب الكمالات.

قائلا بأنّه لو كان له وجود لما كان الأمر كـذلك غافلا عن أنّ ما هو الموجود من النّظام التّكوينى مطابق للعـدل و الحكمه، و أنّ اللّه يفعل ما يشاء و يحكم ما يريد، و هو على كلّ شيء قدير.

أى قول الرّاوندى «هذا» أى لفظ هذا «إشاره إلى حكم سابق و هو» أى الحكم السّابق «كون العاقل محروما و الجاهل مرزوقا» .

أى فى البيت السّابق هو «الإضـمار» بأن يقول: هو الّذى ترك الأوهام حائره، و إنّما كان القياس الإضـمار لتقدّم ذكر ما يصلح أن يكون مرجعا للضّمير مع كونه غير محسوس، و الإشاره حقيقه فى المحسوس.

أى تمييز المسند إليه باسم الإشاره ليعلم المتكلّم «السّامعين أنّ هذا الشّيء المتميّز المتعيّن هو الّذى له الحكم العجيب و هو جعل الأوهام حائره. . .» .

جواب عن سؤال مقدّر: و هو أنّ الاختصاص يقتضى المغايره بين المسند إليه و ما اختصّ به من الحكم البديع، و لا مغايره بينهما فى المقام، لأنّ المسـند إليه المشار إليه بهـذا هو كون العاقل محروما، و الجاهل مرزوقا، و هو بنفسه الحكم البديع، و معنى كونه حكمـا بـديعا أنّه ضـدّ مـا كـان ينبغى إذ ينبغى أن يكون العاقـل مرزوقا، و الجاهل محروما، فيلزم ما ذكرنا من عـدم المغايره بين المسند إليه و الحكم البديع.

و حاصـل الجواب: إنّ الحكم البـديع عبـاره عن ترك الأوهام حائره و تصـيير العالم النّحرير زنـديقا، و هو غير المسـند إليه أعنى كون العاقل محروما، و الجاهل مرزوقا، فيصحّ أن يكون الأوّل مختصّا بالثّانى لانتفاء العينيّه، و تحقّق المغايره.

و بعباره واضحه: إنّ المسند إليه المعبّر عنه باسم الإشاره هو كون العاقل محروما و الجاهل

أثبت للمسند إليه المعبّر عنه باسم الإشاره [أو التّهكّم (١)]عطف (٢) على كمال العنايه [بالسّامع كما إذا كان]السّامع (فاقد البصر) أو لا يكون ثمّه (٣) مشار إليه أصلا

مرزوقا، و الحكم البديع المختصّ به، أى الثّابت له هو جعل الأوهام حائره، و العالم زنديقا، و المغايره بينهما كالشّمس فى رائعه النّهار.

[أو التّهكّم بالسّامع]

@

[أو التّهكّم بالسّامع]

قال جار اللّه: هو الاستهزاء، و أصله من التّهكّم مقلوب منه، لأنّه من تهكّمه أى جعله كهّاما.

أى لا على اختصاصه، و لا على العنايه، و لم يجعل عطفا على اختصاصه بحكم بديع ليكون من أسباب كمال العنايه، فيوافق كلام المفتاح، مع أنّه الأقرب، لئلاّ يرد عليه أنّ قصد التّهكّم بالسّامع لا يقتضى كمال العنايه بالتّمييز، بل يقتضى اسم الإشاره سواء قصد به كمال العنايه بتمييز أم لا. لأنّ عطفه على قوله: «لاختصاصه» يفيد أنّ التّهكّم بمن لا بصر له يقتضى كمال العنايه بتمييز المسند إليه، كما أنّ اختصاصه بحكم بديع يقتضى ذلك، و ليس الأمر كذلك.

ففى كلام الشّارح حيث عطف التّهكّم على كمال العنايه دون غيره تعريض بصاحب المفتاح حيث جعل التّهكّم داخلا تحت كمال العنايه مقابلا للاختصاص بالحكم البديع. فإنّه قال: إذا كملت العنايه بتمييزه إمّا لأنّه اختصّ بحكم بديع عجيب الشّأن و إمّا لأنّه قصد التّهكّم بالسّامع، و لم يجعل عطفا على العنايه أيضا، لأنّ المقصود هو التّهكّم لا كمال التّهكّم.

فمعنى العباره على العطف على كمال العنايه، إنّ المظهر الّذى وضع موضع المضمر إن كان اسم الإشاره فلكمال العنايه، أو التّهكّم بالسّامع و السّخريّه عليه، كما لو قال الأعمى: من ضربنى؟ فقلت له: هذا ضربك، فكان مقتضى الظّاهر أن يقال له: هو زيد، لتقدّم المرجع فى السّؤال، لكنّه عدل عن مقتضى الظّاهر و أتى بالاسم الظّاهر أعنى اسم الإشاره محلّ الضّمير للتهكّم و الاستهزاء بذلك الأعمى، حيث عبّرت له باسم الإشاره الّذى هو موضوع للمحسوس بحاسّه البصر فنزّلته منزله البصير تهكّما به.

أى فى موضع الإتيان باسم الإشاره «مشار إليه» محسوس «أصلا» سواء كان السّامع فاقد البصر أو بصيرا، كما إذا قال لك البصير: من ضربنى؟ ف هذا ضربك مشيرا إلى أمر عدمىّ كالخلاء، فالمنفىّ هو المشار إليه المحسوس لا المشار إليه مطلقا، و إنّما كان الإتيان

[أو (۱) النّداء على كمال بلادته]أى بلاده السّامع بأنّه لا يدرك غير المحسوس [أو (۲)]على كمال [فطانته]بأنّ غير المحسوس عنده بمنزله المحسوس [أو ادّعاء كمال ظهوره (۳)]أى ظهور المسند إليه (۴)

باسم الإشاره مفيدا للتّهكّم و الاستهزاء، لأنّ الإشاره إلى الأمر العدميّ بما يشار به إلى المشاهد المحسوس يدلّ على عدم الاعتناء بذلك السّامع، ثمّ كون المشار إليه غير محسوس و غير حاضر لا ينافى كون المقام مقام الإضمار، و ذلك لتقدّم المرجع فى السّؤال.

فلا يرد ما يقال: من أنّه إذا لم يكن ثمّه مشار إليه أصلا، لم يكن ثمّه مرجع للضّمير، فلا يكون المقام مقام الإضمار لتوقّفه على المرجع، فلا يصحّ جعل ذلك ممّا وضع الظّاهر موضع المضمر.

أى التّنبيه و الإعلام على بلاده السّامع فقوله: «النّداء» بمعنى الإعلام على التّهكّم، فمعنى العباره أنّه يوضع اسم الإشاره موضع المضمر لأجل الإعلام على كمال بلاده السّامع، لأنّ فى اسم الإشاره الّذى أصله أن يكون لمحسوس إشاره و إيماء إلى أنّ السّامع لا يدرك إلّا المحسوس، فإذا قال قائل: من عالم البلد؟ فقيل له: ذلك زيد، كان ذلك القول مكان هو زيد، للإشاره إلى كمال بلاده السّامع، فالإتيان باسم الإشاره خلاف مقتضى الظّاهر، و فى العدول إليه تنبيه على كمال بلاده ذلك السّائل بأنّه لا يدرك غير المحسوس، فكان المقام مقام الإضمار لتقدّم المرجع أعنى عالم البلد فى السّؤال.

أى أو النّداء على كمال فطانه السّامع «بأنّ غير المحسوس عنده بمنزله المحسوس» فيستعمل اسم الإشاره الّذى أصله للمحسوس فى المعنى الغامض كى يكون إيماء و إشاره إلى أنّ السّامع لذكائه صارت المعقولات عنده كالمحسوس، و ذلك كقول المدرّس بعد توضيح مسأله غامضه، و هذه عند فلان ظاهره و واضحه، مدحا له، فكان مقتضى الظّاهر أن يقول: و هى ظاهره عند فلان، لتقدّم المرجع لكنّه عدل عن مقتضى الظّاهر للتّنبيه على كمال فطانه ذلك السّامع و أنّ المعقولات عنده بمنزله المحسوسات.

[أو ادّعاء كمال ظهوره]

@

[أو ادّعاء كمال ظهوره]

أى يوضع اسم الإشاره مكان المضمر لأجل ادّعاء ظهور المسند إليه كما يقال فى المسأله المتنازع فيها: هذه ظاهره، مكان هى ظاهره، و فى العدول إلى اسم الإشاره مع أنّه على خلاف مقتضى الظّاهر ادّعاء كمال ظهور المسأله.

أى ظهور المسند إليه عند المتكلّم كأنّه محسوس بالبصر و لو لم يكن ظاهرا فى نفسه.

[و عليه (١)]أى على وضع اسم الإشاره موضع المضمر لادّعاء كمال الظّهور [من غير هذا الباب (٢)]أى باب المسند إليه [تعاللت (٣)]أى أظهرت العلّه و المرض (۴) [كى أشجى (۵)] أى أحزن من شجى بالكسر، أى صار حزينا، لا من شجى العظم، بمعنى نشب فى حلقه [و ما بك (۶) علّه*تريدين (٧) قتلى قد ظفرت (٨) بذلك*]أى بقتلى كان مقتضى الظّاهر أن يقول به، لأنّه ليس بمحسوس فعدل إلى ذلك (٩) إشاره إلى أنّ

أى و على وضع اسم الإشاره موضع المضمر لادّعاء كمال ظهوره «من غير هذا الباب» قول ابن دميه: «تعاللت» ، فقوله: «و عليه» خبر مقدّم، و «تعاللت» مبتدأ مؤخّر، و قوله: «من غير هذا الباب» حال من المبتدأ على قول ابن مالك، كما فى الدّسوقى.

فيكون نظيرا للمقام لا مثالا، و لهذا فصّل بقوله: «و عليه» و لم يقل نحو: تعاللت.

خطاب للمحبوبه.

هذا التّفسير إشاره إلى أنّ باب التّفاعل يستعمل فى إظهار ما لم يكن فى الواقع، نحو: تجاهل زيد، و هو ليس بجاهل، و تعارج بكر، أى أظهر العرج، و لم يكن به عرج.

أشجى فعل المتكلّم، بمعنى أحزن من شجى من باب علم، فهو لازم لا من شجى العظم من باب نصر «بمعنى نشب فى حلقه» أى وقف العظم فى حلقه، و ذلك لعدم المناسبه.

حال من التّاء فى «تعاللت» مؤكّده، لأنّ المراد: و ما بك علّه فى الواقع، و هو معنى التّعالل.

أى تريدين قتلى بإظهار العلّه، و هو أيضا حال من التّاء فى «تعاللت» أو بدل اشتمال من «تعاللت» .

استئناف بيانى جواب كأنّه، لمّا خاطبها قالت: هل حصل القتل فقال فى الجواب، فقد ظفرت بذلك.

الشّاهد: فى قوله: «بذلك» حيث لم يقل به، أى استعمل اسم الإشاره موضع الضّمير لادّعاء أنّ قتله و إن كان من المعانى إلّا أنّه قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الّذى يشار إليه باسم الإشاره، و الضّمير فى قوله: «به» ، و «لأنّه» عائد إلى القتل.

[أو غير اسم الإشاره فلزياده التّمكّن]

@

[أو غير اسم الإشاره فلزياده التّمكّن]

أى فعدل الشّاعر إلى لفظ «ذلك» مكان به، كى يكون عدوله هذا إشاره إلى أنّ قتله قد ظهر مثل ظهور المحسوس بالبصر الّذى يشار إليه باسم الإشاره، هذا كلّه إذا كان المظهر

قتله قد ظهر ظهور المحسوس [و إن كان]المظهر الّذى وضع موضع المضمر [غيره]أى غير اسم الإشاره (١) [فلزياده التّمكّن]أى جعل المسند إليه متمكّنا عند السّامع [نحو: قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ (١) اَللّٰهُ اَلصَّمَدُ أى الّذى (٣) يصمد (۴) إليه و يقصد فى الحوائج، لم يقل: هو الصّمد، لزياده التّمكّن (۵) [و نظيره]أى نظير قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ (١) اَللّٰهُ اَلصَّمَدُ فى وضع المظهر موضع المضمر لزياده التّمكّن [من غيره]أى من غير باب المسند إليه [و بالحقّ (۶)]أى بالحكمه المقتضيه

الموضوع موضع المضمر اسم إشاره، و أمّا إذا كان المظهر الموضوع موضع المضمر غير اسم الإشاره «فلزياده التّمكّن» كما أشار إليه بقوله: «و إن كان غيره فلزياده التّمكّن» .

بأن كان علما أو معرّفا بالإضافه أو بأل.

الشّاهد: فى اسم الجلاله الثّانى، حيث لم يقل: هو الصّمد، و أتى بالاسم الظّاهر، لأنّ الغرض هو تمكين المسند إليه فى السّامع، بمعنى قوّه الحصول فى ذهنه، و هذا الغرض لا يحصل بالضّمير لعدم خلوّه عن الإبهام، و لذا جعله النّحاه من المبهمات، و المظهر أدلّ على المسمّى لا سيّما و هو علم، و العلم قاطع للشّركه، فهو أدلّ على التّمكّن، و المراد فى المقام بيان عظمه المسند إليه و اختصاصه بالصّمديّه، و زياده التّمكّن تناسب التّعظيم و الاختصاص، و عرف الصّمد باللاّم لإفاده الحصر المطلوب، و لعلم المخاطبين بصمديته، و نكّر لفظ أحد لعدم علمهم بأحديّته، و لم يؤت بالعاطف بين الجملتين-أى لم يقل: اللّه أحد و اللّه الصّمد- لكمال الاندراج بينهما، حيث إنّ الثّانيه كالتّتمّه للأولى.

أى التّفسير المذكور إشاره إلى أنّ المعنى المذكور أحد معانى الصّمد، و من معانيه الدّائم الباقى.

أى يرجع، و يلجأ إليه فى الحوائج كلّها، فقوله: «و يقصد» عطف تفسير على قوله: «يصمد» .

أى عدل عن المضمر إلى المظهر، لزياده التّفخيم، و الإشعار بأنّ من لم يتّصف بالصّمديّه لم يستحقّ بالألوهيّه، و كان مقتضى القياس هو الصّمد لسبق ذكر اللّه تعالى.

خبر لقوله: «و نظيره» أى «و نظيره بالحقّ أنزلناه و بالحقّ نزّل» .

للإنزال (۱) [أنزلناه]أی القرآن [و بالحقّ نزّل]حیث لم یقل: و به نزّل (۲) [أو إدخال الرّوع (۳)]عطف علی زیاده التّمکّن، [فی ضمیر (۴) السّامع و تربیه المهابه (۵)]عنده

الحکمه لغه هی المبالغه فی العلم، و اصطلاحا هی استکمال النّفس الإنسانیّه بتصوّر الأمور و التّصدیق بالحقائق النّظریّه و العملیّه علی قدر الطّاقه البشریّه، و المراد بها هنا ما یشتمل علی صلاح المعاش و المعاد، و سمّاها حقّا، لأنّها حقّ ثابت فی الواقع، ثمّ الوجه لاقتضائها إنزال الکتب أنّ الإنسان مدنیّ بالطّبع، یحتاج إلی التّعاون، فلا یتمّ أمر معاشه إلّا إذا کان بینهم معامله و عدل، لأنّ کلّ إنسان کتله من الغرائز، مثل غریزه السّیطره و التّملّک، و غریزه شهوه البطن و الفرج، و کلّ واحده منها تتطلّب من صاحبها الإشباع بأیّه وسیله من الوسائل و لو بطریقه تبعث علی الضّرر بمجموعه کبیره من بنی البشر، فلولا إنزال الکتب و إرسال الرّسل و هدایتهم إلی ما فیه صلاح معاشهم و معادهم لتفسخ المجتمع الإنسانی، و تحکم علیه الفوضی.

مع أنّه مقتضی الظّاهر لتقدّم المرجع، و توضیح ذلک: أنّ کون هذا المثال من قبیل المظهر موضع المضمر، إنّما یتمّ إذا کان المراد من الحقّین معنی واحد، کما یدلّ علیه قاعده إعاده المعرفه معرّفا، و أمّا إذا کان المراد من الحقّ الثّانی الأوامر و النّواهی علی ما قیل، فلا یکون ممّا نحن فیه، لأنّ کلا من الحقّین له معنی علی حده.

فالمتحصّل من الجمیع أنّ الحقّ الثّانی هو عین الحقّ الأوّل، فکان مقتضی الظّاهر أن یقال: و به نزّل، فعدل عنه إلی الاسم الظّاهر لزیاده التّمکین، لأنّ المقام مقام تقریر حکمه الإنزال لئلّا یتوهّم أنّ نزولها لا حکمه فیه.

[أو إدخال الرّوع]

@

[أو إدخال الرّوع]

قوله: «الرّوع» بفتح الرّاء بمعنی الخوف، و بضمّ الرّاء بمعنی القلب، فحینئذ کان الأولی أن یقول: فی روع السّامع، بضمّ الرّاء بدل «فی ضمیر السّامع» .

أی فی قلب السّامع.

أی تقویه الخوف النّاشئ عن إجلال المتکلّم و عظمته عند السّامع، فالمراد من تربیه المهابه زیادتها، و إنّما عطف بالواو المفیده للجمع بین الأمرین، لقرب الأوّل، أی إدخال الرّوع من الثّانی، أی من تربیه المهابه، لأنّ الخوف من الشّیء یستلزم الإجلال و التّعظیم کالخوف فی قلوب النّاظرین للملوک و السّلاطین، و کیف کان فالجمع بینهما أبلغ فی المقصود.

هذا كالتّأكيد (١) لإدخال الرّوع [أو تقويه (٢) داعى المأمور و مثالهما]أى مثال التّقويه و إدخال الرّوع مع التّربيه [قول الخلفاء: أمير المؤمنين (٣) يأمرك بكذا]مكان أنا آمرك، [و عليه]أى (۴) على وضع المظهر موضع المضمر لتقويه داعى المأمور [من غيره]أى من غير باب المسند إليه

لأنّ خشيه لحوق الضّرر من شيء يلزمها إجلاله، و تعظيمه فى القلب، فهو من عطف اللّازم على الملزوم، لأنّ تربيه المهابه لا تغايرهما، و هى لازمه لإدخال الخوف، و كذا تربيتها و هى بمنزله التّأكيد لأنّها تدلّ عليه، و لذا قال: كالتّأكيد، و لذا لم بعطف بأو، و قيل: إنّه لم يدخل بينهما عناد، لأنّهما متقاربان، فإنّ الأوّل إدخال الخوف ابتداء، و الثّانى استزاده الخوف الحاصل.

[أو تقويه داعى المأمور]

@

[أو تقويه داعى المأمور]

أى تقويه ما يكون داعيا لمن أمرته بشيء إلى الامتثال، و الإتيان به، كما فى المطوّل، فإضافه الدّاعى إلى المأمور من إضافه اسم الفاعل إلى المفعول، و ذلك الدّاعى حاله نفسانيّه تقوم المأمور به، كظنّ الانتقام منه عند مخالفه أمره، فذات الخليفه مثلا تقتضى الدّاعى المذكور، و التّعبير عنه بأمير المؤمنين الدّالّ على السّلطه و القدره و التّمكّن من الإضرار و فعل المكروه بالمأمور، يقوّى ذلك الدّاعى، و إنّما عطف هنا بأو، لأنّ تقويه الدّاعى قد توجد بدون إدخال الرّوع، و إن جاز جمعهما، كما فى مثال المتن، و لذا قال: «و مثالهما» .

فالتّعبير عن ذات الأمير بلفظ أمير المؤمنين دون الضّمير الّذى هو لفظ أنا الّذى هو ضمير المتكلّم موجب لدخول الخوف فى قلب السّامع لدلاله لفظ أمير المؤمنين على القهر و السّلطان، و أنّه يعاقب العاصى، و موجب لازدياد المهابه الحاصله من رؤيه و مشافهه و موجب لتقويه داعى المأمور.

و بعباره واضحه: موجب للتّقويه و إدخال الرّوع مع التّربيه، بخلاف أنا آمرك، فإنّه لا يدلّ على ما ذكر فعدل عن المضمر إلى المظهر، لأنّه أهيب و أدعى إلى الامتثال.

التّفسير المذكور إشاره إلى أنّ المناسب لوضع المضمر هو تقويه داعى المأمور لإدخال الرّوع فى قلب السّامع، لأنّ سياق الآيه المباركه هو التّرغيب.

فَإِذٰا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اَللّٰهِ

(۱)

(۱)]لم يقل علىّ (۲) ، لما فى لفظ اللّه من تقويه الـدّاعى (۳) إلى التوكّل عليه لـدلالته على ذات موصوفه بالأوصاف الكامله من القدره الباهره و غيرها (۴) [أو الاستعطاف (۵)]أى طلب العطف (۶) و الرّحمه (۷) [كقوله (۸) :

إلهى عبدك العاصى أتاكا]

مقرّا بالذّنوب و قد دعاكا

هـذه الآـيه مع ملاـحظه مضـمونها تـأبى عن التّلاـؤم مع إدخـال الرّوع و تربيه المهـابه، لأنّها فى صـدد بيان جهه التّوكّل، و معنى التّوكّل أن يقول العبـد بلسـان حـاله: إلهى أنا لست مسـتغنيا عن معونتك، لعلمى بأنّ وراء تـدبيرى تـدبيرك، فأرجو لطفك فى إنجاح ما أروم-فقوله تعالى: فَإِذٰا عَزَمْتَ بعد المشاوره و ظهور الأمر فتوكّل-موجب لتقويه داعى المأمور.

أى لم يقل: علىّ، بضمير المتكلّم، مع أنّ المقام يقتضيه، لأنّ المقام مقام التّكلّم «لما فى لفظ اللّه من تقويه الدّاعى. . .» .

أى داعى النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم لأنّ المأمور بالتّوكّل بعد المشاوره هو النّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى من أوصـاف الكمـال، و حاصـل الكلاـم: إنّ فى لفظ اللّه من تقويه داعى النّبىّ صـلّى اللّه عليه و آله و سـلّم إلى التّوكّل عليه لـدلالته على ذات موصوفه بالأوصاف الكماليّه، لأنّ لفظ الجلاله موضوعه للـذّات الموصوفه بالقـدره، و سائر الكمالات، فتوجب تقويه ذلك الـدّاعى بخلاف ضـمير المتكلّم، فإنّه لا يدلّ عليها، لأنّه موضوع لكلّ متكلّم من حيث هو متكلّم من دون أن يلاحظ فيه صفه من الصّفات زائده على الذّاتّ.

[أو الاستعطاف]

@

[أو الاستعطاف]

أى وضع المظهر موضع المضمر لقصد الاستعطاف.

أى طلب المتكلّم أن يعطف السّامع عليه.

عطف تفسيرىّ على «العطف» .

أی قول إبراهیم بن أدهم کـان من أبناء الملوک فخرج یوما متصـیّدا فهتف به هاتف: ألهـذا خلقت أم بهـذا أمرت، ثمّ هتف من قربوس سرجه، و اللّه ما لهذا خلقت، و لا بهذا أمرت، فترک ما مضی و دخل البادیه، و تاب إلی اللّه، فتکلّم بهذه الأبیات: «إلهی عبدک العاصی أتاکا» أی رجع إلیک بالتّوبه «مقرّا بالذّنوب و قد دعاک» أی سألک، و بعده:

۱- ۱) سوره آل عمران:۱۵۹.

لم يقل: أنا العاصى (١) ، لما فى لفظ عبدك من التّخضّع (٢) و استحقاق الرّحمه و ترقّب الشّفقه

الالتفات

[قال السّكّاكى: هذا]أعنى (٣) نقل الكلام عن الحكايه إلى الغيبه [غير مختصّ بالمسند إليه و لا]النّقل مطلقا (۴) مختصّ [بهذا القدر]أى بأن يكون عن الحكايه إلى الغيبه، فلا تخلو العباره (۵) عن تسامح [بل كلّ من التّكلّم و الخطاب و الغيبه

فإن تغفر فأنت لذلك أهل

و إن تطرد فمن يرحم سواكا

و الشّاهد: فى قوله: «عبدك العاصى أتاكا» حيث لم يقل: أنا أتيتك، أى قصد باب عفوك، و قيل: إنّ البيت المذكور منسوب إلى على بن أبى طالب عليه السّلام.

أى فيكون العاصى حينئذ بدلا من ضمير المتكلّم.

أى كمال الخضوع و الخشوع ليس فى ضمير المتكلّم، ثمّ عطف «استحقاق الرّحمه» على «التّخضّع» من قبيل عطف المسبّب على السّبب، و كذا قوله: «و ترقّب الشّفقه» .

التّفسير المذكور «أعنى نقل الكلام. . .» إشاره إلى أنّ المشار إليه بقوله: «هذا» ما يفهم ضمنا إيراد قوله تعالى: فَتَوَكَّلْ عَلَى اَللّٰهِ و قوله: «إلهى عبدك العاصى أتاكا» لأنّ هذين المثالين يتضمّنان «نقل الكلام عن الحكايه» أى المتكلّم، لأنّ المتكلّم يحكى عن نفسه «إلى الغيبه» أى المستفاده من الاسم الظّاهر، لأنّ الظّواهر عندهم غيب، فالحاصل إنّ ما ذكر من نقل الكلام عن حكايه نفس المتكلّم أعنى ضمير المتكلّم إلى الغيبه المستفاده من الاسم الظّاهر «غير مختصّ بالمسند إليه» بل تاره يكون فى المسند إليه كما مرّ فى قول الخلفاء: أمير المؤمنين يأمرك بكذا، مكان أنا آمرك، و أخرى يكون فى غيره، كما فى قوله تعالى:]فتوكّل على اللّه [مكان فتوكلّ علىّ.

أى من دون التّقييد بالنّقل عن الحكايه إلى الغيبه، و إن كان التّقييد ظاهر العباره، و هذا وجه التّسامح.

أى لا تخلو عباره المصنّف عن تسامح، إذ ظاهر كلام المصنّف بمنزله أن يقال: إنّ نقل الكلام عن الحكايه إلى الغيبه غير مختصّ بنقل الكلام عن الحكايه إلى الغيبه.

مطلقا]أی سواء کان فی المسند إلیه أو غیره، و سواء کان کلّ منها (۱) واردا فی الکلام أو کان مقتضی الظّاهر إیراده (۲) [ینقل إلی الآخر]فتصیر الأقسام (۳) ستّه حاصله من ضرب الثّلاثه فی الاثنین، و لفظ مطلقا لیس فی عباره السّکّاکی لکنّه مراده بحسب ما علم من مذهبه (۴) فی الالتفات بالنّظر إلی الأمثله (۵) [و یسمّی هذا النّقل عند علماء المعانی (۶)

و بعباره أخری: إنّ ظاهر کلامه أنّ النّقل المذکور لا یختصّ بنفسه، بل یوجد فی غیره، مع أنّ وجود نفس الشّیء فی غیره محال، فقول الشّارح «النّقل مطلقا. . .» بیان لما هو مراد المصنّف، فمراده لا النّقل مطلقا مختصّ «بهذا القدر» یعنی أنّ النّقل هنا مجرّد عن قیده أی من المتکلّم إلی الغیبه، بل کان المراد منه ما یشمل له و لغیره ککونه من الخطاب إلی التّکلّم أو الغیبه، أو من الغیبه إلی التّکلّم أو الخطاب، أو من التّکلّم إلی الخطاب، و الدّلیل علی أنّ مراد المصنّف من العباره ما ذکرناه من قول المصنّف: «بل کلّ من التّکلّم و الخطاب و الغیبه مطلقا» .

أی کلّ من التّکلّم و الخطاب و غیره «واردا فی الکلام» أی بأن عبّر به أوّلا، ثمّ عدل عنه إلی الآخر، کما فی الأمثله الآتیه.

أی إیراد کلّ منها إلّا أنّه لم یورد بأن لم یعبّر به أوّلا، فعدل عنه إلی الآخر، کما فی الأمثله السّابقه.

أی أقسام النّقل «ستّه حاصله من ضرب الثّلاثه فی الاثنین» لأنّ کلّ واحد من الثّلاثه ینقل إلی الآخرین، أی عن التّکلّم إلی الخطاب و الغیبه و عن الخطاب إلی التّکلّم و الغیبه و عن الغیبه إلی التّکلّم و الخطاب، فصارت الأقسام ستّه، و إن ضربت هذه السّتّه فی الحالتین و هما أن یکون قد أورد کلّ منهما فی الکلام، ثمّ عدل عنه أو لم یورد لکن کان مقتضی الظّاهر إیراده، تصیر اثنی عشر قسما، و إن ضربتها فی المسند إلیه و غیره تصبح أربعه و عشرین، و تأتی أمثله أکثر هذه الأقسام فیما یأتی.

أی السّکّاکی من أنّه لا یشترط تقدّم التّعبیر و لا اختصاصه بالمسند إلیه، و إن کان عدم الاختصاص به علی مذهب الجمهور أیضا.

لأنّه مثّل بالمسند إلیه و غیره، سواء سبقه تعبیر أو لا، فیکون الإطلاق مستفادا من الأمرین، أی ما علم من مذهبه و الأمثله.

الأولی أن یقول عند علماء البلاغه، لأنّ الالتفات لا یختصّ بعلم المعانی بل یسمّی

التفاتا]مأخوذا (۱) من التفات الإنسان عن يمينه إلى شماله و بالعكس (۲) [كقوله]أى قول امرئ القيس (۱)[تطاول ليلك (۳)]خطاب لنفسه (۴) التفاتا، و مقتضى الظّاهر ليلىّ [بالأثمد (۵)] بفتح الهمزه و ضمّ الميم، اسم موضع [و المشهور (۶) عند الجمهور أنّ

النّقل المذكور التفاتا عند علماء العلوم الثّلاثه، لأنّ الالتفات من علم المعانى باعتبار اقتضاء المقام، فائدته من طلب مزيد الإصغاء و اشتماله على نكته هى خاصيّه التّركيب، و أنّه من علم البيان من حيث إنّه إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفه فى الوضوح و الخفاء، و أنّه من علم البديع، من حيث كونه يورث الكلام حسنا و طراوه، فيصغى إليه لطراوته و ابتداعه.

أى منقولا.

أى من شماله إلى يمينه، الواو بمعنى أو.

فيه التفات من التّكلّم إلى الخطاب حيث كان مقتضى الظّاهر تطاول ليلىّ، لأنّ المقام مقام تكلّم و حكايه عن نفسه.

فالالتفات من التّكلّم إلى الخطاب إنّما هو عند السّكّاكى، لأنّه لم يشترط التّعبير بالفعل، و لا التفات فيه عند الجمهور، لأنّهم يشترطونه.

أى لذاته و شخصه، يعنى أنّ الخطاب ليس على حقيقته إذا لم يرد بالمخاطب من يغايره، بل أراد ذاته و شخصه، فالخطاب بكسر الكاف، لأنّ الشائع فى خطاب النّفس التّأنيث، و يصحّ الفتح نظرا إلى كون النّفس شخصا أو بمعنى المكروب.

و فى بعض الشّروح إنّ ما يتوهّم من أنّه يجب أن يقرأ ليلك بكسر الكاف، لأنّ الخطاب لنفسه خطأ، لأنّ الضّمير إنّما يؤنّث إذا كان راجعا إلى لفظ النّفس لكونه مؤنّثا سماعيّا، و أمّا إذا كان راجعا إلى مدلولها، فلا يؤنّث لكونه مذكّرا، و كيف كان فقوله: «تطاول ليلك» كنايه عن السّهر.

الباء بمعنى فى، ثمّ الإثمد بكسر الهمزه و الميم، بمعنى الكحل الأسود.

هذا من كلام المصنّف مقابل لقول السّكّاكى: قال الفنرى: فى حواشيه على المطوّل اعلم أنّه تلخّص ممّا ذكره الشّارح أنّ فى الالتفات أربعه مذاهب.

و وجه الضبط أن يقال: لا يخلو إمّا أن يشترط فيه سبق التّعبير بطريق آخر أم لا، الثّانى

۱- ۱) أى قول امرئ القيس فى مرثيه أبيه.

الالتفات هو التّعبير عن معنى بطريق من]الطّرق [الثّلاثه]التّكلّم و الخطاب و الغيبه [بعد التّعبير عنه]أى عن ذلك المعنى (۱) [بآخر منها]أى بطريق آخر من الطّرق الثّلاثه بشرط أن يكون التّعبير الثّانى على خلاف ما يقتضيه الظّاهر (۲) و يترقّبه (۳) السّامع، و لا بدّ من هذا القيد (۴) ليخرج مثل قولنا: أنا زيد، و أنت عمرو (۵) ،

[الالتفات]

@

[الالتفات]

اشاره

مذهب الزّمخشرى و السّكّاكى و من تبعهما، و على الأوّل لا يخلو إمّا أن يشترط أن يكون التّعبيران فى كلام واحد أو لا، الأوّل مذهب بعض النّاس، و على الثّانى لا يخلو إمّا أن يشترط كون المخاطب فى التّعبيرين واحدا أو لا، الأوّل مذهب صدر الأفاضل، و الثّانى مذهب الجمهور.

هذا التّفسير صريح فى أنّه لا بدّ من اتّحاد معنى الطّريقين، و المراد الاتّحاد فى المصداق، فيدخل فيه نحو: أنا زيد، و يحتاج إلى إخراجه بالقيد الّذى ذكره الشّارح، و هو قوله: «بشرط أن يكون التّعبير الثّانى على خلاف ما يقتضيه الظّاهر» .

أى ظاهر الحال.

عطف على قوله: «يقتضيه» ، فمعنى العباره حينئذ، بشرط أن يكون التّعبير الثّانى على خلاف ما يقتضيه ظاهر الحال، و على خلاف ما ينتظره السّامع، إذ ما يترقّبه السّامع هو الطّريق الأوّل لا الثّانى.

أى من شرط أن يكون التّعبير الثّانى على خلاف ما يقتضيه الظّاهر، و إنّما تركه المصنّف لفهمه من المقام، لأنّ كلامه إنّما هو فى إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر.

وجه خروج أنا زيد، و أنت عمرو، عن الالتفات أنّه و إن كان يصدق على كلّ واحد منهما أنّه قد عبّر فيه عن معنى و هو الذّات بطريق الغيبه، بعد التّعبير عنه بطريق آخر، و هو التّكلّم فى المثال الأوّل، و الخطاب فى المثال الثّانى، إلاّ أنّ التّعبير الثّانى ممّا يقضيه ظاهر الكلام و الحال، و يترقّبه السّامع، لأنّ المتكلّم إذا قال: أنا و أنت يترقّب أن يأت بعده باسم ظاهر خبرا عنه، لأنّ الإخبار عن الضّمير إنّما يكون بالاسم الظّاهر، فالإخبار به و إن كان من قبيل الغيبه عن ضمير المتكلّم أو المخاطب إلاّ أنّه جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام.

و الحاصل إنّ التّعبير الثّانى فى المثالين ليس على خلاف مقتضى الظّاهر، و لا على خلاف ما يترقّبه السّامع فقد خرجا بالقيد المذكور فى كلام الشّارح.

و نحن اللّذون صبّحوا الصّباحا (۱) و مثل قوله تعالى: وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ، و اِهْدِنَا اَلصِّراطَ اَلْمُسْتَقِيمَ، فإنّ الالتفات إنّما هو فى إِيّاكَ نَعْبُدُ و الباقى جار على أسلوبه، و من زعم أنّ فى مثل يَا أَيُّهَا اَلَّذِينَ آمَنُوا التفاتا (۳) ، و القياس آمنتم، فقد سها على ما يشهد به كتب النّحو (۴)

وجه خروج هذا المثال إنّ فيه الانتقال من ضمير المتكلّم أعنى «نحن» إلى الغيبه و هو «اللّذون» إلّا أنّ هذا الانتقال ليس على خلاف مقتضى الظّاهر، بل ممّا يقتضيه الظّاهر، لأنّ الإخبار بالظّاهر و إن كان من قبيل الغيبه عن ضمير المتكلّم أو المخاطب إلّا أنّه جار على ظاهر ما يستعمل فى الكلام فلم يجر على خلاف ما يترقّبه السّامع، فخرج بالشّرط المذكور، إذ لو لا ذلك الشّرط لحكم بأنّ هذا التفات.

و حاصل الكلام أنّه لو لا ذلك القيد لدخل جميع هذه الأمثله فى الالتفات، لأنّه قد عبّر فيها عن معنى بطريق من الطّرق الثّلاثه بعد التّعبير عنه بطريق آخر، فخرج جميع هذه الأمثله بذلك القيد، لأنّ التّعبير الثّانى فيها ليس على خلاف مقتضى ظاهر الحال، كما عرفت.

وجه خروج قوله تعالى عن الالتفات بعد ما كان فيه التّعبير عن المعنى و هو الذّات العليّه بطريق، بعد التّعبير عنها بآخر، و هو الغيبه فى قوله: مَالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ و أَنْعَمْتَ إلّا أنّ هذا التّعبير أعنى- وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ -على خلاف مقتضى الظّاهر، لأنّ الالتفات حصل أوّلا بقوله: إِيّاكَ نَعْبُدُ و الثّانى و هو قوله: وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ أتى على أسلوبه كما فى كلام الشّارح فلكلّ واحد من وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ و اِهْدِنَا و أَنْعَمْتَ بالنّظر إلى مَالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ و إن كان يصدق عليه أنّه انتقال من طريق إلى آخر لكنّه على خلاف مقتضى الظّاهر، بل جار على مقتضاه نظرا إلى رعايه وحده الأسلوب فهذه الثّلاثه خارجه بالشّرط المذكور فى كلام الشّارح.

لأنّ اَلَّذِينَ منادى فى الحقيقه فهو مخاطب، و المناسب له آمنتم، فالعدول عن الخطاب إلى الغيبه التفات.

من أنّ عائد الموصول قياسه أن يكون بلفظ الغيبه، و إن وقع منادى لأنّ الموصول اسم ظاهر من قبيل الغيبه، و إن عرض به الخطاب بسبب النّداء، و حينئذ ف آمَنُوا جار على مقتضى الظّاهر، فخرج عن الالتفات بالقيد المذكور.

[و هذا]أی الالتفات بتفسیر الجمهور [أخصّ]منه (۱) بتفسیر السّکّاکی، لأنّ النّقل (۲) عنده أعمّ من أن یکون قد عبّر عن معنی بطریق من الطّرق، ثمّ بطریق آخر أو یکون مقتضی الظّاهر أن یعبّر عنه بطریق منها (۳) ، فترک و عدل إلی طریق آخر (۴) ، فیتحقّق الالتفات بتعبیر واحد، و عند الجمهور مخصوص بالأوّل (۵) حتّی لا یتحقّق الالتفات بتعبیر واحد، فکلّ التفات عندهم التفات عنده من غیر عکس کما فی تطاول لیلک (۶) [مثال الالتفات من التّکلّم إلی الخطاب،]و ما لی لا أعبد الّذی فطرنی و إلیه ترجعون [(۱)(۷)]

[الفرق بین تفسیر الجمهور و تفسیر السّکّاکی للالتفات]

@

[الفرق بین تفسیر الجمهور و تفسیر السّکّاکی للالتفات]

أی من الالتفات «بتفسیر السّکّاکی» .

أی لأنّ النّقل المسمّی بالالتفات عند السّکّاکی «أعمّ من أن یکون قد عبّر عن معنی بطریق من الطّرق» الثّلاثه، ثمّ عبّر عنه بطریق أو لا بل کان مقتضی الظّاهر أن یعبّر عنه بطریق من الطّرق الثّلاثه إلّا أنّه ترک و عدل عنه إلی طریق آخر «فیتحقّق الالتفات بتعبیر واحد» عند السّکّاکی دون الجمهور، فلا یتحقّق الالتفات عندهم إلّا بتعبیرین، فکلّ التفات عند الجمهور التفات عند السّکّاکی «من غیر عکس» أی لیس کلّ التفات عنده التفاتا عندهم، فالمراد من العکس هو العکس اللّغوی، أی لا ینعکس کلّیا بأن یقال کلّ التفات عند السّکّاکی التفات عند الجمهور، فلا ینافی وجود العکس المنطقی، بأن یقال: بعض الالتفات عند السّکّاکی التفات عند الجمهور.

أی من الطّرق الثّلاثه.

کما فی «تطاول لیلک» .

و هو أن یکون قد عبّر عن معنی بطریق من الطّرق، ثمّ بطریق آخر. فلا یتحقّق الالتفات عند الجمهور إلّا بتعبیرین.

فإنّ فیه التفات عند السّکّاکی دون الجمهور، لعدم التّعبیرین.

قوله تعالی حکایه عن رسول عیسی علیه السّلام حبیب النّجار حیث قال: وَ مٰا لِیَ لاٰ أَعْبُدُ موعظه لقومه لترکهم الإیمان.

الشّاهد فی قوله: تُرْجَعُونَ حیث أتی به مکان أرجع، لأنّ مقتضی الظّاهر و المناسب لقوله: وَ مٰا لِیَ لاٰ أَعْبُدُ أن یأتی بفعل المتکلّم فعدل عنه إلی فعل المخاطب أعنی تُرْجَعُونَ التفاتا من التّکلّم إلی الخطاب.

۱- ۱) سوره یس:۲۲.

و مقتضى الظّاهر أرجع، و التّحقيق (١) إنّ المراد ما لكم لا تعبدون لكن لمّا عبّر عنهم (٢) بطريق التّكلّم كان (٣) مقتضى ظاهر السّوق إجراء باقى الكلام على ذلك الطّريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فيكون التفاتا على المذهبين [و]مثال الالتفات من التّكلّم [إلى الغيبه إِنّا أَعْطَيْناكَ اَلْكَوْثَرَ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَ اِنْحَرْ و مقتضى

إشاره إلى جواب اعتراضين واردين ههنا:

الاعتراض الأوّل: إنّ قوله: تُرْجَعُونَ ليس خطابا لنفسه، فكيف يكون التفاتا، و الشّرط فيه أن يكون المعبّر عنه واحدا.

و قد أشار إلى جوابه بقوله: «إنّ المراد ما لكم لا تعبدون» فالمعبّر عنه فى الجميع هو المخاطبون، فالشّرط حاصل.

الاعتراض الثّانى: إنّه لو كان المراد ما ذكر من أنّ المعبّر عنه فى الجميع هو المخاطبون لكان قوله: تُرْجَعُونَ واردا على مقتضى الظّاهر، فلا التفات فيه.

و قد أشار إلى جوابه «لكن لمّا عبّر عنهم بطريق التّكلّم كان مقتضى الظّاهر السّوق إجراء باقى الكلام» أى قوله: وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ «على ذلك الطّريق» أى على طريق التّكلّم «فعدل عنه إلى طريق الخطاب» أعنى تُرْجَعُونَ «فيكون التفاتا على المذهبين» أى السّكّاكى و الجمهور.

أى عن المخاطبين.

جواب لمّا فى قوله: «لمّا عبّر. . .» .

[الأمثله على الالتفات]

@

[الأمثله على الالتفات]

لأنّ لفظ ربّ اسم مظهر، و الاسم المظهر، فيكون الالتفات من التّكلّم، أى لنا إلى الغيبه، أى لِرَبِّكَ و فائده هذا الالتفات أنّ فى لفظ الرّبّ الحثّ على فعل المأمور به أعنى الصّلاه الّتى هى من أفضل العبادات، لأنّ المربّى الحقيقىّ يستحقّ العباده.

و بعباره أخرى: إنّ الصّلاه إنّما هى للرّبّ الخالق الفاطر، ثمّ المراد ب اَلْكَوْثَرَ الخير الكثير أو نهر فى الجنّه يسمّى بالكوثر.

الظّاهر لنا (۱) [و]مثال الالتفات [من الخطاب إلى التّكلّم]قول الشّاعر (۱)[طحا]أى ذهب [بك (۲) قلب فى الحسان طروب (۳)]و معنى طروب فى الحسان أنّ له طربا فى طلب الحسان (۴) و نشاطا فى مراودتها (۵) [بعيد الشّباب]تصغير بعد للقرب (۶) ، أى حين ولّى الشّباب و كاد ينصرم (۷) [عصر]ظرف زمان مضاف إلى الجمله الفعليّه أعنى قوله: [حان]أى قرب [مشيب يكلّفنى ليلى]فيه التفات من الخطاب فى بك إلى التّكلّم (۸) و مقتضى الظّاهر يكلّفك و فاعل يكلّفنى ضمير القلب، و ليلى مفعوله الثّانى،

لأنّه عباره عن ضمير المتكلّم فى أَعْطَيْنَاكَ .

الباء للتّعديه على حدّ ذهبت بزيد، أى أذهبته «طحا بك» خطاب للنّفس أو لشخصه و ذاته لا لنفسه، و مقتضى الظّاهر طحابى، ففيه التفات عند السّكّاكى لا عند الجمهور.

صفه للقلب، و الطّرب خفّه تعترى الإنسان لشدّه سرور أو حزن، قوله: «فى الحسان» متعلّق بقوله: «طروب» أى طروب فى طلب الحسان، و المراد من «الحسان» نساء حسان الصّور، و حينئذ فتقديم المعمول لإفاده الحصر.

أى فى طلب وصالهنّ.

أى مطالبتها بالوصال، فقوله: «نشاطا» تفسير لقوله: «طربا» .

و حاصل المعنى: أذهبنى و أتلفنى قلب موصوف بأنّ له طربا و نشاطا فى طلب وصال الحسان دون غيرهنّ، و الحسان جمع حسناء أو حسنى.

أى للدّلاله على أنّ زمان إذهابه أو طرب قلبه قريب من زمان ذهاب شبابه.

أى ينقطع لأنّ الانصرام هنا بمعنى الانقطاع.

لأنّ الياء فى قوله: «يكلّفنى» للتّكلّم، فالالتفات من المجرور الّذى فى بك-فى قوله: «طحا بك» -إلى المفعول فى قوله: «يكلّفنى» و قوله: «ليلى» مفعوله الثّانى بتقدير الباء، أى يكلّفنى بليلى لأنّ كلّف لا يتعدّى إلى المفعول الثّانى بنفسه بل بالباء، يقال: كلّفت زيدا بكذا، و قد أشار الشّارح إلى تقدير الباء، بقوله: «و المعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى» فالتّكليف على هذا بمعنى الطّلب فالمفاعله فى قوله: «يطالبنى القلب» على غير بابها.

و الحاصل إنّ فى قول الشّاعر التفات من الخطاب إلى التّكلّم، لأنّ الياء فى قوله: «يكلّفنى» للتّكلّم.

۱- ۱) هو علقمه بن عبيده العجلى من قصيده يمدح بها الحارث بن جبله الغسّانى.

و المعنى يطالبنى القلب بوصل ليلى، و روى تكلّفنى بالتّاء الفوقانيّه على أنّه مسند إلى ليلى و المفعول محذوف (١) ، أى شدائد فراقها (٢) أو على أنّه خطاب للقلب، فيكون التفاتا آخر (٣) من الغيبه إلى الخطاب [و قد شطّ]أى بعد [وليها]أى قربها [و عادت عواد (۴) بيننا و خطوب] قال المرزوقى عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعاداه (۵) كأنّ الصّوارف (۶) و الخطوب صارت تعاديه،

أى المفعول الثّانى محذوف، و المفعول الأوّل هو الياء فى «تكلّفنى» .

أى ليلى تكلّفنى حمل شدائد فراقها، هذا هو المفعول الثّانى.

أى غير ما تقدّم، فيكون فى البيت على هذا الاحتمال الأخير التفاتان:

أحدهما: فى الكاف فى بك، مع ياء المتكلّم فى «تكلّفنى» .

و ثانيهما: فى قلب مع فاعل «تكلّفنى» حيث عبّر أوّلا عن القلب بطريق الغيبه أعنى الاسم الظّاهر، و ثانيا بطريق الخطاب حيث عبّر عنه بقوله: «تكلّفنى» أى أنت يا قلب تكلّفنى.

و المتحصّل من الجميع أنّه على روايه يكلّفنى بالياء ليس فيه إلاّ التفات واحد عند الجمهور و السّكّاكى و هو الالتفات من الخطاب إلى التّكلّم، و كذا على روايه «تكلّفنى» بالتّاء الفوقيّه أنّ جعل الفاعل «ليلى» و أمّا أنّ جعل ضمير القلب كان فيه التفاتان.

عواد جمع عاديه، و هى ما يصرفك عن الشّىء «و خطوب» جمع خطب، و هو الأمر العظيم، و عطف الخطوب على العوادى عطف مرادف على مرادف، لأنّ العوادى و الصّوارف و الخطوب ألفاظ مترادفه معناها واحد. فحاصل المعنى عادت عواد أى عواد الدّهر و نوائب الزّمان أحدثت العداوه بيننا حيث اختارت البعد على القرب.

أى من باب المفاعله مشتقّ من العداوه، كان أصله عادوت تحرّكت الواو و انفتح ما قبلها، فقلبت ألفا، ثمّ حذفت الألف لالتقاء السّاكنين، فالفعل محذوف اللاّم فوزنه بعد الإعلال فاعلت.

تفسير للعوادى، و المراد بها العوائق.

و يجوز أن يكون من عاد يعود (۱) ، أى عادت (۲) عواد و عوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل (۳) [و]مثال الالتفات من الخطاب [إلى الغيبه]قوله تعالى: حَتّى إِذا كُنْتُمْ فِى اَلْفُلْكِ وَ جَرَيْنَ بِهِمْ (۱)و القياس (۴) بكم [و]مثال الالتفات [من الغيبه إلى التّكلّم]قوله تعالى: وَ اَللّهُ اَلَّذِى أَرْسَلَ اَلرِّيٰاحَ فَتُثِيرُ سَحٰاباً فَسُقْنٰاهُ (۲)(۵) و مقتضى الظّاهر فساقه، أى ساق اللّه ذلك السّحاب و أجراه (۶) إلى بلد ميّت [و]مثال الالتفات من الغيبه [إلى الخطاب]قوله تعالى: مٰالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ (۴) إِيّٰاكَ نَعْبُدُ (۷) و مقتضى إيّاه [و وجهه]أى (۸) وجه حسن الالتفات [أنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان]ذلك ذلك الكلام

أى مأخوذا من مصدر عاد بمعنى رجع، و هو العود بمعنى الرّجوع و على هذا لا حذف فيه، و وزنه فعلت، و أصله عودت قلبت الواو ألفا لتحرّكها و انفتاح ما قبلها صار عادت.

أى رجعت العوادى الّتى تحول بيننا إلى ما كانت عليه أوّلا من الحيلوله.

أى قبل الحيلوله بيننا.

الظّاهر أنّ تعبيره عن مقتضى الظّاهر بالقياس تفنّن.

و الحاصل إنّ مقتضى الظّاهر جرين بكم، و لكنّ الّذى دعا إلى تغيير الكلام عن الخطاب إلى الغيبه، قصد التّأدّب فى الكلام بترك المواجهه بالذّمّ، و لو كان المخاطب مرتكبا للذّنب، و لكنّ التّكلّم معه بلسان مؤدّب أدعى لصرفه عن معاوده الذّنب.

قال: سقناه مكان ساقه، و فائده الالتفات هو التّعظيم، لأنّه فعل عظيم لا يقدر عليه إلّا ذو القدره الباهره.

قوله: «و أجراه» عطف تفسير على قوله: «ساق اللّه» و سوق السّحاب إلى البلد الميّت و إحياء الأرض بالمطر بعد موتها كانا من الدّلائل على القدره الباهره.

وجه الالتفات من الغيبه إلى الخطاب واضح لا تحتاج إلى البيان، لأنّ قوله تعالى: مٰالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ وصف لاسم ظاهر و هو من قبيل الغيبه، كما مرّ غير مرّه.

[وجه الالتفات]

@

[وجه الالتفات]

أى التّفسير المذكور إشاره إلى أنّ ضمير «وجهه» يرجع إلى الالتفات بحذف المضاف أعنى «حسن» ، فحاصل الكلام فى المقام أنّ وجه حسن الالتفات فى أىّ تركيب كان «إنّ الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطريه لنشاط السّامع» .

۱- ۱) سوره یونس:۲۲.

۲- ۲) سوره فاطر:۹.

[أحسن تطريه (١)]أى تجديدا و إحداثا من طرّيت الثّوب [لنشاط السّامع و]كان [أكثر (٢) إيقاظا للإصغاء إليه (٣)]أى إلى ذلك الكلام، لأنّ لكلّ جديد لذّه، و هذا وجه حسن الالتفات على الإطلاق (۴) [و قد يختصّ مواقعه (۵) بلطائف (۶)]غير هذا الوجه العامّ [كما فى]

أى التّطريه بالهمزه، بمعنى الإحداث من طرأ عليهم أمر إذا حدث و بالياء المثنّاه التّحتيّه من طرّيت الثّوب إذا عملت به ما يجعله طريّا، أى جديدا، فمعنى طرّيت الثّوب أى جدّدته و الشّارح قد جمع بين التّجديد و الإحداث فى مادّه الياء حيث قال: «أى تجديدا و إحداثا» و هذا الجمع منه على خلاف النّقل بناء على قراءه واحده.

نعم، ليس على خلاف النّقل على القراءتين كما يدلّ عليه قوله: «أو إحداثا» أى بعطف الإحداث على التّجديد بأو كما فى بعض النّسخ. و قيل: إنّ قوله: «تجديدا» بيان للمعنى اللّغوى، و قوله: «إحداثا» بيان للمراد، فإنّه إحداث هيئه أخرى لازم لتجديد الثّوب.

من إجراء الكلام على أسلوب واحد، فيكون تعبير الأسلوب تنبيها للسّامع من الغفله.

أى لأجل الإصغاء أى الاستماع التّامّ، و هذه العلّه أعنى الإصغاء مغايره للعلّه الأولى أعنى النّشاط فى المفهوم، لكنّهما متلازمان مصداقا، لأنّ النّشاط للكلام يلزمه الإصغاء إليه، فكلّ من النّشاط و الإصغاء علّه لحسن الالتفات، و قوله: «لأنّ لكلّ جديد لذّه» علّه للعلّه، أى و إنّما يحصل للسّامع نشاط و إصغاء إلى الكلام عند النّقل المذكور، أى الالتفات.

أى فى أىّ تركيب كان، أو فى كلّ موضع سواء كان فى الفاتحه أو غيرها.

أى مواضع الالتفات و مقاماته الّتى يوجد فيها الالتفات و اختصاص مواقعه كنايه عن اختصاص نفس الالتفات، كما يشير إليه كلامه فى المطوّل حيث قال: أى قد يكون لكلّ التفات سوى هذا الوجه العامّ-أعنى نشاط السّامع أو الإصغاء-لطيفه و وجه مختصّ به بحسب مناسبه المقام.

الباء داخله على المقصور، و هذا من مقابله الجمع بالجمع نحو: ركب القوم دابّتهم، أى ركب كلّ واحد منهم دابّته المختصّه به.

و حاصل الكلام أنّه قد يختصّ مواقع الالتفات بلطائف، أى بأمور لطيفه غير هذا الوجه العامّ -أعنى تجديد النّشاط و إيقاظ الإصغاء-مثل التّنبيه على ما ينبغى للمتكلّم أن يكون عليه حين التّكلّم، و هذه اللّطائف كما تكون من خصائص تلك المواقع، كذلك تكون من خصائص

سوره [الفاتحه فإنّ العبد إذا ذكر الحقيق (۱) بالحمد عن قلب حاضر يجد]ذلك العبد [من نفسه محرّكا للإقبال عليه]أى على ذلك الحقيق بالحمد [و كلّما أجرى عليه صفه من تلك (۲) الصّفات العظام قوّى ذلك المحرّك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها]أى خاتمه تلك الصّفات، يعنى مٰالِكِ يَوْمِ اَلدِّينِ [المفيده (۳) أنّه]أى ذلك الحقيق بالحمد [مالك الأمر كلّه فى يوم الجزاء] لأنّه (۴) أضيف مالك إلى يوم الدّين على طريق (۵) الاتّساع،

المتكلّم كما فى سوره الفاتحه، فإنّ لطيفه التّنبيه فيها على وجوب كون قراءه العبد على وجه وجدان المحرّك للإقبال عليه تعالى مختصّه بهذا الموقع، و مقصوره على المتكلّم لأنّ السّامع هو اللّه تعالى.

أى المستحقّ به و هو اللّه تعالى، أى ذكره العبد بقوله: «الحمد للّه» الدّالّ على أنّه مستحقّ لجميع المحامد، و كان ذلك الذّكر صادرا «عن قلب حاضر» لا غافل، و لا الذّكر بمجرّد اللّسان، فحينئذ «يجد ذلك العبد من نفسه محرّكا. . .» .

أى كالرّحمن و الرّحيم و ربّ العالمين.

صفه «خاتمتها» .

علّه «المفيده» ، و الضّمير للشّأن.

متعلّق بمحذوف، أى و جعل اليوم مملوكا على طريق التّوسعه فى الظّرف، فإنّهم وسعوه، فجوّزوا فيه ما لم يجيزوا فى غيره حيث نزّلوه منزله المفعول به.

و بعباره أخرى: إنّ الاتّساع فى الظّروف على ثلاثه أقسام:

الأوّل: الاتّساع من حيث المكان بأن يستعمل فى مكانه الأصلى و غيره، و هذا هو المراد فى ردّ من استدلّ على جواز تقديم خبر ليس عليه، بتقديم معموله فى قوله تعالى: أَلاٰ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ (۱)حيث أجيب عن ذلك باتّساعهم فى الظّروف.

الثّانى: الاتّساع من حيث المعنى، بأن يستعمل فى المعنى الظّرفى الحقيقىّ و المجازى، نحو: فى ذمّتى دين.

الثّالث: الاتّساع من حيث الآله بأن يستعمل مع آله الظّرفيّه، أى مع لفظه فى، و بدونها، و هذا هو المراد فى المقام، فلذلك قال: «و المعنى على الظّرفيّه» .

۱- ۱) سوره هود:۸.

و المعنى (۱) على الظّرفيّه، أى مالك فى يوم الدّين و المفعول محذوف دلالـه (۲) على التّعميم [فحينئذ (۳) يوجب]ذلك المحرّك لتناهيه فى القوّه [الإقبال عليه (۴)]أى إقبال العبد على ذلك الحقيق بالحمد [و الخطاب (۵) بتخصيصه بغايه الخضوع و الاستعانه فى المهمّات]فالباء فى بتخصيصه متعلّق بالخطاب يقال: خاطبته بالدّعاء إذا دعوت له مواجهه،

أى و المعنى الحقيقى على الظّرفيّه، فقوله: «و المعنى على الظّرفيّه» إشاره إلى أنّ الظّرف و إن أجرى على مجرى المفعول به، إلاّ أنّه ظرف فى المعنى، و المفعول به محذوف، و الأصل مالك الأمر كلّه فى يوم الجزاء.

قوله: «دلالـه على التّعميم» علّه لحذف المفعول، أى حذف المفعول لأجل الدّلاله على التّعميم لما يأتى فى الباب الرّابع من أنّ حذف المفعول قد يفيد التّعميم.

ففى حذف المفعول فائدتان: الأولى: الدّلاله على التّعميم مع اختصار.

الثّانيه: لئلاّ يلزم ترجيح بلا مرجّح لو خصّص الذّكر ببعض دون بعض.

أى حين إفاده الخاتمه، أنّه مالك الأمر كلّه أو حين ازدياد قوّه المحرّك.

أى على ذلك الحقيق بالحمد، و بيان ذلك أنّه إذا انتقل عن حضور القلب إلى قوله: رَبِّ اَلْعالَمِينَ الدّالّ على أنّه مالك للعالمين لا يخرج منهم شىء عن ملكه، قوّى ذلك المحرّك، ثمّ انتقل عنه إلى الرّحمن الدّالّ على أنّه منعم بأنواع النّعم تضاعف قوّه ذلك المحرّك، ثمّ انتقل إلى خاتمه الصّفات العظام، و هى قوله: «مالك يوم الدّين» الدّالّ على أنّه مالك للأمور يوم الجزاء تناهت قوّه ذلك المحرّك للإقبال عليه.

أى يوجب ذلك المحرّك أن يخاطب العبد لذلك الحقيق بالحمد بما يدلّ على تخصيصه بغايه الخضوع بقوله: إِيّاكَ نَعْبُدُ إذ معناه نخصّك بالعباده فيعتقد العبد بأنّ العباده له تعالى لا لغيره، و بتخصيصه بطلب العون منه «فى المهمّات» بقوله: وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ إذ معناه نخصّك بالاستعانه.

و غـايه الخضوع هو معنى العباده (١) ، و عموم المهمّات مستفاد من حذف مفعول نَسْتَعِينُ (٢) و التّخصـيص مستفاد من تقديم المفعول، فاللّطيفه (٣) المختصّ بها موقع هـذا الالتفات (۴) هى (۵) أنّ فيه تنبيها على العبـد إذا أخـذ فى القراءه يجب أن تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرّك.

الأسلوب الحكيم

و لمّا (۶) انجرّ الكلام إلى ذكر خلاف مقتضى الظّاهر أورد عدّه أقسام منه (٧) ، و إن لم تكن من مباحث المسند إليه، فقال:

قال الرّاغب: العبوديّه هو إظهار التّذلّل، و العباده أبلغ لأنّها غايه الخضوع.

أى حذف مفعوله الثّانى، أى نستعين فى جميع الأمور.

إشاره إلى أنّ ما ذكره المصنّف قاصر، لأنّ حاصله إنّ إجراء تلك الصّفات موجب لوجود المحرّك الّذى يوجب أن يخاطب العبـد ذلك الحقيق بالحمـد، و لا يفهم نكته الخطاب الّذى وقع فى كلامه تعالى، فلابـدّ من ضمّ مقـدّمه، و هى أنّ العبـد مأمور بقراءه الفـاتحه، ففيه تنبيه على أنّ العبـد ينبغى أن تكون قراءته بحيث يجـد ذلـك المحرّك لتكون قراءته بالخطاب واقعه موقعها بأن تكون قراءته مشتمله على وجه و هو حضور القلب و التفاته إلى مستحقّ الحمد.

أى إيّاك مكان إيّاه.

أى اللّطيفه «أنّ فيه» أى فى هـذا الالتفـات «تنبيها» أى من اللّه تعالى «على أنّ العبـد إذا أخـذ» أى شـرع «فى القراءه» أى فى قراءه الفاتحه «يجب أن تكون قراءته» أى يتأكّد عليه ذلك «على وجه» أى مشتمله على وجه، و هو حضور القلب «يجد من نفسه ذلك المحرّك» حتّى يكون العبد ممّن يعبد اللّه كأنّه يراه.

[الأسلوب الحكيم]

@

[الأسلوب الحكيم]

أشار بهـذا الكلام إلى سـبب ذكر قوله: «و من خلاف المقتضـى. . .» هنا و إن لم يكن من مباحث المسـند إليه، و حاصل الكلام أنّه لمّا كان كلامه فى أحوال المسند إليه على مقتضى الظّاهر، و انجرّ ذلك إلى خلاف مقتضى الظّاهر من المسند إليه أورد عدّه أقسام منه، و إن لم تكن من المسند إليه.

أى من خلاف مقتضى الظّاهر.

[و من (۱) خلاف المقتضى]أى مقتضى الظّاهر [تلقّى (۲) المخاطب]من إضافه المصدر إلى المفعول، أى تلقّى (۳) المتكلّم للمخاطب [بغير ما (۴) يترقّب]أى المخاطب، و الباء (۵) فى بغير للتّعديه، و فى [بحمل كلامه]للسّبيّه (۶) ، أى إنّما تلقّاه بغير ما يترقّبه بسبب أنّه (۷) حمل كلامه، أى الكلام الصّادر عن المخاطب [على خلاف مراده]أى مراد المخاطب، و إنّما حمل كلامه على خلاف مراده [تنبيها (۸)]للمخاطب [على أنّه]أى ذلك الغير هو [الأولى بالقصد] و الإراده [كقول ابن القبعثرى (۹)

[خلاف مقتضى الظّاهر]

@

[خلاف مقتضى الظّاهر]

و فى لفظ «من» إشاره إلى عدم الانحصار.

التلقّى بمعنى المواجهه يقال: تلقّاه بكذا أى واجهه به.

التّفسير إشاره إلى كون الفاعل-و هو المتكلّم-محذوفا.

أى بغير الكلام الّذى ينتظره المخاطب من المتكلّم.

جواب عن سؤال مقدّر و هو أنّ قولك من إضافه المصدر إلى المفعول غير صحيح، لأنّ التّلقّى من الأبواب اللّازمه الّتى لا توجد لها مفعول، فكيف تكون إضافته إلى المخاطب من إضافه المصدر إلى المفعول؟ !

فأجاب بقوله: «و الباء فى بغير للتّعديه» ، و الصّحيح أن يقال: إنّ التّلقّى بمعنى المواجهه متعدّ إلى مفعول واحد بنفسه، و إلى المفعول الثّانى بالباء، فلا يبقى مجال للسّؤال، كى يحتاج إلى الجواب.

قوله: «الباء فى بغير للتّعديه، و فى» بحمل كلامه «للسّبيّه» دفع لما يتوهّم من لزوم تعلّق حرفى جرّ متّحدى اللّفظ و المعنى بعامل واحد، و هو ممنوع. و حاصل الدّفع: إنّ الجارّين مختلفان معنى، و ليسا بمعنى واحد فيجوز تعلّقهما بعامل واحد.

أى المتكلّم حمل الكلام الصّادر عن المخاطب «على خلاف مراده» .

أى تنبيها من المتكلّم للمخاطب على أنّ ذلك الغير هو الأولى بالقصد و الإراده، فالإراده عطف تفسيرىّ على القصد.

قيل: إنّه وزير الحجّاج، و قيل: إنّه من رؤساء العرب و فصحائهم، كان يوما جالسا فى بستان مع جماعه من إخوانه فى زمن العنب، فذمّ بعضهم الحجّاج، فقال القبعثرى: اللهمّ سوّد وجهه و اقطع عنقه، و اسقنى من دمه، فبلغ ذلك الحجّاج، فقال له حين لقاه: أنت قلت

للحجّاج و قد قال:]الحجّاج [له]أی لابن القبعثری حال کون الحجّاج [متوعّدا (۱)]إیّاه [لأحملنّک علی الأدهم]یعنی القید، هذا (۲) مقول قول الحجّاج [مثل الأمیر یحمل علی الأدهم و الأشهب]هذا مقول قول ابن القبعثری، فأبرز وعید الحجّاج فی معرض الوعد، و تلقّاه بغیر ما یترقّب بأنّ حمل الأدهم فی کلامه علی الفرس الأدهم، أی الّذی غلب سواده حتّی ذهب البیاض الّذی فیه، و ضمّ إلیه (۳) الأشهب، أی الّذی غلب بیاضه حتّی ذهب سواده، و مراد الحجّاج إنّما هو القید فنبّه علی أنّ الحمل علی الفرس الأدهم هو الأولی بأن یقصده الأمیر [أی من کان (۴) مثل الأمیر فی السّلطان]

ذلک؟ فقال: نعم، و لکن أردت العنب الحصرم، أی العنب الأخضر، و لم أردک، فقال له: لأحملنّک علی الأدهم، فقال القبعثری: مثل الأمیر یحمل علی الأدهم و الأشهب، - «الأدهم» هو الفرس الّذی غلب سواده حتّی ذهب البیاض الّذی فیه، «الأشهب» هو الفرس الّذی غلب بیاضه حتّی ذهب ما فیه من السّواد-فقال له الحجّاج: ویلک إنّه لحدید، فقال: أن یکون حدیدا خیر من أن یکون بلیدا، فحمل الحدید أیضا علی خلاف مراده، فإنّ الحجّاج أراد بالحدید المعدن المعروف، فحمله القبعثری علی ذی الحدّه، فقد سحر الحجّاج بهذا الأسلوب حتّی تجاوز عن جریمته، و أحسن إلیه.

و الشّاهد: إنّ القبعثری تلقّاه، أی الحجّاج بغیر ما یترقّب حیث حمل الأدهم فی کلامه علی الفرس الأدهم.

من الوعید بمعنی التّخویف و التّهدید.

أی قوله: «لأحملنّک علی الأدهم» .

أی إلی الأدهم، فضمّ الأشهب إلی الأدهم قرینه علی أنّ مراده بالأدهم هو الفرس لا القید.

أی من کان مثل الأمیر فی السّلطان فجدیر أن یعطی، فأنت یا أمیر بالطّریق الأولی جدیر بالإعطاء و الإنعام دون الأخذ و الانتقام، ففی هذا الکلام من المبالغه ما لیس فی الأمیر.

أی (۱) الغلبه [و بسطه الید]أی الکرم (۲) ، و المال (۳) و النّعمه [فجدیر بأن یصفد]أی یعطی من أصفده (۴) [لا أن یصفد]أی یقیّد من صفده (۵) [أو السّائل (۶)]عطف علی المخاطب، أی تلقّی السّائل [بغیر ما یتطلّب (۷) بتنزیل (۸) سؤاله منزله غیره]أی منزله غیر ذلک السّؤال [تنبیها للسّائل علی أنّه]

هذا التّفسیر إشاره إلی أنّ المراد بالسّلطان السّلطنه و الغلبه.

تفسیر لقوله: «بسطه الید» فالمراد بها سعه الید فی الجود و الکرم.

أی «المال و النّعمه» عطف علی «السّلطان» لا من بقیّه التّفسیر، و ذکر النّعمه بعد المال من ذکر العامّ بعد الخاصّ. فمعنی العباره: من کان مثل الأمیر فی السّلطان و المال و النّعمه فجدیر بأن یصفد، أی یعطی.

أی من باب الإفعال.

یقال: صفده، أی شدّه و أوثقه، ثمّ إنّ الفرق بین الفعلین من حیث المعنی أنّ الأوّل بمعنی الإعطاء، و الثّانی بمعنی القید، قالوا: أصفده أی أعطاه صفده، أی قیده کوعده أوعده، أمّا النّکته فی الفرق المذکور علی ما فی بعض الشّروح: فهی أنّ صفد للقید، و هو ضیّق، فناسب أن تقلّل حروفه الدّالّه علیه، و أصفد للإعطاء المطلق المطلوب فیه الکثره، فناسب فیه کثره الحروف علی عکس وعد و أوعد، حیث إنّ وعد للخیر، و الخیر سهل مقبول للأنفس، فناسب قلّه حروفه، و خفّه لفظه، و أوعد للشّرّ و هو صعب شقاق علی النّفوس، فناسب ثقل لفظه بکثره حروفه.

[أو السّائل بغیر ما یتطلّب]

@

[أو السّائل بغیر ما یتطلّب]

الفرق بین تلقّی السّائل و تلقّی المخاطب أنّ تلقّی السّائل مبنیّ علی السّؤال بخلاف المخاطب.

التّطلّب هو الطّلب مرّه بعد أخری، کما فی الصّحاح، فالأولی بغیر ما یطلب، لأنّ ذلک التّلقّی لا یختصّ بالطّلب بعد آخر. نعم، التّعبیر بالتّطلّب یمکن أن یکون إشاره إلی مزید الشّوق الحاصل عند السّائل، فکان کالطّالب للجواب مرّه بعد أخری.

أی بتنزیل المجیب سؤال السّائل منزله غیر ذلک السّؤال.

أی ذلک الغیر (۱) [الأولی بحاله (۲) أو المهمّ له (۳) ، کقوله تعالی: یَسْئَلُونَکَ عَنِ اَلْأَهِلَّهِ قُلْ هِیَ مَوٰاقِیتُ لِلنّٰاسِ وَ اَلْحَجِّ (۱)]سألوا عن سبب اختلاف القمر فی زیاده النّور و نقصانه،

أی السّؤال الّذی هو غیر سؤاله.

بحال السّائل إمّا لعدم أهلیّته لجواب ما یسأل أو لعدم الفائده فیه بالنّسبه إلیه.

أی للسّائل، عطف «المهمّ» علی «الأولی» من عطف الملزوم علی اللّازم لأنّ کونه هو المهمّ یستلزم کونه أولی، أی أنسب بحاله دون العکس، لأنّ الشّیء قد یکون أولی بالحال علی تقدیر التّوجّه لطلبه، و لا یکون فی نفسه من جمله المهمّات.

اَلْأَهِلَّهِ جمع هلال، یقال هلال إلی ثلاثه لیال، و بعده القمر، و سمّیت الهلال هلالا، لأنّ النّاس یهلّون عند رؤیته.

و محلّ الشّاهد هو قوله تعالی: هِیَ مَوٰاقِیتُ لِلنّٰاسِ وَ اَلْحَجِّ حیث إنّه جواب ببیان الثّمره، و الحکمه المترتّبه علی اختلاف نور القمر، لأنّ الاختلاف هو ما یتحقّق به نهایه کلّ شهر، فیتعیّن به الوقت للحجّ و الصّیام و وقت الحرث و آجال الدّین، و غیر ذلک، و لم یجاب بالسّبب الّذی هو أنّ القمر جسم أسود مظلم و نوره مستفاد من نور الشّمس، و لذا یختلف بالقرب و البعد من الشّمس.

و الحاصل: إنّهم سألوا عن السّبب الفاعل المؤثّر فی اختلاف نور القمر زیاده و نقصانا، و کان الجواب بالسّبب الغائی، فکان الجواب بغیر ما یطلب السّائل، فکان الکلام علی خلاف مقتضی الظّاهر.

فقد روی أنّ جمعا من الأنصار سألوا عن السّبب فی اختلاف نور القمر زیاده و نقیصه، حیث قالوا: ما بال الهلال یبدو دقیقا مثل الخیط، ثمّ تتزاید قلیلا حتّی یمتلئ و یستوی، ثمّ لا یزال ینقص حتّی یعود کما بدأ، لا یکون علی حاله واحده، فأجیبوا ببیاض الغرض من هذا الاختلاف، و هو أنّ الأهلّه بحسب ذلک الاختلاف معالم یوقت بها النّاس أمورهم من المزارع و المتاجر و نحوهما.

۱- ۱) سوره البقره:۱۸۹.

فأجيبوا ببيان الغرض (۱) من هذا الاختلاف و هو أنّ الأهلّه بحسب ذلك الاختلاف معالم (۲) يوقّت بها النّاس أمورهم من المزارع و المتاجر و محالّ الدّيون و الصّوم و غير ذلك، و معالم للحجّ يعرف بها وقته، و ذلك (۳) للتّنبيه على أنّ الأولى و الأليق بحالهم أن يسألوا عن ذلك (۴) ، لأنّهم ليسوا (۵) ممّن يطّلعون بسهوله على دقائق علم الهيئه، و لا يتعلّق لهم به غرض [و كقوله تعالى: يَسْئَلُونَكَ مَا ذا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوالِدَيْنِ وَ اَلْأَقْرَبِينَ وَ اَلْيَتامىٰ وَ اَلْمَساكِينِ وَ اِبْنِ اَلسَّبِيلِ (۱)(۶)]سألوا عن بيان ما ذا ينفقون، فأجيبوا ببيان المصارف تنبيها على أنّ المهمّ هو السّؤال عنها (۷) ،

أى الفائده و الغايه.

جمع معلم، كالمواقيت جمع ميقات، بمعنى العلامه.

أى الجواب ببيان الغرض.

أى عن الغرض، لا عن السّبب «للتّنبيه. . .» .

أى إنّهم ليسوا ممّن يطّلعون على ذلك بسهوله، لعدم حصول الآلات عندهم لا لحماقتهم.

محلّ الشّاهد هو: أنّ السّؤال فى هذه الآيه إنّما هو عن المنفق، و حينئذ تكون هذه الآيه من قبيل تلقّى السّائل بغير ما يتطلّب.

نعم، لو كان السّؤال عن المنفق و المصرف معا، كما قيل لما كانت الآيه من قبيله، بل من قبيل الجواب عن البعض و هو المصرف صراحه و عن البعض الآخر ضمنا، لأنّ فى ذكر الخير إشاره إلى أنّ كلّ مال نافع ينفق منه. و كيف كان، فإنّه قد روى أنّ عمرو بن الجموح جاء إلى النّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و هو شيخ كبير له مال عظيم، فقال: ماذا ننفق من أموالنا «فأجيبوا ببيان المصرف» أى لا ببيان المنفق على ما نحن بصدد بيانه، و لو أنّهم أجيبوا ببيانه لقيل: أنفقوا مقدار كذا و كذا، أو أنفقوا من كذا و كذا

أى عن المصارف.

۱- ۱) سوره البقره:۲۱۵.

لأنّ النّفقه لا يعتدّ بها إلّا أن تقع موقعها (۱) .

[و منه]أی و من خلاف مقتضی الظّاهر [التّعبير عن]المعنی [المستقبل بلفظ الماضی تنبيها علی تحقّق وقوعه نحو: وَ نُفِخَ فِی اَلصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِی اَلسَّمٰاوٰاتِ وَ مَنْ فِی اَلْأَرْضِ (۱)(۲)]بمعنی يصعق [و مثله]التّعبير عن المقصود المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالی: وَ إِنَّ اَلدِّينَ لَوٰاقِعٌ (۲)(۳)]مكان يقع [و نحوه]التّعبير عن المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله تعالی: ذٰلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ اَلنّٰاسُ (۳)(۴)]

فإذا وقعت فی موقعها كانت معتدّا بها، قليله كانت أو كثيره، و إذا لم تقع موقعها، فلا يعتدّ بها، و لو كانت كثيره بخلاف المنفق، فإنّه معتدّ به إذا وقع فی محلّه قليلا كان أو كثيرا.

[و من خلاف مقتضی الظّاهر التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضی]

@

[و من خلاف مقتضی الظّاهر التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضی]

محلّ الشّاهد قوله تعالی: فَصَعِقَ أی مات و هلك-هكذا فی النّسخ-و الصّواب: ففزع بمعنی يفزع، حيث عبّر عن المعنی المستقبل بلفظ الماضی تنبيها علی أنّه ممّا لا بدّ منه، فهو إذا كالماضی فی وقوعه، و كونه مفروغا عنه.

محلّ الشّاهد قوله تعالی: لَوٰاقِعٌ حيث عبّر عن المقصود الواقع فی المستقبل بلفظ اسم الفاعل، أی أنّ الجزاء بعد الحساب لحاصل، ثمّ المراد من الجزاء هو الجزاء الأخروی.

محلّ الشّاهد قوله تعالی: مَجْمُوعٌ لَهُ اَلنّٰاسُ حيث عبّر عن المستقبل بلفظ اسم المفعول أی يجمع النّاس لما فيه من الثّواب و العقاب و الحساب، و جميع ما ذكر وارد علی خلاف مقتضی الظّاهر، ثمّ التّعبير عن اسم المفعول بقوله: «و نحوه» إشاره إلی اختلافهما فی المعنی.

۱- ۱) سوره الزّمر:۶۸.

۲- ۲) سوره الذّاريات:۶.

۳- ۳) سوره هود:۱۰۴.

مكـان يجمع، و ههنـا بحث، و هو أنّ كلاـ من اسـميّ الفاعل و المفعول قـد يكون بمعنى الاسـتقبال و إن لم يكن ذلك بحسـب أصـل الوضع، فيكون كـلّ منهما ههنا واقعا فى موقعه واردا على حسب مقتضـى الظّاهر، و الجواب (١) أنّ كلاـ منهما حقيقه فيما تحقّق فيه وقوع الوصف و قد اسـتعمل ههنا فيما لم يتحقّق مجازا تنبيها على تحقّق وقوعه. [و منه]أى و من خلاف مقتضى الظّاهر [القلب (٢)]و هو أن يجعـل أحـد أجزاء الكلاـم مكـان الآـخر، و الآـخر مكـانه [نحو: عرضت النّاقه على الحوض]مكان عرضـت الحوض على النّاقه، أى أظهرته عليها لتشرب (٣) [و قبله] أى القلب [السّكّاكى مطلقا (۴)]و قال: إنّه ممّا يورث الكلام ملاحه (۵) . [وردّه غيره]أى غير السّكّاكى [مطلقا (۶)]لأنّه عكس المطلوب و نقيض المقصود.

حاصـل الجواب: إنّـا لا نسـلّم أنّه إذا اسـتعمل أحـدهما بمعنى الاسـتقبال على خلاف الوضع يكون واقعا موقعه، بل هو واقع على خلاف مقتضى الظّاهر.

[و من خلاف مقتضى الظّاهر القلب]

@

[و من خلاف مقتضى الظّاهر القلب]

هو نظير العكس فى علم المنطق، و النّسبه بينهما عموم و خصوص مطلق، لأنّ العكس على ما فى المنطق هو تبديل طرفىّ القضيّه لا غير، و القلب أعمّ من ذلك، لأنّه كما أشار إليه بقوله: «أن يجعل أحد أجزاء الكلام. . .» سواء كان طرف القضيّه أم لا، «مكان الآخر و الآخر مكانه» .

لأنّ المعروض عليه يجب أن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض.

أى سواء تضـمّن القلب اعتبـارا لطيفـا أو لاـ و اعتبر المصـنّف فيه اعتبـارا لطيفـا، و قيـل: إنّه مردود مطلقا، لأنّ فيه إغلالا لا يفهم المراد ظاهر.

أى حسنا و زينه.

أى سواء كان فيه اعتبار لطيف أم لا، كما نسب إلى ابن مالك، و الحاصل: إنّ فى القلب ثلاث مذاهب:

أحدها: إنّه مقبول مطلقا، كما ذهب إليه السّكّاكى.

و الثّانى: إنّه مردود مطلقا، كما نسب إلى ابن مالك.

و الثّالث: إنّه إن تضمّن اعتبارا لطيفا قبل، و إلّا فلا، كما يظهر من المصنّف.

[و الحقّ إنّه إن تضمّن اعتبارا لطيفا]غير الملاحه الّتى أورثها نفس القلب [قبل، كقوله: و مهمّه]أى مفازه (۱) [مغبّره]أى مملوءه بالغبره [أرجاؤه]، أى أطرافه و نواحيه جمع الرّجى مقصورا (۲) [كأنّ لون أرضه سماؤه]على حذف المضاف (۳) [أى لونها]يعنى لون السّماء، فالمصراع الأخير من باب القلب، و المعنى كأنّ لون سمائه لغبرتها لون أرضه، و الاعتبار اللّطيف هو المبالغه فى وصف لون السّماء بالغبره حتّى كأنّه صار بحيث يشبّه به لون الأرض فى ذلك (۴) ، مع أنّ الأرض أصل فيه (۵) [و إلّا]أى و إن لم يتضمّن اعتبارا لطيفا [ردّ]لأنّه (۶) عدول عن مقتضى الظّاهر من غير نكته يعتدّ بها (۷) [كقوله (۸)]فلمّا أن جرى سمن عليها (۹) [كما طيّنت بالفدن (۱۰)]

مفازه هى الأرض الّتى لا ماء فيها، و لا نبت سمّيت بها تفاؤلا بأنّ السّالك فيها يفوز بمقصوده أو بالنّجاه من المهالك، و إلّا فهى مهلكه لا مفازه.

بمعنى النّاحيه.

أى لونها، لأنّه لا مناسبه بين لون الأرض، و ذات السّماء حتّى يشبّه بها، فالمشبّه به محذوف، و هو لون السّماء.

أى فى ذلك الوصف و هو الغبره.

أى مع أنّ لون الأرض أصل فى لون الغبره و التّشبيه.

أى لأنّ القلب عدول عن مقتضى الظّاهر من غير نكته يعتدّ بها فلا يقبل.

فيه إشاره إلى أنّ الملاحه يوجبها القلب غير معتدّ بها على هذا القول.

أى كقول القطامى عمر بن سليم الثّعلبى يصف ناقته بالسّمن بكسر السّين و فتح الميم، اسم مصدر من سمن يسمن، من باب تعب إذا كثر لحم الحيوان و شحمه، و أمّا السّمن بفتح الحرفين فهو ما يعمل من لبن البقر و الغنم، و المراد هنا المعنى الأوّل.

أى على النّاقه.

«طيّنت» من طيّنت السّطح بالفدن، أى القصر السّياع أى الطّين المخلوط بالتّبن، و فى المزهر-و هو كتاب فى اللّغه-لا يقال: سياع، إلّا إذا كان فيه تبن، و إلّا فهو طين.

أى بالقصر [السّياعا]أى الطّين المخلوط بالتّبن، و المعنى كما طيّنت الفدن بالسّياع، يقال: طيّنت السّطح و البيت. و لقائل أن يقول (١) : إنّه يتضمّن من المبالغه فى وصف النّاقه بالسّمن ما لا يتضمّنه قوله: كما طيّنت الفدن بالسّياع لإيهامه أنّ السّياع قد بلغ مبلغا من العظم و الكثره إلى أن صار بمنزله الأصل، و الفدن بالنّسبه إليه كالسّياع بالنّسبه إلى الفدن

و محلّ الشّاهد: قوله: «بالفدن السّياع» فإنّ فيه قلب، و ذلك لأنّ المعنى كما طيّنت الفدن بالسّياع، يعنى كان الفدن فى المعنى نائبا للفاعل لقوله: «طيّنت» المبنى للمفعول، و كان بالسّياع مفعولا بالواسطه له فقلبا و عكسا، أى جعل الفدن مفعولا بالواسطه و السّياع نائبا للفاعل، و الألف فى آخره للإطلاق.

و حاصل معنى البيت: تشبيه النّاقه فى سمنها بالفدن، أى بالقصر المطيّن بالسّياع حتّى صار أملس لا حفره فيه، و فى الكلام قلب، إلّا أنّ هذا القلب لم يتضمّن مبالغه كما تضمّنها قوله: «كأنّ لون أرضه سماؤه» .

هذا الكلام إيراد من الشّارح على المصنّف، و حاصل الإيراد أنّ المصنّف جعل القلب فى قول القطامى ممّا لم يتضمّن مبالغه مع انّه يتضمّن من المبالغه فى سمن النّاقه الّتى شبّهت بالفدن ما لا يتضمّنه قولنا: كما طيّنت الفدن بالسّياع، لأنّ القلب يدلّ على عظم السّياع و كثرته حتّى صار كأنّه الأصل، ثمّ شبّه سمن النّاقه بذلك، فيدلّ القلب حينئذ على عظم السّمن و كثرته حتّى صار الشّحم و اللّحم لكثرته كالأصل.

و لا يخفى أنّ هذا الإيراد مبنىّ على أن يكون السّياع بمعنى الطّين المخلوط بالتّبن، كما فى الصّحاح، و أمّا على ما ذكره الزّمخشرى فى الأساس من أنّ السّياع بالكسر هى الآله الّتى يطيّن بها، فلا يرد و لا يتأتّى أن يكون فى القلب المذكور معنى لطيف، فيحتمل أن يكون المصنّف ممّن جرى على ما فى الأساس و حينئذ فلا اعتراض عليه.

[أحوال المسند (۱) أمّا تركه (۲) فلما مرّ]فى حذف المسند إليه (۳) [كقوله:]و من يك أمسى بالمدينه رحله (۴)

[أحوال المسند]

@

[أحوال المسند]

اشاره

أى الباب الثّالث أحوال المسند، أى الأمور العارضه له من حيث إنّه مسند الّتى بها يطابق الكلام مقتضى الحال.

[أمّا تركه]

@

[أمّا تركه]

اشاره

أى المسند و إنّما قال: فى المسند إليه حذفه، و فى المسند تركه، رعايه للطيفه، و هى أنّ المسند إليه أقوم ركن فى الكلام و أعظمه، و الاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند، فحيث لم يذكر لفظا فكأنّه أتى به لفرط الاحتياج إليه، ثمّ أسقط لغرض، بخلاف المسند فإنّه ليس بهذه المثابه فى الاحتياج، فيجوز أن يترك و لا يؤتى به لغرض، كما فى المطوّل.

فحاصل الفرق بين الحذف و التّرك أنّ الأوّل عباره عن الإتيان ثمّ الإسقاط، و الثّانى إشاره إلى عدم الإتيان به ابتداء، ثمّ إسقاط المسند إليه بعد إتيانه إشاره إلى كونه أقوم ركن فى الكلام، لأنّ الكلام يشتمل على النّسبه بين المسند و المسند إليه و حيث كان المسند إليه فى الأغلب ذاتا و المسند صفه، و الصّفه فى تحقّقها محتاجه إلى الذّات فيكون المسند إليه أقوم ركن فى الكلام.

أى من الاحتراز عن العبث، بناء على الظّاهر و تخييل العدول إلى أقوى الدّليلين، و ضيق المقام بسبب التّحسّر أو بسبب المحافظه على الوزن و اتّباع الاستعمال و غير ذلك.

لفظه من شرطيّه حذف الجزاء، و أقيم غيره مقامه و «يك» فعل الشّرط، أصله يكون، حذفت الواو لالتقاء السّاكنين بعد الجزم، و حذفت النّون أيضا تخفيفا أو تشبيها بالتّنوين فى السّكون، و «أمسى» إمّا مسند إلى ضمير من، و جمله «بالمدينه رحله» خبره إن

كانت ناقصه، و حال إن كانت تامّه، فالإسناد فی «أمسی» حقیقه، و إمّا مسند إلی رحله بمعنی المنزل و المأوی، فالإسناد مجاز، لأنّ المراد إمساء أهل المنزل دون المنزل نفسه، أی و من بک أمسی بالمدینه رحله فنعم الإمساء إمساءه، لأنّه إمساء فی المنزل بین الأهل و الأحبّه و الأصدقاء سالما عن کدر الغربه و تعب الفرقه. و حاصل المعنی من یمسی بالمدینه رحله فلیمس، فإنّی لا أمسی بها لأنّی غریب، و الغریب من یکون عازما علی الارتحال.

ص: ۷۴

[فإنّی و قیّار بها لغریب (۱)]الرّحل هو المنزل و المأوی (۲) و قیّار اسم فرس أو جمل للشّاعر، و هو (۳) ضابئ بن الحارث کذا فی الصّحاح، و لفظ البیت خبر (۴) ، و معناه التّحسّر و التّوجّع (۵) ، فالمسند إلی قیّار محذوف (۶) لقصد الاختصار و الاحتراز عن العبث

هذا المصراع من البیت علّه للمحذوف المعطوف علی جواب الشّرط، و التّقدیر: و من یک أمسی بالمدینه رحله حسنت حاله و ساءت حالی، لأنّی و قیّار بها لغریب، «و قیّار» مبتدأ و خبره محذوف أی قیّار کذلک.

و لا یقال: قوله: «لغریب» خبر قیّار، لأنّ لام الابتداء لا تؤخّر عن المبتدأ. فلا تدخل علی خبر المبتدأ، و الشّاهد فی البیت أنّه حذف المسند من المسند إلیه الثّانی یعنی قیّار حیث کان فی الأصل فإنّی بها لغریب و قیّار کذلک، أی غریب، و المعنی إنّی لغریب و قیّار أیضا غریب.

قلنا: إن الجزاء محذوف، و أقیم غیره مقامه، و لا یصحّ أن تکون الجمله المقرونه بالفاء جوابا، لأنّ الجواب مسبّب عن الشّرط و لا مسبّبیّه هنا.

«و المأوی» مرادف للمنزل.

أی الشّاعر «ضابئ» بتقدیم الباء علی الهمزه، أی ضابئ بن الحارث البرجمی و هو محبوس فی المدینه زمن عثمان بن عفّان، کما فی بعض الشّروح.

قوله: «و لفظ البیت خبر» إشاره إلی وجه ذکره فی باب الخبر مع کونه إنشاء معنی، أی الوجه لذکره فی باب الخبر إنّ لفظ البیت خبر استعمل فی مقام الإنشاء، أی إنشاء التّحسّر علی الغربه أی التّحزّن منها و التّوجّع بها أی بسبب الغربه و مقاساه شدائدها، فالبیت باعتبار اللّفظ ورد هنا.

أی وجع القلب من الکربه الحاصله بسبب الغربه، کما قیل بالفارسیّه:

غریب اگرچه بغربت میانه گنج است

همینکه شام شود آن غریب دل رنجست

نقلا عن المدرّس رحمه اللّه.

و تقدیر الکلام: فإنّی بها لغریب و قیّار بها غریب، و حذف غریب الثّانی لدلاله العطف علیه، فیکون العطف من قبیل عطف الجمله علی مثلها.

بناء (۱) على الظّاهر مع ضيق المقام بسبب (۲) التّوجّع و محافظه الوزن، و لا يجوز أن يكون قيّار عطفا على محلّ اسم إنّ (۳) ، و غريب (۴) خبرا عنهما (۵) ، لامتناع العطف (۶) على محلّ اسم إنّ قبل مضيّ الخبر (۷) لفظا أو تقديرا

أى العبثيّه إنّما هى بناء على الظّاهر، و إلّا فلا عبث بحسب الحقيقه و نفس الأمر لكون كلّ من المبتدأ و الخبر ركن الكلام فى الحقيقه، فكيف يكون ذكره عبثا! فقوله: «بناء على الظّاهر» متعلّق بالعبث.

و يمكن جعل قوله: «بناء على الظّاهر» جواب سؤال مقدّر، تقديره أنّ الأصل فى المبتدأ و الخبر ثبوتهما فى الكلام، فلماذا حذف؟ فأجاب بما ترى.

أى لأجل التّوجّع فقوله: «بسبب التّوجّع» علّه لضيق المقام، و كذلك قوله: «و محافظه الوزن» حيث يكون عطفا على التّوجّع، فيكون علّه لضيق المقام أيضا، فيحذف المسند لوجوه:

۱: الاختصار.

۲: الاحتراز عن العبث فى الظّاهر.

۳: ضيق المقام.

أى على محلّ اسم إنّ باعتبار محلّه، و هو الرّفع بالابتداء.

أى المراد من قوله: «و غريب» هو المذكور فى الكلام أعنى «لغريب» .

أى إنّ و قيّار من دون أن يكون فى الكلام حذف.

أى يمتنع العطف لما يلزم من توجّه عاملين أى الابتداء و إنّ إلى معمول واحد، أعنى قوله: «لغريب» ، فعلّه عدم الجواز هو لزوم توارد عاملين على معمول واحد. و ليس عدم الجواز من جهه كون غريب مفردا و المبتدأ متعددا، كما قيل، لأنّه وصف يستوى فيه المفرد و المثنّى و المجموع، فلا يحتاج إلى أن يقال غريبان.

أى ذكر خبرها قبل المعطوف، أى إنّ المحذور المذكور إنّما هو إذا كان العطف قبل ذكر خبر إنّ لفظا و تقديرا، مثل إنّ زيدا و عمرا ذاهبان، إذ لا شكّ فى أنّ قوله: ذاهبان خبر عن كلّ من المعطوف و المعطوف عليه، فمن حيث إنّه خبر عن اسم إنّ يكون العامل فى رفعه إنّ، و من حيث إنّه خبر المعطوف على محلّ اسم إنّ يكون العامل فى رفعه الابتداء، فيلزم ما

و أمّا إذا قدّرنا له (۱) خبرا محذوفا، فيجوز أن يكون هو (۲) عطفا على محلّ اسم إنّ، لأنّ الخبر (۳) مقدّم تقديرا، فلا يكون مثل إنّ زيدا و عمرو ذاهبان (۴) ، بل مثل: إنّ زيدا و عمرو لذاهب، و هو (۵) جائز و يجوز أن يكون (۶) مبتدأ و المحذوف خبره،

ذكرنا من المحذور، أعنى اجتماع عاملين، أى إنّ و الابتداء على معمول واحد، و هو باطل، و من هذا القبيل نحو: إنّ زيدا و عمرا منطلقان. هذا بخلاف ما إذا كان العطف بعد مضىّ الخبر لفظا، مثل إنّ زيدا قائم و عمرو. أو تقديرا مثل إنّ زيدا و عمرا قائم، أى إنّ زيدا قائم و عمرو قائم، فلا يلزم المحذور المذكور لتعدّد الخبر.

أى لقيّار، أى قدّرنا له خبرا محذوفا، كى يكون العطف بعد مضىّ الخبر و هو جائز.

أى قيّار أى يجوز عطفه على محلّ اسم إنّ.

أى خبر إنّ، أعنى قوله: لغريب «مقدّم» فى التّقدير على المعطوف، أعنى قيّار، فيكون العطف على محلّ اسم إنّ بعد مضىّ الخبر، فيصحّ العطف حينئذ.

أى لا يكون ما نحن فيه مثل المثال المذكور فى عدم جواز العطف، لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد.

أى العطف فى مثل «إنّ زيدا و عمرو لذاهب» جائز، لما فيه من العطف على محلّ اسم إنّ بعد مضىّ الخبر، أى تقديرا، إذ يقدّر لعمرو خبر آخر فيكون خبر الأوّل المذكور فى نيّه التّقديم على المعطوف، و هذا من قبيل المفردات، لأنّه عطف المبتدأ على محلّ اسم إنّ، و خبره على خبر إنّ، و قد أشار إلى عطف الجمله على الجمله بقوله: «و يجوز أن يكون مبتدأ و المحذوف خبره» و التّقدير و قيّار غريب «و الجمله بأسرها عطف على جمله إنّ مع اسمها و خبرها» .

هذا الوجه نفس ما سبق فى قوله: «فالمسند إلى قيّار. . .» لكن أعاده لأجل إفاده أنّه من عطف الجمل، لا من عطف المفردات، كما فى الوجه الّذى قبله، و الحاصل إنّ البيت يحتمل احتمالات أربعه، اثنان جائزان، و اثنان ممنوعان، فالجائزان: جعل قيّار مبتدأ خبره محذوف، و الجمله بأسرها عطف على جمله اسم إنّ و خبرها، أو جعل قيّار عطفا على محلّ اسم إنّ، و يقدّر له خبر عطف على خبر إنّ، و اثنان ممنوعان، و هما: جعل قيّار مبتدأ و خبره و خبر إنّ محذوف، أو جعل قيّار عطفا على محلّ اسم إنّ و لغريب خبر عنهما.

و الجمله بأسرها عطف على جمله إنّ مع اسمها و خبرها، [و كقوله (۱):

نحن بما عندنا و أنت بما

عندك راض و الرّأى مختلف]

فقوله: نحن، مبتدأ محذوف الخبر، لما ذكرنا (۱) أى نحن بما عندنا (۲) راضون، فالمحذوف ههنا هو خبر الأوّل بقرينه الثّانى (۳) و فى البيت السّابق بالعكس. [و قولك: زيد منطلق و عمرو] أى و عمرو منطلق (۴) ،

أى لما ذكرنا فى حذف خبر قيّار من أنّه للاختصار و الاحتراز عن العبث بناء على الظّاهر.

من الاعتقادات و الأفعال و الأقوال و العادات راضون، و أنت بما عندك راض، و لكن رأينا و أفكارنا و أعمالنا و طريقتنا مختلفه، فالمحذوف ههنا هو خبر الأوّل بقرينه الثّانى، و فى البيت السّابق بالعكس، و مراد الشّاعر أنّ ما عندنا خير ممّا عندك.

كما قال اللّه تعالى: كُلُّ حِزْبٍ بِمٰا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ (۲)، و لكنّه لم يصرّح به نظير قوله تعالى حكايه: وَ إِنّٰا أَوْ إِيّٰاكُمْ لَعَلىٰ هُدىً أَوْ فِي ضَلاٰلٍ مُبِينٍ (۳).

أى لدلاله خبر الثّانى عليه، فالمذكور أعنى «راض» خبر أنت لتطابقهما فى الإفراد، و المحذوف خبر نحن و هو «راضون» ، لأنّ المذكور لا يمكن أن يكون خبرا عن «نحن» لعدم تطابقهما.

و كيف كان، فالوجه فى هذا البيت وجوب المطابقه فى الخبر المشتقّ، كما أنّه فى البيت الأوّل اللّام الابتدائيّه، لأنّها لا تدخل على خبر المبتدأ إلاّ- إذا قدّم نحو: لقائم زيد، أو كان خبرا لمبتدأ منسوخ، فلا- يصحّ جعل «لغريب» خبرا لقيّار فيكون خبره محذوفا.

تفسير قوله: «و عمرو» بقوله: «و عمرو منطلق» إشاره إلى جعل الكلام من عطف الجمل، و كان المثال المذكور من قبيل حذف المسند من الجمله الثّانيّه. و يحتمل أن يكون من عطف المفرد على المفرد، فيكون المثال خارجا عن المقام، لأنّه مثال لحذف المعطوف على المسند، و محلّ الكلام هو حذف المسند فحينئذ يلزم العطف على معمولى عاملين

۱- ۱) أى قول قيس بن عطيّه، أو قيس بن الحطيم، أو امرئ القيس.

۲- ۲) سوره الرّوم:۳۲.

۳- ۳) سوره سبأ:۲۴.

فحذف للاحتراز عن العبث، من غير ضيق المقام (۱) [و قولك: خرجت فإذا زيد]أى (۲) موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب، أو ما أشبه ذلك، فحذف لما مرّ (۳) مع اتّباع الاستعمال (۴) لأنّ (۵)

مختلفين، لأنّ العامل فى المبتدأ معنوى، و فى الخبر هو المبتدأ عند سيبويه، و هو غير جائز على مذهبه.

قوله: «من غير ضيق المقام» إشاره إلى الفرق بين هذا المثال و المثال الأوّل، فاندفع به ما يقال: من أنّ هذا المثال موافق للمثال الأوّل، فلا فائده لذكره.

و حاصل الدّفع إنّ هذا المثال، و إن كان موافقا للأوّل فى أنّ الحذف فى كلّ منهما من الثّانى لدلاله الأوّل عليه، إلّا أنّ بينهما فرقا، و هو أنّ المقتضى للحذف فى الأوّل الاحتراز عن العبث مع ضيق المقام، و فى الثّانى الاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام، فلا يكون ذكره لغوا.

التّفسير المذكور إشاره إلى حذف المسند، قال فى المطوّل: و الفاء فى «فإذا» قيل: هى للسببيّه التّى يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها، أى مفاجأه زيد لازمه للخروج، و قيل: للعطف حملا على المعنى، أى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب، فالعامل فى «إذا» هو فاجأت، فحينئذ يكون مفعولا به لا ظرفا، و يجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف، فحينئذ لا يكون مضافا إلى الجمله، و قال المبرّد: «إذا» ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ، أى فبالمكان زيد. و التزم تقديمه لمشابهتها إذا الشرطيّه، لكنّه لا يطرّد فى نحو: خرجت فإذا زيد بالباب، إذ لا معنى لقولنا: فبالمكان زيد بالباب.

أى فحذف الخبر، أى موجود مثلا «لما مرّ» من الاحتراز عن العبث.

أى «مع» أنّ فى هذا الحذف اتّباع الاستعمال الوارد على ترك الخبر بعد إذا المفاجأه، فيكون هذا الوجه زياده فى هذا المثال.

تعليل لكون الحذف لما مرّ، و ليس تعليلا لاتّباع الاستعمال، لأنّه لا يتّجه كما هو الظّاهر.

إذا المفاجأه (۱) تـدلّ على مطلق الوجود (۲) و قـد (۳) ينضم إليها قرائن تـدلّ على نوع خصوصـيّه، كلفظ الخروج المشـعر بأنّ المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك (۴) ، [و قوله:

إنّ محلّا و إنّ مرتحلا (۵)]

و إنّ فى السّفر (۶) إذ مضوا (۷) مهلا (۸)

أى بجرّ المفاجأه بإضافه إذا إليها من إضافه الدّالّ إلى المدلول، كما تقول: لام الابتداء، و لا يصحّ نصب المفاجأه صفه لإذا، لأنّ الصّفه لا بدّ أن يكون معناها قائما بالموصوف، و المفاجأه ليست قائمه بإذا بل مفهومه من اللّفظ.

أى إذا المفاجأه تدلّ على مطلق الوجود الّذى هو مفاد أفعال العموم على تقدير كون المحذوف من الأفعال العامّه. و أما إذا أريد فعل خاصّ، أى إذا كان الخبر من أفعال الخصوص مثل قائم أو قاعـد أو راكب، فلابـدّ حينئذ من ذكر الخبر إذ لا دلاله للفظه إذا حينئذ على الّذى هو من أفعال الخصوص.

فى هـذا الكلام إشـاره إلى مـا ذكرنـا من أنّه إذا كـان الخبر مخصوصا لا يجوز أن تجعل إذا الفجائيّه قرينه، لأنّها إنّما تـدلّ على مطلق الوجود لا على الخصوصـيّه، فلابـدّ من قرينه أخرى تـدلّ عليها، كلفظ الخروج فى المثال المـذكور، فمعناه أنّ مفاجأه زيد بالبـاب لازمه للخروج، هـذا على تقـدير كون الفاء فى قوله: «فإذا» للسـببيّه، و قيل: إنّها للعطف على المعنى، أى خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب.

كواقف أو جالس و نحوهما، ممّا يدلّ عليه قرينه المقام و الحال.

قوله: «مرتحلا» مصدر ميمى بمعنى الارتحال، كما أن محلّا بمعنى الحلول كذلك.

أى فى المسافرين، أى فى غيبتهم و «السّفر» اسم جمع سافر، بمعنى مسافر لا جمع له، لأنّ فعلا ليس من أبنيّه الجمع.

قوله: «إذ مضوا» يمكن أن يكون حالا من الضّمير، فالمعنى و إنّ مهلا، أى بعدا و طولا كائن فى غيبه المسافرين حال مضيّهم، و يجوز أن يكون منصوبـا بفعـل محـذوف، تقـديره أعنى وقت مضيّهم، و يجوز أن يكون تعليلا أى إنّ فى غيبتهم مهلا لأنّهم مضوا مضيّا لا رجوع بعده.

قوله: «مهلا» مصدر بمعنى الإمهال و طول الغيبه، و المعنى إنّ لنا حلولا فى الدّنيا و إنّ

[أی إنّ لنا فی الـدّنیا]حلولا [و]إنّ [لنا عنها]إلی الآخره ارتحالا، و المسافرون (۱) قد توغّلوا (۲) فی المضیّ لا رجوع لهم (۳) ، و نحـن علی أثرهم عن قریب (۴) ، فحذف المسـند الّذی (۵) هو ظرف قطعا. لقصـد (۶) الاختصار و العـدول إلی أقوی الدّلیلین، أعنی العقل، و لضیق المقام أعنی (۷) المحافظه علی الشّعر،

لنا ارتحالا عنها، لأنّ الّذین سافروا إلی الآخره و ذهبوا إلیها طالت غیبتهم عنّا، فلا رجوع لهم إلینا، فنحن نکون کذلک، و المسند المحذوف و هو الظّرف، أعنی لنا، أی إنّ لنا محلّا و إنّ لنا مرتحلا.

أی الموتی.

أی دخلوا فی الأرض، و معنی غلّ فی الأرض إذا سار فیها فأبعد، فقوله: «المسافرون» مأخوذ من قوله: «فی السّفر» .

أی إلی مواطنهم، و هـذا مسـتفاد من حمل المهل علی المهل الکامل بقرینه الواقع، فإنّ هذا المهل الّذی حصل بالموت لا رجوع معه.

أی نموت فی قریب من الزّمـان، لأـنّ کـلّ آت قریب، و هـذا مأخوذ من قوله: «إنّ محلّا» لأنّ الحلول فی الشّـیء یـدلّ علی عـدم الإقامه فیه کثیرا. فحاصل المعنی نحن لاحقون لهم بعد مضیّ زمن قریب.

أی لنا و هو ظرف قطعا، بخلاف ما قبله و هو قوله: «فإذا زیـد» فإنّه لیس الخبر، و المسـند فیه ظرفا علی نحو القطع، بل یحتمل أن یقـدّر ظرفا، أی فإذا زیـد بالباب، و أن یقدّر غیره کحاضـر أو جالس. ففی قوله: «الّذی هو ظرف قطعا» إشاره إلی نکته ذکر هذا المثال بعد المثال الّذی قبله.

علّه لحذف المسند، فله أسباب و علل: الأوّل قصد الاختصار.

الثّانی: العدول إلی أقوی الدّلیلین، أعنی العقل.

الثّالث: ضیق المقام.

یمکن أن یکون تفسیرا لضیق المقام من حیث سببه لا نفسه، لأنّ المحافظه علی وزن الشّعر سبب لضیق المقام. و یمکن أن یکون تفسیرا للمقام.

و لاتّباع الاستعمال (۱) ، لاطّراد الحذف فی مثل إنّ مالا و إنّ ولدا (۲) ، و قد وضع سیبویه (۳) فی کتابه لهذا (۴) بابا فقال: هذا باب إنّ مالا و إنّ ولدا (۵) [و قوله تعالی: قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزائِنَ رَحْمَةِ رَبِّی (۱)فقوله: أنتم، لیس بمبتدأ لأنّ (۶) لو إنّما تدخل علی الفعل، بل هو (۷) فاعل فعل محذوف، و الأصل لو تملکون أنتم تملکون، فحذف الفعل الأوّل احترازا عن العبث لوجود المفسّر (۸) ، ثمّ أبدل من الضّمیر المتّصل ضمیر منفصل علی ما هو القانون عند حذف العامل

أی لمتابعه الاستعمال الوارد علی ترک نظیره، لأنّه اطّرد حذف الخبر مع تکرار إنّ و تعدّد اسمها، سواء کانا نکرتین کما فی المتن أو معرفتین، کقولک: إنّ زیدا و إنّ عمرا، أی أنّ لنا زیدا معروفا بالعلم و الفضل، و أنّ لنا عمرا معروفا بالشّجاعه مثلا.

أی إنّ لنا مالا و إنّ لنا ولدا.

قوله: «و قد وضع. . .» تأیید لکون الحذف مطّردا.

أی لحذف المسند فی مثل إنّ مالا و إنّ ولدا وضع سیبویه بابا، و ضابط هذا الباب أن تتکرّر إنّ و یتعدّد اسمها، فیطّرد فی هذه الصّوره حذف خبرها فی جمیع الموادّ و المواقع.

أی سمّی هذا الباب بباب إنّ مالا و إنّ ولدا.

تعلیل لعدم کون «أنتم» مبتدأ، لأنّ لو لا تدخل علی الاسم، بل تدخل علی الفعل فقط، کما قال فی الألفیّه:

و هی فی الاختصاص بالفعل کإن

لکنّ لو أنّ بها قد یقترن

أی «أنتم» فاعل محذوف تقدیره لو تملکون تملکون، فحذف الفعل الأوّل و أبدل من ضمیره المتّصل، أعنی الواو، ضمیر منفصل، و هو أنتم لتعذّر الاتّصال بعد حذف ما یتّصل به.

قوله: «لوجود المفسّر» علّه لحذف الفعل الأوّل، لأنّ الفعل الثّانی المفسّر له قرینه علی الحذف، فمع وجود المفسّر ذکر الفعل الأوّل لغو و عبث.

و قیل: إنّ الغرض من إتیان تملکون الثّانی فی الأصل إنّما هو تأکید تملکون الأوّل أعنی المقدّر، فلمّا حذف الأوّل جعل الثّانی مفسّرا له مع بقاء إفادته التّأکید أیضا.

۱- ۱) سوره الإسراء: ۱۰۰، تتمّه الآیه: إِذاً لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ اَلْإِنْفاقِ وَ كانَ اَلْإِنْسانُ قَتُوراً .

فالمسند (۱) المحذوف هنا فعل و فيما سبق اسم أو جمله [و قوله تعالى: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ (۲) يحتمل الأمرين (۳)]حذف المسند أو المسند إليه، [أى]فصبر جميل [أجمل (۴) أو فأمرى] صبر جميل (۵) . ففى الحذف تكثير للفائده بإمكان (۶) حمل الكلام على كلّ من المعنيين بخلاف ما لو ذكر،

هذا الكلام إشاره إلى نكته ذكر هذا المثال الثّانى، و هى أن المسند المحذوف فى الآيه مفرد، و هو الفعل فقط. و فى المثال السّابق أى قوله: «إنّ محلاّ و إنّ مرتحلا» يحتمل أن يكون المحذوف اسما، أى إن قدّر متعلّق الجار اسم فاعل، و أن يكون جمله إن قدّر متعلّق الجار فعل، فلا يكون ذكر هذا المثال تكرارا.

الصّبر، كما فى الصّحاح هو حبس النّفس عن الجزع، و الجميل منه ما لا شكايه معه إلى الخلق، و إن كان فيه شكايه إلى الخالق، كما قال يعقوب عليه السّلام: إِنَّمٰا أَشْكُوا بَثِّى وَ حُزْنِى إِلَى اَللّٰهِ (۱)، و الصّبر الغير الجميل ما فيه شكايه إلى الخلق.

أى حذف المسند أعنى «أجمل» ، و حذف المسند إليه أعنى «فأمرى» ، فالأصل على الأوّل فصبر جميل أجمل فى هذه الواقعه من صبر غير جميل، و على الثّانى «فأمرى» أى شأنى الّذى أتّصف به «صبر جميل» .

إشاره إلى حذف المسند.

إشاره إلى حذف المسند إليه. و هنا احتمال ثالث و هو أن يكون من حذفهما معا و الأصل فلىّ صبر و هو جميل.

قوله: «بإمكان حمل الكلام. . .» بيان لتصوير تكثير الفائده فى الحذف، لأنّ تكثير الفائده من حيث إمكان الحمل على كلّ منهما إنّما هو فى حال الحذف، إذ ليس فى حال الذّكر إلا إمكان الحمل على أحدهما معيّنا، فحينئذ يندفع إشكال عدم الفرق بين الحذف و الذّكر، إذ المراد هو أحد الأمرين على التّقديرين غايه الأمر إنّ المراد فى الذّكر أحدهما معيّنا، و فى الحذف أحدهما مبهما، فأين تكثير الفائده؟ و إنّما يحصل تكثير الفائده على تقدير الزّياده حال الحذف على حال الذّكر، هذا غايه ما يمكن فى تقريب الإشكال.

۱- ۱) سوره يوسف:۸۶.

فإنّه يكون نصّا فى أحدهما (١) [و لابدّ]للحذف [من قرينه (٢)]دالّه عليه ليفهم منه المعنى [كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقّق نحو: وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ اَلسَّماواتِ وَ اَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اَللّٰهُ (١)]، أى خلقهن اللّه، فحذف المسند (٣) ، لأنّ هذا الكلام (۴) عند تحقّق (۵) ما فرض من الشّرط و الجزاء يكون جوابا عن سؤال محقّق،

و بقوله: «بإمكان حمل الكلام. . .» يندفع الإشكال المذكور لأنّ الإشكال مبنىّ على زياده الفائده حقيقه، و بمعنى كثره المعنى، و ليس الأمر كذلك، بل المراد من زياده الفائده من حيث الحمل و التّصور.

و هو الّذى ذكر فى الكلام و هو إما المسند إليه أو المسند.

[قرينه الحذف إمّا محقّقه]

@

[قرينه الحذف إمّا محقّقه]

أى تجب القرينه الدالّه على الحذف، لأنّ الحذف خلاف الأصل، لا يخفى أنّ وجوب قرينه الحذف لا يخصّ حذف المسند، و كأنّه لم يذكره فى المسند إليه، لأنّ وجوب القرينه على المحذوف ممّا يعرفه العاقل إلا أنّه لما عبّر عن حذف المسند بالتّرك الموهم للإعراض عنه بالكلّيّه، و الاستغناء عن نصب القرينه، تداركه بقوله: «و لا بدّ للحذف من قرينه» ثمّ إنّ ضمير «عليه» المجرور راجع إلى الحذف، و الأولى رجوعه إلى المحذوف المستفاد من الحذف.

أى خلقهنّ لوجود القرينه الدالّه عليه، و هى وقوع هذا الكلام جوابا عن سؤال محقّق، و هو قوله: مَنْ خَلَقَ اَلسَّماواتِ وَ اَلْأَرْضَ .

أى قولهم: اللّه.

جواب عن سؤال وارد على قوله: «عن سؤال محقّق» ، و حاصل الإيراد أنّ السّؤال فى الآيه ليس محقّقا، لأنّه لم يقع بدليل تعبيره بإن الشّرطيّه الّتى للشّك، فقوله: «إن سألتهم» قضيّه شرطيّه، و هى لا تقتضى الوقوع و لا عدمه، فلا يصحّ التّمثيل لجواب السّؤال المحقّق، و حاصل الجواب إنّ المراد بكون الكلام جوابا لسؤل محقّق، أنّه محقّق عند تحقّق ما فرض من الشّرط و الجزاء، بمعنى أنّه لو تحقّق سؤال النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و ثبت بأن يقول صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: من خلق السّماوات و الأرض، لأجابوا عن ذلك بقولهم اللّه، بحذف المسند، أى خلقهنّ، لوجود

١- ١) سوره لقمان:٢٥.

و الدّليل (١) على أنّ المرفوع فاعل (٢) و المحذوف فعله أنّه جاء عند عدم الحذف كذلك (٣) ، كقوله تعالى: وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ اَلسَّمٰاوٰاتِ وَ اَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ اَلْعَزِيزُ اَلْعَلِيمُ (١)، و كقوله تعالى: قٰالَ مَنْ يُحْيِ اَلْعِظٰامَ وَ هِيَ رَمِيمٌ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا اَلَّذِي أَنْشَأَهٰا أَوَّلَ مَرَّةٍ (٢)(۴) .

القرينه، و هو «خلق» فى السّؤال، و من هنا يعلم أنّ القرينه حقيقه ما وقع فى السّؤال، أعنى خلق لا- وقوع الكلام، أعنى اللّه جوابا للسّؤال.

و كيف كان فالأولى أن يقال فى التّعليل: لأنّ السّؤال مذكور صريحا.

جواب عمّا يقال: هلّا جعلت لفظ الجلاله فى الآيه مبتدأ، و الخبر محذوف، بأن يكون التّقدير: اللّه خلقهنّ، و يكون من حذف المسند أيضا. و ما المرجّح لكونه فاعلا؟

و الدّليل و المرجح لكون لفظ الجلاله فاعلا

أوّلا: إنّ فعليّه الجمله عند عدم الحذف، كما فى الآيه الثّانيّه تدلّ على أنّ ذلك هو الصّحيح فى الأولى.

و ثانيا: إنّ غرض السّائل بيان من نسب إليه الفعل، و إذا جعل المرفوع فاعلا كانت نسبه الفعل إليه فى الدّرجه الأولى، فكان أقرب إلى إفاده غرضه بخلاف ما إذا جعل مبتدأ فإنّ نسبه الفعل حينئذ إليه فى الدّرجه الثّانيّه.

أى لا مبتدأ، و الخبر محذوف.

أى كون المرفوع فاعلا. لا يقال إنّه قد جاء فى القرآن عند عدم الحذف على أنّه مبتدأ، كقوله تعالى: قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمٰاتِ اَلْبَرِّ وَ اَلْبَحْرِ إلى قوله: قُلِ اَللّٰهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهٰا (٣).

و حاصل الجواب إنّ وقوع الأوّل فى القرآن أكثر، و حمل المحتمل على الأكثر أولى.

الشّاهد فى الآيتين هو ذكر الفاعل عند عدم حذف الفعل.

١- ١) سوره الزّخرف:٩.

٢- ٢) سوره يس:٧٩.

٣- ٣) سوره الأنعام:٦٣ و ۶۴.

[أو مقدّر]عطف على محقّق [نحو:]قول ضرار (١) بن نهشل يرثى يزيد بن نهشل [و ليبك (٢) يزيد]كأنّه قيل: من يبكيه (٣) ؟ فقال: [ضارع]أى يبكيه ضارع أى ذليل (۴) [الخصومه (۵)]، لأنّه كان ملجأ للأذلّاء، و عونا للضّعفاء، تمامه (۶) [و مختبط (٧) ممّا تطيح]الطّوائح (٨) ، و المختبط هو الّذى يأتى إليك للمعروف (٩)

[أو مقدّره]

@

[أو مقدّره]

و هو اسم رجل، و يزيد بن نهشل أخوه، أى قوله فى مرثيه أخيه:

ليبك يزيد ضارع لخصومه

و مختبط ممّا تطيح الطّوائح

قوله: «ليبك» مبنىّ للمفعول، و يزيد نائب الفاعل، فقوله: «ليبك يزيد» منشأ لسؤال مقدّر «كأنّه قيل من يبكيه» أى يزيد «فقال» فى جواب هذا السّؤال «ضارع» فحذف الفعل مع المفعول و بقى الفاعل.

يعنى لمّا قال الشّاعر: «ليبك يزيد» توهم الشّاعر أنّ هناك سائلا يقول من يبكيه، فنزّل هذا السّؤال المتوهّم منزله الواقع، و قال فى جوابه «ضارع» أى يبكيه ضارع تاركا الفعل اعتمادا على وجوده فى السّؤال المقدّر.

تفسير لما قبله، و فى المصباح أنّ ضرع بمعنى ذلّ و خضع، فضارع بمعنى ذليل و خاضع.

أى وقت خصومته مع غيره، أو لأجل خصومه نالته ممّن لا طاقه له على خصومته، و هو متعلّق بضارع و إن لم يعتمد على شىء، لأنّ فيه معنى الفعل، و الجار و المجرور تكفيه رائحه الفعل، فالمعنى يبكيه من يذلّ لأجل خصومه، لأنّه كان ملجأ للأذلاء و معينا للضعفاء، فلا يكون «لخصومه» متعلّقا ب(يبكى) المقدّر، لإفادته أنّ البكاء يكون للخصومه دون يزيد، و هو خلاف المقصود.

أى تمام البيت.

أى و يبكيه مختبط، فهو عطف على ضارع.

أى ممّا أطاحته الشّدائد و الوقائع و الحوادث، أى أهلكته الحوادث المهلكه، فالضّارع بمعنى الماضى، لأنّ السّؤال و البكاء إنّما يكونان بعد الإطاحه.

أى لطلب الإحسان.

من غير وسيله (۱) تطيح من الإطاحه و هى الإذهاب و الإهلاك، و الطّوائح جمع مطيحه على غير القياس (۲) ، كلواقح جمع ملقحه (۳) ، و ممّا (۴) متعلّق بمختبط، و ما مصدريّه، أى سائل يسأل من أجل (۵) إذهاب الوقائع ماله، أو بيبكى (۶) المقدّر، أى يبكى لأجل إهلاك المنايا (۷) يزيد [و فضله (۸)]

أى من غير قرابه و صداقه، أو المراد من الوسيله هى هديّه يهديها ليعطيه أكثر منها.

و جمعها القياسى مطاوح و مطيحات، و الطّوائح جمع قياسى للطّائحه بمعنى هالكه، لا مطيحه بمعنى مهلكه، لأنّ فواعل قياسه أن يكون جمعا لفاعله لا لمفعله.

أى على غير القياس، لأنّ قياس جمعها ملقحات.

أى لفظ ممّا متعلّق بمختبط، لأنّ المتعلّق حينئذ يكون قريبا، و أيضا يحصل التّساوى و التّوافق بين ضارع و مختبط من جهه كون الخصومه متعلّقا بضارع، و ممّا متعلّقا بمختبط.

إشاره إلى أنّ «من» للتّعليل و أنّ «ما» مؤوّله مع الفعل بعدها بمصدر.

عطف على «بمختبط» ، يعنى أنّه متعلّق بمختبط أو بيبكى المقدّر.

المنايا جمع المنيّه بمعنى الموت، عبّر بالجمع إمّا للمبالغه و إمّا لأجل أنّ المراد أسباب الموت، فيكون من باب إطلاق اسم المسبّب على السّبب، و لا يخفى أنّ الأسباب كثيره. فيصحّ أن يعبّر بالجمع.

هذا الكلام إشاره إلى سبب ترجيح المبنىّ للمفعول-فى قوله: «ليبك يزيد» -مع أنّ المبنىّ للفاعل أيضا صحيح، و جواب عمّا يقال: لماذا عدل الشّاعر إلى هذا التّركيب المقتضى لحذف المسند مع كون الحذف على خلاف الأصل، و مع إمكان الأصل، و هو البناء للفاعل، و استقامه الوزن به، و ذلك بأن يجعل يزيد مفعولا و ضارع فاعلا من دون حذف أصلا، لا للمسند و لا للمسند إليه.

و حاصل ما أجاب-بقوله: «و فضله» -أنّ ما عدل إليه له فضل على ما عدل عنه، و الغرض بيان ترجيح البناء للمفعول على البناء للفاعل من حيث ما ذكره المصنّف لا ترجيحه من سائر الوجوه حتّى يعترض بأنّ فى خلافه، و هو البناء للفاعل توجد وجوه التّرجيح أيضا كالسّلامه من الحذف مثلا، و حينئذ فيكون فى كلّ منهما جهات ترجيح، فللبليغ أن يختار كلّا منهما.

أى رجحانه نحو: ليبك يزيد ضارع مبنيّا للمفعول (على خلافه) يعنى-لبيك يزيد ضارع- مبنيّا للفاعل، ناصبا ليزيد و رافعا لضارع [بتكرّر (١) الإسناد]بأن (٢) أجمل أوّلا [إجمالا ثمّ]فصّل ثانيا [تفصيلا]أمّا التّفصيل فظاهر (٣) ، و أمّا الإجمال، فلأنّه لما قيل (۴) -ليبك- علم أنّ هناك باكيا يسند إليه هذا البكاء، لأنّ المسند إلى المفعول لا بدّ له من فاعل محذوف أقيم المفعول مقامه، و لا شكّ أن المتكرّر أوكد و أقوى، و أنّ الإجمال ثمّ التّفصيل أوقع فى النّفس (۵) .

خبر فضله، أى رجحانه على خلافه حاصل «بتكرّر الإسناد» .

هذا الكلام من الشّارح إشاره إلى أنّ قول المصنّف إجمالا و تفصيلا ليسا معمولين للتكرّر، بل معمولان لمحذوف، و التّقدير بأن أجمل الإسناد إجمالا، ثمّ فصّل تفصيلا.

لأنّ قوله: يبك، لمّا أسند ثانيا إلى معيّن و هو ضارع كان الفاعل المستحقّ للفعل مذكورا بطريق التّنصيص، و هو معنى التّفصيل.

توضيح ذلك أنّه إذا قيل: لبيك علم أنّ هناك باكيا، لكن لم يعلم أنّه من هو، فإذا قيل ضارع فصّل ذلك المجمل، و علم أنّ ذلك الباكى هو ضارع، و فى هذا النّوع من الكلام أعنى المتضمن للإجمال أوّلا، و التّفصيل ثانيا، ضرب من المبالغه، لأنّ الشّىء إذا أبهم، ثمّ فسر كان فى النّفس أوقع، و لأنّه إذا ذكر كذلك كان مذكورا مرّتين بعبارتين مختلفتين، فيكون أبلغ، إذ لا شكّ فى أنّ الإسناد مرّتين أوكد و أوقع فى النّفس.

لأنّ الإسناد إذا علم على وجه الإجمال أولا يحصل للنّفس تهيّؤ إلى علمه على وجه التّفصيل، ثانيا فإذا علم على وجه التّفصيل يتمكّن فى النّفس فضل تمكّن فيكون أوقع فى النّفس قطعا، و لهذا كان أولى و افضل ممّا إذا علم على وجه التّفصيل أوّلا، و بالجمله إنّ الإجمال ثمّ التّفصيل أوقع فى النّفس، أى أشدّ وقوعا و رسوخا فيها، لأنّ فى الإجمال تشويقا، و إنّ الحاصل بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب، و الحال إنّ الغرض من إصدار الكلام تمكّن معناه ليقع العمل بمقتضاه.

[و بوقوع (۱) نحو: يزيد، غير فضله]لكونه (۲) مسندا إليه لا- مفعولا- كما فى خلافه، [و بكون معرفه الفاعل كحصول نعمه غير مترقّبه (۳) لأنّ أوّل الكلام غير مطمع فى ذكره]أى ذكر الفاعل لإسناد الفعل إلى المفعول، و تمام الكلام به، بخلاف ما إذا بنى للفاعل فإنّه مطمع فى ذكر الفاعل، إذ لا بدّ للفعل من شىء يسند هو إليه (۴) .

وجه ثان لرجحان البناء للمفعول على البناء للفاعل، فيكون عطفا على قوله: «بتكرّر الإسناد» .

أى نائب الفاعل، أعنى يزيد مسندا إليه، و هو الرّكن الأعظم للكلام بخلاف ما إذا نصب على المفعوليّه فإنّه فضله.

أى نعمه غير مشوبه بألم الانتظار و تعب الطّلب، فهى لذه صرفه، فيكون ألذّ ممّا يكون مشوبا بألم الانتظار.

لا يقال: إنّ هذا ينافى ما ذكره المصنّف فى بحث التّشبيه، من أنّ نيل الشّىء بعد طلبه ألذّ، و تبعه على ذلك الشّارح.

فإنّه يقال: إنّ حصول الشّىء بدون الطّلب ألذّ من حيث إنّه غير مشوب بالطّلب، و حصوله مع الطّلب ألذّ باعتبار أنّه لم يكن طلبه بلا- أثر، فحينئذ لا منافاه لتعدّد الجهه و الحيثيّه، و للبليغ أن يعتبر أيّما شاء، ثمّ إنّ الوجه فى كون معرفه الفاعل على تقدير البناء للمفعول كنعمه غير مترقّبه، و عدم كونها كذلك على تقدير البناء للفاعل ما أشار إليه المصنّف بقوله: «لأنّ أوّل الكلام غير مطمع فى ذكره» ، أى بل مؤيّس من ذكره، حيث إنّ ذكر النّائب، و جعل الفعل مبنيّا للمفعول فى جمله يوجب الإياس من ذكر الفاعل فى تلك الجمله لتمام الكلام بدونه، و يرشد المخاطب إلى أنّ الفاعل لا يذكر له، بل يحذف و يجعل المفعول أو نحوه نائبا له، فإذا ذكر الفاعل بعد ذلك فى جمله ثانيه كانت معرفته كرزق جديد من حيث لا يحتسب.

لأنّ كلّ فعل معلوم لا بدّ له من فاعل مذكور أو مقدّر يعرف بالقرينه المرشده إليه، فكلّما سمع المخاطب الفعل المبنىّ للفاعل يلتفت إلى أنّ الفاعل يذكر بعده، أو يعرف بنصب قرينه دالّه عليه.

[و أمّا ذكره]أى ذكر المسند [فلما مرّ]فى ذكر المسند إليه، من كون الذّكر هو الأصل (١) مع عدم المقتضى للعدول عنه (٢) ، و من الاحتياط (٣) لضعف التّعويل على القرينه مثل خَلَقَهُنَّ اَلْعَزِيزُ اَلْعَلِيمُ (١)(۴) .

[و أمّا ذكره]

@

[و أمّا ذكره]

أى الرّاجح و السّابق فى الاعتبار.

أى الأصل، يعنى لا يعدل عن الأصل مع عدم النّكته المقتضيه للعدول عن الذّكر إلى الحذف.

أى احتياط المتكلّم «لضعف التّعويل» أى الاعتماد «على القرينه» الدالّه على الحذف.

و محلّ الشّاهد قوله: خَلَقَهُنَّ حيث ذكر مع وجود القرينه احتياطا لضعف الاعتماد على القرينه.

لا يقال: إنّ وقوع قوله تعالى: خَلَقَهُنَّ اَلْعَزِيزُ اَلْعَلِيمُ جوابا لسؤال محقّق قرينه على حذف المسند لو حذف، كما حذف فى الآيه المتقدّمه أى قوله تعالى: وَ لَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ اَلسَّمٰاوٰاتِ وَ اَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اَللّٰهُ فالفرق بينهما بالذّكر فى هذه الآيه لضعف التّعويل على القرينه، و الحذف فى الآيه المتقدّمه، مع اتّحادهما من حيث السّؤال و السّائل، و المعنى و المخاطب و هو النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم ممّا لا وجه له، فالصّواب إنّ الذّكر هنا لزياده تقرير المسند.

لأنّا نقول: إنّ وجود القرينه مصحّح للحذف، و لا موجب، فإن عوّل على دلالتها حذف المسند، و إن لم يعوّل عليها احتياطا، بناء على أنّ المخاطب من حيث هو مخاطب، مع قطع النّظر عن كونه نبيّا صلّى اللّه عليه و آله و سلّم لعلّه يغفل عن القرينه يذكر المسند، و إن كان المخاطب واحدا، و ذلك لاختلاف تيقّظ المخاطب من حيث هو مخاطب باختلاف العوارض و الأحوال، فقد يعوّل على القرينه فى بعض المواضع، و لم يعوّل عليها فى بعض المواضع، فيحذف المسند على الأوّل، و يذكر على الثّانى.

و لك أنّ تقول فى الجواب أنّه لمّا كان المسؤولون أغبياء الاعتقاد لكفرهم جاز أنّ يتوهّموا فى بعض الحالات أنّ السّائل، أى النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم ممّن تجوز عليه الغفله عن السّؤال، أو تجوز على من معه ممّن يقصد إسماعه، أو ينزلوه منزله من تجوز عليه فيأتون بالجواب احتياطا لضعف التّعويل على القرينه بزعمهم الفاسد.

١- ١) سوره الزّخرف:٩.

و من التعريض بغباوه السّامع (۱) نحو: محمّد نبيّنا، فى جواب من قال: من نبيّكم؟ و غير ذلك (۲) ، [أو]لأجل [أن يتعيّن]بذكر المسند [كونه اسما]، فيفيد الثّبوت و الدّوام (۳) ، [أو فعلا]فيفيد التّجدد و الحدوث (۴) .

نعم، فى بعض الحالات لا يتوهّمون ذلك، فيحذف المسند للتّعويل على القرينه فيختلف الجواب باعتبار ما عسى أن يخطر لهم عند المحاوره.

أى التّنبيه على بلادته بأنّه ليس ممّن يتنبّه بالقرائن، فكأنّه لا يفهم إلّا المحسوس المشاهد أو المصرّح، و التّعريض مأخوذ من العرض، بمعنى الجانب، و المراد به فى اصطلاحهم ذكر المتكلّم شيئا يدلّ به المخاطب على شىء لم يذكره، ففى المقام المتكلّم يذكر المسند مع وجود القرينه الدالّه عليه، لأن يميل الكلام إلى جانب، و هو ما يدلّ عليه بالمطابقه، ثمّ يدلّ هذا الجانب على المقصود و هو غباوه السّامع، فقولنا: محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم نبيّنا، فى جواب من قال: من نبيّكم؟

يدلّ بالمطابقه على ثبوت مفهوم النّبىّ لمحمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، ثمّ هذا المعنى بما أنّ القرينه كانت موجوده يدلّ على أنّ المراد الجدّى ثبوت الغباوه للسّائل، فمعنى قولنا: محمّد نبيّنا، أنت غبىّ أيّها السّائل، فذكر المسند مع وجود القرينه إشاره إلى أنّ المخاطب غبىّ لا يفهم من القرينه شيئا.

كالتّهديد و التّرحّم و الاستلذاذ، و إسماع غير السّائل، و بسط الكلام و التّعظيم و الإهانه، ممّا مرّ فى باب المسند إليه.

المراد من الثّبوت حصول المسند للمسند إليه من غير دلاله على تقييده بالزّمان، و من التّجدد هو الحصول و اقترانه بالزّمان، فقولنا زيد عالم يفيد الثّبوت بالوضع، لأنّ أصل الاسم من حيث إنّه اسم مشتقّا كان أو غير مشتقّ للدّلاله على الثّبوت، و ذلك لعدم اقترانه بالزّمان وضعا.

الحدوث هو الوجود المسبوق بالعدم، أى وجوده بعد أن لم يكن و إفاده الفعل لذلك بالوضع أيضا، لأنّ الفعل متضمّن للزّمان الموصوف بالتّجدّد، و عدم الاستقرار، و الحاصل قد يذكر المسند لأجل أن يتعيّن كونه اسما أو فعلا، بخلاف ما لو حذف، فإنّه يحتمل كونه اسما و فعلا، فلا يتعيّن و هو خلاف المقصود.

[و أمّا إفراده]أى جعل المسند غير جمله (۱) [فلكونه غير سببىّ (۲) مع عدم إفاده تقوّى الحكم]، إذ لو كان سببيّا (۳) نحو: زيد قائم أبوه، أو مفيدا للتّقوّى (۴) نحو: زيد قام، فهو جمله قطعا (۵) و أمّا (۶) نحو: زيد قائم، فليس بمفيد للتّقوّى، بل هو قريب من-زيد قام-فى ذلك (۷)

[و أمّا إفراده]

@

[و أمّا إفراده]

هذا التّفسير من الشّارح إشاره إلى أنّ المراد بالمفرد المستفاد من قوله: «إفراده» ما يقابل الجمله، لا ما يقابل المثنّى و المجموع و المضاف و شبهه، فيشمل ما ليس بجمله.

أى لاقتضاء المقام كونه غير منسوب إلى السّبب، بأن يكون مسندا بنفسه لا باعتبار متعلّقه أى الضّمير، قال بعضهم: سمى الضّمير سببا تشبيها له بالسّبب اللّغوى الّذى هو الحبل، لأنّ الضّمير تربط به الصّلات و الصّفات كما أنّ الأمتعه تربط بالحبل.

بأن يكون الخبر غير صادر من المسند إليه كالمثال الأوّل.

بأن تكون المسند جمله كالمثال الثّانى، أو يكون فيه تكرار الإسناد الموجب للتّقوّى.

و حاصل الكلام فى المقام إنّ سبب كون المسند جمله أحد الأمرين، أى كونه سببيّا و كونه مفيدا للتّقوّى، و إنّ سبب الإفراد انتفاؤهما جميعا، و قوله: «فهو جمله» جواب لو فى قوله: «لو كان» ، فهو مرتبط بالأمرين قبله، و المعنى فواجب أن يؤتى به جمله.

جواب عن سؤال مقدّر و هو أنّ المصنّف جعل العلّه فى الإفراد كون المسند غير سببىّ، مع عدم إفاده التّقوّى، فيرد عليه بمثل: زيد قائم، فإنّه مفيد للتّقوّى، مع كونه مفردا فقد وجد المعلول و هو التّقوّى، و لم توجد العلّه مع أنّ العلّه و المعلول متلازمان فى الانتفاء و الوجود.

و حاصل الجواب إنّ زيدا قائم غير مفيد للتّقوّى، و إنّما هو قريب ممّا يفيد التّقوّى، و هو زيد قام، و ذلك لأنّه إن اعتبر تضمّنه للضّمير الموجب لتكرّر الإسناد المفيد للتّقوّى كان مفيدا له، و إن اعتبر شبهه بالخالى عن الضّمير لم يكن فيه تكرّر الإسناد، فيدخل فى عدم إفاده التّقوّى.

أى فى إفاده التّقوّى لاحتواء كلّ منهما على ضمير مسند إليه عائد إلى المبتدأ، و التّعبير بالقرب لعدم تغيّر ضمير قائم فى حال التّكلّم و الخطاب و الغيبه، فيقال: أنا قائم، أنت قائم، هو قائم، فقائم بمنزله الجامد الّذى لا ضمير فيه، و حينئذ إن اعتبر تضمّنه للضّمير كان مفيدا للتّقوّى، و إن اعتبر شبهه بالجامد لم يكن مفيدا له، فيكون قريبا من زيد قام.

و قوله: (۱) مع عـدم إفاده التّقوّی، معناه عـدم إفاده نفس التّرکیب تقوّی الحکم فیخرج ما یفید التّقوّی بحسب التّکریر (۲) نحو: عرفت عرفت، أو بحرف التّأکیـد نحو: إنّ زیـدا عـارف، أو (۳) تقـول: إنّ تقـوّی الحکم فی الاصـطلاح هـو تأکیـده بـالطّریق المخصوص، نحو: زید قام.

جواب عن سؤال مقدّر تقریره:

إنّ المصـنّف قد جعل العلّه فی إفراد المسـند عدم إفاده التّقوّی، فیفهم منه أنّ العلّه فی کونه جمله إفادته التّقوّی، فیرد علی ذلک أنّ عرفت عرفت مفیـد للتّقوّی، و المسـند فیه مفرد، و هو الفعـل فقـطّ فقـد وجـدت المعلول بـدون العلّه، مع أنّهمـا متلازمان فی الثّبوت و الانتفاء.

و حاصل ما أجاب به الشّارح جوابان:

الأوّل: إنّ قول المصنّف: «مع عدم إفاده تقوّی الحکم» من إضافه المصدر إلی مفعوله بعد حذف الفاعل، و الأصل مع عدم إفاده نفس التّرکیب تقوّی الحکم، و تقوّی الحکم فی المثال المـذکور إنّمـا هو تکرّر الإسـناد، فلیس من نفس التّرکیب، فخرج قوله: عرفت عرفت.

و حاصل الجواب الثّانی:

إنّ المراد تقوّی الحکم فی الاصـطلاح، و هو تأکیـده بالطّریق المخصوص، أعنی تکریر الإسـناد مع وحده المسـند، فخرج عرفت عرفت لأنّ المسند فیه متعدّد.

أی لیس المراد خروجه عن ضابط الإفراد، إذ المراد إدخاله فیه، بل المراد خروجه عن القید الّذی أضـیف إلیه العدم، أعنی إفاده التّقوّی، أی إفاده نفس التّرکیب تقوّی الحکم، و إذا خرج عن إفاده التّقوّی دخل فی عدم الإفاده فیکون مفردا.

عطف علی «معناه مع عدم. . .» ، أی نقول فی الجواب: إنّ معناه مع عدم إفاده. . . ، أو نقول «إنّ تقوّی الحکم فی الاصـطلاح هو تأکیـده» ، أی الحکم «بالطّریق المخصوص» ، و هو تکرّر الإسـناد مع وحده الفعل، بأن یکون الفعل مسـندا إلی ضـمیر راجع إلی المبتدأ «نحو: زید قام» ، فیخرج ما فیه التّکرار، کالمثال الأوّل أو حرف التّأکید کالمثال الثّانی.

و بعباره أخری:

فخرج المثالان المذکوران و هما عرفت عرفت، و إنّ زیدا عارف.

فإن قلت: (۱) المسند قد يكون غير سببيّ، و لا مفيدا للتّقوّى، و مع هذا لا يكون مفردا (۲) كقولنا: أنا سعيت فى حاجتك، و رجل جاءنى، و ما أنا فعلت هذا، عند قصد التّخصيص (۳) . قلت: (۴) سلّمنا أنّ ليس القصد فى هذه الصّور إلى التّقوّى، لكن لا نسلّم أنّها لا تفيد التّقوّى، ضروره حصول تكرار الإسناد الموجب للتّقوّى (۵) ، و لو سلّم (۶) فالمراد

هذا إشكال يرد على كلام المصنّف حيث قال: «و أمّا إفراده فلكونه غير سببيّ مع عدم إفاده تقوّى الحكم» ، أى إنّ المسند إذا لم يكن سببيّا، و لم يكن مفيدا لتقوّى الحكم يكون مفردا، فيرد عليه أنّ المسند قد يكون غير سببيّ، و لا مفيدا للتّقوّى، و مع ذلك لا يكون مفردا «كقولنا: أنا سعيت فى حاجتك، و رجل جاءنى، و ما أنا فعلت هذا»

أى فقد وجدت علّه الإفراد بدون المعلول مع أنّهما متلازمان فى الثّبوت و الانتفاء.

أى قوله: «عند قصد التّخصيص» راجع إلى جميع الأمثله الثّلاثه، أى المقصود من تقديم المسند إليه فيها هو التّخصص دون تقوّى الحكم، لعدم مقتضيه كإنكار المخاطب و نحوه، هذا ظاهر فيما إذا كان التّخصيص لقصر الأفراد، و أمّا إذا كان لقصر القلب، ففى عدم الاقتضاء خفاء.

و ملخّص الجواب إنّ الأمثله المذكوره تفيد التّقوّى فحينئذ تنعدم علّه الإفراد لانتفاء المركّب بانتفاء جزئه.

فالتّقوّى موجود و إن كان غير مقصود، و المصنّف إنّما عوّل فى علّه الإفراد على عدم إفاده التّقوّى لا على عدم قصده.

أى لو سلّم عدم إفاده الأمثله المذكوره للتّقوّى عند قصد التّخصيص، «فالمراد إنّ إفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى» أى إنّ أفراد المسند مشروط بكونه غير سببيّ، و لا مفيدا للتّقوّى فهو لا يكون مفردا إلّا بتحقّق هذا الشّرط، و لا يلزم أنّه كلّما تحقّق هذا الشّرط تحقّق كون المسند مفردا، إذ لا يلزم من وجود الشّرط وجود المشروط كالوضوء.

إنّ إفراد المسند قد يكون لأجل هذا المعنى، و لا يلزم منه تحقّق الإفراد فى جميع صور تحقّق هذا المعنى، ثمّ السّببىّ و الفعلىّ من اصطلاحات (١) صاحب المفتاح حيث سمّى فى قسم النّحو (٢) الوصف بحال الشّىء (٣)

أى من مخترعاته، و فى بعض نسخ الشّارح من اصطلاحات السّكّاكى، و كيف كان فهذا الكلام من الشّارح إشاره إلى دفع اعتراض وارد على المصنّف فى تركه تعريف السّببىّ و إتيانه بالمثال حيث قال: «و المراد بالسّببى نحو: زيد أبوه منطلق» .

و حاصل الاعتراض إنّ المثال لا يكفى عن تعريف الحقائق، لأنّ المثال يورد لإيضاح الحقائق بعد تعريفها،

و حاصل الجواب إنّه قد ثبت فى محلّه أنّ التّمثيل للشّىء تعريف له، ثمّ يعلم من مثال السّببىّ مثال ما يقابله و هو الفعلىّ، فلا حاجه إلى ما هو متعارف عند أهل الميزان من التّعريف الّذى يحصل به العلم بماهيّه المعرّف، أو امتيازه عن جميع ما عداه.

هذا مع تعسّر ضبطه، و الإشكال فيه، أمّا الإشكال، فلأنّ الفرق بين أبوه منطلق و بين منطلق أبوه، فى أنّ الأوّل سببىّ دون الثّانى مع اتّحادهما فى المعنى مشكل.

و أما تعسّر الضّبط، فلأنّ المسند السّببىّ أربعه أقسام: جمله اسميّه يكون الخبر فيها فعلا نحو: زيد أبوه انطلق، أو اسم فاعل نحو: زيد أبوه منطلق، أو اسم جامد نحو: زيد أخوه عمرو، أو جمله فعليّه يكون الفاعل فيها مظهرا نحو: زيد انطلق أبوه، و التّعريف الضّابط لجميع الأقسام متعسّر.

أى فى القسم المدوّن فى النّحو من كتابه مفتاح العلوم.

أى وصفه الحقيقىّ، لأنّ الكرم وصف حقيقىّ قائم بالرّجل، و لذا سمّى بالفعلىّ، و هو الّذى يقال له صفه جرت على من هو له و يسمّيه النّحاه وصفا حقيقيّا، و ما يقابله وصفا اعتباريا كرجل قاعد غلمانه، فإنّ القعود وصف حقيقىّ للغلمان، و وصف اعتبارى للرّجل يقال له قاعد الغلمان، و هو الّذى يقال له صفه جرت على غير من هو له، فقد انفرد صاحب المفتاح عنهم بالتّسميه بالفعلىّ، كما انفرد عنهم بإجراء هذا فى المسند مع تخصيصه السّببىّ فيه فى الجمله، فمجموع اصطلاحه مبتكر له فصحّ كلام الشّارح «ثمّ السّببىّ و الفعلىّ من اصطلاحات صاحب المفتاح» .

نحو: رجل كريم، وصفا فعليّا، و الوصف بحال ما هو من سببه (۱) ، نحو: رجل كريم أبوه، وصفا سببيّا، و سمّى فى علم المعانى المسند فى نحو: زيد قام، مسندا فعليّا، و فى نحو: زيد قام أبوه، مسندا سببيّا، و فسّرهما بما لا يخلو عن صعوبه و انغلاق. فلهذا اكتفى المصنّف فى بيان المسند السّببىّ بالمثال، و قال: [و المراد بالسّببىّ نحو: زيد أبوه منطلق (۲)]و كذا زيد انطلق أبوه، و يمكن (۳) أن يفسّر المسند السّببىّ بجمله علّقت (۴) على مبتدأ بعائد لا يكون (۵) مسندا إليه فى تلك الجمله، فيخرج عنه المسند فى نحو: زيد منطلق أبوه لأنّه (۶) مفرد،

و اندفع ما يقال من أنّ النّحاه أيضا يسمّون الوصف بحال ما هو من سببه وصفا سببيّا.

و حاصل الدّفع إنّهم و إن شاركوه فى ذلك لكن لم يشاركوه فى تسميته الوصف بحال الشّىء، فإنّهم سمّوه حقيقيّا و هو سمّاه فعليّا، و هو قد قسّم المسند أيضا إلى قسمين: و سمّى أحدهما سببيّا، و الآخر فعليّا، و هم لم يتعرّضوا لذلك أصلا، فدعوى ابتكار اصطلاحه و اختراعه من حيث المجموع فى محلّها.

أى من متعلّقات الموصوف كأبيه و غلامه و صديقه و جاريته، و الدّال على تعلّقه له هو الضّمير الرّاجع إلى الموصوف فى نحو: رجل كريم أبوه أو غلامه أو صديقه.

أى المسند السّببىّ فى هذه الجمله هو أبوه منطلق هذا مثاله فى الجمله الاسميّه و أشار إلى مثاله فى الجمله الفعليّه بقوله: «و كذا زيد انطلق أبوه» ، و كان الأولى أن يمثّل المصنّف بالجمله الفعليّه أيضا لئلّا يتوهّم اختصاص المسند السّببىّ بالجمله الاسميّه، و كون المسند فى مثل زيد انطلق أبوه فعليّا إلّا أن يقال: إنّ كون نحو: انطلق أبوه مسندا سببيّا كالشّمس فى السّماء الرّابعه فى الوضوح، ففى اقتصار المثال بالجمله الاسميّه ليس توهّم الاختصاص.

هذا الكلام من الشّارح تعريض على المصنّف، و إشاره إلى شموليّته تفسيره من دون صعوبه و انغلاق، و بعباره أخرى إنّ هذا التّفسير على قاعده السّكّاكى تفسير لا صعوبه فيه و لا انغلاق صادق على نحو: أبوه منطلق و غيره.

أى ربطت بمبتدأ «بعائد» أى ربطت بالمبتدأ ملتبسه بعائد.

أى بشرط أن لا يكون ذلك العائد مسندا إليه «فى تلك الجمله»

أى المسند فى نحو: زيد منطلق أبوه مضمر لا جمله، و ذلك لاتّفاقهم على أنّاسم الفاعل مع فاعله سواء كان مظهرا أو مضمرا ليس بجمله، لما ذكر من عدم تغيّره فى التّكلّم و الغيبه

و فی نحو: (۱) قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ لأنّ تعلیقها (۲) علی المبتدأ لیس بعائد و فی نحو: زید قام، و زید هو قائم (۳) لأنّ العائد فیهما مسند إلیه، و دخل فیه (۴) نحو: زید أبوه قائم، و زید قام أبوه، و زید مررت به، و زید ضرب عمرا فی داره، و زید ضربته، و نحو ذلک من الجمل الّتی وقعت خبر مبتدأ، و لا تفید التّقوّی (۵)

و الخطاب، فیقال: أنا قائم، هو قائم، أنت قائم.

أی یخرج عن المسند السّببیّ المسند فی نحو: قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ .

أی تعلیق جمله اَللّٰهُ أَحَدٌ «علی المبتدأ» أی علی هو «لیس بعائد» ، و ذلک لاتّحاد المبتدأ و الخبر علی تقدیر أن یکون هو ضمیر شأن، فلفظه هُوَ حینئذ مبتدأ و جمله اَللّٰهُ أَحَدٌ خبره، و لا تحتاج إلی عائد لأنّها عین المبتدأ فی المعنی، لأنّها مفسّره له و المفسّر عین المفسّر، و أمّا إذا فرض هو ضمیر المسؤول عنه، فالخبر مفرد لأنّ الخبر حینئذ هو اَللّٰهُ فقطّ، لأنّه لمّا قال المشرکون: صف لنا ربّک، فنزلت هذه السّوره المبارکه، و لفظه أَحَدٌ حینئذ خبر بعد خبر. و یمکن أن یکون بدلا من اَللّٰهُ، أو خبر مبتدأ محذوف، أی هو أحد.

و کیف کان ففی تعلیل خروج قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ بأن تعلیقها علی المبتدأ لیس بعائد نظر، لأنّ العائد أعمّ من الضّمیر و غیره، ممّا یفید التّعلّق کوضع المظهر موضع المضمر نحو: اَلْحَاقَّهُ (۱) مَا اَلْحَاقَّهُ و کون الخبر عباره عن المبتدأ نحو: قُلْ هُوَ اَللّٰهُ أَحَدٌ .

أی یخرج عن المسند السّببیّ المسند فی هذین المثالین «لأنّ العائد فیهما مسند إلیه» و المسند السّببیّ علی التّفسیر المذکور، هو ما لا یکون ذلک العائد مسندا إلیه.

أی فی تفسیر المسند السّببیّ الجمل الّتی یکون العائد فیها غیر مسند إلیه فی تلک الجمل بأن یکون مجرورا أو منصوبا، نحو الأمثله المذکوره فی الکتاب.

أی لعدم تکرار الإسناد فی الجمله المشتمله علی الجمله الکبری فی الأمثله المذکوره، لأنّ جمله الخبر فی جمیعها علّقت علی المبتدأ بعائد، لیس ذلک العائد مسندا إلیه فی تلک الجمله.

و العمده فی ذلک (۱) تتبّع کلام السّکّاکی لأنّا لم نجد هذا الاصطلاح ممّن قبله. [و أمّا کونه] أی المسند [فعلا (۲) فللتّقیید]أی تقیید المسند [بأحد الأزمنه الثّلاثه]أعنی الماضی و هو الزّمان الّذی (۳) قبل زمانک الّذی أنت فیه (۴) .

أی فی هذا التّفسیر و قیوده من حیث الإدخال و الإخراج «تتبّع کلام السّکّاکی» ، و من خلال تتبّع کلام السّکّاکی یرد الاعتراض علی تفسیر الشّارح بأنّ السّکّاکی اشترط شرطا زائدا علی ما قاله الشّارح، و هو أن یکون المضاف إلی الضّمیر اسما مرفوعا کالمثالین الأوّلین، و هما زید أبوه قائم، و زید قام أبوه، و حینئذ تخرج الأمثله الأخیره، فإنّ المسند فیها لیس سببیّا عند السّکّاکی خلافا للشّارح، و الحاصل إنّ المسند السّببیّ عند السّکّاکی أربعه أقسام: جمله اسمیّه یکون الخبر فیها فعلا نحو: زید أبوه ینطلق، أو اسم فاعل یجوز زید أبوه منطلق، أو اسما جامدا نحو: زید أخوه عمرو، أو جمله فعلیّه یکون الفاعل فیها مظهرا نحو: زید انطلق أبوه، و التّعریف الجامع بجمیع أقسامه متعسّر فاکتفی بالمثال فقط.

[و أمّا کونه فعلا]

@

[و أمّا کونه فعلا]

أی و أمّا الإتیان بالمسند فعلا فلتقییده أی المسند بأحد الأزمنه الثّلاثه، و المراد من تقییده هو تقیید جزء معناه، و هو الحدث بأحد من الأزمنه الثّلاثه، فلا یرد أنّ الزّمان جزء من معنی الفعل، فلو قیّد المسند به للزم تقیید الشّیء بنفسه بالإضافه إلی الزّمان.

ثمّ إنّ هذا التّقیید إنّما یکون فیما إذا تعلّق به غرض، کما إذا کان المخاطب معتقدا لعدم وقوع الحدث فی خصوص ما یستفاد من الفعل من الزّمان، و الحال إنّه واقع فیه، فیؤتی بالفعل الدّال علی هذا الزّمان الخاصّ، و لو بالتّقیید المذکور ردّا لاعتقاد المخاطب بعدم وقوعه فیه.

و هذا التّفسیر للزّمان الماضی مبنیّ علی أن یکون الماضی سابقا علی الحال، أی یلیه الحال، و یلیه المستقبل، و هو ظاهر و مشهور.

أی أنت فیه حین التّکلّم، و ربّما یقال إنّ قبل ظرف زمان، فمعنی العباره أنّ الماضی هو الزّمان الّذی فی زمان متقدّم علی الزّمان الّذی تتکلّم فیه، فحینئذ إن کان الزّمان الماضی عین الزّمان الّذی جعل ظرفا له أعنی قبل، لزم أن یکون الشّیء ظرفا لنفسه، و إن کان غیره لزم أن یکون للزّمان زمان آخر هو ظرفه، و کلاهما باطل، للزوم اتّحاد الظّرف و المظروف فی الأوّل، و التّسلسل فی الثّانی و بطلانهما واضح.

و أجیب عن ذلک بوجهین:

و المستقبل (۱) و هو الزّمان الّذی یترقّب وجوده بعد هذا الزّمان (۲) .

أحدهما: إنّ المراد بالقبلیّه فی المقام مجرّد التّقدّم الذّاتی لا التقدّم بالزّمان، فیکون المعنی إنّ الزّمان الماضی هو الزّمان المتقدّم علی زمان تکلّمک، فإذا لا یلزم شیء من المحذورین.

و ثانیهما: إنّ الظّرفیّه فی المقام من قبیل ظرفیّه العامّ للخاصّ، یعنی أنّ الماضی هو الزّمان المتحقّق فی أجزاء الزّمان الّذی قبل زمان تکلّمک، و هذا المقدار یکفی فی صحه الظّرفیّه، و رفع استحاله لزوم ظرفیّه الشّیء لنفسه، کما یقال: زید فی القوم واحد، أی منفرد و ممتاز فی صفاته منهم.

«المستقبل» بکسر الباء علی صیغه اسم الفاعل، و بفتح الباء علی صیغه اسم المفعول و کلاهما منقول و موافق للمعقول، لأنّ الزّمان یستقبلک، کما أنت تستقبله.

و قیل: إنّ الأوّل هو الصّحیح، لأنّ زمان الاستقبال یستقبل، أی یتوجّه إلی جانب الحال و الاستقبال التّوجّه، فإذا کان متوجّها موصوفا بالتّوجّه فهو مستقبل بکسر الباء، لا مستقبل بفتح الباء.

ربّما یرد علی تعریف المستقبل مثل ما تقدّم فی تعریف الماضی، فیقال: إنّ قوله: «یترقّب» دالّ علی الزّمان المستقبل، فیلزم أن یترقّب وجود المستقبل فی المستقبل، لأنّ الزّمان المستقبل الّذی هو مدلول بترقّب، کما هو ظرف للتّرقّب ظرف لوجود الزّمان المستقبل أیضا، إذ لا معنی لترقّب وجوده فی الماضی أو الحال، فیکون فی الزّمان المستقبل، فیلزم أن یکون الشّیء ظرفا لنفسه إن فرض اتّحادهما، أو یکون للزّمان زمان إن فرض تغایرهما.

و أجیب عن ذلک بأنّ المراد بقوله: «یترقّب وجوده» مجرّد تأخّر وجوده، فکأنّه قال: الزّمان المستقبل هو الزّمان الّذی یکون وجوده متأخّرا عن الزّمان الّذی تتکلّم فیه، فحینئذ لا یلزم ما ذکر من المحذورین، و یؤیّد ما ذکرناه ما أفاده بعض الأعلام من أنّ الأفعال الواقعه فی التّعاریف لا تدلّ علی الزّمان.

و یمکن أن یقال بأنّ المراد بقوله: «یترقّب» هو الترقّب فی الحال لا التّرقّب فی المستقبل، فإذا لا مجال للإشکال.

قال الدّسوقی فی شرح قوله: «الّذی یترقّب وجوده» ، أی ینتظر وجوده، أی من شأنه الانتظار إلی وجوده، أی الزّمان المتأخّر بعد هذا الزّمان، أی الحاضر، و حینئذ لا یلزم أن یکون

و الحال (۱) و هو أجزاء من أواخر الماضی و أوائل المستقبل متعاقبه من غیر مهله و تراخ (۲) ، و هذا أمر عرفیّ.

الشّیء ظرفا لنفسه، أو أن یکون للزّمان زمان آخر هو ظرف له، لأنّ الأفعال الواقعه فی التّعاریف لا دلاله لها علی زمان انتهی.

أی الزّمان الحاضر عباره عن آنات من أواخر الماضی و أوائل المستقبل، بمعنی أنّ زمان الحال لا مصداق له حقیقه و بحسب الدّقّه العقلیّه، حیث إنّ الزّمان مرکّب من الآنات، و هی منصرمه الوجود لا یمکن اجتماعها فی الوجود حتّی یتحقّق به زمان الحال، و إنّما هو موجود بحسب نظر أهل العرف فإنّهم یعدّون آنات من أواخر الماضی و أوائل المستقبل حالا، و لیس له مقدار معیّن بل تعیین مقداره أیضا مفوّض إلی العرف بحسب الأفعال، فإنّهم یقولون: زید یأکل، و یکتب، و یقرأ القرآن، و یصلّی، و یعدّون کلّ ذلک واقعا فی الحال، مع أنّه لا شکّ فی اختلاف مقادیر أزمنتها. فالتّعریف المذکور تعریف للحال العرفی.

و قیل: إنّ الحال أجزاء من أواخر الماضی و أوائل المستقبل، مع ما بینهما من الآن الحاضر، فإنّه لا وجه للاقتصار علی الطّرفین، بل ذکر بعضهم أنّه حقیقه فی الآن الحاضر، لکن لقصره احتاجوا إلی الاعتماد علی أجزاء قبله، و أجزاء بعده.

أی من غیر مهمله و تراخ بین کلّ جزء و ما یلیه، لا بین أوّل الأجزاء و آخرها، إذ المهله بینهما لازمه إذا طالت المدّه، کما یقال: زید یصلّی، و الحال إنّ بعض صلاته ماض، و بعضها باق فجعلوا الصّلاه الواقعه فی الآنات الکثیره المتعاقبه واقعه فی الحال، فلیس الحال زمن التّکلّم فقطّ، فقوله: «من غیر مهله. . .» تفسیر و توضیح لقوله: «متعاقبه» ، أی من غیر فصل بین الأجزاء، و لیس قیدا احترازیا عمّا لو کانت الأجزاء متّصله، لکن کانت کثیره، کشهر و سنه، فإنّ الأجزاء و إن کانت متعاقبه، لکن هناک مهله و تراخ بین أوّلها و آخرها، لأنّ المجموع لا یخرج عن أن یکون حالا، لأنّه حیث فرض أنّ هناک أجزاء متّصله، فالمهله بین أوّلها و آخرها لازمه، فلا معنی لاشتراط انتفاء ذلک.

ثمّ المشار إلیه فی قوله: «و هذا أمر عرفیّ» یمکن أن یکون مقدار زمان الحال أی مقداره عرفیّ أی مبنیّ علی عرف أهل العربیّه، و یمکن أن یکون تعریف الحال، أی هذا التّعریف تعریف للحال العرفیّ، و هو الزّمان الّذی یقع فیه الفعل، و یقدّر بقدره، فیختلف باختلافه،

و ذلک (۱) لأنّ الفعل دالّ بصیغته (۲) علی أحد الأزمنه الثّلاثه من غیر احتیاج (۳) إلی قرینه تدلّ علی ذلک، بخلاف الاسم، فإنّه إنّما یدلّ علیه بقرینه خارجیّه، کقولنا: زید قائم الآن أو أمس أو غدا و لهذا (۴) قال: [علی أخصر وجه (۵)]و لمّا کان التّجدّد (۶) لازما للزّمان لکونه کمّا غیر قارّ الذّات،

و أمّا الحال الحقیقیّ فهو الآن الّذی لا یتجزّأ.

أی بیان ما قاله المصنّف من أنّ الفعل یدلّ علی التّقیید بأحد الأزمنه.

أی بهیئته، احترز بها عن المادّه حیث یدلّ الفعل بها علی الحدث لا علی الزّمان.

أی من غیر حاجه إلی قرینه تدلّ علی الزّمان، احترز به عن الاسم فإنّه إنّما یدلّ علی أحد الأزمنه بقرینه خارجیّه لا بحسب أصل الوضع، کما تری ذلک فی زید قائم الآن أو أمس أو غدا، حیث إنّ الدّالّ علی زمان الحال هو الآن، و علی الماضی هو أمس، و علی المستقبل هو غدا.

أی لدلاله الاسم بالقرینه الخارجیّه، و الفعل بلا قرینه.

قال المصنّف: «و أمّا کونه فعلا، فللتّقیید بأحد الأزمنه الثّلاثه علی أخصر وجه» .

أی بلا- قرینه خارجیّه، لأنّ الفعل بصیغته و هیئته دالّ علی أحد الأزمنه الثّلاثه، بخلاف الاسم، فإنّه یحتاج فی الدّلاله علی أحد الأزمنه الثّلاثه إلی قرینه خارجیّه، کما عرفت، فالإتیان بالمسند فعلا تقییده بأحد الأزمنه بأخصر وجه، لعدم تطویل الکلام فیه، و تطویله فی الاسم.

التّجدّد یطلق علی معنیین:

أحدهما: الحصول بعد أن لم یکن.

و الثّانی: التّقضّی و الحصول شیئا فشیئا علی وجه الاستمرار.

و المعتبر فی مفهوم الفعل التّجدّد بالمعنی الأوّل، و اللّازم للزّمان التّجدّد بالمعنی الثّانی، و الجامع بینهما هو مطلق التّجدّد، ثمّ التّجدّد بالمعنی الثّانی، و إن کان غیر لازم للفعل، و لا- معتبر فی مفهومه، إلّا أنّ الفعل مفید له، بعد ما کان الزّمان جزء من مدلوله، لأنّ تجدّد الجزء یقتضی تجدّد الکلّ.

أی لا یجتمع (۱) أجزاؤه فی الوجود و الزّمان جزء من مفهوم الفعل، کان (۲) الفعل مع إفادته التّقیید بأحد الأزمنه الثّلاثه مفیدا للتّجدّد، و إلیه أشار (۳) بقوله: [مع إفاده التّجدّد، کقوله:] أی کقول طریف بن تمیم [أو کلّما وردت عکاظ]هو متسوّق (۴) للعرب

تفسیر لقوله: «غیر قارّ الذّات» أی الکمّ علی قسمین:

أحدهما: قارّ الذّاتّ، أی ما تجتمع أجزاؤه فی الوجود، کالمقادیر.

و ثانیهما: غیر قارّ الذّاتّ أی ما لا تجتمع أجزاؤه فی الوجود، کالزّمان.

جواب لقوله: «لمّا کان» أی لمّا کان التّجدّد لازما للزّمان الّذی هو جزء لمدلول الفعل، کان الفعل مع إفادته التّقیید بأحد الأزمنه مفیدا للتّجدّد، لأنّ إفاده الملزوم، و هو الزّمان مستلزم لإفاده اللّازم و هو التّجدّد.

أی أشار المصنّف بقوله: «مع إفاده التّجدّد» الّذی هو من لوازم الزّمان الّذی هو جزء من مفهوم الفعل، و تجدّد الجزء یقتضی تجدّد الکلّ.

تحقیق الکلام فی المقام: أنّه لا ریب فی أنّ الفعل یدلّ علی الحدث المقارن للزّمان، کما هو المشهور، و من المسلّمات عند القدماء، هذا من ناحیه.

و من ناحیه أخری: لا ریب فی کون الزّمان متجدّدا، لأنّهم قد عرّفوه بأنّه عرض قابل للقسمه لذاته، غیر قارّ الذّاتّ، أی لا تجتمع أجزاؤه فی الوجود، فیکون کلّ من تلک الأجزاء حادثا.

و من ناحیه ثالثه: أنّه لا معنی لمقارنه شیء لأمر حادث إلّا حدوثه معه، إذ لو کان حدوثه قبله، أو کان قدیما لزم انفکاکه عنه و المفروض مقارنتهما، فبضوء تلک النّواحی نستنتج أنّ مجموع مدلول الفعل من الحدث و الزّمان متجدّد.

«متسوّق» بفتح الواو المشدّده اسم لمکان البیع و الشّراء، و (عکاظ) أشهر أسواق العرب فی الجاهلیّه، و أعظمها بین نخله و الطّائف، کانت تقام فی مستهلّ ذی القعده، و تستمرّ عشرین یوما، تجتمع فیه قبائل العرب.

كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون (۱) ، و يتفاخرون (۲) ، و كانت فيه وقائع (۳) ، [قبيله (۴) بعثوا (۵) إلى عريفهم]، و عريف القوم القيّم بأمرهم الّذى شهر و عرف بذلك (۶) [يتوسّم] أى يصدر عنه تفرّس (۷) الوجوه و تأمّلها (۸) شيئا فشيئا، و لحظه فلحظه (۹) . [و أمّا كونه]أى المسند [اسما فلإفاده عدمهما]أى عدم التّقييد المذكور و إفاده التّجدّد (۱۰)

أى الشّعراء، و يعرضون ما قالوه من نخب قصائدهم، فتشيع قصائدهم شيوعا تامّا، و يترنّم بها الرّكبان فى كلّ صقع.

أى بذكر أنسابهم، و بما يلبسونه من الثّياب، و ما يحملونه من السّلاح، و ما فعلوه من الجنايات، و الأعمال اللّا أخلاقيّه.

أى حوادث، كالحرب و الجدال و القتال.

فاعل «وردت» ، فى قوله: «كلّما وردت» .

أى أرسلوا و وجّهوا «إلى عريفهم» ، أى مدير أمرهم و القائم بسياستهم.

أى بالقيام بأمرهم، و هذا إشاره إلى وجه تسميته عريفا، و هو دون الرّئيس رتبه.

أى تفتش وجوه الحاضرين ليعرف أنا فيهم أوّلا.

تفسير لقوله: «تفرّس الوجوه» و الضّمير فى «تأمّلها» راجع إلى الوجوه، أى يصدر عنه تأمّل الوجوه جزء فجزء.

أى يصدر عنه النّظر لحظه فلحظه، معنى أنّ لى على كلّ قبيله جنايه، فمتى وردوا عكاظ طلبنى الكافل بأمرهم و عريفهم، للانتقام منّى، و يحتمل أن يكون مراده بعثوا إلىّ عريفهم لأجل أن يظهر مفاخرتهم بحضرتى، لأنّه كان رئيسا على كلّ شريف.

و محلّ الاستشهاد هو قوله: «يتوهّم» حيث أورد المسند فعلا للتّقييد بأحد الأزمنه الثّلاثه مع إفاده التّجدد، لأنّ الشّعر مسوق لغرض الافتخار، و إظهار الشّجاعه، و لا ريب أنّ المضارع فى مثل هذا المقام يدلّ على الاستمرار التّجدّدى، و لو بالقرينه المقاميّه.

[و أمّا كونه اسما]

@

[و أمّا كونه اسما]

أى عدم التّقييد بأحد الأزمنه الثّلاثه «و» عدم «إفاده التّجدد» المذكور، و لازم هذا العدم هو الثّبوت و الدّوام، و لذا فسّره بقوله: «يعنى لإفاده الدّوام و الثّبوت. . .» .

و الأظهر أن يقول المصنّف: فلإفاده الدّوام و الثّبوت، أو مطلق الثّبوت، لأنّ المستفاد من الفعل صريحا هو التّقييد و التّجدّد، و التزاما عدم الثّبوت و الدّوام، و المستفاد من الاسم صريحا

يعنى لإفاده الـدّوام و الثّبوت (۱) لأغراض تتعلّق بـذلک (۲) [کقوله: (۳) لا یألف الدّرهم المضـروب صـرّتنا]و هو ما یجتمع فیه الدّراهم [لکن یمرّ علیها و هو منطلق].

هو الدّوام و الثّبوت، و التزاما هو عدم التّقیید و التّجدّد، و کون صریح کلّ منهما هو التزام الآخر بمقتضی التّقابل بینهما.

و المراد به تحقّق المحمول للموضوع بحسب الوضع، و أمّا الدّوام فمسـتفاد من خارج لا من الوضع، و کان الأولی تقدیم الثّبوت علی الدّوام، لأنّه یلزم من الدّوام الثّبوت دون العکس.

أی بالدّوام و الثّبوت، کما إذا کان المقام مقتضیا لکمال المدح أو الذّمّ، أو نحو ذلک، ممّا یناسبه الدّوام و الثّبات.

أی قول النّضر بن جویّه (لویّه-خ) فی المدح بالغنی و الکرم، تمامه: «و لکن یمرّ علیها و هو منطلق» .

المعنی: «یألف» بالفاء مضارع من الإلف بمعنی الأنس بالشّیء، «المضـروب» المسـکوک، «الصّـرّه» ما یجمع فیها الدّراهم، «یمرّ» مضارع من المرور، «منطلق» بصیغه اسم الفاعل بمعنی الذّاهب.

الإعراب: «لا» نافیه، «یألف» فعل مضارع مرفوع، «الدّرهم المضروب» نعت و منعوت مفعول ل «یألف» ، «صرّتنا» مضاف و مضاف إلیه فاعل ل «یألف» ، و فی إضافه الصّـرّه إلی ضـمیر المتکلّم مع الغیر نکته دقیقه، و هی أنّ صرّته مشترکه بینه و بین غیره، و هذا یشـعر بکمال جودهم و عدم اعتنائهم بالدّراهم، «لکن» حرف استدراک ملغی عن العمل، «یمرّ علیها» فعل و فاعل و متعلّق «و هو منطلق» مبتدأ و خبر، حال عن الضّمیر المستتر فی «یمرّ» و الواو للحال.

و الشّاهـد: فی «منطلق» حیث إنّه مسـند أوتی به اسم فاعـل، لإفـاده عـدم التّجـدّد و التّقییـد بالأـزمنه الثّلاثه، و لو قال: ینطلق، أفاد تجدّد الانطلاق المنافی لغرضه، و هو التّوصیف بکثره الجود و دوامه، و أمّا قوله: «یمرّ علیها» فلدفع خلاف المقصود و استدراکه، و هو أنّ عدم الألفه لیس بسبب انتفاء حصول جنس الدّراهم، بل بسبب التّصدق علی الفقراء أو المساکین و أهل الحاجه.

و بالجمله إنّ التّعبیر بقوله: «منطلق» للإشعار بأنّ انطلاق الدّراهم من الصّرّه أمر ثابت دائم

يعنى أنّ الانطلاق من الصّرّه ثابت للدّرهم دائما (۱) قال الشّيخ عبد القاهر: موضوع الاسم (۲) على أن يثبت به الشّىء للشّىء من غير اقتضاء (۳) أنّه يتجدّد و يحدث شيئا فشيئا، فلا تعرّض (۴) فى زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له،

لا يتجدّد، و أنّ الدّراهم ليس لها استقرار ما فى الصّرّه، و هذا مبالغه فى مدحهم بالكرم، و فى قوله:

«لكن يمرّ عليها» تكميل لهذا المعنى، فالأحسن حينئذ نصب «الدّرهم المضروب» على أن يكون مفعولا لقوله: «لا يألف» ليكون عدم الألفه من جانب الصّرّه، و إن كان المشهور نصب الصّرّه على أنّها مفعول لقوله: «لا يألف» .

أى من غير اعتبار تجدّده و حدوثه فى زمان من الأزمنه الثّلاثه، لأنّ مقام المدح يقتضى دوام ذلك، كما يدلّ عليه قوله قبل هذا.

إنّا إذا اجتمعت يوما دراهمنا

ظلّت إلى طرق الخيرات تستبق

أى الاسم المسند فى التّركيب موضوع لأجل «أن يثبت به الشّىء للشّىء. . .» هذا تعريض على المصنّف حيث قال: «و أمّا كونه اسما فلإفاده الدّوام» مع أنّ الشّيخ عبد القاهر قال فى وضع الاسم: لمجرّد إثبات الشّىء لشىء، سواء كان دائما أو متجدّدا.

و يمكن الجمع بين كلام المصنّف و الشّارح و بين كلام الشّيخ بما حاصله: إنّ الاسم موضوع لتحقّق المحمول للموضوع بحسب الوضع، و أمّا الدّوام فمن قرينه خارجيّه لا بحسب الوضع.

أى لعدم المقتضى فيه، بخلاف الفعل، فإنّه فيه مقتضيا له، و هو الزّمان الّذى يستلزم التّجدّد.

أى إذا كان الأمر كذلك «فلا تعرّض فى زيد منطلق لأكثر من إثبات الانطلاق فعلا له» أى لزيد، و أمّا إفاده الدّوام فمن المقام و الخارج، كغرض المدح أو الذّمّ، فلا منافاه بينه و بين كلام الشّارح المتقدّم، حيث قال:

«يعنى لإفاده الدّوام و الثّبوت» ، لأنّ كلام الشّيخ بعدم دلاله الاسم على الدّوام بحسب الوضع، و كلام الشّارح بإفاده الدّوام باعتبار القرائن الخارجيّه.

كما فی زید طویل، و عمرو قصیر (۱) . [و أمّا تقیید الفعل (۲)]و ما یشبهه (۳) من اسم الفاعل و المفعول و غیرهما (۴) [بمفعول]مطلق أو به أو فیه أو له أو معه [و نحوه (۵)]من الحال و التّمییز

أی کما لا تعرّض فی قولنا: زید طویل، و عمرو قصیر، لأکثر من إثبات الطّول و القصر صفه لزید و عمرو، و لا یحتمل التّجدّد، کذلک لا تعرّض فی زید منطلق، لکن فی زید طویل لازم، و فی زید منطلق کاللّازم، و لذا ذکر فی صوره التّشبیه، و معلوم أنّ وجه الشّبه فی المشبّه به یکون أقوی منه فی المشبّه، و إن احتمل التّجدّد فی المشبّه، لکن لا بقصد.

و بعباره أخری إنّ المسند فی زید منطلق، اسم فاعل، و فی زید طویل و عمرو قصیر، صفه مشبّهه، قال بعضهم: فی توجیه الفرق بینهما بدلاله الأوّل علی الحدوث، و الثّانی علی الدّوام، إنّ اسم الفاعل لمّا کان جاریا فی اللّفظ علی الفعل، جاز أن یقصد به الحدوث بمعونه القرائن، بخلاف الصفه المشبهه و لمّا کانت لا تدلّ علی زمان معیّن، و لیس بعض الأزمنه أولی من البعض حمل علی الجمیع، لا باعتبار أنّه یستفاد من لفظها.

[و أمّا تقیید الفعل بمفعول]

@

[و أمّا تقیید الفعل بمفعول]

أی المراد من الفعل ما یکون مسندا، فلا یرد أنّ تقیید الفعل بما ذکر من مباحث متعلّقات الفعل، فذکره هنا من ذکر الشّیء فی غیر محلّه.

وجه عدم الورود: إنّ المراد بالفعل هنا هو الفعل المقیّد بکونه مسندا فإذا یصبح تقییده بما ذکر من مباحث المسند، کما أنّ تقیید الفعل المطلق به من مباحث متعلّقات الفعل، و کذا الحال فی ما یشبهه.

اقتصر المصنّف علی الفعل إمّا لأنّه الأصل، أو المراد منه المعنی اللّغوی أی الدّال علی الحدث، فیکون شاملا للفعل الاصطلاحی، و ما یشبهه جمیعا، و لیس فیه اقتصار.

کأفعل التّفضیل و الصّفه المشبهه و المصدر، و إنّما سمّیت هذه الأمور شبیهه بالفعل لکونها مثله فی الدّلاله علی الحدث.

أی المفعول فلفظ المفعول للمفاعل الخمسه جمیعا لاشتراکها فی مطلق المفعولیّه.

لا یقال: إنّ المراد بمفعول مطلق غیر ما هو للتّأکید، لأنّه لا یفید تربیه الفائده، حیث إنّ المراد منه نفس ما هو المراد من الفعل.

لأنّا نقول: إنّ الفعل یحتمل الحقیقه و المجاز و المصدر المؤکّد یفید أنّ المراد به الأوّل،

و الاستثناء (۱) [فلتربیه الفائده (۲)]

فالتّعیین فائده زائده علی ما یفیده الفعل من المعنی المردّد بین الحقیقیّ و المجازی فیکون لتربیه الفائده.

اعترض علی الشّارح بأنّ ذکر الاستثناء-أی المستثنی-هنا وقع فی غیر محلّه، لأنّه إمّا أن یکون مستثنی من الفاعل، أو من المفعول به، أو من غیره، و علی جمیع التّقادیر یکون من تتمّه المستثنی منه، فلیس التّقیید به لتربیه، إذ علی تقدیر کونه مستثنی من الفاعل یکون من تتمّته، فهو لأصل الفائده لا لتربیتها، و علی تقدیر کونه مستثنی من غیر الفاعل، فتربیه الفائده تحصل قبله بالمستثنی منه، فلا یبقی مجال بعد ذلک لکون التّقیید به لتربیه الفائده.

الجواب إنّ المستثنی عن غیر الفاعل له دخل فی تربیه الفاعل کالمستثنی منه، وعدّ الفاعل ممّا له دخل فی أصل الفائده تحکم واضح.

قد یقال: إنّ الفعل المتعدّی متی ذکر یعرف أنّ هناک مفعولا به، لأنّ تعقّل الفعل المذکور یتوقّف علی تعقّله، و أفاد أیضا أنّ هناک مفعولا فیه و معه و له، فلا یکون التّقیید بهذه الأشیاء لتربیه الفائده، إذ لیس ذکرها مفیدا لشیء زائد علی ما یستفاد بمجرّد ذکر الفعل.

و یمکن الجواب عن ذلک: بأنّ الفعل المتعدّی متی ذکر یدلّ علی هذه الأمور علی نحو الإجمال و الإبهام، فبذکرها یحصل التّعیین، و لا ریب أنّ التّعیین فائده زائده، فیکون الذّکر لتربیه ما فهم إجمالا.

لا یقال: إنّ هذا مستلزم لأن یکون ذکر الفاعل أیضا لتربیه الفائده، لأنّ الفعل متی ذکر یدلّ علیه إجمالا، فبذکره یحصل التّعیین، و هو فائده زائده.

لأنّا نقول: إنّ النّسبه إلی فاعل خاصّ قد أخذ فی مفهوم الفعل، فما لم یذکر الفاعل لا یحصل أصل الفائده و نفس المفهوم.

نعم لو کان المأخوذ فی مفهوم الفعل النّسبه إلی فاعل ما، لکان مثل المفاعل و ما یلحق بها، فی کون ذکره لتربیه الفائده، إلّا أنّ الأمر لیس کذلک، بل المأخوذ فی مفهومه النّسبه إلی الفاعل الخاصّ علی ما ذکروه.

لأنّ الحكم كلّما زاد خصوصا زاد غرابه (۱) و كلّما زاد غرابه زاد إفاده، كما يظهر بالنّظر إلى قولنا: شيء ما موجود (۲) ، و فلان بن فلان حفظ التّوراه سنه كذا فى بلد كذا، و لمّا استشعر (۳) سؤالا، و هو أنّ خبر كان من مشبّهات المفعول، و التّقييد به ليس لتربيه الفائده لعدم الفائده بدونه، أشار (۴) إلى جوابه بقوله: [و المقيّد فى نحو: كان زيد

أى بعدا عن الذّهن، و قلّه خطور بالبال «و كلّما زاد غرابه» أى بالنّسبه الى السّامع «زاد إفاده» له، و الحاصل إنّ الحكم المطلق الخالى عن القيود لا يزيد على فائده نسبه المحمول إلى الموضوع، و ربّما كان ذلك الحكم معلوما عند السّامع، كقولنا «شيء ما موجود» فإنّه معلوم بالضّروره، فلا يفيد، فإذا زيد فيه قيد كان فيه فائده غريبه، و الحكم الغريب مستلزم للإفاده، للجهل به غالبا، و كلّما كثرت غرابته بكثره قيوده فقد كثرت فوائده، و إن شئت تربيه الفائده بالتّقييد بالأمور المذكوره، فوازن بين قولك أكرمت، و حفظت و قرأت و جلست و تصدقت و جلست و لا أحبّ، و بين فولك: أكرمت أهل العلم و المعرفه، و حفظت سوره البقره فى ثلاثه أيّام، و قرأت الكتب العلميّه فى النّجف الأشرف، و جلست أمام ضريح السّيده زينب عليها السّلام فى دمشق، و تصدّقت بأموالى مخلصا، و لا أحبّ إلّا المؤمنين و الصّالحين.

الإخبار عن شيء مطلق بالوجود غير مفيد، لأنّه معلوم بالضّروره بخلاف المثال الثّانى فإنّ فيه غرابات بكثره القيود، و بذلك كثرت فوائده.

و إنّما يستشعر هذا السّؤال من قوله: «و نحوه» فلو اقتصر على قوله: «بمفعول» لما استشعر هذا السّؤال، لكن يلزم اختصاص تقييد الفعل و ما يشبهه بالتّقييد بالمفعول، مع أنّه أعمّ منه حيث يكون بنحوه أيضا.

و تقريب السّؤال إنّ خبر كان ممّا هو نحو المفعول حيث إنّه من المنصوبات» و التّقييد به» ، أى و الحال إنّ تقييد كان بهذا الخبر «ليس لتربيه الفائده لعدم الفائده بدونه» أى الخبر، فهو لتحقّق أصل الفائده لا لتكثيرها، فإذا لا مجال لقوله: «و أمّا تقييد الفعل» بمفعول و نحوه «فلتربيه الفائده» .

جواب لمّا فى قوله: «و لمّا استشعر. . .» ، و حاصل الجواب إنّ خبر كان خارج عن تقييد الفعل بالمفعول و نحوه، لأنّه من تقييد نحو المفعول، أعنى خبر كان بالفعل، أعنى كان لا من تقييد الفعل بنحو المفعول.

منطلقا، هو منطلقا لا كان (۱)]لأنّ منطلقا هو نفس (۲) المسند، و كان قيد له للدّلاله على زمان النّسبه، كما إذا زيد منطلق فى الزّمان الماضى. [و أمّا تركه]أى ترك التّقييد [فلمانع منها] أى من تربيه الفائده، مثل (۳) خوف انقضاء المدّه و الفرصه، أو إراده ألاّ يطّلع الحاضرون على زمان الفعل، أو مكانه أو مفعوله أو عدم العلم بالمقيّدات، أو نحو ذلك (۴) .

و حاصل الجواب: إنّا لا نسلّم أنّ هذا من قبيل تقييد الفعل بمفعول الّذى كلامنا فيه، بل هو من قبيل تقييد شبه الفعل بفعل، و هذا لا كلام لنا فيه، و حينئذ فلا اعتراض.

أى لأنّه هو الدّال على الحدث، و المسند إنّما هو الدّال على الحدث، بخلاف كان فإنّها إنّما تدلّ على الزّمان، و لا دلاله لها على الحدث، كما قال السّيد شريف و غيره، و حينئذ يفيد ذلك المسند بمفاد كان و هو الزّمان الماضى، فيفيد الكلام أنّ الانطلاق لزيد كان فيما مضى، فكأنّك زيد منطلق فى الزّمان الماضى، فالحاصل إنّ منطلقا نفس المسند، لأنّ أصل التّركيب زيد منطلق، و كان إنّما ذكرت لدلالتها على زمان النّسبه، فهى باعتبار دلالتها على الزّمان قيد ل «منطلقا» ، فحصل فى المثال تربيه الفائده، و زال الشّك.

[و أمّا ترک تقييد الفعل]

@

[و أمّا ترک تقييد الفعل]

مثال للمانع، و قد ذكر لوجود المانع أمثله متعدّده:

الأوّل: هو خوف انقضاء الفرصه كقولك لصيّاد: غزال.

الثّانى: أن يريد المتكلّم» أن لا يطّلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه. . .» كقولك: زيد فعل كذا، من غير قيد لإخفائه عن الحاضرين، و قولك: ضرب زيد، من غير ذكر المفعول لإخفائك إيّاه عن الحاضرين.

الثّالث: أن لا يعلم المتكلّم بالمقيّدات، أى يعلم أنّ زيدا ضرب، و لكن لا يعلم من ضربه، و لا أين ضرب، و لا متى ضرب، و لا لم ضرب، و لا كيف ضرب، إلى غير ذلك؟

كمجرّد الاختصار حيث اقتضى المقام لضيق أو ضجر أو خوف أن يتصوّر المخاطب أنّ المتكلّم كثير الكلام فيستهان، إذ كثره الكلام دليل على البلاهه، و لذا قيل: إنّ الرّجل إذا كثر عقله قلّ كلامه.

[و أمّا تقييده]أى الفعل (۱) [بالشّرط (۲)]مثل أكرمك إن تكرمنى، و إن تكرمنى أكرمك (۳) [فلاعتبارات (۴)]شتّى و حالات تقتضى تقييده به. [لا تعرف إلّا بمعرفه ما بين

[و أمّا تقييد الفعل بالشّرط]

@

[و أمّا تقييد الفعل بالشّرط]

اشاره

كان الأولى إرجاع الضّمير إلى المسند حتّى يناول ما يشبهه الفعل، كما فى قولك: إن كانت الشّمس طالعه فالنّهار موجود، فإنّ الموجود قد قيد بالشّرط، و هو شبه فعل، إلّا أن يقال: إنّ إرجاعه إلى الفعل لكونه الأصل.

نعم كان الأولى أن يقدّم هذا على حاله ترك التّقييد، و يؤخّر ترك التّقييد، لتجرى القيود الوجوديّه على سنن واحد، لأنّ التّقييد بالشّرط فى قوه المفعول فيه كما يعلم من قوله الآتى بمنزله قولك: أكرمك وقت مجيئك إيّاى، إلّا أن يقال إنّ التّقييد به كان محتاجا إلى بسط و تفصيل، بخلاف التّرك حيث يكون مختصرا، ثمّ الأحسن هو تقديم المختصر على المبسوط المفصّل.

إنّ الشّرط بحسب اصطلاحهم تاره يطلق على أداه الشّرط، و أخرى على نفس التّعليق الّذى هو مدلول الأداه، و ثالثه على فعل الشّرط، و أمّا إطلاقه على مجموع الشّرط و الجزاء، أو على فعل الشّرط مع الأداه، أو على الجزاء فلم يعهد، و المراد به فى المقام فعل الشّرط بقرينه ما سيأتى من جعلهم له قيدا للجزاء.

أتى بالمثالين للإشاره إلى عدم الفرق بين كون الجزاء مقدّما على الشّرط أو مؤخّرا عنه فى كون الشّرط قيدا له، و ليس للإشاره إلى عدم الفرق فى ذلك بين الجزاء المذكور و الجزاء المحذوف، لأنّ البصريّين من النّحاه، و إن التزموا بكون الجزاء فى نحو: أكرمك إن تكرمنى محذوفا، لعدم جواز تقديم الجزاء على حروف الشّرط، لكونها ممّا له صداره لكنّ المعانيّين سلكوا فى ذلك مسلك الكوفيّين، و التزموا بجواز التّقديم، و عدم الصّداره لها.

و الشّاهد على ذلك ما سيأتى من الشّارح فى بحث الإيجاز و الإطناب و المساواه من أنّ المتقدّم عند المعانيّين نفس الجزاء لا الدّال عليه، فحينئذ الإتيان بالمثالين إشاره إلى عدم الفرق بين المتقدّم و المتأخّر من الجزاء لا إلى عدم الفرق بين المذكور و المحذوف منه.

أى فلمعتبرات، و هى النّكات المترتّبه على التّقييد بأداه الشّرط، و إنّما فسّرنا بذلك لقوله: «و حالات تقتضى تقييده به» أى بالشّرط، و تلك الحالات هى تعليق مضمون الجمله بحصول مضمون جمله أخرى إمّا فى الماضى، كما فى لو، أو فى الاستقبال، إمّا مع الجزم كما فى

أدواته (۱)]یعنی حروف الشّرط و أسماءه (۲) [من (۳) التّفصیل، و قد بیّن ذلک]أی التّفصیل [فی علم النّحو (۴)]، و فی هذا الکلام (۵) إشاره إلی أنّ الشّرط (۶) فی عرف أهل العربیّه قید لحکم الجزاء (۷) مثل المفعول و نحوه (۸) فقولک: إن جئتنی أکرمک

إذا، أو مع الشّکّ کما فی إن، أو فی جمیع الزّمان کما فی متی، أو المکان کما فی أینما.

أی حروف الشّرط.

أی الشّرط قوله: «و أسماءه» دفع لما یتوهّم من أنّ المراد بالأدوات حروف الشّرط فقطّ، و حاصل الدّفع إنّ المراد بالأدوات مطلق أدوات الشّرط، سواء کانت من الحروف أو الأسماء.

بیان لما فی قوله: «إلّا بمعرفه ما. . .» أی إلّا بمعرفه التّفصیل الّذی بین أدوات الشّرط الحاصل، ببیان ما بینها من الفرق ککون إن و إذا للاستقبال، لکن مع الجزم فی إذا، و الشّک فی إن، و کون لو للشّرط فی الماضی، و کون مهما و متی لعموم الزّمان، و أین لعموم المکان، و من لعموم من یعقل، و ما لعموم غیر عاقل، فیعتبر فی کلّ مقام ما یناسبه من معانی تلک الأدوات.

و الأولی علی المصنّف إسقاط قوله: «و قد بین ذلک» ، و الاقتصار علی قوله: «من التّفصیل فی علم النّحو» ، لأنّ فی کلامه هذا تعریض بالسّکّاکی حیث أتی بتطویل.

أی قوله: «و أمّا تقییده بالشّرط» .

أی فعل الشّرط، و المراد من «أهل العربیّه» هم النّحویّون و الصّرفیّون و اللّغویّون.

أی مضمون الجزاء مقیّد بقید مخصوص، و هو مضمون الشّرط، کما یقیّد بالمفعول فیه، و الحال، و نحوه، فقولک إن یضرب زید یضرب عمرو، یفید أنّ حکم نسبه الضّرب إلی عمرو فی وقت الضّرب من زید.

أی المفعول فی کونه قیدا للحکم کالتّمییز، و الحال، و الاستثناء، و حاصل الکلام إنّ مثل المفعول به و نحوه قید لحکم الجزاء، سواء کان الجزاء فعلا أو ما أشبهه، فالکلام هو الجزاء و إنّما الشّرط قید له بمنزله الفضلات. فإذا إن جئتنی أکرمک، فالمعتبر لأصل الإفاده هو الإخبار بالإکرام، و أما الشّرط فهو قید، فکأنّک أکرمک وقت مجیئک، هذا علی تقدیر إضافه الحکم إلی الجزاء فی قوله: «قید لحکم الجزاء» بیانیّه، أی قید لحکم هو الجزاء، و أمّا لو لم تکن الإضافه بیانیّه، فالمراد بالحکم هو النّسبه کثبوت الإکرام فی المثال المذکور.

بمنزله قولـک: أکرمـک وقت مجیئک إیای (۱) ، و لاـ یخرج الکلاـم (۲) بهـذا القید (۳) عمّـا کان علیه (۴) من (۵) الخبریّه و الإنشـائیّه، بـل إن کـان الجزاء خبرا فـالجمله الشّـرطیّه خبریّه، نحو: إن جئتنی أکرمـک و إن کان إنشائیا فإنّشائیّه نحو: إن جاءک زید فأکرمه (۶) و أما نفس الشّرط (۷) فقد أخرجته الأداه عن الخبریّه، و احتمال الصّدق و الکذب.

أی المتبادر عرفا من کلّ منهما معنی واحد، و تقیید مضمون الجزاء، أی إکرام المتکلّم للمخاطب، بمضمون الشّرط، و هو إکرام المخاطب للمتکلّم، ثمّ الوقت مستفاد من الشّرط لکونه علّه للجزاء، و زمان العلّه و المعلول واحد.

أی الجزاء.

أی الشّرط.

أی قبل التّقیید بالشّرط.

بیـان لمـا فی قوله: «عمّـا کـان. . .» ، و حاصـل الکلاـم إنّ الجزاء إن کان خبرا قبل تقییـده بالشّـرط فلا یخرج مع هـذا القیـد عن الخبریّه، و إن کان إنشاء قبل الشّـرط فهو إنشاء بعده، لأنّ أداه الشّرط إنّما تخرج الشّرط عن أصله، و لا تسلّط لها علی الجزاء بل هو باق علی حاله.

و حاصـل الکلاـم فی هـذا المقام أنّ مجموع الشّـرط و الجزاء من حیث الخبریّه و الإنشائیّه تابع للجزاء، بمعنی أنّه إن کان الجزاء خبرا، فالجمله الشّرطیّه أعنی مجموع الشّرط و الجزاء خبریّه بسبب خبریّه الجزاء.

و إن کان الجزاء إنشائیا فالجمله الشّرطیّه إنشائیّه بسبب إنشائیّه الجزاء.

جواب عن سؤال استفساریّ، و هو أن یقال: إنّه قد علم عدم خروج الخبر و الإنشاء الواقعین جزاء من الخبریّه و الإنشائیّه، لکن لم یعلم أنّ الخبر الواقع شرطا، هل خرج من الخبریّه، احتمال الصّدق و الکذب أم لا؟

فأجاب بأنّ الخبر الواقع شرطا قد أخرجته أداه الشّرط من الخبریّه إلی الإنشائیّه، أی إلی حکم الإنشاء، لأنّه لیس کلاما.

لأنّ المراد من قوله: «و أما نفس الشّرط» هو الجمله الشّرطیّه وحدها بدون الجزاء، و هو قید للجزاء.

و ما يقال (۱) : من أنّ كلاّ من الشّرط و الجزاء خارج عن الخبريّه و احتمال الصّدق و الكذب، و إنّما الخبر هو مجموع الشّرط و الجزاء المحكوم فيه بلزوم الثّانى (۲) للأول (۳) ،

[التّنافى بين كلامى العلاّمه و الشّارح فى الشّرط و الجزاء]

@

[التّنافى بين كلامى العلاّمه و الشّارح فى الشّرط و الجزاء]

أى قائله هو شارح العلاّمه فى شرح المفتاح، و المقصود من ذكر كلام العلاّمه هو دفع التّنافى بين كلامه و كلام العلاّمه.

و حاصل التّنافى بين الكلامين أنّ ما ذكره الشّارح من أنّ أداه الشّرط لا تخرج الجزاء عن الخبريّه، و إنّما هو باق على ما كان عليه، و الشّرط بمنزله قيد له، ينافى ما ذكره العلاّمه فى شرح المفتاح من أنّ كلّ واحد من الشّرط و الجزاء ليس خبرا محتملا للصّدق و الكذب، لأنّ الأداه أخرجته عن الخبريّه، و إنّما الكلام الخبرىّ المحتمل للصّدق و الكذب هو مجموع الجزاء و الشّرط.

فما قاله العلاّمه من خروج كلّ من الشّرط و الجزاء من الخبريّه ينافى ما قاله الشّارح من اختصاص الخروج من الخبريّه بالشّرط.

و حاصل الدّفع إنّ ما ذكره الشّارح مبنىّ على وجهه نظر أهل العربيّه، و ما ذكره العلاّمه إنّما هو مصطلح المناطقه.

و بعباره أخرى إنّ ما ذكره العلاّمه اعتبار أهل المنطق، و هذا الاختصاص اعتبار أهل العربيّه، و بين الاعتبارين فرق.

و حاصل الفرق إنّ المحكوم عليه و المحكوم به مفردان باعتبار أهل العربيّه، و جملتان باعتبار أهل المنطق، فلا يصحّ الاعتراض بأحدهما على الآخر، لأنّ كلاّ منهما اصطلاح آخر، و فنّ مخالف، و لا يقدح الخلاف بينهما فى شىء منهما، بل كلّ منهما صحيح فى الواقع، و معتبر فى نفسه.

أى التّالى و الجزاء.

أى المقدّم و الشّرط، أى بلزوم الجزاء للشّرط، بمعنى أنّه متى وجد الشّرط الّذى هو الملزوم، وجد الجزاء الّذى هو اللاّزم.

فإنّما هو (۱) باعتبار المنطقيين، فمفهوم قولنا: كلّما كانت الشّمس طالعه فالنّهار موجود، باعتبار أهل العربيّه الحكم بوجود النّهار فى كلّ وقت من أوقات طلوع الشّمس، فالمحكوم عليه هو النّهار، و المحكوم به هو الموجود (۲) ، و باعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النّهار لطلوع الشّمس، فالمحكوم عليه طلوع الشّمس و المحكوم به وجود النّهار، فكم (۳) من فرق بين الاعتبارين (۴) [و لكن لا بدّ من النّظر ههنا (۵) فى إن

أى و ما يقال، فقوله: «فإنّما. . .» خبر المبتدأ أعنى» ما يقال. . .» .

و الشّرط قيد للوجود، و مفهوم القضيّه أنّ الوجود يثبت للنّهار على تقدير طلوع الشّمس، و ظاهر أنّ الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصّدق و الكذب، و صدقها باعتبار مطابقه الحكم بثبوت الوجود للنّهار حينئذ، و كذبها بعدمها.

و أمّا عند المنطقيّين فالمحكوم عليه هو الشّرط، و المحكوم به هو الجزاء، و مفهوم القضيّه الحكم بلزوم الجزاء للشّرط، و صدقها باعتبار مطابقه الحكم باللّزوم، و كذبها بعدمها، فكلّ من الطّرفين قد انخلع عن الخبريّه و احتمال الصّدق و الكذب.

لفظه كم هنا للّتكثير، يعنى أنّ هناك فروقا كثيره، فرق فى المحكوم عليه، و فرق فى المحكوم به، و فرق فى الحكم، و تعرف هذه الفروق بأدنى تأمّل.

أى بين اعتبار أهل العربيّه و أهل الميزان. قال عبد الحكيم: فإن فما الفرق بين مذهبى أهل العربيّه و أهل الميزان، فإنّ المآل واحد.

الفرق إنّ الشّرط عند أهل العربيّه مخصّص للجزاء ببعض التّقديرات، حتّى أنّه لو لا التّقييد بالشّرط كان الحكم الّذى فى الجزاء عامّا لجميع التّقديرات، فيكون التّقييد مفهومه مفهوم مخالفه، كما ذهب إليه الشّافعيّه. و عند أهل الميزان كلّ واحد من الشّرط و الجزاء بمنزله جزء القضيّه الحمليّه، لا يفيد الحكم أصلا، فلا يكون الشّرط مخصّص الجزاء ببعض التّقديرات، فلا يتصوّر مفهوم المخالفه، بل هو ساكت عنه، كما هو مذهب الحنفيّه، و فيه اعتراضات و أجوبه، لا مجال لذكرها فى هذا المختصر.

أى فى هذا العلم أى لا بدّ من النّظر فى أحرف الشّرط الثّلاثه، و هى» إن و إذا و لو» أى لابدّ من بيان معانى هذه الثّلاثه فقوله: «و لكن. . .» استدراك من قوله: «و قد بيّن ذلك فى علم النّحو» ، و دفع لما ربّما يتوهّم من أنّ المصنّف حينئذ لا يبحث عنها أصلا فى هذا الكتاب.

و إذا و لو]لأنّ فيها أبحاثا كثيره، لم يتعرّض لها فى علم النّحو [فإن و إذا للشّرط (١)

و حاصل الدّفع أنّه لا بدّ من النّظر فى مباحثها الكثيره الغير المتعرّض بها فى علم النّحو، لضيق المحلّ مع أنّ فيها من الفائده لو أهملت ههنا أيضا لفاتت تلك الفائده.

و أما اختصاص النّظر بإن و إذا و لو، دون غيرها من كلمات الشّرط، فلكثره دورانها فى كلام البلغاء، و فى القرآن العزيز، مع ما يتعلّق بها من المعانى الدّقيقه المشتمله عليها القرآن، و قد تركوها فى علم النّحو، هذا ما قد أشار إليه الشّارح بقوله: «لأنّ فيها أبحاثا. . .» ، أى فى هذه الثّلاثه أبحاث كثيره، لم يتعرّض لتلك الأبحاث فى علم النّحو.

[الفرق بين إن و إذا]

@

[الفرق بين إن و إذا]

الشّرط هو تعليق شىء بشىء، بحيث إذا وجد الأوّل يوجد الثّانى، و هذا قدر مشترك بين الأدوات كلّها، و الافتراق بين إن و إذا و بين غيرهما بحسب الزّمان، و لهذا قيّد بقوله: فى الاستقبال، حتّى يفترقا عن سائر الأدوات.

فحاصل الكلام فى المقام إنّ إن و إذا للشّرط فى الاستقبال، أى لتعليق حصول مضمون جمله الجزاء على حصول مضمون جمله الشّرط فى الاستقبال، سواء دخلتا على صيغه المستقبل، كقولك: إن تضرب أضرب، أو على صيغه الماضى كقولك: إن قمت قمت، فلفظ الشّرط بالمعنى المصدرى، و فى الاستقبال متعلّق بالحصول الثّانى الّذى يتضمّنه لفظ الشّرط لا بالتّعليق، لأنّه فى الحال و لا بالحصول الأوّل، لأنّه معلّق على الحصول الثّانى.

و قد أشار إلى الفرق بين إن و إذا بقوله: «لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشّرط» ، و حاصل الفرق بينهما بعد اشتراكهما فى التّعليق فى الاستقبال، أنّ إن تستعمل فى مقام عدم جزم المتكلّم بوقوع الشّرط فى اعتقاده حين يعلّق به الجزاء، و إذا تستعمل فى مقام جزمه بوقوعه فى اعتقاده حين يعلّق به الجزاء.

ثمّ المراد بعدم الجزم الشّك فى وقوعه، و توهّم وقوعه فى المستقبل، فيصدق على الظّنّ بالوقوع، و على الجزم بعدم الوقوع، توضيح ذلك أنّ الفعل الاستقبالىّ له خمسه أحوال: فإنّه إمّا مجزوم الوقوع فى المستقبل، و إمّا مظنون الوقوع فيه، و إمّا مشكوك الوقوع فيه، و إمّا موهوم الوقوع فيه، و إمّا مجزوم عدم وقوعه فيه، فإذا تستعمل فى الحاله الأولى و الثّانيه، و إن تستعمل فى الحاله الثّالثه و الرّابعه، و أمّا الحاله الخامسه فلا يستعمل فيها شىء منهما، إذ لا معنى لتعليق حصول شىء بحصول شىء يجزم بعدم حصوله، إلّا أن ينزّل بمنزله ما

فی الاستقبال، لکن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشّرط]. فلا یقع فی کلام اللّه تعالی علی الأصل (۱) إلاّ حکایه (۲) أو علی ضرب من التّأویل (۳) .

لا قطع بعدمه، فحینئذ یدخل فی أحد الفروض المتقدّمه، لأنّ المراد بها أعمّ من الحقیقیّه و التّنزیلیّه، فتحصّل من هذا البیان أنّ إذا تشارک إن فی عدم الدّخول، فیما یجزم بعدم وقوعه فی المستقبل، إلاّ فی فرض التّنزیل لنکته، و تنفرد إن فی الدّخول علی المشکوک و المتوهّم وقوعه، و تنفرد إذا فی الدّخول علی المتیقّن و المظنون.

فعلیه قول المصنّف: «لکن أصل إن عدم الجزم. . .» و إن کان صادقا علی الشّکّ بالوقوع، و توهّمه و ظنّه، و الجزم بعدمه، لکن لا بدّ من حمله علی الفرضین الأوّلین، دون الفرضین الأخیرین، لعدم کون شیء منهما معنی أصلیّا لغویّا لها.

ثمّ إنّه اعترض علی هذا بنحو: إن مات زید فافعل کذا، حیث إنّ الموت مجزوم بوقوعه، فلا یصحّ استعمال إن.

و أجاب عنه صاحب الکشّاف بأنّ زمن الموت حیث إنّه غیر معلوم نزّل منزله المشکوک، فأدخل علیه إن، و لا مانع من دخولها علی المشکوک التّنزیلیّ.

و هو عدم الجزم بوقوع الشّرط، أی فلا یقع لفظ إن فی کلام اللّه تعالی، لکونه بمعنی عدم الجزم بوقوع الشّرط، لأنّه تعالی عالم بحقائق الأشیاء علی ما هی علیه، فیستحیل فی حقه تعالی الشّکّ و التّردّد فی شیء ما.

أی حکایه عن الغیر کما فی قوله تعالی: قالُوا إِنْ یَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ (۱)حیث یکون حکایه عن أخوه یوسف علیه السّلام.

مثل سوق المعلوم مساق المشکوک، لنکته تقتضیه، أو کون المخاطب غیر جازم، فإنّ إن قد تستعمل فی شکّ المخاطب، کما تستعمل إمّا لتفصیل المجمل الواقع فی ذهنه.

۱- ۱) سوره یوسف:۷۷.

[و أصل (۱) إذا الجزم]بوقوعه (۲) فإن و إذا يشتركان فى الاستقبال (۳) ، بخلاف لو (۴) ، و يفترقان بالجزم بالوقوع، و عدم الجزم به (۵) ، و أمّا عدم الجزم بلا وقوع الشّرط (۶) فلم يتعرّض له، لكونه مشتركا بين إذا و إن، و المقصود بيان وجه الافتراق، [و لذلك (۷)]أى و لأنّ أصل إن عدم الجزم بالوقوع [كان]الحكم [النّادر]لكونه (۸) غير مقطوع به فى

أى معناها الأصلى اللّغوى الّذى تستعمل فيه على سبيل الجزم.

أى وقوع الشّرط فى المستقبل بحسب اعتقاد المتكلّم، و المراد بالجزم هو الرّجحان الّذى هو قدر جامع بين العلم و الظّنّ، أو فيه حذف، و التّقدير و أصل إذا الجزم أو الظّنّ بوقوع الشّرط.

أى فى أنّ كلّ منهما شرط فى الاستقبال.

أى بخلاف لو، حيث إنّها شرط فى الماضى.

أى بالوقوع، أى يفترق كلّ من إذا و إن بالجزم بالوقوع، أى بالنّسبه إلى إذا، و عدم الجزم به بالنّسبه إلى إن.

أى قوله: «و أما عدم الجزم. . .» جواب سؤال مقدّر، كأنّه قيل: كما يشترط فى إن عدم الجزم بوقوع الشّرط، فكذا يشترط أيضا عدم الجزم بلا وقوعه، فلماذا لم يتعرّض له المصنّف؟

و حاصل الجواب: إنّ المصنّف إنّما هو بصدد بيان الفرق بينهما، و هو يتصوّر فى جانب وقوع الشّرط، و أمّا لا وقوع الشّرط فعدم الجزم به مشترك بينهما، فلهذا لم يتعرّض له، غايه ما فى الباب أنّ عدم الجزم باللّا وقوع فى إن، إنّما هو باعتبار التّردّد فيه، و فى إذا باعتبار الجزم بانتفائه، لأنّ الجزم بالوقوع لا ينفكّ عن عدم الجزم باللّا وقوع.

متعلّق بكان المؤخّر، فالمعنى و كان لذلك، أى لأنّ أصل إن عدم الجزم بالوقوع، الحكم النّادر موقعا لإن، و كان الحكم الكثير الوقوع موقعا لإذا، و غلب لفظ المضارع مع إن، و غلب لفظ الماضى مع إذا.

أى لكون الحكم النّادر غير مقطوع به فى الغالب، فقوله: «لكونه» علّه لكونه نادرا، و الأولى أن يجعل علّه لكونه موقعا لإن، و إنّما قيّد بالغالب لأنّه يمكن أن يكون النّادر مقطوعا به، كقيام السّاعه فإنّه نادر الوقوع، لأنّه إنّما يقع مرّه مع أنّه مقطوع بوقوعه.

الغالب [موقعا (۱) لإن، و]لأنّ أصل إذا الجزم بالوقوع [غلب لفظ الماضى (۲)]لدلالته على الوقوع قطعا، نظرا إلى نفس اللّفظ (۳) و إن نقل ههنا (۴) إلى معنى الاستقبال [مع إذا نحو: فَإِذا جٰاءَتْهُمُ (۱)]أى قوم (۵) موسى اَلْحَسَنَهُ كالخصب (۶) و الرّخاء

قٰالُوا لَنا هٰذِهِ، أى (۷) هذه مختصّه بنا، و نحن مستحقّوها (۸) ، وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَهٌ

أى موضع وقوع لها.

على لفظ المضارع فى الاستعمال مع إذا، لأنّ الماضى أقرب من المضارع إلى القطع بالوقوع، ثمّ المراد من لفظ الماضى هو اللّفظ الدّالّ بالوضع على الزّمان الماضى، سواء كان الفعل الماضى أو المضارع مع لم، و لذا قال لفظ الماضى، و لم يقل الماضى، لئلّا يتبادر منه الفعل الماضى.

أى الموضوع للدّلاله على الوقوع، لأنّ الماضى بما أنّه موضوع للدّلاله على الوقوع، فلفظه يعطى التّحقّق فى مادّته لو خلّى و طبعه، و إن كان معناه مع إذا هو الاستقبال، لأنّ إذا الشّرطيّه تقلب الماضى إلى المستقبل.

أى مع إذا، أى نقل الماضى مع إذا الشّرطيّه إلى معنى الاستقبال، لما ذكرناه من أنّ إذا الشّرطيّه تقلب الماضى إلى المستقبل.

أى فرعون و قومه، و سمّاهم قوم موسى لأنّه مبعوث إليهم.

«الخصب» النّماء و البركه، و هو خلاف الجدب، يقال: أخصب اللّه الموضع، إذ أنبت فيه العشب و الكلأ و إنّما أتى بكاف التّشبيه كى يكون إشاره إلى أنّه ليس المراد من اَلْحَسَنَهُ الخصب فقطّ، بل مطلق ما كان حسنه، كالأموال، و كثره الأولاد، و صحّه البدن، و غير ذلك ممّا هو مرغوب فيه عند العرف، فذكر الخصب من باب المثال لا الانحصار، «و الرّخاء» عطف تفسير له، أو عطف لازم على الملزوم.

أى التّفسير إشاره إلى تقديم المعمول، أى لنا، لأنّه خبر لهذه، و الخبر معمول للمبتدأ، فيكون لنا خبر مقدّم، و «هذه» مبتدأ مؤخّر، و الجمله مقوله ل (قالوا) .

أى الحسنه، و قوله: «و نحن مستحقّوها» إشاره إلى أنّهم ادّعوا اختصاص الحسنه بحسب الاستحقاق، لا بحسب الوقوع.

۱- ۱) سوره الأعراف: ۱۳۰.

أی جدب (۱) و بلاء یَطَّیَّرُوا (۲)]أی یتشاءموا (۳) بِمُوسیٰ وَ مَنْ مَعَهُ من المؤمنین جیء فی جانب الحسنه بلفظ الماضی مع إذا (۴) [لأنّ المراد بالحسنه الحسنه المطلقه]التّی حصولها مقطوع به (۵) [و لهذا (۶) عرفت]الحسنه [تعریف الجنس]أی الحقیقه (۷) ، لأنّ وقوع الجنس کالواجب (۸) لکثرته و اتّساعه،

و هو خلاف الخصب، و عطف البلاء تفسیر، أو من عطف لازم علی الملزوم، قال فی المصباح: الجدب معنی هو انقطاع المطر، و یبس الأرض.

أی کان أصله یتطیّروا، أدغم التّاء بالطّاء فصار یطّیّروا.

و یقولوا هذا الجدب من شرّ موسی، و من معه من المؤمنین، فإنّ التّشاؤم هو ترقّب حصول المکروه بسبب موسی و من معه.

أی الشّاهد فی هذه الآیه الکریمه أنّه جیء فی جانب إذا بفعل الماضی، أی فَإِذٰا جٰاءَتْهُمُ اَلْحَسَنَهُ، و فی جانب إن بفعل المضارع أی وَ إِنْ تُصِبْهُمْ سَیِّئَهٌ ثمّ إنّه استشهد بالآیه علی استعمال إذا فی المقطوع، و استعمال إن فی المشکوک فیه، نظرا إلی أنّ کلامه تعالی یکون واردا علی أسالیب کلامهم، و إلاّ فاللّه سبحانه لا یتصوّر منه جزم و لا شکّ، لأنّه علاّم الغیوب، و الشّیء عنده تعالی إمّا معلوم الوقوع، أو معلوم عدمه.

أی و لو فی ضمن فرد من الأفراد، و حاصل الکلام إنّ المراد بالحسنه المطلقه هی الغیر المقیده بنوع مخصوص، التّی حصولها مقطوع به عاده، و إن لم یکن کذلک عقلا.

أی لأجل أنّ الحسنه مطلقه عرفت تعریف الجنس.

أی التّفسیر إشاره إلی أنّ المراد بالجنس لیس الجنس من حیث هو هو، لعدم صلاحیته للمجیء، و لیس المراد به الاستغراق لعدم صحّته، فتعیّن أن یکون المراد به الحقیقه الموجوده فی ضمن فرد غیر معیّن، فالألف و اللاّم للعهد الذّهنیّ الّذی هو من شعب لام الجنس، و قیل: إنّ المراد منه هو الاستغراق العرفیّ لا العهد الذّهنیّ.

هذا الکلام فی الحقیقه شروع فی بیان کون الحسنه المطلقه مناسبه لإذا و لفظ الماضی، لأنّ جنس الحسنه لمکان تحقّقه فی ضمن أیّ فرد من الأفراد، و أیّ نوع من الأنواع له کثره و اتّساع، و ما کان کذلک وقوعه کالواجب، و ممّا یقطع به فیکون مناسبا للماضی الدّالّ علی الوقوع، و إذا الموضوع للجزم بالوقوع، فقوله: «کالواجب» فی کون وجوده ضروریا من

لتحقّقه (۱) فی کلّ نوع، بخلاف النّوع (۲) و جیء فی جانب السّیّئه بلفظ المضارع مع إن، لما ذکره بقوله: [و السّیّئه نادره بالنّسبه إلیها (۳)]أی إلی الحسنه المطلقه، [و لهذا (۴) نکّرت] السّیّئه لیدلّ علی التّقلیل (۵) ، [و قد تستعمل (۶) إن فی]مقام [الجزم (۷)]

ناحیه علّته التّامّه.

أی الجنس و هو علّه لکثرته و اتّساعه، و حاصل الکلام فی المقام: إنّ الجنس له أنواع متشتّته، کإعطاء الحیاه و الأموال و الأولاد و الخصب و الرّخاء و الفتح و الغنیمه، و غیر ذلک ممّا لا یحصی، فأیّ نوع من هذه الأنواع تحقّق فی الخارج یتحقّق فی ضمنه الجنس، فلا محاله تکون له کثره و اتّساعا، هذا بخلاف نوع الحسنه، فإنّه لا یکثر کثره جنسها.

أی أنّه لیس کالجنس فی الشّمول المقتضی لکونه مقطوعا به، لأنّ نوع الحسنه محدود و معدود.

أی لما کانت السّیّئه نادره بالنّسبه إلی الحسنه المطلقه، جیء فی جانبها بلفظ المضارع مع إن، لأنّ النّادر بمنزله غیر المقطوع به، و فعل المضارع یشعر بأنّها لم تقع.

أی لکون السّیّئه نادره بالنّسبه إلی الحسنه المطلقه» نکّرت» السّیّئه.

أی لیدلّ تنکیرها علی التّقلیل و النّدره.

لا یقال: إنّ المطلوب تقلیل الوقوع، و التّنکیر إنّما یدلّ علی التّقلیل العددی، بمعنی أنّ السّیّئه شیء یسیر واحد لا کثیر.

فإنّه یقال: إنّ التّقلیل من حیث العدد یستلزم التّقلیل من حیث الوقوع.

[استعمالات إن]

@

[استعمالات إن]

هذا مقابل للأصل فی قوله السّابق، حیث قال: «لکن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشّرط» ، و قد تستعمل إذا أیضا فی مقام الشّکّ، کما یدلّ علیه قوله السّابق: «و أصل إذا الجزم بوقوعه» ، و إلّا فلا یتّجه ذکر الأصل.

أی حالته، و قدّر مقام تبعا لعباره المفتاح و الإیضاح، قال فی الأطول و هی الصّواب، لأنّ إن لم تستعمل فی الجزم.

بوقوع الشّرط (۱) [تجاهلا]. كما إذا سئل العبد عن سيّده، هل هو فى الدّار، و هو (۲) يعلم أنّه فيها، فيقول: إن كان فيها أخبرك، يتجاهل خوفا من السّيّد (۳) [أو لعدم جزم المخاطب (۴)] بوقوع الشّرط، فيجرى الكلام على سنن اعتقاده [كقولك لمن يكذّبك: إنّ صدقت فما ذا تفعل؟ (۵)]مع علمك بأنّك صادق (۶) [أو تنزيله]أى تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشّرط [منزله الجاهل، لمخالفته مقتضى العلم]كقولك لمن يؤذى أباه: إن كان أباك فلا تؤذه (۷) .

قيد به الشّارح نظرا إلى الأمثله المذكوره، و إلّا فقد تستعمل فى الجزم بعدم وقوعه أيضا، الّذى هو خلاف أصلها أيضا، لأنّ أصلها أن تستعمل فى الأمور المحتمله.

أى العبد» يعلم» أنّ مولاه و سيّده فى الدّار، و مع ذلك» يقول: إن كان فيها أخبرك، يتجاهل خوفا من السّيّد»

أى من عتابه على الإعلام، فيجعل كون السّيّد فى الدّار، فى حكم غير المقطوع به، فيستعمل إن، و إن لم يكن فى محلّها لأنّه خلاف أصلها.

و بعباره أخرى: العبد مع علمه بوجود سيّده فى الدّار، يتجاهل خوفا منه، لأنّه أوصاه بأن لا يعلم أحدا بوجوده فى الدّار، إلّا بعد مشاورته، و هذا التّجاهل يعدّ من نكات علم المعانىّ، حيث اقتضاه الحال، كما فى المثال، فإن كان إيراده لمجرد الظّرافه كان من البديع.

فلا يرد ما قيل: بأن تجاهل العارف من قبيل سوق المعلوم مقام غيره، و هو من أنواع البديع، فيكون ذكره هنا تطفّلا.

مع علم المتكلّم بوقوع الشّرط، إلّا أنّ الكلام يجرى على مقتضى اعتقاد المخاطب، إمّا على سبيل الحقيقه، أو على سبيل التّنزيل.

هذا مثال لكون الكلام جاريا على مقتضى اعتقاد المخاطب، على سبيل الحقيقه، أى إن ظهر صدقى فبأىّ شىء تدفع خجلتك، الاستفهام للتّقرير، أى لا تقدر على ما يدفع خجلتك.

أى لأنّ الإنسان عارف بصدق نفسه.

هذا مثال لكون الكلام جاريا على مقتضى اعتقاد المخاطب على سبيل التّنزيل، لأنّ علمه بكونه أباه محقّق، لكن نزّل منزله غير العالم، لعدم جريه على موجب علمه، و هو عدم الإيذاء، فعبّر بإن لأجل أن يجرى الكلام على سنن اعتقاد المخاطب تنزيلا.

[أو التّوبيخ]أى لتعبير المخاطب على الشّرط (۱) ، [و تصوير (۲) أنّ المقام لاشتماله على ما يقلع الشّرط عن أصله، لا يصلح إلّا لفرضه]أى فرض الشّرط [كما يفرض المحال (۳)] لغرض من الأغراض (۴) [نحو: أَ فَنَضْرِبُ عَنْكُمُ اَلذِّكْرَ (۱)(۵)]أى أنهملكم (۶) ، فنضرب عنكم القرآن، و ما فيه من الأمر و النّهى و الوعد و الوعيد [صفحا]، أى إعراضا أو للإعراض أو معرضين.

أى يكون استعمال إن فى ذلك المقام» لتعبير المخاطب على الشّرط» ، أى لتقبيحه، و تعييبه على صدور الشّرط منه.

أى تبيين المتكلّم للمخاطب فهو من عطف السّبب على المسبّب، و قيل: إنّه عطف بيان، فمعناه تفهيم المتكلّم للمخاطب بأنّ المقام الّذى أورد فى شأنه الكلام» لاشتماله» المقام، و هو علّه لقوله الآتى» لا يصلح. . .» ،» على ما» أى على البراهين القاطعه التّى» يقلع الشّرط» ، أى أدلّه تحقّق زوال الشّرط من أصله، أى قلعا» عن أصله لا يصلح» ذلك المقام،» إلّا لفرضه» ، أى إلّا لأن يفرض و يقدّر ذلك الشّرط، كما يفرض المحال، و كما أنّ المحال المحقّق يستعمل فيه إن كثيرا، تستعمل هنا فى ذلك المحال المقدّر المفروض.

أى كقول القائل: ليت زيدا طائر.

كالتّبكيت و إلزام الخصم و المبالغه، و نحو ذلك ممّا يناسب المقام.

أى أفنصرف عنكم القرآن و الاستفهام للإنكار، أى لا نصرف عنكم القرآن بترك إنزاله لكم، و ترك إنزال ما فيه من الأمر و النّهى و الوعد و الوعيد، و إنزال ذلك لغيركم؟ ! .

التّفسير المذكور إشاره إلى عطف» فنضرب» على مقدّر، و كان الأصل أنهملكم فنضرب عنكم الذّكر، فتكون الفاء عاطفه على فعل مقدّر.

و حاصل المعنى إنّا لا نصرف القرآن، و ما فيه من الأحكام، بل نلزمكموها بحسب ربوبيّتنا و مربوبيّتكم، و إن لم ترضوا بها، و لم تقبلوها، و أعرضتم عنها، و أردتم الإهمال، «صفحا، أى «صفحا، أى إعراضا» فيكون صفحا مفعولا مطلقا لنضرب من غير لفظه، كقعدت جلوسا «أو للإعراض» أى لإعراضكم، فيكون مفعولا له، و علّه له.

۱- ۱) سوره الزّخرف:۵.

أَنْ كُنْتُمْ قَوْماً مُسْرِفِينَ فيمن قرأ إن بالكسر (۱)]، فكونهم مسرفين أمر مقطوع به، لكن جيء بلفظ إن لقصد التّوبيخ (۲) ،

فإن الضّرب بمعنى الصّرف فعل اللّه، و الصّفح كما ذكرت بمعنى الإعراض، و هو فعل المخاطبين فلا يجوز حذف اللّام، كما قال ابن مالك:

و هو بما يعمل فيه متّحد

وقتا و فاعلا و إن شرط فقد

فاجرره باللّام و ليس يمتنع

مع الشّروط كلزهد ذا قنع

المعنى اعتبارا لإعراضكم، فينطبق على المشهور، أو يكون صفحا من قبيل زيد عدل، فيكون من باب المجاز فى الكلمه، فهو بمعنى» معرضين» ، فهو حال من ضمير المخاطبين المجرور، و النّفى المستفاد من همزه الإنكار راجع إليه، بناء على ما تقدم فى ديباجه الكتاب، من أنّ الشّيخ ذكر فى دلائل الإعجاز: إنّ من حكم النّفى إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما، أن يتوجّه إلى ذلك التّقييد، كما فى شرح المدرّس الأفغانى رحمه اللّه.

و بالجمله إنّ قوله: «إعراضا» إشاره إلى أنّه مفعول من غير لفظه، و قوله: «للإعراض» إشاره إلى أنّه مفعول له، أى اعتبارا لإعراضكم، فيتّحد فاعله، و فاعل الفعل المعلّل، و قوله: «معرضين» إشاره إلى أنّه حال بمعنى الفاعل.

أى فى قراءه من قرأ همزه إن بالكسر، لتكون شرطيّه فيكون مثالا لما نحن فيه، و أمّا إذا قرأ بالفتح، فيكون فى محلّ المفعول له، و المعنى حينئذ لإن كنتم قوما مسرفين، أى مستهزئين بآيات اللّه و كتابه، قال فى المفردات: السّرف: تجاوز الحدّ فى كلّ فعل يفعله الإنسان، و إن كان ذلك فى الإنفاق أشهر، و قال فى المجمع: السّرف: الجهل، و قال فى المصباح: أسرف إسرافا: جاز القصد، و المسرفين بأى معنى كان فهو «أمر مقطوع به» فليس موضعا لإن الشّرطيّه.

أى توبيخ المتكلّم المخاطبين على الإسراف، فيكون الغرض هو توبيخ المخاطبين على الإسراف.

و تصوير (١) أنّ الإسراف من العاقل فى هذا المقام يجب أن لا يكون إلّا على سبيل الفرض و التّقدير كالمحالات، لاشتمال (٢) المقام على الآيات (٣) الدّالّه على أنّ الإسراف ممّا لا ينبغى (۴) أن يصدر عن العاقل أصلا، فهو بمنزله المحال، و المحال و إن كان مقطوعا بعدم وقوعه، لكنّهم يستعملون فيه إن، لتنزيله منزله ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهله، و إرخاء العنان (۵) ، لقصد التّبكيت (۶) كما فى قوله تعالى: قُلْ إِنْ كانَ لِلرَّحْمنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ اَلْعابِدِينَ (١)(٧)

أى تصوير المتكلّم للمخاطبين، أى تفهيمهم» أنّ الإسراف من العاقل فى هذا المقام» أى مقام تجاوزهم عن الإيمان، الّذى هو أنفع الأشياء لهم فى العاجل و الآجل، إلى الإسراف و الكفر الّذى هو أضر الأشياء بهم كذلك،» يجب أن لا يكون إلّا على سبيل الفرض و التّقدير كالمحالات. . .» .

تعليل لقوله: «لقصد التّوبيخ و تصوير الإسراف. . .»

كقوله تعالى: إِنَّهُ لا يُحِبُّ اَلْمُسْرِفِينَ (٢)، و قوله تعالى: إِنَّ اَلْمُبَذِّرِينَ كانُوا إِخْوانَ اَلشَّياطِينِ (٣).

لأنّ العاقل لا يقدم على ما فيه ضرر ما، فضلا عمّا فيه ضرر الدّنيا و الآخره، فالإسراف منه بمنزله المحال ادّعاء، فيجب أن لا يتحقّق إلّا على سبيل مجرّد الفرض و التّقدير، بحسب مقتضى المقام.

أى ينزّل المحال منزله المشكوك، من باب المماشاه مع الخصم.

أى إسكات الخصم و إلزامه، من جهه أنّ الخصم إذا تنزّل معه إلى إظهاره مدّعاه فى صوره المشكوك، اطمأنّ لاستماعه، فحينئذ إمّا يقبل رأى المتكلّم، و إمّا يصبح ملزما و مفحما، و لا مفرّ له إلّا السّكوت.

أى إن كان للرّحمن ولد، و صحّ ذلك، و ثبت ببرهان صحيح، و حجّه واضحه، فأنا أوّل من يعظّم ذلك، و أسبقكم إلى طاعته، و الانقياد له، كما يعظّم الرّجل ولد الملك، لتعظيم أبيه، فهذا الكلام وارد على سبيل الفرض، و الغرض منه المبالغه فى نفى الولد، و أن لا يترك النّاطق به شبهه إلّا مضمحلّه، و ذلك أنّه علّق العباده بكينونه الولد، و هى محال

١- ١) سوره الزّخرف:٨١.

٢- ٢) سوره الأنعام:١۴١.

٣- ٣) سوره الإسراء:٣٧.

[أو تغليب (۱) غير المتّصف به]أى بالشّرط [على المتّصف به]، كما إذا كان القيام قطعىّ الحصول لزيد، غير قطعىّ لعمرو، فنقول (۲) : إن قمتما كان كذا، [و قوله تعالى للمخاطبين المرتابين: وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنا عَلى عَبْدِنا (۱)يحتملهما]أى يحتمل أن يكون للتّوبيخ (۳) ، و التّصوير المذكور (۴) ، و أن يكون لتغليب غير المرتابين على المرتابين (۵) ، لأنّه كان فى المخاطبين من يعرف الحقّ و إنّما ينكره عنادا، فجعل

أى قد يستعمل إن فى مقام الجزم بوقوع الشّرط، بعد تغليب غير المتّصف بالشّرط على المتّصف به.

تقول لهما: إن قمتما كان كذا، تغليبا لغير القطعىّ و هو قيام عمرو، على القطعىّ، و هو قيام زيد، فيجعل الجميع غير قطعىّ، فيصلح المحلّ لإن.

أى توبيخ المخاطبين على الارتياب فى نبوّه نبيّنا محمد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و فى كون القرآن من عند اللّه جلّ جلاله.

أى و تصوير أنّ الارتياب ممّا لا ينبغى أن يصدر من عاقل إلّا على سبيل الفرض، كما يفرض المحال، لاشتمال المقام على ما يزيله، و هى الآيات و المعجزات الدّالّه على أنّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم نبىّ، و القرآن منزّل من عند اللّه تعالى، فصار الارتياب بمنزله المستحيل، ثمّ نزّل ذلك المستحيل منزله ما لا قطع بعدمه، و لا بوجوده، و هو المشكوك فيه، فلذا استعمل فيه إن.

أى يكون استعمال إن فيه لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم، و الأوّل من يعرف الحقّ يعنى كون محمد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم نبيّنا، و القرآن من عند اللّه سبحانه و تعالى، إلّا أنّه كان ينكره عنادا، فيكون قوله: «لأنّه كان فى المخاطبين من يعرف

الحقّ. . .» تعليلا لقوله: «غير المرتابين» ، و الثّانى من لا يعرف الحقّ، و كان من المرتابين لا ممّن شكّ فى ريبه، و الحاصل أنّه جعل جميع المخاطبين كأنّه لا ارتياب لهم فى نبوّته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و لا فى كون القرآن من عند اللّه تعالى، فهم قاطعون بذلك، فلا يتصوّر منهم الارتياب، لأنّ الاجتماع بينه و بين القطع محال، فعدم الارتياب كعدم سائر المحالات مقطوع به، فالمتحصّل من التّغليب نفى الارتياب رأسا، بحيث لا يحتمل فى حقّهم الارتياب أصلا.

۱- ۱) سوره البقره:۲۳.

الجميع كـأنّه لاـ ارتياب لهم، و ههنا (١) بحث، و هـو أنّه إذا جعـل الجميع (٢) بمنزله غير المرتـابين، كان (٣) الشّرط قطعى اللاّ وقوع (۴) ، فلاـ يصـحّ استعمال إن فيـه (۵) ، كمـا (۶) إذا كـان قطعىّ الوقـوع، لأنّهـا (٧) إنّمـا تسـتعمل فى المعـانى المحتمله المشكوكه، و ليس المعنى ههنا (٨)

أى فى الاحتمـال الثّانى، و هو التّغليب إشـكال، و حاصـله إنّ البعض مرتاب قطعا، و البعض الآخر غير مرتاب قطعا، فلم يوجـد ما يليـق بـإن، و مجرّد التّغليب لاـ يكفى، بـل لابـدّ من انضـمام شـىء آخر، يصـحّ به اسـتعمال إن هنـا، و ذلـك أنّه إذا جعـل جميع المخاطبين بمنزله غير المرتابين بالتّغليب، كان عدم الشّـرط، أى الارتياب قطعيّا، فلا يصحّ اسـتعمال إن فيه، كما لا يصحّ استعمال إن، إذا كان الشّرط قطعىّ الوقوع.

أى جميع المخاطبين.

جواب إذا فى قوله: إذا جعل. . .

أى عـدم الشّـرط مقطوع به على تقـدير التّغليب، فينبغى أن لاـ يؤتى بـأن معه، بـل يؤتى بلو، لأـنّ لو كـثيرا مـا يسـتعمل فى فرض المحالات.

أى فى اللاّوقوع.

أى كما لا يصحّ استعمال إن، فيما إذا كان الشّرط قطعىّ الوقوع.

أى كلمه إن تسـتعمل فى المعانى الّتى يحتمل فيها الوقوع و اللاّ وقوع. فقوله: «لأنّها» علّه لقوله: «فلا يصـحّ اسـتعمال إن فيه» ، أى تستعمل كلمه إن فى المعانى المشكوكه، لا فى مقطوع الوقوع، و لا فى مقطوع اللاّ وقوع.

أى فى الآـيه، و هـذا الكلام من الشّارح إشاره إلى تزييف ما قيل: فى جواب الإشـكال المـذكور، فلابـدّ أوّلا من بيان الجواب، و ثانيا من بيان وجه التّزييف.

فحينئذ ليس الشّـرط ههنا وقوع الارتياب منهم فى المسـتقبل، بل فى الماضى، و حينئذ فلابدّ من التّغليب، و الفرض المذكور، أى عـدم وقوع الارتيـاب منهم إلاّ على سبيل الفرض، كما يفرض المحالات بأن ينزّل منزله المشـكوك فيه، لتبكيت الخصم، ليصـحّ كونه موقعا لإن. و أما الجواب فملخّصه إنّ الشّـرط إنّما هو وقوع الارتياب لهم فى الاسـتقبال، و هو محتمل الوجود و العدم، فهو من المعانى المحتمله المشكوكه، لأنّ إنّ الشّرطيّه تجعل الفعل مستقبلا،

على حدوث الارتياب فى المستقبل، و لهذا (۱) زعم الكوفيّون أنّ إن ههنا بمعنى إذ و نصّ المبرّد و الزّجاج على أنّ إن لا تغلب-كان-على معنى الاستقبال (۲) لقوه دلالته (۳)

فيصحّ استعمال إن من دون حاجه إلى التّغليب المستلزم للإشكال المذكور، و أما تزييف هذا الجواب فلأنّ إن الشّرطيّه تقلب الفعل الماضى إلى الاستقبال، إن لم يكن الفعل الواقع بعدها كان، و إلّا بقى على مضيّه و الفعل الواقع بعدها فى الآيه هو كان، أى وَ إِنْ كُنْتُمْ فِى رَيْبٍ .

أى و لأجل كون المعنى ليس على حدوث الارتياب فى المستقبل، اعتقد «الكوفيّون أنّ إن ههنا» ، أى فى الآيه» بمعنى إذ» التّى لا تدلّ على الاستقبال بوجه، لأنّ إذ موضوع للماضى.

و حاصل ما نصّ عليه المبرّد و الزّجّاج من أنّ إن الشّرطيّه لا تقلب الأفعال النّاقصه، كلفظ كان إلى معنى الاستقبال، لأنّ الحدث المطلق الّذى هو مدلول كان يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلّا الزّمان، و مذهب المشهور أنّ لفظه إن الشّرطيّه تقلب كان إلى الاستقبال، كغيرها من الأفعال الماضيّه، و هو الصّحيح عند بعضهم، قال العلّامه الدّسوقى: كان الأولى تقديم قوله: «و نصّ المبرّد. . .» على قوله: «و لهذا» ، لأنّ هذا دليل للدّعوى، و هى قوله: «و ليس المعنى ههنا.

أى لقوّه دلاله لفظ كان على المضىّ لا تقلبه كلمه إن إلى الاستقبال، بخلاف سائر الأفعال حيث لم تكن لها هذه القوّه، لدلالتها على المصدر و الزّمان، لا على الزّمان فقطّ.

قال فى المطوّل: لأنّ الحدث المطلق الّذى هو مدلوله يستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلّا الزّمان الماضى هذا، و لكنّ الصّحيح مذهب المشهور و الجمهور، و هو أنّ كان الواقعه بعد إن الشّرطيّه بمنزله غيرها من الأفعال الماضيه، كما فى قوله تعالى: وَ إِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا (۱).

۱- ۱) سوره المائده:۶.

على المضیّ، فمجرّد (۱) التّغلیب لا یصحّح استعمال إن ههنا (۲) ، بل لا بدّ من أن یقال: لمّا غلّب (۳) صار الجمیع بمنزله غیر المرتابین، فصار الشّرط (۴) قطعیّ الانتفاء، فاستعمل فیه إن علی سبیل الفرض و التّقدیر (۵) ، للتّبکیت و الإلزام (۶) ، کقوله تعالی: فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مٰا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اِهْتَدَوْا (۱)(۷) قُلْ إِنْ کٰانَ لِلرَّحْمٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ اَلْعٰابِدِینَ (۲)(۸) [و التّغلیب (۹)]باب واسع

هذا هو البحث السّابق أعاده لیترتّب علیه الجواب، و هو قوله: «بل لا بدّ من أن یقال. . .»

[التّغلیب]

@

[التّغلیب]

أی فی الآیه.

أی لمّا غلّب غیر المرتابین علی المرتابین.

أی کون المخاطبین مرتابین فی القرآن مقطوع بانتفائه.

بأن ینزّل الرّیب المقطوع بعدمه منزله المشکوک فیه، کی یصحّ استعمال إن فیه، ففیه تنزیلان کما لا یخفی.

أی استعمل لفظ إن لإسکات الخصم، و إلزامه بما لا یقوله و إلجاؤه علی الاعتراف.

و معنی الآیه فإن آمن الّذین هم علی غیر دینکم بدین مماثل لدینکم فی الحقیقه فقد اهتدوا، مع أنّ وجود دین غیره حقّا محال، فإنّ الإیمان بمثل القرآن مع عدم وجوده محال، فنزّل قطعیّ الانتفاء منزله المشکوک فیه، و استعمل فیه إن علی سبیل الفرض و التّقدیر، أی و إن حصلوا دینا آخر مساویا لدینکم فی الصّحّه و السّداد فقد اهتدوا.

و قد سبق الکلام فی بیان ما هو المراد منهما، فراجع.

و هو عباره عن ترجیح أحد المعلومین علی الآخر فی إطلاق لفظ علیهما، و القید الأخیر لإخراج المشاکله، و هو إمّا مجاز مرسل بعلاقه الجزئیّه، أو المصاحبه، أو من قبیل عموم المجاز، و لا ینحصر فیما ذکر، بل هو باب واسع.

۱- ۱) سوره البقره:۱۳۷.

۲- ۲) سوره الزّخرف:۸۱.

[یجری فی فنون (۱) کثیره، کقوله تعالی: وَ كانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ (۱)(۲)]غلّب الذّکر علی الأنثی. بأن أجری الصّفه المشترکه بینهما علی طریقه إجرائها علی الذّکور خاصّه، فإنّ القنوت ممّا یوصف به الذّکور و الإناث، لکن لفظ قانتین إنّما یجری علی الذّکور فقطّ [و]نحو [قوله تعالی: بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ (۲)](۳) غلّب جانب المعنی (۴) علی جانب اللّفظ لأنّ القیاس یجهلون بیاء الغیبه، لأنّ الضّمیر عائد إلی قوم، و لفظه لفظ الغائب، لکونه اسما مظهرا (۵) ، لکنّه (۶) فی المعنی عباره عن المخاطبین فغلّب جانب الخطاب (۷)

أی فی أنواع» کثیره» ، منه تغلیب الذّکور علی الإناث.

و لو لا التّغلیب، لقال: و کانت من القانتات، فعدّت الأنثی أی مریم علیهم السّلام من الذّکور القانتین بحکم التّغلیب، و سرّ التّغلیب هنا أنّ القانتین فی نوع الرّجال أکثر من النّساء، و قنوت الرّجال أکمل، لأنّه قلّ أن توجد امرأه تحسن القنوت، و بما أنّ مریم کانت کثیره القنوت للّه کامله فی ذلک، ألحقت بزمره الکمّل فی هذه الصّفه، و هم الرّجال دون النّساء، فقال: وَ كانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ، أی من المطیعین، مع أنّ مقتضی القیاس أن یقال: کانت من القانتات.

» أنتم» خطاب لقوم لوط، حیث کانوا یأتون الرّجال بشهوه.

أی المصداق و الذّات، لیس المراد من المعنی المفهوم و المدلول، کما یظهر بأدنی تأمّل، و حاصل الکلام: أنّه غلّب جانب المعنی، و هو الخطاب، علی جانب اللّفظ، و هو الغیبه، نظرا إلی لفظ القوم، و لفظه غائب، و معناه خطاب، لأنّه محمول علی أنتم، فاستعمال تجهلون فی المخاطبین المذکورین بلفظ الغائب، لعلاقه المصاحبه أو المشابهه.

أی الاسم الظّاهر غائب، إلّا المنادی.

أی لفظ قوم.

أی المعنی.

۱- ۱) سوره التّحریم:۱۲.

۲- ۲) سوره النّمل آیه/۵۵.

على جانب الغيبه (۱) ، [و منه]أى من التّغليب (۲) [أبوان]للأب و الأمّ، [و نحوه]كالعمرين لأبى بكر و عمر، و القمرين للشّمس و القمر، و ذلك بأن يغلّب أحد المتصاحبين (۳) أو المتشابهين (۴) على (۵) الآخر، بأن يجعل (۶) الآخر متّفقا له فى الاسم (۷) ثمّ يثنّى ذلك الاسم، و يقصد اللّفظ إليهما (۸) جميعا فمثل أبوان، ليس من قبيل قوله تعالى: وَ كانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ كما توهّمه بعضهم (۹)

أى اللّفظ، و الحاصل إنّ لفظه القوم لها جهتان: جهه المعنى، و جهه اللّفظ، فمن حيث المعنى مخاطب، لأنّ الخبر عين المبتدأ، و من حيث اللّفظ غائب، لأنّه اسم ظاهر، و الأسماء الظّاهره كلّها موضوعه للغيبه، إلاّ المنادى لأنّه بمنزله كاف الخطاب. فغلّب جانب المعنى و المصداق، لأنّه أشرف و أكمل و أقوى على جانب اللّفظ، و أعيد إليه الضّمير من جمله الصّفه بتاء الخطاب.

التّفسير المذكور إشاره إلى أنّ الأمثله الآتيه أمثله من مطلق التّغليب، و ليست من نحو: وَ كانَتْ مِنَ الْقانِتِينَ إذ ليس وصف مشترك بين الأب و الأمّ، لأنّ الأبوّه ليست صفه مشتركه بينهما.

أى كالأبوين و العمرين.

أى كالقمرين، لأنّهما كوكبان نيّران يستضىء العالم بنورهما.

متعلّق بقوله: «يغلّب» .

بيان للتّغليب.

أى لا فى المعنى.

أى المتصاحبين أو المتشابهين، أى يطلق اللّفظ عليهما بعموم المجاز، نعم ينبغى أن يغلّب الأخفّ لفظا، كما فى العمرين، حيث إنّ حروف عمر قليله بالنّسبه إلى أبى بكر، لأنّ المقصود من التّغليب التّخفيف، فيختار ما هو أبلغ فى الخفّه، إلاّ أن يكون أحدهما مذكّرا و الآخر مؤنّثا، فحينئذ لم ينظر إلى الخفّه، بل يغلّب المذكّر على المؤنّث كالقمرين فى الشّمس و القمر، حيث غلّب القمر على الشّمس لكونه مذكّرا و الشّمس مؤنّثا.

أى بعض الشّارحين، و هو السّيد عبد اللّه، و علّه التّوهّم هى اجتماعهما فيتنزيل المؤنّث منزله المذكّر، فالتّغليب فى كلا المثالين إنّما هو من قبيل المذكّر على المؤنّث.

لأنّ (۱) الأبوه ليست صفه مشتركه بينهما كالقنوت، فالحاصل إنّ مخالفه الظّاهر فى مثل اَلْقٰانِتِينَ من جهه الهيئه و الصّيغه، و فى- أبوان-من جهه المادّه، و جوهر اللّفظ بالكلّيّه، [و لكونهما (۲)]أى إن و إذا [لتعليق أمر]هو حصول مضمون الجزاء [بغيره (۳)]، يعنى (۴) حصول مضمون الشّرط [فى الاستقبال]متعلّق (۵) بغيره، على معنى أنّه يجعل

دفع للتّوهّم، ببيان الفرق بين المثالين، و حاصل الفرق: إنّ التّغليب فى قوله تعالى: وَ كٰانَتْ مِنَ اَلْقٰانِتِينَ، إنّما هو فى هيئه الوصف المجرى الذّكور على هيئه الوصف المجرى على الإناث، لأنّ هيئه قانتين غير هيئه قانتات مع تساويهما فى المادّه، هذا بخلاف أبوين، حيث تكون مخالفه الظّاهر فيه من جهه المادّه، و جوهر اللّفظ بالكلّيّه، فالاختلاف بين المذكّر و المؤنّث فى المثال الأوّل، إنّما هو من ناحيه الصّيغه و اللّفظ، و فى المثال الثّانى جوهرىّ، و لا دخل له بالصّيغه، و قيل: إنّ مخالفه الظّاهر فى المثال الثّانى فى الهيئه أيضا، إذ هيئه التّثنيه موضوعه للمشتركين لفظا و معنى على مذهب الجمهور، أو لفظا فقط على مذهب ابن الحاجب، و إنّما اقتصر على جهه المادّه، لأنّها جهه الافتراق بين مثل أبوين، و مثل اَلْقٰانِتِينَ، لكن ارتكاب المجاز فى المادّه فى مثل أبوين لضروره الهيئه، إذ هيئه التّثنيه هنا لا تمكن إلاّ بعد تغيير مادّه أحد الشّيئين إلى مادّه الآخر.

علّه متقدّمه على المعلول، و هو» كان كلّ. . .» و سرّ تقديم العلّه على الحكم المعلول، هو أن يقع فى ذهن السّامع معلّلا من أوّل الأمر، ليكون أوقع فى النّفس من الحكم المنتظر علّته.

أى على غيره، حيث إنّ الباء بمعنى على.

[وجه استعمال جملتى إن و إذا فعليّه استقباليّه]

@

[وجه استعمال جملتى إن و إذا فعليّه استقباليّه]

و إنّما فسّر بالحصول ليصحّ تعلّق الجار و المجرور، لأنّ الغير اسم جامد لا يصحّ تعلّق الجارّ، و هو» فى الاستقبال» ، فمعنى العباره: «لكونهما» أى إن و إذا لتعليق أمر على حصول مضمون الشّرط فى الاستقبال.

أى الجار أعنى فى» متعلّق بغيره» ، أى بلفظ غير، لأنّه بمعنى الحصول، فمعنى الكلام أنّ إن و إذا يفيدان أنّ المتكلّم علّق فى حال التّكلّم حصول الجزاء فى الاستقبال على حصول الشّرط فى ذلك الاستقبال، و لازم ذلك حصولهما فى الاستقبال، ضروره استحاله انفكاك اللّازم عن الملزوم، فلا يمكن حصول اللّازم، أعنى الجزاء فى الحال، و الملزوم أعنى الشّرط فى الاستقبال.

حصول الجزاء مترتّبا و معلّقا على حصول الشّرط فى الاستقبال، و لا يجوز (١) أن يتعلّق بتعليق أمر، لأنّ التّعليق إنّما هو فى زمان التّكلّم لا فى الاستقبال، ألا ترى أنّك إذا إن دخلت الدّار فأنت حرّ، فقد علّقت فى هذه الحال (٢) حرّيّته على دخول الدّار فى الاستقبال (٣) [كان كلّ من (٤) جملتى كلّ]من (٥) إن و إذا، يعنى (٦) الشّرط و الجزاء [فعليّه استقباليّه (٧)]، أمّا الشّرط (٨) فلأنّه (٩)

أى لا يجوز أن يتعلّق الجارّ، أعنى فى» بتعليق أمر، لأنّ التّعليق إنّما هو فى زمان التّكلّم لا فى الاستقبال» .

أى حال التّكلّم قوله: «ألا ترى» إحاله لإثبات كون التّعليق فى زمان التّكلّم دون الاستقبال، إلى مراجعه الوجدان و اعتماد الذّوق العرفىّ.

أى فى زمان الاستقبال، فيكون متعلّقا بالدّخول.

بيان للفظه كلّ الأولى.

بيان للفظه كلّ الثّانيه.

بيان للجملتين، و حاصل المعنى: و لأجل إفاده إن و إذا تعليق حصول مضمون الجزاء فى الاستقبال بحصول مضمون الشّرط فى ذلك الاستقبال، كان كلّ جمله من جملتى الشّرط و الجزاء المسبوقتين بكلّ من إن و إذا «فعليّه استقباليّه» أى لا اسميّه، و لا ماضويّه، و لا حاليّه، فلا يجوز أن يؤتى بإحداهما اسميّه أو ماضويّه إلّا لنكته.

أى بحسب الوضع، فإن أوتى بإحداهما، أو بكلتاهما اسميّه، أو ماضويّه، فكان ذلك على خلاف الوضع لنكته، فلا ينافى ذلك استعمال إن مع كان بكثره، أو مع مطلق الماضى إذا كانت مع الواو، و بقلّه إذا لم يكن معها، و استعمال إذا مع الماضى بكثره، فإنّ هذا إنّما هو على خلاف الأصل لنكته.

أى أمّا اقتضاء العلّه المذكوره، لكون جمله الشّرط فعليّه استقباليّه.

أى الشّرط.

مفروض الحصول (۱) فی الاستقبال (۲) فیمتنع ثبوته (۳) و مضیّه (۴) ، و أمّا الجزاء (۵) فلأنّ حصوله معلّق علی حصول الشّرط فی الاستقبال، و یمتنع تعلیق حصول الحاصل الثّابت علی حصول ما یحصل فی المستقبل. [و لا یخالف ذلک لفظا (۶)

أی قدّر و فرض حصوله و وقوعه» فی الاستقبال» .

أی «فی» فی قوله: «فی الاستقبال» متعلّق بالحصول، و حاصل المعنی: إنّ الشّرط مفروض الحصول فی الاستقبال، فلا ثبوت له فی زمان الماضی، و لا فی زمان الحال.

أی الّذی هو مفاد الجمله الاسمیّه، فلا یکون جمله اسمیّه.

أی الّذی هو مفاد الجمله الماضویّه، فلا یکون ماضویّه، و حاصل المعنی: إنّ الشّرط لمّا کان حصوله فی الاستقبال فیمتنع ثبوته الحاصل من جمله اسمیّه، فلا یکون اسمیّه، و یمتنع مضیّه الحاصل من الماضی فلا یکون ماضویّه.

أی و أما اقتضاء العلّه المذکوره لکون الجزاء فعلیّه استقبالیّه، «فلأنّ حصول الجزاء معلّق علی حصول الشّرط فی الاستقبال» ، و من المعلوم بدیهه أنّ المعلّق لا یحصل قبل المعلّق علیه،» و یمتنع تعلیق حصول الحاصل» فیما مضی، لو کان ماضیا، أو فی الآن» الثّابت» لو کانت اسمیّه،» علی حصول ما» ، أی الشّرط الّذی» یحصل فی المستقبل» . وجه الامتناع أنّه یلزم من هذا التّعلیق أحد المحذورین:

الأوّل: توقّف ثبوت أحد النّقیضین علی ثبوت الآخر، یعنی یلزم توقّف الثّبوت فی الماضی، أو الحال علی الثّبوت فی الاستقبال، و قد ثبت فی محلّه أنّها من أنواع الوجودات المتناقضه لا یمکن اجتماعها.

الثّانی: یلزم توقّف وقوع ما هو واقع فی الماضی، أو الحال علی وقوع ما یقع فی الاستقبال، و ذلک من أوضح أقسام المحال، فلا یکون الجزاء أیضا جمله ماضویّه و لا اسمیّه.

أی لا یخالف کون کلّ من جملتی الشّرط و الجزاء من فعلیّه استقبالیّه من جهه اللّفظ، بأن یکون لفظهما، أو لفظ أحدهما لفظ جمله اسمیّه، أو فعلیّه ماضویّه، لوجوب التّطابق بین اللّفظ و المعنی، فإنّ استقبالیّه المعنی یوجب استقبالیّه اللّفظ فلابدّ من لفظ یدلّ علی الاستقبال حتّی یفهم ذلک المعنی.

و بعباره واضحه لا یخالف المتکلّم جعل کلّ من جملتی إن و إذا فعلیّه استقبالیّه إلّا لنکته، و هی أمر یستحصل بدقّه النّظر.

إلّا لنكته (۱)]لامتناع مخالفه مقتضى الظّاهر من غير فائده، و قوله: (۲) لفظا، إشاره إلى أنّ الجملتين، و إن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسميّه (۳) ، أو فعليّه ماضويّه، فالمعنى على الاستقبال (۴) حتّى أنّ قولنا (۵) إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس، معناه (۶)

أى لفائده مقتضيه لما يخالف الأصول، و ذلك» لامتناع مخالفه مقتضى الظّاهر من غير فائده» فقوله: «لامتناع. . .» علّه النّفى، و حاصل الكلام إنّه لا يخالف عن جعل كلّ من جملتى الشّرط و الجزاء فعليّه استقباليّه إلّا لنكته، و ذلك لأنّ ظاهر الحال يقتضى مراعاه الموافقه بين اللّفظ و المعنى، فلا يعدل عن الموافقه المذكوره إلّا لنكته، لأنّ العدول عنها بلا نكته ممنوع فى البلاغه.

أى قول المصنّف» لفظا، إشاره إلى أنّ الجملتين» أى جمله الشّرط و الجزاء.

ظاهر هذا الكلام يقتضى جواز وقوع جمله اسميّه شرطا لكلّ من إن و إذا، و قد تقرّر فى النّحو امتناعه عند الجمهور، نعم ذهب الكوفيّون إلى جواز وقوع الجمله الاسميّه شرطا لإن، و ذهب الأخفش و ابن مالك إلى جواز وقوعها شرطا لإذا، فما ذكره الشّارح إمّا مبنىّ على مذهبهما و مذهب الكوفيين، و إمّا محمول على أنّ المراد بقوله: «إحداهما» هو الأحد المعيّن، أعنى الجزاء بخصوصه، لأنّ وقوع الاسميّه جزاء، و كذا الفعليّه الماضويّه ممّا لا خلاف فيه.

أى فالمعنى لا تجوز المخالفه فيه مع الإمكان، بخلاف اللّفظ، فإنّه قد يخالف لنكته.

أتى به لقصد المبالغه فى كون المعنى على الاستقبال، فإنّه ناطق بأنّ المعنى الاستقبالى حتّى فيما إذا صرّح بالآن و الأمس فى الكلام، مع إمكان الحمل على الاستقبال بالتّأويل أو التّقدير.

أى قولنا» إن تعتدّ» أنت فى الزّمان الآتى، أى فى الزّمان المستقبل، «بإكرامك إياى الآن فأعتدّ» أنا «بإكرامى إيّاك أمس» فالشّرط و الجزاء استقباليّان، لأنّ الآن و الأمس ظرفان للإكرام، لا للاعتداد المستفاد من قوله: «تعتدّ و أعتدّ» المقدّران بقرينه المقام.

نعم قوله: «فأعتدّ» إمّا بصيغه المتكلّم، أو بصيغه الأمر، فالهمزه على الأوّل للقطع، و على الثّانى للوصل، كما أنّ الدّال تقرأ بالضّم على الأوّل، و بالفتح على الثّانى.

إن تعتدّ بإكرامك إياى الآن فأعتد بإكرامى إياك أمس، و قد تستعمل إن فى غير الاستقبال (١) قياسا مطّردا مع كان، نحو: وَ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ (٢) كما مرّ (٣) و كذا إذا جيء بها (۴) فى مقام التّأكيد (۵) بعد واو الحال لمجرّد (۶) الوصل

أى فى الماضى الحقيقىّ، و ذلك فيما إذا قصد بها تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فى الماضى.

لا يقال: إنّ هذا لا ينافى ما تقدّم آنفا من أنّ الشّرط مفروض الحصول فى الاستقبال.

لأنّا نقول: إنّ كون الشّرط كذلك إنّما هو فيما إذا كانت إن جائيه على أصلها، و هو كونها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فى الاستقبال، لا- فيما إذا كانت جائيه على خلاف أصلها، كما هو المفروض فى المقام، فيكون هذا المورد من المجازات الشّائعه المشهوره.

أى و إن كنتم فى شكّ و ريب فيما مضى، و استمرّ ذلك الرّيب إلى وقت الخطاب فَأْتُوا بِسُورَةٍ أى فأنتم مطالبون بما يزيله، و هو المعارضه و الإتيان بالسّوره مثل سور القرآن. فإذا كان التّقدير كذلك، لا يرد عليه ما فى بعض الشّروح من أنّه إن كان المعلّق عليه حقيقه هذا الفعل فهو مشكل، لأنّ المعلّق مستقبل و لا يمكن تعليقه بالماضى، و إن كان التّقدير و إن ثبت، أى فى المستقبل كونكم مرتابين فيما مضى، فأتوا بسوره كانت، إن لم تستعمل حقيقه إلا مع المستقبل. و الدّليل على التّقدير المتقدّم هو العلم بأنّ المأمور بطلب المعارضه المشعر بالتّبكيت هو المرتاب فى الحين، لا الّذى سبق منه الرّيب أو سيرتاب و هو مؤمن فعلا، و من ذلك يظهر عدم إمكان التّأويل فيه، لعدم المعنى على الاستقبال يقينا.

قوله: «كما مرّ» أى فى بحث التّغليب إنّ إن لا تقلب كان إلى المستقبل، لأصالتها و عراقتها فى الدّلاله على المضىّ.

أى بإن.

أى تأكيد الحكم.

متعلّق بقوله: «جيء» ، أى جيء بإن لمجرّد وصل ما بعدها من الجمله الحاليّه بما قبلها، و هو صاحبها، فليست إن شرطيّه.

و الرّبط (۱) دون الشّرط (۲) نحو: زيـد و إن كثر ماله بخيل (۳) ، و عمرو و إن أعطى جاهـا لئيم (۴) و فى غير ذلك (۵) قليلا، كقوله ((۱)) :

فيا وطنى إن فاتنى بك سابق

من الدّهر فلينعم لساكنك البال (۶)

أى ربط الحال بذى الحال، و عطف الرّبط على الوصل تفسيرى.

أى التّعليق، و يفهم منه أنّ إن تخرج عن الشّرطيّه بواو الحال، فلا يـذكر لها حينئـذ جزاء، هـذا أحـد الأقوال، قيل: إنّ الجزاء هى الجمله المذكوره، و قيل: إنّه مقدّر بقرينه الجمله المذكوره.

أى زيـد بخيـل، و الحال أنّ ماله كثير، و لا شكّ أنّ هـذا يـدلّ على بخله على نحو آكـد، لأنّه إذا ثبت له البخل حال كثره المال لكان لازما له غير منفكّ عنه.

و لا ريب فى أنّ العامل فى الحال فى مثل المثالين ممّا يكون الخبر فيه مشتقّا هو الخبر، ثمّ إنّ الدّليل على عدم كون المعنى على الاسـتقبال فى هذين المثالين كونهما مسوقين لغرض التّوبيخ، و من المعلوم أنّه لا مجال للتّوبيخ بالإضافه إلى من لم يكن متّصـفا بالبخـل فعلاـ و إنّمـا يتّصف به بعـد، و حيث إنّ عـدم الاسـتقبال مقطوع لاـ مجـال لارتكاب التّأويل فيهما و أمثالهما، فلابـدّ من الالتزام بالمجاز.

أى و قد تستعمل إن فى غير الاستقبال بدون لفظ كان، و بغير واو الحال قليلا.

معنى المفردات: «الوطن» بـالواو و الطّاء المهمله و النّون بمعنى المنزل و محـلّ الإقـامه «فـاتنى» بالفـاء المثنّاه، ماض بمعنى ذهب عنى «السّابق» الماضى «فلينعم» اللاّم دعائيّه، و ينعم بمعنى عيش ناعم، أى ليّن حسن، «البال» بالموحّده القلب.

و حاصل معنى البيت: إن كان زمن سابق من الـدّهر فوّت علىّ المقام فى وطنى، و لم يتيسـر لى الإقامه فيه، و تولاّه غيرى فلا لوم علىّ، لأنّى تركته من غير عيب فيه، فلتطلب به قلوب ساكنيه، و الغرض من ذلك إظهار التّحسّر و التّحزّن على مفارقه الوطن.

و الشّاهـد: فى قوله: «إن فـاتنى» حيث اسـتعمل فيه إن مع الماضـى لفظا و معنى، للجزم بأنّ المعنى على المضـىّ المحض، لا على الاستقبال، لما عرفت من أنّ البيت مسوق لغرض التّأثر و التّحزّن على مفارقه لوطن.

۱- ۱) أى قول أبى العلاء المعرّى.

ثمّ أشار إلى تفصيل النّكته (۱) الدّاعيه إلى العدول عن لفظ الفعل المستقبل بقوله: [كإبراز غير الحاصل (۲) فى معرض (۳) الحاصل لقوّه الأسباب]المتآخذه (۴) فى حصوله (۵) نحو: إن اشتريت كان كذا، حال انعقاد أسباب (۶) الاشتراء، [أو كون ما هو (۷) للوقوع كالواقع]

و قوله: «فلينعم» دالّ على الجزاء، و هو محذوف أى لم يبق خاليا.

أى ثمّ أشار المصنّف إلى تفصيل سبب النّكته، فهو على حذف مضاف، و ذلك لأنّه لم يذكر إلاّ نكته، و ذكر لها أسبابا كثيره، فالتّفصيل يرجع إلى سبب النّكته لا إليها.

أى أمر المستقبل.

أى معرض، كمسجد اسم لموضع عرض الشّىء، أى ذكره و ظهوره، و موضع الذّكر و الظّهور للشّىء، عباره عن اللّفظ الدّالّ عليه، فهو مكان اعتبارى لا حقيقى، و بعباره أخرى: إنّ المراد من المعرض فى المقام هو لفظ الماضى، أو الحال الدّال على غير الحاصل، أى الأمر الاستقبالى، و المعنى كإظهار المعنى الاستقبالى الغير الحاصل باللّفظ الدّالّ على المعنى الحاصل فى الحال، أو فى الماضى قوله: «لقوّه الأسباب» علّه للإبراز المذكور، و آل فى الأسباب للجنس، فيشمل ما له سبب واحد.

بالمدّ مع تخفيف الخاء من التّأخّذ، و هو التّفاعل من الجانبين، و المراد فى المقام المجتمعه» المتآخذه» أى المجتمعه الّتى أخذ بعضها بعضد بعض، و معلوم أنّ الشّى إذا قويت أسبابه يعدّ حاصلا.

أى حصول غير الحاصل.

من رغبه المشترى و البائع، و تراضيهما على الثّمن و المثمن، و حضور كلّ من الثّمن و المثمن، و توافقهما على القيمه، و غير ذلك من المقدّمات الّتى تؤدى إلى تحقّق البيع.

أى كون ما هو بصدد الوقوع يعنى يعبّر بالماضى عن المعنى المستقبل فى جمله الشّرط، لقصد إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل، لكون ذلك المعنى الاستقبالى شأنه الوقوع، فهو كالواقع فى ترتّب ثمره الموقوع فى الجمله على كلّ منهما، نحو: إن متّ كان كذا و كذا.

هذا (۱) عطف على قوّه الأسباب، و كذا المعطوفات بعد ذلك (۲) بأو لأنّها (۳) كلّها علل لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل، على (۴) ما أشار إليه فى إظهار الرّغبه، و من زعم أنّها كلّها عطف على إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل، فقد سها سهوا بيّنا (۵) .

أى قوله: «أو كون. . .» عطف على قوّه الأسباب، لا على إبراز غير الحاصل.

أى بعد قوله: «أو كون. .» أى ما ذكر من المعطوفات أيضا عطف على قوّه الأسباب.

أى لأنّ المعطوفات كلّها علل و أسباب» لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل» ، و حاصل الكلام إنّ النّكته الّتى ذكرها المصنّف للعدول عن المضارع إلى الماضى، و إن كانت واحده إلّا أنّ أسبابها متعدّده.

متعلّق بقوله: «لأنّها كلّها علل» فالمعنى لأنّ المعطوفات كلّها علل على ما أشار المصنّف إليه فى قوله الآتى، أعنى» فإنّ الطّالب. . .» لما نرى وجدانا من أنّ إظهار المعنى الاستقبالى فى معرض المعنى الحاصل فى الماضى، ليس إلّا لداع يدعو إليه من الأمور المذكوره فى المتن و غيرها، فحينئذ لا بدّ من جعل ما ذكر بعد قوله: «لقوّه الأسباب» من كون ما هو الآئل للوقوع كالواقع، و التّفؤّل و إظهار الرّغبه معطوفا عليه، لا على الإبراز و ذلك لعدم صحّه جعل علّه الشّىء معطوفا عليه بأو، هذا مضافا إلى الوجهين الآخرين النّاطقين بذلك:

أحدهما: إنّ قول المصنّف: «فإنّ الطّالب إذا عظمت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره إيّاه، فربّما يخيل إليه حاصلا» ينادى بأعلى صوته على أنّ قوله: «إظهار الرّغبه» عطف على «قوّه الأسباب» و سبب لإبراز مثله، و كونه عطفا عليها مستلزم لكون التّفاؤل، و الكون أيضا كذلك.

و ثانيهما: إنّ ما ذكر بعد قوله: «لقوّه الأسباب» مشتمل على إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل، و مستلزم له، فلا يصحّ جعله قسيما له، لكونه موجبا لانفكاك الملزوم عن اللاّزم، و هو مستحيل.

أى من وجوه: الأوّل: أنّه خلاف ما أشار إليه المصنّف فى إظهار الرّغبه من أنّ المعطوفات علل للإبراز.

الثّانى: أنّ ما زعم، يوجب أن يكون أقسام الشّىء قسيمه، لأنّ الإبراز يعمّ الكلّ، و من المعلوم ضروره استحاله جعل قسم الشّىء قسيما له.

[أو التّفاؤل (١) أو إظهار الرّغبه (٢) فى وقوعه]أى وقوع الشّرط (٣) [نحو: إن ظفرت بحسن العاقبه فهو المرام (۴)]، هذا (۵) يصلح مثالا للتّفاؤل و لإظهار الرّغبه، و لمّا كان اقتضاء إظهار الرّغبه إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل يحتاج (۶) إلى بيان ما أشار إليه بقوله: [فإنّ الطّالب إذا عظمت رغبته فى حصول أمر (٧)

الثّالث: أن المعطوف إذا عطف على إبراز غير الحاصل، يبقى المعلول بلا علّه.

الرّابع: أنّه يلزم انحصار سبب الإبراز فى قوّه الأسباب، و ليس الأمر كذلك.

أى ذكر ما يسرّ به السّامع، لأنّه يسرّ بوقوع ما يتمنى.

فإنّه إذا كان مشتاقا إلى شىء، فأبرز له فى معرض الحاصل بل أوتى بلفظ يدلّ على حصوله أدخل فى قلبه السّرور.

أى من المتكلّم يعنى أنّه يبرز غير الحاصل فى معرض الحاصل، لأجل إظهاره الرّغبه فى وقوع ذلك الشّرط، بسبب هذا الإبراز الحاصل بالتّعبير بالماضى عن المستقبل.

كان الأولى إرجاع الضّمير إلى غير الحاصل، لكونه مذكورا فى السّابق صريحا، و المعنى واحد.

أى فالظّفر بحسن العاقبه هو المرام، أى المقصود، إذ المرام على وزن المكان بمعنى المقصود.

أى نحو: «إن ظفرت بحسن العاقبه فهو المرام» ، «يصلح مثالا للتّفاؤل و لإظهار الرّغبه» ، فعلى الأوّل يقرأ قوله: «إن ظفرت» بالخطاب، و على الثّانى يقرأ بالتّكلّم، لما عرفت من أنّ التّفاؤل من السّامع، و إظهار الرّغبه من المتكلّم، فالأظهر فى الأوّل الخطاب، و فى الثّانى التّكلّم.

أى ما يحتاج إلى بيان ما مرّ من الأمور المذكوره هو إظهار الرّغبه، بخلاف ما هو كالواقع و التّفاؤل، أشار إلى بيانه بقوله: «فإنّ الطّالب. . .» ، فقوله: «أشار إليه» جواب لمّا فى قوله: «لمّا كان. . .» .

أى فى المستقبل.

یکثر (۱) تصوّره]أی الطّالب [إیّاه]أی ذلک الأمر، [فربّما (۲) یخیّل]أی ذلک الأمر [إلیه حاصلا (۳)]، فیعبّر عنه (۴) بلفظ الماضی [و علیه (۵)]أی علی استعمال الماضی مع إن لإظهار الرّغبه فی الوقوع، ورد قوله تعالی: وَ لا تُکْرِهُوا فَتَیاتِکُمْ عَلَی اَلْبِغاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً (۱)(۶)

یصحّ أن یقرأ بفتح حرف المضارعه و ضمّ ثالثه، و أن یقرأ بضمّ حرف المضارعه و کسر ثالثه، ثمّ «تصوّره» مرفوع علی أنّه فاعل لیکثر علی الاحتمال الأوّل، و منصوب علی أنّه مفعوله علی الاحتمال الثّانی.

أی کثیرا ما یظنّ ذلک الأمر إلی ذلک الطّالب حاصلا، فقوله: «فربّما. . .» جواب إذا فی قوله: «إذا عظمت. . .» .

أی حاصلا فیما مضی.

أی عن الأمر الّذی عظمت رغبه الطّالب فی حصوله، و کثر تصوّره إیّاه «بلفظ الماضی» هذا معنی إبراز غیر الحاصل فی معرض الحاصل، ثمّ إنّ قوله: «فإنّ الطّالب. . .» علّه لکون إظهار الرّغبه سببا لإبراز غیر الحاصل فی معرض الحاصل، و هی علّه غائیّه له إن بقیت علی ظاهرها، فإنّ إظهار الرّغبه متأخّر عن الإبراز، و علّه فاعلیّه إن أرید منه قصد إظهارها لتقدّمه علی الإبراز المذکور.

إنّما قال: «علیه» و لم یقل نحو: إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً، لأنّ التّعبیر عن المستقبل بالماضی فی قوله تعالی، لیس لإظهار الرّغبه، لأنّها عباره عن اشتیاق النّفس إلی شیء، و لا ریب أنّه مستحیل علیه سبحانه تعالی، بل لإظهار کمال الرّضا اللّازم للرّغبه، أو لإظهار کون إراده التّحصّن مرغوبا فیه فی نفس الأمر، من دون اعتبار کون الرّغبه قائمه فی نفس المتکلّم، و أیضا إنّ ما ذکره المصنّف من بیان اقتضاء إظهار الرّغبه للإبراز لا یجری فی حقه تعالی، لأنّ کثره التّصوّر و تخیّل الحصول محال علیه سبحانه، فإذا لا مجال لحمل التّعبیر عن المستقبل بالماضی فی قوله تعالی علی کونه لإظهار الرّغبه بالمعنی الّذی فی المثال المذکور، بل لابدّ من حمله علی المعنی المذکور فی الشّرح، أو علی ما قیل من أنّ إظهار رغبته تعالی فی وقوع الشّیء، إظهار إیجابه و طلبه طلبا جازما.

أی إن أظهرن الرّغبه فی التّحصّن و العفّه، و لکن إکراه الموالی حال دون رغباتهنّ، قال

۱- ۱) سوره النّور:۳۳.

حيث لم يقل: إن يردن، فإن قيل: تعليق النّهى (١) عن الإكراه بإرادتهنّ التّحصّن يشعر بجواز الإكراه عند انتفائها، على ما هو مقتضى التّعليق بالشّرط، أجيب (٢) بأنّ القائلين

جار اللّه كان لعبد اللّه بن أبى ست جوار يكرههنّ على البغاء، و ضرب عليهنّ ضرائب، فشكت اثنتان منهنّ إلى رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم فنزلت الآيه المذكوره.

و حاصل المعنى: لا تكرهوا إماءكم و جواريكم على الزّنا إن أردن تحصّنا، أى عفّه، و كانت الجاهليّه تكره الإماء على الزّنا، فجاء الإسلام بتحريم ذلك.

و الشّاهد: فى قوله تعالى: إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً حيث استعملت إن مع لفظ الماضى لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل من جهه إظهار الرّغبه إلى إرادتهنّ التّحصّن، أى من جهه إظهار كمال رضائه سبحانه بها.

أى لا تكرهوا، و حاصل الإشكال إنّ تعليق قوله تعالى: وَ لا تُكْرِهُوا بإرادتهنّ التّحصّن يقتضى بمفهوم المخالفه جواز إكراههنّ على الزّنا، إذا لم يردن التّحصّن و العفّه، مع أنّ الإكراه على الزّنا لا يجوز مطلقا قطعا، فما معنى التّعليق فى الآيه الشّريفه؟ !

و الحاصل: إنّ تعليق النّهى عن الإكراه بإرادتهنّ التّحصّن يدلّ بالمفهوم المخالف على جواز الإكراه عند انتفاء تلك الإراده على ما هو مقتضى التّعليق بالشّرط، فكيف يجوز الحكم بالجواز مع كونه مخالفا لما هو من الضّروريات، أعنى حرمه الإكراه على البغاء؟ ! .

بوجوه: الأوّل: أنّ من يقول بأنّ الجمله الشّرطيّه تدلّ على الانتفاء عند الانتفاء، إنّما يلتزم به إذا لم يكن للتّعليق بالشّرط فائده أخرى، أى غير الانتفاء عند الانتفاء مستدلاّ بأنّه لو لم تكن عندئذ دالّه على مفهوم المخالفه للزم أن يكون التّعليق بالشّرط لغوا، و الفائده للتّعليق بالشّرط فى المقام موجوده، و هى المبالغه فى نهى الموالى عن الإكراه، لما فى ذلك من الإشعار بأنّ الإماء مع خسّتهنّ و شدّه ميلهنّ إلى الزّنا إن أردن التّحصّن و العفّه، فهم أى الموالى أحقّ بإرادته مع كمال عقلهم بالإضافه إلى عقلهنّ، و لا ريب أنّ هذا يوجب تأكّد طلب العفّه و التّحصّن منهم، فيصير النّهى المتعلّق بالإكراه على الزّنا آكد و قويّا و مبالغا فيه، فمع وجود هذه الفائده لا مجال للالتزام بالمفهوم فى الآيه.

بأنّ التّقييد بالشّرط يدلّ على نفى الحكم عند انتفائه، إنّما يقولون به إذا لم يظهر للشّرط فائده أخرى (۱) ، و يجوز أن تكون فائدته (۲) فى الآيه المبالغه فى النّهى عن الإكراه، يعنى (۳) أنّهن إذا أردن العفّه فالمولى أحقّ بإرادتها، و أيضا (۴) دلاله الشّرط على انتفاء الحكم إنّما هو بحسب الظّاهر، و الإجماع القاطع على حرمه الإكراه مطلقا، قد عارضه (۵) ، و الظّاهر يدفع بالقاطع.

أى سوى مفهوم المخالفه.

أى فائده الشّرط، و هى المبالغه فى النّهى عن الإكراه كما عرفت.

بيان و توضيح، لكون فائده ذكر الشّرط فى الآيه، هى المبالغه فى النّهى عن الإكراه.

هذا هو الوجه الثّانى، و حاصله أنّا و إن سلّمنا دلاله الجمله الشّرطيّه على المفهوم إلّا أنّ الإجماع القاطع على حرمه الإكراه مطلقا يكون معارضا، و حيث إنّه قطعىّ يقدّم عليها لأنّ دلالتها عليه بالظّهور، و لا ريب أنّ الدّليل القطعىّ يقدّم على الظّاهر الظّنّى عند التّعارض.

أى فقد عارض الإجماع مفهوم الشّرط فضمير الفاعل فى قوله: «عارضه» يعود إلى الإجماع، و ضمير المفعول عائد إلى مفهوم الشّرط.

الوجه الثّالث: إنّ القضيّه الشّرطيّه قد تكون لبيان تحقّق الموضوع، كما فى قولك: إن رزقت ولدا فاختنه، و إذا ركب الأمير فخذ ركابه، فلا مفهوم لها حينئذ لأنّ المفهوم هى القضيّه السّالبه بانتفاء المحمول، و الشّرطيّه التّى لبيان الموضوع هى تنقلب إلى السّالبه بانتفاء الموضوع مع انتفاء الشّرط.

و القضيّه فى المقام من هذا القبيل أعنى لبيان تحقّق الموضوع، إذ الإكراه إنّما هو عند إرادتهنّ التّحصّن، و لا يأتى الإكراه عند انتفاء إرادتهنّ التّحصّن، لأنّهنّ إذا أردن عدم التّحصّن كان أمرهنّ بالزّنا موافقا لغرضهنّ، و الطّالب للشّىء لا يتصوّر إكراهه عليه، لأنّ الإكراه إنّما للممتنع، فإذا لا يمكن أن يكون التّعليق بالشّرط ناطقا بانتفاء حرمه الإكراه، و تبديله بجوازه عند انتفاء الإراده، إذ عندئذ ينتفى الإكراه أيضا، فلا مجال للزوم جواز الإكراه عند انتفاء حرمته، و هنا وجوه أخر تركناها رعايه للاختصار.

[قال السّكّاكى: أو للتّعريض]أى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل إمّا لما ذكر (١) و إمّا للتّعريض (٢) بأن ينسب (٣) الفعل إلى واحد، و المراد غيره [نحو]قوله تعالى: وَ لَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَ إِلَى اَلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ (١)(۴)]فالمخاطب (۵)

[كلام السّكّاكى فى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل]

@

[كلام السّكّاكى فى إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل]

أى الأمور الأربعه، أعنى قوّه الأسباب، و كون ما هو للوقوع كالواقع، و التّفاؤل، و إظهار الرّغبه.

[إمّا للتّعريض]

@

[إمّا للتّعريض]

هذا إشاره إلى أنّ قول السّكّاكى «أو للتّعريض» عطف على «قوّه الأسباب» المذكوره فى كلامه فيكون علّه للإبراز.

بيان لمعنى التّعريض، قال الزّمخشرى: التّعريض، أن تذكر شيئا تدلّ به على شىء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه جئتك لأسلّم عليك، فكأنّه أمال الكلام إلى عرض يدلّ على المقصود.

و حاصل الكلام فى المقام: إنّ التّعريض إماله الكلام إلى جانب يشير هذا الجانب إلى ما هو المقصود لاكتناف الكلام، بما يدلّ على أنّ الجانب الأوّل غير مقصود بل المراد بالإراده الجدّيّه هو الجانب الثّانى.

ففى قوله تعالى: لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ أميل الكلام إلى جانب، و هو حبط عمل النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم على تقدير صدور الشّرك منه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و هو يشير إلى أنّ المقصود بيان حبط عمل من صدر منه الشّرك، و توبيخهم على ذلك لاكتناف الكلام بما يدلّ على أنّ الجانب الأوّل غير مقصود، بل إنّما المقصود هو الجانب الثّانى و ذلك لاستحاله صدور الشّرك منه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

و بعده قوله تعالى: وَ لَتَكُونَنَّ مِنَ اَلْخاسِرِينَ، قال ابن عبّاس: هذا أدب من اللّه تعالى لنبيّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و تهديد لغيره، لأنّ اللّه تعالى قد عصمه من الشّرك.

و الشّاهد فيه: قوله تعالى: لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ حيث استعملت فيه كلمه إن مع لفظ الماضى تعريضا على من صدر منه الشّرك، كما فى الشّرح.

الحصر هنا على تقدير حصوله إضافىّ، أى ليس المخاطب أمّته، إذ غيره من الأنبياء مخاطب أيضا، بدليل قوله تعالى: وَ إِلَى اَلَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ .

إن إذا كان الخطاب إلى كلّ واحد من الأنبياء، فلماذا أفرد الضّمير؟

۱- ۱) سوره الزّمر:۶۵.

هو النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و عدم إشراكه (۱) مقطوع به (۲) ، لكن جىء بلفظ (۳) الماضى إبرازا للإشراك الغير الحاصل فى معرض الحاصل (۴) على سبيل الفرض و التّقدير، تعريضا (۵)

أفرد ضمير الخطاب، للإشاره إلى أنّ الحكم المذكور قد خوطب به كلّ واحد واحد منهم على حده، لا أنّه توجّه إليهم مرّه واحده، أى قيل: لكلّ واحد واحد منهم لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ لا- أنّه قيل للجميع مرّه واحده: لئن أشركتم ليحبطنّ أعمالكم.

أى المخاطب، و هو النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى فى جميع الأزمنه، لأنّ الأنبياء معصومون عن الشّرك قبل البعثه و بعدها.

أتى بكلمه لفظ الماضى للإشاره إلى أنّ المعنى على الاستقبال، كما هو مفروض الكلام.

أى إبرازا للإشراك الّذى هو غير حاصل من النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم فى أحد من الأزمنه فى معرض الحاصل. و «على» فى قوله: «على سبيل الفرض. . .» متعلّق بالحاصل الثّانى، أى الإشراك الّذى فرض وقوعه منه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم فى الماضى.

مفعول له لقوله: «إبرازا» وجه التّعريض أنّ الفعل إذا رتّب عليه وعيد فى حال نسبته فرضا و تقديرا إلى ذى شرف، و هو لم يحصل منه، يفهم منه المخاطبون على حسب سليقتهم العرفيّه أنّ الوعيد واقع على من صدر منه ذلك الفعل.

و لهذا التّعريض فائدتان: إحداهما: توبيخ الكفار بأنّ أعمالهم كأعمال الحيوانات العجّم لا ثمره فيها، لأنّ إشراك أشرف الخلق إذا كان يحبط و يبطل عمله، فإشراك غيره يكون محبطا بطريق أولى.

و ثانيتهما: إذلال المشركين و تحقيرهم بأنّهم غير لائقين بالخطاب لكونهم فى حكم البهائم، فهم و إن كانوا متّصفين بالإشراك، لكن لخسّتهم و نقص عقولهم، لا يستحقّون الخطاب، فلا بدّ من نسبه الإشراك إلى غيرهم، على سبيل الفرض و التّقدير، و جعله مخاطبا ظاهرا.

لا- يقال: إنّ الفائده الأولى لا- مجال لها، لأنّ المشركين لا يعتقدون بنوّه محمد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم حتّى يظنّون، و يستفدون حبط أعمالهم بالشّرك على نحو الأوّلويّه المذكور.

لأنّا نقول: إنّ الفائده الأولى فائده بالإضافه إلينا، لا بالإضافه إليهم على أنّهم يستفيدون أنّ الآيه مسوقه لتوبيخهم، و إن كانوا غير معتقدين بنبوّته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، لأنّه يجدى فيه علمهم

بمن صدر عنهم الإشراك بأنّه قد حبطت أعمالهم، كما إذا شتمك أحد، فتقول: و اللّه إن شتمنى الأمير لأضربنّه (۱) ، و لا يخفى (۲)

بأنّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم يدعى كونه نبيّا، و أشرف الخلق.

أى تعريضا بأنّ من شتمك يستحقّ العقوبه، و أنّك تضربه، و إن كان أميرا، فتميل الكلام إلى جانب، أى ضربك الأمير على تقدير صدور الشّتم منه، لينتقل إلى الذّهن بالقرينه منه إلى ما هو المقصود، و هو ضربك المخاطب الّذى صدر منه الشّتم.

هذا الكلام ردّ لاعتراض الخلخالى على السّكّاكى، فلابدّ أوّلا من بيان الاعتراض، و ثانيا ردّ ذلك.

و حاصل الاعتراض: إنّ التّعريض عامّ لمن صدر منهم الإشراك فى الماضى و غيرهم، ممّن يصدر منهم الإشراك فى الاستقبال، و هذا التّعريض يحصل بإسناد الفعل أى الإشراك إلى من يمتنع صدوره منه سواء كان بصيغه الماضى أو المضارع، أعنى لئن تشرك، فعليه لا وجه لما ذكره السّكّاكى من أنّ العدول من المستقبل إلى الماضى قد يكون للتّعريض، كما فى قوله تعالى: لَئِنْ أَشْرَكْتَ الآيه.

و حاصل ردّ الشّارح على الخلخالى: أنّ ما ذكره أوّلا: من أنّ التّعريض عامّ لمن صدر منهم الإشراك و غيره لا أساس له، لأنّ المقصود من التّعريض التّوبيخ و التّبكيت، و لا ريب أنّ من لم يصدر منه الإشراك بعد لا يستحقّ الذّمّ و التّوبيخ، و إن كان بحيث سيصدر منه الإشراك.

و ما ذكره ثانيا: من أنّ التّعريض يحصل بلفظ المضارع إذا أسند إلى من يمتنع صدور الإشراك منه، أيضا لا أساس له، لأنّ كلمه إن مع لفظ المضارع تكون جائيه على وفق الأصل، و ما يكون كذلك لا يحتاج إلى نكته، و إنّما المحتاج إليها الأمور الخارجه عن أصلها، كما لو استعملت كلمه إن مع لفظ الماضى.

ثمّ ما ذكره الشّارح بالإضافه إلى ما ذكره الخلخالى أوّلا و إن كان فى محلّه، فإنّ التّوبيخ إنّما يكون على ما وقع من القبيح، لا على ما سيقع منه، إلّا أنّ ما ذكره بالنّسبه إلى ردّ ما ذكره الخلخالى ثانيا، لا يرجع إلى محصّل صحيح، و ذلك لأنّ استعمال إن مع الفعل المسند إلى من يعلم انتفاؤه منه يكون على خلاف الأصل، لما عرفت من أنّ الأصل فيه عدم الجزم بالوقوع و اللّاوقوع، فاستعمالها فى مقام الجزم بلا وقوع الشّرط يكون على خلاف الأصل، فلابدّ له

أنّه لا معنى للتّعريض بمن لم يصدر عنهم الإشراك، و أنّ ذكر المضارع لا يفيد التّعريض لكونه على أصله، و لما كان فى هذا الكلام (۱) نوع خفاء و ضعف (۲)

من نكته، و فى المقام التّعريض على من صدر منه الإشراك صالح لأن يكون نكته له، و دعوى منع الصّلاحيّه مكابره واضحه، فإنّ أهل العرف كما يفهمون التّعريض على من صدر منه الإشراك مثلا عن إسناده بلفظ الماضى إلى من يمتنع صدوره منه، كذلك يفهمونه عن إسناده بلفظ المضارع إليه، كما أنّه لا يستفاد التّعريض على كلا التّقديرين بالإضافه إلى من سيصدر منه الإشراك، و إن يستفاد حبط عمله عند صدوره منه فى الاستقبال بفحوى الخطاب، و ذلك لما أشرنا إليه من أنّ التّوبيخ على ما وقع من القبيح لا على ما سيقع منه.

أى قول السّكّاكى حيث قال: «أو للتّعريض» ، كقوله تعالى: لَئِنْ أَشْرَكْتَ الآيه.

إشاره إلى بيان نكته نسبه هذا الكلام إلى السّكّاكى دون ما قبله، مع أنّ الكلّ مذكور فى كتابه، و الحاصل أنّه لما كان هذا الكلام مشتملا على الخفاء و الضّعف نسبه إلى السّكّاكى.

أما الخفاء فظاهر، كما يدلّ عليه ذهاب الخلخالى بأنّه تعريض بمن صدر عنه الشّرك، و لم يفرّق بين التّعريض و التّوعيد، و لم يلتفت أنّه مستعمل على وفق الأصل، فلا يحتاج إلى النّكته، كما عرفت فى ردّ الشّارح عليه.

و أما الضّعف فلأنّ اللاّم الموطّئه للقسم توجب كون الشّرط ماضيا على ما قرّر فى النّحو، فلا دخل فى كون الشّرط ماضيا فى نحو: لَئِنْ أَشْرَكْتَ الآيه، للتّعريض، و ما يقال من أنّه لا مانع من الالتزام بكونه مفيدا للتّعريض، و إن كان الكلام مشتملا على اللاّم الموطّئه لعدم التّنافى بين المقتضيات، لا يرفع الضّعف، إذ يحتمل أن لا يكون مجىء الشّرط ماضيا، فى نحو: لَئِنْ أَشْرَكْتَ للتّعريض، بل كان من جهه اللاّم الموطّئه، و معه لا يثبت ما ذكره من أنّ التّعبير بالماضى لإبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل قد يكون للتّعريض، كما فى قوله تعالى، إذ مع وجود هذا الاحتمال لا يصحّ الاستدلال به.

نسبه إلى السّكّاكى، و إلّا (۱) فهو قد ذكر جميع ما تقدّم، ثمّ قال: [و نظيره]، أى نظير]لئن أشركت [فى التّعريض (۲)]لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشّرط للتّعريض قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ اَلَّذِى فَطَرَنِى أى و ما لكم لا تعبدون الّذى فطركم، بدليل (۳)

أى و إن لم يكن فى هذا الكلام الخفاء و الضّعف، «فهو» أى السّكّاكى «قد ذكر جميع ما تقدّم» من الأمور الأربعه، أعنى التّفاؤل، و إظهار الرّغبه، و كون ما هو للوقوع كالواقع، و قوّه الأسباب المتآخذه فى حصول الشّرط.

أى فى مجرّد التّعريض بالغير «لا فى استعمال الماضى مقام المضارع فى الشّرط للتّعريض» إذ لا شرط و لا ماضى، و لا إبراز غير الحاصل فى معرض الحاصل فى قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ اَلَّذِى فَطَرَنِى (۱)بخلاف قوله: لَئِنْ أَشْرَكْتَ، و من هنا ظهر وجه أنّه لم يقل و نحو: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ و قال: «و نظيره» ، و ذلك للفرق بينهما لفظا، فإنّ أحدهما أى قوله: لَئِنْ أَشْرَكْتَ شرط دون الآخر أى قوله: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ .

و أحدهما إبراز فى معرض الحاصل دون الآخر. و أيضا بينهما فرق معنى من جهه أنّ قوله: لَئِنْ أَشْرَكْتَ ليس محض تعريض، بل للمخاطب منه نصيب، لأنّ هذا الحكم فى حقّه متحقّق، بخلاف وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ فإنّه محض تعريض، و كيف كان فقوله: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ حكايه ما قاله الرّجل الّذى جاء إلى أهل الأنطاكيه من أقصاها، أى أىّ شىء لى إذا لم أعبد خالقى الّذى أنشأنى و أنعم على، و هدانى، و إليه ترجعون أيها القوم عند البعث، فيجزيكم بكفركم.

و الشّاهد فيه: قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ حيث أسند المتكلّم عدم العباده إلى نفسه، مع أنّ متلبّس بالعباده له سبحانه تعريضا بمن لم يكونوا عابدين له تعالى.

أى ففيه تعريض بالمخاطبين الّذين لا يعبدون اللّه بدليل وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ بصيغه الخطاب، إذ لو لا الإشاره إلى المخاطبين بهذا الإنكار على وجه التّعريض، لكان المناسب أن يقول: و إليه أرجع، فإنّه الموافق للسّياق، ثمّ تفسير الشّارح أعنى «أى و ما لكم لا تعبدون الّذى فطركم» ليس بيانا للمعنى الّذى استعمل فيه قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ، بل هو بيان لما هو المراد الجدّىّ منه، فإنّ المراد الاستعمالى إنكار المتكلّم على نفسه عدم العباده للّه تعالى، لا الإنكار على المخاطبين، و إنّما هو المراد الجدّىّ له.

۱- ۱) سوره يس:۲۲.

وَ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ إذ لو لا ـ التّعريض لكـان المنـاسب أن يقال: و إليه أرجع على ما هو الموافق للسّياق. [و وجه (١) حسنه]أى حسن هذا التّعريض (٢) [إسماع]المتكلّم [المخاطبين]الّذين هم أعداؤه [الحقّ]،

و قد اعترض على المصنّف بأنّه قد تقدّم منه التّمثيل بهذه الآيه، للالتفات على مذهب السّكّاكى، و هو عباره عن التّعبير عن معنى اقتضـاه المقام بطريق آخر، غير ما هو الأصل فيه، فيكون الالتفات من باب المجاز، إذ اللّفظ المسـتعمل فى هـذا المعنى غير اللّفظ الّذى وضع بإزائه، فعليه قوله تعالى: وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ اَلَّذِى فَطَرَنِى قد استعمل مجازا فى «ما لكم لا تعبدون الّذى فطركم» ، فإذا لا يصحّ التّمثيل بالآيه فى المقام، لأنّ اللّفظ فى مقام التّعريض يكون مستعملا فى ما وضع له، لينتقل منه بالقرينه إلى المراد الجدّىّ، و على الالتفات يكون مجازا، و الحمل على الحقيقه أولى.

و أجيب عن ذلـك بوجهين: الأوّل: إنّ المراد بالالتفات هو كون التّعبير عن معنى بطريق غير ما هو الأصل لإفاده ذلك المعنى و لو بالقرائن، فحينئذ يمكن اجتماع التّعريض و الالتفات فى كلام واحد، فيصحّ التّمثيل بالآيه لهما.

الثّانى: إنّ قوله تعالى وَ مٰا لِيَ لاٰ أَعْبُدُ يمكن أن يكون من باب المجاز، و يمكن أن يكون من باب الكنايه، فإذا يصـحّ التّمثيل به للالتفـات على الاحتمـال الأوّل، و للتّعريض على الاحتمـال الثّـانى، الظّاهر إنّ الآـيه من بـاب الكنـايه، و احتمال كونها من باب المجاز موهون جدّا، فالصّحيح هو الجواب الأوّل.

[وجه حسن التّعريض]

@

[وجه حسن التّعريض]

هذا مرتبط بمحذوف، أى و التّعريض حسن، و وجه حسنه كذا.

الواقع فى النّظير أعنى قوله تعـالى: وَ مٰا لِيَ لاـ أَعْبُـدُ، و ليس المراد وجه حسن التّعريض مطلقـا، إذ لاـ يجرى الوجه الّـذى ذكره المصـنّف أعنى قوله: «لكونه أدخـل فى إمحـاض النّصـح. . .» فى قوله تعـالى: لَئِنْ أَشْـرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ إذ ليس فيه نصـح و وعظ، بل توبيخ و إظهار فضيحه بالإضافه إلى المشركين.

هو المفعول الثّانى لإسماع (۱) ، [على وجه لا يزيد]ذلك الوجه (۲) [غضبهم (۳) و هو]أى ذلك الوجه [ترك التّصريح بنسبتهم إلى (۴) الباطل، و يعين (۵)]عطف على-يزيد-و ليس هذا (۶) فى كلام السّكّاكى، أى على وجه يعين [على قبوله]أى قبول الحقّ [لكونه]أى لكون ذلك الوجه [أدخل فى إمحاض (۷) النّصح لهم حيث لا يريد]المتكلّم [الهم (۸) إلا ما

أى و مفعوله الأوّل المخاطبين.

ذكر ذلك الوجه إشاره إلى أنّ الضّمير المستتر فى «لا يزيد» راجع إلى الوجه، لا إلى الإسماع، إذ لو أرجعناه إليه تبقى الجمله الوصفيّه بلا عائد.

أى مع أنّ من شأن المخاطب إذا كان عدوا للمتكلّم ازداد غضبه عند سماع الحقّ من المتكلّم، لا سيّما إذا كان المخاطب من المعاندين، أمثال أبى جهل، و أبى لهب، و نحوهما.

أى لأنّ المتكلّم يشير إلى كونهم على البطلان، يعنى عدم عبادتهم اللّه الّذى فطرهم، أى خلقهم. و بعباره واضحه إنّ المتكلّم إنّما أنكر على نفسه صراحه، و فهم منه بالقرينه إراده الغير.

أى من العون عطف على قوله: «لا يزيد» أى على النّفى و المنفى معا لا على المنفى فقط.

أى ليس قوله: «و يعين على قبوله» فى كلام السّكّاكى صراحه، و إن كان من لوازم و نتائج قوله: «لا يزيد غضبهم» لأنّ ما لا يثير الغضب، و لا يزيده من شأنه الإعانه على قبول الحقّ.

أى فى إخلاص النّصح لهم، و لا ريب أنّ ما كان كذلك يكون فى غايه القبول، حيث إنّ المخاطب يرى أنّه ليس فيه شىء من التّعصب و إعمال الغرض الرّاجع إلى المتكلّم.

أى حيث أظهر المتكلّم أنّه لا يريد للمخاطبين إلا ما يريد لنفسه، فإنّه نسب ترك العباده إلى نفسه، فبيّن أنّه على تقدير تركه للعباده يلزمه من الإنكار ما يلزمهم، فقد أدخل نفسه معهم فى هذا الأمر، فلا يريد لهم فيه إلّا ما يريد لنفسه. و هذا معنى قوله: «حيث لا يريد المتكلّم لهم إلّا ما يريد لنفسه» .

يريد لنفسه، و لو للشّرط (۱)]أى (۲) لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فرضا (۳)

أى أصلها أن تكون للشّرط فى المستقبل مرادفا لإن الشّرطيّه إلّا أنّها لا تجزم على المشهور، فمجيئها لغير الشّرط على خلاف الأصل، و إنّما قيد المصنّف بأنّ لو للشّرط، لأنّها قد تأتى لغير الشّرط كما فى قوله صلّى اللّه عليه و آله و سلّم نعم العبد صهيب لو لم يخف اللّه لم يعصه، حيث إنّ لو هذه للدّلاله على أنّ الجزاء لازم الوجود فى جميع الأزمنه فى قصد المتكلّم، لا للدّلاله على الشّرط، أى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فى الماضى مع القطع بانتفائه.

أى الغرض من هذا التّفسير بيان أنّ الظّرف أى قوله: «فى الماضى» متعلّق بالشّرط باعتبار تضمّنه حصول مضمون الشّرط.

و بعباره أخرى: إنّ الظّرف متعلّق بحصول مضمون الشّرط الّذى تضمّنه لفظ الشّرط فى كلام المصنّف، لا بالتّعليق و لا بحصول مضمون الجزاء اللّذين تضمّنهما أيضا لفظ الشّرط فى كلامه.

أمّا الأوّل: فلأنّ التّعليق فى الحال لا فى الماضى.

و أمّا الثّانى: فلأنّ حصول الجزاء غير مقيّد بالماضى، بل معلّق على حصول الشّرط، و إن لزم تقييده بالماضى، لأنّ المعلّق بأمر مقيّد بالماضى يلزم تقييده بالماضى.

ثمّ الباء فى قوله: «بحصول. . .» بمعنى على، أى لتعليق حصول مضمون الجزاء على مضمون الشّرط.

المصنّف الآتى مع القطع بانتفاء الشّرط، و بين كلام الشّارح.

متعلّق بحصول مضمون الشّرط لا بالتّعليق، لأنّ التّعليق أمر محقّق و ليس أمرا فرضيّا. ثمّ نصبه إمّا لكونه صفه لمفعول مطلق، أى حصولا فرضا، أو كونه حالا لحصول مضمون الشّرط، أى حال كون حصول مضمون الشّرط بطريق الفرض و التّقدير. أو كونه تمييزا للنّسبه الإضافيّه، أى حصول مضمون الشّرط من حيث الفرض، و كيف كان فإنّما قيّد الحصول الثّانى بالفرض، لئلّا يلزم المنافاه بين قول

[فى الماضى (١) مع القطع بانتفاء الشّرط (٢)]فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: لو جئتنى لأكرمتك معلّقا الإكرام بالمجىء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام، فهى (٣) لامتناع الثّانى أعنى الجزاء، لامتناع الأوّل أعنى الشّرط، يعنى أنّ الجزاء منتف بسبب انتفاء الشّرط، هذا (۴) هو المشهور بين الجمهور، و اعترض عليه (۵) ابن الحاجب بأنّ الأوّل سبب

أى أنّه يفرض أنّه لو قدّر و فرض حصول الشّرط فى الماضى لترتّب عليه حصول الجزاء.

قوله: «مع القطع بانتفاء الشّرط» حال من الشّرط، أى حال كونه مصاحبا للقطع بانتفاء مضمون الشّرط، أى انتفاء مضمونه فى الواقع فلا ينافى فرض حصوله، ثمّ المراد بالشّرط الثّانى الجمله الشّرطيّه المعلّق عليها، بخلاف الشّرط الأوّل، فإنّه بمعنى التّعليق، و من أجل ذلك أتى بالظّاهر. و لا يرد أنّ المعرفه إذا أعيدت كانت الثّانيه عين الأولى، لأنّه أغلبىّ و ليس دائميّا.

أى لو، و حاصل مدلول لو على ما ذكره الشّارح هو تعليق الامتناع على الامتناع، كما ذهب إليه الجمهور، و قال ابن عصفور: إنّها لمجرد التّعليق بين الحصولين فى الماضى من غير دلالـه على امتناع الأوّل، أو الثّانى، كما أنّ إن لمجرّد التّعليق فى الاستقبال، و الصّحيح قول الجمهور على ما يشهد به موارد استعمالها.

أى كون لو لامتناع ثبوت الثّانى لامتناع ثبوت الأوّل «هو المشهور. . .» .

[اعتراض ابن الحاجب على المشهور]

@

[اعتراض ابن الحاجب على المشهور]

أى اعترض على ما ذهب إليه الجمهور «ابن الحاجب بأنّ الأوّل» أى الشّرط «سبب، و الثّانى» أى الجزاء «مسبّب» . و اعتراض ابن الحاجب على الجمهور يتّضح بعد بيان الفرق بين الشّرط و السّبب.

و الفرق بينهما إنّ الشّرط عندهم ما يلزم من عدمه العدم، و لا يلزم من وجوده الوجود و لا العدم، و السّبب ما يلزم من وجوده الوجود، و من عدمه العدم، إذا عرفت هذا الفرق، فنقول: إنّ اعتراض ابن الحاجب مبنىّ على أن يكون الشّرط سببا للجزاء و الجزاء مسبّبا له، ثمّ يمكن أن يكون للشّىء الواحد أسباب متعدّده كالنّار و الشّمس للإشراق، فإنّهما علّتان مستقلّتان له، فحينئذ انتفاء السّبب الخاصّ يوجب انتفاء المسبّب، لجواز أن يكون هناك سبب آخر يوجب وجود المسبّب، مثلا انتفاء طلوع الشّمس لا يوجب انتفاء الإشراق، لجواز وجود سبب آخر يقتضى وجوده كالنّار و السّراج و القمر و الكهرباء. فينعكس الأمر أى إنّ لو لامتناع

لا و الثّانی مسبّب، و انتفاء السّبب لا یدلّ علی انتفاء المسبّب، لجواز أن یکون للشّیء أسباب متعدّده، بل الأمر بالعکس (۱) لأنّ انتفاء المسبّب یدلّ علی انتفاء جمیع أسبابه، فهی لامتناع الأوّل لامتناع الثّانی (۲) ألا ترى أنّ قوله تعالی: لَوْ کانَ فِیهِما آلِهَهٌ إِلَّا اَللّهُ لَفَسَدَتا (۱)(۳)

الأوّل، أعنی السّبب لامتناع الثّانی، أعنی المسبّب.

أی إذا انتفی المسبّب انتفی السّبب، یعنی انتفاء المسبّب یستلزم انتفاء جمیع الأسباب، فتکون لامتناع الأوّل لامتناع الثّانی، عکس ما ذهب إلیه الجمهور.

نعم إنّهم قد ذکروا أنّه إذا کانت لشیء واحد أسباب متعدّده کان السّبب فی الحقیقه واحدا لا بعینه، لئلّا یلزم تخلّف المعلول عن العلّه، أو توارد العلل علی معلول واحد.

أی من انتفاء المسبّب نستکشف انتفاء جمیع علله التامّه، إن کان له أسباب مختلفه، و انتفاء علّته التامّه إن کان له سبب واحد.

هذه الآیه دلیل علی توحیده سبحانه، و المعنی أنّه لا یجوز أن یکون معه إله سواه، إذ لو کان فیهما، أی السّماء و الأرض، آلهه سوی اللّه لفسدتا، و ما استقامتا، و فسد من فیهما، و لم یستقم أمرهم، و هذا هو دلیل التّمانع الّذی بنی علیه المتکلّمون مسأله التّوحید.

و الشّاهد فیه قوله تعالی: لَوْ کانَ فِیهِما آلِهَهٌ حیث استعمل فیه لو، لتعلیق امتناع مضمون الشّرط بامتناع مضمون الجزاء.

تقریره أنّه لو کان مع اللّه سبحانه إله آخر لکانا قدیمین، و القدم من أخصّ الصّفات، فالاشتراک فیه یوجب التّماثل، فیجب أن یکونا عالمین قادرین حیّین، و من حقّ کلّ قادرین أن یصحّ کون أحدهما مریدا لضدّ ما یریده الآخر، من إماته و إحیاء، أو تحریک و تسکین، و إفقار و إغناء، و نحو ذلک، فإذا فرضنا ذلک، فلا یخلو إمّا أن یحصل مرادهما، و ذلک محال، و إمّا أن لا یحصل مرادهما، و هو باطل، لکونه خلاف الفرض، و بعباره أخری هذا الاحتمال ینتقض بکونهما قادرین، و إمّا أن یقع مراد أحدهما دون الآخر، فیلزم التّرجیح من غیر مرجّح، فإذا لا یجوز أن یکون الإله إلّا واحدا.

۱- ۱) سوره الأنبیاء:۲۲.

إنّما سيق ليستدلّ بامتناع الفساد على امتناع تعدّد الآلهه (۱) ، دون العكس (۲) ، و استحسن المتأخّرون رأى ابن الحاجب، حتّى كادوا أن يجمعوا على أنّها (۳) لامتناع الأوّل لامتناع الثّانى، إمّا لما ذكره (۴) ، و إمّا لأنّ الأوّل ملزوم (۵) و الثّانى لازم، و انتفاء اللّازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس (۶) ،

حيث إنّ المعلوم هو امتناع الفساد لكونه مشاهدا، و المجهول هو تعدّد الآلهه، و لا ريب أنّه يستدلّ بالمعلوم على المجهول لا العكس.

إذ لا يلزم من انتفاء تعدّد الآلهه انتفاء الفساد، لجواز أن يفعله اللّه بسبب آخر، فانتفاء الأوّل إنّما جاء من انتفاء الثّانى لا العكس كما هو قضيّه كلام الجمهور.

أى كلمه لو.

أى لما ذكره ابن الحاجب من الدّليل، و هو أنّ الأوّل سبب. . .

و هذا التّعليل علّل به الرّضى و جماعه، و إنّما عدلوا بهذا التّعليل عمّا قال به ابن الحاجب من التّعليل، أعنى قوله: «بأنّ الأوّل سبب. . .» ، لأنّ تعليل ابن الحاجب قاصر و ليس كلّيا، إمّا لجواز أن يكون اللّازم أعمّ، كما فى قولك: لو كانت الشّمس طالعه كان الضّوء موجودا، فإنّ أسباب الضّوء متعدّده، فليست مقصوره على الشّمس.

و إمّا لما قيل: من أنّ الشّرط النّحوىّ عندهم أعمّ من أن يكون سببا، نحو: لو كانت الشّمس طالعه كان النّهار موجودا، أو شرطا نحو: لو كان لى مال لحججت، فإنّ وجود المال ليس سببا للحجّ، بل شرط لكن كلّ من طلوع الشّمس و وجود المال ملزوم لوجود النّهار و الحجّ، و كيف كان فيصدق أنّ امتناع الأوّل، أى الملزوم، لامتناع الثّانى، أى اللّازم، لأنّ انتفاء اللّازم يستلزم انتفاء الملزوم، و لو كان اللّازم أعمّ من الملزوم، فلهذا عدلوا إلى التّعبير باللّازم و الملزوم.

أى لا يوجب انتفاء الملزوم انتفاء اللاّزم فيما إذا كان اللّازم أعمّ، و كيف كان فما صنعه ابن الحاجب من تخصيص الشّرط النّحوى بالسّبب لا يخلو عن إشكال، إلاّ أن يقال بأنّ ابن الحاجب لم يحصر الشّرط فى السّبب، بل الشّرط النّحوى عنده أعمّ.

نعم ظاهر عبارته و إن كان هو الحصر و الاختصاص، إلاّ أنّ هذا الظّاهر ليس مراده، فإذا لا يرد عليه ما ذكره الرّضى رحمه اللّه، و إنّما هو مجرّد مناقشه فى ظاهر عبارته، و مثل هذه المناقشه لا تكون من دأب المحقّقين، هذا تمام الكلام فى اعتراض ابن الحاجب و الرّضى و غيرهما على المشهور.

لجواز أن يكون اللّازم أعمّ، و أنا أقول (۱)

أى فى ردّ اعتراض ابن الحاجب و الرّضى و غيرهما على المشهور.

و حاصل الرّدّ:

إنّ لو على ما يستفاد من استقراء موارد استعمالها لها استعمالان:

أحدهما:

أن تكون للاستدلال العقلىّ، كما فى الآيه و هو ما إذا كان انتفاء الجزاء معلوما، و انتفاء الشّرط غير معلوم، فيؤتى بها للاستدلال على المجهول بالمعلوم، فهى عندئذ للاستدلال بامتناع الثّانى على امتناع الأوّل.

ثانيهما:

أن تكون للتّرتيب الخارجى، و إفاده أنّ علّه انتفاء الثّانى انتفاء الأوّل، كما إذا كان كلّ من انتفاء الطّرفين معلوما، لكن علّه انتفاء الثّانى كانت مجهوله، فهى حينئذ لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل، و تكون القضيّه عندئذ شرطيّه صوره و حمليّه لبّا، فمعنى قولنا: لو قام زيد لقام عمر، و أنّ قيام عمرو انتفى فى الخارج، بسبب انتفاء قيام زيد، و يكون هذا كلاما مع من كان عالما بانتفاء الجزاء، و هو طالب، أو كالطّالب لعلّه انتفائه فى الخارج، و أمّا علمه بأصل الانتفاء فقد حصل بدليل آخر، كإخبار بيّنه، أو إخبار ثقه، أو مشاهده حال، و الاستعمال الأوّل اصطلاح المناطقه، و الاستعمال الثّانى اصطلاح الأدباء، فابن الحاجب فهم من قول أهل العربيّه «أنّها لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل» ، بأنّها للاستدلال على امتناع الثّانى بامتناع الأوّل، فأورد عليهم أنّ الأمر بالعكس، و كذلك الرّضى و من تبعهما، و لم يهتدوا إلى أنّ مرادهم أنّها للدّلاله على العلّه فى انتفاء الثّانى فى الخارج انتفاء الأوّل، و إلاّ لما اعترضوا عليهم، و لهذا قال الشّارح: إنّ منشأ هذا الاعتراض قلّه التّأمّل، أى قلّه تأمّل ابن الحاجب، و من تبعه فى كلام الجمهور، و عبارتهم الصّادره منهم، و هو قولهم «لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل» .

منشأ هـذا الاعتراض قلّه التّأمّل، لأنّه ليس معنى قولهم: لو لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل، أنّه يستدلّ بامتناع الأوّل على امتناع الثّانى، حتّى يرد عليه (١) أنّ انتفاء السّبب (٢) أو الملزوم (٣) لا يوجب انتفاء المسبّب (۴) أو اللّازم (۵) بل معناه (۶) أنّها (٧)

أى على قول الجمهور.

ناظر إلى مقاله ابن الحاجب.

ناظر إلى مقاله الرّضى رحمه اللّه.

و ذلك لجواز تعدّد السّبب.

و ذلك لجواز كون اللّازم أعمّ.

أى معنى قول الجمهور «لو لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل» .

أى كلمه لو «للدّلاله على أنّ انتفاء الثّانى» أى الجزاء «فى الخارج إنّما هو» أى الانتفاء «بسبب انتفاء الأوّل» أى الشّرط، و حاصل المعنى إنّ كلمه لو للدّلاله على أنّ عدم وجود الجزاء فى الخارج إنّما هو بسبب عدم وجود الشّرط فيه، ففى قولنا: لو كانت الشّمس طالعه لكان العالم مضيّئا، إنّ لو تدلّ على أنّ انتفاء الضّوء فى الخارج إنّما هو بسبب انتفاء طلوع الشّمس.

لا يقال: إنّه لا وجه للقول بانتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، إذ قد ذكرتم فى تقرير دليل ابن الحاجب أنّ العلم بانتفاء الثّانى لا يحصل بالعلم بانتفاء الأوّل، لجواز تعدّد الأسباب، و هذا بعينه يجرى فى الانتفاء الخارجى فإنّ عموم السّبب و كثره أفراده ثابت بالإضافه إلى صقع الخارج أيضا، فينبغى أن لا يحصل انتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، لاحتمال أن يوجد سبب آخر يستدعى وجوده.

لأنّا نقول: إنّ انتفاء الشّرط و الجزاء معلوم فى موارد استعمال لو، و إنّما المجهول سبب انتفاء الثّانى فى الخارج، فيؤتى بها للدّلاله على أنّ سببه هو الأوّل، فإذا لا وجه للقول بأنّ ما ذكرتم فى تقرير دليل ابن الحاجب يأتى هنا أيضا لعموم تعدّد الأسباب خارجا أيضا، فينبغى أن لا يحصل انتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، و ذلك لاحتمال وجود سبب آخر، إذ بعد فرض كون الانتفاء معلوما، لا مجال لاحتمال عدم الانتفاء لمكان وجود سبب آخر يستدعى وجوده.

للـدّلاله على أنّ انتفاء الثّانى فى الخارج إنّما هو بسـبب انتفاء الأوّل، فمعنى فَلَوْ شٰاءَ لَهَدٰاكُمْ (۱)(۱) إنّ انتفاء الهدايه (۲) إنّما هو بسبب انتفاء المشيئه، يعنى أنّها (۳) تسـتعمل للدّلاله على أنّ علّه انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج هى انتفاء مضمون الشّرط (۴) من غير التفات (۵)

و فى ذكر هذه الآيه تعريض على ابن الحاجب و الرّضى، بأنّهما لم يهتديا لفهم ما هو المراد من عباره جمهور أهل العربيّه.

أى فى الخـارج أعنى انتفـاء الهـدايه فى الخارج إنّما هو بسـبب انتفاء المشـيئه فى الخارج، و ذلك لأنّ مشـيئه اللّه غالبه وجودا و عدما، و ليس معناه عندهم أنّ سبب العلم بانتفاء الهدايه هو العلم بانتفاء المشيئه، كما تخيّله ابن الحاجب و الرّضى و أتباعهما.

أى كلمه لو.

أى فالانتفاءان معلومان، و إنّما المجهول علّه انتفاء الثّانى، فيؤتى بلو لإفاده أنّها انتفاء الأوّل.

أى من غير التفـات الجمهـور فى قولهم: «لو لامتنـاع الثّـانى لامتنـاع الأوّل» ، «إلى أنّ علّه العلم بانتفـاء الجزاء مـا هى» أو من غير التفات المتكلّم عنـد ما يقول: لو قام زيد لقام عمرو، مثلا، إلى أنّ علّه العلم بانتفاء الجزاء ما هى، حيث إنّ المفروض أنّ كلمه لو تسـتعمل لإفـاده أنّ علّه الانتفـاء مـا هى، حيث إنّ المفروض أنّ كلمه لو تسـتعمل لإفـاده أنّ علّه الانتفاء ما هى، بعـد فرض كون انتفاء الطّرفين معلوما للمخاطب، و كـذا علّه العلم به، و الاحتمال الأوّل أعنى من غير التفات الجمهور أولى و أوفق بالمقصود، إذ لو التفت إلى أنّ علّه العلم بانتفـاء الجزاء ما هى، لكان اسـتدلالا، فيرد عليه ما اعترضه ابن الحاجب و متابعوه من أنّ انتفاء السّـبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء المسبّب أو اللّازم، و أمّا إذا لم يلتفت إلى ذلك فلا يرد شىء ممّا ذكروه.

و بالجمله قد زعم ابن الحاجب حيث فهم أنّ مرادهم أنّ انتفاء الأوّل علّه للعلم بانتفاء الثّانى، و دليل عليه، فاعترض عليهم بما مرّ.

۱- ۱) سوره الأنعام:۱۴۹.

إلى أنّ علّه العلم بانتفاء الجزاء ماهى، ألا ترى (۱) أنّ قولهم: لو لا لامتناع الثّانى لوجود الأوّل نحو: لو لا على لهلك عمر، معناه أنّ وجود على سبب لعدم هلاك عمر، لا أنّ وجوده دليل على أنّ عمر لم يهلك، و لهذا (۲) صحّ مثل قولنا: لو جئتنى لأكرمتك لكنّك لم تجئ، أعنى عدم الإكرام بسبب عدم المجيء. قال الحماسى (۳) :

هذا تنظير أتى به توضيحا للمقام، أى هذا الكلام و إن كان من غير ما نحن فيه، إلّا أنّه أتى به توضيحا لما نحن فيه، يعنى أنّ قول المعربين لو لا لامتناع الثّانى لوجود الأوّل، أى للدّلاله على أنّ علّه امتناع الثّانى فى الخارج وجود الأوّل، فينبغى أن يكون حكم لو حكم لولا.

و السّرّ فى كون لو لا لامتناع الثّانى لوجود الأوّل أنّ لو للنّفى، فلمّا زيدت عليها لا النّافيه تصبح نافيه للنّفى، و نفى النّفى إثبات، فتكون لامتناع الثّانى لوجود الأوّل، كما فيما إذا كان الشّرط نفيا و الجزاء إثباتا نحو قول عمر فى مواطن كثيره «لولا على لهلك عمر، معناه أنّ وجود على عليه السّلام سبب» و علّه «لعدم هلاك عمر، لا أنّ وجوده دليل على أنّ عمر لم يهلك» ، و ذلك لجواز وقوع هلاك عمر، مع وجود على عليه السّلام كما هو كذلك واقعا، و لأنّ عدم هلاك عمر معلوم للمخاطب المتلقّى هذا الكلام من عمر، كما أنّ وجود على عليه السّلام أيضا كذلك.

و البديهه تحكم بأنّه لا يستدلّ بمعلوم على معلوم، إذ المعلوم لا يستدلّ عليه، لأنّه تحصيل الحاصل و هو محال.

أى لكون معنى لو الدّلاله على أنّ انتفاء الثّانى فى الخارج إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل لا الاستدلال بامتناع الأوّل على امتناع الثّانى، كما فهم ابن الحاجب «صحّ مثل قولنا. . .» إذ لو كانت للاستدلال لما صحّ ذلك القول، لما فيه من استثناء نقيض المقدّم، و هو لا ينتج شيئا كما نصّ عليه علماء المنطق، لجواز أن يكون اللّازم أعمّ، فتعيّن أن يكون ذلك الاستثناء إشاره إلى أنّ علّه انتفاء مضمون الجزاء فى الخارج انتفاء مضمون الشّرط.

الحماسىّ نسبه إلى الحماسه، و هى فى الأصل الشّجاعه، سمّى بها كتاب أبى تمّام الّذى جمع فيه أشعار البلغاء المتعلّقه بالشّجاعه، فالبيت الحماسىّ منسوب إلى الحماسه، و المراد بها هنا الكتاب المشهور المنسوب إلى أبى تمّام الطّائى، جمع فيه أشعار البلغاء الّذين يستشهد بكلامهم، فإذا قيل: هذا البيت حماسى، يراد أنّه مذكور فى ذلك الكتاب، و إذا قيل: «قال

و لو طار ذو حافر قبلها (۱)

لطارت و لكنّه لم يطر

يعنى أنّ عدم طيران تلك الفرس بسبب أنّه لم يطر ذو حافر قبلها، و قال أبو العلاء المعرى: (۲)

[و لو دامت الدّول ات كانوا كغيرهم

رعايا، و لكن ما لهنّ دوام (۳)]

الحماسى» فالمراد به أحد الشعراء المذكورين فى ذلك الكتاب.

أى فرس، و الشّاعر يصف فرسا سريعه العدو، و يقول: لو طار حيوان ذو حافر، أى ذو ظفر قبل هذا الفرس لطارت هى البتّه، و لكنّ امتناع طيرانها لأجل أنّه لم يطر ذو حافر قبلها، و الغرض بيان السّبب فى عدم طيرانها، و هو عدم طيران ذى حافر قبلها مع العلم بعدم طيرانها.

و الشّاهد: فى قوله: «لو طار. . .» حيث تكون كلمه لو للدّلاله على أنّ انتفاء الثّانى فى الخارج، إنّما هو بسبب انتفاء الأوّل لا للاستدلال، إذ لو كانت للاستدلال لما صحّ ذلك القول لما فيه من استثناء نقيض المقدّم، حيث قال: لم يطر، و لم يقل: لم تطر، و هو لا ينتج شيئا عند علماء المنطق.

و الحاصل إنّ كلمه لو فيه قد استعملت لإفاده أنّ انتفاء الجزاء، أى طيران الفرس فى الخارج سببه و علّته انتفاء طيران ذى حافر قبله، لا للاستدلال على أنّ انتفاء الثّانى بانتفاء الأوّل، لكونه معلوما للمخاطب، فلا وجه للاستدلال عليه.

على وزن المصلّىّ، قريه بين حلب و شام، و الغرض من قول أبى العلاء المعرّى هو الاستشهاد القطعى على أنّ لو للدّلاله على أنّ انتفاء الأوّل علّه لانتفاء الثّانى فى الخارج، كما يقول به الجمهور، لا أنّها للاستدلال بانتفاء الأوّل على انتفاء الثّانى، كما فهمه ابن الحاجب و متابعوه.

المعنى: «الدّولات» بضمّ الدّال المهمله جمع دوله، بمعنى الملك، «رعايا» كسجايا جمع رعيّه خلاف السّلطان، و الضّمير فى «لهنّ» راجع إلى «الدّولات» ، و المراد من «الدّولات» أهلها، يعنى الملوك الماضيه، فمعنى البيت: و لو دامت الدّولات للملوك الماضيه و استمرّت

و أمّا المنطقيّون (۱) فقد جعلوا إن و لو أداه للّزوم (۲) ، و إنّما يستعملونها (۳) فى القياسات (۴)

دولتهم إلى هذا الزمان لكانوا رعايا للممدوح بهذا الشّعر، لاستحقاقه الإماره عليهم، لما فيه من الفضائل، فنفى دوام الدّولات الماضيه سبب لعدم كونهم رعايا كغيرهم للممدوح، لأنّهم لا يعيشون معه إلّا رعايا، و معلوم أنّ بانقراضهم انتفى كونهم رعايا له فى الخارج.

و الشاهد فيه: أنّ كلمه لو فيه قد استعملت لإفاده أن انتفاء كونهم رعايا للممدوح فى الخارج بسبب انتفاء دوام الدّولات فى الخارج، بقرينه أنّه استثنى نقيض المقدّم فيه، فليس الغرض الاستدلال، إذ لو كان الغرض الاستدلال، بأن كانت كلمه لو مستعمله لإفاده أنّ انتفاء دوام الدّولات سبب للعلم بانتفاء كونهم رعايا، لما صحّ استثناء نقيض المقدّم، إذ رفع المقدّم لا ينتج رفع التّالى، كما قرّر فى المنطق، فعلم أنّ غرض الشّاعر من الاستثناء ليس الإنتاج، بمعنى ترتيب الأمر المعلوم لتحصيل الأمر المجهول، أى الاستدلال بامتناع الأوّل على امتناع الثّانى، بل تكون كلمه لو بمعنى إفاده انتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، إذ ليس هنا معنى آخر كان صالحا لأن يراد هذا تمام الكلام فى معنى لو، حسب قاعده أهل العربيّه و اللّغه، و أما قاعده أرباب المعقول، أعنى المنطقيّين فقد أشار إليها بقوله: «و أمّا المنطقيّون. . .» .

[رأى المنطقيّين فى إن و لو]

@

[رأى المنطقيّين فى إن و لو]

هذا مقابل لمحذوف، أى هذا الّذى ذكرناه من أنّ كلمه لو للدّلاله على أنّ انتفاء الثّانى فى الخارج بسبب انتفاء الأوّل، قاعده أهل اللّغه، و أمّا المنطقيّون فقد جعلوها أداه اللّزوم دالّه على لزوم الجزاء للشّرط، أى ليستفاد من نفى التّالى نفى المقدّم، و من وضع المقدّم وضع التّالى، و قد جعلوا استعمال أداه الشّرط فى التّعليق و اللّزوم، لهذا الغرض اصطلاحا، و أخذوه مذهبا.

أى أداه و آله للدّلاله على لزوم التّالى للمقدّم.

أى أداه اللّزوم، سواء كانت إن أو لو أو غيرهما، كإذا و كلّما.

القياسات جمع القياس، و هو قول مؤلّف من أقوال، متى سلّمت لزم عنها قول آخر، ثمّ قوله: «القياسات» إشاره إلى أنّ المراد بالعلم هو العلم التّصديقىّ لا التّصورىّ.

لحصول العلم (۱) بالنّتائج فهی عندهم (۲) للدّلاله علی أنّ العلم بانتفاء الثّانی علّه للعلم بانتفاء الأوّل (۳) ضروره (۴) انتفاء الملزوم بانتفاء اللّازم من غیر التفات إلی أنّ علّه انتفاء الجزاء فی الخارج ما هی (۵)

لاکتساب العلم.

أی فکلمه لو عند المنطقیّین موضوعه «للدّلاله» ، فقوله: «للدّلاله» متعلّق بمقدّر.

أی رفع التّالی ینتج رفع المقدّم، أی فیما إذا أستثنی نقیض التّالی نحو: کلّما کانت الشّمس طالعه فالنّهار موجود، لکنّ النّهار لیس بموجود فالشّمس لیست بطالعه، فهی هنا للدّلاله علی أنّ العلم بانتفاء الثّانی علّه للعلم بانتفاء الأوّل.

لا یقال: إنّ کلام الشّارح یقتضی أنّ أداه اللّزوم إنّما تستعمل عند المنطقیّین للدّلاله علی أنّ العلم بانتفاء الثّانی علّه للعلم بانتفاء الأوّل، مع أنّها قد تستعمل عندهم للدّلاله علی أنّ العلم بوجود الأوّل علّه للعلم بوجود الثّانی، کما إذا استثنی عین المقدّم نحو: کلّما کانت الشّمس طالعه فالنّهار موجود، لکنّ الشّمس طالعه فالنّهار موجود.

لأنّا نقول: إنّ ما ذکره الشّارح مبنیّ علی الأغلب، أو علی سبیل التّمثیل، أو صوره الانتفاء هی محلّ الاشتباه.

مفعول له «للدّلاله» ، بمعنی الیقین، أی لأجل یقین انتفاء الملزوم، أی الشّرط بانتفاء اللّازم أی الجزاء.

أی کما التفت إلی ذلک علماء اللّغه مثلا- کلمه لو فی قولهم: لو کان العالم قدیما لم یکن متغیّرا، لکنّه متغیر، فلیس بقدیم، استعملت لتعلیق حصول مضمون الجزاء، أی عدم کون العالم متغیّرا بحصول مضمون الشّرط، أی کون العالم قدیما، لأجل الاستدلال بالعلم بانتفاء عدم التّغیّر علی العلم بانتفاء کونه قدیما، من دون التفات و نظر إلی أنّ سبب انتفاء عدم التّغیّر فی الخارج ما هو؟

فائده فی الفرق بین الاصطلاحین و المذهبین، أی مذهب المنطقیّین و مذهب أهل العربیّه.

الفرق بین المذهبین من ناحیتین: إحداهما: اعتبار القطع بانتفاء الشّرط فی مفهوم لو عند أهل العربیّه، حیث إنّهم یقولون: إنّها لتعلیق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط مع القطع بانتفائه، دون المنطقیّین فإنّهم جعلوها مثل سائر أدوات الشّرط أداه اللّزوم، فهی

و قوله تعالى: لَوْ كٰانَ فِيهِمٰا آلِهَةٌ إِلاّٰ اَللّٰهُ لَفَسَدَتٰا وارد (۱)

تستعمل عندهم فى مجرّد تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط، من دون تقييده بالقطع بالانتفاء.

ثانيتهما: إنّ العلّه الغائيّه لوضع لو و استعمالها فى المعنى المذكور عند الأدباء إفاده المتكلّم للمخاطب أنّ علّه انتفاء الجزاء فى الخارج هو انتفاء الشّرط، فكلّ من الانتفاءين معلوم عنده، و إنّما المجهول سبب انتفاء الجزاء و علّته، فالمتكلّم يلقى الكلام إليه لغرض تفهيم أنّ أحد الانتفاءين، أعنى انتفاء الشّرط سبب للانتفاء الثّانى أعنى انتفاء الجزاء.

و عند المناطقه تكون العلّه الغائيّه أحد أمرين: إمّا الاستدلال على انتفاء الأوّل بانتفاء الثّانى، كما إذا كان رفع المقدّم محلّ النّزاع بين المتكلّم و المخاطب.

و إمّا الاستدلال على ثبوت الثّانى بثبوت الأوّل، فيما إذا كان محلّ النّزاع بينهما وضع التّالى و ثبوت الجزاء، فالحاصل من الفرق المذكور أنّ العلقه الوضعيّه عند أهل العربيّه هى السّببيّه فى الخارج، و عند المناطقه الاستدلال، ثمّ ابن الحاجب و متابعوه لمّا لم يهتدوا إلى مراد أهل العربيّه، و تخيّلوا أنّ العلقه الوضعيّه عندهم أيضا الاستدلال.

فاعترضوا عليهم بأنّ الاستدلال بانتفاء الشّرط لتحصيل العلم بانتفاء الجزاء لا يصحّ، بل الأمر بالعكس، و لو اهتدوا بمرادهم لما اعترضوا عليهم. ثمّ استعمال أهل العربيّه و اللّغه أكثر فى القرآن الحديث، و أشعار العرب، و استعمال المناطقه أكثر فى كلام المؤلّفين.

أى من الورود بمعنى المجىء و الإتيان، لا من الإيراد بمعنى الاعتراض، أى إنّ هذه الآيه آتيه و جاريّه على قاعده المنطقيّين.

فمعنى العباره أنّ قوله: لَوْ كٰانَ فِيهِمٰا آلِهَةٌ جار على قاعده المنطقيّين و أرباب المعقول فى استعمال لو، لأنّ المقصود به تعليم الخلق الاستدلال على الوحدانيّه بأن يستدلّوا بالتّصديق بانتفاء الفساد على التّصديق بانتفاء التّعدّد، و ليس المقصود بيان أنّ انتفاء الفساد فى الخارج علّه لانتفاء التعدّد فهى فى الآيه الكريمه لامتناع الثّانى لامتناع الأوّل.

لا يقال:

إنّ الآيه الشّريفه وارده على قاعده المناطقه، و مقتضى أوضاعهم، و من المعلوم أنّه لا وجه الحمل الآيه على اصطلاح المنطقيّين المخالف لوضع اللّغه النّازل بها القرآن، لأنّه مستلزم

على هذه القاعده لكنّ الاستعمال على قاعده اللّغه هو الشّائع المستفيض، و تحقيق هذا البحث على ما ذكرنا من أسرار هذا الفنّ، و فى هذا المقام مباحث أخرى شريفه أوردناها (١) فى الشّرح، و إذا كان لو (٢) للشّرط فى الماضى [فيلزم عدم الثّبوت

لأن تكون الآيه غير وارده على وفق اللّغه العربيّه، و قد قال اللّه سبحانه: إِنّا أَنْزَلْناهُ قُرْآناً عَرَبِيًّا (١).

لأنّا نقول:

إنّ القاعده المنطقيّه عربيّه أيضا جرى عليها أهل الميزان، و لكنّها قليله الاستعمال عند أهل العربيّه بالنّسبه إلى القاعده الأخرى، فإنّ العرب قد يقصدون الاستدلال على الأمور العرفيّه، كما يقال: هل زيد فى البلد، فتقول: لا، إذ لو كان فيها لحضر مجلسنا، فتستدلّ بعدم الحضور على عدم كونه فى البلد، و يسمّى علماء البيان مثله بالطّريقه البرهانيّه.

و يمكن أن يقال بأنّه لا مجال لهذا الاعتراض أصلا، و ذلك لأنّ قول الشّارح «و أمّا المنطقيّون. . .» ليس ظاهرا فى أنّ المعنى الثّانى ليس من المعانى اللّغويّه، و إنّما هو بحسب الأوضاع الاصطلاحيّه لأرباب المعقول، بل مراده منه أنّ أرباب المعقول اصطلحوا على المعنى المذكور، و يكون عندهم من المعانى الحقيقيّه، و إن كان من المعانى العربيّه المجازيّه، فهو مجاز لغوى و حقيقه عرفيّه، فإذا لا يرد أنّ قوله تعالى: لَوْ كانَ فِيهِما وارد على قاعده المناطقه، فلا يكون عربيّا، لأنّه وارد على اللّغه العربيّه المجازيّه، كما أنّه وارد على قاعده المناطقه، و لا ريب أنّ المجازات العربيّه عربيّه، و إن كانت حقائق اصطلاحيّه.

ثمّ مراده بالبحث فى قوله: «و تحقيق هذا البحث» هو بحث لو، و ليس المراد به الاعتراض.

أى المباحث الشّريفه «فى الشّرح» ، أى المطوّل فمن أرادها يراجع إليه.

أى إذا كان لفظ لو «للشّرط فى الماضى» ، أى غالبا كما يستفاد من الكلام الآتى، و أشار الشّارح بتقدير قوله: «و إذا كان لو للشّرط فى الماضى» إلى أنّ الفاء فى قول المصنّف، «فيلزم» فاء الفصيحه و الشّرط مقدّر.

و المعنى أنّه قد عرفت أنّ لو لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فرضا، فى الماضى مع القطع بانتفاء الشّرط «فيلزم عدم الثّبوت و المضىّ فى جملتيها» أى فى شرطها

١- ١) سوره يوسف:٢.

و المضىّ فى جملتيها]إذ (١) الثّبوت ينافى (٢) التّعليق و الاستقبال ينافى المضىّ، فلا يعدل فى جملتيها (٣) عن الفعليّه الماضويّه إلاّ لنكته،

و جزائها، ثمّ المراد من عدم الثّبوت يمكن أن يكون عدم الحصول فى الخارج، أو عدم الاستمرار، و المقصود به نفى اسميّه كلّ من الجمله الشّرطيّه و الجزائيّه، أو يكون المراد به الانتفاء، كما قيل فيكون المعنى على الأخير أنّ لو لمكان أنّها للانتفاء يلزم أن يكون كلّ من جملتيها منتفيا، و غير متحقّق فى الخارج.

قوله:

«إذ الثّبوت» راجع إلى قوله: «للشّرط» ، لأنّ الشّرط هو التّعليق.

كما أنّ قوله:

«و الاستقبال» راجع إلى قوله: «فى الماضى» ، فقوله: «إذ الثّبوت. . .» إشاره إلى أنّ التّفريع فى المتن على طريق اللّفّ و النّشر المترتّب، حيث يكون قوله: «فيلزم عدم الثّبوت فى جملتيها» مفرّعا على قوله: «و لو للشّرط» أى للتّعليق، و قوله: «و يلزم المضىّ فى جملتيها» مفرعا على قوله: «فى الماضى» .

أى ثبوت الشّرط و الجزاء فى الخارج ينافى تعليق حصول الثّانى على حصول الأوّل فرضا فى الماضى، فإنّ تعليق ثبوت الثّابت محال، لأنّ ما هو متحقّق فى الخارج فعلا، لا معنى لتعليق حصوله الفعلى على أمر آخر الّذى لم يوجد بعد، و لا معنى أيضا لفرض حصوله، فإنّ ما هو متحقّق غير قابل، لأن يفرض تحقّقه، فلابدّ من عدم الثّبوت حتّى يتحقّق التّعليق، إمّا فى الماضى كما فى لو، و إمّا فى الاستقبال كما فى إن و إذا.

أى فى شرطها و جزائها «عن الفعليّه الماضويّه» لفظا و معنى، إلى المضارعيّه لفظا، و إن كان المعنى ماضيا، أى لا يجوز العدول فى جملتى لو عن الفعليّه الماضويّه إلى المضارعيّه إلاّ لنكته، مثل ما سيذكر من قصد استمرار الفعل فى الماضى، أو تنزيل المضارع منزله الماضى، أو استحضار الصّوره، و قد يأتى بيان النّكته و أنواعها فى المتن الآتى فانتظر.

و مذهب المبرد أنّها (۱) تستعمل فی المستقبل استعمال إن للوصل (۲)

[رأی المبرّد حول لو]

@

[رأی المبرّد حول لو]

أی لو تستعمل لو فی المستقبل لمجرّد الوصل و الرّبط، کما تستعمل إن الشّرطیّه فی غیر المستقبل لمجرد الوصل و الرّبط، فکما لا قصد إلی الشّرط و التّعلیق هنا، فکذلک لا قصد إلی ذلک ههنا، لکن استعمال لو لمجرّد الوصل و الرّبط، دون الشّرط، و التّعلیق قلیل، و هو مع قلّته ثابت «نحو قوله علیه السّلام: اطلبوا العلم و لو بالصّین» أی و لو کان طلبکم بالصّین، و نحو: تناکحوا تناسلوا «فإنّی أباهی بکم الأمم یوم القیامه، و لو بالسّقط» أی و لو کان مباهاتی بالسّقط، و هو الولد الّذی یسقط من رحم الأمّ، و لیس له روح، فالشّرط فی هذین المثالین مستقبل، أمّا فی الأوّل فلأنّه فی حیّز الأمر، و هو لا یتعلّق بالموجود فی الماضی أو الحال، لأنّه مستلزم لطلب الحاصل و هو محال.

و أما فی الثّانی فلأنّ المباهاه تکون یوم القیامه، لا فی الحال.

هذا فی بعض النّسخ و فی بعض النّسخ بإسقاط قوله: «للوصل» فمعنی العباره حینئذ: و مذهب المبرد أنّ لو تستعمل فی المستقبل استعمال إن الشّرطیّه، أی تستعمل مجازا فی تعلیق حصول مضمون الجزاء علی حصول مضمون الشّرط فی الاستقبال، من دون الجزم بوقوع الشّرط و عدم وقوعه، و النّکته فی هذا الاستعمال قصد استبعاد حصول مضمون الشّرط و ادّعاء کونه بمنزله المحال.

لا یقال: إنّ الکلام حینئذ فی لو الّتی للشّرط، فلا یصحّ التّمثیل بالمثالین المذکورین، إذ لا جواب لها فی هذین المثالین، و إنّما هی للوصل و الرّبط، کما عرفت.

لأنّا نقول: إنّ التّمثیل بالمثالین علی القول بأنّ لو هذه جوابها مقدّر، و الأصل و لو یکون العلم بالصّین فاطلبوه، و لو تکون المباهاه بالسّقط، فإنّی أباهی به، فالشّرط فی هذین المثالین مستقبل، بدلیل أنّه فی حیّز اطلبوا فی المثال الأوّل، و ما یتوجّه إلیه الأمر مستقبل، و المباهاه فی المثال الثّانی إنّما هی یوم القیامه الّذی هو مستقبل، و هذا الاحتمال الثّانی أولی أن یکون مراد المبرّد.

نعم یظهر من المغنی أنّ مراده هو الاحتمال الأوّل، أی استعمال لو للوصل و الرّبط، حیث قال فی المغنی، و الأوضح مذهبه إلی أنّ ذکر ردّ ابن الحاجب علی المبرّد بآیات و أبیات، و صریحها إثبات الجواب لها.

و هو مع قلّته ثابت، نحو قوله عليه السّلام: اطلبوا العلم و لو بالصّين، و فإنّى أباهى بكم الأمم يوم القيامه و لو بالسّقط [فدخولها على المضارع (۱) فى نحو: وَ اِعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اَللّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ اَلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ [(۱)]، أى لوقعتم فى جهد (۳)

[استعمالات لو]

@

[استعمالات لو]

و كيف كان فعلم ممّا تقدم أنّ للو أربعه استعمالات:

الأوّل: أن تكون للتّرتيب الخارجى.

الثّانى: كونها للاستدلال.

الثّالث: أن تكون وصليّه للرّبط فى الجمله الحاليّه.

الرّابع: أن تكون بمعنى إن للشّرط فى المستقبل.

فكلمه لو فى قوله: «و لو بالسّقط» قد استعملت فى تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشّرط فى الاستقبال من القطع بانتفائه.

لا يقال: إنّ لو هذه لم تستعمل استعمال إن لكون الشّرط قطعيّا فى المقام، بل استعملت استعمال إذا، فإذا لا يصحّ التّمثيل به لقوله، و مذهب المبرّد أنّها تستعمل فى الاستقبال استعمال إن.

لأنّا نقول: إنّ الشّرط و إن كان قطعيّا إلّا أنّه جعل منزله المشكوك لاستبعاده، أى مباهاته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم بالسّقط، و من ذلك أتى بلو للإشعار بكونه مستبعدا، بحيث يليق أن يدعى كونه محالا.

أى قوله: «فدخولها» تفريع على قوله: «فيلزم المضىّ فى جملتيها» ، أى إذا كان المضىّ لازما فى جملتيها، فدخولها على المضارع لقصد استمرار الفعل.

قوله: لَعَنِتُّمْ من العنت، بمعنى الهلاك، و أصله المشقّه و الصّعوبه، فالعنت: الوقوع فى أمر شاقّ كما فى المجمع.

الجهد بفتح الجيم بمعنى المشقّه و الطّاقه، و المراد هنا الأوّل و أمّا بالضّمّ فهو بمعنى الطّاقه ليس إلّا، ثمّ الواو بمعنى أو، إذ لا يجوز إراده معنيين من لفظ واحد، أى إراده المشقّه و الهلاك من لفظ جهد.

و معنی الآـیه: اعلموا أنّ فیکم رسول اللّه فـاتقوا اللّه أن تکـذبوه، أو تقولوا باطلاـ عنـده، فـإنّ اللّه یخـبره بـذلک فتفضـحوا، و لو یطیعکم و فعل ما تریدونه فی کثیر من الأمر لوقعتم فی

ص :۱۶۵

۱- ۱) سوره الحجرات:۷.

و هلاک [لقصد استمرار الفعل (۱) فیما مضی (۲) وقتا فوقتا]. و الفعل (۳)

عنت، أی فی مشقّه و هلاک.

و الشّاهد: فی دخول لو علی المضارع لقصد الاستمرار.

و المراد به الفعل اللّغوی، أی الحدث، و المراد بالاستمرار الاستمرار التّجدّدی. و حاصله إنّ دخول لو علی المضارع فی الآیه علی خلاف الأصل لنکته اقتضاها المقام، و هی الإشاره إلی أنّ الفعل الّذی دخلت علیه لو یقصد استمراره فیما مضی وقتا فوقتا، و لفظه لو نفت ذلک الاستمرار.

و استمرار الفعل علی وجه التّجدّد إنّما یحصل بالمضارع لا بالماضی، الّذی شأنه أن تدخل علیه لو، فالعدول عن الماضی إلی المضارع لهذه النّکته التّی اقتضاها المقام.

و أشار بقوله: «فیما مضی» إلی أنّ لو علی معناها، و أنّ المضارع الواقع موقع الماضی أفاد الاستمرار فیما مضی، فالتّخلف إنّما هو فی اللّفظ فقطّ و بقوله: «وقتا فوقتا» أشار إلی أنّ الانتفاء ملاحظ بحسب أوقات الوجود، فإنّ الإطاعه توجد عاده وقتا فوقتا، فیلاحظ انتقاؤها کذلک، فیکون المضارع المنفی کالمثبت فی أنّ الاستمرار المستفاد منه تجدّدی لا ثبوتیّ، و المعنی لو استمر إطاعه النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم بکم، و العمل برأیکم وقتا بعد وقت، لاستمرّ عنتکم ساعه بعد ساعه، لکن لمّا امتنع استمرار النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم علی إطاعتکم وقتا فوقتا امتنع بسببه عنتکم ساعه فساعه، و الفعل الماضی و إن دلّ أیضا علی التّجدد و لکنّ المضارع یدلّ علی الاستمرار دون الماضی، فإنّه ینقطع عند الاستقبال، بخلاف المضارع فإنّه لا ینقطع إلی الأبد الآبد، ففائده العدول إلی المضارع الدّلاله علی الاستمرار التّجدّدی.

أی الفعل الّذی قصد استمراره فی الآیه هو الإطاعه، و حاصل ما ذکره الشّارح إنّ الکلام مشتمل علی نفی، و هو لو و قید و هو الاستمرار المفاد بالمضارع، فیجوز أن یعتبر نفی القید، و أن یعتبر تقیید النّفی بالاستمرار، فالمعنی علی الأوّل انتفی عنتکم بسبب امتناع الاستمرار علی الإطاعه فی الکثیر، لأنّ المراد بالنّفی هنا الامتناع، فیفید أنّ أصل الإطاعه موجود و المنفی هو استمرارها کما أشار إلیه بقوله: «یعنی أنّ امتناع عنتکم» و هو الجزاء «بسبب استمراره» ، أی النّبیّ صلّی اللّه علیه و آله و سلّم: «علی إطاعتکم» و هو الشّرط، «فإنّ المضارع» المثبت «یفید الاستمرار، و دخول لو» الامتناعیّه «علیه یفید امتناع الاستمرار» ، و المعنی علی الثّانی، و هو أن یعتبر تقیید النّفی

هو الإطاعه، يعنى أنّ امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، فإنّ المضارع يفيد الاستمرار، و دخول-لو-عليه يفيد امتناع الاستمرار، و يجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعه، يعنى أنّ امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم، لأنّه كما أنّ المضارع المثبت يفيد استمرار الثّبوت، يجوز أن يفيد المنفىّ استمرار النّفى،

بالاستمرار، انتفى عنتكم بسبب الامتناع المستمرّ على إطاعتكم فى الكثير فلا ينافى أنّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أطاعهم فى القليل.

و بعباره أخرى فالمعنى على الثّانى امتناع الإطاعه و نفيها على نحو المستمرّ كما أشار إليه بقوله: «و يجوز أن يكون الفعل» المقترن بلو فى قوله تعالى: لَوْ يُطِيعُكُمْ هو «امتناع الإطاعه» لا الإطاعه نفسها، و الاستمرار يستفاد من سياق الجمله، فقوله:

يُطِيعُكُمْ يعنى يستمرّ على إطاعتكم، و قوله: لَوْ يُطِيعُكُمْ يستمرّ على امتناع إطاعتكم و عدمها، فالاستمرار فى كلتا جملتى النّفى و الإثبات خارج عن تركيب الجمله، مفهوم من سياقها، و النّفى و الإثبات وارد على الإطاعه، فالفعل فى الإثبات الإطاعه نفسها، و فى النّفى امتناع الإطاعه و عدمها، و الاستمرار مهيمن على الطّرفين بالتّقريب المذكور. كما فى (الوشاح) .

و كيف كان فذكر الجواز إشاره إلى رجحان الوجه الأوّل فى المراد من الفعل، و يمكن ترجيح الوجه الأوّل بحسب اللّفظ و المعنى، أمّا ترجيحه بحسب اللّفظ، فلأنّ المتفاهم عرفا كون ترتيب أجزاء القضيّه المعقوله مثل ترتيب أجزاء القضيّه اللّفظيّه، فحيث إنّ لو مقدّم فى القضيّه اللّفظيّه على الهيئه المضارعيّه، أى «لو يعطيعكم» فليكن الامتناع، و هو معنى لو مقدّما على الاستمرار المستفاد من المضارع فى القضيّه المعقوله، كما فى الوجه الأوّل، أى يعنى أنّ امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، ثمّ اللاّزم تقدّم الاستمرار على الإطاعه، لأنّ الهيئه فى القضيّه اللّفظيّه فى صقع اللّحاظ متقدّمه على المادّه، فليكن الاستمرار المستفاد من الهيئه مقدّما على المعنى المادّى فى القضيّه المعقوله.

و أمّا ترجيحه بحسب المعنى، فلأنّ مفاد الشّرط عليه انتفاء استمرار الإطاعه مع ثبوت أصلها فتترتّب عليه فائدتان:

إحداهما: انتفاء وقوعهم فى المشقّه أو الهلاك.

و الدّاخل عليه لو (۱) يفيد استمرار الامتناع (۲) كما أنّ الجمله (۳)

و ثانيتهما: استجلاب قلوبهم و استمالتهم، حيث إنّ استمرار إطاعته لهم و إن كان مستلزما لوقوعهم فى المشقّه أو الهلاك من جهه لزوم اختلال الرّياسه و الرّساله، إلّا أنّ طاعته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم عنهم فى قليل من الأمر مستلزم لجلب قلوبهم، و عدم تنفّرهم منه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم هذا بخلاف الوجه الثّانى حيث إنّ الشّرط حينئذ امتناع إطاعته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم عنهم و نفيها أصلا، و من المعلوم أنّ عدم إطاعته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أصلا موجب لتنفّرهم منه و عداوتهم له.

نعم اللّازم تقدير المضاف حينئذ فى كلام المصنّف، أى لقصد امتناع استمرار الفعل، كما قيل، لكن يمكن الاستغناء عنه بدعوى أنّ قوله: «لقصد استمرار الفعل» ناظر إلى مدخول لو فقطّ، فبعد مجىء الامتناع من ناحيتها يصبح المعنى امتناع استمرار الفعل، فالفعل أعنى الإطاعه منفى على الوجه الثّانى، دون الوجه الأوّل، و هنا بحث تركناه رعايه للاختصار.

أى لفظ لو الّذى يجعل المثبت منفيّا و المنفى مثبتا.

لأنّه يعتبر أوّلا- دخول النّفى المستفاد من لو، ثمّ يعتبر الاستمرار فيتوجّه الاستمرار إلى النّفى و الامتناع دون العكس، كما يعتبر النّفى أوّلا- فى قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ لا- يُحِبُّ اَلظّٰالِمِينَ، ثمّ العموم فيفيد عموم النّفى لا- نفى العموم، و حاصل الوجه الثّانى، أعنى كون المراد بالفعل امتناع الإطاعه لا- نفسها، إنّ المعانى الأصليّه يتصوّرها البليغ أوّلا فى الذّهن. ثمّ يعتبر فيها الخصوصيات و المزايا، فالنّفى و الإثبات مقدّم فى الاعتبار على الاستمرار، فعليه يكون المعنى بحيث يرد الاستمرار المستفاد من المضارع على الامتناع المستفاد من كلمه لو، أى أنّ امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن طاعتكم، فتكون استفاده المعانى من الألفاظ على خلاف ترتيبها، و هذا هو المراد بقوله: «لأنّه كما أنّ المضارع المثبت يفيد استمرار الثّبوت، يجوز أن يفيد المنفى استمرار النّفى»

تنظير للفعلين المثبت و المنفى بجملتى الاسميّه، أى المثبته و المنفيّه، و الغرض منه دفع الاستبعاد عن الوجه الثّانى، و توضيح ذلك أنّه كما أنّ المضارع المثبت يفيد استمرار الثّبوت، يجوز أن يفيد المضارع المنفى استمرار النّفى كالجمله الاسميّه، حيث إنّ الجمله الاسميّه المثبته تفيد تأكيد الثّبوت و دوامه، و المنفيّه تفيد تأكيد النّفى و دوامه، لا نفى التّأكيد و الدّوام

الاسميّه المثبته تفيد تأكيد الثّبوت و دوامه (۱) ، و المنفيّه (۲) تفيد تأكيد النّفى و دوامه لا نفى التّأكيد و الدّوام، كقوله تعالى: وَ مٰا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (۱)(۳)

أى دوام الثّبوت فيكون دوامه عطفا تفسيريّا للثّبوت، فالمراد به الثّبات بمعنى الدّوام لا الثّبوت مقابل النّفى، ثمّ إنّ إفادتها هذا، إنّما هو إذا كانت مكتنفه بما يناسب ذلك من خصوصيّه المقام، كمقام المدح أو الذّمّ أو التّرحّم، أو نحو ذلك فإنّ الجمله الاسميّه المثبته من حيث هى هى، لا تدلّ إلاّ على مجرّد الثّبوت، و إنّما تدلّ على تأكيد الثّبوت باعتبار خصوصيّه المقام، و هكذا المنفيّه.

أى الجمله الاسميّه المنفيّه «تفيد تأكيد النّفى» أى استمرار الانتفاء، فدخول النّفى على قولنا: زيد قائم، يؤكّد عدم القيام لزيد.

لا يقال: إنّه لا مجال لهذا القول، لأنّ مقتضى القاعده التّى ذكرها الشّيخ من أنّ النّفى يتوجّه إلى قيد زائد فى الكلام، أن تفيد الجمله الاسميّه المنفيّه نفى الدّوام و التّأكيد، لا دوام النّفى و تأكيده.

لأنّا نقول: إنّ ذلك فيما إذا اعتبر القيد سابقا على النّفى، و أمّا إذا اعتبر تقدّم النّفى على القيد، فإنّما تفيد الجمله الاسميّه المنفيّه حينئذ تأكيد النّفى، أو يقال: إنّ إفاده تأكيد النّفى استعمال آخر للنّفى.

وَ مِنَ اَلنّٰاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنّٰا بِاللّٰهِ وَ بِالْيَوْمِ اَلْآخِرِ وَ مٰا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ، و توضيح ذلك إنّ الكفار و المنافقين قد ادّعوا حدوث الإيمان، حيث قالوا آمنّا فردّ اللّه سبحانه مقالتهم بقوله: وَ مٰا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ فلابدّ أن يكون المراد به تأكيد نفى إيمانهم لا نفى التّأكيد، إذ مقتضاه ثبوت أصل إيمانهم، و هذا عين دعواهم، فلا يكون ردّا لهم، فمن ذلك صرّح أرباب التّفسير و غيرهم بأنّ قوله تعالى: وَ مٰا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ ردّ لهم على آكد وجه.

۱- ۱) سوره البقره:۸.

ردّا لقولهم: إِنّا آمَنّا على أبلغ وجه و آكده (١) [كما فى قوله تعالى: اَللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ (١)(٢)] حيث لم يقل: (٣)

بالمدّ عطف تفسير ل «أبلغ» و «على» متعلّق لقوله: «ردّا» ، يعنى أنّهم ادّعوا إحداث الإيمان و ثبوته ليروج عنهم، فردّ عليهم ذلك بأنّهم مستمرّون على عدم الإيمان مع التّأكيد بالباء الزّائده الدّاخله فى خبر الجمله الاسميّه، أعنى (بمؤمنين) فهى مفيده لتأكيد النّفى لا نفى التّأكيد، فالمعنى إيمانهم منفىّ نفيا مؤكّدا.

و المتحصّل ممّا ذكر أنّ الجمله الاسميّه بجزأيها، كما إذا كانت مثبته يقصد بها بحسب المقامات استمرار الثّبوت، كذلك إذا كانت منفيّه يقصد بها بحسبها استمرار النّفى، و يلزم من استمراره انتفاء الأحداث، فهناك إثبات الشّىء ببيّنه، و لو قيل: و ما آمنوا، لم يبلغ هذه المرتبه فى الرّدّ.

وَ إِذا لَقُوا اَلَّذِينَ آمَنُوا قالُوا آمَنّا وَ إِذا خَلَوْا إِلى شَياطِينِهِمْ قالُوا إِنّا مَعَكُمْ إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ (١٤) اَللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ الآيه، يعنى يفيد «لو يطيعكم» الاستمرار كما يفيد يَسْتَهْزِئُ ذلك، و كما عدل إلى المضارع فى قوله تعالى: اَللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ لقصد استمرار الفعل كذلك عدل إلى المضارع فى نحو: لَوْ يُطِيعُكُمْ لقصد استمرار الفعل، و الفرق بين الاستمرارين أنّ الاستمرار فى الاسميّه فى الثّبوت، و الاستمرار فى وضع المضارع موضع الماضى فى التّجدد وقتا فوقتا.

لكنّ العدول هنا من الماضى إلى المضارع مع دخول لو على المضارع، و ههنا من اسم الفاعل إلى المضارع، مع عدم دخول لو على المضارع، و لو لا نكته قصد استمرار الفعل لما عدل إلى المضارع فى شىء منهما أصلا.

ثمّ المراد باستهزاء اللّه تعالى بالمنافقين لازمه، و هو إنزال الهوان و الحقاره بهم، و المعنى: اللّه يجازى جزاء الاستهزاء.

فيه إشاره إلى تنظير هذه الآيه بالآيه السّابقه، أعنى لَوْ يُطِيعُكُمْ إنّما هو فى مطلق العدول إلى المضارع، و إن كان العدول هنا عن اسم الفاعل إلى المضارع، و فيما سبق عن الماضى إلى المضارع، و إنّما كان الأصل فى المعدول عنه هنا اسم الفاعل، لاقتضاء المقام إيّاه، لمشاكله ما وقع منهم، لأنّهم قالوا: إِنَّما نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ .

١- ١) سوره البقره:١۴ و ١۵.

اللّه مستهزئ بهم، قصدا (۱) إلى استمرار الاستهزاء و تجدّده (۲) وقتا فوقتا [و]دخولها (۳) على المضارع [فى نحو قوله تعالى (۴) : وَ لَوْ تَرىٰ الخطاب لمحمد عليه (۵) السّلام، أو لكلّ من (۶) تتأتى منه الرّؤيه إِذْ وُقِفُوا عَلَى اَلنّارِ (۱)(۷)]

فلو لا قصدا لاستمرار الاستهزاء، لقيل: اللّه مستهزئ بهم، بصيغه اسم الفاعل، ليكون مطابقا لقول المنافقين: إِنَّمٰا نَحْنُ مُسْتَهْزِؤُنَ .

أى تجدّد الاستهزاء، فعطف تجدّده على الاستمرار تفسيرىّ، و فيه إشاره إلى أنّ الاستمرار المستفاد من قوله: «اللّه مستهزئ» بمعنى الثّبوت و الاستمرار المستفاد من اَللّٰهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ بمعنى التّجدّد، و المطلوب فى المقام هو المعنى الثّانى، أى الاستمرار التّجدّدى، لأنّ معنى استهزاء اللّه بهم، هو إنزال الهوان و الحقاره بهم وقتا بعد وقت.

أى كلمه لو و دخولها مبتدأ و قوله: «لتنزيله منزله الماضى» خبره.

ممّا لم يقصد به الاستمرار، بل النّكته فيه هى تنزيل المضارع منزله الماضى.

أى يا محمّد.

أى يا من تحصل منه الرّؤيه، بناء على أنّ الخطاب موجّه إلى غير معيّن.

بعده قوله: فَقٰالُوا يٰا لَيْتَنٰا نُرَدُّ وَ لاٰ نُكَذِّبَ بِآيٰاتِ رَبِّنٰا وَ نَكُونَ مِنَ اَلْمُؤْمِنِينَ بيّن اللّه سبحانه فى هذه الآيه ما يناله الكفار يوم القيامه من الحسره و تمنّى الرّجعه، فقال: و لو ترى يا محمّد، أو يا من تحصل منه الرّؤيه إِذْ وُقِفُوا عَلَى اَلنّارِ أى إذ اطّلعوا عليها، أو إذ أمكثوا عليها، أو إذ عرفوا مقدار عذابها من قولك: وقفت على ما عند فلانّ، تريد فهمته و عرفته، و هذا و إن كان استقباليّا إلاّ أنّه نزّل منزله الماضى، لكونه متحقّق الوقوع، فقالوا: أى فقال الكفّار حين عاينوا العذاب و ندموا على ما فعلوا يا ليتنا نردّ إلى الدّنيا، و لا نكذب بكتب ربّنا و رسله، و جميع ما جاءنا من عنده، و نكون من جمله المؤمنين بآيات اللّه سبحانه.

و الشّاهد: فى قوله: وَ لَوْ تَرىٰ حيث أدخلت كلمه لو على المضارع، لتنزيله منزله الماضى لصدوره عمّن لا خلاف فى كلامه.

۱- ۱) سوره الأنعام:۲۷.

أی (۱) أروها حتّی (۲) یعاینوها (۳) ، أو اطّلعوا علیها اطّلاعا، هی تحتهم، أو (۴) أدخلوها فعرفوا (۵) مقدار عذابها،

تفسیر لقوله تعالی: وُقِفُوا عَلَی اَلنّارِ ثمّ أروها بالبناء للمفعول، بمعنی إراءه النّار لهم.

أی حتّی تعلیلیّه، أی مکثوا عند النّار لیشاهدوها بأعینهم، فیکون تفسیر

وُقِفُوا، بأروها تفسیر بما هو لازم معناه المستعمل فیه.

تفسیر ثان للوقوف، إذ کون الوقف بمعنی الاطّلاع ممّا ذکره فی القاموس، و جمله «هی تحتهم» ، حال من ضمیر «علیها» فالمعنی اطّلعوا علی النّار حال کونها تحتهم.

تفسیر ثالث للوقوف فیکون]علی [فی وُقِفُوا عَلَی اَلنّارِ بمعنی فی، أی إذ أدخلوا فی النّار، و فی هذا التّفسیر مسامحه، إذ لم یرد الوقوف بمعنی الدّخول، إلّا أنّ الإدخال بما أنّه من مقدّمات العرفان.

فالمتحصّل أنّ وقوفهم علی النّار إمّا أن یفسّر بإراءتها، أو بالاطّلاع علیها، أو بالإدخال فیها کما عرفت.

و فی الأطول إِذْ وُقِفُوا أی حبسوا، أو اطّلعوا، أو أقیموا من وقفته بمعنی أقمته، أو حبسته أو أطّلعته علی، فی القاموس.

و فی بعض النّسخ «فعرفوا» راجع إلی التّفاسیر الثّلاثه المذکوره فی کلام الشّارح، إلّا أنّ ما هو الموجود فی الکتاب، أعنی فعرفوا أولی، و ذلک لیکون إشاره إلی أنّ هذا معنی آخر للوقوف علی النّار، کما یعلم من کلام الزّجّاج حیث قال: قوله تعالی: إِذْ وُقِفُوا عَلَی اَلنّارِ یحتمل ثلاثه أوجه:

الأوّل: أن یکونوا قد وقفوا عندها حتّی یعاینوا فهم موقوفون إلی أن یدخلوها.

الثّانی: أن یکونوا قد وقفوا علیها، و هی تحتهم، یعنی أنّهم وقفوا للنّار علی الصّراط، و علی هذین الوجهین وقفوا من وقفت الدّابه.

و الثّالث: أنّهم عرفوها من وقفت علی کلام فلان، أی عرفت معناه انتهی.

و جواب (۱) لو محذوف، أی لرأیت (۲) أمرا فظیعا [لتنزیله (۳)]أی المضارع [منزله الماضی (۴) لصدوره]أی المضارع أو الکلام [عمّن لا خلاف فی إخباره]فهذه الحاله (۵) إنّما هی فی القیامه، لکنّها جعلت بمنزله الماضی المتحقّق، فاستعمل

أی أتی الشّارح بهذا الکلام دفعا لما یقال: إنّ لو للتّمنی، و هی تدخل علی المضارع، و حینئذ فلا یصحّ الاستشهاد بهذه الآیه علی دخول لو الشّرطیّه علی المضارع، و حاصل الدّفع إنّا لا نسلّم أنّها هنا للتّمنی، بل هی شرطیّه و جوابها محذوف، أی لرأیت أمرا فظیعا، أی شنیعا تقصر العباره عن تصویره.

قیل الأولی أن یقول: أی لتری أمرا فظیعا، لیکون الجواب مطابقا للشّرط.

إلاّ أن یقال: إنّه قدّر الماضی علی طبق صاحب الکشاف، رعایه لما هو مقتضی الظّاهر فی لو، و موافقه لقوله تعالی: لَوْ یُطِیعُکُمْ فِی کَثِیرٍ مِنَ اَلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ حیث یکون الجواب، أعنی لَعَنِتُّمْ فعلا ماضیا.

علّه لدخول لو علی المضارع، أی إنّما نزل المضارع من حیث اللّفظ و المعنی منزله الماضی، حتّی دخلت علیه لو التّی هی مختصّه بما هو ماض لفظا و مدلولا، لصدور هذا المضارع عمّن لا خلاف فی إخباره، فلفظ المضارع الصّادر عنه کلفظ الماضی فی الدّلاله علی التّحقّق فی الجمله، فالمعنی الاستقبالی الّذی أخبر عنه بمنزله المعنی الماضی فی التّحقّق فی الجمله.

علّه للتّنزیل، أی و إنّما نزّل ذلک المعنی الاستقبالی منزله الماضی لصدور الإخبار عن ذلک المعنی الاستقبالی بالفعل المضارع عمّن لا خلاف فی إخباره، و هو اللّه الّذی یعلم غیب السّماوات و الأرض، و لا یعزب عنه جلّ جلاله شیء.

أی رؤیتهم واقفین علی النّار، فاسم الإشاره إشاره إلی مضمون الآیه، ثمّ هذا إشاره إلی الاعتراض بأنّ هذه الحاله، أی حاله وقوفهم علی النّار مستقبله، استعمل فکیف فیها لو و إذ المختصّان بالأمور الماضیّه.

و قوله: «و لکنّها جعلت. . .» إشاره إلی الجواب، و حاصله: إنّ هذه الحاله و إن کانت مستقبله، لکنّها جعلت بمنزله الماضی المتحقّق الوقوع لتیقّن وقوعها.

فيها (۱) لو و إذ المختصّان (۲) بالماضى، لكن عدل عن لفظ الماضى (۳) و لم يقل: و لو رأيت، إشاره (۴) إلى أنّه (۵) كلام من لا خلاف فى إخباره، و المستقبل عنده بمنزله الماضى فى تحقّق الوقوع (۶) فهذا الأمر (۷) مستقبل فى التّحقيق، ماض بحسب التّأويل (۸)

و بعباره واضحه إنّ هذه الحاله بما أنّ المولى الحكيم أخبر عنها أصبحت محقّقه كالأمور الماضيه، فاستعمل فيها ما يختصّ بالماضى مثل لو و إذ.

أى فى تلك الحاله كلمه لو و إذ بعد تنزيلها بمنزله الماضى.

قوله: «المختصّان» صفه لو و إذ.

أى قوله: «عدل عن لفظ الماضى. . .» تنبيه على نكته أخرى، و هى أنّ اللّفظ المستقبل الصّادر عمّن لا خلاف فى إخباره بمنزله الماضى المعلوم تحقّق معناه، و يمكن أن يقال: لمّا كانت تلك الأمور ماضيه تأويلا مستقبله تحقيقا، فروعى الجانبان معا، فأتى بلو مراعاه لجانب التّأويل، و صيغه المضارع مراعاه لجانب التّحقيق، و قيل: إنّ فى الكلام حذف و أصله، و إن كان المناسب للتّنزيل المذكور و للو لفظ الماضى «لكن عدل. . .» .

علّه للعدول من لفظ الماضى إلى المضارع.

أى قوله تعالى: وَ لَوْ تَرىٰ، و الضّمير فى «إخباره» و «عنده» عائد إلى «من» ، و هو اللّه.

فلفظ المضارع الصّادر عنه بمنزله لفظ الماضى، و يستوى عنده التّعبير بالماضى و المضارع، فالتّعبير بأيّهما كالتّعبير بالآخر.

أى وقوف الكفّار على النّار «مستقبل فى التّحقيق» ، لأنّه فى يوم القيامه.

أى التّنزيل، و كذلك لفظ تَرىٰ مستقبل بحسب الواقع و التّحقيق، و ماض بحسب التّنزيل «كأنّه» أى الشّأن «قيل: قد انقضى هذا الأمر» أى وقوفهم على النّار، و الضّمير فى «رأيته» عائد إلى الأمر.

لا يقال: إنّ المنافره بين لو و تَرىٰ تكون من حيث اللّفظ و المعنى، و بينها و بين وُقِفُوا من حيث المعنى فقطّ، و كذلك بين إذ و وُقِفُوا فتنزيل المضارع، أعنى تَرىٰ منزله الماضى لا يكفى فى رفع إشكال المنافره.

لأنّا نقول: إنا نلتزم بالتّنزيلين:

الأوّل: تنزيل وُقِفُوا معنى منزله الماضى، فنقول: إنّ حاله وقوفهم على النّار و إن كانت

كأنّه قيل: قد انقضى الأمر لكنّك ما رأيته، و لو رأيته لرأيت أمرا فظيعا [كما]عدل (۱)

استقباليّه إلاّ أنّها لمكان كونها متيقّنه الوقوع، حيث أخبر بها من لا خلاف فى إخباره، جعلت بمنزله الماضى المتحقّق الوقوع.

الثّانى: تنزيل المضارع أى تَرىٰ منزله الماضى لفظا فى الدّلاله على التّحقّق فى الجمله، و كذلك معنى فى كونه متحقّق الوقوع فى الجمله، و ملاك كلّ من التّنزيلين هو كون الخبر ممّن لا خلاف فى إخباره.

قد عرفت أنّه استعمل المضارع مع لو، لتنزيله منزله الماضى، لصدوره عمّن لا خلاف فى إخباره كما استعمل المضارع بمعنى الماضى للتّنزيل و الصّدور المذكورين فى قوله تعالى: رُبَمٰا يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ (۱)، المعنى ربّما يتمنّى الكفّار يوم القيامه حين يرون الهوان و العذاب كونهم على الإسلام فى الدّنيا حين كان العمل يرفع و التّوبه تنفع.

و روى مرفوعا عن النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قال: (إذا اجتمع أهل النّار، و معهم من يشاء اللّه من أهل القبله قال الكفار للمسلمين: ألم تكونوا مسلمين! قالوا: بلى، قالوا: فما أغنى عنكم إسلامكم، و قد سرتم معنا فى النّار؟ قالوا: كانت لنا ذنوب، فأخذنا بها، فيسمع اللّه عزّ و جلّ ما قالوا، فأمر من كان فى النّار من أهل الإسلام، فأخرجوا منها، فحينئذ يقول الكفّار: يا ليتنا كنّا مسلمين.

و الشّاهد: فى رُبَمٰا حيث أدخلت ربّ المكفوفه بما على المضارع لتنزيله لفظا و معنى بمنزله الماضى، لصدوره عمّن لا خلاف فى إخباره.

و الباعث على هذا التّنزيل ما ذكره أبو على، و من تبعه من البصريّين من أنّ ربّ المكفوفه بما لا تدخل إلاّ على الماضى، و حيث إنّ إظهار الكفّار و دادتهم للإسلام أمر استقبالىّ، لكونه فى القيامه فلابدّ من ارتكاب التّنزيل بملاك أنّه ممّا أخبر به من لا خلاف فى إخباره.

فالآيتان تشتركان فى العدول و التّنزيل بناء على أنّهما كلام من لا خلاف فى إخباره، و المستقبل عنده بمنزله الماضى فى تحقّق الوقوع، و تفترقان فى أنّ الدّاخل على المضارع فى كلّ منهما غير الدّاخل عليه فى الأخرى، و استعمال كلّ واحد من الدّاخلين ههنا قرينه على العدول و التّنزيل، لكونه واقعا فى غير محلّه لأنّ محلّه حقيقه هو الماضى حقيقه.

نعم لا يخفى أنّ توضيح التّنزيل فيما هو بصدده بهذه الآيه مع ما فيها من الخلاف المبيّن

۱- ۱) سوره الحجر:۳.

عن الماضى إلى المضارع [فى رُبَمٰا يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا . لتنزيله (١) منزله الماضى لصدوره عمّن لا خلاف فى إخباره، و إنّما كان الأصل ههنا هو الماضى، لأنّه قد التزم ابن السّرّاج و أبو على فى الإيضاح (٢)

بعضه فيما بعد، توضيح بما هو أخفى، و لو قال: و مثله رُبَمٰا يَوَدُّ لكان أولى كما فى الأطول.

أى المضارع «منزله الماضى» المناسب لربّ المكفوفه بما عن عمل الجرّ، و حاصل الكلام فى هذا المقام إنّ ما كافه لربّ عن عمل الجرّ، فيجوز دخولها على المضارع، و حقّها أن تدخل على الماضى لما فى علم النّحو من أنّ من خصائص ربّ أن يكون فعلها ماضيا، لأنّك إذا ربّ رجل كريم لقيته، كنت مخبرا بقلّه من لقيته فى الزّمان الماضى، فأمّا المستقبل فلا يعلمه إلّا اللّه تعالى و لا يمكنك الإخبار عنه بالقلّه.

قيل: قد جوّز أبو على فى غير الإيضاح، و من تبعه، وقوع الاستقبال بعدها، و كيف كان فتشبيه المصنّف قوله تعالى: وَ لَوْ تَرىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى اَلنّٰارِ بقول: تعالى: رُبَمٰا يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا مبنىّ على هذا المذهب، و أمّا الجمهور فقد جوّزوا دخولها على المضارع و الجمله الاسميّه أيضا، و اختاره ابن هشام حيث قال فى المغنى: «و من دخولها على الفعل المستقبل رُبَمٰا يَوَدُّ اَلَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كٰانُوا مُسْلِمِينَ و قيل: هو مؤوّل بالماضى على حدّ قوله تعالى: وَ نُفِخَ فِي اَلصُّورِ، و فيه تكلّف لاقتضائه أنّ الفعل المستقبل عبّر به عن ماض متجوّز به عن مستقبل، انتهى مور الحاجه من كلام ابن هشام فى المغنى.

و هذا هو الصّحيح لعدم تماميّه ما استدلّ به على امتناع دخولها على غير الماضى من أنّها للتّقليل، و هو إنّما يظهر فى الماضى، لأنّه إنّما يتصوّر فيما عرف حدّه، و ما يكون كذلك إنّما هو الواقع فى الماضى، و ما سيقع مجهول، فلا يمكن أن يوصف بالقلّه و الكثره، وجه عدم تماميّه ذلك أنّ العلم بالمستقبل أمر ممكن، كما فى الآيه حيث إنّ المتكلّم هو اللّه الّذى يعلم غيب السّماوات و الأرض، فكونها للتّقليل لا يستلزم امتناع دخولها على المستقبل فإنّ الواقع فى المستقبل إذا كان معلوما يعرف حدّه كان كالواقع فى الماضى.

أنّ الفعل الواقع بعد ربّ المكفوفه (۱) بما يجب أن يكون ماضيا لأنّها (۲) للتّقليل فى الماضى و معنى (۳) التّقليل ههنا أنّه تدهشهم (۴) أهوال القيامه

أى المكفوفه عن عمل الجرّ، بسبب ما الكافّه عن العمل.

أى ربّ المكفوفه موضوعه «للتّقليل فى الماضى» على أحد الرّائيين، أى قول أبى على فى الإيضاح، حيث التزم فيه بلزوم وقوع الماضى بعدها، لأنّ الانقطاع يناسب التّقليل.

أى قوله:

«و معنى التّقليل ههنا» أى فى الآيه، جواب عن سؤال مقدّر تقديره: أنّه لا شكّ فى كثره ودادتهم للإسلام و إظهارهم لها بقولهم: ليتنا كنّا مسلمين، و بعباره أخرى كيف تكون ربّ ههنا للتّقليل، و الحال إنّ الكفار يودّون كثيرا كونهم مسلمين؟ !

و حاصل الجواب:

إنّه لا ريب فى عظم ودادتهم للإسلام، و كثره مراتبها إلاّ أنّ إظهارها بقولهم: ليتنا كنّا مسلمين و تمنّيهم له ليس بكثير، إذ مقتضى الجرى الطّبيعى، و إن كان كثرته أيضا، إلاّ أنّ هنا ما يمنع ذلك، و هو عدم التفاتهم إلى مزيّه الإسلام لعظم العذاب و شدّته فى كثير من الأوقات، و إنّما يلتفتون إليها فى قليل من الأوقات يحصل لهم فيه إفاقه ما، فعليه لا مانع من حمل على التّقليل فى الآيه.

و قد يجاب أيضا بأنّ ودادتهم و إن كانت كثيره لكنّها بمنزله القليل لعدم نفعها.

أى الكفّار أعنى تحيّرهم و تسكرهم» أهوال القيامه» ، أو تذهب عقولهم الأمور المفزعه.

فيبهتون (۱) فإن وجدت منهم إفاقه ما تمنّوا ذلک (۲) و قيل: هى مستعاره (۳) للتّكثير أو للتّحقيق و مفعول يَوَدُّ محذوف (۴) لدلاله لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ عليه (۵)

من البهت بمعنى الدّهشه و التّحيّر، أى فيتحيّرون، أو الأخذ بغته، فعلم أنّ قلّه التّمنّى لذلک باعتبار قلّه الزّمان الّذى يقع فيه، فلا ينافى كثرته فى نفسه.

أى كونهم مسلمين.

أى مستعاره من معناها الأصلى، و هو التّقليل لمعنى آخر، و هو إمّا الكثره أو التّحقيق، فتكون ودادتهم مسلمين كثيره أو محقّقه أو كانت المستعاره بمعنى المنقوله، فالمعنى و قيل: هى منقوله من التّقليل إلى التّكثير أو التّحقيق، و المراد مطلق المجاز لا الاستعاره الاصطلاحيّه، فالعلاقه فى استعمالها فى التّكثير هى الضّدّيّه، و فى التّحقيق اللاّزميّه، فإنّ التّقليل فى الماضى يلزمه التّحقيق، و قد عرفت أنّ ربّ عند بعضهم حقيقه فى التّكثير، و عليه تختصّ أيضا بالماضى عند ابن السّرّاج و أبى على، فإنّ التّكثير كالتّقليل إنّما يكون فيما عرف حدّه.

و باعتبار أنّ الكفّار حال إفاقتهم دائما يودّون كونهم مسلمين فالتّكثير نظرا للتّمنّى فى نفسه، و التّقليل نظرا إلى أنّ أكثر أحوالهم الغيبوبه و الدّهشه.

قيل: قوله: «مستعاره للتّكثير» أى مستعاره بالنّسبه إلى أصل الوضع، و إن شاع استعمالها فى التّكثير حتّى التحق بالحقيقه.

و كيف كان فالمراد بالاستعاره هنا مطلق النّقل و التّجوّز، لا المصطلح عليها و العلاقه الضّدّيّه، لأنّ التّكثير ضدّ التّقليل.

فالتّقدير ربّما يودّ الّذين كفروا الإسلام، أو كونهم مسلمين، و لا فرق فى ذلک بين الوجوه السّابقه من كون ربّ للتّقليل، أو التّكثير، أو التّحقيق، و لا يصحّ أن يكون المفعول لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ كما قد يتوهّم و ذلک لأحد وجهين:

الأوّل: لأنّ الكفار لم يودّوا ذلک.

الثّانى: لأنّ لو التّى للتّمنّى للإنشاء، و لا يعمل ما قبل الإنشاء فيما بعده.

أى على حذف المفعول.

و لو للتّمنّی (۱) حکایه (۲) لودادتهم و أمّا علی رأی من جعل لو التّی للتّمنّی حرفا مصدریّه (۳) ، فمفعول یَوَدُّ هو قوله: لَوْ کانُوا مُسْلِمِینَ (۴) .

أی لا للشّرط، و ذلک لعدم ذکر جواب لها.

أی بناء علی أنّ جمله لَوْ کانُوا مُسْلِمِینَ محکیّه بالقول المقدّر، و هو حال لفاعل کفروا، و المعنی ربّما یودّ الّذین کفروا، حال کونهم قائلین لو کانوا مسلمین، أی لو کنّا مسلمین، و التّعبیر بالغیبه لمطابقه یَوَدُّ اَلَّذِینَ کَفَرُوا و الأمران جائزان، فلا یرد حینئذ ما یقال من أنّ الظّاهر أن یقال: لو کنّا مسلمین، لأنّ هذه هی الوداده التّی تصدر عنهم حتّی تکون الحکایه مطابقه للمحکی، إذ معنی الحکایه إیراد اللّفظ علی سبیل استبقاء صوره الأولی.

و یمکن أن یکون قوله: «حکایه لودادتهم» جوابا عن سؤال مقدّر، و التّقدیر إنّ الالتزام بکون لو للتّمنّی لا مجال له، إذ التّمنّی مستحیل من اللّه سبحانه.

و حاصل الجواب: إنّ قوله تعالی حکایه عن تمنّی الکفّار، لا أنّه مسوق لغرض إبراز تمنّیه سبحانه، و لا ریب أنّ حکایه التّمنّی لیست مستحیله منه تعالی.

و کیف کان فحذف المفعول مبنیّ علی أنّ لو للتّمنّی و جمله لَوْ کانُوا مُسْلِمِینَ محکیّه بالقول المقدّر، کما عرفت. و یمکن أن تکون لو للشّرط و الجواب محذوف أی لنجوا من العذاب، فالمعنی حینئذ لو کانوا مسلمین لنجوا من العذاب، و حینئذ لا حکایه أصلا.

أی و أمّا علی رأی من جعل لو التّی جعلها غیره للتّمنّی حرفا مصدریّه فلا یرد ما قیل: من أنّه إذا کانت لو حرفا مصدریّه، لا تکون للتّمنّی.

أی بعد التّأویل بالمصدر، فالمعنی یود الّذین کفروا کونهم مسلمین، و حینئذ لا حاجه إلی حذف المفعول.

و المتحصّل من جمیع ما ذکرناه هو الاحتمالات فی لو-ثلاثه:

الأوّل: أن تکون للتّمنّی.

و الثّانی: أن تکون حرفا مصدریّه.

و الثّالث: أن تکون للشّرط محذوف الجزاء، و إنّما لم یذکره الشّارح لکونه بعیدا، و محتاجا إلی التّقدیر.

[أو لاستحضار (۱) الصّوره]عطف (۲) على قوله: لتنزيله.

أى لإحضار المتكلّم المخاطب الصّوره، فالسّين و التّاء ليستا للطّلب، بل زائدتان للتّأكيد، و يجوز أن تكونا للطّلب كأنّ المتكلّم يطلب من نفسه الإحضار.

و كيف كان فإنّما عبّر عن مدخول لو الّذى يجب أن يكون ماضيا بفعل مضارع، لأجل تجسيم صوره موقف الكفّار يوم القيامه بإحضار الصّوره المذكوره فى أذهان المخاطبين حتّى ينظروا إلى الموقف المزبور نظرا شهوديا، لأنّ المضارع ممّا يصلح للدّلاله على الحال الحاضر الّذى من شأنه العرض و التّجسيم.

إنّ ما ذكره الشّارح من أنّ قوله: «لاستحضار الصّوره» عطف على قوله: «لتنزيله» لا يرجع إلى محصّل صحيح، لأنّه مستلزم لعطف الخاصّ على العامّ، حيث إنّ التّنزيل المذكور سابقا مطلق لم يلحظ فيه الاستحضار أو عدمه، و الاستحضار عباره عن التّنزيل الملحوظ معه الاستحضار أو عدمه، و مثل هذا العطف مختصّ بالواو، و لا يجوز بأو، للزوم جعل قسم الشّىء قسيما له، إلّا أن يقال: إنّه عطف مغاير نظرا إلى أنّ المعطوف عليه من تنزيل الماضى حقيقه و المعطوف من تنزيل الماضى تقديرا.

و التّحقيق أن يقال: إنّ المضارع الّذى يدلّ على الأمر الاستقبالى لا تدخل عليه لو إلّا بتنزيله منزله الماضى كما تقدم مفصّلا، و أمّا بتنزيله منزله الأمر الحالى ابتداء كما فى استحضار الصّوره، و بين التّنزيلين مباينه كلّيّه.

توضيح ذلك أنّ دخول لو على المضارع فى الآيه المذكوره إمّا لتنزيله منزله الماضى كما تقدّم فى المعطوف عليه، و إمّا لتنزيله منزله الأمر الحالى ابتداء، كما فى المعطوف، بمعنى أنّ مقتضى الظّاهر و إن كان تنزيل الحاله المستقبله منزله الحاله الماضيه، ثمّ التّعبير عنها بلفظ الماضى، لمكان أنّ كلمه لو مختصّه بالماضى، لكن لم يؤت بما تقتضيه لو، و عدل عنه إلى الإتيان بالمضارع استحضارا لتلك الحاله المستقبله، و جعلها بمنزله الحاله الحاضره.

و دعوى تنزيل الأمر الاستقبالى منزله الأمر الماضوى ثمّ تنزيل الماضى التّأويلى منزله الأمر الحالى بعيده جدا، بل تكلّف بارد لا يرتضيه الطّبع.

لا يقال: لابدّ من الالتزام بالتّنزيلين لتصحيح دخول لو على المضارع، إذ لو لم ينزّل الأمر الاستقبالى منزله الماضى لما صحّ دخول لو على تَرَى .

یعنی أنّ العدول إلی المضارع فی نحو: وَ لَوْ تَرىٰ إمّا لما ذکر (۱) و إمّا لاستحضار صوره رؤیه الکافرین موقوفین علی النّار (۲) ، لأنّ المضارع ممّا یدلّ علی الحال الحاضر الّذی من شأنه أن یشاهد، کأنّه (۳) یستحضر بلفظ المضارع تلک الصّوره لیشاهدها (۴) السّامعون (۵) و لا یفعل ذلک إلاّ فی أمر یهتمّ بمشاهدته لغرابته أو فظاعته أو نحو ذلک (۶) [کما فی قوله تعالی: فَتُثِیرُ سَحاباً (۱)(۷)]

لأنّا نقول: إنّ المصحّح لذلک هو الاستحضار، لأنّ ما یجیء علی خلاف الأصل لا بدّ فیه من نکته، و الاستحضار فی المقام نکته، کیف لو لم یکن الاستحضار مصحّحا لما أمکن التّصحیح بتنزیل الحاله المستقبله منزله الحاله الماضیه، إذ یهدم أساس هذا التّنزیل بعد الإقدام علی التّنزیل الثّانی، أعنی تنزیل الماضی التّأویلی منزله الأمر الحالی للاستحضار، فما ذکره الشّارح فی محلّه و لا ینافی ما ذکره الرّضی رحمه اللّه من أنّه لم یثبت فی کلامهم حکایه الحاله المستقبله کما ثبتت حکایه الحاله الماضیه، و ذلک لأنّ الاستحضار أثر التّنزیل و الحکایه و لا یمکن انفکاکه عنهما، و دعوی أنّ الاستحضار إنّما هو فیما لم یقع لا دلیل علیها.

أی تنزیل المضارع منزله الماضی.

أی قائلین یا لیتنا نردّ و لا نکذب بآیات ربّنا.

أی اللّه تعالی.

أی الصّوره، و حاصل الکلام إنّ المضارع فی هذه الأمثله علی حقیقته لأنّ مضمونها إنّما یتحقّق فی المستقبل، لکن نزّل منزله الماضی سعیا فی قضاء حقّ ما دخلت لو و إذ و ربّ و إنّما نزّل منزلته لکونه محقّق الوقوع، أو یجعل کأنّه کان ماضیا، ثمّ عبّر عنه بالمضارع استحضارا لصورته العجیبه تفخیما لشأنها، و هو حکایه الحال الماضیّه.

أی السّامعون للفظ المضارع.

أی کالتّعجب ثمّ المراد بالغرابه النّدره، فی مقابل الشّهره.

و الآیه هکذا: وَ اَللّٰهُ اَلَّذِی أَرْسَلَ اَلرِّیٰاحَ فَتُثِیرُ سَحاباً فَسُقْنٰاهُ إِلیٰ بَلَدٍ مَیِّتٍ فَأَحْیَیْنٰا بِهِ اَلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهٰا کَذٰلِکَ اَلنُّشُورُ . أی کما فعلنا هذا بالأرض الجدبه من إحیائها بالزّرع و النّبات، ننشر الخلائق بعد موتهم و نحشرهم للجزاء من الثّواب و العقاب.

۱- ۱) سوره فاطر: ۱۰.

بلفظ (۱) المضارع بعد قوله تعالى: اَلَّذِی أَرْسَلَ اَلرِّیٰاحَ [استحضارا لتلك الصّوره البديعه الدالّه على القدره الباهره (۲)]يعنى إثاره صوره السّحاب (۳) مسخّرا بين السّماء و الأرض على الكيفيّات المخصوصه و الانقلابات المتفاوته (۴) . [و أما تنكيره]أى تنكير المسند [فلإراده (۵) عدم الحصر

و الشّاهد فيه: قوله تعالى: فَتُثِيرُ حيث إنّ مقتضى الظّاهر كان التّعبير بالماضى، أعنى أثارت، لأنّه قد عبّر عن الإرسال بالماضى قبله حيث قال: أَرْسَلَ اَلرِّیٰاحَ، و عن السّوق به بعده حيث قال: فَسُقْنٰاهُ و المناسب أن يقال: أثارت لكن عدل عنه إلى المضارع استحضارا لصوره الإثاره البديعه.

أى قال: تثير، فى موضع أثارت قصدا لإحضار تلك الصّوره لدلاله المضارع على الحضور فى الجمله، و إنّما قصد ذلك، لأنّ النّفس تتسارع إلى إحضار الأمر العجيب و تسرّ به و تتوصل به بما أمكن.

أى الغالبه على كلّ قدره.

أى صوره إثاره اللّه السّحاب بالرّياح، فإسناد الإثاره إلى الرّياح فى قوله تعالى: فَتُثِيرُ مجاز عقلىّ، و من قبيل الإسناد إلى السّبب.

عطف تفسير للكيفيّات المخصوصه من كونه متّصل الأجزاء، أو منقطعها متراكما أو غير متراكم بطيئا أو سريعا غليظا أو رقيقا ملونا بلون البياض، أو الحمره أو السّواد متحرّكا إلى اليمين أو اليسار، أو الشّمال أو الجنوب، أو الفوق أو التّحت، و بالجمله إنّ الصّوره البديعه السّحابيّه هى بروز قطع السّحاب من حواشى الأفق حتّى تملئ دائره السّماء بسير و تجمع و اتّصال بعض ببعض على كيفيّه مخصوصه.

[و أمّا تنكير المسند]

@

[و أمّا تنكير المسند]

أى فلإراده المتكلّم إفاده السّامع عدم حصر المسند فى المسند إليه، و عدم العهد و التّعيين فى المسند حيث يقتضى المقام ذلك.

لم يقل: أما تنكيره فلعدم إراده الحصر و العهد، لأنّ عدم الإراده ليس مقتضيا لشىء، و إنّما المقتضى و المؤثّر هو الإراده سواء كانت متعلّقه بالوجود أو بالعدم.

لا يقال: إنّ تعليل تنكير المسند بإراده عدم الحصر و العهد عليل، لأنّ إراده عدم الحصر و العهد يمكن مع التّعريف، لأنّه قد يكون لغير الحصر و العهد، كقولك: أنت البطل المحامىّ،

و العهد (۱)]الدّال عليهما التّعريف (۲) [كقولك: زيد كاتب و عمرو شاعر (۳) ، أو للتّفخيم (۴) نحو: هُدىً لِلْمُتَّقِينَ]بناء على أنّه (۵)

فهذه النّكته لا تختصّ بالتّنكير.

لأنّا نقول: إنّ ذلك لا يضرّ، لأنّه لا يجب فى النّكته الانعكاس، فإنّ الاطّراد و الانعكاس غير لازم فيما عدا التّعريفات، فعدم انعكاس النّكته المذكوره فى كلامه لا ضير فيه، و يجوزان تجعل سببا للتّنكير، و إن أمكن حصولها بغيره أيضا.

أى إراده عدم عهد المسند، و ذلك بأن يكون المراد بالمسند وصفا غير معهود.

قيل: عدم الحصر يقتضى عدم العهد، لأنّ المعهود معيّن شخصىّ و من حمل المعيّن الشّخصىّ على شىء يلزم الحصر، فذكره بعد عدم الحصر لغو.

أى تعريف المسند بدخول اللاّم، غايه الأمر إنّ العهد مستفاد من تعريف المسند بلام العهد، أو الإضافه العهديّه، و الحصر مستفاد من تعريفه بلام الجنس على ما سيجىء من أنّ تعريف المسند بأل الجنسيّه يفيد حصره فى المسند إليه.

أى فإنّ المراد مجرد الإخبار بالكتابه و الشّعر، لا حصرهما فى زيد و عمرو، و لا إفاده أنّهما معهودين، ثمّ المراد بالكاتب من يلقى الكلام نثرا بقرينه أنّه ذكر فى مقابل الشّاعر، و المراد بالشّاعر من يلقى الكلام نظما.

أى للتّعظيم أى لدلاله تنكير المسند على أنّه بلغ من الفخامه و العظمه مرتبه لا يمكن إدراك كنهه و حقيقته، و يكون متقمّصا بقميص الإبهام و النّكاره.

و لا ريب أنّ إفاده مثل هذه العظمه خارجه عن نطاق المعرفه، فالمراد من التّفخيم هو التّفخيم على وجه مخصوص، فلا يرد ما قيل: من أنّ التّفخيم يمكن حصوله بالتّعريف بأن يجعل المعهود هو الفرد المعظّم على أنّ حصول التّفخيم مع التّعريف لا يضرّ، لأنّ النّكته لا يجب انعكاسها

أى هُدىً .

خبر مبتدأ محذوف (۱) أو خبر (۲) ذٰلِكَ اَلْكِتٰابُ [أو للتّحقير (۳)]نحو: ما زيد شيئا (۴) . [و أمّا تخصيصه]أى المسند [بالإضافه]نحو: زيد غلام (۵) رجل [أو الوصف]نحو: زيد رجل (۶) عالم [فلكون الفائده أتمّ].

أى هو هدى، أى هدايه فخيمه عظيمه لهم.

و إنّما قال: «على أنّه خبر مبتدأ محذوف» ، لأنّه يحتمل أن يكون منصوبا على الحاليّه، و أن يكون مرفوعا مبتدأ، و فيه خبر مقدّما عليه لتنكيره و خبر لٰا رَيْبَ فِيهِ محذوف، و التّقدير: لا ريب فيه، فيه هدى، و كيف كان فالتّمثيل بالآيه لتنكير المسند للتّفخيم، بناء على أن يكون هُدىً خبرا، و أمّا إن أعرب حالا من الكتاب فهو خارج عن باب المسند الذّى كلامنا فيه، و إن كان التّنكير فيه للتّفخيم و التّعظيم أيضا.

أى خبر ثان ل ذٰلِكَ اَلْكِتٰابُ، و خبره الأوّل قوله: لٰا رَيْبَ فِيهِ، و يكون اَلْكِتٰابُ نعتا لذلك، فالتّنكير فى هُدىً حينئذ للدّلاله على فخامه هدايه الكتاب و كمالها، و قد أكّد ذلك التّفخيم بكونه مصدرا مخبرا به عن اَلْكِتٰابُ، حيث إنّه يفيد أنّ اَلْكِتٰابُ لمكان كماله فى الهدايه أصبح نفس الهدايه.

أى فلإظهار حقاره المسند، و انحطاط شأنه.

أى ليس شيئا يعتنى به ليعرف، و كان الأولى أن يمثّل بنحو الحاصل لى من هذا المال شىء، أى حقير، لأنّ التّحقير فى المثال المذكور لم يستفد من التّنكير، بل إنّما استفيد من نفى الشّيئيّه، إذ المعنى إنّ زيدا ملحق بالمعدومات، فليس شيئا حقيرا، فضلا عن أن يكون شيئا عظيما.

[و أمّا تخصيص المسند]

@

[و أمّا تخصيص المسند]

أى فى التّمثيل المذكور إشاره إلى أنّ التّخصيص إنّما يجرى فى إضافه النّكره إلى النّكره، لا فى إضافه النّكره إلى المعرفه، ثمّ هذا أولى من تمثيل السّكاكى بزيد ضارب غلامه، لأنّ الإضافه فى هذا التّمثيل لفظيّه فتفيد التّخفيف دون التّخصيص.

كان الأولى أن يمثل بنحو: زيد شاعر متهوّر، لأنّ الوصف فى نحو: زيد رجل عالم، محصل لأصل الفائده، فلا مجال لجعله سببا لأتمّيه الفائده، اللّهم إلّا أن يقال: إنّ التّمثيل به مبنىّ على أنّه قد يكون كلاما مع من يتوهّم أنّ زيدا لم يبلغ أوان الرّجوليّه، و أنّه صبى بعد، أو مع من يتوهّم أنّه اسم امرأه، و الحاصل إنّ إتيان المسند مخصّصا بالإضافه، أو الوصف إنّما

لما مرّ (۱) من أنّ زياده الخصوص توجب أتمّيّه الفائده (۲) و اعلم (۳) أنّ جعل معمولات المسند كالحال و نحوه من المقيّدات، و جعل الإضافه و الوصف من المخصّصات إنّما هو مجرد اصطلاح (۴) .

هو لإتمام الفائده.

و ليعلم أنّ المراد من التّخصيص ههنا ما هو المراد عند النّحاه، أعنى تقليل الاشتراك الحاصل فى النّكرات، فإنّ غلام فى المثال الأوّل، و رجل فى المثال الثّانى كان بحسب الوضع محتملا لكلّ فرد من أفراد الغلمان و الرّجال، فلمّا أضفت فى الأوّل، أتيت بالوصف فى الثّانى قلّلت ذلك الاشتراك و الاحتمال، و خصّصت الغلام و الرّجل ببعض من الأفراد أعنى غلام رجل، و رجل عالم.

أى فى أوّل بحث تعريف المسند إليه، ثمّ من فى قوله: «من أنّ زياده. . .» بيان لما فى قوله: «لما مرّ» .

و ذلك لأنّ احتمال تحقّق الحكم متى كان أبعد كانت الفائده فى الإعلام به أتمّ و أقوى و أكمل، و كلّما ازداد المسند إليه و المسند تخصّصا ازداد الحكم بعدا.

قوله: «و اعلم أنّ جعل. . .» جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّ المصنّف لم قال فيما تقدّم فى الإتيان مع المسند ببعض معمولاته، كالحال و المفعول به و التّمييز، قال: «و أمّا تقييده بالمفعول و نحوه» ، و قال: فى الإتيان مع المسند بالمضاف إليه و الوصف، و أما تخصيصه بالإضافه أو الوصف، مع أنّ مقتضى تسميه مجموع المضاف و المضاف إليه، و مجموع الموصوف و الصّفه مركّبا تقييديّا أن يجعل الوصف و الإضافه من المقيّدات كالمفعول و نحوه.

و حاصل الجواب إنّ هذا اصطلاح محض خال عن المناسبه، و مجرّد عن داع و غرض، و لو اصطلح على العكس بأن جعل معمولات الفعل من المخصّصات، و الإضافه و الوصف من المقيّدات لكان صحيحا.

أى اصطلاح مجرّد من المناسبه، و لا ضير فى أن يصطلح على شىء من دون ملاحظه مناسبه أصلا، إذ كما يصحّ أن يعين بعض الألفاظ بإزاء بعض المعانى من دون أن يراعى هناك مناسبه فى اللّغات، كذلك يصحّ أن يصطلح على شىء من دون ملاحظه مناسبه، و إن كان الغالب فيه رعايه المناسبات و ملاحظه المرجّحات، و إن شئت فقل: إنّه لا فرق بين التّخصيص

و قيل: (١) لأنّ التّخصيص عباره عن نقض الشّيوع (٢) و لا شيوع للفعل، لأنّه إنّما يدلّ على مجرّد المفهوم (٣) و الحال (۴) تقيّده، و الوصف (۵) يجيء فى الاسم الّذى فيه الشّيوع فيخصّصه.

و التّقييد لبا فكما أنّ التّخصيص مقلّل للأفراد، كذلك التّقييد، إذ التّخصيص معناه تضييق دائره العموم، و تقليل أفراد العامّ، و التّقييد معناه تضييق دائره الإطلاق، و منع سيلانه فى الأفراد كالرّقبه و الرّقبه المؤمنه.

و مراده إنّ ما ارتكبه المصنّف ليس مجرّد اصطلاح، بل اصطلاح مبنىّ على المناسبه و الدّاعى و المقتضى.

أى العموم.

أى الماهيه المطلقه، و هو الحدث، و المطلق لا يكون فيه التّخصيص، و إنّما يكون فيه التّقييد بالمعمولات. و بعباره واضحه إنّ الفعل إنّما يدلّ على الماهيه المطلقه، أى طبيعىّ الحدث من دون الإشاره إلى أفراده على نحو العموم، أو الخصوص، و الاسم الّذى يذكر له وصف، أو يضاف إلى شىء يدلّ على العموم، أى شمول أفراد مدلوله، و استغراقها لو لا الإضافه و التّوصيف، و لا ريب أنّ المطلق يقابله المقيّد، و العامّ يقابله الخاصّ، فالمناسب للفعل أن يسمّى معموله مقيّدا، و المناسب للاسم أن يسمّى ما يذكر بعده من المضاف إليه، و النّعت مخصّصا.

فمعنى دلاله الفعل على مجرّد المفهوم، أى بلا اعتبار الأفراد و الأنواع، فيكون مطلقا كضرب، حيث إنّه يدلّ على مجرّد الضّرب.

أى إنّ الفعل و إن كان يدلّ على مجرّد المفهوم، و لكنّ الحال و نحوها من سائر المعمولات» تقيّده» ، و لهذا جعلت من المقيّدات دون المخصّصات.

أى و أمّا الوصف و الإضافه فهو يجيء فى الاسم فيه العموم و الاشتراك بين كثيرين» فيخصّصه» و يقلّل اشتراكه، فظهر المرجّح و المناسبه فى المقامين، و ليس ما ارتكبه المصنّف مجرّد اصطلاح خال عن المناسبه.

و فيه نظر (۱) [و أمّا تركه]أى ترك تخصيص المسند بالإضافه أو الوصف [فظاهر ممّا سبق (۲)] فى ترك تقييد المسند لمانع من تربيه الفائده، [و أما تعريفه (۳) فلإفاده السّامع حكما على أمر معلوم له (۴) بإحدى طرق التّعريف]يعنى أنّه يجب عند تعريف المسند تعريف

أى فيما قيل فى بيان المرجّح و المناسبه نظر و إشكال، حاصله: إنّ هذا القائل إن أراد بالشّيوع العموم الاستغراقى، فهو منتف فى النّكره الواقعه فى كلام موجب، فيلزم أن لا يكون وصفها مخصّصا، و ليس الأمر كذلك، فإنّهم لم يفرّقوا فى تسميّه الوصف بالمخصّص، بين ما يكون وصفا للنّكره الواقعه فى السّالبه، و ما يكون وصفا للنّكره الواقعه فى الموجبه.

و إن أراد به العموم البدلى فهو موجود فى الفعل أيضا، فلازم ذلك أن يسمّى ما يذكر معه من معمولاته أيضا مخصّصا، فإذا لا بدّ من الالتزام بأنّ ما ارتكبه المصنّف مجرّد اصطلاح خال عن ملاحظه المناسبه.

و أجيب عن ذلك باختيار الشّق الأوّل، أعنى العموم الشّمولى، و إنّ الاسم لمّا كان يوجد فيه العموم الشّمولى، كما فى النّكره الواقعه فى سياق النّفى ناسبه التّخصيص الّذى هو نقض الشّيوع، أى العموم الشّمولى، بخلاف الفعل، فإنّه لمّا لم يوجد فيه باعتبار ذاته عموم، و إنّما يدلّ على معنى مطلق ناسب فيه التّقييد.

أى و أمّا تركه فتعليله و سببه ظاهر من الكلام الّذى سبق فى بيان السّبب فى ترك تقييد المسند بالحال، أو المفعول، أو نحو ذلك، و هو وجود مانع من تربيه الفائده، أى تكثيرها كالجهل بما يتخصّص به من وصف، أو إضافه مثلا تقول: هذا غلام، و لا تقول: هذا غلام فلأنّ، لعدم العلم بمن ينسب إليه، و كقصد الإخفاء عن السّامعين، و إراده أن لا يطّلعوا على زمان الفعل، أو مكانه، أو مفعوله، لئلّا يهان أو يكرم بتلك النّسبه، و من الموانع خوف انقضاء الفرصه.

[و أمّا تعريف المسند]

@

[و أمّا تعريف المسند]

أى تعريف المسند» فلإفاده» المتكلّم» السّامع حكما على أمر» ، أى على شىء و هو المسند إليه.

أى للسّامع» بإحدى طرق التّعريف» ، و الظّرف متعلّق بمعلوم، و المراد بطرق التّعريف هى الطّرق السّته: العلميّه، الإضمار، الإشاره، التّعريف بالإضافه، التّعريف باللّام، الموصوليّه.

و معنى العباره: و أمّا الإتيان بالمسند معرّفا فلإفاده المتكلّم السّامع حكما على مسند إليه

المسند إليه، إذ (۱) ليس فى كلامهم مسند إليه نكره، و مسند معرفه فى الجمله الخبريّه (۲) [بآخر مثله]أى حكما على أمر معلوم بأمر آخر مثله، فى كونه معلوما للسّامع بإحدى طرق التّعريف، سواء اتّحد (۳) الطّريقان نحو: الرّاكب هو المنطلق، أو اختلفا، نحو: زيد هو المنطلق [أو لازم (۴) حكم]عطف على حكما [كذلك]أى على أمر معلوم

معلوم للسّامع بإحدى طرق التّعريف السّته.

علّه ليجب فى قوله: «يجب. . .» ، ثمّ الوجوب مأخوذ من اقتصار المصنّف على هذه النّكته، أعنى الإفاده المذكوره، و من المعلوم أنّ الاقتصار فى مقام البيان يقتضى الحصر.

أتى بهذا القيد للاحتراز عن الجمله الإنشائيّه، نحو: من أبوك؟ و كم درهما مالك؟ و مثلهما جمله الصّفه فى نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، فإنّ سيبويه يجوّز الإخبار بالمعرفه عن النّكره المتضمّنه للاستفهام أو أفعل التّفضيل فى جمله هى صفه، و غيره يجعل النّكره و أفعل التّفضيل خبرين مقدّمين، و كان على الشّارح أن يقيّد الجمله الخبريّه بالمستقلّه بالإفاده، ليخرج نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، فإنّ أفضل منه أبوه و إن كانت جمله خبريّه إلاّ أنّها ليست مستقلّه بالإفاده، لعدم كونها مقصوده بالذّات، هذا كلّه بناء على مقاله سيبويه، و أمّا بناء على ما ذهب إليه الرّضى، و جلّ من المحقّقين فلا حاجه إلى التّقييد.

هذا إشاره إلى أنّ مراد المصنّف من المماثله هى المماثله فى مطلق التّعريف لا فى نوع خاصّ منه، حيث إنّ طريق التّعريف فى كلّ من المسند إليه و المسند واحد فى المثال الأوّل، و هو التّعريف باللاّم، و مختلف فى المثال الثّانى حيث يكون التّعريف فى المسند إليه العلميّه، و فى المسند اللاّم. ثمّ قوله: «بآخر. . .» إشاره إلى اعتبار المغايره بين المسند إليه و المسند، إمّا بحسب المفهوم كما فى الحمل الشّائع الصّناعى، و إمّا بحسب الإجمال و التّفصيل كما فى الحمل الذّاتى الأوّلى.

المراد به لازم فائده الخبر، أعنى كون المخبر عالما بالحكم، توضيح ذلك: إنّ السّامع إذا لم يكن مسبوقا بالخبر الّذى أبداه المتكلّم، فقد أفاد المتكلّم فى هذه الصّوره مخاطبه حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التّعريف بأمر آخر مثله فى أصل التّعريف، و إن كان مسبوقا به، فقد أفاد فى هذه الصّوره له لازم الحكم الّذى أجراه على أمر معلوم بآخر مثله، و هو كونه عالما به كما تقول لمن مدحك أمس فى غيبتك: أنت المادح لى أمس، فتقصد بهذا

بآخر مثله، و فی هـذا (۱) تنبیه علی أنّ کون المبتـدأ و الخبر معلومین لا ـ ینـافی إفاده الکلام للسّامع فائـده (۲) مجهوله، لأنّ (۳) العلم بنفس المبتدأ و الخبر لا یستلزم العلم بإسناد أحدهما إلی الآخر (۴)

إخبارک بأنّک عالم بمـدحه لک أمس. و إذا فرضـنا المخاطب عالما بالحکم المثبت فی الأمثله المذکوره جاهلا بعلمک کانت الأمثله المذکوره لإفاده لازم الحکم.

أی قول المصنّف أی» و أما تعریفه. . .» تنبیه علی عدم التّنافی بین کون المبتدأ و الخبر معلومین، و بین إفاده الکلام للسّامع فائده مجهوله و هی الحکم أو لازمه، فهذا الکلام من الشّارح دفع لشبهه التّنافی، فلابدّ أوّلا من بیان التّنافی، و ثانیا من توضیح الدّفع.

و أمّا بیان التّنافی، فلأنّه لا فائده فی الحکم علی الشّیء بالمعرفه، لأنّه من قبیل إفاده المعلوم و هی خلاف الفرض، لأنّ المفروض إفاده الکلام للسّامع فائده مجهوله.

و أمّا بیان الـدّفع، و توضـیح ذلک فنقول: إنّه کما أنّ الکلام إذا کان مختلف الجزأین بأن یکون المبتـدأ معرفه و الخبر نکره، قد یفید الحکم، و قد یفید لازم الحکم، کذلک إذا کان معلوم الجزأین فلا مجال لما یتخیّل من أنّه لا فائده فی الحکم علی الشّـیء بالمعرفه، لأنّه من قبیل إفاده المعلوم.

أی أعمّ من أن تکون فائده الحکم أو لازمه.

علّه لعدم التّنافی المستفاد من قوله: «لا ینافی» .

أی العلم بالمبتدأ و الخبر لا یسـتلزم العلم بانتساب أحدهما إلی الآخر، ألا تری أنّک أنّ الشّـخص الفلانی یسمّی بزید مثلا، و أنّ لـک أخـا إلاّ ـ أنّک لا تعلم بأنّ زیـدا هو أخوک، و کـذا تعلم أنّ الشّـخص الفلانی یسـمّی بعمرو، و أنّ فی البلـد رجلا موصوفا بالانطلاق، و لکن لا تعلم أنّ الموصوف بذلک الانطلاق هو المسمّی بعمرو، فإذا ألقی إلیک الکلام المعلوم بجزأیه تعلم ذلک.

[نحو: زيد أخوك و عمرو (١) المنطلق]، حال كون (٢) المنطلق معرّفا [باعتبار تعريف العهد أو الجنس (٣)]

أى كلّا من المثالين صالح لأن يكون مفيدا لنفس الحكم، و أن يكون مفيدا للازمه، إذ لو كان المخاطب يعرف زيدا باسمه و عينه، و يعرف أنّه أخوه لكان قولك: زيدا أخوك، مفيدا له لازم الحكم، أى كونك عالما بثبوت الأخوّه لزيد، و لو كان يعرف زيدا باسمه و عينه و لكن لا يعرف أنّ زيدا موصوف بكونه أخا له، و يحتمل أن يكون المعنون بعنوان الأخوّه المعلوم له غيره، لكان قولك: زيد أخوك، مفيدا له نفس الحكم، و كذلك قولك: عمرو المنطلق، لو كان المخاطب يعرف عمرا باسمه و عينه، و يعرف أنّه المنطلق، لكان قولك: عمرو المنطلق، مفيدا له لازم الحكم، و أمّا لو لم يعرف أنّه موصوف بالانطلاق، و يحتمل أن يكون المعنون بعنوان الانطلاق المعلوم له غيره، لكان قولك: عمرو المنطلق، مفيدا له نفس الحكم.

إشاره إلى أنّ قوله: باعتبار تعريف العهد أو الجنس متعلّق بمحذوف حال من المنطلق.

أى لا غيرهما من أقسام معنى اللاّم، و إنّما خصّ قوله: «باعتبار العهد أو الجنس» بالمثال الثّانى دون الأوّل، مع إمكان جريانه فى المثال الأوّل، لأنّ المضاف ينقسم انقسام ذى اللاّم، لأنّ الأصل فى الإضافه اعتبار العهد لا غير، فالاشتراط فيه شبيه بتحصيل الحاصل إذ يكون المعرّف بالإضافه معهودا قبل الإضافه.

ثمّ المراد بالعهد العهد الخارجى الجامع بين الحضورى و العلمى و الذّكرىّ، بأن تكون اللاّم إشاره إلى شخص معيّن فى الخارج، ثابت له الانطلاق، و إن لم يكن معلوما للمخاطب بعينه و شخصه، كما إذا عرف عمرا باسمه و شخصه، و عرف أنّ شخصا معيّنا ثبت له الانطلاق، و لا يعلم أنّه هو عمرو، فتقول له: عمرو المنطلق، و المراد بالجنس الحقيقه الّتى يعرفها المخاطب، فإذا قيل: عمرو المنطلق، لمن يعرف عمرا باسمه و شخصه، و يعرف مفهوم المنطلق، و لكن لا يعلم هل هذا المفهوم و الماهيه ثابت لعمرو أو لا؟

كانت اللاّم مشارا بها إلى الحقيقه الّتى يعرفها السّامع و المخاطب، و كان المعنى الشّخصىّ المعلوم المسمّى بعمرو ثبتت له حقيقه الانطلاق.

و الحاصل أنّك تقول: عمرو المنطلق، باعتبار تعريف العهد لمن يعلم أنّ إنسانا يسمّى

و ظاهر لفظ الكتاب (۱) أنّ نحو: زيد أخوك، إنّما يقال لمن يعرف أنّ له أخا و المذكور (۲) فى الإيضاح أنّه يقال: لمن يعرف زيدا بنفسه، سواء كان يعرف أنّ له أخا أم لم يعرف (۳) . و وجه التّوفيق (۴) ما ذكره بعض (۵) المحقّقين من النّحاه أنّ أصل وضع تعريف

بعمرو، و يعلم أيضا أنّ شخصا معيّنا ثبت له الانطلاق، و لكن لا يعلم أنّه عمرو، و باعتبار تعريف الجنس لمن يعلم ماهيه المنطلق من حيث هى، و لا يعلم هل هى متحقّقه للذّات المسمّاه بعمرو أم لا؟

أى المتن، و هو كلام المصنّف، أى حكما على أمر معلوم بآخر مثله» إنّ نحو: زيد أخوك، إنّما يقال لمن يعرف أنّ له أخا» أى على الإجمال، أى و يعرف زيدا بعينه، و لا يعرف أنّ تلك الذّات المسمّاه بزيد هى المتّصفه بالأخوّه، أى لا يعلم أنّ زيدا هو أخوه.

إشاره إلى المخالفه و التّناقض بين ما ذكره المصنّف هنا، و ما ذكره فى الإيضاح، مع أنّ الإيضاح كالشّرح لهذا المتن، و حاصل التّناقض: إنّ ظاهر لفظ الكتاب هنا هو مجىء المعرّف بالإضافه لمعيّن، فقولك: زيد أخوك، إنّما يقال لمن يعرف أنّ له أخا، و المذكور فى الإيضاح أنّ نحو: زيد أخوك، يقال لمن لم يعرف أنّ له أخا، فظاهر الإيضاح مجىء المعرّف بالإضافه لغير معيّن، و من البديهى أنّ التّناقض بين الكلامين أظهر من الشّمس.

أى هذا هو محلّ النّزاع و موجب للتّناقض.

[وجه التّوفيق بين المتن و الإيضاح فى وضع تعريف الإضافه]

@

[وجه التّوفيق بين المتن و الإيضاح فى وضع تعريف الإضافه]

أى بين المتن و الإيضاح.

أى الشّيخ الرّضى رحمه اللّه، و ملخّص ما يستفاد من كلام نجم الأئمه المحقّق الرّضى رحمه اللّه أنّ الإضافه موضوعه لمعهود معيّن، و قد تستعمل لغير معهود معيّن، و به يرتفع التّناقض المتخيّل بين المتن و الإيضاح، فإنّ لفظ الكتاب و المتن هنا حيث قال: «و أمّا تعريفه» إلى قوله: «بآخر مثله» ناظر إلى أصل وضع الإضافه، و ما فى الإيضاح ناظر إلى خلاف الأصل فى الوضع.

الإضافه على اعتبار العهد (۱) ، و إلّا (۲) لم يبق فرق بين غلام زيد، و غلام لزيد فلم (۳) يكن أحدهما معرفه و الآخر نكره، لكن كثيرا ما يقال: جاءنى غلام زيد، من غير إشاره إلى معيّن كالمعرف باللّام (۴) ، و هو (۵) خلاف وضع الإضافه، فما فى (۶) الكتاب ناظر

أى العهد الخارجى بأن يكون معنى غلام زيد هو الغلام المعيّن من غلمانه، و يعرفه المخاطب باعتبار كونه معهودا بينه و بين المتكلّم.

أى و إن لم يكن أصل وضع تعريف الإضافه على اعتبار العهد لم يتحقّق الفرق بين غلام زيد بالإضافه، و غلام لزيد بدونها، فكما أنّ معنى غلام لزيد غير معيّن، كذلك معنى غلام زيد مع أنّ كون الأوّل نكره، و الثّانى معرفه، لا يخفى على أحد، فلو كان المعنى الأوّل مساويا للمعنى الثّانى لكان الحكم بتعريف الثّانى دون الأوّل تحكّما محضا.

تفريع على النّفى، أى و إذا انتفى الفرق بينهما لم يكن أحدهما معرفه و الآخر نكره، و التّالى باطل فالمقدّم مثله، لأنّ المراد من الأوّل هو الغلام المعيّن المعهود، و من الثّانى هو الغلام الغير المعيّن، أى غلام ما، فيكون الأوّل معرفه و الثّانى نكره.

و المتحصّل ممّا ذكرناه أنّ غلام زيد و إن كان بحسب أصل وضع الإضافه لغلام معهود باعتبار تلك النّسبه المخصوصه، حتّى لو كان له غلمان، فلابدّ أن يشار به إلى غلام له مزيد خصوصيّه بزيد، لكونه أعظم غلمانه، و أشهرهم بكونه غلاما له، أو لكونه معهودا بين المتكلّم و المخاطب، لكن قد يقال: جاءنى غلام زيد، من غير إشاره إلى واحد معيّن، كما أنّ ذا اللّام فى أصل الوضع لواحد معيّن، ثمّ يستعمل بلا إشارهإلى واحد معيّن، كما فى قوله: «و لقد أمر على اللّئيم يسبّنى» فيكون ذلك على خلاف وضعه.

أى كما أنّ المعرف باللّام موضوع فى أصل الوضع للعهد الخارجى، أى المعيّن ثمّ قد تستعمل فى العهد الذّهنى الّذى هو فى الحقيقه نكره، كما مرّ فى قوله: (و لقد أمرّ على اللّئيم يسبّنى) .

أى مجىء المعرف بالإضافه لغير معيّن خلاف وضع الإضافه، و بعباره أخرى القول بعدم كون الإضافه إشاره إلى معيّن خلاف وضع الإضافه.

أى كون الإضافه للعهد الخارجى ناظر إلى أصل الوضع، فنحو: زيد أخوك، إنّما يقال لمن سبقت له معرفه بأنّ له أخا، فيشار إليه بعهد الإضافه، فالمراد من أصل الوضع كون المضاف معرفه باعتبار العهد.

إلى أصل الوضع، و ما فى الإيضاح إلى خلافه (١) [و عكسهما]أى (٢) و نحو عكس المثالين المذكورين، و هو أخوك زيد، و المنطلق عمرو، و الضّابط فى التّقديم (٣) أنّه إذا كان للشّىء صفتان من صفات (۴) التّعريف، و عرف السّامع اتّصافه (۵) بإحداهما

أى ناظر إلى خلاف الأصل من التّنكير العارض فنحو: زيد أخوك، يقال لمن يعرف زيدا، و لا يعرف أنّ له أخا.

أى التّفسير، للإشاره إلى أنّ قوله: عكسهما عطف على ما أضيف إليه، نحو: زيد أخوك، و عمرو المنطلق، فعكسهما هو أخوك زيد، و المنطلق عمرو.

[الضّابط فى تقديم المعرفتين]

@

[الضّابط فى تقديم المعرفتين]

أى فى تقديم كلّ واحد من المعرفتين، و هذا الضّابط دفع لما يتوهّم من قول المصنّف «و عكسهما» ، من أنّه إذا كان المبتدأ و الخبر معرفتين فللمتكلّم أن يقدّم أيّهما شاء، فلا يتميّز المبتدأ من الخبر.

و حاصل الدّفع أنّه يجعل المتقدّم منهما مبتدأ و المتأخر خبرا، و من هذا الضّابط يعلم سرّ قول النّحاه إذا كانا معرفتين وجب تقديم المبتدأ منهما.

و قيل: إنّ هذا الضّابط قاصر، لأنّه لم يبيّن ما إذا عرف المخاطب كلّا من الصّفتين للذّات، و لم يعرف أنّ الذّات متّحده فيهما، كما إذا عرف المخاطب أنّ له أخا، و عرف زيدا بعينه أنّ زيدا و أخاه متّحدان، فيريد أن تفيده ذلك الاتّحاد، فأنت حينئذ بالخيار فاجعل أيّهما شئت مسندا إليه.

إضافه صفات إلى التّعريف لأدنى ملابسه، و ضمير» أنّه» للشّأن، و معنى العباره: الضّابط فى تقديم أحد الاسمين المعرفتين الّذين يصلح كلّ واحد منهما للمبتدئيه إذا كان للشّىء صفتان معلومتان من صفات التّعريف السّتّ كالعلميّه و الإضافه فى قولك زيد أخوك، هو تقديم ما يعرف السّامع اتّصاف الذّاتّ به دون ما لم يعرف اتّصافها به من الصّفه الأخرى، و التّفصيل فى كلام الشّارح.

أى عرف السّامع اتّصاف الشّىء بإحدى الصّفتين دون الصّفه الأخرى، و الحاصل: إنّ السّامع على كلّ تقدير يعرف أنّ له أخا، و يعرف الاسم و يعرف الذّاتّ بعينها لكن تاره يعلم اتّصاف تلك الذّاتّ بذلك الاسم، و يجعل اتّصافها بالأخوّه، و تاره بالعكس، فعلى الأوّل يجب تقديم الاسم و جعله مبتدأ، و على الثّانى بالعكس، فعلى الأوّل يجب أن يقال: زيد أخوك، و على الثّانى يجب أن يقال: أخوك زيد.

دون الأخرى، فأيّهما (١) كان بحيث يعرف السّامع اتّصاف الذّات به، و هو (٢) كالطّالب بحسب زعمك أن تحكم عليه (٣) بالآخر يجب أن تقدّم اللّفظ الدّال عليه (۴) ، و تجعله (۵) مبتدأ، و أيّهما (۶) كان بحيث يجهل اتّصاف الذّاتّ به، و هو كالطّالب بحسب زعمك أن تحكم بثبوته (٧) للذّات أو انتفائه عنه يجب أن تؤخّر اللّفظ الدّال عليه و تجعله خبرا،

أى الصّفتين اللّتين لذات واحده، أى شرطيّه جوابها، قوله: «يجب أن تقدّم اللّفظ الدّالّ عليه. . .» و كان الأولى أن يقول الشّارح: فأيّهما مراعاه لصفتين، إلّا أن يقال: إنّ الضّمير فى قوله: «فأيّهما» يعود إلى الوصفين، أى فأىّ الوصفين.

أى حال كون السّامع» كالطّالب بحسب زعمك» أى ظنّك و فهمك، و إن لم يكن كذلك فى الواقع.

أى السّامع كالطّالب أن تحكم أنت على الذّاتّ الّذى يعرف السّامع اتّصافه بأحد الوصفين» بالآخر» أى الوصف الّذى لا يعرف اتّصافه به.

أى على الوصف الّذى يعرف السّامع اتّصاف الذّات به.

أى أنت تجعل الوصف الّذى يعرف السّامع اتّصاف الذّات به. . . مبتدأ.

أى الوضعين» كان بحيث» ، أى كان بحاله يجهل السّامع اتّصاف الذّاتّ به، و قد روعى فى الإتيان بكلمه «حيث» مجروره بالباء فى الموردين، قول من يقول بتصرّفها، فتكون من هذه الجهه غير خارجه عن أصلها. نعم تكون جائيه على خلاف أصلها، من جهه أنّ المراد بها الحاله لا المكان الّذى وضعت بإزائه لغه، و لا ضير فى ذلك من جهه وجود العلاقه بينهما حيث إنّ الحاله تشابه المكان من جهه الإحاطه، فيكون استعمالها فيها من قبيل المجاز بالاستعاره.

أى بثبوت الوصف الّذى يجهل السّامع اتّصاف الذّات به، أو تحكم بانتفاء ذلك الوصف المجهول عن الذّاتّ، فحينئذ يجب عليك أن تؤخّر اللّفظ الدّالّ على الوصف المجهول عند السّامع، و تجعل ذلك اللّفظ خبرا.

فإذا عرف السّامع زيدا بعينه و اسمه، و لا يعرف (۱) اتّصافه بأنّه أخوه، و أردت أن تعرّفه ذلك، زيد أخوك، و إذا عرف أخا له، و لا يعرفه على التّعيين، و أردت أن تعيّنه عنده، أخوك زيد، و لا يصحّ (۲) زيد أخوك.

أى و لا يعرف السّامع اتّصاف زيد بأنّه أخوه، و أردت أن تعرّف السّامع» ذلك» أى اتّصاف زيد بأنّه أخوه، زيد أخوك، و إذا انعكس الأمر انعكس المثال، يعنى إذا عرف السّامع أنّ له أخا، و لا يعرفه على وجه التّعيين، و أنت تريد أن تعيّنه عنده بالعلميّه، فتقول: أخوك زيد، و الفاء فى قوله: «فإذا عرف السّامع» للتّفصيل، أى تفصيل الضّابط المنطبق على ما فى المتن و الإيضاح، فمعنى قوله: «و لا يعرف اتّصافه بأنّه أخوه» ، أى سواء عرف أنّ له أخا كما فى المتن، أو لم يعرفه كما فى الإيضاح.

أى بالنّظر للبلاغه، لأنّ المستحسن فى نظر البلغاء لا يجوز مخالفته إلّا لنكته، فهو واجب بلاغه و إن لم يكن واجبا عقلا، فلا يرد ما يقال إنّه لا وجه للحكم بعدم الصّحه لحصول المقصود به أيضا، و هو كون المتّصف بزيد، و الأخوّه ذاتا واحدا، غايه الأمر الأولى أن يقال عندئذ: أخوك زيد، و أمّا وجوبه، و عدم صحّه زيد أخوك، فلا وجه له أصلا.

ثمّ إنّ المتحصل من كلام الشّارح على التّقريب المذكور أنّ السّامع على كلّ تقدير يعلم أنّ له أخا، و يعرف الاسم و يعرف الذّات بعينها، لكن يعلم اتّصاف تلك الذّات بذلك الاسم، و يجهل اتّصافها بالأخوّه، و تاره بالعكس، فعلى الأوّل يجب أن يقال له: زيد أخوك، و على الثّانى يجب أن يقال له: أخوك زيد، و هذا الكلام منه متين جدا بنفسه، و ممّا لا غبار عليه إلّا أنّه ليس ضابطا جامعا متكفّلا لجميع صور كون المبتدأ و الخبر معرفتين، و إنّما هو متكفّل لخصوص صوره كون أحدهما معلوما للسّامع بالتّفصيل، و الآخر معلوما له بالإجمال، و لا يكون متكفّلا لبيان حكم ما إذا كانا معلومين بالتّفصيل، أو بالإجمال أو كانا غير معلومين له رأسا، إذ لا يمتنع أن يقال: زيد أخوك لمن لا يعرف أنّ له أخا أصلا، و كذلك لا يعرف أنّ فى الوجود من يسمّى بزيد، فإنّه من هذا الكلام يستفيد أنّ فى الوجود من يسمّى بزيد و هو أخوه، و مع هذه الفائده لا وجه للحكم بالامتناع، أو كان أحدهما معلوما بالتّفصيل و الآخر مجهولا رأسا أو كان أحدهما معلوما بالإجمال و الآخر مجهولا رأسا.

و يظهر ذلک (۱) فی نحو قولنا: رأیت أسودا غابها الرّماح، و لا یصحّ رماحها الغاب (۲) .

فالضّابط الصّحیح أن یقال: إنّ الشّیء إذا کان له صفتان من صفات التّعریف، فإن کانتا معلومتین للسّامع تفصیلا، فإن کان اللّفظ الدّال علی إحداهما أعرف من اللّفظ الدّال علی الأخری یجب تقدیم ما هو أعرف علی غیره، و إن کانا متساویین من جهه التّعریف فللمتکلّم حینئذ الخیار، و کذلک الحال فیما إذا کانتا معلومتین إجمالا أو مجهولتین رأسا، و إن کانت إحداهما معلومه تفصیلا أو إجمالا و الأخری مجهوله رأسا، فیجعل اللّفظ الدّالّ علی الأولی مقدّما و الدّالّ علی الثّانیه مؤخّرا، و کذلک إن کانت إحداهما معلومه تفصیلا، و الأخری معلوما إجمالا. و هذا هو الضّابط الصّحیح المتکفّل لبیان حکم جمیع الأقسام.

ثمّ إنّ هذا فیما إذا لم یقتض أمر تقدیم ما یدلّ علی أحدهما، و إلّا فالمتعیّن تقدیمه، کما إذا سأل السّامع عن تعیین ما هو معلوم له بالإجمال، فعندئذ یقدّم اللّفظ الدّالّ علیه، و یجعل مبتدأ و إن کان مدلوله معلوما بالإجمال، و مدلول الآخر معلوما بالتّفصیل.

أی ما ذکرناه فی الضّابط، من أنّ ما یعلم اتّصاف الذّاتّ به یقدّم اللّفظ الدّالّ علیه، و یؤخّر لفظ ما یجهل اتّصاف الذّاتّ به، وجه الظّهور أنّ المعلوم للأسود عند السّامع هو الغاب، لأنّه مبیتها دون الرّماح، لأنّ السّامع إذا سمع أسود یلتفت إلی الغاب، حیث إنّ إضافه الأسد إلی الغابه معروفه یقال: أسد الغابه، فذکره یلوّح إلیها، و لکن لا یلتفت السّامع إلی أنّ للأسود رماحا، فالغابه فی المثال المذکور تکون معلومه له بالإجمال، و الرّماح مجهوله رأسا، و لازم ذلک بمقتضی الضّابط المتقدّم أن تجعل غابها مبتدأ، و الرّماح خبرا، و المراد بالأسود هنا المعنی المجازی و هو الشّجعان، ففیه استعاره مصرّحه و غابها الرّماح قرینته.

لأنّ ثبوت الرّماح لها مجهول رأسا، و ذلک لعدم العلم بالرّماح للأسود، و عدم سبق ما یلوح إلیها، فلا وجه لجعل الرّماح مبتدأ بل هو فاسد حسب ما تقتضیه البلاغه، و ذلک لأنّ الغاب معروفه أنّها للأسود، لأنّ الغاب کما فی المصباح جمع الغابه، و هی الأجمه من القصب و الأسود غالبا تسکن فیها.

[و الثّانى]يعنى اعتبار تعريف الجنس (١) [قد يفيد قصر الجنس (٢) على شىء (٣) تحقيقا (۴) نحو: زيد الأمير]إذا (۵) لم يكن أمير سواه،

و هذا التّفسير يفيد أنّ الأوّل و هو اعتبار تعريف العهد لا يفيد الحصر، لأنّ الحصر إنّما يتصوّر فيما يكون فيه عموم كالجنس، فينحصر فى بعض الأفراد، و أمّا المعهود الخارجى فلا عموم فيه، فلا حصر، و لكن هذا فى قصر الأفراد، و أمّا قصر القلب فيتأتّى فى المعهود أيضا، فيقال لمن اعتقد أنّ ذلك المنطلق المعهود هو عمرو: المنطلق زيد، أى لا عمرو، و كيف كان فاعتبار تعريف الجنس، أى المحلّى بلام الجنس سواء كان فى المسند نحو: زيد المنطلق، أو المسند إليه نحو: المنطلق زيد» قد يفيد قصر الجنس على شىء تحقيقا نحو: زيد الأمير»

[تعريف الجنس]

@

[تعريف الجنس]

أى الجنس الّذى هو مدلول الخبر فى زيد الأمير، أو الجنس الّذى هو مدلول المبتدأ، كما فى قولك الأمير زيد.

أى على مسند إليه كالمثال الأوّل، أو مسند كالمثال الثّانى. و فى كلام المصنّف إشاره إلى أنّ المعرّف بلام العهد لا يفيد الحصر، و قد عرفت وجه ذلك.

أى قصرا محقّقا لعدم وجود معنى الجنس فى غير ذلك المقصور عليه فى الواقع، أو اعتقاد المتكلّم فيكون قوله: تحقيقا بمعنى محقّقا إشاره إلى أنّ تحقيقا بمعنى محقّقا نعت لموصوف مقدّر، و هو مفعول مطلق لقصر فى قوله: «قد يفيد قصر الجنس» و التّقدير قد يفيد قصر الجنس قصرا محقّقا نحو: زيد الأمير، أو مبالغه، و ذلك لأنّ القصر إمّا حقيقىّ، و إمّا إضافىّ، و الأوّل إمّا تحقيقىّ، و أمّا مبالغىّ، و المراد بالإضافىّ قصر شىء على شىء بالإضافه إلى بعض ماعداه، و هذا ينقسم إلى قصر القلب، و قصر الإفراد و قصر التّعيين، و المراد بالتّحقيقى قصر شىء على شىء بالإضافه إلى جميع ما عداه واقعا، أو بحسب اعتقاد المتكلّم ظنا أو جهلا أو يقينا، و المراد بالمبالغىّ قصر شىء على شىء بالإضافه إلى جميع ما عداه ادّعاء و مبالغه.

هذا الكلام من الشّارح بيان لكون القصر حقيقيّا فى مقابل القصر المبالغىّ لا الإضافىّ، و حاصله إنّ قصر الأمير على زيد حقيقىّ إذا لم يكن أمير سوى زيد، إذ لو وجد أمير غيره لما كان القصر حقيقيّا تحقيقيّا، بل إنّما يكون حقيقيا ادّعائيا، كما فى المثال الآتى، ثمّ إنّ المراد من الأمير إن كان جنسا عرفيّا أو استغراقا كذلك بأن يكون المراد به مفهوم أمير البلد، أو كلّ

[أو مبالغه (۱) لكماله (۲) فيه]، أى لكمال ذلك الشّىء فى ذلك الجنس أو بالعكس (۳) [نحو: عمرو (۴) الشّجاع]

من هو أمير فيه فلا ريب فى صحّه جعل القصر حقيقيّا تحقيقيّا لكونه مطابقا للواقع فضلا عن الاعتقاد، و إن كان جنسا لغويا أو استغراقا حقيقيّا فتكون صحّه جعل القصر حقيقيّا تحقيقيّا مبنيّا على كونه ناظرا إلى مرحله الإمكان العادى، فإنّه ليس من البعيد عاده أن يسلّط أحد على جميع أنحاء الأرض و أصبح أميرا على من فى الأرض، كما اتّفق ذلك لسليمان عليه السّلام.

أى قصرا غير محقّق، بل كان على سبيل المبالغه لوجود المعنى فى غير المقصور عليه، فلا يكون مطابقا للواقع أو للاعتقاد كالقصر الحقيقى.

قوله: «لكماله فيه» جواب عمّا يقال: كيف يصحّ قصر الجنس على فرد من أفراده مبالغه مع وجوده فى غيره؟

و حاصل الجواب: إنّ ملاك الصّحّه فى القصر على سبيل المبالغه هو كمال الجنس فى ذلك الشّىء، فيدّعى أنّ وجوده فيه على نحو من الكمال يليق أن يجعل ما هو موجود فى غيره بمنزله العدم، فيصحّ قصر الجنس فيه.

أى لكمال ذلك الجنس فى ذلك الشّىء، لأنّ الكمال أمر نسبىّ، فلك أن تعتبره فى كلّ من المقصور و المقصور عليه، أعنى الجنس و الشّىء، فإذا كان الجنس كاملا فى ذلك الشّىء المقصور عليه كالشّجاعه فى عمرو مثلا فيعدّ وجوده فى غيره كالعدم، فيصحّ قصر الجنس عليه، و ذلك لقصور الجنس فى غير ذلك الشّىء عن رتبه الكمال، و كذلك إذا كان ذلك الشّىء كاملا فى ذلك الجنس فيعدّ وجود غيره كالعدم، و المعنى على كلا الاعتبارين واحد، و هو حصر الجنس فى بعض أفراده على سبيل المبالغه، ثمّ الغرض من التّفسير أعنى» أى لكمال ذلك الشّىء فى ذلك الجنس أو العكس» هو الإشاره إلى صحّه جعل الضّمير الأوّل للأوّل، و الثّانى للثّانى، و العكس أى جعل الضّمير الأوّل للثّانى، أعنى الجنس، و الثّانى للأوّل، أعنى الشّىء على عكس البيان الأوّل.

هذا مثال لإرجاع الضّمير على العكس أى لكمال الشّجاعه فى عمرو، فيكون كاملا فى الشّجاعه.

أی (۱) الکامل فی الشّجاعه کأنّه لا اعتداد بشجاعه غیره لقصورها عن رتبه الکمال، و کذا (۲) إذا جعل المعرّف بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمیر زید، و الشّجاع عمرو، و لا تفاوت بینهما (۳) و بین ما تقدّم فی إفاده قصر الإماره علی زید، و الشّجاعه علی عمرو، و الحاصل إنّ المعرّف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور علی الخبر سواء کان (۴)

التّفسیر إشاره إلی ما هو مراد المتکلّم من المثال بالإراده الجدّیّه المطابقه لاعتقاده لا إلی ما هو المراد الاستعمالیّ من إفاده قصر جنس الشّجاع علی عمرو، و إنّما أشار إلیه» کأنّه» ، أی الشّأن «لا اعتداد بشجاعه غیره» ، أی عمرو» لقصورها» أی شجاعه غیره» عن رتبه الکمال» ، و حاصل الکلام فی هذا المقام إنّ الشّجاعه لیست منحصره فی عمرو فی الواقع، إلاّ أنّک تدعّی قصر الشّجاعه علیه علی سبیل المبالغه تنزیلا لشجاعه غیره منزله المعدوم.

أی مثل جعل المعرّف بلام الجنس مسندا فی إفاده القصر تحقیقا أو مبالغه ما» إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ، نحو: الأمیر زید و الشّجاع عمرو» .

أی بین هذین المثالین و بین المثالین المذکورین، أعنی زید الأمیر و عمرو الشّجاع، و ملخّص الکلام فی المقام أنّه لا تفاوت بین المثالین المذکورین، و بین هذین المثالین فی إفاده القصر، غایه الأمر القصر فیما تقدّم کان یسمّی بقصر المسند فی المسند إلیه، و فی هذین المثالین یسمّی بقصر المسند إلیه فی المسند، ثمّ إنّ نفی التّفاوت مبنیّ علی مذهب الشّارح، حیث یقول: إنّ الجزئیّ الحقیقیّ یکون محمولا من غیر تأویل، و أمّا علی ما ذهب إلیه السّید من أنّه لا یقع محمولا، و أنّ قولنا: المنطلق زید مؤوّل بقولنا المنطلق المسمّی بزید، فلابدّ من الالتزام بوجود التّفاوت، إذ المقصور علیه فی نحو: زید الأمیر، الذّات المشخّصه المعبّر عنه بلفظ زید، و فی نحو: الأمیر زید، المفهوم الکلّی، أعنی مفهوم المسمّی بزید، و التّفاوت بینهما أظهر من الشّمس، لأنّ مفهوم زید الأمیر غیر مفهوم الأمیز زید، أی الأمیر المسمّی بزید، إذ موضوع الأوّل جزئی حقیقیّ، و لا تأویل فیه، و موضوع الثّانی و محموله کلاهما کلّی.

هذا التّعمیم أخذه الشّارح من قول المصنّف» قصر الجنس علی شیء» ، فإنّه یعمّ للمعرفه و النّکره، ثمّ المراد من المعرفه لیس معرّفا بلام الجنس، بل أعمّ من أن یکون الخبر معرّفا بلام الجنس، نحو: الکرم التّقوی، أی لا غیر هذا، الأمیر الشّجاع، أی لا الجبان، أو کان معرّفا

الخبر معرفه أو نكره، و إن جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ (۱) و الجنس قد يبقى على إطلاقه (۲) كما مرّ (۳) ، و قد يقيّد (۴) بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول، أو نحو ذلك (۵) نحو: هو الرّجل الكريم (۶) ، و هو السّائر راكبا، و هو الأمير فى البلد (۷) و هو الواهب ألف قنطار (۸) ،

بغيرها، نحو: الأمير هذا، أى لا غير هذا، أو نحو: الأمير زيد، أى لا غير زيد، أو نحو: الأمير غلام زيد، أى لا غير غلام زيد، أو كان الخبر نكره، نحو: الإمام من قريش.

ففى جميع هذه الأمثله يفيد الكلام أنّ المبتدأ مقصور على الخبر حقيقه أو ادّعاء، و بالجمله فهذا التّعميم الّذى جعله الشّارح نتيجه للبحث استفاده من كلام المصنّف قصر الجنس على شىء، سواء كان ذلك الشّىء معرفه أو نكره.

أى يجب أن يكون المبتدأ معرفه، إذ لا يجوز الابتداء بما هو نكره، مع فرض الخبر معرفه، و لهذا لم يقل: سواء كان المبتدأ معرفه أو نكره.

أى لا يكون مقيّدا بوصف و نحوه.

أى فى الأمثله المذكوره نحو: زيد الأمير، و عكسه، و عمرو الشّجاع، و عكسه.

أى قد يقيّد الجنس بوصف فيكون حصره باعتبار ذلك القيد، ففى قولك: زيد الرّجل الكريم، حيث يكون الجنس مقيدا بوصف أنّ المحصور فى زيد هو الرّجوليّه الموصوفه بالكرم، فلا توجد فى غيره بخلاف مطلق الرّجوليّه، ن فإنّها لم تقصر عليه، فيصحّ أن توجد فى غيره.

أى كالمفعول به و المفعول له و المفعول معه.

مثال للتّقييد بالوصف» و هو السّائر راكبا» مثال للجنس المقيّد بالحال.

مثال للمقيّد بالظّرف.

مثال للمقيّد بالمفعول» القنطار» وزن أربعين أوقيّه من ذهب، أو ألف و مائتا دينار، أو ألف و مائتا أوقيّه، و قيل: سبعون ألف دينار، و قيل: ثمانون ألف درهم، و قيل: مائه رطل من ذهب أو فضّه، و قيل: ألف دينار، و قيل: ملء جلد الثّور ذهبا أو فضّه، و قيل: المال الكثير، (أقرب الموارد) .

و كيف كان فقد قصر تحقيقا أو مبالغه جنس الواهب المقيّد بكون الموهوب ألف قنطار

و جميع ذلک (۱) معلوم بالاستقراء، و تصفّح تراکیب البلغاء (۲) و قوله: (۳) قد یفید بلفظ قد إشاره إلی أنّه قد لا یفید القصر، کما فی قول الخنساء (۴) :

[إذا قبح البکاء علی قتیل

رأیت بکاءک الحسن الجمیلا]

علی «هو» ، فلا یوجد فی غیره بخلاف الواهب المطلق، فإنّه لم یقصر علیه، فیصحّ أن یوجد فی غیره، و کذا سائر الأمثله المذکوره، فإنّ المقصور علی «هو» فی المثال الأوّل هو الرّجولیّه الموصوفه بالکرم، فلا توجد فی غیره بخلاف مطلق الرّجولیّه، فیوجد فی غیره، ثمّ هذا القصر تحقیقی إذا اتّفق فی الخارج انحصار الرّجل الکریم فی «هو» مثلا، و مبالغیّ إن لم یتّفق ذلک، کما هو الواقع عاده، و کذا إنّ المقصور علی هو فی المثال الثّانی هو السّائر المقیّد بکونه راکبا لا مطلق السّائر.

و فی المثال الثّالث هو الأمیر المقیّد بکونه فی البلد، لا مطلق الأمیر، و بالجمله إنّ الجنس إن کان مطلقا، فالمحصور هو الجنس المطلق، و إن کان مقیّدا فالمحصور حینئذ هو الجنس باعتبار قیده.

أی ما ذکر فی هذا الحاصل من قوله: «أنّ المعرف بلام الجنس» إلی قوله: و قد یقیّد بوصف.

أی تتبّع تراکیبهم.

أی قول المصنّف فی المتن المتقدّم حیث قال: «و الثّانی قد یفید قصر الجنس» ،» بلفظ قد، إشاره إلی أنّه» أی المعرّف باللاّم» قد لا یفید القصر» لأنّ دخول قد علی المضارع یفید التّقلیل، و لذلک عدّ المناطقه قد یکون سورا للموجبه الجزئیّه، فتفید فی المقام التّقلیل بالنّسبه إلی الإفاده الکلّیّه، لا بالنّسبه إلی عدم الإفاده.

الخنساء اسم امرأه شاعره قالت: فی مرثیّه أخیها صخر، و المعنی إذا کان البکاء علی قتیل قبیحا علمت بکائی علیک أیّها الأخ الحسن الجمیل.

الإعراب: «إذا» مضاف إلی ما بعده، و ظرف لقولها «رأیت» أو «قبح» علی اختلاف القولین، «قبح» فعل ماض، «البکاء» فاعل له و «علی قتیل» متعلّق له، و الجمله فعل شرط ل «إذا» ، «رأیت» بمعنی علمت، فعل و فاعل «بکاءک» مفعول أوّل له، «الحسن الجمیلا» نعت و منعوت

فإنّه يعرف بحسب الذّوق السّليم و الطّبع المستقيم و التّدرّب (۱) فی معرفه معانی کلام العرب أن (۲) لیس المعنی ههنا علی القصر و إن أمکن ذلک (۳) بحسب النّظر الظّاهر و التّأمّل القاصر.

مفعول ثان ل «رأیت» ، و الجمله جواب شرط ل «إذا» .

و محلّ الشّاهد: قولها «الحسن» حیث عرّف بلام الجنس، لإفاده أنّ اتّصاف المبتدأ به أمر واضح معروف، لا لإفاده القصر فانتظر.

التّدرّب من الدّربه، بمعنی التّجربه.

قوله: «أنّ لیس. . .» نائب فاعل «یعرف» أی یعرف أنّه لا- معنی فی قول الخنساء «رأیت بکاءک الحسن الجمیلا-» علی القصر مطلقا، لأنّ المعنی علی اعتبار القصر الإضافیّ رأیت بکاءک الحسن لا بکاء غیرک، أی الحسن مقصور علی بکائک، لا یتجاوز إلی بکاء غیرک أصلا، و علی اعتبار القصر الحقیقیّ بکاءک حسن لا شیء آخر، أی الحسن مقصور علی «بکاءک» لا یتجاوز إلی شیء آخر أصلا، و کلّ واحد من هذین المعنیین خارج من مقتضی أسلوب قولها: «إذا قبح البکاء علی قتیل رأیت بکائک الحسن الجمیلا- «لأنّ مقتضی ترتّب الجزاء علی الشّرط ههنا هو إخراج بکائه من جنس بکاء القتلی بإثبات الحسن له لا قصره علیه، فإنّه کما عرفت یقتضی نفیه عن غیره إضافه أو حقیقه، فلا وجه للحمل علیه.

و بعباره أخری إنّ هذا الکلام إنّما هو للرّدّ علی من یتوهّم أنّ البکاء علی هذا المرثیّ قبیح کغیره، فالرّدّ یحصل بمجرّد إخراج بکائه من القبح إلی کونه حسنا، و لیس هذا الکلام واردا فی مقام من یسلم حسن البکاء، إلّا أنّه یدّعی أنّ بکاء غیره حسن أیضا، حتّی یکون معناه أنّ بکاءک هو الحسن الجمیلا فقطّ فیفید القصر الإفراد، و الحاصل إنّ الخنساء لم ترد أنّ ماعدا البکاء علی صخر لیس بجمیل، و لا- حسن حتّی یفید کلامها قصرا حقیقیّا أو إضافیا، بل أرادت أن تخرج بکاءه من جنس بکاء غیره بأن تثبت له الحسن و الجمال.

أی القصر بحسب ظاهر التّعریف بأن یقال: إنّ التّعریف فی قولها: «الحسن جالجمیلا» لا یؤتی به بدلا من التّنکیر إلّا لفائده، و هی القصر بأن یجعل القصر مبالغه، أو إضافیّا بالنّسبه إلی بکاء غیره من القتلی، إلّا أنّ هذا لا یخلو عن تکلّف، لأنّ التّعریف لیس للقصر، بل الغرض من التّعریف هو کون اتّصاف المبتدأ، أی البکاء علی صخر بالخبر، أی بالحسن و الجمیل أمرا ظاهرا بحیث لا ینکر، و لا یشکّ فی ذلک هذا هو فائده التّعریف لا إفاده الحصر.

[و قيل (١)]فى زيد المنطلق، أو المنطلق زيد [الاسم متعيّن للابتداء]تقدّم أو تأخّر [لدلالته (٢) على الذّات و الصّفه]متعيّنه [للخبريّه]تقدّمت أو تأخّرت، [لدلالتها (٣) على أمر نسبىّ].

[قول الرّازى فى: زيد المنطلق]

@

[قول الرّازى فى: زيد المنطلق]

القائل هو الإمام الرّازى على ما ذكره عبد الحكيم و غيره هذا القول ردّا على الضّابط المتقدّم فى نحو: عمرو المنطلق، و المنطلق عمرو، من أنّ المبتدأ هو المتقدّم المعلوم عند السّامع سواء كان اسما كالمثال الأوّل، أو صفه كالمثال الثّانى.

و حاصل الرّدّ إنّ الاسم، أى عمرو مثلا- فى المثالين متعيّن للابتداء، سواء تقدّم كما فى المثال الأوّل، أو تأخّر كما فى المثال الثّانى، فما تقدّم من الضّابط من أنّ الضّابط فى التّقديم إذا كان للشّىء صفتان من صفات التّعريف هو علم السّامع باتّصافه بأحدهما لا يرجع إلى محصّل، بل الضّابط فى التّقديم الاسميّه، و فى التّأخير الوصفيّه، فالاسم متعيّن للابتداء، و الصّفه متعيّنه للخبريّه.

أى لدلاله الاسم على الذّات، و حاصل التّعليل إنّ الوصف دائما ينسب إلى الذّات و يستند إليها، و لا تستند الذّات إلى الوصف، و لازم ذلك أنّ عمرا متعيّن للابتداء تقدّم أو تأخّر، و منطلقا مثلا متعيّن للخبريّه كذلك.

أى لدلاله الصّفه «على أمر نسبىّ» أى على الحدث الّذى ينسب إلى شىء على نحو الصّدور منه، أو الوقوع عليه أو نحوهما. و من المعلوم أنّ الدّالّ على الذّات يتعيّن تقديمه لفظا على الدّالّ على الحدث، كما هو متقدّم وجودا.

ثمّ المراد بالاسم ما يدلّ على الذّات، و المراد بالصّفه مطلق ما يدلّ على معنى قائم بالغير، فلا يصحّ ما ذكره عبد الحكيم فى المقام من أنّ المراد بالصّفه هنا ما دلّ على الذّات مبهمه باعتبار معنى قائم بها، و مقابلها الاسم بمعنى ما دلّ على الذّات فقطّ، أو المعنى فقطّ، أو الذّات المعيّنه باعتبار المعنى كاسم الزّمان و المكان و الآله، لأنّ قوله: «لدلالته على الذّات» ينادى بأعلى صوته على أنّ المراد بالاسم ما يدلّ على الذّات، فلا وجه لما ذكره من التّعميم، و لأنّ قوله: «لدلالتها على أمر نسبىّ» ناطق بأنّ المراد بالصّفه، مطلق ما يدلّ على معنى قائم بالغير، فلا وجه لتقييده بما ذكره من أنّ المراد بالصّفه على ما دلّ على ذات مبهمه باعتبار معنى قائم بها. . .

لأنّ معنى (١) المبتدأ المنسوب إليه، و معنى الخبر المنسوب، و الذّات هى المنسوب إليها (٢) و الصّفه هى المنسوب (٣) فسواء قلنا: زيد المنطلق، أو المنطلق زيد، يكون زيد مبتدأ، و المنطلق خبرا، و هذا رأى الإمام الرّازى «قدس اللّه سرّه» ، [وردّ (۴) بأنّ المعنى

و حاصل التّعليل إنّ معنى المبتدأ هو المنسوب إليه، و المثبت له المعنى و ليس معنى المبتدأ الملفوظ به أوّلا، و كذلك ليس معنى الخبر الملفوظ به ثانيا.

أى هى التّى نسبت الصّفه إليها، و قامت بها خارجا بنحو من أنحاء القيام.

أى هى التّى نسبت إلى الذّات و طرأت عليها خارجا فيكون الاسم متعيّنا للابتداء، و الصّفه متعيّنه للخبريّه، سواء قلنا: زيد المنطلق، أو قلنا المنطلق زيد، و على التّقديرين زيد هو المبتدأ، و المنطلق هو الخبر فبطل الضّابط المذكور.

بالبناء للمفعول، و الرّادّ هو صاحب المفتاح، و حاصل الرّدّ أنّ ما قيل: من تعيين الاسم للابتداء مطلقا لدلالته على الذّات، و تعيّن الصّفه للخبريّه مطلقا لدلالتها على أمر نسبىّ إنّما هو باعتبار استعمال الاسم و الصّفه على طبق الوضع، فإنّ الاسم وضع للدّلاله على الذّات، و الصّفه وضعت للدّلاله على أمر نسبى، فتعيّن الاسم للابتداء مطلقا، و الصّفه للخبريّه مطلقا، كما قيل: إلّا أنّ هذا الاستعمال لا ينافى الاستعمال على خلاف الوضع عند الحاجه إليه بحسب التّأويل، بأن يجعل المنطلق دالّا على الذّات، بأن يكون المراد من لفظ المنطلق الشّخص الّذى له الانطلاق، و أن يجعل زيد دالّا على أمر نسبى بأن يكون المراد من زيد صاحب الاسم، فيكون المنطلق مبتدأ، و زيد خبرا، و لا مانع عنه، و إن كان على خلاف الوضع، إذ يجوز الاستعمال على خلاف الوضع، و لا يجب كونه على طبق الوضع دائما.

و بعباره أخرى: إنّ تعيين الاسم للابتداء و الصّفه للخبريّه إنّما يثبت بالدّليل المذكور فى المتن، حكايه عن الرّازى إذا كانت دلاله الاسم على الذّات و الصّفه على الأمر النّسبى متعيّنه، بأن يكون المراد من الاسم الذّات دائما، و من الصّفه الأمر النّسبى دائما، و ليس الأمر كذلك، فإنّ الاسم قد يراد منه الذّات، كما إذا وقع مبتدأ، و قد يراد منه الأمر النّسبى، كما إذا وقع خبرا، و الصّفه أيضا قد يراد بها الذّات، كما إذا وقعت مبتدأ، و قد يراد منها الأمر النّسبى، كما إذا وقعت خبرا، فالدّليل المذكور لا يكون مثبتا لتعيّن الاسم للمبتدئيّه، و تعيّن الصّفه للخبريّه.

الشّخصی الّذی له الصّفه صاحب الاسم]یعنی أنّ الصّفه تجعل دالّه علی الذّات و مسندا إلیها، و الاسم یجعل دالاّ علی أمر نسبیّ و مسندا، [و أمّا (۱) کونه]أی المسند [جمله فللتّقوّی (۲)] نحو: زید قام (۳) [أو لکونه سببیّا (۴)]

عطف علی قول المصنّف» و أمّا إفراده. . .» و الحاصل إنّ الحاله المقتضیّه لکون المسند جمله هی إذا أرید تقوّی الحکم بنفس التّرکیب، و المراد بتقوّی الحکم أن یکون المسند إلیه مکرّرا مثل أنا عرفت.

[و أمّا کون المسند جمله]

@

[و أمّا کون المسند جمله]

أی تقوّی الحکم الّذی هو ثبوت المسند للمسند إلیه نحو: زید قام، أو سلبه عنه نحو: ما زید قام، فیحصل تقوّی الحکم بسبب کون المسند جمله، و لو لم یکن مقصودا، فیدخل صور التّخصیص نحو: أنا سعیت فی حاجتک، و رجل جاءنی، لحصول التقوّی فیها، و إن کان القصد التّخصیص، کما یأتی فی کلام الشّارح، فاللاّم فی قوله: «فللتّقوّی» للسّببیّه لا للغرض.

وجه التقوّی فیه تکرار الإسناد حیث أسندت الجمله الفعلیّه إلی المبتدأ، أو الفعل وحده إلی ضمیر المبتدأ، فاکتسی الحکم قوّه بنفس التّرکیب بتکرار التّرکیب، نحو: عرفت عرفت، و لا بشیء آخر من المؤکّدات، نحو: إنّ زیدا منطلق، و ضربت زیدا نفسه، فإنّه قد أرید التقوّی فی هذه الصّور، مع أنّ المسند فیها مفرد لا جمله، لأنّ التقوّی فیها لیس بنفس ترکیب المسند مع المسند إلیه بل بأمر آخر.

أی المسند سببیّا، و قد عرفت فیما سبق أنّ المراد بالمسند السّببیّ کلّ جمله علّقت علی مبتدأ بعائد لم یکن مسندا إلیه، کما فی زید أبوه قائم، و زید قام أبوه، و زید مررت به، و المسند فی جمیع الأمثله المذکوره جمله.

و بعباره أخری الخبر السّببیّ بمنزله الوصف بحال ما هو من متعلّق الموصوف کقائم فی قولک: جاءنی رجل قائم أبوه، فإنّ القیام حال الأب، و هو من جمله متعلّقات زید، قال الشّارح فی المطوّل: «و الخبر السّببی بمنزله الوصف الّذی یکون بحال ما هو من متعلّق الموصوف إلاّ أنّه لا یکون إلاّ جمله»

و هذا التّعریف منه للمسند السّببیّ إنّما یستقیم علی تعریف السّکّاکی للمسند السّببیّ حیث قال: هو أن یکون مفهوم المسند مع الحکم علیه بأنّه ثابت للشّیء الّذی بنی علیه ذلک

نحو: زيد (۱) أبوه قائم

المسند، أى جعل خبرا عنه أو منتف عنه، مطلوب التّعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسند، تعليق إثبات لذلك الغير بنوع ما، أو تعليق نفى عنه بنوع ما، أو يكون المسند فعلا يستدعى الإسناد إلى ما بعده بالإثبات أو بالنّفى فيطلب تعليق ذلك المسند متعلّقا بما قبله بسبب ما.

فالأوّل: نحو: زيد أبوه منطلق، -إلى أن قال: -و الثّانى: نحو: عمرو ضرب أخوه.

فإنّ المسند السّببى على هذا التّفسير يكون بمنزله الوصف السّببى فى كونه مثله حال ما هو من جمله سبب المسند إليه، كالأب و الأخ و العمّ و الابن و البنت فى نحو: زيد أبوه منطلق، و عمرو أخوه شاعر، و بكر عمّه قاض، و خالدّ ابنه حكيم، و بشر بنته معلّمه، و أمّا على تعريف الشّارح، حيث قال: «و يمكن أن يفسّر بأنّه جمله علّقت على المبتدأ بعائد بشرط أن لا يكون ذلك العائد مسندا إليه فى تلك الجمله» ، فلا يستقيم ما ذكره، لأنّ المسند السّببىّ على هذا التّعريف يصدق على ضربته و مررت به، فى نحو: زيد ضربته و عمرو مررت به، مع أنّ المسند ليس حال ما هو من جمله سبب المسند إليه، بل هو حال نفس المسند إليه.

نعم أغلب أفراد المسند السّببىّ حال ما هو من جمله سبب المسند إليه أيضا، فما ذكره الشّارح إمّا ناظر إلى مذهب السّكّاكى، و إمّا مبنىّ على الغالب.

[تعريف السّكّاكى للمسند السّببىّ]

@

[تعريف السّكّاكى للمسند السّببىّ]

أى المسند فى هذا المثال جمله لكونه سببيّا للمسند إليه، بخلاف زيد قائم أبوه، فإنّه ليس بجمله، بل هو مفرد لما علم من أنّ اسم الفاعل مع فاعله المظهر أو المضمر من قبيل المفرد.

ص: ۲۰۶

[لما مرّ (۱)]من (۲) أنّ إفراده يكون لكونه غير سببيّ مع عدم إفاده التقوّى، و سبب التقوّى فى مثل زيد قام، على ما ذكره صاحب (۳) المفتاح هو أنّ المبتدأ (۴) لكونه مبتدأ يستدعى (۵) أن يسند إليه (۶) شىء، فإذا جاء بعده (۷) ما يصلح (۸) أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه (۹)

أى مثل مثال مرّ فى بحث ذكر المسند، حيث قال: المراد بالسّببيّ مثل زيد أبوه قائم، فقوله: «كما مرّ» حواله المثال على سابق الكلام.

بيان لما فى قوله: «كما مرّ» ، و المعنى كما مرّ من أنّ كون المسند مفردا» يكون لكونه غير سببيّ مع عدم إفاده التقوّى» أى تقوّى الحكم، فبطريق المقابله يعلم أنّ كونه جمله لإفاده التقوّى، أو لكونه سببيا.

أى دون ما ذكره الشّيخ، كما يأتى فى كلام الشّارح، و قد وقع الخلاف بين السّكّاكى و الشّيخ فى سبب إفاده الجمله الفعليّه المسنده إلى المبتدأ التقوّى، فذكر السّكّاكى شيئا و الشّيخ شيئا آخر، و قد ذكر الشّارح كلا المذهبين فانتظر تفصيلهما، و ما يرد عليهما. و حاصل الكلام فى المقام أنّ سبب التقوّى، أى ما يتوصّل به إلى التقوّى على مذهب صاحب المفتاح،» هو» أى السّبب» أنّ المبتدأ لكونه» أى المبتدأ» مبتدأ» ، أى لا لكونه اسما جامدا أو مشتقّا، أو ثلاثيّا أو رباعيّا، أو غير ذلك من الحالات الكائنه فيه.

لو قال: هو أنّ المسند إليه لكونه مسندا إليه يستدعى أن يسند إليه شىء لكان أعمّ و أوضح.

أى يستدعى المبتدأ.

أى المبتدأ.

أى المبتدأ.

أى المراد بما يصلح هو الخبر مفردا كان نحو قائم، و هذا فى زيد قائم و عمرو هذا، أو جمله نحو قام، فى زيد قام، و احترز به عمّا لا يصلح أن يسند إلى المبتدأ، نحو: زيد حجر، لأنّ زيدا لا يكون حجرا.

أى صرف ما يصلح أن يسند إلى المبتدأ، أى» صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه» ، فقوله: » صرفه» جواب» إذا» فى قوله: «فإذا جاء» ،» و ذلك المبتدأ» فاعل» صرفه» .

ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان (١) خاليا عن الضّمير، أو متضمّنا له (٢) فينعقد بينهما (٣) حكم، ثمّ إذا كان متضمّنا لضميره (۴) المعتدّ به (۵) بأن لا يكون (۶) مشابها للخالى عن الضّمير، كما فى (٧) زيد قائم،

أى سواء كان ما يصلح» خاليا عن الضّمير» كغلام فى قولك: أنت غلام.

أى لضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ، ثمّ ما كان مشتملا للضّمير كان مشابها للخالى عن الضّمير، كقائم فى زيد قائم أو غير مشابه له، كقام فى زيد قام، ثمّ الوجه فى كون اسم الفاعل مشابها للخالى عن الضّمير، أنّه لم يتغيّر فى الأحوال الثّلاثه تقول: أنا قائم، و أنت قائم، و هو قائم، كما تقول: أنا رجل، و أنت رجل، و هو رجل.

أى بين المبتدأ و ما يصلح.

أى ضمير المرفوع العائد إلى المبتدأ، و ظاهر العباره يوهم أنّ الخبر إذا كان متضمّنا لضمير المبتدأ، فهو مسند إليه ابتداء من دون الضّمير كما سيأتى من بعض المشايخ إلاّ أنّه لابدّ لنا من رفع اليد عن هذا الظّهور، بقرينه أنّ الشّارح لم يرتض ما ذكره بعض المشايخ، و أورد عليه أنّ المبتدأ لكونه مبتدأ لا يستدعى إسناد غير الخبر، و حيث إنّ الخبر هو مجموع الضّمير، و ما يتحمّله فهو يستدعى إسناد المجموع، لا إسناد نفس المتحمّل مجرّدا عن الضّمير، فمراده من العباره المذكوره بقرينه ما سيأتى منه أنّ المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء، فإذا جاء بعده ما يصلح مفردا كان أو جمله، صرفه إلى نفسه، ثمّ إذا كان مشتملا على الضّمير المعتدّ به أى بأن يقع مسندا إليه صرفه إليه ثانيا، باعتبار أنّ الإسناد إلى ضمير الشّىء بمنزله الإسناد إليه، لأنّه عباره عنه.

كما فى زيد قام، فإنّ قام لم يشابه بالخالى لتغيّره فى الأحوال الثّلاثه.

أى «بأن لا يكون» المتضمّن» مشابها للخالى عن الضّمير» .

هذا مثال لما هو المشابه للخالى، حيث إنّه لا يتغيّر فى التّكلّم و الخطاب و الغيبه، فيقال: زيد قائم، و أنا قائم، و أنت قائم، كما يقال: أنا غلام، و أنت غلام، و هو غلام، فلا يفيد تقوّى الحكم، و المفيد لتقوّى الحكم ما هو متحمّل للضّمير المعتدّ به، نحو قام، فى نحو قولك: زيد قام.

صرفه (۱) ذلک الضّمیر إلی المبتدأ ثانیا (۲) فیکتسی الحکم قوّه (۳) ، فعلی هذا (۴) یختصّ التقوّی بما یکون مسندا إلی ضمیر المبتدأ، و یخرج عنه (۵) نحو: زید ضربته.

أی ما یصلح أن یسند إلی المبتدأ «صرفه ذلک المبتدأ ثانیا» فقوله: «صرفه» جواب إذا فی قوله: «ثمّ إذا کان. . .»

أی کأنّ الضّمیر صرفه إلیه صرفا ثانیا باعتبار أنّ الإسناد إلیه بمنزله الإسناد إلی المبتدأ لکونه عباره عنه.

و ذلک بواسطه تکرار الإسناد، لأنّ فیه إسنادین: أحدهما بلا واسطه، و الآخر بواسطه الضّمیر، هذا واضح فی الإثبات، و أمّا فی النّفی، فیقال: إنّ الفعل المنفی مع الضّمیر المستتر فیه یسند إلی المبتدأ أوّلا، ثمّ یسند نفس الفعل المنفی بواسطه الضّمیر إلیه ثانیا، باعتبار أنّ الإسناد إلی ضمیر الشّیء بمنزله الإسناد إلی نفسه فیحصل إسناد نفی الفعل إلی المبتدأ مرّتین فیحصل التقوّی.

أی علی ما ذکره صاحب المفتاح من أنّ سبب التقوّی فی مثل زید قام، هو تکرار الإسناد.

أی عن التقوّی» نحو: زید ضربته» ، إذ لیس الضّمیر المسند إلیه ضمیر المبتدأ حتّی یصرف الحکم إلیه، بل الضّمیر المسند إلیه هو ضمیر المتکلّم، و وجه خروجه أنّ التقوّی سببه صرف الضّمیر إلی ذلک المبتدأ، فیتکرّر الحکم، فیحصل التقوّی، و الضّمیر أی ضمیر المتکلّم فی المثال المذکور لا یصلح للصّرف المذکور، لأنّه لیس عباره عن المبتدأ السّابق، بل هو عباره عن المتکلّم.

و بعباره أخری الفعل فی المثال مسند إلی غیر ضمیر المبتدأ، فلا یصلح أن یسند إلیه، فلا مجال فیه للقول بأنّ الحکم قد اکتسی قوّه، لأنّ الحکم الأوّل علی المبتدأ، و الحکم الثّانی علی غیره، فلا تکرار، فلا تقوّی.

و کیف کان فقوله: «و یخرج عنه» عطف علی قوله: یختصّ عطف لازم علی ملزوم، وجه الخروج أنّ سبب التقوّی علی ما ذکره صاحب المفتاح صرف الضّمیر ما یتضمّنه إلی المبتدأ ثانیا، و الضّمیر فی نحو: زید ضربته، لا یکون صالحا للصّرف، لأنّه لیس عباره عن المبتدأ کما عرفت.

ثمّ إنّه قد يقال: إنّه لا وجه للالتزام بخروج نحو: زيد ضربته، عن التقوّى بناء على ما ذكره السّكاكى، لأنّه لا يصحّ أن يقال: إنّ زيدا فى المثال لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شى، فإذا جاء بعده ضربته صرفه لنفسه، فإذا جاء بعده ضمير المفعول الّذى هو الهاء فى ضربته صار الفعل مسندا إليه أيضا بالوقوع عليه، و إذا صار مسندا إليه صرفه للمبتدأ، لأنّه عينه فى المعنى، فيتكرّر الإسناد إلى المبتدأ، فيحصل التقوّى، فحينئذ لا يكون المثال خارجا، و من ذلك قال صاحب المفتاح فى فصل اعتبار التّقديم و التّأخير مع الفعل، و نظير قولنا: أنا عرفت فى اعتبار التقوّى زيد عرفت، أو عرفته، الرّفع يفيد تحقيق أنّك عرفته، و النّصب يفيد أنّك حقّقت زيدا بالعرفان، فإنّ قوله: الرّفع يفيد تحقيق أنّك عرفته يدلّ على أنّه ملتزم بأنّه يفيد التقوّى.

و أجيب عن ذلك بأنّ إسناد الفعل للضّمير الواقع مفعولا إسناد غير تام و التقوّى عند السّكّاكى يختصّ بالمسند الّذى يكون إسناده لضمير المبتدأ إسنادا تامّا، فلا اعتراض على الالتزام بالخروج.

نعم يرد الاعتراض على السّكّاكى فى أنّه جعل ضابط كون المسند جمله كونه سببيا، أو كونه مفيدا لتقوّى الحكم، و هو غير تامّ لعدم شموله نحو: زيد ضربته.

الإنصاف أنّه داخل فى تقوّى الحكم، كما ذكره القائل، فإنّ الضّمير فى قوله: «إذا كان متضمّنا لضميره» صرفه ذلك الضّمير إلى المبتدأ ثانيا مطلق، و لا دليل على تقييده بكونه مسندا إليه، بل الدّليل قام على عدم التّقييد، و هو ما ذكره القائل من حكايه ما قاله فى بحث التّقديم و التّأخير مع الفعل.

و ما ذكره المجيب-من أنّ الإسناد إلى المفعول إسناد غير تامّ، و التقوّى عند السّكّاكى يختصّ بالمسند الّذى يكون إسناده لضمير المبتدأ إسنادا تامّا-لا يرجع إلى محصّل صحيح، لأنّ نسبه الضّرب فى قولنا: زيد ضربته، إلى زيد هى النّسبه المفعوليّه من جهه المعنى، و هى بعينها نسبه لضميره، فتكون النّسبتان فى مقام اللّبّ متناسختين لا- متباينتين، و كون إحداهما هى النّسبه المفعوليّه و الأخرى هى النّسبه المبتدئيّه مجرّد اعتبار منّا، لا يوجب المغايره الواقعيّه.

و يجب أن يجعل (١) سببيّا و أمّا (٢) على ما ذكره (٣) الشّيخ فى دلائل الإعجاز و هو (۴) أنّ الاسم لا يؤتى به معرّى عن العوامل اللّفظيّه (۵) إلّا لحديث (۶)

فإذا الصّحيح ما ذكره القائل، و لا أساس لما أفاده الشّارح من الالتزام بخروج المثال عن التقوّى، كما أنّه لا أساس لما ذكره المجيب ردّا على ما ذكره القائل من الاعتراض على الشّارح.

أى نحو: زيد ضربته» سببيّا» لأنّ إتيان المسند جمله لأحد أمرين: أى إمّا للتّقوّى، أو لكونه سببيّا، فإذا انتفى أحدهما تعيّن الآخر، و المنتفى هو التقوّى، و المتعيّن هو السّببى، فإنّ ما سبق فى تعريف المسند السّببى بأنّه جمله علّقت على المبتدأ بعائد يشمل نحو زيد ضربته، كما صرّح بذلك هناك.

عطف على قوله: «فعلى هذا» ، و قيل: إنّه عطف على قوله: «على ما ذكره صاحب المفتاح» .

أى ما ذكره الشّيخ من أنّه يفيد التقوّى مشترك بين أخبار المبتدأ إذا تأخرت عنه سواء كانت جملا أو مفردات، فلا تعلّق له بضابط كون الخبر جمله، و التّعويل هنا على ما فى المفتاح فقطّ.

و كأنّ الشّارح سكت عن ردّ ما ذكره الشّيخ لوضوحه، ثمّ الرّدّ يمكن أوّلا بأنّ وجود ما ذكره فيما لا يفيد التقوّى، و هو المسند المفرد يدلّ على أنّه ليس وجه التقوّى، و ثانيا بأنّ ما ذكره من أنّ الإعلام بالشّىء بعد التّنبيه عليه إجمالا أوقع فى النّفس فيفيد التقوّى، لا يختصّ بأن يكون الاسم مبتدأ، كقولك زيد قام، أو زيد قائم، بل يوجد فى المفعول و الفعل، كقولك زيدا فى المثال الأوّل، و جاء فى المثال الثّانى، إذ السّامع ينتظر الفعل فى الأوّل و الفاعل فى الثّانى، فإذا ذكرا كان الكلام أوقع فى نفس السّامع، مع أنّهما لا يفيدان التقوّى أصلا. و من هنا يعلم أنّ ملاك التقوّى ليس ما ذكره الشّيخ.

[رأى الشّيخ عبد القاهر فى المسند السّببى]

@

[رأى الشّيخ عبد القاهر فى المسند السّببى]

أى ما ذكره الشّيخ.

أى فى الحال أو فى الأصل، و الأوّل كقولك: زيد قام، و الثّانى كقولك: إنّ زيدا قام، فيدخل فيه ما دخلته النّواسخ كالمثال الثّانى.

أى أراد بالحديث المحكوم به.

قد نوى (١) إسناده إليه، فإذا قلت زيد، فقد أشعرت (٢) قلب السّامع بأنّك تريد الإخبار عنه (٣) ، فهذا (۴) توطئه له (۵) و تقدمه للإعلام به (۶) ، فإذا قلت قام، دخل (٧) فى قلبه (٨) دخول المأنوس و هذا (٩) أشدّ للثّبوت، و أمنع من الشّبهه (١٠) و الشّكّ (١١) ، و بالجمله (١٢) ليس الإعلام بالشّىء بغته (١٣) مثل الإعلام به (١۴) بعد التّنبيه عليه (١۵) و التّقدمه فإنّ ذلك (١۶) ، يجرى مجرى تأكيد الإعلام (١٧)

مبنىّ للمفعول بمعنى قصد، أى قد قصد إسناد الحديث إلى الاسم.

أى أعلمت، إذ أشعرت من الشّعور بمعنى العلم الإجمالى.

أى الاسم.

أى ذكر الاسم قبل الخبر مجرّدا عن العوامل، كقولك زيد.

أى الحديث و الإخبار.

أى بكونك تريد الإخبار عنه قوله: «تقدمه» عطف تفسير على قوله: «توطئه» .

أى دخل الخبر و الإعلام بالحديث.

أى فى قلب السّامع.

أى دخول الخبر فى قلب السّامع دخول المأنوس، أى بأن يكون الدّخول بعد التّوطئه و التّقدمه «أشدّ للثّبوت» ، أى لثبوت المحمول للموضوع، كثبوت القيام لزيد فى المثال المذكور فى المتن.

أى شبهه احتمال أن يكون المتّصف بالمحمول غير الموضوع.

قوله: «و الشّكّ» عطف تفسير على «الشّبهه» .

أى فى الجمله، أى أبيّن و أفسّر، حاصل ما ذكره الشّيخ عبد القاهر بالإجمال.

أى فجأه كما فى صوره تقديم المسند إليه.

أى بالشّىء.

أى على الشّىء، كما فى صوره تأخير المسند إليه.

أى الإعلام به بعد التّوطئه و التّقدمه.

أى يكون بمنزله تأكيد الإعلام الصّريح، كما فى نحو: زيد قام زيد قام.

ص :٢١٢

فی التقوّی (۱) و الإحکام (۲) فیدخل (۳) فیه نحو: زید ضربته، و زید مررت به، و ممّا (۴) یکون المسند فیه جمله لا للسّببیّه أو التقوّی، خبر ضمیر الشّأن و لم یتعرّض له (۵) لشهره أمره (۶) ، و کونه (۷) معلوما ممّا سبق.

أی فی إفاده تقوّی الحکم و تثبّته.

أی الإتقان.

جواب «أمّا» فی قوله: «و أمّا علی ما ذکره الشّیخ. . .» أی فیدخل فی التقوّی» نحو: زید ضربته، و زید مررت به» لما فیه من الإعلام بالخبر بعد التّنبیه علیه و التّقدمه، لا بغته و فجأه.

أی الکلام فقوله: «ممّا یکون. . .» خبر مقدّم، و قوله: «ضمیر الشّأن» مبتدأ مؤخّر، و هذا الکلام من الشّارح شروع فی اعتراض وارد علی المصنّف و جوابه، فلابدّ أوّلا من بیان الإیراد، و ثانیا من توضیح الجواب.

أمّا الإیراد فحاصله: إنّ ظاهر کلام المصنّف أنّ الإتیان بالمسند جمله، إنّما یکون للتّقوّی، أو لکونه سببیّا، لأنّ الاقتصار فی مقام البیان یفید الحصر، مع أنّه قد یکون المسند جمله، و لا یوجد فیه التقوّی، و لا کونه سببیّا، ککونه خبرا عن ضمیر الشّأن نحو: هو زید قائم، هو اللّه أحد، فإنّ الخبر هنا جمله، و لا یفید التقوّی، و لیس سببیّا.

أی لکون المسند المأتی به جمله لأجل کونه خبرا عن ضمیر الشّأن، و هذا القول من الشّارح جواب عن الإیراد المذکور الوارد علی المصنّف، و قد عرفت بیانه.

و توضیح الجواب: إنّ کلام المصنّف و إن کان ظاهرا فی أنّ المسند الجمله لا یخلو عن إفاده التقوّی و کونه سببیّا، فیکون مانعه الخلوّ، إلّا أنّ هناک قسما آخر من المسند الجمله و لیس للتّقوّی و لا سببیّا، و هو خبر ضمیر الشّأن، و لم یتعرّض له المصنّف لشهره حکمه، و هو أنّه لا یخبر عنه إلّا بجمله.

أی أمر ضمیر الشّأن من أنّه لا یخبر عنه إلّا بجمله، و بعباره أخری أنّه قد قرّر فی النّحو: إنّ خبر ضمیر الشّأن لا یکون إلّا جمله.

أی کون خبر ضمیر الشّأن جمله» معلوما ممّا سبق» فی بحث ضمیر الشّأن، فی قوله: هو أو هی زید عالم، مکان الشّأن أو القصه، فإنّه یعلم من هذا أنّ خبره لا یکون إلّا جمله، فعلم منه بطریق الإشاره أنّ خبره لا یکون إلّا جمله، و مع ذلک لا یفید التقوّی، لأنّ المراد بالتقوّی

و أمّا صوره التّخصيص (۱) نحو: أنا سعيت فى حاجتك، و رجل جاءنى، فهى داخله فى التقوّى على ما مرّ (۲) [و اسميّتها (۳) و فعليّتها (۴) ، و شرطيّتها (۵)

فى المقام تحقّق ثبوت المحمول للموضوع بتكرّر الإسناد، و هذا غير موجود فى خبر ضمير الشّأن، لأنّه عباره عن المبتدأ.

جواب سؤال مقدّر، و هو أن يقال: إنّ المصنّف خصّ بالذّكر فى بيان كون المسند جمله ما يفيد التقوّى، و ما كان سببيّا، و لم يذكر ما يفيد التّخصيص مع أنّه قد يؤتى به جمله لقصد التّخصيص، كما فى المثال المذكور.

و حاصل ما أجاب به الشّارح: أنّه عند قصد التّخصيص يكون التقوّى حاصلا إلاّ أنّه غير مقصود، فصوره التّخصيص داخله فى التقوّى.

أى من أنّ التقوّى أعمّ من أن يكون مقصودا، أو حاصلا من غير قصد، ففى صوره التّخصيص يحصل التّقوّى بتكرّر الإسناد، و إن لم يكن مقصودا حين قصد التّخصيص، و لو قال المصنّف: و أمّا كونه جمله فللتّقوّى، أو كونه سببيّا أو لكونه خبرا لضمير الشّأن، أو لكونه للتّخصيص، لكان أولى.

و كيف كان فقصد التّخصيص لا ينافى إفاده التقوّى، فالتقوّى يتناول ما يكون فيه المقصود هو التقوّى، و ما يكون فيه المقصود هو التّخصيص، و كلّ منهما داخل فى التقوّى، فلا حاجه إلى التّعرض بكون المسند جمله للتّخصيص، بل يعنى عنه التّعرض بكونه جمله للتّقوّى.

أى اسميّه الجمله المخبر بها، كما فى قولك: زيد أبوه مشغول بوظائفه الدّينيّه.

أى كون الجمله المخبر بها فعليّه، كما فى قولك: زيد يشتغل أبوه بالخدمات الاجتماعيّه.

أى كون الجمله المخبر بها شرطيّه، كما فى قولك: زيد إن لقيته يكرمك، و حاصل الكلام فى المقام إنّ المقتضى لإيراد الجمله مطلقا إمّا التّقوّى، أو كون المسند سببيّا، و إمّا المقتضى لخصوص كونها اسميّه، فهو إفاده الثّبوت، و لكونها فعليّه إفاده التّجدّد، و لكونها شرطيّه إفاده التّقييد بالشّرط.

لما مرّ (۱)]يعنى أنّ كون المسند جمله للسّببيّه أو التّقوّى، و كون تلك الجمله اسميّه للدّوام و الثّبوت، و كونها فعليّه للتّجدّد و الحدوث، و الدّلاله على أحد الأزمنه الثّلاثه على أخصر وجه (۲) ، و كونها شرطيّه للاعتبارات المختلفه (۳) الحاصله من أدوات الشّرط [و ظرفيّتها (۴) لاختصار الفعليّه إذ هى (۵)]

فى بحث المفرد من قصد إفاده الثّبوت فيما إذا كان المسند اسما، و إفاده التّجدّد و الحدوث و أحد الأزمنه على أخصر وجه، فيما إذا كان فعلا، و إفاده التّقييد و التّعليق بالشّرط فيما إذا كان مقيّدا به، و لا فرق فى ذلك بين المسند المفرد، و المسند الّذى يكون جمله، و إنّما الفرق بينهما من ناحيه عدم إفاده الأوّل أحد الأمرين، أى التقوّى و كونه سببيّا، و إفاده الثّانى أحدهما.

أى على وجه أخصر، لأنّ قولنا: زيد يقرأ الكتاب، أخصر من قولنا: زيد حاصل منه قراءه القرآن فى الزّمان المستقبل، و الحاصل إنّ الجمله الاسميّه تفيد مجرّد الثّبوت، و أمّا الدّوام فمستفاد من القرائن، و الفعليّه تفيد التّجدّد و الحدوث، و أمّا الاستمرار التّجدّدى فقد يعرض بالقرينه.

أى الّتى لا تعرف إلّا بمعرفه ما بين أدوات الشّرط من الفرق و التّفصيل، نحو: زيد إن تلقه يكرمك، حيث يقتضى المقام الإخبار عنه بالإكرام الّذى يحصل على تقدير اللّقى المشكوك، و زيد إذا لقيته يكرمك، حيث يقتضى المقام الإخبار عنه بالإكرام الحاصل على تقدير وقوع اللّقى المحقّق، و الفرق بين المثالين أظهر من الشّمس فى رابعه النّهار.

[كون الجمله ظرفيّه]

@

[كون الجمله ظرفيّه]

أى كون الجمله المخبر بها ظرفيّه، أى الحاله المقتضيه لكونها ظرفيّه هى ما إذا كان المراد اختصار الفعليّه، حيث إنّ قولك: زيد فى الدّار، أخصر من قولك: زيد استقرّ فى الدّار، فإذا اقتضى المقام إفاده التّجدّد مع الاختصار أوتى بالمسند ظرفا. ثمّ إنّ عدّ الشّرطيّه و الظّرفيّه جمله مبنىّ على المسامحه، و إلّا ففى الحقيقه إنّ الظّرفيّه مختصر الفعليّه، و الشّرطيّه هى الجزاء المقيّد بالشّرط، و الجزاء هى جمله فعليّه فى نحو قولك: إن جئتنى أكرمك، حيث يكون التّقدير أكرمك على تقدير مجيئك إياى، فليس شىء منهما جمله فعليّه.

علّه لقوله: «ظرفيّتها لاختصار الفعليّه» بحذف الفعل، و إقامه الظّرف مقامه.

أى الظّرفيّه (۱) [مقـدّره بالفعل على الأصحّ (۲)]لأنّ (۳) الفعـل هو الأصـل فى العمل. و قيل: (۴) بـاسم الفاعل، لأنّ الأصل فى الخبر أن يكون مفردا (۵) ،

أى الجمله الظّرفيّه، لا الكون ظرفا، إذ الكون ظرفا ليس مقدّرا بالفعل، و الياء فى قوله» الظّرفيّه» للنّسـبه، لأنّ المقدّر بالفعل الجمله الظّرفيّه لاـ كونهـا ظرفيّه، فيكـون الضّـمير فى قـوله: «إذ هى» مبنيّـا على الاسـتخدام، حيث إنّ المراد بقـوله: «ظرفيّتهـا» كونه جمله ظرفيّه، فالياء فيه مصـدريّه، و لاـ يصـحّ جعلها للنّسـبه، لأنّه موجب لكون قوله: «و ظرفيّتها» مخالفه لما قبله من قوله: «و اسـميّتها و فعليّتها و شرطيّتها» ، فإنّ الياء فيه مصدريّه قطعا، و الحاصل إنّ المراد من نفس ظرفيّتها جمله ظرفيّه، و الياء فيها مصدريّه، و المراد من مرجع الضّمير هى الجمله الظّرفيّه، و الياء فيها للنّسبه، هذا معنى الاستخدام.

أى على أصحّ القولين الّذين أشار إليهما ابن مالك بقوله:

و أخبروا بظرف أو بحرف جرّ

ناوين معنى كائن أو استقرّ

علّه لتقـدير الفعـل، لأـنّه الأصـل فى العمـل، و اسم الفاعل إنّما يعمل بمشابهته، فالأولى عنـد الاحتياج أن يرجع إلى الأصل و هو الفعل، و الوجه فى أنّ الفعل هو الأصل فى العمل، هو أنّ العامل إنّما يعمل لافتقاره إلى غيره من زمان و مكان و محلّ و صاحب و علّه و آله، و الفعل أشـدّ افتقارا من الاسم، لأنّه يدلّ على الزّمان و الحدث و النّسـبه التّى هى من المعانى العرضـيّه المفتقره إلى محلّ تقوم به، بخلاف الاسم فإنّ المشـتقّات و إن كانت تـدلّ على الحدث، إلاّ أنّها تدلّ على الذّات أيضا، و المصدر و إن كان يدلّ على الحدث، إلاّ أنّه لا يدلّ على النّسبه و الزّمان، فليس الاسم بشتّى أقسامه فى الافتقار بمثابه الفعل، و لازم ذلك أن يكون الفعـل هو الأصـل فى التّعلّق و العمـل، و بـالجمله إنّ الفعـل حـدث يقتضـى صاحبا و محلاّ و زمانا و علّه، فيكون افتقاره من جهه الإحداث، و من جهه التّحقّق، و ليس فى الاسم إلاّ الثّانى، فيكون افتقاره أشدّ من افتقاره.

أى قيل: إنّ المقدّر هو اسم الفاعل، و هذا مقابل الأصحّ، قائله الكوفيّون، كما فى بعض الشّروح.

و ذلك لأصاله المفرد فى الإعراب، لظهور الإعراب فيه لأنّ الخبر قسم من المعرب،

و رجّح (۱) الأوّل بوقوع الظّرف صله للموصول، نحو: الّذی فی الدّار أخوک. و أجیب (۲) بأنّ الصّله من مظانّ الجمله بخلاف الخبر، و لو قال (۳) إذ الظّرف مقدّر بالفعل علی الأصحّ لکان أصوب (۴) ، لأنّ ظاهر عبارته یقتضی أنّ الجمله الظّرفیّه مقدّره

و المعرب فی الحقیقه هو المفرد، و اتّصاف الجمله بکونها معربه، بمعنی أنّها فی موضع لو کان اسم مفرد فیه لکان معربا، لا بمعنی أنّها متّصفه بالإعراب حقیقه.

أی رجّح تقدیر الظّرف بالفعل علی تقدیره باسم الفاعل «بوقوع الظّرف صله للموصول» ، و صله الموصول لا تکون إلّا جمله، فتعیّن تقدیر الظّرف بالفعل لیکون جمله، و لا یجوز أن یقدّر باسم الفاعل، لأنّه حینئذ یکون من قبیل المفرد، و الصّله لا بدّ و أن تکون جمله، فعند التّردّد الحمل علیه أولی.

و بعباره أخری إنّه قد تعیّن تقدیر الفعل فیما إذا وقع الظّرف صله، فیحمل غیر الصّله الّذی تردّدنا فی أنّه مقدّر بالفعل، أو بالاسم علی الصّله، فنقدّر بالفعل حملا للمشکوک علی المتیقن، لأنّ الحمل علی المتیّقن عند الشّکّ أولی، و ذلک جریا للباب علی طریقه واحده، و وتیره فارده.

و حاصل الجواب: إنّ قیاس غیر الصّله، أعنی الخبر، علی الصّله قیاس مع الفارق، لأنّ کون الظّرف الواقع صله للموصول مقدّرا بالفعل-بحجه أنّ الصّله من مظانّ الجمله أی من مواضع الجمله-لا یوجب کون الظّرف الواقع خبرا مقدّرا بالفعل، لأنّ الخبر لیس من مظانّ الجمله، فلا یلزم من تقدیر الظّرف بالفعل فی الصّله، لکونها من مواضع الجمله تقدیره بالفعل فی الخبر الّذی الأصل فیه الإفراد، لأنّه معرب، و الأصل فی الإعراب المفرد.

أی و لو قال المصنّف مکان «إذ هی مقدّره بالفعل» إذا الظّرف. . . أی فی عباره المصنّف خلل، إذ لو حملت علی ظاهرها أفادت أنّ الجمله الظّرفیّه مقدّره بالفعل علی الأصحّ، و أنّها مقدّره باسم الفاعل علی غیر الأصحّ، أی علی الصّحیح مع أنّ الظّرف المقدّر باسم الفاعل مفرد اتّفاقا لا جمله، فحینئذ یکون کلامه فاسدا.

و إنّما قال أصوب، لإمکان تأویل عباره المصنّف علی معنی «إذ هی» ، أی کلمه الظّرف أو الجمله من حیث اشتمالها علی الظّرف، و لا یصلح التّأویل علی معنی «إذ هی» ، أی الظّرفیّه بمعنی الکون ظرفا، إذ الکون ظرفا لیس مقدّرا بالفعل.

باسم الفاعل على القول الغير الأصحّ، و لا يخفى فساده (۱) . [و أمّا تأخيره]أى تأخير المسند [فلأنّ ذكر المسند إليه أهمّ كما مرّ (۲)]فى تقديم المسند إليه. [و أمّا تقديمه]، أى تقديم المسند [فلتخصيصه (۳) بالمسند إليه]،

أى لأنّ الظّرف على ذلك المذهب مفرد لا جمله كما عرفت، لأنّ الجمليّه و المفرديّه باعتبار متعلّقه، و إذا كان متعلّقه اسم فاعل كان مفردا، و قد جزم بجمليّته أوّلا، حيث قال: «إذ هى» ، أى الجمله الظّرفيّه، ثمّ ذكر خلافا هل المقدّر فعل أو اسم، و هو فاسد، إذ الجمله لا تقدّر بمفرد أصلا حتّى يجوز قوله: إنّ المقدّر اسم.

أى كما مرّ مفصّلا و مشروحا فى بحث تقديم المسند إليه، يعنى أنّ الأهمّيّه المقتضيه لتقديم المسند إليه على المسند، كما عرفتها سابقا مقتضيه لتأخير المسند عن المسند إليه، حيث إنّ أسباب الأهمّيّه كثيره:

منها: إنّ الأصل فى المسند إليه التّقديم و فى المسند التّأخير، لأنّ فيه ضميرا عائدا إلى المسند إليه، نحو: زيد فى داره، فإنّه يترجّح على فى داره زيد.

و منها: إنّ فى تقديمه تشويق للمسند، و الغرض تقريره فى ذهن السّامع، كما تقدّم فى قوله: «و الّذى حارت البريّه فيه. . .» .

و منها إنّ فى التّقديم تعجيل للمسرّه، كما فى قولك: سعد فى دارك، أو تعجيل للمساءه، كما فى قولك: السّفاح فى دار صديقك.

فتحصّل من الجميع أنّ تأخير المسند عن المسند إليه إنّما هو لأهمّيّه تقديم المسند إليه لأصالته، أو كون التّقديم فيه تشويق إلى آخر ما ذكرناه.

[و أمّا تأخير المسند و تقديمه]

@

[و أمّا تأخير المسند و تقديمه]

أى المسند، و كان الأولى أن يقول: فلكون ذكره أهمّ، ثمّ يفصّل أسباب الأهمّيّه على طبق بيان تقديم المسند إليه، و من أسباب التّقديم تخصيص المسند بالمسند إليه.

و منها: اشتمال المسند إليه على ضمير المسند نحو: فى الدّار صاحبها، فإنّه لا يجوز صاحبها فى الدّار، و ذلك للزوم عود الضّمير إلى المتأخر لفظا و رتبه.

و منها: تضمّنه الاستفهام، نحو: كيف زيد، و أين عمرو، و متى الجواب.

أی لقصر (۱) المسند إلیه علی المسند، علی ما حقّقناه فی ضمیر الفصل (۲) ، لأنّ معنی قولنا: تمیمی أنا، هو أنّه (۳) مقصور علی التّمیمیّه لا یتجاوزها إلی القیسیّه [نحو: لا فِیهٰا غَوْلٌ (۱)](۴) أی بخلاف خمور الدّنیا]، فإنّ فیها غولا.

أی التّفسیر إشاره إلی أنّ المراد من العباره ما هو خلاف الظّاهر، یعنی معناها تخصیص المسند إلیه بالمسند، مع أنّ الظّاهر هو العکس، فکان حق العباره أن یقول: فلتخصیص المسند به، لأنّ الباء غالبا إنّما تدخل علی المقصور علیه، و ههنا دخلت علی المقصور علی خلاف الأصل.

و بعباره أخری إنّ العباره و إن کانت بحسب المتفاهم العرفیّ ظاهره فی أنّ المسند مقصور، و المسند إلیه مقصور علیه، لکن لم یرد منها هذا المعنی بل أرید منها عکس ذلک، علی ما جری علیه اصطلاحهم من إدخالهم الباء علی المقصور بعد الاختصاص.

من أنّ الباء تدخل علی المقصور، و هو الاستعمال الشّائع عندهم، کما فی قولهم: نخصّک بالعباده، أی نخصّ العباده بک.

أی المتکلّم مقصور علی التّمیمیّه لا یتجاوز المتکلّم التّمیمیّه إلی القیسیّه، أی لا یتجاوز و صفه بنسبته إلی تمیم إلی وصفه بنسبته إلی قیس، نحو قولک: قائم زید.

فمعناه أنّ زیدا مقصور علی صفه القیام لا یتجاوزه إلی صفه القعود، فهو من قصر الموصوف علی الصّفه قصرا إضافیا.

أی لیس فی خمور الجنه غول، أی إذهاب العقل، لأنّ الغول ما یتبع شرب الخمر من زوال العقل و غیره، فعدم الغول مقصور علی الکون فی خمور الجنّه لا یتعدّاه إلی الکون فی خمور الدّنیا، فإنّ فیها غولا، أی إذهاب العقل و صداع، و قدّم الخبر، أعنی فیها لقصر المبتدأ علیه، أعنی غول. فإنّ عدم الغول قد قصر علی الکینونه بفی خمور الجنه لا یتجاوزها إلی الکینونه بفی خمور الدّنیا، فهو من قصر الموصوف قصرا إضافیّا، بمعنی أنّ عدم الغول فیها بالإضافه إلی خمور الدّنیا، و إلیه أشار بقوله: «بخلاف خمور الدّنیا» .

۱- ۱) سوره الصّافّات:۴۷.

فإن قلت: (١) المسند هو الظّرف أعنى فيها و المسند إليه ليس بمقصور عليه، بل على جزء منه، أعنى الضّمير المجرور الرّاجع إلى خمور الجنّه.

(٢) المقصود أنّ عدم الغول مقصور على الاتّصاف بفى خمور الجنّه لا يتجاوزه (٣)

و حاصل الإشكال و الاعتراض: إنّ المثال المذكور لا يكون مطابقا للممثّل فإنّ الممثّل هو كون تقديم المسند مفيدا لقصر المسند إليه على المسند، و ليس القصر فى الآيه كذلك، فإنّه من قبيل قصر المسند إليه على جزء المسند، و هو الضّمير المجرور الرّاجع إلى خمور الجنّه، بقرينه قوله: «بخلاف خمور الدّنيا» فإنّه ناطق على أنّ عدم الغول قد خصّص بخمور الجنّه، بإزاء خمور الدّنيا، فإنّ المقابل لخمور الدّنيا هو خمور الجنّه لا الكينونه فى خمور الجنّه، مع أنّ الممثّل هو قصر المسند إليه على الظّرف، و هو مجموع الجارّ و المجرور لا الضّمير المجرور فقط.

و حاصل الجواب عن الاعتراض المذكور إنّ عباره المصنّف و إن كانت ظاهره فى أنّ المقصور عليه هو خمور الجنّه إلّا أنّ هذا الظّاهر ليس بمراد له، بل مراده بقرينه أنّ الممثّل قصر المسند إليه على المسند، و أنّ الحكم الثّابت للظّرف إنّما يثبت له باعتبار متعلّقه، أنّ عدم الغول مقصور على الحصول فى خمور الجنّه و الكينونه فيها، فإذن لا مجال للاعتراض المذكور.

[التّحقيق حول لا فِيها غَوْلٌ]

@

[التّحقيق حول لا فِيها غَوْلٌ]

أى لا يتجاوز الاتّصاف، أعنى كونه فى خمور الجنّه إلى الكون فى خمور الدّنيا، فالمقصور عليه حقيقه هو الصّفه، أى الكون فى خمور الجنّه، و لا حاجه إلى ذكر الاتّصاف حينئذ، فيكون من قصر الموصوف على الصّفه، و يكون القصر إضافيّا، أى لا يتجاوز عدم الغول بفى خمور الجنّه، إلى كون عدم الغول فى خمور الدّنيا، و إن كان يتجاوز إلى غيره من المشروبات كاللّبن و العسل.

ثمّ قول الشّارح «أنّ عدم الغول. . .» بيان لحاصل المعنى، لا الإشاره إلى أنّ الآيه قضيّه معدوله الموضوع، لأنّ كلمه لا إذا جعلت جزء للموضوع لا يصحّ الفصل بينهما بالخبر، و أنّه قد صرّح الشّارح فى بحث المساواه بأنّ تقديم الخبر على المبتدأ فى مثل فى الدّار رجل، لا يفيد الاختصاص لكونه مصحّحا لوقوع النّكره مبتدأ، و لا شكّ أنّه إذا كان قوله تعالى: لا فِيها غَوْلٌ معدوله الموضوع كان تقديم الخبر فيه مصحّحا لوقوع النّكره مبتدأ لكونها واقعه بعد النّفى،

حينئذ فلا يكون مفيدا للاختصاص، بخلاف ما إذا كانت سالبه، فإنّ المصحّح عندئذ وقوعها فى سياق النّفى، فيكون التّقديم للاختصاص، لأنّ القضيّه سالبه.

و من هنا نستكشف أنّ قوله: «إنّ عدم الغول. . .» ليس إشاره إلى كون الآيه قضيّه معدوله الموضوع، بل هو بيان لما هو حاصل المعنى و مرجعه، فلا يصغى إلى ما ذكره غير واحد من أنّ كلامه هذا إشاره إلى أنّ الآيه قضيّه معدوله الموضوع، كما أنّ قوله: «و إن اعتبرت النّفى فى جانب المسند. . .» إشاره إلى أنّ الآيه يمكن أن تكون قضيّه موجبه معدوله المحمول، و لا إلى ما أجابوا به عن الوجه الأوّل بأنّ الظّرف يتوسّع فيه أكثر من غيره، فلا يضرّ الفصل به بين حرف السّلب و الموضوع.

و قالوا: إنّما نرتكب هذا العدول لئلا يرد أنّه إذا كان تقديم المسند فى الآيه للحصر كان معناها نفى حصر الغول فى خمور الجنّه لا نفى الغول عنها، و ذلك لأنّ النّفى إذا دخل فى كلام فيه قيد بوجه ما يتوجّه إليه، فعلى هذا يفيد النّفى نفى القصر المستفاد من التّقديم لا ثبوته، و هذا غير مقصود قطعا.

و عن الوجه الثّانى بأنّ المصحّح لوقوع المبتدأ نكره فى هذا الفرض جعل التّنوين للتّنويع إذا اعتبرنا العدول فى جانب المحمول، و كون الموضوع فى تأويل المضاف، أى عدم الغول إن اعتبرنا العدول فى جانب الموضوع، فإذا يصحّ جعل التّقديم للقصر.

و لا يصغى إلى الجواب بهذين الوجهين، وجه عدم الإصغاء إنّ جعل التّنوين أو الموضوع بتأويل المضاف و الالتزام بالتّوسّع فى الظّرف على نحو لا يضرّ الفصل به بين حرف السّلب و الموضوع على جعل حرف السّلب خبرا لما يليه تكلّفات بارده بنحو لا يرضى بها اللّبيب، و لا ملزم يلزمنا على ارتكابها.

و ما ذكروه من أنّ الموجب لذلك إنّ جعل القضيّه سالبه محصّله مستلزم لأن يكون المراد بها نفى الحصر لا ثبوته فاسد قطعا لا أساس له، لأنّ النّفى كثير ما يتوجّه إلى نفس الثّبوت كما فى قوله تعالى: وَ ما رَبُّكَ بِظَلّامٍ لِلْعَبِيدِ (1)، فإنّ النّفى يكون متوجها إلى نفى الظّلم مقيّدا ذلك النّفى بالمبالغه فى تحقّقه، و ليس النّفى مسلّطا على المبالغه فى الظّلم لاستلزامه ثبوت

۱- ۱) سوره فصّلت:۴۶

إلى الاتّصاف بفى خمور الدّنيا، و إن اعتبرت النّفى فى جانب المسند، فالمعنى أنّ الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنّه لا يتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمور الدّنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى. و كذلك (١) القياس فى قوله تعالى: لَكُمْ دِينُكُمْ وَ لِيَ دِينِ و نظيره (٢) ما ذكره صاحب المفتاح فى قوله

أصل الظّلم له تعالى، فعلى هذا يصحّ أن لا يعتبر العدول فى الآيه، و يكون مفادها قصر نفى الغول على الكون فى خمور الجنّه، فالغول مسلّم النّبوت و النّزاع فى محلّه، فالمخاطب يعتقد محلّيّه خمور الجنّه و المتكلّم ينفى ذلك.

و كيف كان فالمسند إليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقى على كلا التّقديرين، أى سواء اعتبر النّفى فى جانب المسند إليه أو فى جانب المسند، إذ لو كان مقصورا عليه قصرا حقيقيّا يلزم ثبوت الغول فيما عدا خمور الجنّه من خمور الدّنيا و سائر الأشربه، و هذا و إن كان صحيحا بالنّظر إلى خمور الدّنيا لكن ليس بصحيح بالنّظر إلى سائر الأشربه.

أى ليس القصر حقيقيا فى قوله تعالى آمرا للنّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أن يقول للكافرين لَكُمْ دِينُكُمْ وَ لِيَ دِينِ أى إنّ دينكم مقصور على الاتّصاف بكونه لكم، و لا- يتجاوزه إلى الاتّصاف بكونه لى، و دينى مقصور على الاتّصاف بكونه لى لا يتجاوزه إلى الاتّصاف بكونه لكم، و هذا لا- ينافى أنّه يتّصف به أمّته المؤمنون، فلهذا يكون القصر إضافيّا، و يكون من قصر الموصوف على الصّفه.

أى نظير قصر المسند إليه على المسند المنفى فى كونه قصر موصوف على صفته فى باب الظّرف، لا- نظيره فى التّقديم، لأنّ المسند فيه مؤخّر على الأصل، و الحصر جاء عن النّفى لا من التّقديم لأنّ المعنى ما حسابهم إلّا على ربّى، فلهذا كان نظيرا لا مثالا.

و بعباره أخرى إنّما جعل نظيرا و لم يجعل مثالا، لأنّ قوله: إِنْ حِسابُهُمْ إِلّا عَلى رَبِّى ليس ممّا تقدّم فيه المسند لقصر المسند إليه عليه، بل الحصر جاء من إن النّافيه و إلّا الاستثنائيّه، و لهذا غيّر الأسلوب حيث لم يقل: و كذا قوله تعالى: إِنْ حِسابُهُمْ إِلّا عَلى رَبِّى، بل قال «و نظيره. . .» .

تعالى: إِنْ حِسابُهُمْ إِلاّ عَلى رَبِّى (۱)من أنّ المعنى (۱) حسابهم مقصور على الاتّصاف ب عَلى رَبِّى لا- يتجاوزه إلى الاتّصاف بعلىّ (۲) فجميع ذلك (۳) من قصر الموصوف (۴) على الصّفه (۵) دون العكس (۶) كما توهّمه (۷) بعضهم.

أى فالمعنى ثبوت حسابهم مقصور على كونه على اللّه، لا يتجاوزه إلى كونه على غيره.

ياء المتكلّم عباره عن النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم، و فى بعض النّسخ بعلىّ، غير ربّى، و وجه النّسخه الثّانيه واضح، لأنّه شامل للنّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و لغيره، و فى الواقع كذلك، و وجه الأولى أنّه الّذى يتوهّم كون الحساب عليه لكونه تصدّى للدّعوه إلى اللّه و الجهاد فيه.

أى جميع ما ذكر من الأمثله المذكوره فى المتن و الشّرح.

أى الغول أو عدم الغول، و دينكم و دينى و حسابهم.

أى و هى الكون فى خمور الجنّه، و الكون لكم ولى، و الكون على ربّى كما فى الدّسوقى.

أى قصر الصّفه على الموصوف، لأنّ الحمل على العكس يستدعى كون التّقديم لقصر المسند على المسند إليه، و القانون أنّه لقصر المسند إليه على المسند كما دلّ عليه سياق كلامه، و صرّح به الفاضل المحشّى أيضا.

أى العكس بعضهم، و هو العلاّمه الخلخالى، فتوهّم أنّ القصر فى قوله تعالى: لا فِيها غَوْلٌ من قصر الصّفه على الموصوف، و المعنى أنّ الكون فى خمور الجنّه وصف مقصور على عدم الغول لا يتعدّاه إلى الغول، و هذا القصر إضافىّ لا حقيقىّ حتّى يلزم أنّه ليس لخمورها صفه إلاّ عدم الغول، مع أنّ له صفات أخر كالسّلامه و الرّاحه و التّوهّم مختصّ بالآيه المذكوره.

و يرد عليه أوّلا: إنّ الكلام مع من يعتقد أنّ الغول فى خمور الجنّه كخمور الدّنيا، لا مع من يعتقد أنّ الاتصاف بعدم الحصول فى خمور الجنّه محقّق للغول و لغيره من الرّاحه و الصّحه.

و ثانيا: إنّ التّقديم عندهم موضوع لقصر المسند إليه على المسند، لا لقصر المسند على المسند إليه كى يكون القصر من قصر الصّفه على الموصوف.

۱- ۱) سوره الشّعراء:۱۱۳.

[و لهذا]أى و لأنّ التّقديم (١) يفيد التّخصيص [لم يقدّم الظّرف (٢)]الّذى هو المسند على المسند إليه (٣) [فى لٰا رَيْبَ فِيهِ]و لم يقل: لا فيه ريب [لئلّا (۴) يفيد]تقديمه (۵) عليه [ثبوت الرّيب (۶) فى سائر كتب اللّه تعالى]

أى تقديم المسند على المسند إليه يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند غالبا.

أعنى فيه.

[التّحقيق حول لٰا رَيْبَ فِيهِ]

@

[التّحقيق حول لٰا رَيْبَ فِيهِ]

أى ريب.

علّه للنّفى، أى لنفى التّقدّم فى قوله: «لم يقدّم» ، و معنى العباره لأنّ التّقديم يفيد التّخصيص غالبا، لم يقدّم الظّرف لئلّا يفيد تقديمه توهّم ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه تعالى، نظرا إلى ما هو الغالب من كون التّقديم لقصر المسند إليه على المسند، فعباره المصنّف بحذف المضاف و هو التّوهّم، فإذن لا يرد أنّ قوله: «لئلّا يفيد» غير واقع فى محلّه، إذ التّقديم ليس للتّخصيص دائما حتّى يفيد الكلام المشتمل عليه ذلك، بل قد يكون لغيره كالاهتمام غايه الأمر أنّه يجىء له غالبا، فيكون موهما له نظرا إلى الغالب لا مفيدا له على نحو الجزم.

أى تقديم الظّرف و هو المسند على المسند إليه و هو «ريب» .

أى ثبوت الشّكّ فى سائر كتب اللّه تعالى و هو باطل، إذ لا ريب فى الكتب السّماويّه، و دلاله «لا فيه ريب» على ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه، إنّما هو بحسب دلاله الخطاب على ما فى المطوّل، أى بحسب المفهوم المخالف للخطاب، فإنّهم اصطلحوا على تسميه المفهوم المخالف بمدلول الخطاب، و المفهوم الموافق بفحوى الخطاب، و ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه مفهوم مخالف لقوله تعالى على فرض التّقديم، حيث إنّ منطوقه عندئذ نفى الرّيب عن القرآن و لازم ذلك أن يكون مفهومه ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه، و حيث إنّ هذا المفهوم باطل، لأنّ المراد بالرّيب هنا كونها ممّا ينبغى أن يرتاب فيه، لا كونها ممّا وقع فيها الرّيب بالفعل لوقوعه فى القرآن، و لا شكّ أنّ كتب اللّه ليس ممّا ينبغى لأن يرتاب فيه لما فيها من الإعجاز بنحو الإخبار عن المغيبات و الأسرار الكونيّه.

بناء على اختصاص عدم الرّيب بالقرآن، و إنّما قال (۱) فى سائر كتب اللّه تعالى لأنّه المعتبر فى مقابله القرآن، كما أنّ المعتبر فى مقابله خمور الجنّه هى خمور الدّنيا لا- مطلق المشروبات و غيرها (۲) [أو التّنبيه]عطف على تخصيصه، أى تقديم المسند للتّنبيه [من أول الأمر (۳) على أنّه]أى المسند [خبر لا نعت]إذ النّعت لا يتقدّم على المنعوت (۴) ،

جواب عن سؤال مقدّر تقديره أنّ مقتضى اختصاص عدم الرّيب فى القرآن هو ثبوت الرّيب فى غيره على نحو الإطلاق دون كتب اللّه تعالى، فلا وجه لقوله: «لئلا يفيد ثبوت الرّيب فى سائر كتب اللّه تعالى» .

و حاصل الجواب: إنّ ما ذكرته مبنىّ على كون القصر حقيقيّا و ليس الأمر كذلك، فإنّ القصر على فرض التّقديم إضافىّ لأنّ التّخصيص إنّما باعتبار النّظر الّذى يتوهّم فيه المشاركه، و هو هنا باقى الكتب السّماويّه دون سائر الأشياء، بل دون سائر الكتب.

[تقديم المسند للتّنبيه على أنّه من أوّل الأمر خبر لا نعت]

@

[تقديم المسند للتّنبيه على أنّه من أوّل الأمر خبر لا نعت]

أى غير المشروبات من المطعومات.

لا يقال: إنّا سلّمنا أنّ القصر إضافىّ غالبا، فالقصر فى الآيه يحمل عليه على فرض التّقديم جريا على ما هو الغالب، و لكنّ لا نسلّم أنّ ما يقابل المقصور عليه هو سائر كتب اللّه تعالى، لجواز أن يكون سائر الكتب أو سائر الكلمات.

لأنّا نقول: إنّ ما يقابل المقصور عليه إنّما هو الّذى يتوهّم كونه مشاركا له فى الحكم لكونه نظيرا له، و هو هنا سائر كتب اللّه تعالى لا- سائر الكتب، أو سائر الكلمات، فإنّ المتبادر إلى الذّهن من نفى الرّيب عن القرآن بطريق القصر هو ثبوت الرّيب فى غيره من سائر الكتب السّماويّه، لكونها نظيره له فى الكينونه من اللّه تعالى، كما أنّ المعتبر فى مقابله خمور الجنّه خمور الدّنيا لا سائر المشروبات.

[تقديم المسند]

@

[تقديم المسند]

أى من أوّل أزمان إيراد الكلام ينبّه على أنّ المسند خبر لا نعت، بخلاف ما إذا أخّر، فإنّه ربما تظنّ عندئذ أنّه نعت، و أنّ الخبر

سيذكر.

أى بخلاف الخبر و المبتدأ، فإنّ الأوّل يتقدّم على الثّانى، و لازم ذلك أن يكون تقديم المسند متبّها من أول الأمر بأنّه ليس بنعت بل هو خبر و تأخيره موهما لكونه نعتا.

لا يقال: إنّ توهّم كون المسند نعتا موجود فى نحو: زيد القائم، فلماذا لم يقدّموا المسند فيه؟ للعلم من أوّل الأمر بأنّه ليس بنعت.

و إنّما قال (۱) من أوّل الأمر لأنّه ربّما يعلم أنّه خبر لا نعت بالتّأمّل فى المعنى (۲) ، و النّظر إلى أنّه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدأ (۳) [كقوله (۱):

له (۴) همم لا منتهى لكبارها

و همّته الصّغرى أجلّ من الدّهر (۵)]

لأنّا نقول: إنّ هذا التّوهّم ليس ممّا يعتنى به، فإنّه ضعيف جدّا، يدفع بأدنى تأمّل، بخلاف التّوهّم الكائن فيما إذا كان المسند إليه نكره، فإنّ حاجتها إلى النّعت أشدّ من حاجتها إلى الخبر إذا وقع فى الابتداء، فإذا أخّر الظّرف عنها يتوهّم أنّه نعت توهّما قويّا لا يدفع إلّا بعد التّأمّل العميق.

أى قال المصنّف من أوّل الأمر، لأنّه أى الشّأن ربّما يعلم فى ثانى الحال من التّكلّم أنّ المسند الّذى لم يتقدّم خبر لا نعت.

و يعلم بغير ذلك أيضا، ككونه لا يصلح للنّعت لكونه نكره، و الجزء الآخر معرفه «و النّظر» عطف على «التّأمّل» أى بالنّظر كقولك لزيد خصائص غريبه، فإنّه لو قيل: خصائص غريبه لزيد، يحتمل بدوا أنّ الظّرف نعت و بعد عدم ذكر الخبر يعلم أنّه خبر.

أى بعد الخبر الموجود فى الكلام، فيفهم السّامع أنّ غرض المتكلّم هو الإخبار لا النّعت.

أى للنّبى صلّى اللّه عليه و آله و سلّم همم تعلّت بمعالى الأمور، و لا نهايه لكبارها.

المعنى: «همم» على وزن عنب جمع همّه، و هى الإراده المتعلّقه على وجه العزم بمراد مّا، و يمدح الإنسان بتلك الإراده إذا تعلّت بمعالى الأمور، «لا منتهى لكبارها» منتهى الشّىء غايته، و الكبار على وزن الكتاب جمع كبير، و هو خلاف الصّغير «أجلّ» أفعل بمعنى الأعظم.

و حاصل معنى البيت: إنّ المادح يقول: إنّ له صلّى اللّه عليه و آله و سلّم هممما كثيره كلّها علّيه، لكن بعضها أعلى من بعض باعتبار متعلّقها، مثلا همّته المتعلّقه بفتح أو غزوه بدر أو غزوه

أحد أو خيبر أعظم من همّته المتعلّقه بسائر الغزوات، فهممه الكبار لا منتهى لها، و أما همّته الصّغرى أجلّ باعتبار متعلّقها من الدّهر المحيط بما سواه من الممكنات، و إنّما قلنا: باعتبار متعلّقها، لأنّ الهمّه هى الإراده على نحو العزم، و لا تفاوت فيها باعتبار نفسها.

۱- ۱) أى قول حسان بن ثابت الأنصارى فى مدح النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

حيث لم يقل: همم له (۱) [أو التّفاؤل (۲)]نحو: سعدت بفرّه وجهك الأيام. (۳)

و الشّاهد: فی قوله: «له همم» حيث قدّم فيه الظّرف، أعنی «له» ليعلم من أوّل الأمر أنّه خبر لا نعت، فإنّه لو أخّر الظّرف بأن يقول: همم له، لتوهّم أنّ الظّرف نعت للهمم، بل احتمال كونه نعتا فی خصوص المقام أرجح، لأنّ النّكره إذا وقع مبتدأ يستدعی مخصّصا يخصّصه حتّی يفيد، و إلّا فلا يجوز الابتداء به.

فحاصل الكلام أنّه لم يقل: همم له، بتأخير الظّرف لئلّا يتوهّم أنّ الظّرف صفه لهمم، و قوله: «لا منتهی لكبارها» خبر لها، أو صفه ثانيه لها و الخبر محذوف، و كلاهما فاسد، لأنّه خلاف المقصود، لأنّ المقصود إثبات الهمم الموصوفه، بأنّه لا منتهی لكبارها له صلّی اللّه عليه و آله و سلّم لا إثبات تلك الصّفه لهممه، و لا إثبات صفه أخری لهممه غير تلك الصّفه المذكوره، لأنّه حينئذ يكون الكلام مسوقا لمدح هممه صلّی اللّه عليه و آله و سلّم لا لمدحه صلّی اللّه عليه و آله و سلّم، فقدّم الظّرف دفعا للتّوهّمين من أوّل الأمر.

لئلّا يتوهّم أنّ الظّرف نعت، بل يتعيّن أنّه خبر من أوّل الأمر.

عطف علی قوله: «لتخصيصه» و هو سماع المخاطب من أوّل الأمر ما يسّره.

البيت هكذا:

و تزيّنت ببقائك الأعوام

سعدت بغرّه وجهك الأيام

المعنی: «سعدت» ماض من (سعد يومنا سعدا) ، أی أيمن، «الغرّه» هو البياض فی جبهه الفرس، و أراد به هنا الحسن أو الجود، «تزيّنت» ماض من التّزيين، «الأعوام» جمع عام بمعنی الحول.

و الشّاهد: فی تقديم المسند أعنی قوله: «سعدت و تزينت» حيث قدّم لأجل التّفاؤل.

ثمّ إنّه ربّما يقال: فی المقام إنّ هذا المسند فعل يجب تقديمه علی فاعله، فلا وجه لجعل تقديمه عليه للتّفاؤل، إذ لا يقال للمسند قدّم لغرض كذا، إلّا إذا كان جائز التّأخير عن المسند إليه.

و أجيب عن ذلك بأنّ التّمثيل مبنیّ علی مذهب الكوفيين المجوّزين لتقديم الفاعل علی الفعل، أو يقال: إنّ الفعل هنا يجوز تأخيره فی تركيب آخر، بأن يقال: الأيام سعدت بغرّه وجهك، فتقديم سعدت فی هذا التّركيب المؤدی إلی كون المسند إليه فاعلا مع صحّه

[أو التّشويق (۱) إلى ذكر المسند إليه]بأن يكون فى المسند المتقدّم طول يشوّق

تـأخيره باعتبـار تركيب آخر، لأجـل مـا ذكر من التّفـاؤل، بخلاـف مـا إذا أخّر، كما فى تركيب آخر، فإنّه لا يكون مشـتملا على التّفاؤل، و كلّ من الوجهين فى الجواب قابل للرّد.

أمّـا الوجه الأـوّل فبعيـد جـدا، لأنّ المسـتفاد من مطاوى كلمات الشّارح أنّه غير ملتزم بما ذهب إليه الكوفيّون فإتيانه بالمثال مبنيّا عليه بعيد غايه البعد.

و أمّـا الوجه الثّـانى فهو أيضـا ملحق بسـابقه فى الضّعف، فـإنّ من يقول بأنّه لا يقال للمسـند قـدّم لغرض كـذا، إلّا إذا كان جائز التّأخير، مراده أنّ المسـند الّذى يجب تقديمه على المسند إليه لا يمكن أن يقال له إنّه قدم لغرض كذا، لأنّ تقديمه واجب ليس لغرض يقتضـى ذلك، و كون المسـند جائز التّأخير فى تركيب آخر لا يوجب صـحّه أن يقال له فى هذا التّركيب أنّه قدّم لغرض كـذا، كالتّفاؤل مثلا، لأنّ المانع هو كون تقـديمه فى هـذا التّركيب من باب اللّابـدّيّه و الضّـروره، و هذا المانع لا يرتفع باتّصاف التّقديم بالجواز فى تركيب آخر.

فـالحقّ فى المقام أن يقال: إنّ تعليل التّقـديم بغرض من الأغراض مشـروط بأن يكون المسـند جائز التّأخير باعتبار نفس التّركيب الّذى قدّم فيه المسند، و لا ريب أنّ جواز التّأخير بهذا المعنى موجود فى المقام، فإنّ الشّاعر عند ما يتصوّر معنى البيت، أى ثبوت اليمن و السّـعاده للأيّـام بسـبب غره وجه المخـاطب، كان له أن يقـدّم المسـند، و أتى بالجمله الفعليّه و كان له أن يؤخّره، و أتى بالجمله الاسـميّه، فحيث إنّه اختار الأوّل، و ترك الثّانى لاحظ لتقديم المسند غرضا من الأغراض قضاء لحقّ كونه بليغا، و هو فى البيت التّفاؤل، فإذا لا مجال للإشـكال المـذكور. نعم قـد يقال: إنّ التّفاؤل كما أنّه موجود فى فرض التّقديم، كذلك إنّه موجود فى فرض التّأخير، فإذا لا وجه لتعليل التّقديم بالتّفاؤل. و أجيب عن ذلك بأن التّفاؤل هو سـماع المخاطب من أول وهله ما يسرّه، و من المعلوم أنّ هذا غير موجود فى فرض التّأخير.

[أو للتّشويق إلى ذكر المسند إليه]

@

[أو للتّشويق إلى ذكر المسند إليه]

عطف على قوله: «للتّخصـيص» أى تقـديم المسـند لتشويق السّـامع إلى ذكر المسـند إليه، و وجود التّشويق فى المسـند يكون من جهه اشـتماله على طول، بـذكر وصف أو أوصاف له، فإنّه يوجب إحداث الشّوق فى قلب السّامع إلى ذكر صاحب هذا الوصـف أو الأوصـاف، و الغرض من التّشويـق أوقعيّه المشـوق إليه فى النّفس، حيث إنّ الحاصـل بعـد الطّلب و الانتظـار أمكن و أوقع، و أثبت فى النّفس.

النّفس إلى ذكر المسند إليه، فيكون له (١) وقع فى النّفس، و محلّ من القبول، لأنّ الحاصل بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب (٢) [كقوله ((١)) : ثلاثه]هذا هو المسند المتقدّم الموصوف بقوله: [تشرق]من أشرق (٣) بمعنى صار مضيّئا [الدّنيا]فاعل (۴) تشرق، و العائد إلى الموصوف هو الضّمير المجرور فى قوله: [ببهجتها]أى بحسنها و نضارتها أى تصير الدّنيا منوّره ببهجه هذه الثّلاثه و بهائها، و المسند إليه المتأخّر هو قوله: [شمس (۵) الضّحى و أبو إسحاق (۶) و القمر].

تنبيه: (٧) [كثير ممّا ذكر فى هذا الباب]يعنى باب المسند [و الّذى قبله]يعنى

أى للمسند إليه، أى فيكون للمسند إليه وقع، أى تأثير فى النّفس.

أى بلا مشقّه.

أشار بذلك إلى بيان معنى الفعل و إلى ضبطه بضم التّاء، احترازا عن كونه من شرق، بمعنى طلع، فيكون مفتوح التّاء.

أى ليس الدّنيا ظرفا، كى يكون مفعولا فيه، و لا مفعول به على تضمين «تشرق» معنى فعل متعدّى، و هو أضاءت، فجعله فاعلا ردّ لتوهّم الظّرفيّه أو المفعوليّه.

أضاف الشّمس إلى الضّحى، لأنّه ساعه قوّتها مع عدم شدّه إيذائها.

كنيه المعتصم، و لا يخفى حسن توسّطه بين الشّمس و القمر، للإشاره إلى أنّه خير منهما، لأنّ خير الأمور أوساطها، و لما فيه من إيهام تولّده من الشّمس و القمر، و أنّ الشّمس أمّه، و القمر أبوه. و الشّاهد: فى هذا البيت أنّه مشتمل على تقديم المسند، لكونه بذكر ما ذكر له من الوصف مشوّقا إلى ذكر المسند إليه.

«التّنبيه» يستعمل عند العلماء فى موضع يدخل فيه ما بعد التّنبيه فيما قبله دخولا فيه خفاء، فإذا أريد إزاله ذلك الخفاء يجىء بالتّنبيه، و لو قال المصنّف: كثير ما ذكر فى المسند و المسند إليه، لكان أوضح.

١- ١) أى قول محمد بن وهيب، و هو من شعراء الدّوله العبّاسيّه، فى مدح المعتصم باللّه الملك العبّاسى.

باب المسند إليه، [غير مختصّ بهما (۱) كالذّكر و الحذف و غيرهما]من (۲) التّعريف و التّنكير و التّقديم و التّأخير و الإطلاق و التّقييد، و غير ذلك ممّا سبق (۳) ، و إنّما قال: كثير ممّا ذكر (۴) ، لأنّ بعضها (۵) مختصّ بالبابين (۶) كضمير الفصل المختصّ بما بين المسند إليه و المسند، و ككون المسند فعلا، فإنّه مختصّ بالمسند (۷) إذ كلّ فعل مسند دائما. قيل: (۸)

أى بباب المسند و المسند إليه، بل يكون الكثير فى المفعول به و الحال و التّمييز و المضاف إليه. نعم بعضها مختص بهما كضمير الفصل، حيث إنّه مختصّ بما بين المسند و المسند إليه.

بيان لقوله: «غيرهما» .

أى كالإبدال و التّأكيد و العطف و القصر و التّخصيص، و غير ذلك.

أى قال المصنّف كثير ممّا ذكر، و لم يقل: جميع ما ذكر غير مختصّ بهما، إذ لو قال: جميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين، أعنى بباب المسند و المسند إليه، لورد عليه بضمير الفصل، و كون المسند فعلا- حيث إنّهما ممّا يختصّ بالبابين، لأنّ نقيض السّالبه الكلّيّه، هى موجبه جزئيّه.

أى المذكورات.

أى غير متجاوز إلى غيرهما، فيكون الكثير عامّ الجريان، و القليل خاصّا بهما.

أى مجرّد الفعل من دون فاعل» مختص بالمسند» ، إذ لا- يكون شىء من الفعل مسندا إليه، حتّى لا- يختصّ كون المفرد فعلا بالمسند.

القائل هو الشّارح الزّوزنى، و حاصل كلامه: أنّه لو قال: و جميع ما ذكر غير مختصّ بالبابين، أى بل يجرى فى غيرهما لاقتضى أنّ كلّا ممّا مرّ يجرى فى كلّ فرد فرد ممّا يغايرهما، أى كلّ فرد من أفراد الأحوال المذكوره يجرى فى كلّ فرد ممّا يصدق عليه أنّه غير المسند و المسند إليه، و هذا غير صحيح لانتقاضه بالتّعريف و التّقديم، لأنّ التّعريف لا يجرى فى الحال و التّمييز، و إن جرى فى المفعول، و التّقديم لا يجرى فى المضاف إليه، و إن جرى فى المفعول.

فالحاصل إنّ كلّا منهما لا يجرى فى جميع أفراد غير البابين، إذ من أفراده الحال و التّمييز و المضاف إليه، و لهذا عدل المصنّف من جميع ما ذكر إلى قوله: «و كثير ممّا ذكر» .

هو (۱) إشاره إلی أنّ جمیعها (۲) لا- یجری فی غیر البابین، کالتّعریف، فإنّه لا- یجری فی الحال و التّمییز و کالتّقدیم، فإنّه لا یجری فی المضاف إلیه. و فیه (۳) نظر لأنّ قولنا: جمیع ما ذکر فی البابین غیر مختصّ بهما، لا یقتضی أن یجری شیء من المذکورات فی کلّ واحد من الأمور التّی هی غیر المسند إلیه و المسند، فضلا (۴) عن أن یجری

أی قول المصنّف: «کثیر ممّا ذکر فی هذا الباب» .

أی کلّ فرد من الأحوال المذکوره» لا یجری فی غیر البابین» ، أی فی کلّ فرد من أفراد الغیر.

أی فی هذا القیل نظر و إشکال، و حاصل النّظر: إنّا لو قلنا: جمیع ما ذکر غیر مختصّ بالبابین، لما اقتضی أن یجری شیء من المذکورات فی کلّ واحد من غیر البابین، لأنّه إذا عدم اختصاص الجمیع بالبابین یکفی فی صدقه ثبوت شیء ممّا ذکر فی غیر البابین، و کذا فی الکثیر إذا قلنا: الکثیر غیر مختصّ بالبابین، لا- یقتضی أن یکون مجموع الکثیر یجری فی غیر البابین، بل إذا وجد فرد من الکثیر فی غیر البابین صدق أنّ الکثیر لا یختصّ بالبابین.

فالحامل علی العدول عن الجمیع إلی الکثیر لیس ما ذکره الزّوزنی، بل ما ذکره الشّارح و هو ورود الإشکال بضمیر الفصل، و کون المسند فعلا، حیث إنّهما ممّا یختصّ بالبابین، فلو قال: جمیع ما ذکر غیر مختصّ بالبابین لانتقض باختصاصهما بالبابین.

و لا- یخفی أنّ ما ذکره الشّارح الزّوزنی إنّما یصحّ لو کان معنی قولنا: جمیعها غیر مختصّ بالبابین، أنّ کلّ واحد من تلک الأحوال المذکوره فی البابین یجری فی کلّ ما یصدق علیه أنّه غیرهما، حتّی ینتقض بالتّعریف و التّقدیم، و لیس کذلک، بل معناه أنّ کلّا منها یجری فی بعض ما یصدق علیه الغیر، لأنّه یکفی فی سلب الاختصاص بالبابین عن الجمیع تحقّق کلّ منها فی بعض ما یصدق علیه الغیر، فلا یلزم جریان واحد من تلک الأحوال فی کلّ ما یصدق علیه الغیر، فضلا عن جریان کلّ واحد منها فی کلّ ما یصدق علیه الغیر.

و المتحصّل من الجمیع أنّ الحامل علی العدول عن جمیع إلی کثیر لیس ما ذکره الزّوزنی، بل الحامل علی العدول ما ذکره الشّارح، فتأمّل.

أی فضل فضلا، أی زاد إشاره إلی أنّ مراد هذا القائل أنّه لو عبّر بقوله:» جمیع ما ذکر. . .» لأفاد أنّ کلّ واحد ممّا ذکر یجری فی کلّ واحد من غیرهما، و لیس الأمر کذلک، کما عرفت.

كلّ منها (۱) فيه (۲) إذ (۳) يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى شىء ممّا يغايرهما، فافهم (۴) ، [و الفطن إذا أتقن (۵) اعتبار ذلك فيهما]أى فى البابين [لا يخفى (۶) عليه اعتباره فى غيرهما]من المفاعيل و الملحقات بها و المضاف إليه.

أى المذكوره.

أى فى كلّ واحد.

علّه لعدم الاقتضاء، أى قولنا: جميع ما ذكر، لا يقتضى جريان كلّ واحد من الأحوال المذكوره فى كلّ واحد ممّا يصدق عليه الغير، إذ يكفى لعدم الاختصاص، أى عدم اختصاص كلّ فرد من أفراد الأحوال المتقدّمه فى البابين، «ثبوته» فاعل يكفى، أى ثبوت واحد ممّا ذكر فى واحد ممّا يغاير المسند إليه و المسند، لأنّ نقيض السّالبه الكلّيه إنّما هو الموجبه الجزئيّه.

لعله إشاره إلى أنّ مفاد قولنا: جميع ما ذكر غير مختصّ بهما، ليس سالبه كلّيّه، كى يقال: بأنّ نقيضها هى موجبه جزئيّه بل مفاده قضيّه مهمله.

أى أحكم، اعتبار كثير ما ذكر فى البابين، أى لا اعتبار ما ذكر فيهما، إذ بعض ما ذكر فيهما، كما عرفت، لا يجرى فى غيرهما فضلا عن اعتباره فيه، فيكون المشار إليه هو كثير ما ذكر دون ما ذكر، لأنّه كما يجرى فيهما و يعتبر فيهما، كذلك يجرى فى غيرهما، و يعتبر فيه.

أى فإذا علم ممّا تقدّم، مثلا إنّ تعريف المسند إليه بالعلميّه لإحضاره فى ذهن السّامع باسم مختصّ به، حيث يقتضيه المقام، كما إذا كان المقام مقام مدح، فأريد إفراده و تمييزه، لئلاّ يخالج قلب السّامع غير الممدوح من أوّل و هله، عرف أنّ المفعول به يعرف بالعلميّه لذلك، كقولك خصّ صت زيدا بالثّناء لشرفه على أهل زمانه، و إذا عرف ممّا تقدّم أنّ الحذف لضيق المقام بسبب الوزن أو الضّجر و السّآمه، عرف أنّ حذف المفعول به كذلك، و إذا عرف أنّ الإبدال من المسند إليه لزياده تقرير النّسبه الحكميّه، عرف أنّ الإبدال من المفعول به لزياده تقرير النّسبه الإيقاعيّه، و هكذا البواقى.

[أحوال (۱) متعلّقات (۲) الفعل]. قد أشير فی التّنبیه (۳) إلی أنّ کثیرا من الاعتبارات السّابقه یجری فی متعلّقات الفعل،

[أحوال متعلّقات الفعل]

@

[أحوال متعلّقات الفعل]

اشاره

مبحث أحوال متعلّقات الفعل، و المراد بالأحوال بعضها، بقرینه المقام و هی الاقتصار علی ذکر البعض، و إن کان الجمع المضاف ظاهرا فی العموم، کما هو فی علم الأصول.

قال فی الأطول: و المراد جمیع أحوال متعلّقات الفعل، لأنّ وضع الباب لها، إلّا أنّه اقتصر علی ذکر البعض للاستغناء عن ذکر الباقی، بما سبق فی غیر هذا الباب، لظهور جریانه فیه.

المراد من متعلّقات الفعل هی المفاعیل الخمسه مع الملحقات، و الأحسن کسر اللّام عند المحقّقین، و ذلک فإنّ التّعلّق هو التّثبت فالمناسب إطلاق المثبت بالکسر علی المعمولات لضعفها، و المتثبت بالفتح علی الفعل لقوّته، و إن کان الفتح أیضا صحیحا، حیث إنّ کلّا منهما متعلّق بالآخر، و لازم ذلک إطلاق المتعلّق و المتعلّق علی کلّ منهما.

و کیف کان فقد ذکر المصنّف فی هذا الباب ثلاثه مطالب:

الأوّل: نکات حذف المفعول به.

الثّانی: نکات تقدیمه علی الفعل.

الثّالث: نکات تقدیم بعض معمولات الفعل علی بعض، و ذکر مقدّمه للمطلب الأوّل بقوله: «الفعل مع المفعول. . .»

اللّام فی التّنبیه للعهد الذّکری، أی قال الشّارح: قد أشیر، و لم یقل: قد صرّح، لأنّه لا یلزم من جریان الکثیر فی غیرهما أن یجری فی تلک المتعلّقات لصدق الغیر بغیرها، کمتعلّقات اسم الفاعل، و الحاصل إنّه لم ینصّ فی التّنبیه علی جریان تلک الاعتبارات فی متعلّقات الفعل خصوصا، بل أفاد أنّ کثیرا من الاعتبارات غیر مختصّ بالمسند إلیه و المسند یعنی یجری فی غیرهما، و من الغیر متعلّقات الفعل، إذ لم یخصّ الغیر بشیء دون شیء، بل عامّ لها و لغیرها.

لكن ذكر فى هذا الباب تفصيل بعض من ذلك (١) لاختصاصه (٢) بمزيد (٣) بحث و مهّد لذلك (۴) مقدّمه (۵) فقال: [الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل (۶) فى أنّ الغرض

أى من ذلك الكثير الّذى لا يختصّ بالبابين، بل يجرى فيهما، و فى متعلّقات الفعل، و المراد بهذا البعض حذف المفعول، و تقديمه على الفعل، و تقديم بعض المعمولات على بعض، و قد تقدّم الحذف، و التّقديم فى البابين.

أى ذلك البعض.

أى بحث زائد على البحث السّابق، و المراد بمزيد البحث بيان النّكات.

أى لذلك البعض، أى لبعض ذلك البعض، لأنّ قول المصنّف الفعل مع المفعول تمهيد لبحث حذف المفعول به.

و هى قول المصنّف الفعل مع المفعول إلى قوله: «لا إفاده وقوعه مطلقا» ، حيث يكون توطئه لبحث حذف المفعول به المذكور فى قوله: «فإذا لم يذكر معه» .

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل]

@

[الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل]

الظّرف معمول لمضاف مقدّر، أى ذكر الفعل مع المفعول، كذكره مع الفاعل، و أريد بكلمه «مع» مجرّد المصاحبه، فإنّها قد تستعمل فى هذا المعنى، كما صرّح به الشّريف فى حواشى المفتاح، فيكون الظّرف فى كلا الموضعين متعلّقا بالمضاف المقدّر.

و كيف كان فالغرض من ذكر متعلّقات الفعل معه إفاده تلبّسه بها من جهات مختلفه، كالوقوع فيه و معه و له، و غير ذلك، ثمّ المراد من ذكر الفعل مع كلّ من الفاعل و المفعول أعمّ من الذّكر لفظا أو تقديرا. و فى الأطول التّركيب من قبيل زيد قائما، كعمرو قاعدا، و فى مثله يتقدّم الحال على العامل، فقوله: «الفعل» مبتدأ، «مع المفعول» حال عن الضّمير المستتر فى الخبر، و هو قوله: «كالفعل» ، و «مع الفاعل» حال عن الفعل، و العامل فى الحالين الكاف لتضمّنه معنى التّشبيه، فالمعنى حينئذ الفعل يشابه حال كونه مصاحبا للمفعول نفسه، حال كونه مصاحبا للفاعل، ثمّ إنّ المراد بالمفعول المفعول به، بقرينه قول الشّارح: «و أمّا بالمفعول فمن جهه وقوعه عليه» ، و قول المصنّف: «نزّل منزله اللّازم» فإنّه مقدّمه لحذفه، ثمّ إنّه خصّ البحث بالمفعول به لقربه من الفاعل فى احتياج الفعل المتعدّى إليه فى التّعقل و الوجود بخلاف سائر المفاعيل، و لكثره حذفه كثره شائعه، و سائر المتعلّقات يعرف حكمها بالقياس عليه.

من ذكره معه]. أى ذكر (۱) كلّ من الفاعل و المفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كلّ منهما [إفاده تلبّسه به]أى تلبّس الفعل بكلّ منهما (۲) ، أمّا بالفاعل فمن جهه وقوعه (۳) منه، و أمّا بالمفعول فمن جهه وقوعه (۴) عليه [لا إفاده وقوعه (۵)

التّفسير المذكور إشاره إلى صحّه إرجاع ضمير ذكره إلى الفاعل و المفعول، باعتبار كلّ واحد منهما، أو ضمير معه عائد إليهما، باعتبار كلّ واحد منهما.

فالحاصل إنّه يجوز إرجاع الضّميرين إلى كلّ من الفعل و الفاعلين، غايه الأمر إفرادهما على تقدير العود إلى الفاعلين إنّما هو باعتبار كلّ واحد منهما.

أى بكلّ من الفاعل و المفعول، فتفسير الشّارح إشاره إلى أنّ إفراد الضّمير فى كلام المصنّف، أعنى «به» إنّما هو باعتبار كلّ واحد منهما، و معنى العباره: أنّ الغرض من ذكر الفعل مع كلّ منهما إفاده المتكلّم السّامع تلبّس الفعل بكلّ من الفاعل و المفعول، و لكنّ جهه التّلبّسين مختلفه، كما أشار إلى الفرق بينهما بقوله: «أمّا بالفعل فمن جهه وقوعه عنه. . .» .

و حاصل الفرق أنّ تلبّس الفعل بالفاعل من جهه صدوره عنه، و تلبّسه بالمفعول من جهه وقوعه عليه، لأنّ الكلام فى الفعل المتعدّى، و هو لا يكون إلاّ واقعا على المفعول، و صادرا من الفاعل بالاختيار، كقولك: ضرب زيد عمرا، و لم يكن شموله هنا مرادا، فلا يراد بما يقوم به من غير صدور منه كقولك: مرض زيد و مات عمرو، و لهذا لم يقل: أو قيامه به، مع أنّ الفاعل ينقسم إلى ما يقع منه الفعل كالمثال الأوّل، و إلى ما يقوم به الفعل كالمثال الثّانى.

أى فمن حيث صدور الفعل عن الفاعل.

أى فمن حيث وقوع الفعل الصّادر من الفاعل على المفعول.

أى وقوع الفعل نفيا أو إثباتا.

مطلقا (۱)]أی لیس الغرض من ذکره (۲) معه إفاده وقوع الفعل و ثبوته (۳) فی نفسه من (۴) غیر إراده أن یعلم ممّن (۵) وقع عنه، أو علی من وقع علیه، إذ (۶) لو أرید ذلک (۷) لقیل: (۸) وقع الضّرب أو وجد أو ثبت، من غیر ذکر الفاعل أو المفعول لکونه (۹) عبثا.

أی حال کونه مطلقا عن إراده العلم بمن وقع عنه أو علیه، و بعباره أخری لیس الغرض إفاده الفعل غیر مقیّد بکونه متلبّسا بزید أو عمرو أو غیرهما.

أی من ذکر کلّ واحد من الفاعل و المفعول مع الفعل.

أی ثبوت الفعل فی لخارج فی نفسه من غیر إراده المتکلّم أن یعلم المخاطب من صدر عنه الفعل، و من وقع علیه.

بیان لقوله: «مطلقا» .

أی یعلم جواب سؤال بقوله: «ممّن وقع. . .» .

علّه لقوله: «لیس الغرض من ذکره معه. . .» .

أی إفاده وقوع الفعل و ثبوته فی نفسه مطلقا.

جواب لو فی قوله: «لو أرید ذلک» ، أی لو أرید ذلک لقیل بما ذکر من الألفاظ الدالّه علی مجرّد وجود الفعل.

علّه لقوله: «من غیر ذکر الفاعل أو المفعول» أی لکون ذکر الفاعل و المفعول عبثا، أی غیر محتاج إلیه، بل زائد علی الغرض المقصود، و غیر المحتاج إلیه عبث عند البلغاء، و إن أفاد فائده لأنّه زائد علی المراد.

فاندفع ما یقال کیف یکون عبثا مع أنّه أفاد فائده، و هی بیان من وقع منه الفعل أو علیه، و بعباره واضحه ربّما یقال: لا وجه لکون الذّکر عبثا، لأنّ العبث ما لا فائده فیه، و لیس الذّکر کذلک، لأنّه یفید فائده، و هی بیان من وقع منه الفعل أو علیه.

و حاصل الجواب: إنّ عدّ ذکره عبثا إنّما هو بالنّظر إلی مذاق البلغاء، و لا ریب أنّهم یعدّون ما هو زائد علی المراد عبثا، و إن أفاد فائده ما.

نعم ما هو کذلک لیس بعبث عند غیرهم، و ذلک لا یضرّنا لکون الکلام ناظرا إلی ما عند البلغاء.

[فإذا لم (١) يذكر]المفعول به (٢) [معه]أى مع الفعل المتعدّى (٣) المسند (۴) إلى فاعله [فالغرض (۵) إن كان إثباته]أى إثبات الفعل [لفاعله أو نفيه عنه مطلقا]، أى من غير اعتبار عموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده (۶) ، أو خصوص (٧) بأن يراد بعضها (٨) و من غير اعتبار تعلّقه (٩)

مفرّع على قوله: «الفعل مع المفعول» أى تفريع على المقدّمه المذكوره، يعنى إذا عرفت أنّ الغرض من ذكره معه إفاده تلبّسه به لا- إفاده وقوعه مطلقا، فعلم أنّه إذا لم يذكر المفعول به معه، فالغرض إن كان إثباته مطلقا يجعل بمنزله اللاّزم، و إلاّ فيقدّر بحسب القرائن.

جعل الشّارح الضّمير المستتر فى يذكر راجعا إلى المفعول به، لا- إلى كلّ واحد من الفاعل و المفعول به، و لا إلى الفعل، و ضمير معه إلى واحد منهما، مع أنّ ذلك مقتضى ما قبله، أى جعل الشّارح ضمير «يذكر» راجعا إلى المفعول به تبعا لما ذكره المصنّف بعد ذلك من قوله: (فالغرض إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه) حيث ساق كلامه حول عدم ذكر المفعول فقطّ.

اتّصاف الفعل بالمتعدّى إشاره إلى أنّ الفعل اللاّزم لا ينزل بمنزله اللاّزم.

زاده لأنّه قد يسند إلى المفاعيل، و معه لا مجال لجعله بمنزله اللاّزم، فخرج به القائم مقام الفاعل.

[الغرض من ذكر الفعل مجرّدا عن المفعول]

@

[الغرض من ذكر الفعل مجرّدا عن المفعول]

أى غرض المتكلّم من الفعل المجرّد عن المفعول إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا، أى حاله كون الفعل مطلقا، نزّل ذلك الفعل منزله اللاّزم فانتظر تفصيل ذلك.

أى الفعل، و المراد من أفراد الفعل هو الأفراد الواقع على المفاعيل، نحو: فلان يؤذى كلّ أحد، فقوله: «بأن يراد جميع أفراده» تصوير لاعتبار العموم، كما أنّ قوله: «بأن يراد بعضها» تصوير لاعتبار الخصوص.

عطف على عموم.

أى بعض الأفراد نحو: فلان يؤذى أباه.

أى الفعل فقوله: «من غير اعتبار تعلّقه. . .» عطف على قوله: «من غير اعتبار عموم. . .» ، و كلّ من المعطوف و المعطوف عليه تفسير للإطلاق فى قول المصنّف، أعنى «مطلقا» ، و قيل: الأولى إسقاط المعطوف عليه، أعنى قوله: «من غير اعتبار عموم فى الفعل. . .» و الاقتصار

بمن وقع عليه فضلا عن عمومه (۱) و خصوصه [نزّل]الفعل المتعدّی [منزله اللّازم (۲)

علی قوله:

«من غير اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه الفعل» ، لأنّ التّنزيل المذكور إنّما يتوقّف على عدم اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه، و لا يتوقّف على عدم اعتبار عموم أو خصوص، بل يجوز أن يقصد التّعميم و ينزّل منزله اللّازم. و أجيب بما حاصله: إنّه إنّما أتى بما ذكر فی التّفسير لأجل مطابقه قول المصنّف الآتی، و بيان ذلك أنّ المصنّف أفاد فيما يأتی أنّه إذا لم يكن المقام خطابيا كان مدلول الفعل خصوص الحقيقه، و إذا كان خطابيا أفاد الفعل العموم بمعونه المقام الخطابی، فتفصيله الفعل فيما يأتی إلی إفاده العموم أو الخصوص يدلّ علی أنّه أراد هنا بالإطلاق عدم اعتبار عموم الفعل أو خصوصه، فلذلك أدخل الشّارح ذلك فی تفسير الإطلاق، و إن كان تنزيل الفعل منزله اللّازم لا يتوقّف علی ذلك.

أی عموم من وقع عليه الفعل و خصوصه، أعنی المفعول، ثمّ إنّ عموم المفعول غير عموم الفعل و كذا الخصوص، لأنّ أفراد الفعل فی نحو: فلان يعطی الدّنانير الإعطاءات، و أفراد المفعول الأشخاص المعطون.

و كيف كان فإنّ فضلا فی قوله: «فضلا عن عمومه. . .» مصدر، فيتوسّط بين أعلی و أدنی، للتّنبيه بنفی الأدنی و استبعاده عن الوقوع علی نفی الأعلی، و استحالته أی عدّه محالا عرفا، كقولك: فلان لا يعطی الدّرهم فضلا عن الدّينار، و تريد أنّ إعطاء الدّرهم منفیّ عنه و مستبعد، فكيف يتصوّر منه إعطاء الدّينار؟ !

و معنی العباره فی المقام أنّه لا يعتبر تعلّق الفعل بمفعول أصلا، فضلا عن اعتبار عموم من وقع عليه أو خصوصه، يعنی إذا انتفی تعلّقه بمفعول به، فانتفاء اعتبار عموم مفعوله أو خصوصه إنّما هو من باب أولی.

أی فی أن لا يطلب المفعول، و لا يجعل ذلك متعلّقا بمفعول، كما لا يجعل الفعل اللّازم متعلّقا به، و قوله: «و لم يقدّر له» مفعول عطف علی «نزّل منزله اللّازم» عطف اللّازم علی الملزوم، أی لازم التّنزيل المذكور، هو عدم تقدير المفعول لئلّا يتوهّم السّامع أنّ الغرض به هو الإخبار بوقوع الفعل باعتبار تعلّقه بالمفعول، مع أنّ الغرض عدم تعلّقه بالمفعول، فيلزم خلاف غرض المتكلّم.

و لم يقدّر له مفعول، لأنّ المقدّر كالمذكور]فى أنّ السّامع يفهم منهما (١) أنّ الغرض الإخبار بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلّقه (٢) بمن وقع عليه، فإنّ قولنا (٣) فلان يعطى الدّنانير يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء، لا لبيان كونه معطيا، و يكون كلاما مع من أثبت له إعطاء غير الدّنانير (۴) لا مع (۵) من نفى أن يوجد منه إعطاء.

أى من المذكور و المقدّر.

أى تعلّق الفعل بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلّم، لأنّ غرض المتكلّم إثبات الفعل للفاعل، أو نفيه عنه مطلقا.

استدلال على فهم السّامع ما ذكر، و مثال لفهم السّامع من المذكور، أى الدّنانير، إنّ الغرض بيان جنس ما يتناوله الإعطاء من الدّنانير و الدّراهم، لا لبيان نفس الفعل، و كون فلان معطيا، و إلّا لاقتصر فى التّعبير على قولنا: فلان معط، فقوله: فلان يعطى الدّنانير، مقول لمن سلّم وجود الإعطاء، و جهل أو أنكر تعلّقه بالدّنانير، كما أنّ قوله: فلان يعطى، بدون ذكر الدّنانير مقول لمن نفى من فلان أن يوجد الإعطاء منه.

و بعباره أخرى: أنّه فرق بين اعتبار تعلّق الفعل بالمفعول، و بين عدم اعتبار ذلك، توضيحه أنّك إذا فلان يعطى الدّنانير، كان معناه الإخبار بالإعطاء المتعلّق بالدّنانير، و يكون كلاما مع من سلّم وجود الإعطاء، و جهل تعلّقه بالدّنانير فتردّد أو غفل أو اعتقد خلافه. و إذا فلان يعطى، كان كلاما مع من جهل وجود الإعطاء، أو أنكره من أصله.

أى اعتقد المخاطب على أنّ فلانا يعطى الدّراهم، فيكون كلام المتكلّم فلان يعطى الدّنانير، كلاما ملقى إلى منكر فيجب تأكيده، و يكفى فى التّوكيد كون الجمله اسميّه.

قيل: الأحسن أن يقول: لا مع من يعلم أن يوجد منه الإعطاء، و لعلّ وجهه أنّه لو كان الغرض تحقّق أصل الإعطاء منه، لوجب أن يكون مخاطبه خالىّ الذّهن عن الحكم، و إلّا لوجب التّأكيد، و يمكن أن يقال: إنّ الجمله الاسميّه خبرها فعليّه مفيده للتّقوّى و التّأكيد.

[و هو]أی هذا القسم الّذی نزّل منزله اللاّزم (۱) [ضربان: لأنّه إمّا أن یجعل الفعل (۲)] حال کونه [مطلقا]أی من غیر اعتبار عموم أو خصوص فیه، و من غیر اعتبار تعلّقه بالمفعول [کنایه (۳) عنه]أی عن ذلک الفعل حال کونه [متعلّقا بمفعول مخصوص دلّت علیه قرینه (۴) أولا (۵)]

[تنزیل المتعدّی منزله اللاّزم ضربان]

@

[تنزیل المتعدّی منزله اللاّزم ضربان]

اشاره

یعنی لم یقصد تعلّقه بمفعول فی مقابل القسم الأخیر الّذی قصد تعلّقه بمفعول معیّن، کقولنا: فلان یعطی الدّنانیر.

أی الفعل الّذی کان الغرض إثباته لفاعله، أو نفیه عنه علی نحو المطلق.

مفعول لقوله: «یجعل «أی یجعل الفعل حال کونه مطلقا کنایه عن ذلک الفعل، حال کونه مقیّدا بأن یکون متعلّقا بمفعول مخصوص، و مستعملا فیه علی طریق الکنایه، ثمّ جعل المطلق کنایه عن المقیّد مبنیّ علی کفایه اللّزوم، و لو بحسب الادّعاء فیها، و إلاّ- فالمقیّد لیس لازما للمطلق، مع أنّ الکنایه عباره عن الانتقال من الملزوم إلی اللاّزم، أی ذکر الملزوم و إراده اللاّزم عند المصنّف، و أمّا عند غیره فبالعکس.

ثمّ الاقتصار علی الکنایه یشعر بنفی صحه التّجوّز، و لم یقم علیه دلیل، و لا دلیل علی نفی جعله کنایه عن فعل متعلّق بمفعول عامّ، فتقول: فلان یعطی، بمعنی یعطی کلّ أحد، لأنّ الإعطاء إذا صدر عن مثله لا یخصّ أحدا.

أی لا بدّ للمعنی المکنی من قرینه کالمجاز.

عطف علی أن یجعل یعنی: أو لا یجعل الفعل المطلق کنایه عنه، و قد یقال: إنّ جعل الفعل المنزّل منزله اللاّزم کنایه عن نفسه متعدّیا، و إن کان غیر صحیح من جهه توهّم اتّحاد المعنی الحقیقی و الکنّائی، إلاّ- أنّه لم یکن مستحیلا، و ذلک لاختلاف اعتباری، فصحّ أن یجعل بأحد الاعتبارین لازما، و بالآخر ملزوما، توضیحه إنّ الفعل عند تنزیله منزله اللاّزم یکون مدلوله الماهیّه الکلّیه، فبهذا الاعتبار هو ملزوم، ثمّ یجعل بعد ذلک کنایه عن شیء مخصوص فیصبح مدلوله جزئیّا مخصوصا، و بهذا الاعتبار هو لازم فلا- مجال لتوهّم الاتّحاد لکنّه غیر صحیح من جهه أمرین آخرین: الأوّل: إنّ الکنایه لا بدّ فیهم من اللّزوم، فإنّها عباره عن إطلاق الملزوم و إراده اللاّزم، و لیس الفعل المقیّد لازما للفعل المطلق، فلا مجال للکنّایه فی المقام.

يجعل كذلك [الثّانى (١) كقوله تعالى:]قل هل يستوى الّذين يعلمون و الّذين لا يعلمون [(١)](٢) ،

و الثّانى: إنّ المبحوث عنه فى المقام هو الفعل الّذى جعل بمنزله اللّازم، و يكون الغرض منه إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا، أى من غير اعتبار تعلّقه بمفعول أصلا، فضلا عن عمومه أو خصوصه، فإذا كان كنايه عن نفسه متعدّيا يكون الغرض تعلّقه بمفعول مخصوص، فكيف يكون داخلا فيما يكون الغرض منه إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا و يمكن الجواب عن كلا الأمرين.

أمّا الجواب عن الأمر الأوّل، فملخّصه إنّ الكنايه و إن كانت متقوّمه على اللّزوم إلّا أنّ اللّزوم قد يكون حقيقيّا، كقولك: زيد كثير الرّماد، و قد يكون ادّعائيّا، كما فى المقام فإنّ المتكلّم يدعّى الملازمه بين المطلق و المقيّد، و يقول: إنّهما على نحو لا ينتقل الذّهن من الأوّل إلّا إلى الثّانى، فالإشكال المذكور لا أساس له.

و أمّا الجواب عن الأمر الثّانى فنقول: إنّ تعلّق الفعل بمفعول مخصوص إنّما هو مقصود على نحو الكنايه و الانتقال من مدلول الكلام الأوّل إليه بواسطه القرينه، و هذا لا ينافى كون المبحوث عنه هو الفعل المطلق المنزّل بمنزله اللّازم، فإنّ المراد من كونه مطلقا أنّه كذلك بالقياس إلى مدلوله الأوّل، و ما يدلّ عليه بلا قرينه، فلا تناقض لاختلاف المحمول، فإنّ الفعل مطلقا بالإضافه إلى مدلوله الأوّل و ليس بمطلق بالقياس إلى مدلوله الثّانى المستفاد منه بمعونه القرينه الغير المانعه عن إراده المعنى الأوّل، إذ الكلام فى الكنايه لا المجاز، لأنّ القرينه فى المجاز مانعه عن إراده المعنى الحقيقى.

أى الضّرب الثّانى، و هو الفعل المطلق الّذى لا يجعل كنايه عنه مقيّدا.

أصله هل يستوى الّذين يعلمون الدّين و الّذين لا يعلمونه، ثمّ حذف المفعول، و نزّل الفعل منزله اللّازم بحيث صار المراد من الفعل الماهيّه الكلّيّه، أى هل يستوى الّذين وجدت منهم حقيقه العلم و الّذين لم توجد عندهم بعد أن كان المراد بحسب الأصل، أى الجرى الطّبيعى علم شىء مخصوص، فنزّل المتعدّى منزله اللّازم ليفيد مبالغه الذّمّ، إذ فى هذا التّنزيل إشاره إلى أنّ الجهّال الّذين لا علم لهم بالدّين، كأنّهم لا علم لهم أصلا، و أنّهم

١- ١) سوره الزّمر:٩.

أی لا یستوی من (۱) یوجد له حقیقه العلم، و من لا یوجد و إنّما قدم (۲) الثّانی لأنّه باعتبار کثره وقوعه أشدّ اهتماما بحاله [السّکّاکی (۳)]ذکر فی بحث إفاده اللاّم (۴) الاستغراق أنّه إذا کان المقام خطابیّا (۵)

أصبحوا کالبهائم، فالمعنی لا یستوی من هو من أهل العلم، و من لیس له علم أصلا.

أی الغرض نفی الاستواء بین من یوجد له حقیقه، و بین من لا یوجد بعد إثبات العلم للّذین یعلمون، و نفیه عن الّذین لا یعلمون من غیر اعتبار عموم و خصوص فی أفراده، و لا اعتبار تعلّقه بمعلوم عامّ أو خاصّ، و لا جعل الکنایه عن العلم المتعلّق بمعلوم مخصوص تدلّ علیه القرینه.

جواب عن سؤال مقدّر، و التّقدیر لماذا و لأی سبب قدم المصنّف الضّرب الثّانی، و هو أن لا یجعل الفعل کنایه عنه، مع أنّه مشتمل علی أمر عدمی، و هو عدم کونه مجعولا کنایه عنه متعدّیا إلی مفعول مخصوص، و الضّرب الأوّل مشتمل علی أمر وجودی، و لذا قدّم الضّرب الأوّل فی الإجمال، لأنّ الوجود أشرف علی العدم، فیقدّم علیه.

و حاصل الجواب: لأنّ الثّانی باعتبار کثره وقوعه فی کلام اللّه و کلام البلغاء، بل فی کلام عامّه النّاس، و باعتبار مطلقا من کلّ الوجوه و القیود و التّعلّقات، کان الاهتمام بحاله أشدّ و بالتّقدیم ألیق.

[قول السّکّاکی فی إفاده اللاّم الاستغراق]

@

[قول السّکّاکی فی إفاده اللاّم الاستغراق]

أی هذا توطئه لقوله: «ثمّ إذا کان المقام خطابیّا» فیکون شرحا قبل المتن.

أی الغرض من ذکر هذا الکلام، مع أنّ المتعلّق بالمقام إنّما هو ما بعده، أی قوله: «ثمّ ذکر فی بحث حذف المفعول. . .» لغرض تعیین موضع الحواله المذکوره فی قول السّکّاکی بالطّریق المذکور، و تصویب المصنّف علی ذلک الضّمیر فی قوله: «أنّه» للشّأن.

أی إذا کان المقام الّذی أورد فیه المحلّی باللاّم خطابیّا، أی ما یکتفی فیه بالقضایا المفیده للظّنّ الواقعه فی مخاطبه النّاس بعضهم مع بعض، کقولک: کلّ من یمشی فی اللّیل بالسّلاح فهو سارق، فإنّ هذا غیر مقطوع به، بل یفید الظّنّ.

لا استدلاليّا (۱) كقوله صلّى اللّه عليه و آله و سلّم: "المؤمن غرّ كريم (۲) و المنافق (۳) خبّ (۴) لئيم"حمل المعرّف باللّام مفردا (۵) كان أو جمعا (۶) على الاستغراق (۷) بعلّه (۸)

أى ما يطلب فيه اليقين، و يسمّى بالبرهان بأن يكون المقام، أى ما يورد فيه المحلّى باللّام ممّا لا يكتفى فيه بالقضايا الخطابيّه، بل يطلب فيه القضايا المفيده لليقين التّى يتمسّك بها العلماء فى مقام إثبات المطالب النّظريّه، و ذلك كمقام إقامه الدّليل على عدم تعدّد الآلهه، و إنّما قيّد حمل المعرّف باللّام على الاستغراق بذلك، لأنّ المقام إذا لم يكن خطابيّا، بل كان استدلاليّا يحمل المعرّف على المتيّقن كالواحد فى المفرد و الثّلاثه فى الجمع، لا على الاستغراق.

فالمتحصّل من الجميع أنّ المراد بالخطابى أن لا يكون فى الكلام دليل دلّ على كلّيّه الفعل و جزئيّته، و بالاستدلالى أن يكون فيه دليل كذلك.

مثال للخطابىّ، الغرّ: هو الّذى يكون غافلا عن الحيل لصرفه عقله عن أمور الدّنيا، و اشتغاله بأمور الآخره، لا لجهله بالأمور و غباوته، و حيث كان غافلا عن الحيل لما ذكر، فينخدع و ينقاد لما يراد منه، لكرم طبعه، و حسن خلقه، و الكريم جيّد الأخلاق، و اللّئيم سيّء الأخلاق.

أى نفاقا عمليا.

الخبّ: بفتح الخاء هو الرّجل الخدّاع، أى كثير الخدعه و الأمر و الحيله، و أمّا بكسرها فالمخادعه لكنّ الرّوايه بالفتح، لئلّا يشتبه بالمصدر الّذى هو بالكسر لا غير.

و المعنى إنّ المنافق كثير المكر و المخادعه لخبث سريرته، و صرفه عقله إلى إدراك عيوب النّاس توصلا للإفساد فيهم، فالنّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم إنّما قال ذلك مبالغه لحسن ظنّه بالمؤمن، و عدم حسن ظنّه بالمنافق، لا لدليل قطعىّ قام عنده على ذلك، كيف و قد يوجد فى المؤمنين من هو شديد فى المكر و الخدعه، فالمقام خطابىّ، و ليس استدلاليّا.

أى كما فى الحديث المذكور على فرض الصّدور، لأنّ المراد كلّ مؤمن غرّ كريم.

أى كقولك مثلا: المؤمنون أحقّ بالإحسان، أى كلّ جماعه من المؤمنين أحقّ به.

أى استغراق الآحاد فى المفرد و الجماعات، أى الجموع فى الجمع.

الباء للسّببيّه متعلّقه بقوله: «حمل» ، و إضافه «علّه» إلى «إيهام» بيانيّه. أى حمل المعرّف

إيهام أنّ القصد (۱) إلى فرد دون آخر مع تحقّق الحقيقه فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر، ثمّ ذكر (۲) فى بحث حذف المفعول أنّه (۳) قد يكون (۴) للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّى منزله اللّازم ذهابا (۵) فى نحو: فلان يعطى، إلى معنى يفعل الإعطاء، و يوجد هذه الحقيقه إيهاما (۶) للمبالغه (۷) بالطّريق (۸) المذكور

باللّام على الاستغراق بسبب علّه، هى إيهام السّامع، أى الإيقاع فى وهمه و فى ذهنه، فيكون المراد بالإيهام الإيقاع فى الوهم، أى إيقاع المتكلّم فى وهم السّامع بأنّ القصد، أى قصد المتكلّم إلى فرد دون آخر، مع تحقّق الحقيقه فيهما، أى فى كلا الفردين» ترجيح لأحد المتساويين على الآخر» ، و هو غير جائز، فوجب حينئذ صرف الحكم إلى استعمال العموم، و هو حمل المعرّف باللّام على الاستغراق.

المراد هو قصد المتكلّم كما ذكرناه، و يمكن أن يكون المراد قصد السّامع، فالمعنى بعلّه إيهام أنّ القصد، أى التفات السّامع، و قصده إلى فرد دون آخر مع تحقّق الحقيقه فيهما ترجيح لأحد المتساويين على الآخر، و هو غير جائز، فوجب عليه حمل المعرّف باللّام على الاستغراق، لئلّا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر.

أى ذكر السّكّاكى.

أى الشّأن، فيكون الضّمير للشّأن، أو يعود إلى حذف المفعول.

أى قد يكون حذف المفعول به للقصد، و الميل إلى نفس الفعل، أى من غير اعتبار تعلّقه بمن وقع عليه.

قوله: «ذهابا» حال عن فاعل التّنزيل، أى حال كون المتكلّم ذاهبا» فى نحو: فلان يعطى، إلى من يفعل الإعطاء» ، أى يوجد حقيقه الإعطاء من دون النّظر إلى المعطى له.

إيهاما علّه للذّهاب، و قيل: إنّه مفعول له، و عامله هو التّنزيل، فالمعنى إنّما يذهب المتكلّم إلى ذلك، لأجل إيقاعه فى وهم السّامع للمبالغه.

و المراد من المبالغه هو الحمل على جميع أفراد الحقيقه فى المقام الخطابىّ، كأنّه قيل: يفعل كلّ الإعطاء.

و المراد من الطّريق المذكور، هو إيهام أنّ القصد إلى فرد دون آخر ترجيح بلا مرجّح.

فی إفاده اللّام الاستغراق (۱) ، فجعل المصنّف (۲) قوله: بالطّریق المذکور إشاره إلی قوله: ثمّ إذا کان المقام خطابیّا (۳) لا استدلالیّا (۴) حمل المعرف باللّام علی الاستغراق و إلیه (۵) أشار بقوله: [ثمّ]أی بعد کون الغرض ثبوت أصل الفعل، و تنزیله منزله اللّازم، من غیر اعتبار کونه (۶) کنایه [إذا کان المقام خطابیّا]

المراد من الاستغراق هنا فی الإعطاء کون متعلّقه، أی المعطیات لأنّ کلامنا فی استغراق الفعل دون متعلّقه، انتهی کلام السّکّاکی. فما ذکره الشّارح کلام للسّکّاکی، أی من قوله: «أنّه قد یکون للقصد-إلی-فی إفاده اللّام الاستغراق» .

قوله: فجعل المصنّف جواب سؤال مقدّر، و التّقدیر هو أن یقال: لماذا جعل المصنّف فی الإیضاح قول السّکّاکی» بالطّریق المذکور» إشاره إلی قوله، أی قول صاحب المفتاح فی إفاده اللاّم الاستغراق،» ثمّ إذا کان المقام خطابیّا، أی من أین أخذ المصنّف «ثمّ إذا کان المقام خطابیّا» ، مع أنّه لم یذکر السّکّاکی فی المفتاح إلاّ قوله بالطّریق المذکور.

و حاصل الجواب: إنّ جعل المصنّف قول السّکّاکی إشاره إلی قول صاحب المفتاح، ثمّ إذا کان المقام خطابیّا لا استدلالیّا حمل المعرّف باللّام علی الاستغراق، لأنّ قول السّکّاکی» بالطّریق المذکور» إشاره إلی قوله: «حمل المعرّف باللّام علی الاستغراق» لئلاّ یلزم التّرجیح بلا مرجّح فالطّریق المذکور، لإفاده المعرّف باللّام الاستغراق مذکور فی قول السّکّاکی، فلا یبقی مجال للسّؤال.

نعم غیر المصنّف جعله إشاره إلی شیء آخر، کما بیّنه فی المطوّل، فراجع إلاّ أنّ الظّاهر إنّ ما ذکره المصنّف أولی ممّا ذکره غیره.

أی المقام الّذی یکتفی فیه بالکلام الّذی یستعمله أهل المحاوره فی مخاطباتهم العرفیّه ممّا یفید الظّنّ.

أی المقام الاستدلالیّ ما یطلب منه الکلام المفید للیقین المنسوب إلی البرهان، بأن یکون القیاس مؤلّفا من القضایا الیقینیّه التّی استعملت لإثبات المطالب النّظریّه.

أی إلی جعل المصنّف قول السّکّاکی. . . أشار المصنّف بقوله: «ثمّ» .

أی الفعل المطلق کنایه عن الفعل المقیّد.

يكتفى (١) فيه بمجرّد الظّنّ [لا- استدلاليّا]يطلب فيه (٢) اليقين البرهانى (٣) [أفاد]المقام (۴) أو الفعل (۵) [ذلك]، أى كون الغرض ثبوته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا (۶) مع التّعميم (٧)]فى أفراد (٨) الفعل

قوله: «يكتفى فيه. . .» بيان للمقام الخطابىّ، فإنّه مقام يطلب فيه الظّنّ دون اليقين، ثمّ المعرف باللاّم فى هذا المقام يحمل على الاستغراق دفعا لتوهّم لزوم التّرجيح بلا مرجّح.

أى فى المقام الاستدلالىّ، فقول الشّارح» يطلب فيه» تفسير للمقام الاستدلالىّ.

أى اليقين المنسوب إلى البرهان بأن يكون حاصلا بالبرهان و هو القياس المركّب من القضايا اليقينيّه التّى يستعملها العلماء عند إثبات المطالب النّظريّه كما عرفت.

أى المقام الخطابىّ مع الفعل، أى المقام الخطابىّ عند حذف المفعول.

أى الفعل المذكور، أى الّذى نزّل بمنزله اللاّزم» أفاد ذلك» باعتبار وقوعه فى المقام الخطابىّ، فقوله: «المقام أو الفعل» إشاره إلى احتمال رجوع الضّمير فى «أفاد» إلى كلّ واحد منهما.

أى من غير الاعتبارات الثّلاثه، أى من غير اعتبار الفعل المطلق كنايه عن المقيّد، و من غير اعتبار تعلّق الفعل بمفعول، و من غير اعتبار عموم و لا خصوص.

أى مع تعميم الفعل فى جميع أفراده، أى مع تعميم الحكم فى جميع أفراد الفعل.

قد يقال فيه بحث من وجهين: الأوّل إنّ المقام الخطابىّ لا يفيد الغرض المذكور، و هو ثبوت الفعل لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا، و إنّما يفيد التّعميم، و الفعل بالعكس، أى يفيد ثبوته لفاعله مطلقا، و لا يفيد التّعميم، فحينئذ لا يصحّ أن يجعل أحدهما مستقلا بإفاده الجميع، بل المقام و الفعل متعاونان فى إفاده الجميع.

الثّانى: إنّ مفاد الفعل نفس الثّبوت لا كون الغرض ثبوته لفاعله مطلقا، أو نفيه عنه كذلك، فالأولى للشّارح أن يقول إفاده الفعل بمعونه المقام الخطابى ذلك، أى ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا مع التّعميم.

و أجيب عن الأوّل بأنّ أو بمعنى واو، و عن الثّانى بأنّ ما ذكره من كون الغرض كذا من مستتبعات التّركيب الّذى يفيدها، و إن لم يستعمل فيها، و المصنّف عبّر بالإفاده لا بالاستعمال، فلا إشكال.

[دفعا للتّحكم (۱)]اللّازم من حمله (۲) على فرد دون آخر، و تحقيقه (۳) إنّ معنى يعطى حينئذ (۴) يفعل الإعطاء (۵) فالإعطاء المعرف بلام الحقيقه يحمل فى المقام الخطابىّ على استغراق الإعطاءات و شمولها (۶) مبالغه (۷) لئلاّ يلزم (۸) ترجيح أحد المتساويين على الآخر. لا يقال: إفاده التّعميم (۹)

أى دفعا لترجيح أحد المتساويين على الآخر من دون مرجّح، فيكون قوله: «دفعا» مفعولا لقوله: «أفاد» .

أى من حمل الفعل على بعض أفراده دون بعض الآخر، و معنى العباره أفاد ذلك مع التّعميم دفعا للتّحكم، أى التّرجيح بلا مرجّح اللّازم من حمل الفعل على بعض أفراده دون بعض الآخر.

أى تحقيق بيان إفاده الفعل فى المقام الخطابى العموم.

أى حين إذا كان القصد ثبوت الفعل لفاعله مطلقا أو نفيه عنه كذلك.

أى يوجد هذه الحقيقه فى ضمن أىّ فرد، أى جميع الأفراد لئلّا يلزم التّرجيح بلا مرجّح، و إنّما كان معنى يعطى يفعل الإعطاء لا يفعل إعطاء، للفرق بين المصدر المعرّف و المصدر المنكر بعد اشتراكهما فى أنّ معناهما معلوم للمخاطب و المتكلّم، و حاصل الفرق إنّ الحضور فى الذّهن و القصد إلى الحاضر فيه معتبر فى المعرفه دون النّكره هذا من ناحيه، و من ناحيه أخرى إنّ القصد فى المقام متعلّق بنفس الفعل، فهو مركز للاعتبار و اللّحاظ و حاضر فى الذّهن، فبضوء هاتين النّاحيتين نستنتج أنّ معنى فلان يعطى، أى فلان يفعل الإعطاء، و يوجد هذه الحقيقه، لا فلان يفعل إعطاء.

أى شمول الإعطاءات بأن يراد الحقيقه فى ضمن جميع الأفراد.

تمييز من نسبه الشّمول إلى ضمير الإعطاءات، أى لقصد المبالغه.

قوله: «لئلّا. . .» علّه لمحذوف، أى ارتكبت المبالغه لئلّا يلزم. . .» .

لا يخفى أنّ قيد الإطلاق غير مذكور فى كلام السّكّاكى، بل عبارته هكذا، أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدّى منزله اللاّزم، و لا ريب أنّ هذا يدلّ على قطع النّظر عن التّعلّق بالمفعول، و لا يدلّ على قطع النّظر عن اعتبار عموم أفراد الفعل أو خصوصها، و حينئذ فلا يرد هذا الاعتراض على كلامه.

فی أفراد الفعل تنافی کون الغرض الثّبوت أو النّفی عنه مطلقا، أی من غیر اعتبار عموم و لا خصوص. لأنّا نقول: لا نسلّم ذلک (۱) فإنّ عدم کون الشّیء معتبرا فی الغرض لا یستلزم عدم

نعم المصنّف ذکر فی الإیضاح قید الإطلاق، و فسّره بما نقله الشّارح، و حمل کلام السّکّاکی علی ذلک، فحینئذ اتّجه علیه السّؤال المذکور اتّجاها واضحا بیّنا، لأنّ التّنافی بین التّعمیم و الإطلاق أظهر من الشّمس، إذ العموم معتبر فی التّعمیم، و معنی الإطلاق أن لا یعتبر عموم أفراد الفعل أو خصوصها، و لا تعلّقه لمن وقع علیه فکیف یجتمعان؟

أی المنافاه أو ما ذکر من المنافاه» فإنّ عدم کون الشّیء معتبرا فی الغرض و المقصود، «لا یستلزم عدم کونه مفادا من الکلام» لأنّ عدم اعتبار الشّیء لیس اعتبارا لعدمه، کالعموم فی الفعل، فإنّ عدمه غیر معتبر فی الغرض، فیصحّ أن لا یعتبر الشّیء، و یوجد مع ذلک بلا قصد.

و لهذا قال الشّارح: فالتّعمیم مفاد غیر مقصود، ألا تری أنّ المضارع مشترک بین الحال و الاستقبال، و یدلّ علیهما کلّما استعمل مع أنّ المقصود منه أحدهما، فإنّ المعروف عندهم عدم جواز إراده أکثر من معنی واحد من لفظ واحد، و أنّ نحو: أنا سعیت فی حاجتک، عند قصد التّخصیص یفید التقوّی، ضروره وجود سببه فیه، و هو تکرّر الإسناد مع أنّه غیر مراد، فکذلک الفعل إذا کان الغرض منه إثباته لفاعله، أو نفیه عنه مطلقا، کان عموم أفراده غیر معتبر، و إن کان ذلک العموم مفادا منه بمعونه المقام الخطابیّ حذرا من التّحکم.

لا یقال: بأنّ ما یستفاد من التّرکیب بلا قصد لیس من البلاغه فی شیء، إذ البلغاء لا یعوّلون فی الإفاده إلّا علی ما یقصدونه.

لأنّا نقول: إنّ الغرض من نفس الفعل الثّبوت أو النّفی مطلقا، و أمّا التّعمیم فی أفراد الفعل فمستفاد بمعونه المقام الخطابیّ، فیکون مقصودا.

كونه مفادا من الكلام، فالتّعميم مفاد غير مقصود. و لبعضهم (۱) فى هذا المقام تخيّلات فاسده لا طائل (۲) تحتها، فلم نتعرّض لها (۳) . [و الأوّل]و هو أن يجعل الفعل مطلقا (۴) كنايه عنه (۵) متعلّقا بمفعول مخصوص [كقول البحترى (۶) فى المعتز باللّه (۷)]تعريضا بالمستعين (۸) باللّه:

[شجو حسّاده و غيظ عداه

أن يرى مبصر و يسمع واع]

أى لبعض شارحىّ المفتاح، أى الخلخالى» فى هذا المقام تخيّلات فاسده» .

أى لا فائده تحت تلك التّخيلات الفاسده.

أى التّخيلات الفاسده.

[جعل الفعل مطلقا]

@

[جعل الفعل مطلقا]

أى من غير الاعتبارات المتقدّمه من العموم و الخصوص و غيرهما.

أى عن الفعل حال كونه متعلّقا بمفعول معيّن مخصوص، كما يأتى فى قول البحترى فى مدح المعتزّ باللّه بن المتوكّل العبّاسى.

و هو أبو عباده، و هو الشّاعر المشهور من شعراء الدّوله العبّاسيّه، نسبه إلى بحتر بضم الموحده و سكون الحاء، و فتح التّاء، أبو حى من طىّ.

أى فى مدح المعتزّ باللّه، و هو إمّا اسم فاعل، يقال اعتزّ فلان إذا عدّ نفسه عزيزه، أو اسم مفعول أى المعزّ بإعزاز اللّه، و هذا أحسن، لأنّه لا يلزم من عدّ الشّخص نفسه عزيزه أن يكون عزيزا فى الواقع، و هو أى المعتزّ باللّه أحد الخلفاء العبّاسيين الّذين كانوا ببغداد، و هو ابن المتوكّل على اللّه.

و هو أخ المعتزّ باللّه كان منازعا له فى أمر الخلافه الباطله، فمراد الشّاعر بالحسّاد و الأعداء، هو المستعين باللّه و أصحابه.

المعنى: «الشّجو» بالجيم و الواو، كدلو، الحزن، «الحسّاد» جمع حاسد، و ال «غيظ» الغضب المحيط بالكبد، و هو أشدّ الحنق «العدى» بكسر العين و فتح الدّال مقصورا جمع عدوّ «الواعى» بالواو و العين الحافظ لما يسمعه.

أى الّذى يحفظ كلّ ما سمع، ثمّ قوله: «يرى و يسمع» مؤوّل بالمصدر، أى رؤيه مبصر و سماع واع خبر للمبتدأ، و صحّه الحمل

مبنیّ علی المبالغه، أی أنّ الرّؤیه و السّماع کانا سببین

ص :۲۴۹

أی أن (۱) یکون ذو رؤیه و ذو سمع فیدرک (۲) بالبصر [محاسنه و]بالسّمع [أخباره الظّاهره الدالّه علی استحقاقه الإمامه دون غیره فلا یجدوا]نصب (۳) عطف علی یدرک، أی فلا یجد أعداؤه و حسّاده الّذین یتمنّون الإمامه [إلی منازعته]الإمامه [سبیلا (۴)]

للحزن و التّأثر علی نحو کأنّهما صارا نفسه.

و الشّاهد: فی قوله: «یری و یسمع» حیث جعلا أوّلا بمنزله اللّازم، ثمّ جعلا کنایه عنهما متعلّقین بفضائله و محاسنه، و هو مفعول مخصوص بدعوی الملازمه بین مطلق الرّؤیه، و رؤیه محاسنه، و مطلق السّماع، و سماع فضائله.

أی قوله: «أن یکون. . .» تفسیر للجمله، أعنی یری مبصر، و یسمع واع، لا- للفعل فقطّ. ثمّ هذا بحسب الحقیقه سبب للحزن و الغیظ، لکنّ الشّاعر جعله خبرا عنهما تنبیها علی کماله فی السّبب، فکأنّه خرج عن السّببیّه، و صار عین المسبّب، فالحمل فیه نظیر زید عدل علی بعض الوجوه.

هذا إشاره إلی المعنی الکنّائی، أی إنّ المبصر و السّامع إذا وجدا، فیدرک ذو رؤیه بالبصر محاسنه الواضحه، و یدرک ذو سمع بالسّمع أخباره الظّاهره الدالّه تلک المحاسن و الأخبار علی استحقاقه، أی المعتزّ الإمامه و الخلافه دون غیره، یعنی المستعین، فجعل الشّاعر السّبب فی شجو الحسّاد و غیظهم وجود رؤیه راء، و سمع سامع فی الدّنیا، و ادّعی أنّ مطلق وجودهما ملازم لتعلّقهما بمحاسن الممدوح، و أخباره الظّاهره، فعبّر بالفعلین اللّازمین لینتقل الذّهن منهما إلی لازمهما، و هو کونهما متعلّقین بمفعول مخصوص، فیکونان کنایتین عن أنفسهما باعتباری اللّازم و المتعدّی.

أی فلا یجدوا، بحذف النّون منصوب، لکونه عطفا علی ما هو المنصوب أعنی قوله: «فیدرک» .

مفعول» یجدوا» فی قوله: «فلا یجدوا» أی فلا یجد أعداؤه إلی منازعه المعتزّ باللّه فی الإمامه سبیلا و طریقا، فیسدّ علیهم طریق المنازعه التّی هی سبب الحسد، فحاصل المعنی إنّ محاسن الممدوح و آثاره و أخباره لم تخف علی من له بصر و سمع، لکثرتها و اشتهارها، و یکفی فی معرفه أنّها سبب لاستحقاق الإمامه دون غیره أن یقع علیها بصر و یعیها سمع، لظهور دلالتها علی ذلک، فحسّاده و أعداؤه یتمنّون أن لا یکون فی الدّنیا من له عین یبصرها،

فالحاصل إنّه (۱) نزّل یری و یسمع منزله اللّازم، أی من یصدر عنه السّماع و الرّؤیه من غیر تعلّق بمفعول مخصوص، ثمّ جعلهما (۲) کنایتین عن الرّؤیه و السّماع المتعلّقین بمفعول مخصوص (۳) ، هو (۴) محاسنه و أخباره بادّعاء (۵) الملازمه بین مطلق الرّؤیه و رؤیه آثاره و محاسنه (۶) ، و کذا بین مطلق السّماع و سماع أخباره للدّلاله (۷) علی أنّ آثاره و أخباره بلغت من الکثره و الاشتهار إلی حیث یمتنع إخفاؤها (۸) ، فأبصرها کلّ راء، و سمعها کلّ واع، بل (۹) لا یبصر الرّائی إلّا تلک الآثار، و لا یسمع الواعی إلّا تلک

و أذن یسمع بها، کی یخفی استحقاقه للإمامه و الإماره، فیجدوا بذلک سبیلا إلی منازعته.

أی البحتری.

عطف علی قوله: «نزّل» أی جعل البحتری الفعلین کنایتین، یعنی جعل مطلق الرّؤیه کنایه عن رؤیه محاسنه و آثاره، و مطلق السّماع کنایه عن سماع أخباره للمبالغه فی اشتهارها و جلائها.

دلّت علیه قرینه، و هی هنا کون المقام مقام المدح.

أی المفعول المخصوص محاسنه و أخباره، لأنّ تعلّقهما به هو الّذی یوجب غیظ العدوّ لا مطلق وجود رؤیه و سماع.

متعلّق بقوله: «جعلهما» ، أو متعلّق بقوله: «کنایتین» ، أی جعلهما کنایتین بواسطه ادّعاء الملازمه بین مطلق الرّؤیه و رؤیه آثاره و محاسنه. . . و إنّما قال: «بادّعاء الملازمه» لأنّ المطلق لیس ملزوما للمقیّد حتّی یستلزمه، بل الملازمه بادّعاء الملازمه.

و بعباره أخری إنّما احتیج إلی هذا الادّعاء لأجل صحّه الکنایه، و إلّا فالمقیّد لیس لازما للمطلق، و الدّلیل علی هذه الکنایه جعلهما خبرا عن الشّجو و الغیظ، و قد عرفت أنّ ما یوجبهما الرّؤیه و السّماع المتعلّقین بالمفعول المخصوص، لا هما مطلقین.

و الضّمائر فی محاسنه و أخباره و آثاره ترجع إلی الممدوح و هو المعتزّ باللّه.

علّه لقوله: «جعلهما کنایتین» ، أو تعلیل لقوله: «بادّعاء الملازمه» .

فالضّمائر فی قوله: «إخفاؤها، فأبصرها، و سمعها» ترجع إلی الآثار و الأخبار.

وجه التّرقی إنّ الرّائی لو أبصر غیر محاسنه أیضا، إمّا منفردا أو مع محاسنه لا تصحّ الکنایه علی الأوّل، و لا یحصل المقصود علی الثّانی.

الأخبار، فذكر الملزوم (۱) و أراد اللّازم (۲) على ما هو طريق الكنايه (۳) ، ففى ترك المفعول (۴) و الإعراض عنه إشعار بأنّ فضائله قد بلغت من الظّهور و الكثره إلى حيث يكفى فيها (۵) مجرّد أن يكون ذو سمع و ذو بصر حتّى يعلم (۶) أنّه المتفرّد بالفضائل، و لا يخفى (۷) أنّه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول،

أمّا الأوّل فلأنّ رؤيه محاسنه عندئذ لا تكون ملازمه لمطلق الرّؤيه، و كذا سماع أخباره لا تكون ملازمه لمطلق السّماع لوجودهما بدونهما، فليس اللّزوم المقوّم للكنّايه موجودا.

و أمّا الثّانى فلأنّه عندئذ يمكن ادّعاء المشاركه فى استحقاق الإمامه، و الغرض عدم إمكان ذلك.

أى اللّفظ الدّال عليه، و المراد به مطلق الرّؤيه و السّماع.

أى رؤيه آثاره و محاسنه و سماع أخباره الدالّه على استحقاقه الإمامه.

أى على ما هو طريق الكنايه عند المصنّف تبعا للمشهور، من أنّه ذكر الملزوم و إراده اللّازم، كما فى عريض القفاء حيث أطلق الملزوم، و هو عرض القفاء، و أريد لازمه و هو البلاهه و الغباوه.

قوله: «ففى ترك المفعول» و ما عطف عليه أى» الإعراض عنه» خبر مقدّم، و» إشعار» مبتدأ مؤخّر، و المراد بترك المفعول تركه لفظا، و المراد بالإعراض عنه تركه فى النّيّه و التّقدير، للإشاره إلى أنّ ترك المفعول ليس عن سهو، بل تركه عن قصد ليتأتّى التّنزيل المطلوب فى المقام.

أى فى فضائله.

أى يعلم ذو السّمع و ذو البصر أنّ الممدوح هو المتفرّد بالفضائل، أى فيستحق الخلافه دون غيره.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره أنّ إراده الإطلاق، ثمّ الخصوص على نحو الكنايه ليس إلّا التّلاعب، إذ المقصود النّهائى هو إفاده إثبات الرّؤيه و السّمع لفاعله، أو نفيهما عنه حال كونهما متعلّقين بالمفعول المخصوص، فلا حاجه إلى اعتبار الإطلاق أوّلا، ثمّ جعلهما كنايه عن نفسهما مقيّدين بمفعول مخصوص، بل الّذى ينبغى له الإتيان بهما من أوّل الأمر متعلّقين بالمفعول المخصوص.

أو تقديره (۱) ، [و إلّا]أى و إن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدّى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله، أو نفيه عنه مطلقا (۲) ، بل قصد تعلّقه (۳)

و حاصل الجواب: أنّه لو جعل كذلك لفاتت المبالغه فى المدح، إذ لا تحصل إلّا باعتبار الكنايه، حيث إنّ المعنى حينئذ أنّه متى وجد فرد من أفراد الرّؤيه أو السّماع حصلت رؤيه محاسنه و سماع أخباره، و هذا يدلّ على أنّ أخباره بلغت من الكثره و الاشتهار إلى حاله يمتنع معها الخفاء» أنّه» أى الشّأن» يفوت هذا المعنى» ، أى الدّلاله على أنّ آثاره و أخباره بلغت من الكثره إلى حد يمتنع معها الخفاء.

أى تقدير المفعول.

أى من غير قصد إلى تعلّقه بمفعول، فليس الإطلاق هنا كالإطلاق السّابق، فإنّه كان عباره عن عدم اعتبار عموم أفراد الفعل أو خصوصه مضافا إلى عدم اعتبار تعلّقه بمفعول، فضلا عن اعتبار عمومه أو خصوصه، و هذا الإطلاق عباره عن عدم اعتبار التّعلّق بالمفعول وحده.

أى تعلّق الفعل» بمفعول» أى مخصوص، و إنّما قال الشّارح: «بل قصد تعلّقه» ، لأنّه لو لم يقصد إثباته أو نفيه مطلقا، بل قصد إثباته أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها من غير اعتبار التّعلّق بمفعول لم يجب تقدير المفعول، بل لم يجز لفوات المقصود، و هو قصد إثبات الفعل أو نفيه باعتبار خصوص أفراد الفعل أو عمومها، إذ تقدير المفعول ينافى العموم، فإتيان الشّارح بكلمه» بل» الإضرابيّه لأجل صحّه ترتب قوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» على قوله: «و إلّا» ، إذ قوله: «و إلّا» بحسب الظّاهر نفى لما ذكر من المعطوف عليه، و هو قوله: «إن كان إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقا» و ذلك على مقتضى ما فسّر به الإطلاق سابقا يصدق بأن يعتبر تعلّقه بمفعول، أو يعتبر فى الفعل عموم أو خصوص، و حينئذ فلا يصحّ التّرتّب، و الحاصل أنّه إنّما أتى بهذا الإضراب للإشاره إلى أنّ الصّور الدّاخله تحت إلّا لا تصحّ إراده جميعها، إذ من جملتها ما إذا أريد ثبوت الفعل للفاعل على جهه العموم و الخصوص، فلا يصحّ حينئذ رجوع قوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» إليه.

بمفعول غير مذكور [وجب التّقدير بحسب القرائن (۱)]الدالّه على تعيين المفعول، إن عامّا (۲) فعامّ، و إن خاصّا فخاصّ (۳) و لمّا وجب تقدير المفعول تعيّن أنّه مراد فى المعنى، و محذوف من اللّفظ لغرض (۴) .

أتى بصيغه الجمع، و لم يقل: بحسب القرينه، نظرا إلى تعدّد الموارد و الأمثله، و إلّا فقد يكون الدّال على المقدّر قرينه واحده.

و أمّا تقييد المصنّف التّقدير هنا بالقرائن، و عدم تقييده حذف المسند و المسند إليه بها، مع أنّ الجميع سواء فى الحاجه إليها، إشاره إلى أنّ الحاجه إلى رعايه القرينه هنا أشدّ، إذ الكلام يتمّ بدون متعلّق الفعل، فلا يتمكّن المخاطب من فهمه إلّا بالقرينه، بخلاف المسند و المسند إليه فإنّهما ممّا لا يعرض المخاطب عنه، فإن عجز عن فهمهما يسأل عن المتكلّم.

أى و إن كان المدلول عليه بالقرينه عامّا، فاللّفظ المقدّر عامّ.

أى و إن كان اللّفظ المدلول عليه بالقرينه خاصّا، فاللّفظ المقدّر خاصّ.

و بعباره أخرى إن كانت القرينه عامّا، فالمفعول المقدّر نحو: قد كان منك ما يؤذى، أى كلّ أحد، و نحو قوله تعالى: وَ اَللّٰهُ يَدْعُوا إِلىٰ دٰارِ اَلسَّلاٰمِ أى كلّ واحد، و إن كانت القرينه خاصّا، فالمفعول المقدّر خاصّ نحو قوله تعالى: أَ هٰذَا اَلَّذِى بَعَثَ اَللّٰهُ رَسُولاً- أى بعثه، لأنّ الموصول يستدعى أن يكون فى صلته ما يرجع إليه، و نحو قول عائشه: ما رأيت منه و ما رأى منّى، أى العوره.

إشاره إلى أنّ المحذوف بعد دلاله القرينه عليه يحتاج إلى غرض فى باب البلاغه، و الحاصل إنّ الحذف لا بدّ فيه من أمرين:

الأوّل: وجود القرينه الدالّه على تعيين ذلك المحذوف.

الثّانى الغرض الموجب له أو المرجّح له، و المصنّف لمّا بيّن الشّرط الأوّل بقوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» شرع فى تفصيل الثّانى بقوله: «إمّا للبيان بعد الإبهام» لأنّ الحذف حينئذ موجب لتمكّن المبيّن و رسوخه و ارتكازه فى النّفس، لما مرّ غير مرّه من أنّ الحاصل بعد الطّلب أعز من المنساق بلا تعب و بلا طلب.

فأشار إلى تفصيل الغرض بقوله: [ثمّ الحذف إمّا للبيان بعد الإبهام (١) كما فى فعل المشيئه (٢)]و الإراده (٣) و نحوهما (۴) ، إذا وقع شرطا (۵) فإنّ الجواب يدلّ عليه (۶) و يبيّنه، لكنّه (٧) إنّما يحذف [ما لم يكن (٨) تعلّقه به]أى (٩) تعلّق فعل المشيئه بالمفعول

أى الإظهار بعد الإخفاء.

[حذف المفعول]

@

[حذف المفعول]

[إمّا للبيان بعد الإبهام]

أى كحذف مفعول فعل المشيئه، أى شاء يشاء، و ما يشتقّ منهما.

أى فعل الإراده، أى أراد يريد، و ما يشتقّ منهما.

أى كفعل القصد و المحبّه و نحوهما، كما فى قولك: لو أحبّكم لأعطاكم، أى لو أحبّ إعطاءكم لأعطاكم، ثمّ قول الشّارح: «و نحوهما» إشاره إلى أنّ ذكر فعل المشيئه، و عطف الشّارح عليه مبنىّ على كثره الحذف فيهما، أى كثره حذف المفعول فيهما لا على التّخصيص، بأن يكون الكاف فى قوله: «كما فى الفعل المشيئه» للتّبيين لا للتّمثيل. و بعباره أخرى: «و نحوهما» إشاره إلى أنّ الكاف فى قول المصنّف للتّمثيل لا للتّبيين.

أى إذا وقع فعل المشيئه شرطا، لا يقال: لا ينبغى أن يخصّ ذلك بالشّرط.

أى يدلّ على ذلك المفعول المحذوف، و قوله: «يبينه» تفسير لما قبله.

أى لكنّ مفعول فعل المشيئه و نحوها إنّما يحذف مده انتفاء كون تعلّق الفعل بذلك المفعول غريبا، كما أشار إليه بقوله: «ما لم يكن تعلّقه به غريبا» .

ظاهر كلام المصنّف يوهم أنّ كون الحذف للبيان بعد الإبهام مقيّد بذلك الوقت، أى وقت عدم تعلّقه، أى فعل المشيئه بالمفعول غريبا حتّى لو كانت غرابه فى تعلّقه، لم يكن الحذف لذلك، أى للبيان بعد الإبهام، بل لغرض آخر، و هذا ليس بمراد جزما، بل المقيّد به مطلق الحذف.

و المعنى إنّه لا يحذف المفعول إذا كان تعلّق فعل المشيئه به غريبا، بل عندئذ لا بدّ من ذكره ليأنس ذهن السّامع به، كما سيأتى عن قريب، و لذا زاد الشّارح قوله: «لكنّه إنّما يحذف» قبل قول المصنّف» ما لم يكن تعلّقه به غريبا» .

أى فسّر بفعل المشيئه دون مطلق الفعل، أى لم يقل، أى تعلّق بالفعل بالمفعول مع كون الحكم شاملا لغير فعل المشيئه و الإراده أيضا، رعايه لسوق الكلام حيث إنّ المصنّف بين حذف المفعول و غرابه المقام فى فعل المشيئه.

ص :۲۵۵

[غريبا نحو: وَ لَوْ شٰاءَ لَهَدٰاكُمْ أَجْمَعِينَ (۱)(۱)]أى لو شاء اللّه هدايتكم لهداكم أجمعين، فإنّه لما قيل: وَ لَوْ شٰاءَ علم السّامع أنّ هناك شيئا علّقت المشيئه عليه (۲) لكنّه (۳) مبهم عنده، فإذا جىء بجواب الشّرط (۴) صار (۵) مبيّنا له، و هذا (۶) أوقع فى النّفس

هذا مثال للنّفى، أى إنّ المفعول الّذى لم يكن تعلّق فعل المشيئه به غريبا قوله تعالى: وَ لَوْ شٰاءَ لَهَدٰاكُمْ أَجْمَعِينَ، أى لو شاء اللّه هدايتكم لهداكم أجمعين.

أى تعلّقت المشيئه بذلك الشّىء، فيكون على بمعنى الباء، و لو قال تعلّقت المشيئه به بدل» عليه» لكان أوضح، إذ حاصل المعنى حينئذ أنّه لما قيل: وَ لَوْ شٰاءَ علم السّامع أنّ هناك شيئا تعلّقت المشيئه به تعلّق العامل بالمعمول.

فلا يرد ما ربّما يقال إنّ ظاهره أنّ فعل المشيئه معلّق على المفعول به، مع أنّه ليس كذلك، لأنّ الإيراد مبنىّ على أن لا تكون على بمعنى الباء،» و علّقت» بمعنى تعلّقت، و قد عرفت أنّ على فى قوله: «عليه» بمعنى الباء، و قوله: «علّقت» بمعنى تعلّقت، فالمعنى ما ذكرناه، أعنى تعلّقت المشيئه به تعلّق العامل بالمعمول.

أى الشّىء مبهم عند السّامع.

و هو فى قوله تعالى: لَهَدٰاكُمْ .

أى صار ذلك الشّىء و هو المفعول مبيّنا بفتح الياء اسم مفعول خبر لصار، و يجوز أن يكون اسم صار ضميرا عائدا إلى الجواب، و حينئذ يكون مبيّنا بكسر الياء اسم فاعل، فالمعنى على الأوّل فإذا جىء بجواب الشّرط صار ذلك الشّىء مبيّنا و واضحا للسّامع. و على الثّانى فإذا جىء بجواب الشّرط صار جواب الشّرط مبيّنا لذلك الشّىء.

و كيف كان فالحاصل إنّ ذلك المفعول دلّ عليه كلّ من الشّرط و الجواب، إلّا أنّ جهه الدلاله مختلفه، حيث إنّ الشّرط دلّ عليه إجمالا، و الجواب دلّ عليه تفصيلا.

أى البيان بعد الإبهام» أوقع فى النّفس» و أوكد لما فيه من حصول المطلوب بعد الطّلب و التّعب، و من البديهى أنّ الحاصل بعد الطّلب أعزّ من المنساق بلا تعب.

و بعباره أخرى إنّ ذكر الشّىء مرّتين مبهما مرّه، و مبينا مرّه أخرى أوكد و أوقع فى النّفس، أى الذّهن من ذكره مرّه واحده و لو مبيّنا.

۱- ۱) سوره النحل:۹.

[بخلاف (۱)]ما إذا كان تعلّق فعل المشيئه به غريبا فإنّه لا يحذف (۲) حينئذ (۳) ، كما فى [نحو]قوله: (۴) [و لو شئت أن أبكى دما لبكيته] عليه و لكن ساحه (۵) الصّبر أوسع

الأظهر و المناسب أن يكون قوله: «بخلاف» متعلّقا بالمثال، فالمعنى أنّ مثال عدم غرابه التّعلّق، نحو: فَلَوْ شاءَ لَهَداكُمْ أَجْمَعِينَ بخلاف مثال غرابه التّعلّق» نحو: و لو شئت أن أبكى دما لبكيته» ، و المناسب لقول الشّارح» بخلاف ما إذا كان تعلّق فعل المشيئه به غريبا» أن يكون قوله: «بخلاف» متعلّقا بقوله: «ما لم يكن تعلّقه به غريبا» ، بخلاف ما إذا كان تعلّق فعل المشيئه به غريبا، أى نادرا فالمراد من الغريب هو النّادر.

أى لا يحسن حذفه كما صرّح به الشّيخ فى دلائل الإعجاز، قال فيه: إذا كان تعلّق فعل المشيئه بمفعوله غريبا، فحذفه غير مستحسن، انتهى.

فيعلم من كلامه أنّ المستحسن ذكره، و المستحسن عند البلغاء فى حكم الواجب فلذا قال: فى المطوّل فلابدّ من ذكره.

أى حين كون تعلّق فعل المشيئه بمفعوله غريبا.

أى قول أبى يعقوب إسحاق بن حسان بن قوهى، الشّاعر المعروف بالخريمى، بالخاء المعجمه و الرّاء المهمله، و قد أخطأ من جعلهما بمهملتين، كما فى كامل المبرّد، و بمعجمتين كما فى الطّبرى و غيره، و قد اشتبه الأمر على الدّسوقى، فنسب هذه الأبيات إلى أبى الهندام الخزاعى يرثى ابنه الهندام، كما فى الوشاح، و فى المدرّس الأفضل، و المطوّل قول: الخزيمى يرثى ابنه و يصف نفسه بشدّه الحزن و الصّبر عليه، أى على ابنه.

و فى بعض التّعاليق إنّه إسحاق بن حسان الخزيمى من شعراء الدّوله العبّاسيّه.

السّاحه هى أرض واقعه بين الدّور و القصور، و إثباتها للصّبر استعاره تخييليّه، و نفس الصّبر من الاستعاره بالكنايه، يعنى أنّ الشّاعر شبّه الصّبر فى نفسه بالدّور، فى الاشتمال على الوسعه و الضّيق، ثمّ ترك أركان التّشبيه إلّا المشبّه، و أراد منه معناه، و أثبت له لازما من لوازم المشبّه به، أعنى الدّار، و هى السّاحه الأوسع و هو خلاف الضّيق.

و الشّاهد: فى عدم حذف مفعول المشيئه لغرابه تعلّقها به،» فإنّ تعلّق فعل المشيئه ببكاء

فإنّ تعلّق فعل المشيئه ببكاء الدّم غريب، فذكره (۱) ليتقرّر فى نفس السّامع و يأنس به (۲) ، [و أما قوله (۱):

و لم يبق منّى الشّوق غير تفكّرى

فلو شئت أن أبكى بكيت تفكّرا (۳)

فليس منه]. أى ممّا ترك فيه حذف مفعول المشيئه (۴) ، بناء على غرابه تعلّقها به

الدّم غريب» ، أى نادر فى كلام البلغاء، وجه غرابته أنّه قلّما يشاء الإنسان أن يخرج الدّم من عينه بطريق البكاء.

أى فذكر بكاء الدّم الّذى هو مفعول فعل المشيئه، و إن كان الجواب دالّا عليه ليتقرّر ذلك المفعول فى نفس السّامع، و يأنس السّامع به لذكره مرّتين، الأولى أن أبكى دما، و الثّانيه بإعاده الضّمير عليه، لأنّ الضّمير فى (لبكيته) راجع إلى الدّم المذكور أوّلا.

أى بالمفعول، لأنّ ذكر الشّىء مرّتين سبب لأنس السّامع به.

لا يقال: إنّه لا وجه لتعليل وجوب الذّكر بالتّقرير، لأنّه موجود فى الحذف أيضا، حيث إنّ الإيضاح و البيان بعد الإبهام يوجب تقرير المبيّن فى الذّهن، كما عرفت.

لأنّا نقول التّقرير هنا بمعنى الأنس، كما يدلّ عليه قوله: «و يأنس السّامع به» ، و ليس التّقرير بمعنى الرّسوخ بعد الأنس.

و الحاصل إنّ اللاّزم فى مورد الغرابه الذّكر، ليحصل الأنس، و ليرفع توحّش الذّهن عنه، و هذا أهمّ من رعايه التّقرير بمعنى الرّسوخ.

المعنى: «يبق» مضارع من الإبقاء، و هو ضد الإفناء، و الباقى واضح.

الإعراب: الواو للعطف، و» لم» حرف جزم و نفى، و» يبق» فعل مضارع،» منّى» متعلّق ب» يبق» ،» الشّوق» فاعل» يبق» ،» غير تفكّرى» مضاف و مضاف إليه مفعول ل» يبق» ،» فلو» الفاء للعطف، و» لو» حرف شرط و امتناع،» شئت» فعل و فاعل،» أن أبكى» مؤوّل بالمصدر مفعول» شئت» ، و الجمله فعل شرط ل» لو» ،» بكيت تفكّرا» فعل و فاعل و مفعول، جواب شرط ل» لو» ، و الجمله الشّرطيّه عطف على سابقتها.

أى تعلّق المشيئه بالمفعول، أى ليس ترك حذف مفعول المشيئه لأجل غرابه تعلّقها به، كما توهّمه صدر الأفاضل، لعدم الغرابه فيه، لكون المراد بالبكاء الأوّل هو البكاء الحقيقى،

۱- ۱) أى قول أبى الحسن على بن أحمد الجوهرى من شعراء الدّوله العبّاسيّه.

على ما ذهب إليه صدر الأفاضل (۱) فى ضرام (۲) السّقط من (۳) إنّ المراد لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، فلم يحذف منه مفعول (۴) المشيئه، و لم يقل: لو شئت بكيت

فإنّ المتبادر من قوله: «أن أبكى» هو البكاء الحقيقى، بل ترك الحذف فيه إنّما هو لعدم دليل على المفعول لو حذف، و الحاصل إنّ مفعول المشيئه هنا مذكور باتّفاق المصنّف و صدر الأفاضل، و إنّما الخلاف بينهما فى علّه ذكره، فالمصنّف يرى ذكره بسبب عدم قابليّه المقام للحذف، و ذلك لانتفاء القرينه عليه حيث إنّ المراد من البكاء الأوّل أعنى» أن أبكى» هو البكاء الحقيقى، و من الثّانى أعنى» بكيت» هو البكاء المجازى، أى بكاء التّفكّر فلا يصلح أن يكون الثّانى قرينه على حذف الأوّل، و صدر الأفاضل يرى ذكره بسبب وجود المانع، و هو غرابه تعلّق المشيئه به، لا- عدم صلاحيّه المقام، حيث إنّ المراد من كلا البكاءين عنده هو البكاء المجازى، أعنى التّفكر، و من ذلك يظهر أنّ النّفى بليس منصب على قوله: «بناء على غرابه تعلّقها به» بمعنى أنّ الغرابه ليست سببا لترك الحذف، بل سبب ترك الحذف عدم دليل عليه لو حذف.

فقوله: «على ما ذهب إليه. . .» متعلّق بالمنفى الّذى هو ترك الحذف لأجل الغرابه، كما يظهر من التّعليل الآتى فى كلام المصنّف.

و هو الإمام أبو المكارم، فإنّه زعم أنّ هذا البيت ممّا ترك حذف مفعول المشيئه لأجل الغرابه، و ليس الأمر كذلك.

» ضرام السّقط» اسم كتاب، و هو شرح له على ديوان أبى العلاء المعرّى المسمّى بسقط الزّند، و هو فى الأصل عباره عن النّار السّاقطه من الزّناد، فشبّه ألفاظ ذلك الدّيوان بالنّار على طريق الاستعاره المصرّحه، و الضّرام فى الأصل معناه التّأجيج، فضرام سقط الزّند تأجيج ناره.

أى من بيان لما فى قوله: «على ما ذهب. . .» ، و المعنى أنّ ما ذهب إليه صاحب ضرام السّقط، من أنّ مراد الشّاعر من البيت المذكور» لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا» .

أى بكاء التّفكّر، حيث إنّ التّفكّر مذكور فى اللّفظ، و الفعلان متوجّهان إليه، و لازم ذلك هو كون بكاء التّفكّر مذكورا.

ثمّ إنّ هذا واضح بناء على مذهب من جوّز تشريك العاملين فى معمول واحد، و أمّا على

تفكّرا، لأنّ تعلّق المشيئه ببكاء التّفكّر غريب (۱) ، كتعلّقها ببكاء الـدّم، و إنّما لم يكن (۲) من هذا القبيل [لأنّ المراد بالأوّل (۳) البكاء الحقيقى]لا البكاء التّفكّرى (۴) .

مـذهب من لم يجوّز ذلك، و ذهب إلى أنّ توارد العاملين على معمول واحد مثل توارد العلّتين المسـتقلّتين على معلول واحد فى الامتنـاع، فعـدم الحـذف مبنىّ على الاـلتزام بكونه معمولاـ لهما ظاهرا عنـد أهل المحاوره حفظا لقاعـدتهم من عـدم جواز توارد العاملين على معمول واحد.

و يمكن أن يقـال: إنّ فى الكلاـم تنازعـا لأـنّ كلاّـ من الشّرط و الجزاء طالب للتّفكّر المـذكور، فمفعول» أبكى» إمّا مـذكور إن أعملنا الأوّل، أو مقدّر إن أعملنا الثّانى، و المقدّر كالمذكور.

و كيف كان فقد توهّم صاحب الضّـرام أنّ الشّاهد فى عدم حذف مفعول» شـئت» أعنى جمله» أن أبكى» ، فلذا قال: «لم يحذف منه مفعول المشيئه. . .» . فدفع المصنّف هذا التّوهّم، و صرّح بأنّ البيت ليس من قبيل عدم حذف المفعول لغرابه تعلّق المشيئه به.

أى تعلّق المشيئه ببكاء التّفكّر مثل تعلّقها ببكاء الدّم فى الغرابه، فعدم حذف مفعول المشيئه فى كلا الموردين لأجل الغرابه.

أى إنّما لم يكن البيت من قبيل عدم حذف المفعول، لغرابه تعلّق المشيئه به.

أى قوله: «أن أبكى» هو البكاء الحقيقى، أعنى البكاء بالدّمع، فلا يكون مثل المشيئه متعلّقا ببكاء التّفكر.

أى إذا لا يصـحّ ما ذكره صـدر الأفاضل من أنّ الأصل لو شـئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، و بطل قوله: إنّ البيت ممّا ذكر فيه مفعول المشـيئه لغرابته، لأـنّ مفعول المشـيئه فيه هو البكاء الحقيقى، و هو ليس غريبا، و تعيّن القول بأنّ مفعول المشـيئه إنّما ذكر لعـدم الـدّليل الـدّالّ عليه لو حـذف، أى ذكر المفعول لعـدم وجود ما يقتضـى الحـذف، أعنى القرينه لا لوجود المانع، مع إحراز المقتضى، و هو كون الجواب صالحا للقرينيّه، كما توهّمه صدر الأفاضل. و لكن يرد حينئذ أنّه إذا لم يكن مفعول المشيئه غريبا، فلماذا ذكر، و لم يحذف، و ليس فى كلام الشّارح ما يفيد جواب ذلك صريحا، و يمكن تقرير المتن على وجه غير ما شرح عليه الشّارح.

لا يرد عليه هـذا بأن يقال: إنّ المراد بقوله: «فليس منه» ، أى فعل المشـيئه فى البيت المذكور ليس من فعل المشـيئه الّذى يحذف مفعوله للبيان بعد الإبهام، لأنّ البيان بعد الإبهام إنّما

لأنّه (۱) أراد أن (۲) يقول: أفنانى النّحول فلم يبق منّى (۳) غير خواطر تجول (۴) فىّ، حتّى لو شئت البكاء (۵)

يتصور إذا كان المبيّن-بالكسر-عين المبيّن-بالفتح-، و ما فى البيت ليس كذلك، لأنّ المراد بالأوّل هو البكاء الحقيقى، فلا يصحّ بيانه بالثّانى.

و الحاصل إنّ المصنّف لما ذكر أنّ مفعول فعل المشيئه يحذف للبيان بعد الإبهام، ما لم يكن غريبا. يرد عليه بهذا البيت، و يقال: إنّ المفعول فيه غير غريب، و لم يحذف، فأجاب بأنّه ليس ممّا فيه بيان بعد إبهام، و يحصل الرّد على صدر الأفاضل أيضا، كما لا يخفى.

و المتحصّل من الجميع إنّ ذكر مفعول المشيئه ليس لأجل غرابه تعلّق المشيئه به على كلا التّقديرين، إذ لو كان المراد بالبكاء الأوّل البكاء التّفكّرى لوجب أن يقول: لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، و ذلك لغرابه تعلّق المشيئه بالبكاء التّفكّرى.

تعليل لما ذكره من أنّ المراد بالأوّل البكاء الحقيقى، لا البكاء التّفكّرى، و حاصل التّعليل: إنّ الكلام مع إراده البكاء الحقيقى من الأوّل أنسب بمراد الشّاعر، و هو المبالغه فى فنائه حتّى أنّه لم يبق فيه مادّه سوى التّفكّر، حيث إنّه يكون المعنى على هذا التّقدير، لو طلبت من نفسى بكاء لم أجده، بل أجد التّفكّر بدله، و أمّا لو كان المعنى لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيته، لم يفد أنّه لم يبق فيه إلّا التّفكّر، لصحّه بكاء التّفكّر الّذى هو الحزن عند كثرته، مع بقاء مادّه أخرى.

أى أفنانى من الإفناء أى جعلنى النّحول، أى الهزال فانيا، يعنى أراد الشّاعر أن يقول: أضعفنى الحزن و الهزال و الضّعف.

أى فلم يبق الشّوق منّى غير خيالات، و تفكّر تردّد فى قلبى.

أى تردّد فى قلبى، أعنى تذهب و تأتى.

أى البكاء الحقيقى، أعنى الدّمع.

فمرّيت جفونى (۱) ، و عصرت عينى (۲) ليسيل منها دمع لم أجده (۳) ، و خرج منها (۴) بدل الدّمع التّفكّر، فالبكاء (۵) الّذى أراد إيقاع المشيئه عليه بكاء مطلق مبهم (۶) غير معدّى (۷) إلى التّفكّر البته، و البكاء الثّانى مقيّد (۸) معدّى إلى التّفكّر، فلا يصلح (۹) أنّ

الجفون غلاف العين، و» مرّيت» بمعنى مسحت، أى فمسحت جفونى، و أمررت يدى عليها ليسيل الدّمع، و ضمير لم أجده يعود إلى الدّمع.

أى من دون إمرار اليد عليها.

جواب لو فى قوله: «لو شئت البكاء» أى حتّى لو شئت البكاء، أى الدّمع، لم أجده.

أى من العين أى خرج منها، بدل الدّمع المطلوب، التّفكّر الّذى ليس بمطلوب.

إذا عرفت ما ذكرناه من بيان مقصود الشّاعر، فظهر أنّ» البكاء الّذى أراد إيقاع المشيئه عليه بكاء مطلق مبهم» ، المراد هو بكاء مطلق، باعتبار عدم إراده تعلّقه بمفعول مخصوص، مبهم بحسب اللّفظ، و إن كان معيّنا بحسب القصد، لأنّ المقصود به البكاء الحقيقى.

و المعنى لو شئت أن أوجد حقيقه البكاء لما قدرت على الإتيان بها، لانعدام مادّه الدّمع فىّ، و حينئذ فأبكى نزّل منزله اللّازم كما قيل: و الأليق بقول المصنّف أن يقال: فلو شئت أن أبكى دمعا لبكيته فحذف المفعول للاختصار.

المراد بالإبهام أنّه لم يبيّن متعلّق البكاء و مفعوله، فيكون تفسيرا للإطلاق، إذ حينئذ يكون المراد بإطلاقه و إبهامه عدم إراده تعلّقه بمفعول مخصوص.

أى غير متجاوز» إلى التّفكر البتّه» ، أى جزما و يقينا.

أى مقيّد حيث اعتبر فيه تعلّقه بمفعول، و هو» تفكّرا» فقوله: معدّى إلى التّفكّر تفسير لقوله: «مقيّد» .

و فى بعض النّسخ فلا يصحّ، و المفاد واحد، و المعنى فلا يصلح، أو فلا يصحّ أن يكون البكاء الثّانى تفسيرا للبكاء الأوّل، و بيانا له، لعدم كونهما متناسخين، فإنّ أحدهما مطلق و الآخر مقيّد، فلابدّ فى التّفسير أن يكون المفسّر و المبيّن عين المفسّر و المبيّن.

و بعباره أخرى: لا- يمكن أن يكون البكاء الثّانى قرينه للبكاء الأوّل، إذ لا بدّ فيما يكون قرينه على شىء، اتّحاد معناه مع ذلك الشّىء، و لا- اتّحاد بينهما فى المقام، فإذا لا بدّ من الالتزام بأنّ عدم حذف مفعول المشيئه إنّما هو لقصور المقتضى، و عدم الدّليل لا من جهه المانع، و هو كون تعلّق المشيئه به غريبا.

يكون تفسيرا للأوّل و بيانا له (۱) ، كما إذا لو شئت أن تعطى (۲) درهما أعطيت درهمين، كذا فى دلائل الإعجاز (۳) ، و ممّا نشأ فى هذا المقام (۴) من سوء الفهم و قلّه

و لهذا ذكر مفعول المشيئه هنا مع عدم غرابته.

أى كما أنّ الدّرهمين لا يصلح تفسيرا للدّرهم، لا يصلح البكاء الثّانى أيضا تفسيرا للأوّل المطلق المبهم، و الجامع عدم المناسبه بين المفسّر و المفسّر فى البيت و المثال، فلا يجوز حذف جمله» أن تعطى درهما» بقرينه جمله» أعطيت درهمين» لأنّها لا تصلح أن تكون قرينه لها لتباينهما بسبب تباين مفعوليهما، حيث إنّ المفعول فى الأوّل درهم، و فى الثّانى درهمان، و هذا المقدار من المخالفه ينافى التّفسير، بل موهم لخلاف المقصود عند الحذف، إذ لو قيل: لو شئت أن تعطى أعطيت درهمين، يتوهّم أنّ المراد من الأوّل أيضا إعطاء الدّرهمين.

ثمّ إنّ هذا المثال تنظير للمقام من حيث عدم صلاحيّه الثّانى أن يكون تفسيرا للأوّل لا من جميع الخصوصيات، فإنّ الاختلاف فى المقام من حيث الإطلاق و التّقييد، و فى المثال من ناحيه خصوصيّه القيد.

إن لماذا جعل المصنّف الفعل الأوّل فى البيت مطلقا، و لم يجعله متعدّيا إلى الدّمع، بالالتزام بحذفه للاختصار.

إنّ الوجه فيه أنّ مقصود الشّاعر من المبالغه المذكوره يحصل بمجرد إرادته البكاء الحقيقى من الأوّل، من دون اعتبار تعلّقه بمفعول خاصّ، و هو الدّمع، و مقتضى ذلك جعله مطلقا و منزّلا منزله اللّازم.

أى ما ذكره الشّارح من قوله: «لأنّه أراد أن يقول. . .» إلى هنا مذكور فى دلائل الإعجاز، و قد نقل المصنّف هذا فى الإيضاح أيضا بأدنى تغيير.

أى مقام شرح قول المصنّف، أعنى» و أمّا قوله» إلى» فليس منه» .

التّدبّر، ما قيل: إنّ الكلام فى مفعول (١) أبكى و المراد (٢) إنّ البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول (٣) للبيان بعد الإبهام، بل إنّما حذف لغرض آخر (۴) و قيل (۵)

أى فى حذف مفعول» أبكى» لا فى حذف مفعول المشيئه، و حاصل الكلام فى هذا المقام: إنّ الكلام كان فى مفعول» شئت» إلّا أنّ بعض الشّراح جعل قول المصنّف، و هو» و أمّا قوله» إلى قوله: «فليس منه» مسوقا لمفعول» أبكى» لا لمفعول المشيئه، كما هو التّقرير الأوّل، و قال: «إنّ الكلام» ، أى كلام المصنّف فى مفعول» أبكى» أعنى» تفكّرا» لا فى مفعول» شئت» أعنى جمله» أبكى» .

أى و مراد المصنّف بقوله: «فليس منه» فى المتن المتقدّم.

أى مفعول» أبكى» أعنى» تفكّرا» ، أى ليس الحذف للبيان بعد الإبهام.

أى إنّما حذف مفعول» أبكى» ،» لغرض آخر» من الأغراض الّتى توجب الحذف كالاختصار أو التّعميم أو الضّروره، أو كونه من باب التّنازع.

ثمّ وجه كون هذا القول ناشئا من سوء الفهم و قلّه التّدبّر أمران:

الأوّل: إنّ هذا مناف لسياق كلام المصنّف، لأنّ كلامه السّابق كان حول مفعول المشيئه لا حول مفعول» أبكى» .

الثّانى: إنّ قول المصنّف هنا، أعنى» و أمّا قوله: و لم يبق» إلى قوله: «لأنّ المراد بالأوّل البكاء الحقيقى» مسوق للرّدّ على صدر الأفاضل القائل بأنّ ذكر مفعول المشيئه فى البيت للغرابه، و ليس مسوقا للرّدّ على من زعمّ من أنّ الحذف فى البيت للبيان بعد الإبهام، إلاّ أن يقال: إنّه لا مانع من أن يكون قوله: «و أما قوله: فلم يبق. . .» مرتبطا بأصل المبحث و هو الحذف للبيان بعد الإبهام، و يكون القصد دفع توهّم أنّ المراد أبكى تفكّرا، فحذف» تفكّرا» للبيان بعد الإبهام، و لكنّ الظّاهر من المصنّف أنّ قصده هو الرّدّ على من زعم أنّ ذكر مفعول المشيئه هنا للغرابه.

و الحاصل إنّ ما قيل: إنّ الكلام فى مفعول أبكى، ناشئ من سوء الفهم و قلّه التّدبّر، لأنّ قائله لم يتدبّر عباره المتن، فإنّ قول المصنّف: لأنّ المراد بالأوّل البكاء الحقيقى لا يساعده.

و فى بعض الحواشى إنّ هذا هو قول صدر الأفاضل، و إنّما أعاده ليبيّن وجه فساده.

و قيل إنّ هذا توجيه لكلام صدر الأفاضل فيقال من جانبه إنّ المراد من قوله: «لو شئت أن

يحتمل أن يكون المعنى لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، أى لم يبق فىّ مادّه الدّمع، فصرت بحيث أقدر على بكاء التّفكّر، فيكون (١) من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئه لغرابته، و فيه (٢) نظر لأنّ ترتّب هذا الكلام على قوله: لم يبق منى الشّوق غير تفكّرى،

أبكى بكيت تفكّرا» ليس مجرّد بيان أنّ الشّاعر علّق بكاء التّفكّر على مشيئته و إرادته، حتّى يرد عليه أنّ هذا خال عن المبالغه، و معنى مغسول لا- مزيّه له، بل مراده به إنّ الشّاعر أتى بهذا التّعليق بعد اعتباره عدم بقاء الدّمع فى المادّه، فإذا لا مجال لدعوى خلوّه عن المبالغه.

و قد أجاب عنه الشّارح بقوله: «و فيه نظر» ، و الحقّ إنّ هذا قول آخر غير قول صدر الأفاضل، و يريد هذا القائل: إنّ المراد بالبكاء الأوّل أيضا غير الحقيقى، أعنى بكاء التّفكّر فيصحّ أن يكون الثّانى تفسيرا للأوّل، فيكون ذكر مفعول المشيئه فيه مع بيانه و تفسيره لغرابته، لأنّ تعلّق المشيئه ببكاء التّفكر أمر عجيب و غريب.

أى فيكون قول الشّاعر من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئه للغرابه، و الفرق بين هذا القول و قول صدر الأفاضل: أنّ صدر الأفاضل لم يعتبر عدم بقاء مادّه الدّمع بخلاف هذا القائل حيث اعتبر عدم بقاء مادّه الدّمع، فالمعنى لم يبق فىّ، أى فى كبدى مادّه الدّمع، و صرت أقدر على بكاء التّفكّر، فلو شئت أن أبكى تفكّرا لبكيت تفكّرا، و على كلّ حال فيرد عليهما بما قال الشّارح بقوله: «و فيه نظر» .

أى فى قول القائل نظر و إشكال، و هو أنّ الشّاعر قد رتّب قوله: «فلو شئت أن أبكى تفكّرا» على قوله: «فلم يبق منّى الشّوق غير تفكّرى» و التّرتب جاء من الفاء، و لا- ريب أنّ هذا التّرتّب لا- يصحّ لو كان المراد من البكاء الأوّل أيضا بكاء التّفكّر، لأنّ المناسب للتّرتّب كونه إذا طلب بكاء آخر لم يجد سوى التّفكّر.

هذا ما أشار إليه بقوله: «يأبى هذا المعنى» أى التّرتيب يأبى هذا المعنى، أى كون المراد من البكاء الأوّل هو التّفكّر، فقوله: «يأبى» خبر أنّ فى قوله: «لأنّ التّرتب» .

ثمّ بكاء التّفكّر ليس سوى الحزن و الأسف على عدم نيل المراد، و هذا لا يتوقّف على أن لا يبقى الشّوق فيه غير التّفكّر، و على عدم كونه قادرا على البكاء الحقيقى لجواز حصوله ممّن يقدر على البكاء بالدّمع، كما نرى أنّ كثيرا من النّاس يظهرون الحزن و الأسف مع أنّهم قادرون على البكاء الحقيقى، فإذا لا بدّ من الالتزام بأنّ المراد بالبكاء الأوّل البكاء الحقيقىّ حتّى يصحّ

يأبى هذا المعنى عند التّأمّل الصّادق، لأنّ (۱) القدره على بكاء التّفكّر لا تتوقّف على أن لا يبقى فيه غير التّفكّر، فافهم (۲) .

التّرتّب، فإنّ خروج التّفكّر من العين، مع أنّ المطلوب كان خروج الدّمع يتوقّف على عدم بقاء الشّوق و مادّه الدّمع.

تعليل لقوله: «يأبى هذا المعنى» ، أى لأنّ هذا المعنى يوجب توقّف القدره على بكاء التّفكّر على أن لا يبقى فيه غير التّفكّر، و هذا التّوقف منتف، بل المتوقّف على عدم بقاء غير التّفكّر، هو عدم القدره على البكاء الحقيقى، لا القدره على البكاء التّفكّرى، بل هذه القدره ثابته عند بقاء غير التّفكّر أيضا.

و الحاصل إنّ الكلام فى مفعول» لو شئت» لا فى مفعول» أبكى» ، و المعنى لو شئت أن أبكى دمعا بكيت تفكّرا، لا لو شئت أن أبكى تفكّرا بكيت تفكّرا، فيكون هذا البيت من قبيل ما ذكر مفعول المشيئه، لعدم التّفسير و البيان لا لغرابه التّعلّق.

لعلّه أشار إلى بطلان ما ذهب إليه صدر الأفاضل من جهه أخرى، لأنّ لازم ذلك هو الإخبار عن بكاء التّفكّر عند إراده بكاء التّفكّر، و ليس ذلك إلا من قبيل توضيح الواضحات، أو إشاره إلى أنّ الفاء لا يقتضى إلا ترتّب مدخوله على ما قبله، و مسبّبيته له، لا توقّفه بحيث لا يوجد بدونه، لجواز تعدّد الأسباب لشىء واحد.

فإذا لا وجه للاعتراض على صاحب ضرام السّقط بأنّ كون المعنى لو شئت أن أبكى تفكرا بكيته، ينافى التّرتّب لعدم توقّفه على عدم بقاء الشّوق غير التّفكّر، و ذلك لأنّه فى صحّته كون عدم البقاء المذكور سببا له، و إن كان له أسباب أخر أيضا كالتّحفظ من التّهلّك بالبكاء الحقيقىّ، و توطين النّفس بالصّبر، و نحو ذلك، لما يدعو الإنسان إلى الاحتراز عن البكاء الحقيقىّ، و الاجتزاء بالبكاء التّفكّرى،

نعم، كون المراد بالبكاء الأوّل البكاء الحقيقى، أدخل فى المبالغه لاشتماله على تخلّف الإراده عن المراد فإرادته متعيّن للبليغ، حيث إنّ ما هو الحسن طبعا واجب بالقياس إليه.

[و إمّا لدفع توهّم إراده غير المراد]عطف على إمّا للبيان (۱) [ابتداء]متعلّق (۲) بتوهّم. [كقوله (۱): و كم ذدت (۳)]أى دفعت [عنّى من تحامل حادث (۴)]يقال:

[و إمّا لدفع توهّم إراده غير المراد]

@

[و إمّا لدفع توهّم إراده غير المراد]

أى الحذف إمّا للبيان بعد الإبهام،» و إمّا لدفع توهّم» السّامع» إراده» المتكلّم معنى» غير» المعنى» المراد» .

أى قوله: «ابتداء» ظرف متعلّق بتوهّم، فالمعنى حينئذ إنّ توهّم المخاطب فى ابتداء الكلام أنّ المتكلّم أراد غير المراد مندفع بحذف المفعول، و يجوز تعلّقه بدفع، أى يحذف المفعول لأجل أن يندفع فى أوّل الكلام توهّم إراده غير المراد، لكنّ الأوّل هو المناسب لما يأتى فى المتن، و لذا ذكر بعض المحشّين ما هذا لفظه: إنّما لم يجعله متعلّقا بالدّفع، و جعله متعلّقا بالتّوهّم لدلاله قوله: «إذ لو ذكر اللّحم لربما توهّم قبل ذكر ما بعده» على تعلّقه بالتّوهّم، و لأنّ التّعلّق بالدّفع يوهم كون الدّفع لا فى الابتداء غير حاصل، كما أنّ التّعلّق بالتّوهّم يدلّ على أنّ التّوهّم فى الانتهاء، أعنى بعد ذكر إلى العظم غير متحقّق مع أنّ النّكته هى الدّفع المطلق، أعنى ابتداء و انتهاء، على أنّ نفس الدّفع يشعر بالابتدائيّه، انتهى مورد الحاجه.

الوجه الأوّل متين جدا، و أمّا الوجه الثّانى فيمكن أن يقال: إنّا لا نسلّم أنّ النّكته هى الدّفع المطلق، بل الدّفع فى الابتداء، لأنّ الدّفع فى الانتهاء حاصل بغير الحذف، و ذلك لأنّ توهّم غير المراد لا يبقى بعد تمام الكلام، فلا يصحّ توهّمه بعد الابتداء حتّى يدفع ثانيا.

بصيغه الخطاب خطاب للممدوح، و هو ظاهر المتن، و المعنى حينئذ ظاهر، و قد يروى بصيغه التّكلّم، فحينئذ لا يكون مدحا للممدوح، بل يصف نفسه بالتّثبت على المحن و الرّزايا، و يفتخر بحسن صبره على الوقائع و البلايا.

المعنى» ذدت» مخاطب من الذّود، و هو بالذّال المعجمه المفتوحه و الواو و الدّال المهمله بمعنى الدّفع و الطّرد،» التّحامل» مصدر، تحامل عليه بمعنى كلّفه ما لا يطيق» الحادث» بمعنى الأمر العظيم،» السّوره» بالسّين و الرّاء بينهما واو، بمعنى الشّدّه،» خرزن» بالخاء المعجمه، و قيل: بالحاء المهمله ماضى من الخزّ أو الحزّ، بمعنى القطع.

۱- ۱) أى البحترى فى مدح أبى الصّقر.

تحامل فلان علیّ، إذا لم یعدل (۱) ، و کم (۲) خبریّه ممیّزها قوله: من تحامل، قالوا: و إذا فصل بین کم الخبریّه (۳) و ممیّزها بفعل متعدّ وجب الإتیان بمن لئلّا یلتبس (۴)

أی إذا ظلم، أی ظلم فلان علیّ، فالتّحامل هو الظّلم، و إضافته إلی الحادث إمّا لامیّه، أی کم دفعت من تعدّی و ظلم الحوادث الدّهریّه علیّ، أو بیانیّه، أی کم دفعت الظّلم الّذی هو حادث الزّمان عنّی، و علی هذا فجعل حادث الزّمان ظلما مبالغه، کرجل عدل.

أی لفظه کم فی البیت خبریّه، بمعنی کثیر، و یحتمل أن تکون استفهامیّه محذوفه الممیز، أی کم مرّه أو زمان، و الاستفهام لادّعاء الجهل بالعدد مبالغه فی الکثره، و لا یضرّ ذلک زیاده من فی المفعول، و الحال إنّ الکلام موجب لأنّه مصدّر بالاستفهام الّذی یزاد بعده من.

أقول هذا الاحتمال ضعیف جدّا، لأنّ الشّرط لزیاده من فی الاستفهام أن یکون بهل خاصّه، و فی إلحاق الهمزه بها نظر، فضلا عن کم الاستفهامیّه.

التّقیید بالخبریّه لمکان أنّ کم فی البیت خبریّه لا للتّخصیص، فإنّ کم الاستفهامیّه أیضا کذلک.

لأنّه إذا فصل بفعل متعدّ بین کم الخبریّه و ممیّزها وجب نصب ممیّزها حیث یتعذّر الإضافه مع الفعل، و حینئذ یلتبس الممیّز بمفعول ذلک الفعل فدفعا للالتباس یجب أن یزاد من علی ممیّزها لیعلم أنّه لیس بمفعول، إذ کلمه من لا تزاد فی المفعول إذا کان الکلام موجبا، هذا هو عند المشهور، خلافا للفرّاء فإنّه یجرّ الممیّز بتقدیر من، و خلافا لیونس فإنّه یجوّز الإضافه مع الفصل، فعلی مذهبهما لا مجال للالتباس إلا أنّهما ضعیفان جدّا لبعد جواز الإضافه مع الفصل، و کون التّقدیر خلاف الأصل، فالظّاهر صحّه ما ذهب إلیه الجمهور، فیزاد من دفعا للالتباس.

و بالجمله إنّ الوجه فی ذلک أنّه إذا فصل بین کم و ممیّزه فعل متعدّ یجب نصب الممیّز، لتعذّر الإضافه، فبالنّصب یشتبه بالمفعول فیجب إدخال من علیه، لأنّه یؤیّد التّمییز، لأنّ إدخال من علی التّمییز ههنا نظیر إدخالها علیه فی نحو قولهم: طاب زید فارسا، فإنّ فارسا لکونه مشتقّا یحتمل الحالیّه و التّمییزیّه، لکن زیاده من فیه نحو: للّه دره من فارس، و قولهم: عزّ من قائل، یؤیّد التّمییز، لأنّ من تزاد فی التّمییز لا فی الحال.

بالمفعول و محلّ كم (۱) النّصب على أنّها (۲) مفعول ذدت، و قيل: المميّز محذوف، أى كم مرّه، و من فى من تحامل زائده (۳) ، و فيه نظر (۴) للاستغناء عن هذا الحذف (۵) و الزّياده (۶) بما ذكرناه (۷) [و سوره أيّام (۸)]أى شدّتها و صولتها [حززن (۹)]أى قطعن اللّحم [إلى العظم] فحذف المفعول، أعنى اللّحم [إذ لو ذكر اللّحم لربّما توهّم قبل ذكر ما بعده]أى ما بعد اللّحم، يعنى إلى العظم [إنّ الحزّ لم ينته إلى العظم]و إنّما كان فى بعض اللّحم، فحذف دفعا لهذا التّوهّم (۱۰)

أى محلّ لفظه كم هو النّصب على المفعوليّه للفعل المتعدّى، الّذى وقع بعدها، و فصل بينها و بين مميّزها.

أى كم الخبريّه.

أى زائده فى الإثبات على مذهب الأخفش.

أى فيما قيل نظر.

أى حذف المميّز.

أى زياده من، لأنّ كلّ من الحذف و الزّياده على خلاف الأصل.

أى حيث قلنا: إنّ محلّ كم النّصب على أنّها مفعول «ذدت» ، و من تحامل مميّزها، و زياده من على مميّزها، إنّما هى لدفع الالتباس بالمفعول، فيكون هذا الوجه أرجح، حيث إنّه غنى عن التّقدير و الزّياده.

عطف على «تحامل» حادث، فيكون كالتّفسير له، و المعنى كم دفعت عنى من تحامل حادث، و من سوره أيّام، أى من كلفه و مشقّه، و من شدّه أيّام و صولتها.

الجمله فى محلّ جرّ صفه لسوره، و أتى بضمير الجمع، و قال: «حززن» إمّا نظرا إلى أنّ لكلّ يوم سوره، و إمّا لأنّ المضاف اكتسب الجمعيّه من المضاف إليه، كما فى قوله:

فما حبّ الدّيار شغفن قلبى

و لكنّ حبّ من سكن الدّيارا

حيث يكون ضمير شغفن عائدا إلى الحبّ، و هو مفرد اكتسب الجمع من المضاف إليه، أعنى الدّيار.

أى فترك ذكر اللّحم ليندفع ابتداء من السّامع هذا التّوهّم، لأنّ الشّاعر كان حريصا على

[و إمّا (۱) لأنّه أريد ذكره]أى ذكر المفعول [ثانيا على وجه يتضمّن إيقاع الفعل على صريح لفظه]لا على الضّمير

بيان أنّ ما دفعه الممدوح عنه، من شدّه الأيّام قد بلغ إلى العظم، لغايه شدّته بحيث لا يخالج قلب السّامع خلاف ذلك أصلا، و لو فى الابتداء لأنّ ذلك آكد فى تحقيق إحسان الممدوح، حيث دفع ما هو بهذه الصّفه.

لا يقال: إنّ هذا التّوهّم يندفع بذكر المفعول بعد قوله: «إلى العظم» بأن يقال: حززن إلى العظم اللّحم، فلا ملجأ إلى الحذف.

لأنّا نقول: إنّ الأصل تقديم المفعول إذا كان بلا واسطه على المفعول بالواسطه، و من المعلوم أنّ قوله: «إلى العظم» مفعول بالواسطه، أى بواسطه حرف جر، و «اللّحم» مفعول بلا واسطه، فإذا لا وجه لتأخير «اللّحم» عن «إلى العظم» فى البيت، مع إمكان حصول الغرض، و هو دفع التّوهّم البدوى من دونه لصحّه الحذف.

و المتحصّل من جميع ما ذكر أنّه قد يحذف المفعول لدفع التّوهّم البدوى. ثمّ الشّاهد: فى قوله: «حززن إلى العظم» حيث حذف المفعول، أى اللّحم، لدفع التّوهّم البدوى.

[و إمّا لأنّه أريد ذكر المفعول ثانيا]

@

[و إمّا لأنّه أريد ذكر المفعول ثانيا]

عطف أيضا على قوله: «إمّا للبيان بعد الإبهام» ، و الضّمير فى قوله: «لأنّه» للشّأن، أى يحذف المفعول، إمّا للبيان بعد الإبهام، و إمّا لأنّه-أى الشّأن-أريد ذكره، أى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمّن ذلك الوجه إيقاع الفعل، أى إعمال الفعل على صريح لفظ المفعول، لا على ضميره سواء كان الفعل المقصود إيقاعه عين الفعل المحذوف مفعوله، كما فى قولك: ضرب زيد، و ضربت عمرا، أو غيره، كما فى قول البحترى.

و الحاصل إنّ المفعول يحذف فى الجمله الأولى ليذكر فى الجمله الثّانيه على وجه يقع الفعل فى الجمله الثّانيه على صريح لفظه، إذ لو ذكر المفعول أوّلا فى الجمله، لذكر فى الجمله الثّانيه بالإضمار، فيقع الفعل فى الجمله الثّانيه على الضّمير العائد إلى المذكور أوّلا، هذا خلاف الغرض، لأنّ الغرض إيقاعه على صريح لفظه، فلذا يحذف فى الجمله الأولى حتّى يذكر فى الجمله الثّانيه بلفظه فيحصل المقصود، كالمثال المذكور حيث لم يقل: ضرب زيد عمرا و ضربته.

العائد إليه [إظهارا (۱) لكمال العنايه بوقوعه (۲)]أى الفعل [عليه]أى على المفعول، حتّى كأنّه لا يرضى (۳) أن يوقعه على ضميره، و إن كان كنايه عنه [كقوله (۱)]:

قد طلبنا فلم نجد لك فى السّؤ

دد و المجد و المكارم مثلا (۴)]

أى و قد طلبنا لك مثلا (۵)

لا يقال: إنّ ذكر المفعول أوّلا لا ينافى ذكره ثانيا بلفظه، غايته أنّه من وضع الظّاهر موضع الضّمير، لكمال العنايه به.

لأنّا نقول: الحذف فى المفعول أكثر من الوضع المذكور، على أنّه لو صرّح به أوّلا فى البيت الآتى لأوهم تعدّد المثل، و أنّ المثل الثّانى غير الأوّل، لأنّ تكرار النّكره ظاهر فى إفاده التّغاير، فيكون المعنى قد طلبنا لك مثلا فلم نجد لك مثلا آخر، و هو مخالف للمطلوب.

علّه لقوله: «أريد ذكره ثانيا. . .» أى علّه لإراده الإتيان بصريح اسمه، و لفظه ثانيا، و أمّا علّه الحذف فهو الاحتراز عن التّكرار، إذ مع الإتيان بصريح الاسم ثانيا يلزم التّكرار لو ذكر أوّلا، و هو غير مقصود.

أى وقوع الفعل نفيا أو إثباتا على المفعول.

أى لا يرضى المتكلّم أن يعمل الفعل على ضمير المفعول، و إن كان الضّمير عباره عن المفعول، و إنّما لم يرض المتكلّم بذلك، لأنّ الضّمير يحتمل أن يعود إلى غير المذكور أوّلا، و هو على خلاف المطلوب.

المعنى: «السّؤدد» بمعنى السّياده، «المجد» بمعنى الكرم و نيل الشّرف، «المكارم» جمع مكرمه، بمعنى فعل الكرم.

و الشّاهد: فى قوله: «قد طلبنا. . .» حيث كان فى الأصل: قد طلبنا لك مثلا، ثمّ حذف المفعول، أعنى مثلا تحرّزا عن التّكرار، حيث أريد إعمال لم نجد على صريح لفظه، فلو ذكر أوّلا لزم التّكرار.

المعنى هو نفى أن يكون له مثل، لا أنّه طلب له مثلا فلم يجده، مع وجوده فى الواقع، و إنّما أدّى المعنى بهذه العباره ليكون نفيا للمثل ببيّنه و برهان، لادّعائه أنّه طلب المثل فلم يوجد و لو كان لوجد.

۱- ۱) أى قول البحترى فى مدح المعتز بالله.

فحذف مثلا (۱) . إذ لو ذكره (۲) لكان المناسب (۳) فلم نجده (۴) ، فيفوت الغرض (۵) ، أعنى إيقاع عدم الوجدان على صريح لفظ المثل

أى حذف مثلا من اللّفظ بقرينه مثلا فى آخر البيت.

لا يقال: المحذوف إنّما هو ضميره لا نفسه، و ذلك لأنّ البيت من باب التّنازع، أى يطلب كل من قوله: «طلبنا» و «لم نجد» مثلا كى يكون مفعولا، فأعمل الثّانى و حذف ما أضمر فى الأوّل، لأنّه فضله فالمثل حينئذ مؤخّر فقط لا محذوف، و المحذوف إنّما هو ضميره.

لأنّا نقول: المراد «فحذف مثلا» أى الّذى كان الأصل ذكره أوّلا، ليعود عليه الضّمير، فينتفى التّنازع.

نعم، أتى التّنازع بعد حذف المثل الأوّل، و أعمل الثّانى و حذف ضميره من الأوّل، كما حذف هو، على أنّه لا مانع من أن نقول: إنّ لفظ «مثل» محذوف من الأوّل لدلاله الثّانى عليه.

أى لو ذكر الشّاعر مثلا.

للقاعده الأوّليه، و هو الإتيان بالضّمير ثانيا، كى يعود إلى اسم مذكور أوّلا.

أى مثلا.

لأنّ الغرض فى الحقيقه هو نفى الوجدان عن المثل، و لا شكّ فى أنّ إيقاع ذلك النّفى على صريح لفظه أتمّ فى تحصيل الغرض من إيقاعه على ضميره لظهور قصور مثل هذه الكنايه فى إفاده المراد عن رتبه الصّريح و إن كان المسلّم فى غير هذا الموضع أنّ الكنايه أبلغ من التّصريح.

و بعباره أخرى: الإتيان بالضّمير تفويت للغرض، و هو إيقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العنايه بعدم وجدان المثل، و إنّما كان الغرض هو الإيقاع المذكور، لأنّ الآكد فى كمال مدح الممدوح نفى وجدان مثله على وجه لا يتوهّم فيه بل و لا يخطر بالبال أنّ الّذى نفى وجدانه غير المثل، هذا إنّما يتحقّق فى إيقاع نفى الوجدان على صريح لفظ المثل لا على ضميره، لأنّ الضّمير من حيث هو يحتمل احتمالا ضعيفا نفى وجدان غير المثل، لاحتمال رجوعه إلى شىء آخر، و إن تعيّن المعنى بالمقام، و لكن المبالغه فى المدح لا يناسبها إلّا ما لا يأتيه الباطل بوجه، و لو تخييلا.

[و يجوز أن يكون السّبب (١)]فى حذف مفعول طلبنا [ترك مواجهه الممدوح بطلب (٢) مثل له]قصدا (٣) إلى المبالغه فى التّأدّب معه، حتّى كأنه لا يجوّز وجود المثل له ليطلبه، فإنّ العاقل لا يطلب إلّا ما يجوّز وجوده [و إمّا للتّعميم (۴)]فى المفعول [مع الاختصار (۵) ، كقولك: قد كان منك ما يؤلم (۶) ، أى كلّ أحد]بقرينه إنّ المقام مقام المبالغه (٧) ،

أى سبب حذف المفعول فى بيت البحترى.

الظّرف الأوّل، أعنى «بطلب» متعلّق ب «مواجهه» ، و الثّانى أعنى «له» متعلّق ب «طلب» .

علّه للتّرك، أى إنّما ترك الشّاعر مواجهه الممدوح بطلب مثل له، لقصده إلى المبالغه فى التّأدّب تعظيما له «حتّى كأنّه لا يجوّز وجود المثل له ليطلبه» لأنّ طلب المثل صريحا ممّا يدلّ على تجويز المثل، بناء على أنّ العاقل لا يطلب إلّا ما يجوز، و يمكن وجوده.

لا يقال: إنّ العاقل يقع منه التّمنّى، و هو طلب متعلّق بالمحال، فلا وجه لقولك: إنّ العاقل لا يطلب إلّا ما يجوز وجوده.

لأنّا نقول: المراد بالطّلب فى المقام الطّلب بالفعل، و هو الحبّ القلبىّ المقرون بالسّعى، و أمّا التّمنّى فهو عباره عن مجرّد حبّ القلب، فمن ثمّ يتعلّق بما هو المحال. و بالجمله إنّ الغرض يناسب المبالغه فى المدح، إحاله المثل بترك التّصريح بطلبه المشعر بإمكان وجوده.

[و إمّا للتّعميم]

@

[و إمّا للتّعميم]

أى و إمّا حذف المفعول لإفاده التّعميم فيه، و عدم قصر السّامع المفعول على ما يذكره، كقصره المفعول على الدّرهم دون الدّينار فى قولنا: فلان يعطى الدّرهم، بخلاف ما إذا لم يذكر المفعول نحو: فلان يعطى، فإنّه يحتمل عند الحذف أن يكون المعطى فضّه أو ذهبا أو فرسا أو إبلا، إلى غير ذلك، و يحتمل مع كلّ أن يكون كثيرا أو قليلا.

أى سبب حذف المفعول هو إفاده التّعميم مع الاختصار، فيتوصّل فيه بواسطه تقليل اللّفظ بحذف المفعول إلى تكثير المعنى أعنى العموم.

أى ما يوجع، لأنّ قوله: «يؤلم» من الإيلام، بمعنى الإيجاع، و المعنى «قد كان منك ما» أى صفه ذميمه، و هى إيجاع كلّ أحد بشكل عامّ.

أى بقرينه أنّ مورد الكلام مورد المبالغه فى الوصف بالإيلام، فيكون هذا المقام و المورد قرينه على إراده العموم فى ذلك

المفعول، و أنّه ليس المراد ما يؤلمنى أو يؤلم بعض النّاس، أو نحو ذلك، بل المراد ما يؤلم كلّ أحد.

ص :۲۷۳

و هـذا التّعميم (١) و إن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعـول بصـيغه العموم لكن يفوت الاختصـار حينئـذ [و عليه]أى (٢) و على حذف المفعول للتّعميم مع الاختصار ورد (٣) قوله تعالى: وَ اَللّهُ يَدْعُوا إِلىٰ دارِ اَلسَّلامِ (١)أى جميع (٥) عباده، فالمثال (۶) الأوّل يفيد العموم مبالغه، و الثّانى تحقيقا (٧) . [و إمّا لمجرّد (٨) الاختصار]من غير أن

يبيّن الشّارح وجه ضمّ المصـنّف قوله: «مع الاختصار» إلى التّعميم، فيقول: إنّ التّعميم يمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصـيغه العموم نحو كلّ أحد، أو جميع النّاس أو المخلوقين «لكن يفوت الاختصار حينئذ» ، أى حين ذكر المفعول بصيغه العموم.

أى التّفسير لتعيين مرجع الضّمير، و أنّه يرجع إلى حذف المفعول.

هو من الورود، بمعنى الإتيان، لا من الإيراد بمعنى الاعتراض.

أى السّلامه من الآفات، كما فى بعض الشّروح.

أى المكلّفين، و إنّما قدّر المفعول عامّا، لأنّ الدّعوه من اللّه إلى دار السّـلام و الجنّه بسبب التّكليف عامّه لجميع العباد المكلّفين، إلاّ أنّه لم يجب منهم هـذه الـدّعوه إلاّ السّـعداء، بخلاف الهـدايه بمعنى الـدّلاله الوصـله إلى المطلوب، فإنّها خاصّه، و لهذا أطلق الدّعوه فى هذه الآيه، و قيّد الهدايه فى قوله بعد ذلك، وَ يَهْدِى مَنْ يَشاءُ إِلىٰ صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ أى قيّدت الهدايه بمشيئه اللّه تعالى.

أى إذا عرفت مـا ذكرنـا حول الآـيه و المثـال الّـذى قبله، فنقول فى بيـان التّفاوت بينهما إنّ المثال الأوّل أعنى «قـد كان منك ما يؤلم. . . يفيد العموم مبالغه» لأنّ إيلام كلّ أحد من شخص واحد محال عاده على وجه الحقيقه.

أى المثـال الثّانى يفيـد العموم على وجه الحقيقه، لما عرفته من أنّ الـدّعوه إلى دار السّـلام عامّه لجميع العباد، ثمّ من هـذا الفرق ظهر وجه تغيير المصنّف الأسلوب حيث قال: «و عليه وَ اَللّهُ يَدْعُوا» و لم يقل: و قوله تعالى: وَ اَللّهُ يَدْعُوا إِلىٰ دارِ اَلسَّلامِ .

[و إمّا لمجرّد الاختصار]

@

[و إمّا لمجرّد الاختصار]

أى إمّـا حـذف المفعول للاختصـار المجرّد عن مصـاحبه نكته أخرى من عموم فى المفعول أو خصوص فيه أو غير ذلـك، و قد أشار إليه بقوله: «من غير أن يعتبر معه فائده أخرى. . .» فيكون لبيان أنّ الحذف لمجرّد الاختصار.

١- ١) سوره يونس:٢۵.

يعتبر معه فائده أخرى من التّعميم و غيره، و فى بعض النّسخ [عند قيام قرينه (١)]و هو (٢) تذكره لما سبق، و لا حاجه إليه (٣) ، و ما يقال من أنّ المراد عند قيام قرينه دالّه على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار ليس بسديد (۴) ، لأنّ هذا المعنى معلوم، و مع هذا جار فى سائر (۵) الأقسام و لا وجه لتخصيصه (۶) بمجرّد الاختصار،

«و إمّا لمجرّد الاختصار عند قيام قرينه» دالّه على تعيين المفعول المحذوف.

أى ما فى بعض النّسخ من إضافه «عند قيام قرينه» على قوله: «و إمّا لمجرّد الاختصار» مذكّره و منبّهه على ما سبق من المصنّف، و هو قوله: «و إلاّ- وجب التّقدير بحسب القرائن» و المستفاد منه أنّ التّقدير أو الحذف يجب أن يكون بحسب القرينه، و إن كان التّقدير أو الحذف لمجرّد الاختصار.

أى إلى ما فى بعض النّسخ، لأنّ الحذف لا يجوز إلاّ عند قيام قرينه، فإنّ لزوم القرينه عند الحذف أمر ضرورى، لا يحتاج إلى بيان.

قوله: «ليس بسديد» خبر لقوله: «ما يقال» ، فلابدّ أوّلا من بيان «ما يقال» ، و ثانيا من توضيح عدم كونه سديدا، فنقول: إنّ ما يقال فى الجواب عن جانب المصنّف.

و حاصل الجواب: إنّ قوله: «عند قيام القرينه» فى بعض النّسخ، ليس المراد منه قيام قرينه دالّه على الحذف كى يقال: هذا أمر ضرورىّ لا- يحتاج إلى البيان، لأنّ الحذف لا يجوز إلاّ عند قيام القرينه، بل المراد عند قيام قرينه دالّه على أنّ الحذف لمجرّد الاختصار، و الاختصار نكته من النّكات، فقيام القرينه على الحذف لمجرّد الاختصار ممّا يحتاج إلى البيان، و لهذا قال المصنّف: «و إمّا لمجرّد الاختصار عند قيام قرينه» .

و أمّا وجه عدم كون هذا الجواب سديدا، فلأنّ هذا المعنى أى الحذف لمجرّد الاختصار معلوم من قوله: «وجب التّقدير بحسب القرائن» فلا حاجه إلى التّنصيص به.

أى جميع أقسام حذف المفعول كالحذف للبيان بعد الإبهام و غيره، إنّما هى عند قيام قرينه فلا وجه لتخصيص قوله: «عند قيام قرينه» بحذف المفعول لمجرّد الاختصار.

أى قوله: «عند قيام قرينه» ، يمكن أن يقال: يجوز أن يكون وجه تخصيصه بمجرّد الاختصار لضعف نكته الاختصار، لأنّ الحذف لمجرّد الاختصار ممّا لا- يعتدّ به عند البلغاء، لكونه من أحوال اللّفظ، فلا يذهب ذهن السّامع إلى أنّ البليغ يحذف المفعول لمجرّد الاختصار، فلهذا خصّه بقوله: «عند قيام قرينه» .

[نحو: -أصغيت (۱) إليه-أی أذنی، و علیه (۲)]أی علی الحذف لمجرّد الاختصار [قوله تعالی (۳) : رَبِّ أَرِنِی أَنْظُرْ إِلَیْکَ (۱)أی إلی ذاتک (۴)]و ههنا (۵) بحث.

أصغیت من الإصغاء، أی الإماله، أی أملیت إلیه أذنی و تقدیر الأذن، لأنّ الإصغاء مخصوص بالأذن، و هذا الاختصاص قرینه علی تعیین الأذن حیث إنّ الإصغاء لا یکون إلّا للأذن.

أی إنّما قال: «و علیه» ، و لم یقل: و نحوه، للتّفاوت بین قرینتی المثالین فإنّ القرینه فی المثال الأوّل لفظ الفعل الّذی هو أصغیت، و فی المثال الثّانی هو جواب الطّلب، أی لَنْ تَرَانِی لأنّ المنفیّ أبدا هو رؤیه ذاته تعالی.

أی قوله تعالی حکایه عن موسی علی نبیّنا و علیه أفضل الصّلاه و السّلام.

أی لأنّ المقصود-کما یدلّ علیه کلامه لَنْ نُؤْمِنَ لَکَ حَتّی نَرَی اَللّهَ جَهْرَهً هو النّظر إلی ذاته تعالی.

أی فی قول المصنّف «و إمّا للتّعمیم مع الاختصار» بحث، و حاصله: إنّ ما تقدّم من المصنّف من أنّ الحذف قد یکون للتّعمیم مع الاختصار غیر سدید، لأنّ الحذف بمجرّده لا یقتضی تعمیما، کما لا یقتضی تخصیصا، فإنّ المحذوف یجوز أن یکون خاصّا، کما یجوز أن یکون عامّا، و مجرّد الحذف ممّا لا یتعیّن به أحدهما، فلابدّ من قرینه أخری تدلّ علی تعیین المحذوف بأنّه عامّ أو خاصّ، فالحذف حینئذ لا یکون إلّا لمجرّد الاختصار، و هذا ما أشار إلیه الشّارح بقوله: «إنّ الحذف للتّعمیم مع الاختصار إن لم یکن فیه» أی فی الحذف «قرینه دالّه علی أنّ المقدّر عامّ، فلا تعمیم أصلا، و إن کانت» أی القرینه «فالتّعمیم مستفاد من عموم المقدّر سواء حذف» أی من اللّفظ «أو لم یحذف» المفعول، و بعباره واضحه: إن کانت القرینه دالّه علی أنّ المقدّر هو العموم فالتّعمیم من عموم المقدّر المستفاد من القرینه «فالحذف لا یکون إلّا لمجرّد الاختصار» أی و من هنا ظهر أنّ قول المصنّف «إمّا للتّعمیم مع الاختصار» غیر سدید.

۱- ۱) سوره الأعراف:۱۴۳.

و هو (۱) أنّ الحذف للتّعميم مع الاختصار إن لم يكن فيه قرينه دالّه على أنّ المقدّر عامّ، فلا تعميم أصلا، و إن كانت فالتّعميم مستفاد من عموم المقدّر سواء حذف أو لم يحذف، فالحذف لا يكون إلّا لمجرّد الاختصار. [و إمّا (۲) للرّعايه على الفاصله نحو:]قوله تعالى: وَ اَلضُّحىٰ ۱ وَ اَللَّيْلِ إِذٰا سَجىٰ (۱)، مٰا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَ مٰا قَلىٰ أى و ما قلاك (۴) ، و حصول الاختصار أيضا ظاهر (۵) .

أى البحث، و قد ذكرنا توضيح ذلك. إلّا أن يقال فى الجواب عن البحث المذكور إنّ البحث المذكور مبنىّ على أن يكون مراد المصنّف بالتّعميم هو التّعميم حقيقه، و هو ما تدلّ عليه القرينه، و الظّاهر من كلام المصنّف أنّ مراده به هو التّعميم ابتداء، و هو ما يدلّ عليه الحذف قبل انتقال الذّهن إلى قرينه العموم، فيكون الحذف حينئذ للتّعميم و الاختصار، فلا بحث فى كلام المصنّف.

أى حذف المفعول إمّا للمحافظه «على الفاصله» أى على أواخر الفقرات من الكلام أو الآيات القرآنيّه، و الفرق بين الفاصله و السّجع أنّ الفاصله أعمّ، لأنّها تكون فى القرآن و غيره، بخلاف السّجع فإنّه فى غير القرآن خاصّه، و لا يطلق على آخر الآيات القرآنيّه تأدّبا، لأنّه فى الأصل بمعنى هدير الحمامه، ثمّ كلمه الرّعايه و ما يشتقّ منها، و إن كانت تتعدّى بنفسها إلّا أنّها تكون هنا بمعنى المحافظه، و هى تتعدّى بعلى، و فى الكلام حذف مضاف إلى الفاصله، أى المحافظه على روىّ الفاصله.

أى ما تركك ربّك منذ أوحى إليك.

أى و ما أبغضك، فحذف المفعول، و لم يقل قلاك، للمحافظه على روىّ الفاصله لتوافق ما قبلها و ما بعدها، لأنّ فواصل الآى فى هذه السّوره أغلبها على الألف، فالحذف فى الآيه لرعايه الفاصله و الاختصار معا كما أشار إليه بقوله: «و حصول الاختصار أيضا ظاهر» .

هذا الكلام من الشّارح دفع لتوهّم المزاحمه بين ما ذكره المصنّف من أنّ حذف المفعول فى الآيه لرعايه السّجع، و الفاصله و بين ما قاله صاحب الكشّاف من أنّ حذف المفعول للاختصار.

و حاصل الدّفع أنّه لا تزاحم فى النّكات و الأغراض، لأنّ عدّه النّكات و الأغراض جائزه فى مثال واحد.

۱- ۱) سوره الضّحى:۳.

[و إمّا لاستهجان (۱) ذكره]أى ذكر المفعول [كقول عائشه رضى اللّه عنه: ما رأيت منه (۲)]أى من النّبىّ عليه السّلام [و لا رأى منّى]أى العوره. و إمّا لنكته أخرى (۳) كإخفائه (۴) أو التّمكّن من إنكاره (۵) إن مسّت إليه حاجه، أو تعيّنه (۶) حقيقه أو ادّعاء (۷) أو نحو ذلك (۸)

[و إمّا لاستهجان ذكره]

@

[و إمّا لاستهجان ذكره]

أى إمّا يكون حذف المفعول لاستقباح ذكره، و يكون التّفسير أعنى «أى ذكر المفعول» لتعيين مرجع الضّمير فى «ذكره» .

صدر الحديث: كنت أغتسل أنا و رسول اللّه صلّى اللّه عليه و آله و سلّم من إناء واحد، فما رأيت منه، و لا رأى منّى، أى ما رأيت منه العوره، و لا رآها منّى، فحذف المفعول، أى العوره من الفعلين لاستقباح ذكره، و القرينه اقتران هذا الكلام مع ذكر أحواله صلّى اللّه عليه و آله و سلّم و معاشرته للنّساء.

و يمكن أن يكون الحذف هنا للإشاره إلى تأكيد الأمر بستر العوره حسّا من حيث إنّه قد ستر لفظها على السّامع ليكون السّتر اللّفظىّ موافقا للسّتر الحسّى.

أى بأن يكون حذف المفعول لنكته، و غرض آخر غير النّكات و الأغراض المذكوره.

أى إخفاء المفعول عن بعض السّامعين خوفا عليه كأن يقال: الأمير يحبّ، عند قيام قرينه عند المخاطب الّذى قصد إفهامه دون بعض السّامعين، على أنّ المراد يحبّنى، فيحذف المتكلّم المفعول خوفا على نفسه بأن يهيّج حسد بعض السّامعين بنسبه محبّه الأمير إليه فيؤذيه.

أى إنكار المفعول إن مسّت الحاجه إلى الإنكار، كأن يقال: لعن اللّه، و يراد زيد عند قيام القرينه فيحذف المتكلّم ذلك المفعول ليتمكّن من الإنكار عند الضّروره و الحاجه، أى إذا نسب إليه تعيين زيد، لأنّ الإنكار مع القرينه أمكن من الإنكار عند التّصريح.

أى تعيّن المفعول حقيقه كأن يقال: نحمد و نشكر، أى اللّه لتعيّن أنّه المحمود و المشكور حقيقه.

أى تعيّن المفعول ادّعاء، كأن يقال: نخدم و نعظّم، و المراد هو أمير البلد بادّعاء تعيّنه، و أنّ الذّهن لا ينصرف عند الإطلاق إلّا إليه.

كإيهام صونه عن اللّسان، أو صون اللّسان عنه، كما تقول فى الأوّل: نمدح و نعظّم، و تريد النّبىّ محمّدا صلّى اللّه عليه و آله و

سلّم عنـد قيـام القرينه، فلاـ يـذكر تعظيمـا له من أن يجرى على اللّسان، و فى الثّانى تقول: نسـتعذّ و نلعن أى الشّـيطان، فيحـذف لصون اللّسان عنه إهانه له.

ص :۲۷۸

تقديم المفعول و نحوه

[و تقديم (۱) مفعوله]أى مفعول الفعل [و نحوه (۲)]أى نحو المفعول من الجارّ و المجرور و الظّرف و الحال، و ما أشبه ذلك (۳) [عليه]أى على الفعل [لردّ الخطأ فى التّعيين (۴) كقولك: زيدا عرفت، لمن اعتقد أنّك عرفت إنسانا]و أصاب فى ذلك [و]اعتقد [أنّه غير زيد]و أخطأ فيه [و تقول لتأكيده]أى تأكيد هذا الرّدّ (۵) زيدا عرفت [لا غيره]و قد (۶) يكون أيضا لردّ الخطأ فى الاشتراك كقولك: زيدا عرفت، لمن اعتقد

[تقديم المفعول و نحوه]

@

[تقديم المفعول و نحوه]

اشاره

أى لم يعبّر بتقديم معموله حتّى يستغنى عن قوله: «و نحوه» ، لأنّ الكلام السّابق كان مفروضا فى المفعول لكونه الأصل فى المعموليّه، ثمّ قوله: «و تقديم مفعوله» هو المطلب الثّانى من مطالب هذا الباب.

أتى بذلك لإدخال سائر المتعلّقات الّتى يجوز تقديمها على الفعل.

أى كالتّمييز و الاستثناء و المفعول معه و المفعول فيه.

[لردّ الخطأ فى التّعيين]

@

[لردّ الخطأ فى التّعيين]

أى لردّ المتكلّم خطأ المخاطب فى اعتقاده تعيين مفعول الفعل و نحوه، فيكون القصر قصر قلب لا تعيين، لأنّه إنّما يلقى للمتردّد كما يأتى، فالمراد من التّعيين تعيين مفعول الفعل لا قصر التّعيين، لأنّ المخاطب فى قصر التّعيين متردّد و غير معتقد بحكم، فلا تصحّ نسبه الخطأ إليه، لأنّ المراد به الخطأ فى اعتقاد حكم مخالف للواقع، فإنّ المخاطب فى المثال مصيب فى اعتقاد وقوع عرفان المتكلّم على إنسان إلاّ أنّه مخطئ فى تعيين أنّه غير زيد، فله اعتقادان: أحدهما مطابق للواقع، و الآخر مخالف له. ثمّ إضافه ردّ فى قوله: «لردّ الخطأ» إلى الخطأ من إضافه المصدر إلى مفعوله.

أى الرّدّ الأوّل، أعنى إذا لم يكتف المخاطب بالرّدّ الأوّل المسمّى بقصر القلب، يقول: زيدا عرفت لا غيره، ليكون تأكيدا للرّدّ الأوّل، و إنّما كان تأكيدا، لأنّ قوله: زيدا عرفت، مفاده أنّه عرف زيدا فقطّ، و لم يعرف غيره، فقوله: «لا غير» ، تأكيد لما تضمّنه التّركيب المذكور.

أى كلمه «قد» فى قوله: «و قد يكون» للتّحقيق لا للتّقليل، فإنّ مجىء التّقديم لقصر الإفراد، مثل مجيئه لقصر القلب فى الشّيوع و الكثره، ثمّ غرض الشّارح من تعرّض ذلك هو الاعتراض على المصنّف بعدم ذكره قصر الإفراد، مع أنّ التّقديم يفيده، و الاقتصار فى مقام البيان من معايب الكلام.

ص :۲۷۹

أنّک عرفت زیدا و عمرا، و تقول لتأکیده: زیدا عرفت وحده (۱) و کذا (۲) فی نحو: زیدا أکرم، و عمرا لا- تکرم، أمرا و نهیا، فکان الأحسن (۳) أن یقول لإفاده الاختصاص.

أی لا- مشارکا مع غیره، و یسمّی هذا القصر قصر إفراد، کما یأتی. ثمّ لو کان المخاطب مردّدا بین زید و عمرو، علی وجه الشّکّ، و زیدا عرفت، أی لا عمرو، کان القصر قصر تعیین، و کان الأحسن أن یقول المصنّف بدل قوله: «لردّ الخطأ. . .» لإفاده الاختصاص، لیشمل هذه الأنواع الثّلاثه من قصر القلب و الإفراد و التّعیین.

أی و قد یکون تقدیم المفعول علی الفعل لردّ الخطأ فی الإنشاء، فلا یکون مختصّا بالخبر، و الحاصل: إنّ فی هذا الکلام إشاره إلی أنّ ردّ الخطأ فی قصری القلب و الإفراد، کما یکون فی الإخبار یکون فی الإنشاء، فنحو: زیدا أکرم، و عمرا لا تکرم، یقال ذلک ردّا علی من اعتقد أنّ النّهی عن الإکرام مختصّ بغیر عمرو، أو الأمر به مختصّ بغیر زید فی قصر القلب، و کذا یقال ذلک ردّا علی من اعتقد أنّ النّهی عن الإکرام أو الأمر بالإکرام مستو فیه زید و عمرو فی قصر الإفراد.

أی لیشمل القصر بأنواعه الثّلاثه: الإفراد و القلب و التّعیین، کما عرفت، و یدخل فیه نحو: زیدا أکرم و عمرا لا- تکرم، من الإنشاءات، فإنّ التّقدیم فیها لا- یعقل أن یکون لردّ الخطأ، لأنّ الخطأ فی الحکم إنّما یتصوّر إذا کان السّامع عالما به قبل إلقاء الکلام، و فی الإنشاء إنّما یفهم الحکم من نفس الکلام.

لا یقال: إنّ الخطأ إنّما یکون فی الحکم، و لا حکم فی الإنشاء.

لأنّا نقول: إنّ الحکم بمعنی النّسبه الّتی یصحّ السّکوت علیها ثابت فی الإنشاء، و لذا قسّموا الجمله إلی الخبریّه و الإنشائیّه، فالحاصل إنّ اعتبار ردّ الخطأ فی الإنشاء لا یخلو عن تکلّف، و هو أن یقال: إنّ الإنشاءات تتضمّن نسبا خبریّه، مثلا أکرم زیدا متضمّن لقولنا زید مطلوب إکرامه، و لا تکرم عمرا متضمّن لقولنا: عمرو مطلوب ترک إکرامه، فالخطأ فی الاعتقاد متصوّر فیهما باعتبار تلک اللّوازم، فیقال: زیدا أکرمه لمن اعتقد أنّ المطلوب بالإکرام هو عمرو، أو اعتقد بأنّ المطلوب به هما معا، أو کان متردّدا فی أنّ المطلوب به هو زید أو عمرو، و هذا التّکلّف لازم بناء علی ما صنعه المصنّف من التّعبیر بردّ الخطأ، و أمّا بناء علی التّعبیر بالاختصاص فلا تکلّف أصلا، لأنّ اختصاص النّسبه بشیء متصوّر فی الخبر و الإنشاء، غایه

[و لذلك]أى و لأنّ التّقديم لردّ (١) الخطأ فى تعيين المفعول مع الإصابه فى اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما (٢) [لا يقال (٣) : ما زيدا ضربت و لا غيره]لأنّ التّقديم يدلّ على وقوع الضّرب على غير زيد تحقيقا لمعنى (۴) الاختصاص، و قولك: و لا غيره، ينفى ذلك (۵)

الأمر إن كانت النّسبه إنشائيّه، فما وقع به التّخصيص إنشاء، و إن كانت خبريّه فما وقع به خبر. فيكون التّعبير الثّانى أفضل من الأوّل، أى أعنى «لردّ الخطأ» .

أى لردّ المتكلّم خطأ المخاطب «فى تعيين المفعول مع الإصابه» أى إصابه المخاطب.

أى أىّ مفعول كان.

أى لا يقال عند إراده الرّدّ على المخاطب فى اعتقاده وقوع الضّرب منك على زيد «ما زيدا ضربت و لا غيره» .

أى إضافه معنى إلى الاختصاص بيانيّه، أى تحقيقا لمعنى هو اختصاص زيد بنفى الضّرب عنه، فإنّ معناه قصر عدم الضّرب على زيد و ثبوته لغيره.

و تفصيل ذلك:

إنّ مفاد ما زيدا ضربت حينئذ اختصاص نفى الضّرب بزيد بحيث لا يتعدّى ذلك النّفى إلى غيره، كما يعتقده المخاطب، و ذلك يفيد أنّ الغير مضروب.

فإذا قيل:

«و لا غيره» كان مناقصا لذلك الّذى أفاده ذلك التّقديم، لأنّ مفهوم التّقديم، و صريح «لا غيره» متناقضان إذ مفهوم التّقديم هو ثبوت الضّرب للغير تحقيقا لمعنى الاختصاص، و صريح مفاد «لا غيره» هو نفى الضّرب عن الغير.

أى ينفى الاختصاص، و وقوع الضّرب على غير زيد، فيكون مفهوم التّقديم، و هو وقوع الضّرب على غير زيد، مناقضا لمنطوق «لا غيره» و هو عدم وقوع الضّرب على غير زيد.

و الفرق بين المنطوق و المفهوم: أنّ المنطوق هو مدلول اللّفظ وضعا، و المفهوم ما يلزم من المدلول، و الأوّل معنى مطابقى، و الثّانى معنى التزامىّ.

فيكون مفهوم التّقديم مناقضا (١) لمنطوق لا غيره، نعم لو كان التّقديم لغرض آخر (٢) غير التّخصيص جاز، ما زيدا ضربت و لا غيره. و كذا (٣) زيدا ضربت و غيره، [و لا (۴) ما زيدا ضربت و لكن أكرمته]لأنّ مبنى الكلام ليس على أنّ الخطأ واقع فى الفعل، بأنّه الضّرب حتّى تردّه إلى الصّواب بأنّه الإكرام، و إنّما الخطأ فى تعيين المضروب.

أى الجمع بينهما جمع بين المتناقضين، و هو باطل.

أى كمجرّد الاهتمام و التّبرّك و الاستلذاذ، و موافقه كلام السّامع، و ضروره الشّعر و السّجع، و نحو ذلك، جاز حينئذ ما زيدا ضربت و لا غيره، و ذلك لعدم لزوم التّناقض حينئذ، و يمكن أن يكون قوله: «نعم لو كان التّقديم. . .» جوابا عن سؤال مقدّر، و التّقدير: لا يقال: ما زيدا ضربت و لا غيره، إذا أريد التّخصيص للزوم اجتماع النّقيضين، و أمّا إذا أريد الاهتمام فلماذا لا يجوز؟

فأجاب بقوله: «نعم لو كان التّقديم لغرض آخر غير التّخصيص جاز ما زيدا ضربت و لا غيره» .

أى هذا المثال مثل «ما زيدا ضربت و لا غيره» ، فى المنع و الجواز، أى المنع عند التّخصيص، و الجواز عند قصد غير التّخصيص، لأنّ التّخصيص يفيد نفى مشاركه الغير، و العطف يفيد ثبوت المشاركه، و هو تناقض، فإنّ جعل التّقديم للاهتمام جاز، إذ ليس فى التّقديم ما ينافى مقتضى العطف.

أى لا يصحّ أن يقال: «و لا زيدا ضربت و لكن أكرمته» بأن تعقب الفعل المنفىّ الّذى قدّم مفعوله عليه بإثبات فعل آخر يضادّه، لأنّ مبنى الكلام ليس على أنّ الخطأ فى الضّرب، فتردّه إلى الصّواب فى الإكرام، و إنّما هو على أنّ الخطأ فى المضروب أى المفعول حين اعتقد أنّه زيد، فردّه إلى الصّواب أن تقول: و لكن عمرا.

و بعباره أخرى: إنّ الّذى يبنى عليه قوله: «و لا زيدا ضربت و لكن أكرمته» ليس هو الخطأ فى الفعل، بل إنّما هو الخطأ فى المفعول لما مرّ غير مرّه من أنّ المخاطب فى نحو: زيدا ضربت، قد أصاب فى أصل صدور الفعل عن الفاعل، و إنّما أخطأ فى تعيين المفعول، و الاستدراك بلكن يفيد أنّ الّذى بنى عليه الكلام هو الخطأ الواقع فى الفعل الّذى هو الضّرب، فيكون فى المثال تدافع، إذ أوّله يقتضى عدم الخطأ فى الفعل و آخره، أعنى «لكن أكرمته» يقتضى

فـالصّواب: و لكـن عمرا [و أمّـا نحـو: زيـدا عرفتـه (١) فتأكيـد إن قـدّر (٢)]الفعل المحـذوف [المفسّـر]بالفعل المـذكور [قبل المنصوب]أى عرفت زيدا عرفته (و إلّا) أى و إن لم يقدّر المفسّر قبل المنصوب، بل بعده [فتخصيص (٣)]أى زيدا عرفت عرفته، لأنّ المحـذوف المقـدّر كالمـذكور، فالتّقديم عليه كالتّقديم على المذكور فى إفاده الاختصاص (۴) ، كمـا فى [بسم اللّه] (۵) ، فنحو: زيدا عرفته، محتمل للمعنيين: التّخصيص و التّأكيد (۶) ،

الخطأ فيه، و يرتفع هـذا التّـدافع لو بـدّل قوله: «لكن أكرمته» بقوله: «لكن عمرا» حتّى يصـبح الصّـدر و الذّيل متلائمين، حيث إنّ كلاّ منهمـا عندئـذ ناطق بأنّ مبنى الكلام المحتوى على التّقـديم هو الخطأ فى المفعول، بخلاف ما لو قيل: لكن أكرمته، كما فى المتن، فإنّ الصّدر و الذّيل عندئذ يصبحان متناقضين، كما عرفت.

[الكلام فى نحو: زيد عرفته]

@

[الكلام فى نحو: زيد عرفته]

أى إنّ مـا سـبق من أنّ نحو: زيـدا ضـربت، و زيـدا عرفت، مفيـد للاختصاص قطعا مورده ما لم يكن هناك ضـمير الاسم السّابق يشـتغل الفعل عنه بالعمل فيه، و أمّا إذا كان هناك اشـتغال، فالفعل المـذكور تأكيـد للفعل المحـذوف إن قدّر الفعل المحذوف المفسّر بالفعل المذكور قبل المنصوب مثل عرفت زيدا عرفته.

و فى هذا ردّ على صاحب الكشّاف حيث جزم بأنّ زيدا عرفته للتّخصيص.

أى التّخصيص المقيّد بكونه مقصودا، فلا ينافى أنّ هناك تأكيدا.

أى كما أنّ تقـديم المفعول على الفعل المـذكور يفيـد الاختصاص، فكـذلك تقـديمه على المقـدّر، كما فى قولنا: بِسْمِ اَللّهِ فإنّه يفيد التّخصيص بتقدير الفعل مؤخّرا أى باسم اللّه أبتدئ لا بغيره.

أى أنّه لا يفيد التّخصـيص على فرض جعل المتعلّق المقدّر مؤخّرا، و يكون ردّا على المشركين حيث كانوا يبتدئون باسم آلهتهم الباطله، فقوله: «كما فى [بسم اللّه] » تشبيه فى إفاده الاختصاص.

أى فعلى احتمـال التّأكيـد يكون الكلام إخبارا بمجرّد معرفه متعلّقه بزيـد، و على احتمال التّخصـيص يكون الكلام إخبارا بمعرفه مختصّه بزيـد، ردّا على من زعم تعلّقهـا بعمرو مثلا ـ دون زيـد أو زعم تعلّقهـا بهمـا، فالقصـر على الأوّل هو قصـر ججقلب، و فى الثّانى قصر التّعيين.

فالرّجوع فی التّعیین (۱) إلی القرائن، و عند قیام القرینه علی أنّه (۲) للتّخصیص یکون أوکد من قولنا: زیدا عرفت لما فیه من التّکرار (۳) ، و فی بعض النّسخ [و أمّا نحو: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَیْناهُمْ (۱)فلا یفید إلّا التّخصیص (۵)]لامتناع أن یقدّر الفعل مقدّما، نحو: أمّا فهدیناهم ثمود، لالتزامهم وجود فاصل بین أمّا و الفاء

أی تعیین کون التّقدیم للتّأکید أو التّخصیص.

أی زیدا عرفته، للتّخصیص، بأن کان المقام مقام اختصاص یکون قوله: «زیدا عرفته» آکد، أی زائدا فی التّأکید من قوله: «زیدا عرفت» ، و هذا یقتضی أن یکون «زیدا عرفت» مفیدا للتّأکید، و لیس کذلک، بل لمجرّد الاختصاص، فالأولی أن یقول: یکون مفیدا للتّأکید أیضا لما فیه من التّکرار، إلّا أن یقال: بأنّ التّخصیص یستلزم التّأکید بخلاف العکس، إذ لیس التّخصیص إلّا تأکیدا علی تأکید.

أی تکرار الإسناد المفید للتّأکید، و إن کان غیر مقصود منه التّأکید، بل المقصود هو التّخصیص، إذ معلوم أنّ التّخصیص لیس إلّا تأکیدا علی تأکید.

و قیل: إنّ قوله: «آکد» بمعنی أبلغ فی الاختصاص، و قوله: «لما فیه من التّکرار» أی من تکرار الاختصاص، أمّا الاختصاص الأوّل فقد استفید من تقدیم المفعول علی الفعل المقدّر، و أمّا التّخصیص الثّانی فهو مستفاد من عود الضّمیر فی الإسناد الثّانی علی المفعول المتقدّم، فکأنّ المفعول متقدّم فی الإسناد المتکرّر.

أی بالنّصب فلا یفید إلّا التّخصیص، و أمّا علی قراءه الرّفع، فالتّقدیم مفید لتقوّی الحکم بتکرّر الإسناد.

[الکلام فی قوله تعالی: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَیْناهُمْ]

@

[الکلام فی قوله تعالی: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَیْناهُمْ]

أی دون مجرّد التّأکید، فالحصر بالنّسبه لمجرّد التّأکید، فلا یرد أنّ مع کلّ تخصیص تأکید، و إنّما حکم بالتّخصیص فی هذه الآیه دون تجویز غیره لامتناع أن یقدّر الفعل المفسّر المحذوف مقدّما علی ثمود، نحو: أمّا فهدینا ثمود، لالتزامهم وجود فاصل بین أمّا و الفاء، و تقدیر الفعل مقدّما علی مفعوله یستلزم تفویت هذا الالتزام، فلا یجوز تقدیر الفعل مقدّما بدون الفاء، لأنّ المقدّر هو الجواب و المذکور إنّما هو مفسّر، و الجواب لا بدّ من اقترانه بالفاء، فلا یجوز تقدیره مقدّما بدونها.

۱- ۱) سوره حم السّجده:۱۷.

بل التّقدير: أمّا ثمود فهدينا فهديناهم، بتقديم المفعول (۱) ، و فى كون هذا التّقديم (۲) للتّخصيص نظر، لأنّه (۳) يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل، كما إذا جاءك زيد و عمرو، ثمّ سألك سائل ما فعلت بهما؟ فتقول: أمّا زيدا فضربته و أمّا عمرا فأكرمته. فتأمّل (۴) [و كذلك]أى مثل: زيدا عرفت، فى إفاده الاختصاص [قولك:

فيفيد التّخصيص.

أى الحاصل مع أمّا «للتّخصيص نظر» لكونه لإصلاح اللّفظ، و شرط إفاده التّقديم التّخصيص أن لا يكون لإصلاح التّركيب، كما فى الآيه، و إلّا فلا يكون للاختصاص، هذا مضافا إلى ما هو موجود فى الشّرح.

أى لأنّ التّقديم المذكور يكون مع الجهل بثبوت أصل الفعل أعنى الهدايه فى الآيه، و التّقديم مع جهل السّامع بثبوت أصل الفعل لا يفيد التّخصيص.

و الحاصل: إنّ التّخصيص لا يكون بالتّقديم مع الجهل بثبوت أصل الفعل، بل بالتّقديم مع العلم بثبوت أصل الفعل، فالتّقديم فى الآيه المذكوره لا يكون للتّخصيص، لأنّ المخاطب كان جاهلا بما صنع اللّه بثمود، و أنّه ما ذا فعل بهم! فقيل فى جوابه: وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ حيث يكون الغرض إثبات أصل الهدايه، أى الدّعوه إلى الحقّ المتعلّقه بهم ثمّ الإخبار بسوء صنيعهم لبيان أنّ إهلاكهم كان بعد إقامه الحجّه عليهم، و ليس الغرض منها بيان أنّ ثمود هدوا، فاستحبّوا العمى على الهدى دون غيرهم ردّا على من زعم انفرادهم بالهدايه أو مشاركته لهم بها، كى يكون التّقديم فيها للتّخصيص.

فالمراد من النّظر المذكور ردّ قول المصنّف حيث قال: «وَ أَمّا ثَمُودُ فَهَدَيْناهُمْ فلا يفيد إلّا التّخصيص» كما أنّ التّقديم فى مثال: «أمّا زيدا فضربته. .» ليس للتّخصيص و الحصر، لأنّ المخاطب لم يكن عارفا بثبوت أصل الضّرب و الإكرام، و قد عرفت أنّ التّقديم مع جهل السّامع بثبوت أصل الفعل لا يكون للتّخصيص.

أى فى هذا البحث ليظهر لك أنّ الغرض من الآيه بيان أنّ أصل الهدايه، أى الدّعوه إلى الحقّ حصلت لهم و الإخبار بسوء صنيعهم ليعلم أنّ إهلاكهم إنّما كان بعد إقامه الحجّه عليهم، فلا يتصوّر زعم الاشتراك، أو انفراد غيرهم فى تحقّق الهدايه منهم، و استحباب العمى عليها، و حينئذ لا يتصوّر التّخصيص كما قال المصنّف.

بزيـد مررت]فى المفعول بواسـطه، لمن اعتقد أنّك مررت بإنسان، و أنّه غير زيد (۱) ، و كذلك (۲) يوم الجمعه سرت (۳) ، و فى المسجد صلّيت (۴) ، و تأديبا ضربت (۵) ، و ماشيا حججت (۶) ، [و التّخصيص لازم للتّقديم غالبا (۷)]

أى اعتقـد أنّك مررت بإنسان مع زيـد، فقـد أصاب فى أنّك مررت بإنسان، و أخطأ فى أنّك مررت بمن هو غير زيد فى المثال الأوّل، و فى أنّـك مررت بإنسان مع زيـد فى المثال، فقولك: بزيـد مررت، قصـر قلب فى المثال الأوّل، و قصـر إفراد فى المثال الثّانى.

أى مثل المفعول بلا واسطه، أو مع واسطه، سائر المعمولات للفعل، كالظّرف و الحال و المفعول له.

مثال لظرف الزّمان، و يقال لمن اعتقد أنّك سـرت فى غير يوم الجمعه، أو فيه و فى يوم السّـبت، فعلى الأوّل القصـر قصر قلب، و على الثّانى قصر إفراد.

مثال لظرف المكان، يقال لمن اعتقد أنّك صـلّيت فى غير المسـجد، أو فيه و فى البيت مثلا، فعلى الأوّل القصر قلب، و فى الثّانى إفراد.

مثال للمفعول له، يقال لمن اعتقد أنّك ضربته تشفّيا لا تأديبا أو لأجلهما معا.

مثال لتقديم الحال، يقال لمن اعتقد أنّك حججت راكبا لا ماشيا، أو حججت راكبا و ماشيا معا، فالقصر قلب على الأوّل، و إفراد على الثّانى.

و الّذى عليه الجمهور أنّ التّخصيص هو الحصر، و قال تقى الدّين السّبكى: هو غيره، و المراد بالتّخصيص هنا هو المعنى الثّانى، و هو ثبوت الحكم المذكور، سواء كان بالإثبات أو بالنّفى للمقدّم و التّخصيص بهذا المعنى لازم للتّقديم غالبا.

و بعباره أخرى: إنّ التّخصـيص هو قصد المتكلّم إفاده السّامع خصوص شـىء من غير تعرّض لغيره بإثبات و لا نفى بسـبب اعتناء المتكلّم بذلك الشّـىء، فإذا زيدا ضـربت، كان المقصود الأهمّ إفاده خصوص وقوع الضّـرب على زيد، لا إفاده حصول الضّـرب منك، و لا تعرّض فى الكلام لغير زيـد، بإثبات و لا نفى، و أمّا الحصـر فمعناه نفى غير المـذكور، و إثبات المـذكور، و يعبّر عنه بما و إلاّ، مثل: ما ضـربت إلاّ زيدا، أو بإنّما مثل: إنّما زيد شاعر، فهو زائد على الاختصاص، و لا يسـتفاد بمجرّد التّقديم، و معنى الغلبه أنّ التّخصيص يكون فى أكثر الموارد و المواضع للتّقديم لا فى أقلها.

أى لا ينفكّ (١) عن تقديم المفعول و نحوه (٢) فى أكثر الصّور (٣) بشهاده (۴) الاستقراء، و حكم الذّوق (۵) و إنّما قال غالبا، لأنّ اللّزوم الكلّى غير متحقّق (۶) ، إذ التّقديم قد يكون لأغراض أخر (٧) كمجرّد الاهتمام (٨) و التّبرّك (٩) و الاستلذاذ (١٠) و موافقه كلام السّامع (١١) و ضروره الشّعر و رعايه السّجع (١٢)

أى لا ينفكّ التّخصيص عن تقديم المفعول.

أى كالحال و التّمييز.

فيه إشاره إلى أنّ اللّزوم ليس بكلّى كلزوم الزّوجيّه للأربعه، بل جزئىّ و الغالبيّه بالنّسبه إلى الموادّ.

متعلّق بقوله: «لا ينفكّ» .

أى السّليم أو العقل الصّافى.

أى غير ثابت.

أى غير التّخصيص.

أى كالاهتمام المجرّد من التّخصيص، نحو: العلم لزمت، فإنّ الأهمّ تعلّق اللّزوم بالعلم لا صدوره منه.

كما فى قولنا: محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم أحببت.

أى كقولك: ليلى أحببت.

كما فى قولك: زيدا أكرمت، فى جواب من أكرمت؟ فتقدّم زيدا قصدا لموافقه كلام السّامع الّذى فيه من الاستفهاميّه الّتى هى المفعول.

و هى توافق الآى فى القرآن، لأنّ ما يسمّى فى غير القرآن سجعه، يسمّى فى القرآن فاصله، رعايه للأدب، إذ السّجع فى الأصل هدير الحمام، فإطلاقه على القرآن يشعر على نحو من إساءه الأدب.

و الفاصله (۱) ، و نحو ذلک (۲) قال اللّه تعالی (۳) : خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (۳۰) ثُمَّ اَلْجَحِيمَ صَلُّوهُ (۳۱) ثُمَّ فِی سِلْسِلَهٍ ذَرْعُهٰا سَبْعُونَ ذِرٰاعاً فَاسْلُکُوهُ (۱)و قال: وَ إِنَّ عَلَيْکُمْ لَحٰافِظِينَ (۲)(۴) و قال: فَأَمَّا اَلْيَتِيمَ فَلاٰ تَقْهَرْ (۹) وَ أَمَّا اَلسّٰائِلَ فَلاٰ تَنْهَرْ (۳)(۵) و قال: وَ مٰا ظَلَمْنٰاهُمْ وَ لٰکِنْ کٰانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (۴)(۶) إلی غير ذلک،

أی هو تواطؤ الفواصل من الکلام المنثور علی حروف واحد.

کتعجيل المسرّه، کما فی قولک: شرّا يلقی عدوّک، أو تعجيل المساءه کما فی قولک: شرّا يلقی صديقک.

يقول اللّه لخزنه النّار: خُذُوهُ فَغُلُّوهُ، أی اجمعوا يديه إلی عنقه فی الغلّ ثُمَّ اَلْجَحِيمَ صَلُّوهُ أی أدخلوه فی النّار، کذا فی بعض التّفاسير.

و الشّاهد: فی تقديم اَلْجَحِيمَ علی صَلُّوهُ حيث يکون لمجرّد رعايه الفاصله من دون مدخليّه لعلّه أخری، و هکذا قوله: ثُمَّ فِی سِلْسِلَهٍ ذَرْعُهٰا سَبْعُونَ ذِرٰاعاً فَاسْلُکُوهُ حيث قدّم قوله: فِی سِلْسِلَهٍ لمجرّد رعايه الفاصله، إذ لو لا رعايه الفاصله لقال: ثمّ فاسلکوه فی سلسله ذرعها سبعون ذراعا.

و قد قدّم خبر إنّ، أعنی وَ إِنَّ عَلَيْکُمْ علی اسمها أعنی لَحٰافِظِينَ لرعايه الفاصله، لأنّ محلّ الخبر هو التّأخير.

حيث قدّم اَلْيَتِيمَ علی تَقْهَرْ و اَلسّٰائِلَ علی تَنْهَرْ لرعايه الفاصله.

أی وَ عَلَی اَلَّذِينَ هٰادُوا حَرَّمْنٰا مٰا قَصَصْنٰا عَلَيْکَ مِنْ قَبْلُ وَ مٰا ظَلَمْنٰاهُمْ وَ لٰکِنْ کٰانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ الآيه ناظره إلی اليهود، أی علی الّذين هادوا حرّمنا کلّ ذی ظفر، و ما ظلمناهم بتحريم ذلک عليهم و لکن کانوا أنفسهم يظلمون بالعصيان و الکفر بنعم اللّه و الجحود بأنبيائه، فاستحقّوا بذلک تحريم هذه الأشياء عليهم.

و الشّاهد: فی قوله تعالی: أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ حيث قدّم مفعول يَظْلِمُونَ لرعايه الفاصله.

۱- ۱) سوره الحاقّه: ۳۰ و ۳۱.

۲- ۲) سوره الانفطار: ۱۰.

۳- ۳) سوره الضّحی: ۹ و ۱۰.

۴- ۴) سوره النّحل: ۱۱۹.

ممّا لا يحسن (۱) فيه اعتبار التّخصيص عند من له معرفه بأساليب (۲) الكلام [و لهذا]أى و لأنّ التّخصيص لازم للتّقديم غالبا [يقال: فى إِيّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ معناه نخصّك(۳) بالعباده و الاستعانه]بمعنى (۴) نجعلك من بين الموجودات مخصوصا بذلك (۵) ، لا نعبد و لا نستعين غيرك [و فى لَإِلَى اَللّهِ تُحْشَرُونَ (۱)(۶) معناه إليه تحشرون، لا إلى غيره، و يفيد]التّقديم

قوله: «ممّا لا يحسن فيه اعتبار التّخصيص» نفى الحسن لا يستلزم نفى الصّحّه، و لهذا حمل صاحب الكشّاف، و القاضى قوله تعالى: ثُمَّ اَلْجَحِيمَ صَلُّوهُ على التّخصيص، أى لا تصلّوه إلاّ الجحيم.

أى قواعده على ما صرّح به ابن الأثير فى (المثل السّائر) حتّى ذكر أنّ التّقديم فى وَ إِيّاكَ نَسْتَعِينُ لرعايه حسن النّظم السّجعى الّذى هو على حروف النّون لا للاختصاص على ما قاله الزّمخشرىّ.

أى نفرّدك بالعباده، الباء داخله على المقصور على ما اصطلحوا عليه، و قد تدخل على المقصور عليه، كقولك:

الجرّ مختصّ بالاسم، فإنّ الجرّ مقصور و الاسم مقصور عليه، و التّخصيص هنا حقيقى خارج عن قصر الإفراد و القلب و التّعيين، فإنّها أقسام للإضافى، كما سيأتى فى بحث القصر إن شاء اللّه تعالى.

إشاره إلى أنّ الباء داخله على المقصور.

أى المذكور من العباده و الاستعانه.

قال اللّه تعالى:

وَ لَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اَللّهِ تُحْشَرُونَ و المعنى أخبر اللّه سبحانه عباده بأنّكم سواء متّم أو قتلتم ترجعون و تحشرون إلى اللّه، فيجزى كلّ منكم لما يستحقّه.

الشّاهد:

فى تقديم المجرور على متعلّقه لبيان اختصاص المتعلّق به، و كلام أئمّه الأدب فى تفسير الآيتين دليل على أنّ التّقديم يفيد التّخصيص، لأنّه لم توجد آله من آلات للحصر غير التّقديم، و اعلم أنّ الاختصاص و القصر بمعنى واحد عند علماء المعانى.

۱- ۱) سوره آل عمران:۱۵۸.

[فی الجمیع]أی جمیع صور التّخصیص (۱) [وراء التّخصیص]أی بعده (۲) [اهتماما بالمقدّم (۳)]لأنّهم یقدّمون الّذی شأنه أهمّ، و هم ببیانه (۴) أعنی (و لهذا (۵) یقدّر) المحذوف (۶) (فی] بسم اللّه [مؤخّرا) أی باسم اللّه أفعل کذا، لیفید مع الاختصاص الاهتمام، لأنّ المشرکین کانوا یبدؤون بأسماء آلهتهم، فیقولون: باسم اللّات، باسم العزّی، فقصد الموحّد تخصیص اسم اللّه بالابتداء (۷) للاهتمام و الرّدّ علیهم.

أی فی جمیع الصّور الّتی أفاد فیها التّقدیم التّخصیص.

فسّر الشّارح «وراء» ببعد، دون غیر، لیکون هذا التّفسیر إشاره إلی أنّ تأخّر الاهتمام عن الاختصاص إنّما هو بحسب الرّتبه حیث یکون الاهتمام تابعا له، و متأخّرا عنه رتبه، فالمقصود بالذّاتّ هو التّخصیص، و هذا المعنی لا یستفاد من غیر.

أی اهتماما بالمقدّم بعد التّخصیص، و المراد بالاهتمام هو کون المقدّم ممّا یعتنی بشأنه لشرف و رکتیّه، فیقتضی ذلک تخصیصه بالتّقدیم.

أی بذکر ما یدلّ علیه، أعنی أی أشدّ اهتماما، و هم یرجع إلی البلغاء.

أی و لأجل أنّ التّقدیم یفید الاختصاص، و یفید مع ذلک الاهتمام و الاعتناء بشأن ما أرید تقدیمه یقدر المحذوف فی] بسم اللّه [مؤخّرا.

أی عامل الجارّ و المجرور.

الباء داخله علی المقصور علی ما اصطلحوا علیه، أی فقصد الموحّد تخصیص الابتداء و قصره علی اسم اللّه سبحانه للاهتمام، حیث إنّه حاک عن الذّاتّ الواجب الوجود المستجمع لجمیع الصّفات الکمالیّه، و الرّدّ علیهم، أی علی المشرکین، فإنّهم کانوا یبدؤون بغیر اسم اللّه، و یهتمّون بذلک الغیر، ثمّ إنّ تخصیص الموحّد اسم اللّه بالابتداء ردّا علیهم من باب قصر القلب، إن کان الکفّار قاصدین بقولهم: باسم اللّات و العزّی نفی الابتداء عن غیر أسماء آلهتهم، و من باب قصر الإفراد إن کانوا قاصدین به تقرّبهم بالابتداء بأسمائها إلیه سبحانه، إذ علی الأوّل هم یدّعون اختصاص تعلّق الابتداء بأسماء آلهتهم، و علی الثّانی یدّعون تعلّق الابتداء بها، و باسمه تعالی، و لازم ذلک کون القصر فی الأوّل قصر قلب، فی الثّانی قصر إفراد.

[و أورد اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ یعنی لو کان (۱) التّقدیم مفیدا للاختصاص و الاهتمام لوجب أن یؤخّر الفعل و یقدّم بِاسْمِ رَبِّکَ، لأنّ کلام اللّه تعالی أحقّ برعایه ما تجب رعایته [و أجیب بأنّ الأهمّ فیه (۲) القراءه]لأنّها (۳) أوّل سوره نزلت، فکان الأمر بالقراءه أهمّ باعتبار هذا العارض، و إن کان ذکر اللّه أهمّ فی نفسه، هذا جواب جار اللّه العلاّمه فی الکشّاف [و بأنّه]أی باسم ربّک [متعلّق باقرأ الثّانی]

[الکلام فی قوله تعالی: اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ]

@

[الکلام فی قوله تعالی: اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ]

و حاصل الإیراد:

إنّ التّقدیم لا یفید الاختصاص و الاهتمام، إذ لو کان مفیدا لهما لوجب أن یؤخّر الفعل، و یقدّم، بِاسْمِ رَبِّکَ .

و یقال:

باسم ربّک اقرأ، لأنّ کلام اللّه أحقّ برعایه ما تجب رعایته من النّکات الّتی تجب رعایتها فی الکلام البلیغ، فمن عدم تقدیم الاسم علی الفعل نستکشف أنّ التّقدیم لا یکون مفیدا للاختصاص و الاهتمام.

أی فی قوله تعالی: اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّکَ أی الأهمّ فیه هو القراءه، فلذا قدّم فیه الأمر بالقراءه علی الاسم.

أی سوره اقرأ أوّل سوره نزلت، قیل: أوّل ما نزل سوره الفاتحه، و قیل: أوّل ما نزل سوره المدّثّر، و کیف کان، فکان الأمر بالقراءه أهمّ لأنّه صلّی اللّه علیه و آله و سلّم لم یکن معتادا بها، و لأنّ المقصود من إنزال القرآن هو الحفظ المتوقّف علی القراءه.

و الحاصل:

إنّ اسم اللّه سبحانه، و إن کان له أهمّیّه ذاتیّه إلاّ أنّ القراءه لها أهمّیّه عرضیّه بالبیان المتقدّم، و إذا دار الأمر بین رعایه ما بالذّاتّ، و رعایه ما بالعرض، تقدّم الثّانیه، لأنّ ما بالعرض ممّا یقتضیه المقام أولی بالتّقدیم، و ذلک:

أوّلا: إنّه مطابق لمقتضی الحال و المقام.

و ثانیا: إنّه فی معرض الذّهول و الغفله دون ما بالذّاتّ، فلابدّ من رعایته لأن لا یقع فی وادی الغفله و الذّهول.

أی هو مفعول اقرأ الّذی بعده (۱) [و معنی (۲)]اقرأ الأوّل أوجد القراءه]من غیر اعتبار تعدیته إلی مقروء به (۳) ، کما فی فلان یعطی (۴) و یمنع، کذا فی المفتاح.

و التّقدیر:

اقرأ باسم ربّک و اذکره علی وجه التّکرار دائما، و الدّوام و التّکرار مستفاد من الباء الزّائده فی باسم.

جواب عن سؤال مقدّر، و تقریره:

إنّ باسم ربّک إذا کان مفعولا ل(اقرأ) الثّانی، فماذا مفعول اقرأ الأوّل، و الجواب أنّه نزّل الفعول المتعدّی منزله اللّازم، فعلی هذا لا یکون اقرأ الثّانی تأکیدا للأوّل، بل هو مستأنف استئنافا بیانیّا جوابا لقوله صلّی اللّه علیه و آله و سلّم کیف أقرأ؟

و ذلک لأنّ الثّانی أخصّ و لا تأکید بین أخصّ و أعمّ، و حینئذ لا یرد ما یقال: یلزم علی جعل الأوّل لازما، و الثّانی متعدّیا عاملا فی الجارّ و المجرور المتقدّم علیه، الفصل بین المؤکّد و المؤکّد بمعمول المؤکّد-بالکسر-، و ذلک لا یجوز علی أنّه لو سلّمنا أنّ الأخصّ یصلح أن یکون للأعمّ، لا نسلّم امتناع الفصل بین المؤکّد و المؤکّد بمعمول المؤکّد-بالکسر- کالفصل بین الموصوف و الصّفه بمعمولها کقولک: مررت بزید و عمرا ضارب.

أی إلی ما تعلّقت به القراءه، و وقعت علیه، و أمّا علی الجواب الأوّل فقد اعتبر تعدیته إلی مقروء، و هو اسم ربّک، فیکون اسم ربّک علی الجواب الأوّل مقروء به، لأنّه مستعان به أو متبرّک به فی القرآن لا مقروء، لأنّ المراد اقرأ القرآن، أی أوجد القراءه مستعینا أو متبرّکا باسم ربّک.

أی فلان یوجد حقیقه الإعطاء من غیر اعتبار تعلّقه إلی المعطی، و یوجد حقیقه المنع من دون اعتبار تعلّقه بالممنوع، کذا فی المفتاح.

تقديم بعض المعمولات على بعض

[و تقديم بعض معمولاته]أى معمولات الفعل [على بعض لأنّ أصله]أى أصل ذلك البعض (١) [التّقديم]على البعض (٢) الآخر [و لا مقتضى للعدول عنه]أى عن الأصل [كالفاعل فى نحو: ضرب زيد عمرا]لأنّه (٣) عمده فى الكلام و حقّه أن يلى الفعل، و إنّما قال فى نحو: ضرب زيد عمرا، لأنّ فى نحو: ضرب زيدا غلامه، مقتضيا للعدول عن الأصل (۴) [و المفعول الأوّل فى نحو: أعطيت زيدا درهما]فإنّ أصله التّقديم لما فيه (۵) من معنى الفاعليّه، و هو أنّه عاط، أى آخذ للعطاء [أو لأنّ ذكره]أى ذكر ذلك البعض الّذى يقدّم [أهمّ]جعل الأهمّيّه ههنا قسيما (۶) لكون الأصل التّقديم، و جعلها (٧) فى المسند إليه شاملا له و لغيره

[تقديم بعض المعمولات على بعض]

@

[تقديم بعض المعمولات على بعض]

اشاره

كالفاعل حيث يكون الأصل فيه تقديمه على المفعول.

أى كالمفعول حيث يكون الأصل فيه تأخيره عن الفاعل.

أى لأنّ الفاعل عمده فى الكلام، أى ركن له فلذا يكون الأصل فيه التّقديم.

أى اصل تقديم الفاعل على المفعول، لأنّه لمّا اتّصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول وجب تأخير الفاعل عن المفعول، لئلّا يلزم عود الضّمير إلى المتأخّر لفظا و رتبه، أو لئلّا يلزم الإضمار قبل الذّكر لفظا و معنى.

[لأنّ ذكره أهمّ]

@

[لأنّ ذكره أهمّ]

بيان لما هو السّبب لتقديم المفعول الأوّل على المفعول الثّانى، لأنّ المفعول الأوّل فى باب الإعطاء فاعل فى المعنى، فيكون الأصل فيه، كما أنّ الأصل فى الفاعل هو التّقديم.

أى ضدّا للأصل حيث يكون «لأنّ ذكره» عطفا على «لأنّ أصله» بكلمه أو، و لا يعطف بأو إلّا الضّدّ على الضّدّ.

أی جعل الأهمّیّه فی باب المسند إلیه شاملا للأصل و غیره، حیث قال فی أحوال المسند إلیه: و أمّا تقدیمه «فلکون ذکره أهمّ» إمّا لأنّه الأصل، و لا مقتضی للعدول عنه، و إمّا لیتمکّن الخبر فی ذهن السّامع، فیکون بین ما ذکره فی أحوال المسند إلیه، و بین ما ذکره هنا تناقض واضح.

و حاصل الکلام فی هذا المقام: إنّ قول الشّارح أعنی «جعل الأهمّیّه ههنا قسیما لکون الأصل التّقدیم. . .» اعتراض علی المصنّف بأنّ کلامه هنا مخالف لکلامه فی أحوال المسند إلیه الموافق لکلام القوم، و توضیح ذلک أنّه قد جعل فی باب المسند إلیه الأهمّیّه أمرا شاملا،

من الأمور المقتضيه للتّقديم، و هو الموافق لما فى المفتاح، و لما ذكره الشّيخ عبد القاهر حيث قال: إنّا نجدهم (۱) اعتمدوا فى التّقديم شيئا يجرى مجرى الأصل غير العنايه و الاهتمام (۲) ، لكن ينبغى أن يفسّر وجه (۳) العنايه بشىء يعرف له (۴) معنى. و قد ظنّ (۵) كثير من النّاس أنّه يكفى أن يقال: قدّم للعنايه، و لكونه أهمّ من غير أن يذكر من أين كانت تلك العنايه،

لكون الأصل التّقديم، و لغيره حيث قال: «و أمّا تقديمه فلكون ذكره أهمّ، إمّا لأنّه الأصل، و لا مقتضى للعدول عنه، و إمّا ليتمكّن الخبر فى ذهن السّامع، و إمّا لتعجيل المسرّه أو المساءه. . .» إلى آخر ما ذكره هناك.

فعليه لا يصحّ ما صنعه هنا، حيث عطف «الأهمّيّه» على «كون الأصل التّقديم» بأو، فيلزم جعل الخاصّ قسيما للعامّ، و هو باطل.

و بعباره أخرى:

إنّ صنيع المصنّف فى هذا الباب يستلزم جعل قسم الشّىء قسيما له بمقتضى ما ذكره فى بحث المسند إليه.

أى البلغاء.

عطف تفسيرى على «العنايه» ، فجعل الاهتمام كالقاعده الكلّيّه فى مطلق الشّمول، فيعلم أنّ الأصل و غيره من مشمولات الأهمّيّه و جزئيّاتها، فيلزم الإشكال المذكور.

أى سبب العنايه.

أى يعرف لذلك الشّىء معنى كالأصاله، و تمكين الخبر فى ذهن السّامع، و غيرهما من المذكورات هنا فى بيان الأهمّيّه.

أى ظنّ كثير من النّاس ظنّا خطأ، «أنّه» أى الشّأن يكفى أن يقال: قدّم للعنايه، أى يفهم من كلام الشّيخ عبد القاهر أنّ الأهمّيّه لا تكفى سببا للتّقديم.

و بم كان أهمّ (١) فمراد (٢) المصنّف بالأهمّيّه ههنا الأهمّيّه العارضه بحسب اعتناء المتكلّم أو السّامع بشأنه (٣) و الاهتمام بحاله لغرض من الأغراض (۴) [كقولك: قتل الخارجيّ (۵) فلان]لأنّ الأهمّ (۶) فى تعلّق القتل هو الخارجيّ المقتول، ليخلّص النّاس من شرّه [أو لأنّ فى التّأخير (٧) إخلالا ببيان المعنى،

أى إلى هنا كلام الشّيخ عبد القاهر.

إشاره إلى دفع الاعتراض المذكور، و حاصل الدّفع: إنّ الأهمّيّه المطلقه إلى الغير المقيّده بذاتيّه أو عرضيّه لها أسباب منها أصاله التّقديم، و تمكين الخبر فى ذهن السّامع، و تعجيل المسرّه أو المساءه، إلى غير ذلك، ممّا تقدّم فى بحث المسند إليه، فإن كان سببها غير كون الأصل التّقديم من تعجيل المسرّه و نحوه، فالأهمّيّه تكون عرضيّه مقابله للأهميّه، و إن كان سببها كون الأصل التّقديم، فالأهميّه ذاتيّه.

إذا عرفت هذه المقدّمه فنقول: إنّ المصنّف أراد هنا من الأهمّيّه الأهمّيّه العارضه المقابله للأهمّيّه الذّاتيّه، و أراد بالأهمّيّه فى بحث المسند إليه الأهمّيّه المطلقه، فحينئذ ليس فى المقام من جعل قسم الشّىء قسيما له عين و لا أثر، بل إنّما جعل قسم الشّىء قسيما له، لأنّ الأهمّيّه العارضه قسيم للأهمّيّه الذّاتيّه.

أى بشأن المقدّم.

أى غير أصاله التّقديم، ممّا تقدّم كتعجيل المسرّه أو المساءه أو الاستلذاذ.

و هو الخارج على السّلطان، و المراد منه الباغىّ، فالنّسبه إليه من نسبه الجزئىّ إلى الكلّىّ.

أى الأهمّ هنا هو وقوع الفعل على المفعول لا صدوره عن الفاعل، و حاصله أنّه يقدّم المفعول كالخارجىّ فى المثال على الفاعل-كالفلان فى المثال-إذا كان الغرض معرفه وقوع الفعل على من وقع عليه، لا وقوعه ممّن صدر عنه، كما إذا خرج رجل على السّلطان، و عاش فى البلاد، و كثّر به الأذى فقتل، و أردت أن تخبر بقتله، فتقول: قتل الخارجىّ فلان بتقديم الخارجىّ، و هو المفعول على فلان، و هو الفاعل، إذ ليس للنّاس فائده فى أن يعرفوا قاتله، و إنّما الّذى يريدون علمه وقوع القتل عليه ليتخلّصوا من شرّه.

[أو لأنّ فى التّأخير إخلالا ببيان المعنى]

@

[أو لأنّ فى التّأخير إخلالا ببيان المعنى]

أى تأخير ذلك المفعول الّذى قدّم «إخلالا ببيان المعنى» المراد، و ذلك بأن يكون

نحو قوله تعالى (۱) : وَ قٰالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمٰانَهُ (۱)فإنّه لو أخّر]قوله: مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ عن قوله: يَكْتُمُ إِيمٰانَهُ [لتوهّم أنّه من صله يَكْتُمُ أى يكتم إيمانه من آل فرعون، [فلم يفهم أنّه]أى ذلك الرّجل كان [منهم]أى من آل فرعون، و الحاصل إنّه ذكر لرجل ثلاثه أوصاف:

التّأخير موهما لمعنى هو غير مراد، فيقدّم المفعول لأجل الاحتراز و التّباعد عن هذا الإيهام.

بعده قوله تعالى: أَ تَقْتُلُونَ رَجُلاً أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اَللّٰهُ وَ قَدْ جٰاءَكُمْ بِالْبَيِّنٰاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَ إِنْ يَكُ كٰاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَ إِنْ يَكُ صٰادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ اَلَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اَللّٰهَ لاٰ يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذّٰابٌ .

المعنى: لمّا قصد فرعون قتل موسى، وعظه و أتباعه رجل مؤمن من آله، و أخبر اللّه عن ذلك فى هذه الآيه، فقال: وَ قٰالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمٰانَهُ منه و من أتباعه على وجه التّقيّه، و هذا الرجّل على ما ذكره بعض المفسّرين هو الّذى كان ولىّ عهده من بعده، و كان اسمه حبيب، و قيل: اسمه حزبيل، أَ تَقْتُلُونَ الهمزه للإنكار، أى لا تقتلوا رجلا لأجل أنّه يقول: رَبِّيَ اَللّٰهُ، و الحال أنّه وَ قَدْ جٰاءَكُمْ بِالْبَيِّنٰاتِ مِنْ رَبِّكُمْ الدّالّه على صدقه من المعجزات كالعصا و اليد البيضاء و غيرهما.

ثمّ قال-على وجه التّلطّف-: وَ إِنْ يَكُ كٰاذِباً فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ أى فعليه و بال كذبه، و لا ضير عليكم، وَ إِنْ يَكُ صٰادِقاً يُصِبْكُمْ بَعْضُ اَلَّذِي يَعِدُكُمْ من النّجاه على تقدير إيمانهم، و الهلاك على تقدير ثباتهم على الكفر، فإنّ موسى عليه السّلام كان يعدهم النّجاه على تقدير الإيمان، و الهلاك على تقدير الكفر.

و الشّاهد فيه:

تقديم مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ على يَكْتُمُ إِيمٰانَهُ احترازا عن الإخلال فى المعنى على فرض التّأخير، إذ لتوهّم توهّما قريبا أنّ صله يَكْتُمُ لا تكون منحصره فى المفعول، أى إيمانه، بل له صله أخرى، و هى كون الرّجل من غير آل فرعون فلم يفهم أنّ ذلك الرّجل من آل فرعون، و الحال إنّ الغرض بيان أنّه منهم لإفاده ذلك مزيّه عنايه، حيث آمن به سبحانه مع كونه من آل فرعون، فالتّأخير فيه إخلال بهذا المقصود المهمّ، و قد ذكر لرجل ثلاثه أوصاف:

۱- ۱) سوره المؤمن:۲۸.

قدّم الأوّل أعنى مؤمن (۱) لكونه أشرف، ثمّ الثّانى لئلّا يتوهّم خلاف المقصود (۲) [أو]لأنّ فى التّأخير إخلالا [بالتّناسب كرعايه الفاصله نحو: فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسىٰ (۱)(۳)]بتقديم الجارّ و المجرور و المفعول على الفاعل، لأنّ فواصل الآى على الألف.

الأوّل: كونه مؤمنا.

الثّانى: كونه من آل فرعون.

الثّالث: كونه يكتم إيمانه.

أى قدّم الأوّل على الثّانى لكونه أشرف منه.

أى قدّم الثّانى على الثّالث لئلاّ يتوهّم خلاف المقصود، لأنّ المراد بيان كون الرّجل المؤمن من آل فرعون، لا بيان كونه يكتم إيمانه منهم، و فى التّأخير توهّم خلاف المراد، و فى التّقديم عدمه، و لذا قدّم و لم يؤخّر.

[أو لأنّ فى التّأخير إخلالا بالتّناسب]

@

[أو لأنّ فى التّأخير إخلالا بالتّناسب]

قال اللّه تعالى-على نحو الحكايه-: قَالُوا يَا مُوسىٰ إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَ إِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقىٰ(۶۵) قَالَ بَلْ أَلْقُوا فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَ عِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعىٰ(۶۶) فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسىٰ .

الشّاهد:

فى تقديم قوله: فِي نَفْسِهِ خِيفَةً عن قوله: مُوسىٰ و هو فاعل ل فَأَوْجَسَ، فلو أخّر لفاتت الفاصله، لأنّ الفاصله فى الآى هى الألف، و إنّما قدّم الجارّ و المجرور أعنى فِي نَفْسِهِ على المفعول أعنى خِيفَةً، و إن كان حقّ المفعول التّقديم عليه، كما سبق، لأنّ تقديمه يفهم حصر الخيفه فى نفسه، بناء على توهّم كون الظّرف نعتا له، و هو غير مراد.

۱- ۱) سوره طه:۶۷.

باب القصر

[القصر]فی اللّغه الحبس (۱) و فی الاصطلاح تخصیص شیء بشیء (۲) بطریق مخصوص (۳) و هو (۴) [حقیقیّ و غیر حقیقیّ (۵)]

[باب القصر]

@

[باب القصر]

اشاره

تقول:

قصرت نفسی علی الشّیء، إذا حبستها علیه، کما تقول: قصرت الشّیء علی کذا، إذا لم یتجاوز به غیره.

و من القصر بمعنی الحبس قوله تعالی: حُورٌ مَقْصُورٰاتٌ فِی اَلْخِیٰامِ (۱)أی محبوسات فیها، أی حبسن علی أزواجهنّ فلا یبرزن لغیرهم.

و قال بعضهم:

هو فی اللّغه عدم المجاوزه إلی الغیر، فهو من قصر الشّیء علی کذا إذا لم یتجاوز به إلی غیره، لا من قصرت الشّیء حبسته بدلیل تعدیته بعلی، فتقول: قصرت الشّیء علی کذا.

أی جعل شیء خاصّا بشیء، فالباء داخله علی المقصور علیه علی ما هو الظّاهر من العباره.

أی بأحد الطّرق الأربعه الآتیه من النّفی و الاستثناء و غیرهما، و لجمله القصر أرکان ثلاثه: المقصور، المقصور علیه، أداه القصر.

أی ذات القصر، و لفظ القصر، فیکون قوله: «هو» ترجمه للقصر، فقول الشّارح حیث أتی بالضّمیر، و قال: «و هو» إشاره إلی أمرین:

الأوّل: ترجمه القصر.

الثّانی: قوله: «حقیقیّ» خبر لمبتدأ محذوف، و علیه فیکون فی کلام المصنّف استخدام، لأنّ الضّمیر المقدّر الرّاجع إلی القصر بمعنی التّخصیص، لا بمعنی الذّاتّ، و اللّفظ و التّرجمه.

[أقسام القصر]

@

[أقسام القصر]

أى القصر بالمعنى الاصطلاحى ينقسم إلى قسمين، أى الحقيقىّ و الإضافىّ، و ليس المراد بالحقيقىّ هنا ما يقابل المجازىّ، فلفظ القصر يطلق على كلّ منهما حقيقه.

ص: ۲۹۸

۱- ۱) سوره الرّحمن:۷۲.

لأنّ تخصيص الشّيء بالشّيء إمّا أن يكون بحسب الحقيقه، و فى نفس الأمر (۱) بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلا، و هو الحقيقىّ (۲) أو بحسب الإضافه إلى شيء آخر، بأن لا يتجاوزه إلى ذلك الشّيء، و إن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر فى الجمله، و هو غير حقيقىّ، بل إضافىّ (۳) كقولك: ما زيد إلاّ قائم، بمعنى أنّه (۴) لا يتجاوز القيام إلى القعود، لا بمعنى أنّه لا يتجاوزه إلى صفه آخر أصلا (۵) و انقسامه (۶) إلى الحقيقىّ و الإضافىّ بهذا المعنى لا ينافى كون التّخصيص مطلقا من قبيل الإضافات.

حاصل ما يظهر من الشّارح فى انقسام القصر إلى حقيقىّ و غير حقيقىّ، أنّ الحقيقىّ نسبه إلى الحقيقه، بمعنى نفس الأمر، لأنّ قوله: «و فى نفس» عطف تفسيرىّ للحقيقه يسمّى القصر قصرا حقيقيّا، لأنّ عدم تجاوز المقصور للمقصور عليه فيه بحسب نفس الأمر، و أنّ الإضافىّ نسبه للإضافه، لأنّ عدم التّجاوز فيه بالإضافه إلى شيء مخصوص، و فيه نظر، فإنّ عدم التّجاوز فى كلّ من الحقيقىّ و الإضافى بحسب نفس الأمر، إذ لا بدّ فى كلّ منهما من المطابقه لنفس الأمر، و إلاّ كان كاذبا، و حينئذ فلا تظهر مقابله عدم التّجاوز بحسب الإضافه إلى شيء لعدم التّجاوز بحسب نفس الأمر، لأنّ عدم التّجاوز بحسب الإضافه إلى شيء بحسب نفس الأمر أيضا، كما علمت فلا يصحّ ما ذكره الشّارح.

كقولنا: لا رازق إلاّ اللّه، فإنّ حصر الرّازقيّه فى اللّه سبحانه و تخصيصها به، بالنّسبه إلى جميع ما عداه بمعنى أنّ هذه الصّفه لا يتجاوزه إلى غيره.

دفع لتوهّم أنّ المراد بكونه غير حقيقىّ أنّه مجازىّ، كما قيل.

أى زيد لا يكون قاعدا لا يتجاوز القيام إلى القعود، و لكن يتجاوزه إلى غيره من العلم و الشّعر و الكتابه.

أى لو لم يتجاوز إلى صفه أخرى أصلا لكان القصر حقيقيّا، و هو خلاف المفروض.

جواب عن سؤال مقدّر، و هو أنّ القصر هو التّخصيص و التّخصيص مطلقا، أى سواء كان حقيقيّا أو إضافيّا من الأمور الإضافيّه، لأنّها عباره عن جعل شيء خاصّا بشيء، فلا محاله يتوقّف تصوّره على تصوّرهما، فإذا يمتنع اتّصافه بالحقيقىّ، فلا يصحّ تقسيمه إلى الحقيقىّ و الإضافىّ، لأنّه من تقسيم الشّيء إلى نفسه و غيره.

[و كلّ واحد منهما]أى من الحقيقىّ و غيره [نوعان: قصر الموصوف على الصّفه]و هو (١) أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصّفه إلى صفه أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصّفه لموصوف آخر [و قصر الصّفه على الموصوف]و هو أن لا تتجاوز تلك الصّفه ذلك الموصوف إلى موصوف آخر (٢) ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر.

و حاصل الجواب: إنّه ليس المراد بالحقيقىّ ما يكون تعقّله فى حدّ ذاته لا بالقياس إلى الغير، بل المراد به التّخصيص الملحوظ بالإضافه إلى جميع ما عدا المقصور عليه، فهو بهذا المعنى نوع من الإضافه، بمعنى ما يكون تعقّله محتاجا إلى تعقّل غيره، كما أنّ الإضافىّ هنا هو التّخصيص الملحوظ بالقياس إلى بعض ما عدا المقصور عليه نوع من الإضافه، فإذا لا مجال لتخيّل كون هذا التّقسيم من تقسيم الشّىء إلى نفسه و إلى غيره، لأنّ الإضافات هى النّسب الّتى يتوقّف تعقّلها على تعقّل غيرها، و هذا المعنى ثابت فى القصر الحقيقىّ و الإضافىّ، لتوقّف تعقّل القصر على تعقّل المقصور و المقصور عليه.

[أنواع القصر مطلقا]

@

[أنواع القصر مطلقا]

أى قصر الموصوف على الصّفه أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصّفه إلى صفه أخرى، كقولك: ما زيد إلّا قائم، فقد قصرت زيدا على القيام، و لم يتجاوزه إلى القعود، و يصحّ أن تكون تلك الصّفه، و هى القيام لموصوف آخر، مثل عمرو مثلا.

كقولك: ما قائم إلّا زيد، فقد قصرت القيام على زيد بحيث لا يتجاوزه، و إن كان زيد متّصفا بصفات أخر، كالأكل و الشّرب.

و قوله: «إلى موصوف آخر» المراد هو جنس الموصوف الآخر الصّادق على كلّ موصوف و على بعض معيّن.

و لا بأس بذكر أقسام القصر: إنّ أقسام القصر على ما يستفاد من مطاوى كلمات الشّارح ترتقى إلى قسما، بيان ذلك: إنّ القصر إمّا حقيقىّ و إمّا إضافىّ.

و الأوّل: إمّا تحقيقىّ و إمّا ادّعائى، و كلّ منهما إمّا قصر الموصوف على الصّفه، و إمّا قصر الصّفه على الموصوف، و المجموع الحاصل من ضرب الاثنين فى الاثنين أربعه ج أقسام، و على جميع التّقادير الطّريق المفيد للحصر إمّا ما و إلّا، و إمّا إنّما، و إمّا العطف، و إمّا تقديم ما حقّه التّأخير، و إمّا ضمير الفصل، و إمّا تعريف المسند بلام الجنس أو الاستغراق، و إمّا تعريف المسند إليه بلام الجنس أو الاستغراق، ثمّ المجموع الحاصل من ضرب الأربعه فى

[و المراد بالصّفه ههنا الصّفه المعنويّه]أعنى (۱) المعنى القائم بالغير [لا النّعت (۲)] النّحوى

السّبعه ثمانيه و عشرون قسما، هذا تمام الكلام فى أقسام القصر إذا كان حقيقيّا.

و الثّانى: أى الإضافىّ إمّا قصر الموصوف على الصّفه، و إمّا قصر الصّفه على الموصوف، و على كلا التّقديرين الكلام المفيد له إمّا مسوق لردّ اعتقاد الشّركه و إمّا مسوق لردّ اعتقاد العكس، و إمّا مسوق لرفع التّردّد، و المجموع الحاصل من ضرب الاثنين فى الثّلاثه ستّه أقسام، و على جميع التّقادير الطّريق المفيد له، هى سبعه كما علمت، ثمّ المجموع الحاصل من ضرب السّتّه فى السّبعه قسما، فمجموع هذه الأقسام مع الأقسام السّابقه هى سبعون قسما.

[المراد بالصّفه]

@

[المراد بالصّفه]

تفسير الشّارح إشاره إلى أنّ المراد بالمعنويّه ما يقابل الذّاتّ من المعنى القائم بالغير، و ليس المراد هو المعنى مقابل اللّفظ، ثمّ هذا المعنى قد يدلّ عليه بلفظ اسم الفاعل، و ما شابه ذلك من الصّفات المشتقّه، و يدلّ عليه بلفظ الفعل، كقولنا: ما زيد إلّا يقوم، و قد يدلّ عليه بلفظ اسم الجنس، كقولنا: ما زيد إلّا الرّجل، فإنّ الرّجوليّه صفه معنويّه قائمه بالغير يدلّ عليها لفظ الرّجل.

ليس المراد نفى النّعت النّحوىّ فقطّ، بأن يكون التّعبير لا النّعت النّحوىّ فقطّ، بل ما هو أعمّ منه و من غيره، و لا يصحّ أن يكون المراد بالصّفه أعمّ من النّعت النّحوىّ، لأنّ النّعت النّحوىّ لا يقع فى شىء من طرق القصر، فلا يعطف و لا يقع بعد إلّا و لا بعد إنّما و لا يتقدّم و لا يتوسّط بينه و بين منعوته ضمير الفصل، و ليس مسندا و لا مسندا إليه حتّى يقصد بتعريفه بلام الجنس أو الاستغراق القصر، بل المراد به نفى النّعت النّحوىّ بالكلّيّه، بمعنى أنّه لا تصحّ إرادته فى باب القصر، إذ لا يتأتّى قصره بطريق من طرقه، و لا ينافى هذا قول الشّارح حيث قال:

«و بينهما عموم من وجه» لأنّ مراده بيان النّسبه بينهما فى حدّ ذاتهما، و فى نفس الأمر مع قطع النّظر عن هذا الباب.

أعنى (۱) التّابع الّذى يدلّ على معنى فى متبوعه غير الشّمول و بينهما (۲) عموم من وجه لتصادقهما فى مثل: أعجبنى هذا العلم و تفارقهما فى مثل (۳) العلم حسن، و مررت بهذا الرّجل (۴) ، و أمّا نحو قولك (۵) : ما زيد إلّا أخوك، و ما الباب إلّا ساج، و ما هذا إلّا زيد، فمن قصر الموصوف على الصّفه تقديرا، إذ المعنى أنّه مقصور على الاتّصاف بكونه أخا أو ساجا أو زيدا.

أى فسّر الشّارح النّعت النّحوىّ بأنّه هو التّابع الّذى يدلّ على معنى فى متبوعه غير الشّمول كالعالم فى قولك: جاءنى زيد العالم، فقد دلّ العالم على معنى هو العلم فى متبوعه، و هو زيد، و احترز بغير الشّمول عن نحو كلهم فى قولك: جاء القوم كلهم، و هو التّأكيد، و خرج بالدّلاله على المعنى فى المتبوع البدل، و عطف البيان، و التّأكيد الّذى ليس للشّمول لأنّها كلها لا تدلّ على المعنى فى المتبوع، لأنّها نفسه.

أى بين الصّفه المعنويّه المراد هنا، و النّعت النّحوىّ عموم من وجه لتصادقهما على العلم فى قولنا: أعجبنى هذا العلم، فإنّ العلم نعت لاسم الإشاره عند بعض النّحويّين، و أنّه معنى قائم بغيره، فمعنى تصادقهما هو تحقّقها فى مورد لا الحمل.

مثال لافتراق المعنويّه، فإنّ فى مثل العلم حسن، صفه معنويّه، و لا يكون نعتا نحويّا لأنّه مبتدأ.

مثال لافتراق النّعت، فإنّ الرّجل صفه لاسم الإشاره، و لم يدلّ على معنى قائم بالغير بالنّظر إلى أصله، فلا يكون صفه معنى.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّكم قلتم: إنّ القصر له نوعان: قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف، و هذا منقوض بنحو: ما زيد إلاّ أخوك، و ما الباب إلّا ساج، و ما هذا إلّا زيد، حيث إنّ القصر فى هذه الأمثله ليس من أحد النّوعين، فإنّ كلا من المقصور و المقصور عليه فيها من الذّواتّ.

و حاصل الجواب: إنّها من قصر الموصوف على الصّفه تأويلا، حيث إنّ المراد بهذه الأمثله قصر المسند إليه على اتّصافه بكونه أخا أو ساجا أو زيدا، فإذا يصحّ ما ذكرناه من أنّ القصر نوعان.

[و الأوّل]أى قصر الموصوف على الصّفه [من الحقيقىّ (۱) نحو: ما زيد إلاّ كاتب إذا أريد أنّه لا يتّصف بغيرها (۲)]أى غير الكتابه من الصّفات [و هو (۳) لا يكاد يوجد لتعذّر الإحاطه بصفات الشّىء]حتّى (۴) يمكن إثبات شىء منها و نفى ما عداها بالكلّيّه، بل (۵)

[قصر الموصوف على الصّفه من الحقيقىّ]

قوله: «من الحقيقىّ» حال من الأوّل، أى النّوع الأوّل حال كونه من الحقيقىّ، فإنّ الصّحيح هو صحّه وقوع الحال من المبتدأ و الخبر، و لا وجه لاشتراط كون صاحب الحال فاعلا أو مفعولا.

هذا قيد فى المثال، أى هذا المثال إنّما يكون من الحقيقىّ إذا أريد أنّ زيدا لا يتّصف بغيرها، أى بكلّ مغاير لها من الصّفات، و أمّا إذا أريد أنّه يتّصف بالكتابه لا بمقابلها فقطّ، كالشّعر مثلا، كان القصر فى المثال من القصر الإضافىّ.

أى قصر الموصوف على الصّفه «لا يكاد» معناه «يوجد» حقيقه من البليغ المتحرّى للصّدق، و غير قاصد للمبالغه، و إنّما قلنا ذلك لأنّه كثيرا ما يقع فى كلامهم عند قصد المبالغه أو عند عدم التّحرّى للصّدق، و عدم المبالاه بالكذب.

ثمّ إنّ لفظ «لا يكاد» يعبّر عنه تاره عن قلّه وجود الشّىء، فيقال: لا يكاد يوجد بمعنى أنّه لا يوجد إلاّ نادرا تنزيلا للنّادر منزله الّذى لا يقارب الوجود مبالغه.

و تاره يعبّر به عن نفى الوقوع و البعد عنه، أى لا يقرب ذلك الشّىء إلى الوجود أصلا، و هذا الثّانى هو المناسب لقوله: «لتعذّر الإحاطه» بصفات الشّىء عاده، لأنّه إذا تعذّر للمخلوق الإحاطه بصفات الشّىء لا يصحّ أن يأتى به قاصدا لمعناه الحقيقىّ، و ذلك لعدم تمكّنه حينئذ من الاحتراز عن الكذب. إذ ما من موجود إلاّ و يكون له صفات يتعذّر الإحاطه بها، و هذا القصر متضمّن لنفى جميع ما عدا الوصف عن هذا الموصوف الموقوف على الإحاطه المتعذّره، لأنّ العاقل لا يحيط بأوصاف نفسه لا سيّما الباطنيّه و الاعتباريّه، فكيف بأوصاف غيره!

لفظه «حتّى» ليست للغايه بل تعليليّه، و المعنى ليست الإحاطه بجميع صفات الشّىء ممكنه ليثبت له شىء منها، و ينفى عنه ما عداه.

إضراب انتقال عن التّعذّر العادّى إلى التّعذّر العقلىّ، فلا يرد عليه بأنّه لا وجه لهذا الإضراب، لأنّ قول المصنّف: «لا يكاد يوجد» يفيد المحاليّه، وجه عدم الورود أنّ ما ذكره

هذا (١) محال، لأنّ للصّفه المنفيّه نقيضا، و هو (٢) من الصّفات الّتى لا يمكن نفيها ضروره امتناع ارتفاع النّقيضين، مثلا إذا قلنا: ما زيد إلّا كاتب، و أردنا أنّه لا يتّصف بغيره لزم أن لا يتّصف بالقيام و لا بنقيضه (٣) و هو (۴) محال. [و الثّانى]أى قصر الصّفه على الموصوف من الحقيقىّ (۵) [كثير (۶) نحو: ما فى الدّار إلّا زيدا]على معنى أنّ الحصول (٧) فى الدّار المعيّنه (٨) مقصور على زيد.

المصنّف ناظر إلى الاستحاله العاديّه، و ما ذكره الشّارح ناظر إلى الاستحاله العقليّه، فحينئذ لا يكون الإضراب لغوا.

أى قصر الموصوف على الصّفه قصرا حقيقيّا محال.

أى و نقيض الصّفه المنفيّه عن الشّىء صفه له أيضا، و لا يمكن نفيها عنه، لأنّ نفيها عنه مستلزم لارتفاع النّقيضين عن محلّ واحد، و هو محال كاجتماع النّقيضين.

و الحاصل إنّ لكلّ صفه منفيّه نقيضا، و هو أيضا من الصّفات، فإذا نفى جميع الصّفات غير صفه واحده مثلا يلزم ارتفاع النقيضين مثلا إذا قلنا: ما زيد إلّا كاتب، و أردنا أنّه لا يتّصف بغير الكتابه أصلا من الصّفات الوجوديّه و العدميّه لزم أن لا يتّصف بالقيام و لا بعدمه، و لا بالشّعر و لا بعدمه، و لا بالحركه و لا بنقيضها، و هكذا، فيلزم ما ذكرناه من ارتفاع النّقيضين، و هو مستحيل عقلا كاستحاله اجتماع النّقيضين.

أى القعود المستلزم لنفى القيام، أو عدم القيام الصّادق على الجلوس و غيره.

أى عدم الاتّصاف بالقيام و نقيض القيام محال لكونه من ارتفاع النّقيضين، و هو فى الاستحاله كاجتماع النّقيضين.

[قصر الصّفه على الموصوف من الحقيقىّ]

@

[قصر الصّفه على الموصوف من الحقيقىّ]

أى من القصر الحقيقىّ فى مقابل القصر الإضافىّ.

أى شائع وقوعه فى الكلام إذ لا يتعذّر معرفه انحصار صفه معيّنه فى موصوف معيّن كمعرفه انحصار الكينونه فى الدّار فى زيد مثلا.

أى حصول إنسان لا حصول مطلق شىء، فلا يرد أنّ الدّار لا تخلو عن شىء غير زيد، أقله الهواء.

أى إنّما قيّد الدّار بكونها معيّنه، لأنّ صحّه القصر تتوقّف على كونها معيّنه، إذ حينئذ صحّ أن تحصر هذه الصّفه، و هو الكون فيها

فی زید، بحیث لا یکون فیها غیره أصلا، و أمّا

[و قد يقصد به (۱)]أى بالثّانى [المبالغه لعدم الاعتداد بغير المذكور (۲)]كما يقصد بقولنا: ما فى الدّار إلّا زيد، إنّ جميع من فى الدّار ممّن عدا زيدا، فى حكم العدم، فيكون قصرا حقيقيّا ادّعائيّا (۳) .

لو أريد مطلق الدّار لم يصحّ حصر الكون فى مطلق زيد، إذ لا بدّ من كون غير زيد فى دار ما، و كيف كان فالأولى التّمثيل بنحو: لا إله إلّا اللّه، و ما خاتم الأنبياء إلّا محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى رجوع الضّمير المجرور إلى القسم الثّانى من الحقيقىّ كما اختاره الشّارح أنسب و أقرب بحسب اللّفظ و رجوعه إلى الحقيقىّ مطلقا أصحّ و أشمل بحسب المعنى و الفائده لتناوله قسمىّ الحقيقىّ معا، إذ قصر الموصوف على الصّفه قصرا حقيقيّا مبالغه و ادّعاء موجود قطعا، بخلاف قصره عليها حقيقيّا تحقيقيّا، فإنّه لا يكاد يوجد إلّا فى فرض عدم التّحرّز من الكذب، و قيل: إرجاع الضّمير إلى مطلق القصر أشمل، إذ لا مانع من اعتبار المبالغه و الادّعاء فى القصر الإضافىّ، اللّهمّ إلّا أن يقال: لم يقع مثله فى كلام البلغاء، و إن جاز عقلا.

كما إذا كان المقام مقام مدح المذكور، كما إذا وجد علماء فى البلد، و أريد المبالغه فى كمال صفه العلم فى زيد، فينزّل غير زيد منزله من انتفت عنه صفه العلم، لعدم كمالها فيه، فيقال: لا عالم فى البلد إلّا زيد.

الظّاهر إنّ إطلاق لفظ الحقيقىّ على مثل هذا القصر مجاز، لأنّ الحقيقه ما يكون مطابقا لنفس الأمر، و القصر فى المقام ليس مطابقا له، فإطلاق الحقيقىّ عليه مجاز مبتنى على التّشبيه، حيث إنّه يشابه القصر المطابق للواقع فى كونه ناظرا إلى جميع ما عدا المقصور عليه.

كما أنّ الكلام المفيد له مشتمل على المجاز فى الإسناد، لأنّه إذا قيل: لا عالم فى البلد إلّا زيد على وجه حصر العلم فيه، و نفيه عن غيره لعدم الاعتداد بالعلم فى ذلك الغير، فنفى العلم عن غير زيد الّذى تضمّنه هذا الحصر ليس كذلك فى نفس الأمر، و إنّما نسب ذلك النّفى إلى الغير بكونه بمنزله المتّصف بالنّفى لضعف الإثبات فيه، و نسبه الشّىء إلى غير من هو له مجاز عقلىّ.

و أمّا (۱) فی القصر الغیر الحقیقیّ فلا یجعل فیه غیر المذکور بمنزله العدم، بل یکون المراد أنّ الحصول فی الدّار مقصور علی زید بمعنی أنّه لیس حاصلا لعمرو، و إن کان حاصلا لبکر و خالد.

[الفرق بین القصر الحقیقیّ و الإضافی و القصر الادّعائی]

@

[الفرق بین القصر الحقیقیّ و الإضافی و القصر الادّعائی]

أی هذا الکلام من الشّارح إشاره إلی الفرق بین القصر الإضافیّ و القصر الحقیقیّ الادّعائیّ، و توضیح ذلک: إنّ أقسام القصر أربعه:

۱: القصر الحقیقیّ علی وجه الحقیقه.

۲: الحقیقیّ علی وجه المبالغه.

۳: الإضافیّ علی وجه الحقیقه.

۴: الإضافیّ علی وجه المبالغه.

ثمّ الفرق بین الحقیقیّین واضح لا یحتاج إلی بیان، لأنّ الأقسام الثّلاثه أعنی قصر الإفراد و القلب و التّعیین المتصوّره بحسب ردّ اعتقاد المخاطب لا تجری فی القصر الحقیقیّ و تجری فی الإضافه علی وجه الحقیقه.

و کذلک الفرق بین الحقیقیّ الادّعائیّ و الإضافیّ الادّعائی واضح حیث إنّ الأوّل یجعل فیه ما عدا المذکور بمنزله المعدوم، و الثّانی یجعل فیه ما یکون القصر بالإضافه إلیه منزله المعدوم کالمثال المذکور إذا قصد أنّ الحصول فی الدّار مقصور علی زید، لا یتجاوزه إلی عمرو، و جعل عمرو بمنزله العدم، فالأوّل ینزّل فیه جمیع من سوی زید بمنزله العدم، و الثّانی ینزّل فیه بعض من سواه، و هو ما یکون القصر بالإضافه إلیه منزله العدم.

و إنّما الکلام فی الفرق بین القصر الحقیقیّ علی وجه المبالغه و الادّعاء، و بین القصر الإضافیّ علی وجه الحقیقه، و الفرق بینهما دقیق، کثیرا ما یلتبس أحدهما بالآخر، و الفرق بینهما یمکن لأحد أمرین:

الأوّل: إنّ الحقیقیّ الادّعائی مبنیّ علی المبالغه، و التّنزیل، فإذا ما فی الدّار إلّا زید، و أردت لا غیره، و کان فیها غیره، و نزّلته منزله العدم کان القصر حقیقیّا ادّعائیّا، و إن أردت لا عمرو، و کان فیها بکر و خالد أیضا کان القصر إضافیّا علی وجه الحقیقه.

الثّانی: إنّه لا یشترط فی الحقیقیّ مطلقا اعتقاد المخاطب علی أحد الوجوه الثّلاثه فی الإفراد و القلب و التّعیین.

[و الأوّل]أى قصر الموصوف على الصّفه [من غير الحقيقىّ (١) تخصيص أمر (٢) بصفه دون]صفه [أخرى أو مكانها]أى تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى (٣) . [و الثّانى]أى قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقىّ [تخصيص صفه بأمر دون]أمر [آخر (۴) أو مكانه] و قوله: دون أخرى (۵) معناه متجاوزا عن الصّفه الأخرى،

و بعباره أخرى: تأتى الأقسام الثّلاثه أعنى الإفراد و القلب و التّعيين فى الإضافىّ دون الحقيقىّ، و كلام الشّارح ظاهر فى الأمر الأوّل.

[قصر الموصوف على الصّفه من غير الحقيقىّ]

@

[قصر الموصوف على الصّفه من غير الحقيقىّ]

أى حال كون الأوّل من غير الحقيقىّ، أو الأوّل الكائن منه، فهو حال من المبتدأ، أعنى «الأوّل» أو صفه له، و يعلم من كلام المصنّف عدم جريان الانقسام إلى الإفراد و القلب و التّعيين فى القصر الحقيقىّ، بل هى مختصّه بالقصر الإضافىّ.

[قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقىّ]

@

[قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقىّ]

أى الموصوف كزيد، أى تخصيص المتكلّم موصوفا بثبوت صفه له حال كونه متجاوزا عن صفه أخرى، و تاركا لها، فالباء داخله على المقصور عليه، و كلمه «دون» بمعنى متجاوزا حال عن فاعل المصدر، فإنّ المحذوف كالمذكور.

هذا قصر القلب، و ما قبله قصر الإفراد، و أمّا قصر التّعيين فهو داخل فى قوله: «أو مكانها» على صنيعه المصنّف، و فيما قبله على صنيعه السّكّاكى، و سيأتى من الشّارح ترجيح طريقه صاحب المفتاح على طريقه المصنّف، ثمّ إنّ قوله: «أو مكانها» عطف على «دون صفه أخرى» و منصوب على الظّرفيّه للحال المقدّر، أى واضعا مكانها.

إشاره إلى قصر الإفراد، «أو مكانه» إشاره إلى قصر القلب، و لفظه «أو» فى قوله: «أو مكانه» للتّنويع، فلا ينافى التّعريف.

و بعباره أخرى: لا يقال: بأنّ ذكر كلمه «أو» مخلّ بالتّعريف لأنّها منبئه عن الإبهام و الإجمال، و التّعريف لا بدّ أن يكون بلفظ موجب للتّوضيح و الشّرح.

فإنّه يقال فى الجواب: إنّ لفظه «أو» هنا للتّنويع لا للتّرديد، فلا ينافى التّعريف، و بعباره أخرى: إنّها لتقسيم المحدود لا لتقسيم الحدّ، و ما ينافى التّعريف هو الثّانى دون الأوّل.

إنّما تعرّض الشّارح لبيان «دون أخرى» إشاره إلى توضيح أمرين:

الأوّل: إنّ المراد بقوله: «دون أخرى» أن يتجاوز المتكلّم الصّنف الأخرى، و يتعرّض لنفيها لا أن يجعلها فى معرض السّكوت، إذ «دون أخرى» يصدق بالسّكوت عن تلك الصّفه، و عدم

فإنّ المخاطب اعتقد اشتراكه (۱) فی صفتین و المتکلّم یخصّصه بإحداهما، و یتجاوز عن الأخری، و معنی-دون-فی الأصل أدنی مکان من الشّیء، یقال: هذا دون ذاک، إذا کان أحطّ (۲) منه قلیلا ثمّ استعیر (۳) للتّفاوت (۴) فی الأحوال و الرّتب، ثمّ اتّسع فیه فاستعمل فی کلّ تجاوز حدّ إلی حدّ، و تخطّی (۵) حکم إلی حکم، و لقائل أن یقول: إن أرید بقوله: دون أخری، و دون آخر، دون صفه واحده أخری، و دون أمر واحد آخر، فقد خرج عن ذلک (۶) ما إذا اعتقد المخاطب اشتراک ما فوق الاثنین،

التّعرّض لنفیها أو ثبوتها، و هو لیس بمراد، فإنّ المراد التّعرّض لانتفائها.

و الثّانی: إنّ «دون» بمعنی متجاوزا حال عن التّخصیص، أی المتکلّم.

أی فی العباره قلب، و الأصل اعتقد اشتراک صفتین فیه.

حاصله إنّ «دون» یستعمل فی المکان المحسوس المنخفض بالنّسبه إلی مکان آخر انخفاضا یسیرا، فیقال: هذا البیت دون ذلک البیت، إذا کان أحطّ منه قلیلا، فهو فی الأصل اسم مکان حسّیّ، ثمّ استعمل فی المکان المعنویّ من الأحوال و الرّتب، مع مراعاه أنّ صاحب هذا المکان أدنی و أخفض مرتبه من الآخر، فیقال: زید دون عمرو فی الفضل.

فقوله: «أدنی مکان من الشّیء» أی مکان منخفض بالنّسبه إلی مکان آخر، فإضافه «أدنی» إلی «مکان» من إضافه الصّفه إلی الموصوف و المراد به المکان المحسوس.

أی نقل، أو المراد الاستعاره التّصریحیّه، فتکون کلمه «دون» استعملت فی المکان المعنویّ بالنّقل، أو بالاستعاره من المکان الحسّیّ بعد تشبیه المکان المعنویّ به.

أی التّفاوت فی المراتب المعنویّه تشبیها لها بالمراتب الحسّیّه حتّی صار استعماله فیه أکثر من الأصل.

أی تجاوز حکم إلی حکم، و فی بعض النّسخ تحطّی بالحاء المهمله، فیکون المعنی انحطاط حکم، و انخفاضه عن حکم.

أی عن تفسیر القصر الغیر الحقیقیّ، فقوله: «و لقائل أن یقول: «اعتراض علی تعریف المصنّف بأنّه لیس جامعا و لا مانعا، مع أنّ التّعریف لا بدّ أن یکون جامعا و مانعا.

و توضیح الاعتراض: إنّ المصنّف إن اختار الشّقّ الأوّل من شقّی التّردید المذکورین فی کلام هذا القائل، کان تعریفه غیر جامع لخروج معظم أفراد القصر الإضافیّ، و هو ما یکون لنفی

كقولنا: ما زيد إلّا كاتب لمن (۱) اعتقده كاتبا أو شاعرا أو منجّما، و قولنا: ما كاتب إلّا زيد (۲) ، لمن اعتقد الكاتب زيدا و عمرا و بكرا، و إن أريد الأعمّ من الواحد و غيره، فقد دخل فى هذا التّفسير القصر الحقيقىّ (۳) و كذا الكلام على مكان أخرى و مكان آخر (۴) . [فكلّ منهما (۵)]أى فعلم من هذا الكلام (۶) و من استعمال لفظه أو (۷) فيه أنّ

أكثر من صفه واحده، أو أمر واحد، و إن اختار الشّقّ الثّانى كان تعريفه غير مانع لصدقه على القصر الحقيقىّ، لأنّه تخصيص أمر بصفه دون سائر الصّفات، و تخصيص صفه بأمر دون سائر الأمور.

ناظر إلى قصر الموصوف على الصّفه، و يكون القصر فيه قصر إفراد، و من باب تخصيص أمر بصفه.

هذا مثال لقصر الصّفه على الموصوف.

لأنّ القصر الحقيقىّ هو تخصيص أمر بصفه دون سائر الصّفات، كما فى قولك: ما زيد إلّا كاتب عند إراده أنّه لا يتّصف بغير الكتابه أصلا، فإنّ القصر حينئذ حقيقىّ، و إن كان كاذبا. و المتحصّل من جميع ما ذكرنا أنّ تعريف القصر لا يكون جامعا و لا مانعا.

أى من أنّه إن أريد مكان صفه واحده أخرى، أو مكان أمر واحد آخر يخرج منه ما إذا كان المخاطب اعتقد اشتراك الموصوف فى اكثر من صفتين أو الصّفه فى أكثر من موصوفين، فلا يكون التّعريف جامعا، لعدم شموله لمعظم أفراد المعرّف، أى القصر الإضافىّ، و إن أريد الأعمّ يدخل فيه القصر الحقيقىّ، لأنّه يصدق عليه أنّه تخصيص أمر بصفه مكان سائر الصّفات، و تخصيص صفه بأمر مكان سائر الأمور، فلا يكون التّعريف مانعا.

أى هذا نتيجه لما تضمّنه التّعريف من التّنويع.

أى قوله: «تخصيص أمر بصفه دون أخرى» .

أى من استعمال لفظه «أو» التّنويعيّه حيث قال: «أو مكانها، أو مكانه» ثمّ عطف قوله: «و من استعمال لفظه أو فيه» على قوله: «من هذا الكلام» من قبيل عطف تفسيرىّ للمراد بالإضافه إلى قوله: «فعلم من هذا الكلام» و لا ينافى ذلك ما ذكره بعضهم من أنّه من عطف السّبب على المسبّب، لأنّ سبب علم ما ذكر من ذلك الكلام استعمال «أو» التّنويعيّه فيه، و ذلك لعدم التّمانع و التّضادّ بين هذين القسمين من العطف، و إنّما زاد ذلك للتّصريح بأنّ كلمه

كلّ واحد من قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف [ضربان (۱)] الأوّل (۲) التّخصيص بشيء دون شيء، و الثّانى التّخصيص بشيء مكان شيء [و المخاطب بالأوّل من ضربىّ كلّ (۳)]من قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف،

«أو» فى كلامه للتّنويع لا للتّرديد حتّى ينافى التّفسير.

أى نوعان.

أى من كلّ منهما، و كذا يقال فى قوله: «و الثّانى» و ذلك لأنّ التّخصيص بشيء أعمّ من كونه أمرا أو صفه، و قوله: «دون شيء» أى صفه أو أمر على التّوزيع، و كذا قوله: «بشيء» أى صفه أو أمر، و قوله: «مكان شيء» أى صفه أو أمر على التّوزيع، فتكون الأقسام أربعه.

المراد بكلّ ما بيّنه الشّارح بقوله: «من قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف» و لكلّ هذين قسمان:

القسم الأوّل: من قصر الموصوف على الصّفه، هو الّذى عبّر عنه بقوله: «تخصيص أمر بصفه دون أخرى» .

القسم الثّانى منه هو الّذى عبّر عنه بقوله: «تخصيص أمر بصفه مكان صفه أخرى» ، و القسم الأوّل من قصر الصّفه على الموصوف هو الّذى عبّر عنه بقوله: «تخصيص صفه بأمر دون آخر» ، و القسم الثّانى منه هو الّذى عبّر عنه بقوله: «تخصيص صفه بأمر مكان آخر» ، فالقسمان الكائنان لقصر الموصوف هما قصره على صفه دون أخرى، و قصره عليها مكان أخرى، و القسمان الكائنان لقصر الصّفه هما قصرها على موصوف دون آخر، و قصرها عليه مكان آخر، فأوّل النّوعين فيهما ما فيه كلمه «دون» و ثانيهما ما فيه كلمه مكان، و بذلك ظهر أنّ قول الشّارح و يعنى بالأوّل. . . ، المراد به هو القسم الأوّل من النّوع الأوّل، و القسم الأوّل من النّوع الثّانى، و بالجمله فالمراد بالأوّل هو الّذى عبّر عنه بلفظ «دون» سواء كان من قصر الموصوف على الصّفه، أو العكس، و المراد بالثّانى ما كان فيه لفظ مكان، و إنّما كان ذاك أوّل، و هذا ثان لوقوعه كذلك فى التّعريف و التّقسيم.

و يعنى بالأوّل (١) التّخصيص بشىء دون شىء [من يعتقد الشّركه (٢)]أى شركه صفتين فى موصوف واحد فى قصر الموصوف على الصّفه، و شركه موصوفين فى صفه واحده فى قصر الصّفه على الموصوف، فالمخاطب (٣) بقولنا: ما زيد إلاّ كاتب، من يعتقد اتّصافه بالشّعر و الكتابه، و بقولنا: ما كاتب إلاّ زيد، من يعتقد اشتراك زيد و عمرو فى الكتابه، [و يسمّى]هذا القصر [قصرا إفرادا (۴) لقطع الشّركه]الّتى اعتقدها المخاطب [و]المخاطب [بالثّانى (۵)] أعنى التّخصيص بشىء مكان شىء من ضربىّ كلّ من القصرين

أى ما فيه لفظ «دون» ، فالمراد بالثّانى ما فيه لفظ مكان.

[قصر الإفراد]

@

[قصر الإفراد]

أى غالبا، فإنّ ما يشتمل على قصر الإفراد قد يكون المخاطب به من يعتقد أنّ المتكلّم يعتقد الشّركه، و لو كان هذا المخاطب معتقدا للانفراد كان يعتقد مخاطب اتّصاف زيد بالشّعر فقطّ، و يعتقد أنّك تعتقد اتّصافه بالشّعر و الكتابه و التّنجيم مثلا، فتقول له: ما زيد إلاّ شاعر، لتعلّمك إيّاه أنّك لا تعتقد ما يعتقده فيك.

اعلم أنّ المقصور أبدا ما بعد إلاّ، و المقصور عليه ما قبلها، فالمثال الأوّل مثال لقصر الموصوف على الصّفه، و الثّانى لقصر الصّفه على الموصوف.

إضافه القصر إلى الإفراد فى المقام من إضافه السّبب إلى المسبّب، و كذا قوله: قصر قلب، قصر تعيين، و يحتمل أن تكون الإضافه بيانيّه.

عطف على قوله: «بالأوّل» ، و قوله: «من يعتقد العكس» عطف على قوله: «من يعتقد الشّركه» ، و عاملهما واحد ذاتا و هو المخاطب، و إن كان متعدّدا بالحيثيّه، حيث إنّ المخاطب عامل فى الجارّ و المجرور أعنى «بالأوّل» من حيث إنّه مشتقّ، و فى «من يعتقد» من حيث إنّه مبتدأ، فلا يلزم العطف على معمول عاملين مختلفين لعدم التّعدّد بالذّاتّ، و تقدير المخاطب قبل قوله: «بالثّانى» إشاره إلى أنّه لا بدّ من تقدير العامل فى نظم الكلام حذرا من لزوم العطف على معمول عاملين مختلفين.

[من يعتقد العكس (۱)]أی عکس الحکم الّذی أثبته المتکلّم، فالمخاطب بقولنا: ما زید إلّا قائم، من اعتقد اتّصافه بالقعود دون القیام، و بقولنا: ما شاعر إلّا زید، من اعتقد أنّ الشّاعر عمرو لا زید، [و یسمّی]هذا القصر [قصر قلب، لقلب (۲) حکم المخاطب، أو تساویا (۳) عنده] عطف علی قوله: و یعتقد العکس (۴) ، علی ما یفصح عنه لفظ (۵) الإیضاح، أی المخاطب بالثّانی إمّا من یعتقد العکس، و إمّا من تساوی عنده الأمران،

أی المخاطب بالثّانی من ضربیّ کلّ من القصرین، من یعتقد عکس الحکم المثبت، و المراد بالعکس ما ینافی ذلک الحکم، ففی قصر الصّفه علی الموصوف إذا اعتقد المخاطب أنّ القائم عمرو لا زید، تقول: ما قائم إلّا زید، حصرا للقائم فی زید، و نفیا له عن عمرو، و فی قصر الموصوف إذا اعتقد أنّ زیدا قاعد لا قائم، تقول: ما زید إلّا قائم، أی لا قاعد، ثمّ الاعتقاد بالعکس هو أغلبیّ، و إلّا فقد یخاطب به من یعتقد أنّ المتکلّم یعتقد العکس، و إن کان هو لا یعتقد العکس، و ذلک عند قصد أن یکون الخطاب لإفاده لازم الفائده، ببیان المتکلّم أنّ ما عنده هو ما عند المخاطب مثلا، لا ما توهّمه فیه، ثمّ المراد بالاعتقاد ما یشمل الظّنّ بقرینه قوله: «أو تساویا عنده» حیث إنّ جعله الاعتقاد مقابلا للشّکّ یدلّ علی أنّ المراد به هو مطلق الرّجحان.

[قصر القلب]

@

[قصر القلب]

أی لأنّ فیه قلبا و تبدیلا لحکم المخاطب کله بغیره.

الأولی أن یقول: أو یتردّد فی ذلک حتّی یشمل ما إذا کان التّردّد فی أمرین علی نحو لا یدری أنّ الثّابت هل هو أحدهما أو کلاهما، و کذا ما إذا جزم بثبوت صفه علی التّعیین، و أصاب، و بثبوت معها لا علی لتّعیین، و کذا ما إذا شکّ فی ثبوت واحده و انتفائها.

لکونه قریبا، دون قوله: «یعتقد الشّرکه» ، علی أنّ العطف علیه مستلزم للزوم الفصل بالأجنبیّ بین المعطوف و المعطوف علیه.

قال فی الإیضاح ما هذا نصّه: و المخاطب بالثّانی من ضربیّ کلّ أعنی تخصیص أمر بصفه مکان أخری، و تخصیص صفه بأمر مکان آخر، أمّا من یعتقد العکس، أی اتّصاف ذلک الأمر بغیر تلک الصّفه عوضا عنها فی الأوّل، و اتّصاف غیر ذلک الأمر بتلک الصّفه عوضا عنه فی الثّانی، و هذا یسمّی قصر قلب لقلبه حکم السّامع، و أمّا من تساوی الأمران عنده، أی اتّصاف ذلک الأمر بتلک الصّفه و اتّصافه بغیرها فی الأوّل، و اتّصافه بها، و اتّصاف غیره بها فی

أعنى الاتّصاف بالصّفه المذكوره، و غيرها (١) و قصر الموصوف على الصّفه و اتّصاف الأمر المذكور و (٢) غيره بالصّفه فى قصر الصّفه على الموصوف حتّى (٣) يكون المخاطب بقولنا: ما زيد إلّا قائم (۴) ، من يعتقد اتّصافه بالقيام أو القعود من غير علم بالتّعيين، و بقولنا: ما شاعر إلّا زيد (۵) ، من يعتقد أنّ الشّاعر زيد أو عمرو، من غير أن يعلمه (۶) على التّعيين [و يسمّى]هذا القصر [قصر تعيين]لتعيينه ما هو غير معيّن عند المخاطب، فالحاصل (٧) إنّ التّخصيص (٨) بشىء (٩) دون شىء آخر، قصر إفراد و التّخصيص

الثّانى، انتهى.

و لا ريب أنّ هذا الكلام صريح فى أنّ «من تساوى عنده الأمران» عطف على «من يعتقد العكس» لا على «من يعتقد الشّركه» لمكان كلمه «إمّا» ، فإنّها تنادى بأعلى صوتها على أنّ «من تساوى عنده» عدل لقوله: «إمّا من يعتقد العكس» .

أى على سبيل البدليّه، فالواو بمعنى أو، يدلّ على ذلك قوله الآتى: «حتّى يكون المخاطب» .

الواو بمعنى أو، أى أو غيره.

كلمه حتّى تفريعيّه، بمعنى الفاء.

مثال القصر الموصوف على الصّفه.

مثال لقصر الصّفه على الموصوف.

[قصر التّعيين]

@

[قصر التّعيين]

أى من غير أن يعلم من يتّصف بالشّاعريّه على التّعيين.

أى حاصل ما سبق من قوله: و الأوّل من غير الحقيقى إلى هنا.

أى تخصيص المتكلّم شيئا بشىء، ففاعل المصدر و مفعوله محذوفان، و المفعول المحذوف الّذى هو الشىء إن كان واقعا على الصّفه، كان المراد بقوله: «بشىء» الموصف، فيتحقّق قصر الصّفه على الموصوف، أى جعلها مقصوره على الموصوف، و إن كان واقعا على الموصوف، كان المراد بقوله: «بشىء» الصّفه، فيتحقّق قصر الموصوف على الصّفه، أى جعلك هذا الموصوف مقصورا على تلك الصّفه، فالباء فى «بشىء» داخله على المقصور عليه، على كلا الأمرين.

أى صفه كان أو موصوفا.

هذا قسيم لقوله: «إن اعتقد المخاطب فيه العكس» .

ص :٣١٣

بشیء مکان شیء، إن اعتقد المخاطب فیه العکس قصر قلب، و إن تساویا (۱) عنده قصر تعیین. و فیه (۲) نظر، لأنّا لو سلّمنا أنّ فی قصر التّعیین تخصیص شیء بشیء مکان شیء آخر، فلا یخفی أنّ فیه تخصیص شیء بشیء دون آخر، فإنّ قولنا: ما زید إلّا قائم، لمن یردّده بین القیام و القعود، تخصیص له بالقیام دون القعود، و لهذا (۳) جعل السّکّاکی التّخصیص بشیء دون شیء مشترکا بین قصر الإفراد، و القصر الّذی سمّاه المصنّف قصر تعیین، و جعل التّخصیص بشیء مکان شیء قصر قلب فقطّ. [و شرط قصر الموصوف علی الصّفه إفرادا (۴) عدم تنافی الوصفین (۵)]لیصحّ اعتقاد المخاطب

هذا قسیم لقوله: «إن اعتقد المخاطب فیه العکس» .

أی فی هذا الحاصل نظر، و توضیح ذلک یتوقّف علی مقدّمه، و هی أنّ الشّارح قد أدخل قصر الإفراد و التّعیین فیما إذا کان التّخصیص مشتملا علی کلمه مکان حیث قال: «و التّخصیص بشیء مکان شیء. . .» .

و إذا عرفت هذه المقدّمه، فنقول أوّلا: لا نسلّم إدخال قصر التّعیین فی التّخصیص بشیء مکان شیء آخر لأنّ المخاطب به لم یثبت الصّفه الأخری فی قصر الموصوف حتّی یثبت المتکلّم مکانها ما یعیّنه، بل هو متردّد بینهما.

و ثانیا: سلّمنا أنّ فیه تخصیصا بشیء مکان شیء آخر و لو احتمالا، فلا یخفی أنّ فیه أیضا تخصیصا بشیء دون شیء آخر، فیکون داخلا فی قصر الإفراد، و حینئذ فجعل قصر التّعیین من تخصیص شیء بشیء مکان شیء، لا من تخصیص شیء بشیء دون شیء آخر تحکّم، أی حکم بلا وجه و دلیل.

أی لأجل أنّ قصر التّعیین فیه تخصیص شیء بشیء دون آخر، و إنّ کونه من تخصیص شیء بشیء دون آخر أظهر من کونه من تخصیص شیء مکان آخر، جعل السّکّاکی. . . ، فهذا اعتراض آخر غیر ما ذکر من التّحکّم، أی أنّه یلزمه التّحکّم، و مخالفه من تقدّمه من المؤلّفین بلا موجب.

[شرط قصر الإفراد]

@

[شرط قصر الإفراد]

منصوب علی أنّه مفعول مطلق لقصر، أو مفعول لأجله له أی قصر إفراد، أو لأجل الإفراد.

أی لا یکون مفهوم أحدهما عین نفی الآخر کالمفحمیّه و الشّاعریّه، و لا ملزوما لزوما

اجتماعهما فی الموصوف حتّی تکون الصّفه المنفیّه فی قولنا: ما زید إلاّ شاعر، کونه کاتبا أو منجّما لا کونه مفحما، أی غیر شاعر، لأنّ الإفحام و هو وجدان الرّجل غیر شاعر ینافی الشّاعریّه [و]شرط قصر الموصوف علی الصّفه [قلبا (۱) تحقّق تنافیهما]أی تنافی الوصفین حتّی یکون المنفیّ فی قولنا: ما زید إلاّ قائم، کونه قاعدا أو مضطجعا أو نحو ذلک (۲) ممّا ینافی القیام، و لقد أحسن (۳) صاحب المفتاح فی إهمال هذا الاشتراط، لأنّ قولنا: ما زید إلاّ شاعر، لمن اعتقد أنّه کاتب، و لیس بشاعر، قصر قلب علی ما صرّح به (۴) فی المفتاح مع عدم تنافی الشّعر و الکتابه، و مثل هذا (۵)

بیّنا فی الذّهن کالقیام و القعود، إذ لو کان کذلک لم یتصوّر اعتقاد المخاطب اجتماعهما، لأنّ امتناع اجتماع النّفی و الإثبات بدیهیّ، کما تقرّر فی موضعه فلا یتحقّق قصر الإفراد لابتنائه علی اعتقاد الشّرکه.

و قد یقال: هذا الاشتراط لغو، لعلمه ممّا تقدّم من أنّ المخاطب بقصر الإفراد من یعتقد الشّرکه، فإنّ هذا یفید أنّ قصر الإفراد إنّما یکون عند اعتقاد الاشتراک فی الوصفین فهو تصریح بما ذکر من عدم التّنافی بین الوصفین، و خصّ هذا الشّرط بقصر الموصوف علی الصّفه دون قصر الصّفه علی الموصوف، لأنّ الموصوفات لا تکون إلاّ متنافیّه.

[شرط قصر القلب]

@

[شرط قصر القلب]

أی قصر قلب، و المراد بالتّنافی هنا التّنافی فی نفس الأمرو الواقع.

أی ککونه مستلقیا.

أی هذا تعریض علی المصنّف حیث إنّه أساء فی اشتراط هذا الشّرط، و هو تحقّق التّنافی فی قصر الموصوف علی الصّفه قصر قلب، فکان ینبغی له إهماله، کما أهمله السّکّاکی.

أی لأنّ الشّرط فی قصر القلب علی ما صرّح به فی المفتاح هو اعتقاد المخاطب عکس ما یذکره المتکلّم، سواء کان التّنافی بینهما محقّقا فی الواقع أم لا، فقول الشّارح «مع عدم تنافی الشّعر و الکتابه» أی عدم تنافیهما فی الواقع لصحّه اجتماعهما فی موصوف واحد، و إن کان المخاطب یعتقد تنافیهما.

أی ما زید إلاّ شاعر، لمن اعتقد أنّه کاتب خارج عن أقسام القصر.

خارج عن أقسام القصر (۱) على ما ذكره المصنّف. لا يقال: (۲) هذا شرط للحسن، أو المراد التّنافى فى اعتقاد (۳) المخاطب. لأنّا نقول: أمّا الأوّل (۴) فلا دلاله للفظ عليه، مع أنّا نسلّم عدم حسن قولنا: ما زيد إلّا شاعر، لمن اعتقده كاتبا غير شاعر.

أى القصر الإضافىّ، أمّا خروجه عن قصر الإفراد فلاعتقاد المخاطب اتّصافه بصفه واحده، و فى قصر الإفراد لا بدّ أن يعتقد المخاطب اجتماعهما و اتّصافه بهما.

و أمّا خروجه عن قصر التّعيين فلكون المخاطب به متردّدا لا اعتقاد عنده و المخاطب هنا يعتقد ثبوت أحدهما و انتفاء الآخر.

و أمّا خروجه عن قصر القلب فلعدم تحقّق تنافى الوصفين هنا فى الواقع، و هو شرط فيه عند المصنّف فلابدّ منه على قول المصنّف، فيكون المثال المذكور خارجا عن أقسام القصر الإضافىّ على ما ذكره المصنّف من اشتراط التّنافى فى قصر القلب، و أمّا على صنيع السّكّاكى من إهماله فلا يكون هذا المثال خارجا عن الأقسام الثّلاثه، بل من قبيل قصر القلب، كما علمت.

أعنى لا يقال من جانب المصنّف لدفع الاعتراض المذكور أنّ تحقّق تنافى الوصفين شرط لحسن قصر القلب، لا لصحّته، و حينئذ فلا يخرج ما زيد إلّا شاعر، لمن اعتقد أنّه كاتب، عن أقسام القصر الثّلاثه، بل هو من قبيل قصر القلب، و إن كان غير حسن.

أى المراد من التّنافى هو التّنافى فى اعتقاد المخاطب من حيث اعتقاده بثبوت أحدهما، و انتفاء الآخر، سواء تنافيا فى الواقع أو لا؟ كما فى المثال المذكور، ثمّ إنّه ليس المراد بتنافيهما فى اعتقاد المخاطب اعتقاد تنافيهما فى نفس الأمر، بأن يعتقد أنّه لا يمكن اجتماعهما فى نفس الأمر.

أى و هو كونه شرطا فى حسن القلب، و حاصل الرّدّ أنّا لا نسلّم أنّ هذا مراد المصنّف لعدم دلاله لفظ الكتاب عليه، لأنّ الأصل فى الشّروط أن تكون للصحّه لا للحسن، بل كلامه فى الإيضاح الّذى هو كالشّرح لهذا الكتاب، ينافى كونه شرطا للحسن لأنّه قال: ليكون إثبات الصّفه مشعرا بانتفاء غيرها، فإنّ قضيّته أنّ الشّرط للتّحقيق لا للحسن، سلّمنا أنّ لفظ الكتاب مشعر بأنّه شرط فى الحسن، فلا نسلّم عدم حسن قولنا: ما زيد إلّا شاعر. . . ، فبطل حينئذ كونه شرطا فى الحسن.

و أمّا الثّانی (۱) فلأنّ التّنافی بحسب اعتقاد المخاطب معلوم ممّا ذکره فی تفسیره أنّ قصر القلب هو الّذی یعتقد فیه المخاطب العکس، فیکون هذا الاشتراط ضائعا، و أیضا لم یصحّ (۲) قول المصنّف فی الإیضاح أنّ السّکّاکی لم یشترط فی قصر القلب تنافی الوصفین. و علّل (۳) المصنّف رحمه اللّه اشتراط تنافی الوصفین بقوله: لیکون إثبات

أی کون المصنّف أراد تنافی الوصفین فی اعتقاد المخاطب لا بحسب نفس الأمر، فلا یصحّ أن یکون هذا هو المراد لما ذکره الشّارح حیث قال: «فلأنّ التّنافی بحسب اعتقاد المخاطب معلوم ممّا ذکره فی تفسیره أنّ قصر القلب هو الّذی یعتقد فیه المخاطب العکس، فیکون هذا الاشتراط ضائعا» ، أی لغوا، لأنّ التّنافی بحسب اعتقاد المخاطب مستفاد من کون المخاطب معتقدا للعکس، و هذا هو المراد بالتّنافی فی اعتقاد المخاطب، فدلّ هذا علی أنّ مراده تنافی الوصفین فی الواقع، لا بحسب اعتقاد المخاطب.

أی علی إراده هذا الاحتمال، لم یصحّ قول المصنّف فی الإیضاح الّذی هو کالشّرح لهذا الکتاب، و حاصل کلام الشّارح: أنّه لو کان مراد المصنّف من التّنافی التّنافی بحسب اعتقاد المخاطب، لم یصحّ قول المصنّف فی الإیضاح معترضا علی السّکّاکی، أنّه لم یشترط فی قصر القلب تنافی الوصفین کما شرطناه، و ذلک لأنّ السّکّاکی قد شرط فیه کون المخاطب معتقدا للعکس، و هذا هو المراد بالتّنافی فی اعتقاد المخاطب، فمن هنا یظهر أنّ مراد المصنّف من تنافی الوصفین تنافیهما فی الواقع، لا بحسب اعتقاد المخاطب، إذ یبعد أن یعترض المصنّف علی السّکّاکی بما هو قائل و معترف به، و إنّما یعترض علیه بما تحقّق إهماله له، و هو التّنافی فی نفس الأمر، لأنّه ممّا أهمله السّکّاکی.

أی فی الإیضاح، و أشار الشّارح بهذا إلی بطلان دلیل المصنّف بعد ما أبطل مدّعاه من اشتراط الشّرط المذکور، و هو قوله فی الإیضاح لیکون إثبات الصّفه مشعرا بانتفاء الأخری، أی إنّما اشترط فی قصر القلب تنافی الوصفین لأجل أن یکون إثبات الصّفه مشعرا بانتفاء الأخری، انتهی.

فإذا قیل: ما زید إلّا قائم، کان إثبات القیام مشعرا بانتفاء القعود، و لم یحصل ذلک الإشعار، إلّا إذا کان الوصفان متنافیین فی نفس الأمر.

الصّفه مشعرا بانتفاء غيرها، و فيه نظر بيّن فى الشّرح (۱) . [و قصر التّعيين أعمّ]من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو لا (۲) ، فكلّ مثال يصل لقصر الإفراد و القلب يصلح لقصر التّعيين من غير عكس.

وجه النّظر: أنّه يجوز أن يعلم انتفاء ذلك بقرينه من القرائن، لا بذلك التّنافى بين الوصفين، و تفصيل ذلك أنّه إن أراد ليكون إثبات المتكلّم الصّفه مشعرا بانتفاء غيرها، و هو ما اعتقده المخاطب، ففيه أنّ أداه القصر مشعره بذلك من غير حاجه للّتنافى، و إن أراد أنّ إثبات المخاطب الصّفه مشعر بانتفاء غيرها، و هى الّتى أثبتها المتكلّم كالقيام حتّى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب، فيكون قصر قلب، ففيه أنّ إثبات المخاطب لا إشعار له بانتفاء شىء أصلا، إذ غايه ما يفهم منه الإثبات فقطّ، و انتفاء الغير إن فهمه منه المتكلّم فبقرينه.

أو بعباره أخرى كأن يقول: ما زيد إلّا قاعد، فيقول المتكلّم ردّا عليه: ما زيد إلّا شاعر، و لا يتوقّف على التّنافى.

و الحاصل إنّ شرط قصر القلب اعتقاد المخاطب عكس ما يذكره المتكلّم سواء تحقّق التّنافى بينهما أم لا، و ما ذكره المصنّف من اشتراط تنافى الوصفين لا يتمّ، و حينئذ فالحقّ مع السّكّاكى فى إهمال ذلك الشّرط.

[شرط قصر التّعيين]

@

[شرط قصر التّعيين]

هذا إشاره إلى أنّه ليس المراد بكونه أعمّ أنّه أعمّ من لقصرين الآخرين بحسب حقيقته، لأنّ حقيقته مباينه لحقيقه كلّ من الإفراد و القلب، لأنّ الإفراد متقوّم على اعتقاد الشّركه، و القلب متقوّم على اعتقاد العكس، و التّعيين متقوّم على عدم الاعتقادين، فلا مجال لكونه أعمّ منهما بحسب حقيقته، بل المراد أنّه أعمّ منهما من حيث الحمل، قوله: «من غير عكس» إشاره إلى أنّ المراد بالعكس هو العكس بمعنى اللّغوى، أى كلّ مادّه تصلح مثالا لقصر التّعيين، لا تصلح مثالا لواحد منهما لأنّه ربّما صلح للتّعيين ما لا يصلح للإفراد، و هو الّذى يصلح للقلب، و ربّما صلح له ما لا يصلح للقلب، و هو الّذى صلح للإفراد، و بالجمله أنّه ليس كلّ مثال يصلح لقصر القلب أو الإفراد يصلح لقصر التّعيين، لأنّهما مشروطان بقيد عدم التّنافى أو بالتّنافى، و قصر التّعيين ليس مشروطا بشىء.

طرق القصر

[و للقصر (١) طرق (٢)]و المذكور ههنا أربعه و غيرها قد سبق ذكره (٣) فالأربعه المذكوره ههنا [منها (۴) العطف كقولك فى قصره]أى قصر الموصوف على الصّفه [إفرادا (۵) زيد شاعر لا كاتب، أو ما زيد كاتبا بل شاعر]،

[طرق القصر]

@

[طرق القصر]

أى سواء كان حقيقيّا أو إضافه.

[منها العطف]

@

[منها العطف]

أى أسباب تفيده، و هى كثيره، منها تعريف الجزأين، و فصل المبتدأ بضمير الفصل، و قولك مثلا:

جاء زيد نفسه، أى لا غيره، و قولك: زيد مخصوص بالقيام دون عمرو، و المذكور ههنا هى أربعه، و إنّما لم يذكر غيرها، لأنّ الغير إمّا أنّه ليس معدودا من الطّرق اصطلاحا، كالتّأكيد المعنوى، كقولك: جاء زيد نفسه، و إمّا أنّه مخصوص بالمسندين كضمير الفصل، و إمّا لأنّه عائد إلى هذه الأربعه، كبل الّتى هى للإضراب، و لكن الّتى للاستدراك لا للعطف، لأنّهما يرجعان إلى معنى العطف، و لزياده الطّرق على الأربعه أتى فى عدّها بمن التّبعيضيّه، أعنى قوله: «منها العطف» .

أى فى بحث المسند إليه، كضمير الفصل، و تعريف المسند، أو المسند إليه بلام الجنس. فالقصر بضمير الفصل، و تعريف المسند و المسند إليه داخل فى القصر الاصطلاحى، لكنّ المصنّف لم يذكر هذه الثّلاثه فى هذا الباب لاختصاصها بالمسند و المسند إليه، و المقصود فى المقام بيان الطّرق العامّه.

أى من طرق القصر، العطف بلا و بل، و لكن، و إنّما قدّم العطف على بقيّه الطّرق، لأنّه أقواها حيث يصرّح فيه بالطّرفين، أى المثبت و المنفى بخلاف غيره، فإنّ النّفى فيه ضمنىّ، ثمّ قدّم النّفى و الاستثناء على إنّما، لأنّه أصرح دلاله على التّخصيص من إنّما، و أخّر التّقديم عن الكلّ، لأنّ دلالته على التّخصيص ذوقيّه لا وضعيّه، ثمّ إنّ العطف يكون للقصر الحقيقىّ و الإضافىّ، و

ذلك لأنّه إن كان المعطوف خاصّا نحو: زيد شاعر لا عمرو، فالقصر إضافيّ، و إن كان عامّا نحو:

زيد شاعر لا غير زيد، فالقصر حقيقيّ.

مفعول مطلق لقصر أو مفعول لأجله.

ص :٣١٩

مثّل (۱) بمثالين: أوّلهما الوصف المثبت فيه معطوف عليه، و المنفى معطوف، و الثّانى بالعكس. [و قلبا (۲) زيد قائم لا قاعد (۳) ، أو ما زيد قاعدا بل قائم (۴)]. فإن قلت (۵) : إذا تحقّق تنافيّ الوصفين فى قصر القلب، فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير فما فائده نفى الغير و إثبات المذكور بطريق الحصر.

أى مثّل المصنّف بمثالين: أحدهما أن يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه، و المنفىّ هو المعطوف، و الثّانى بالعكس، أى أنّ الوصف المنفىّ فيه معطوف عليه، و المثبت معطوف، ثمّ يشترط فى إفاده بل القصر أن يتقدّمها نفى كالمثال المذكور، فنحو: ما زيد كاتبا بل شاعر، معناه نفى الكتابه عن زيد، و إثبات الشّعر له، و تمثيل المصنّف ببل و لا إشعار بأنّ طريق العطف للقصر، هو لا- وبل دون سائر حروف العطف، وجه الإشعار: أنّه كان فى مقام طريق العطف للقصر، فالاقتصار بهما، و عدم ذكر غيرهما كاشف عن أنّ طريق العطف للقصر هو لا وبل دون غيرهما، و إلّا لبيّنه.

أى اقتصاره على القصرين، أعنى الإفراد و القلب، ربّما يوهم عدم جريان طريق العطف فى قصر التّعيين، لكنّ المفهوم من دلائل الإعجاز جريانه فيه.

فالاقتصار ليس لعدم الجريان، بل لما سيصرّح به الشّارح فى قوله: «و لمّا كان كلّ ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التّعيين، لم يتعرّض لذكره» فانتظر.

أى لمن اعتقد أنّه قاعد، و الشّرط و هو تنافى الوصفين موجود.

أى لمن اعتقد أنّه قاعد، و مثّل بمثالين لما سبق من أنّ أحدهما مثال للنّفى، و الآخر للإثبات.

حاصل الإشكال: إنّ قصر القلب بطريق العطف، لا- فائده له على مذهب المصنّف مطلقا، و ذلك لأنّه شرط فيه تحقّق تنافى الوصفين، و إذا تحقّق أى ثبت تنافيهما، كما فى المثالين علم من نفى أحدهما ثبوت الآخر، و كذا من ثبوت أحدهما نفى الآخر، و حينئذ فلا فائده فى عطف المثبت على المنفىّ، أو عطف المنفى على المثبت و كذا على مذهب غيره فى صوره تحقّق التنافى، ثمّ هذا الإيراد مبنىّ على تحقّق التنافى، و قول الشّارح فإثبات أحدهما يكون مشعرا بانتفاء الغير، أى و كذا نفى أحدهما يكون مشعرا بثبوت الآخر، و لو زاد الشّارح جانب النّفى على الإثبات لكان أولى ليشمل المثال، و الجواب الّذى ذكره شامل له أيضا،

قلت: (١) الفائده فيه التّنبيه على ردّ الخطأ فيه، و إنّ المخاطب اعتقد العكس، فإنّ قولنا: زيد قائم، و إن دلّ على نفى القعود، لكنّه خال عن الدّلاله على أنّ المخاطب اعتقد أنّه قاعد. [و فى قصرها]أى قصر الصّفه على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب المقام [زيد شاعر لا عمرو، أو ما عمرو شاعرا بل زيد (٢)]و يجوز ما شاعر عمرو بل زيد، بتقديم الخبر (٣) ، لكنّه (۴) يجب حينئذ (۵) رفع الاسمين لبطلان العمل (۶) ، و لمّا لم يكن (٧) فى قصر الموصوف على الصّفه مثال الإفراد صالحا للقلب لاشتراط عدم التنافى فى الإفراد، و تحقّق التنافى فى القلب على زعمه، أورد للقلب مثالا يتنافى فيه الوصفان،

لأنّ حاصله إنّ الجمع بين النّفى و الإثبات للتّنبيه على ردّ الخطأ، سواء تقدّم أو تأخّر.

و حاصل الجواب و الدّفع: إنّ فائده التّعرّض لنفى الغير بعد الإثبات المطلوب بطريق الحصر هو الإشعار بأنّ المخاطب اعتقد لعكس، لأنّ القيد الزّائد من البليغ حيث لا يحتاج إليه تطلب له فائده، و أقرب شىء يعتبر فائده له فى المقام على ما يقتضيه الذّوق السّليم هو الرّدّ على المخاطب، فإنّ المتبادر من قولنا: كان كذا لا كذا، إنّ المعنى لا كذا كما تزعم أيّها المخاطب، بل كذا، فإذا لا مجال للاعتراض المذكور.

فإن كان المخاطب معتقدا شركه زيد و عمرو فى الشّاعريّه، أو فى انتفائها، كان القصر المستفاد منهما قصر إفراد، و إن كان معتقدا للعكس كان قصر قلب، ثمّ إنّه أتى بالمثالين لما تقدّم آنفا.

أى بتقديم الخبر على الاسم، كما هو مقتضى السّياق.

أى الشّأن.

أى حين قدّم خبره على اسمه.

أى عمل ما لعدم التّرتيب بين الاسم و الخبر، لأنّ شاعر خبر مقدّم، و عمرو مبتدأ مؤخّر، فإنّ الشّرط فى عملها ترتيب معموليها، و قد فقد التّرتيب، و يجوز أن يكون الوصف مبتدأ و ما بعده فاعلا، أغنى من الخبر.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّ المصنّف اكتفى فى قصر الصّفه على الموصوف بالمثالين المذكورين، و هذا على خلاف ما ينبغى فإنّهما ناظر إلى قصر الإفراد إن لم يكن الموصوفان فيهما متنافيين، و إمّا ناظر إلى قصر القلب إن كان الموصوفان فيهما متنافيين،

بخلاف قصر الصّفه، فإنّ مثالا واحدا يصلح لهما (۱) ، و لمّا كان (۲) كلّ ما يصلح مثالا لهما يصلح مثالا لقصر التّعيين، لم يتعرّض لذكره، و هكذا فى سائر الطّرق.

فكان عليه أن يورد أربعه أمثله، كما صنع ذلك فى قصر الموصوف على الصّفه.

و حاصل الجواب:

إنّه لا حاجه إلى إيراد أزيد من المثالين هنا، لأنّهما صالحان لكلّ من قصر القلب و الإفراد بحسب زعم المخاطب، و السّرّ فى ذلك أنّه اشترط التنافى فى القلب و عدمه فى الإفراد فيما إذا كان القصر قصر الموصوف على الصّفه دون قصر الصّفه على الموصوف، و لازم ذلك عدم صلوح مثال واحد فى الأوّل لكلّ من القصرين و صلوحه لهما فى الثّانى.

أى للقلب و الإفراد، و إنّما عدّهما واحدا نظرا إلى متعلّقهما، و الحاصل إنّ مثالا واحدا يصلح لهما، إذ لم يشترط فيه تنافى الموصوفين، لأنّ التنافى بالمعنى المذكور بأن يكون مفهوم أحدهما عين نفى الآخر أو ملزوما له لزوما بيّنا، لا يتصوّر بين الموصوفات، فلا وجه لاشتراطه، فإذا ما ذكره المصنّف من المثالين صالح لكلّ منهما، فلا وجه للاعتراض المذكور.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره:

أنّه كان على المصنّف أن يتعرّض لقصر التّعيين، و يذكر له مثالا، فما وجه تركه له رأسا.

و حاصل الجواب:

إنّه لم يتعرّض لمثال قصر التّعيين رأسا، أى لا فى قصر الموصوف على الصّفه، و لا فى قصر الصّفه على الموصوف، لأنّ ما ذكره من الأمثله صالحه لأن تكون أمثله له، إذ لا يشترط فيه عدم التنافى، أو التنافى كما عرفت، و لهذا لم يتعرّض لذكر قصر التّعيين، و كذا الكلام فى سائر الطّرق، يعنى أورد-فى الطّرق الباقيه من النّفى و الاستثناء، و إنّما و تقديم ما حقّه التّأخير-فى قصر الموصوف على الصّفه مثال قصر القلب منفردا عن مثال قصر الإفراد لامتناع الاجتماع عنده، و فى قصر الصّفه على الموصوف مثالا واحدا لهما لإمكان الاجتماع، و ترك مثال قصر التّعيين فى الكلّ، لأنّ كلّ ما هو مثال لهما مثال له بحسب زعم المخاطب.

[و منها (۱) النّفی و الاستثناء (۲) ، کقولک فی قصره (۳)]إفرادا (۴) [ما زید إلّا شاعر (۵) و] قلبا [ما زید إلّا قائم (۶) ، و فی قصرها (۷)]إفرادا و قلبا [ما شاعر إلّا زید (۸)]

[و منها النّفی و الاستثناء]

@

[و منها النّفی و الاستثناء]

أی من طرق القصر «النّفی» أی بأیّ أداه کان، لأنّ أدوات النّفی کثیره، کلیس و ما و إن و غیرها ممّا یفید النّفی.

أی الاستثناء بإلاّ و أخواتها، ثمّ إنّه لم یقل: و منها الاستثناء، لأنّ الاستثناء من الإثبات، کقولک: جاء القوم إلّا زیدا لا یفید القصر، لأنّ الغرض منه الإثبات فقط، و الاستثناء قید مصحّح له، و کأنّک جاء القوم المغایرون لزید، و لو کان الاستثناء المذکور من طرق القصر لکان من طرقه الصّفه أیضا، نحو: جاء النّاس العابدون، و لم یقل به أحد بخلاف ما تقدّم فیه النّفی، فإنّ الغرض منه حینئذ النّفی، ثمّ الإثبات المحقّقان للقصر، و لیس الغرض منه تحصیل الحکم الإثباتیّ فقط.

قوله: «کقولک فی قصره» أی قصر الموصوف علی الصّفه «إفرادا» أی قصر إفراد، أو لأجل قصر الإفراد.

مفعول مطلق لقصره، أو مفعول لأجله.

أی لمن یعتقد اتّصافه بالشّعر و غیره، کالکتابه و نحوها.

یمکن أن یقال: إنّه لا وجه لتکرار المثال هنا، و ذلک لأنّ قوله: «ما زید إلّا شاعر» یصلح أن یکون مثالا لقصر الإفراد إن قدّرنا لا کاتب، و لقصر القلب إن قدّرنا لا مفحم، و کذلک قوله: «ما زید إلّا قائم» فإنّه إن قدّرنا لا کاتب یکون مثالا لقصر الإفراد، و إن قدّرنا لا قاعد، یکون مثالا لقصر القلب.

و السّرّ فی ذلک: إنّ المنفیّ لیس بمصرّح به فی النّفی و الاستثناء، فلنا أن نقدّره علی أحد الوجهین، بخلاف العطف فإنّ المنفیّ کان فیه مصرّحا به فیستحیل أن یکون منافیا، و غیر مناف، فلابدّ فیه من المثالین.

أی قصر الصّفه علی الموصوف.

فإنّه إن کان لمن اعتقد بأنّ کلّا من زید و عمرو شاعر، یکون القصر قصر إفراد، و إن کان لمن اعتقد أنّ عمرا شاعر لا زید، یکون القصر قصر قلب.

و الكلّ (۱) يصلح مثالا للتّعيين، و التّفاوت (۲) إنّما هو بحسب اعتقاد المخاطب [و منها إنّما (۳) كقولك فى قصره]إفرادا [إنّما زيد كاتب (۴) و]قلبا [إنّما زيد قائم (۵) ، و فى قصرها] إفرادا و قلبا (۶) ، [إنّما قائم زيد]و فى دلائل الإعجاز (۷) أنّ إنّما و لا العاطفه إنّما يستعملان فى الكلام المعتدّ به لقصر القلب دون الإفراد.

أى من الأمثله المذكوره لقصره أو لقصرها «يصلح مثالا للتّعيين» .

أى التّغاير بين ما تقدّم من قصرى الإفراد و القلب و بين قصر التّعيين بحسب اعتقاد المخاطب.

لا يقال: إنّه لا اعتقاد للمخاطب فى قصر التّعيين كى يكون التّفاوت بحسب اعتقاده، فكان عليه أن يقول: و التّفاوت إنّما هو بحسب حال المخاطب.

فإنّه يقال فى الجواب عن ذلك بأنّ: فى الكلام حذف الواو مع ما عطفت، أى بحسب اعتقاد المخاطب، و عدم اعتقاده، بمعنى أنّه إن اعتقد المخاطب الاشتراك، فالقصر إفراد، و إن اعتقد العكس فقلب، و إن لم يعتقد شيئا فتعيين.

[و منها إنّما]

@

[و منها إنّما]

أى سواء بالكسر أو الفتح، و ذلك لأنّ الموجب للحصر فى إنّما بالكسر موجود فى أنّما بالفتح، فمن قال: إنّ سبب إفاده إنّما بالكسر الحصر تضمّنها معنى ما و إلّا لا بدّ له أن يقول بإفاده أنّما بالفتح أيضا القصر، لوجود هذا الملاك فيه أيضا.

أى لمن اعتقد أنّه كاتب لا شاعر.

أى لمن اعتقد أنّه قاعد، و يرد على تعدّد المثال ما مرّ من أنّ المثال الواحد يصلح للإفراد و القلب، لأنّ القائميّه مثلا إن أضيفت إلى ما ينافيها كالقاعديّه يكون القصر قلبا، و إن أضيفت إلى ما لا ينافيها كالشّاعريّه يكون القصر إفرادا، فلا حاجه إلى تعدّد المثال.

أى بحسب حال المخاطب فإن كان معتقدا أنّ القائم زيد و عمرو، فالقصر إفراد، و إن كان معتقدا بأنّه عمرو فقطّ، فالقصر قلب، كما أنّه لو كان متردّدا كان القصر تعيينا.

هذا الكلام اعتراض من الشّارح على المصنّف، حاصله: إنّ المصنّف جعل إنّما لقصر القلب، و قصر الإفراد، هذا مخالف لما فى دلائل الإعجاز، و فيه إنّ إنّما و لا العاطفه إنّما يستعملان فى الكلام البليغ فى قصر القلب دون الإفراد، فإذا لا وجه لما صنعه المصنّف.

لا يقال: إنّه لا حزازه فى مخالفته للشّيخ، لأنّ رأيه ليس بحجّه عليه.

ص :۳۲۴

و أشار إلى سبب إفاده إنّما القصر بقوله: [لتضمّنه معنى ما و إلّا]و أشار بلفظ التّضمّن إلى أنّه ليس بمعنى ما و إلّا، حتّى كأنّهما لفظان مترادفان (۱) إذ فرق (۲) بين أن يكون فى الشّىء معنى الشّىء (۳) ، و أن يكون الشّىء الشّىء (۴) على الإطلاق (۵) ، فليس (۶) كلّ كلام يصلح فيه ما و إلّا، يصلح فيه إنّما، صرّح بذلك الشّيخ فى دلائل الإعجاز.

لأنّا نقول: إنّ الشّيخ لم يستند على ذلك برأيه، بل إنّما استند عليه بالاستقراء، حيث نسب ما ذكره إلى استعمال البلغاء، فإذا لا وجه لمخالفته له، فإنّه لا بدّ لكلّ جاهل أن يرجع إلى أهل الخبره.

أى و ليسا بمترادفين حقيقه، لأنّ من شرط التّرادف الاتّحاد معنى و أفرادا، و هما متّحدان فى المعنى فقطّ، و قوله: «لتضمّنه معنى ما و إلاّ» إشاره إلى ردّ ما ذكره الأصوليّون من أنّ ما فى إنّما للنّفى و إنّ للإثبات. وجه الإشاره: أنّه لو كان الأمر كذلك لقال: لكونه بمعنى ما و إلاّ أو لتضمّنه ما و إلاّ، كتضمّن الكلام للكلمتين، فإنّ هاتين العبارتين أصرح فى إفاده المقصود من قوله: «لتضمّنه معنى ما و إلاّ» ، و حيث إنّه عدل منهما إليه يظهر أنّ وجه العدول: الإشاره إلى أنّ ما و إنّ فى إنّما ليس للإثبات و النّفى، بل كلمه ما كافّه زائده، و كلمه إنّ فى هذا الحال موضوعه لمعنى إجماليّ مشتمل على معنى ما و إلاّ، أى النّفى و الإثبات الموجبين للقصر.

علّه للنّفى، و ملخّص الفرق: إنّ الأوّل يقتضى أن يكون معنى الشّىء الأوّل كلاّ، و معنى الشّىء الثّانى جزء، و الثّانى: يوجب أن يكون معناهما واحدا، و هما مترادفان فى المعنى، ثمّ إنّما و ما و إلاّ من قبيل الأوّل لا الثّانى.

أى كما فى موارد التّضمّن.

أى كما فى موارد التّرادف.

أى من غير اعتبار التّضمّن.

تفريع على قوله: «أنّه ليس بمعنى ما و إلاّ» و ذلك كالأمر الّذى شأنه أن ينكر، فإنّه صالح لأن يستعمل فيه ما و إلاّ، و لا يصلح لإنّما، لأنّها إنّما تستعمل فيما شأنه أن لا ينكر، و كمن الزّائده فإنّه يصلح معها ما و إلاّ، دون إنّما نحو: ما من إله إلاّ اللّه، و لا يصحّ أن يقال: إنّما من إله اللّه، لأنّ من لا تزاد فى الإثبات، فلو كان إنّما بمعناهما كان كلّ كلام يصلح فيه ما و إلاّ يصلح فيه إنّما، فهذا دليل على عدم التّرادف.

و لمّا اختلفوا (۱) فی إفاده إنّما القصر، و فی تضمّنه (۲) معنی ما و إلّا بیّنه (۳) بثلاثه أوجه، فقال: [لقول المفسّرین: إِنَّمٰا حَرَّمَ عَلَیْکُمُ اَلْمَیْتَهَ (۱)بالنّصب (۴) ، معناه ما حرّم علیکم إلّا المیته (۵) و]هذا المعنی [هو المطابق لقراءه الرّفع]

[سبب إفاده إنّما القصر]

@

[سبب إفاده إنّما القصر]

أی فقال بعضهم: إنّها لا تفید الحصر، و قیل: تفیده عرفا، و قیل: عرفا و استعمالا.

عطف السّبب علی المسبّب.

أی المذکور من إفاده إنّما الحصر، و من تضمّنها معنی ما و إلّا، و استدلّ علی تضمّن إنّما معنی ما و إلّا بثلاثه أوجه، أشار إلی الأوّل بقوله: «لقول المفسّرین» الموثوق بتفسیرهم لکونهم من أئمّه اللّغه و البیان.

[القراءات المختلفه فی قوله تعالی: إِنَّمٰا حَرَّمَ عَلَیْکُمُ اَلْمَیْتَهَ]

@

[القراءات المختلفه فی قوله تعالی: إِنَّمٰا حَرَّمَ عَلَیْکُمُ اَلْمَیْتَهَ]

أی نصب اَلْمَیْتَهَ .

و قیل: إنّ فی هذا الاستدلال نظر، لما فیه من الدّور، لأنّ المفسّرین یستدلّون بقول أهل المعانی، فإذا استدلّ أهل المعانی بقول المفسّرین جاء الدّور، فالمناسب الاستدلال باستعمال العرب.

و أجیب عن ذلک بأنّ المفسّرین یستدلّون بکلام علماء المعانی، هم المتأخّرون منهم، و المراد بالمفسّرین الّذین استدلّ علماء البیان بکلامهم هم المتقدّمون من العرب العارفون بموضوعات الألفاظ نحو ابن عبّاس و ابن مسعود و مجاهد، فمن فسّر القرآن من أکابر الصّحابه قبل تدوین علم المعانی، فلا مجال لتوهّم الدّور، ثمّ إنّه ظهر ممّا ذکرنا من تقیید المفسّرین بالعارفین الجواب عمّا ربّما یتخیّل من أنّه لا معنی للاستدلال علی معنی لفظ لغویّ بقول المفسّرین، فإنّه لا بدّ من أن یثبت من اللّغه و لا مجال للرّأی فیه.

وجه الظّهور إنّ التّمسّک بقولهم من حیث إنّهم عارفون باللّغه فهو من باب الاستدلال بالنّقل عن اللّغه لا من باب الاستدلال بما

أدّى إليه حدسهم و رأيهم.

ثمّ قول المصنّف إِنَّمٰا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ اَلْمَيْتَهَ بالنّصب مبتدأ، و خبره قوله: «معناه ما حرّم عليكم إلّا الميته» .

۱- ۱) سوره النّحل:۱۱۵.

أی (۱) رفع المیته، و تقریر (۲) هذا الکلام أنّ فی الآیه ثلاث قراءات (حرم) مبنیّا للفاعل، مع نصب المیته، و رفعها و (حرم) مبنیّا للمفعول مع رفع المیته، کذا فی تفسیر الکواشی (۳) ، فعلی القراءه (۴) الأولی، ما فی إنّما کافّه، إذ لو کانت (۵) موصوله لبقی إنّ بلا خبر، و الموصول بلا عائد، و علی الثّانیه موصوله لتکون المیته خبرا،

أی تفسیر لقوله: «هو المطابق لقراءه الرّفع» ، إذ القراءات بعضها مفسّره لبعض، فإذا کانت قراءه الرّفع مفیده لحصر المحرّم فی المیته ینبغی أن یکون المراد فی قراءه النّصب أیضا الحصر، فلو لم یکن إنّما للحصر لکان الکلام خالیا عن أداه الحصر مع کونه مقصودا.

جواب عن سؤال مقدّر، تقریره أنّ تأیید قول المفسّرین بالمطابقه لقراءه الرّفع غیر صحیح لاشتمال کلتا القراءتین علی إنّما، فیکون علی هذا تأیید إفاده إنّما للحصر بنفسه.

و حاصل الجواب أنّه إنّما یلزم تأیید الشّیء بنفسه لو أرید بقراءه الرّفع رفع (المیته) مع کون (حرم) مبنیّا للمفعول، و فرض ما مع ذلک کافّه، و لیس الأمر کذلک، إذ المراد رفع (المیته) مع کون (حرم) مبنیّا للفاعل، و لیس فیه کلمه إنّما بل کلمتا إن و ما الموصوله، فلا یلزم التأیید بنفسه، و لو فرض کون المراد رفع (المیته) مع کون (حرم) مبنیّا للمفعول، لم یلزم ذلک أیضا، لأنّ جعل ما کافّه، و إن کان صحیحا عندئذ إلّا أنّ الأرجح جعلها موصوله لبقاء إن عندئذ علی أصلها، و هو کونها عامله.

بضمّ الکاف و تخفیف الواو نسبه إلی کواشه حصن من أعمال الموصل، و هو الإمام موفّق الدّین أحمد بن یوسف بن الحسین الکواشی.

أی کون (حرم) مبنیّا للفاعل مع نصب (المیته) .

جواب عن سؤال مقدّر تقریره أنّه لم لا یجوز أن تکون إنّما مرکّبه من إن و ما الموصوله، و یکون ما حرّم اللّه إلّا المیته مفیدا للقصر المستفاد من تعریف المسند إلیه بالموصولیّه حیث إنّ الموصول عند عدم العهد یحمل علی الجنس، فیفید القصر عند وقوعه مبتدأ و خبرا.

و حاصل الجواب و الدّفع:

أنّه لا یمکن عندئذ الالتزام بکون ما موصوله، لاستلزام إنّ بلا خبر، و الموصول بلا عائد.

إذ لا يصحّ ارتفاعها بحرّم المبنىّ للفاعل على ما لا يخفى (۱) ، و المعنى (۲) إنّ الّذى حرّمه اللّه تعالى عليكم هو الميته، و هذا يفيد الحصر (۳) ، [لما مرّ]فى تعريف المسند من أنّ نحو: المنطلق زيد، و زيد المنطلق، يفيد قصر الانطلاق على زيد، فإذا كان إنّما متضمّنا معنى ما و إلّا، و كان معنى القراءه الأولى ما حرّم اللّه عليكم إلّا الميته، كانت (۴) مطابقه للقراءه الثّانيه، و إلّا (۵) لم تكن مطابقه لها

من فساد المعنى، لأنّ المستتر فى (حرم) عائد إلى اللّه تعالى، فلا تكون الميته فاعلا له، و لأنّه يلزم أن تكون الميته هو المحرّم- بالكسر-، فيفيد المعنى لأنّ الميته محرّمه- بالفتح-، لا محرّمه-بالكسر-، لأنّ المحرّم-بالكسر-هو اللّه تعالى.

أى و المعنى على القراءه الثّانيه.

أى يفيد قصر التّحريم على الميته، و ما عطف عليها فى الآيه، لأنّ الّذى حرّم فى قوّه المحرّم المعرّف بلام الجنس، لما عرفت من أنّ الموصول عن عدم العهد يحمل على الجنس و العموم، فيفيد القصر لما مرّ فى تعريف المسند من أنّ نحو المنطلق زيد، أى مفيد للحصر، سواء جعلت اللّام موصوله أو حرف تعريف، فكما أنّ مثال المنطلق زيد، يفيد حصر الانطلاق فى زيد، كذلك المقام حيث يفيد حصر التّحريم فى الميته، لأنّ المعنى إنّ المحرّم عليكم هو الميته، و إنّما ذكر زيد المنطلق، و إن لم يكن مقصودا بالاستشهاد، إذ المقصود به إنّما هو الأوّل و هو المنطلق زيد، لأنّ الميته معرّف بلام الجنس فيفيد قصر الميته على المحرّم أيضا، كما فى زيد المنطلق.

كان جواب الشّرط أعنى قوله: «فإذا كان إنّما متضمّنا. . .» ، و حاصل الكلام فى المقام أنّه لمّا ثبت أنّ القراءه الثّانيه تفيد القصر فوجب أن تكون القراءه الأولى أعنى قراءه النّصب أيضا مفيده للقصر، لأنّ القراءه الثّانيه يجب أن تكون مطابقه للقراءه الأولى لا مباينه.

أى و إن لم تكن إنّما متضمّنه معنى ما و إلّا لم تكن القراءه الأولى مطابقه للقراءه الثّانيه.

لإفادتها (۱) القصر، فمراد السّكّاكى و المصنّف بقراءه النّصب و الرّفع هو القراءه الأولى و الثّانيه (۲) ، و لهذا (۳) لم يتعرّضا للاختلاف فى لفظ حرّم (۴) بل (۵) فى لفظ الميته رفعا و نصبا، و أمّا على القراءه الثّالثه أعنى رفع الميته، و حرّم مبنيّا للمفعول، فيحتمل أن تكون ما كافّه، أى ما حرّم عليكم إلاّ الميته، و أن تكون موصوله (۶) أى إنّ الّذى حرّم عليكم (۷) هو الميته، و يرجّح هذا (۸) ببقاء إنّ عامله على ما هو أصلها (۹) . و بعضهم توهّم أنّ مراد السّكّاكى و المصنّف بقراءه الرّفع على هذه القراءه الثّالثه (۱۰) ،

أى لإفاده القراءه الثّانيه القصر بخلاف الأولى، فإنّها لا تفيده على هذا التّقدير، أى على تقدير عدم تضمّن إنّما معنى ما و إلاّ.

أى و ليس مرادهما بقراءه الرّفع القراءه الثّالثه، و قد عرفت أنّ المراد بالقراءه الأولى قراءه النّصب، و القراءه الثّانيه هى قراءه الرّفع مع بناء (حرم) للفاعل فيهما.

أى و لأجل أنّ مراد السّكّاكى و المصنّف بقراءه النّصب و الرّفع ما ذكرنا لم يتعرّضا، أى السّكّاكى و المصنّف للاختلاف فى لفظ (حرم) .

أى لعدم الاختلاف فى لفظ (حرم) حين كان مرادهما ما سبق، لأنّ (حرم) مبنىّ للفاعل على القراءتين المذكورتين.

أى تعرّضا للاختلاف فى لفظ الميته لوجود الاختلاف فيه.

أى فى محلّ نصب على أنّها اسم إنّ و الميته خبرها.

و الحصر حاصل على كلّ تقدير، و هو حاصل بإنّما على التّقدير الأوّل، و بالتّعريف الجنسى على التّقدير الثّانى.

أى الاحتمال الثّانى، و هو كون ما موصوله.

أى الأصل فى إنّ العمل، فهذا يكون وجها لترجيح الاحتمال الثّانى على الاحتمال الأوّل، ثمّ إنّه قد يعارض ما ذكره الشّارح من وجه ترجيح جعل ما موصوله على جعلها كافّه بإنّ جعلها كافّه، يؤيّده رسم الخطّ، فإنّ رسم الخطّ فى ما الموصوله الانفصال، إلاّ أن يقال: بأنّ رسم القرآن غير تابع لرسم الخطّ المصطلح.

أى رفع الميته مع بناء (حرم) للمفعول.

فطالبهما (۱) بالسّبب فی اختیار کونها موصوله، مع أنّ الزّجّاج اختار أنّها (۲) کافّه [و لقول النّحاه (۳) إنّما لإثبات ما یذکر بعده و نفی ما سواه]أی سوی ما یذکر بعده، أمّا فی قصر الموصوف نحو: إنّما زید قائم، فهو لإثبات قیام زید، و نفی ما سواه من القعود و نحوه (۴) و أمّا فی قصر الصّفه نحو إنّما یقوم زید فهو لإثبات قیامه (۵) و نفی ما سواه من قیام عمرو و بکر و غیرهما، [و لصحّه (۶) انفصال الضّمیر معه]أی مع إنّما نحو: إنّما یقوم أنا،

أی طلب من السّکّاکی و المصنّف ما هو السّبب و العلّه فی اختیارهما کون ما موصوله.

[قول النّحاه فی إنّما]

@

[قول النّحاه فی إنّما]

أی ما کافّه نظرا إلی کونها فی القرآن مرسومه متّصله، و الموصوله ترسم منفصله.

أی هذا الوجه الثّانی لإفاده إنّما القصر، و تضمّنها معنی ما و إلّا.

و حاصل هذا القول: إنّ النّحاه الّذین أخذوا النّحو من کلام العرب یقولون بکون إنّما للحصر، أی إثبات ما یذکر بعده، و نفی ما سواه، فدلالتها علی ذلک دلیل علی تضمّنها معنی ما و إلّا، فمعنی ما هو النّفی، و معنی إلّا هو الإثبات.

و بعباره أخری: إنّ دلاله إنّما علی الحصر دلیل علی تضمّنها ما الّتی هی للنّفی، و علی معنی إلّا الّتی هی للإثبات، و الحاصل: إنّه لمّا کان مفاد إنّما و مفاد ما و إلّا واحدا دالّ علی أنّها بمعناهما، فاندفع ما یقال: إنّ قول النّحاه إنّما یدلّ علی وجود معنی القصر فی إنّما لا علی خصوص تضمّنها معنی ما و إلّا، فالدّلیل لا ینتج المدّعی.

أی کالاضطجاع.

أی قیام زید، و نفی سواه من قیام عمرو و بکر و غیرهما، أی غیر عمرو و بکر.

إشاره إلی الوجه الثّالث من الوجوه الثّلاثه، أی إنّما یفید القصر لصحّه انفصال الضّمیر معه، قال بعضهم: إذا أرید حصر الفعل فی الفاعل المضمر، فإنّ ذکره بعد الفعل شیء من متعلّقاته وجب الفاعل و تأخیره، کما فی قولک: إنّما ضرب زیدا أنا، و کما فی بیت الفرزدق الآتی، فإنّه إذا لم یفصل، و لم یؤخّر لتبادر إلی الفهم أنّ المقصود الحصر علی ذلک المتعلّق، و إن لم یذکر، یجوز الانفصال نظرا إلی المعنی، و الاتّصال نظرا إلی اللّفظ، إذ لا فاصل لفظیّا، فظهر بما ذکرنا أنّ المراد بالصّحّه فی کلام المصنّف عدم الامتناع الشّامل للوجوب و الجواز.

لا یقال: إنّ هذا الدّلیل فیه دور، و ذلک لأنّ صحّه الانفصال متوقّفه علی التّضمّن کما قال الشّارح: و لا یعرف التّضمّن إلّا بصحّه

الانفصال للاستدلال بها عليه.

ص :٣٣٠

فإنّ الانفصال إنّما يجوز عند تعذّر الاتّصال، و لا تعذّر ههنا إلّا بأن يكون المعنى ما يقوم إلّا أنا، فيقع بين الضّمير و عامله (۱) فصل لغرض (۲) ثمّ استشهد على صحّته هذا الانفصال ببيت من يستشهد بشعره، و لهذا (۳) صرّح باسمه، فقال: (۴) [قال الفرزدق: أنا الذّائد]من الذّود، و هو الطّرد [الحامىّ الذّمار]أى العهد، و فى الأساس (۵) هو

لأنّا نقول: إنّ صحّه الانفصال تتوقّف على التّضمّن ثبوتا، و التّضمّن يتوقّف على صحّه الانفصال إثباتا فلا دور فيه.

و هو يقوم فى المثال وقع الفصل بإلّا، و ليس إلّا لغرض و هو القصر.

فإن قيل: إنّ يقوم للغائب، و أنا للمتكلّم، و لا يكون ضمير المتكلّم فاعلا للغائب.

يقال فى الجواب: بأنّ الفاعل فى الحقيقه محذوف، أى ما يقوم أحد إلّا أنا.

أى و هو الحصر.

أى لأنّ مراد المصنّف الاستشهاد على صحّه الانفصال مع التّمثيل لا مجرّد التّمثيل «صرّح باسمه» فالسّرّ فى ذلك بيان أنّ البيت ممّا يصحّ أن يستشهد به.

أى قال المصنّف: قال الفرزدق:

أنا الذّائد الحامى الذّمار و إنّما

يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

المعنى:

«الذّائد» بالذّال المعجمه و الهمزه و الدّال المهمله اسم فاعل من الذّود، بمعنى الطّرد و المنع، «الحامى» بالحاء المهمله اسم فاعل من الحمايه، و هو ككنايه بمعنى منع الضّرر، «الذّمار» بالذّال المعجمه و الرّاء المهمله ككتاب ما يلزمك حفظه و حمايته، «يدافع» مضارع من المدافعه بمعنى الدّفع، «الأحساب» جمع حسب، و هو بالحاء و السّين المهملتين، ما يعدّه الإنسان من مفاخر نفسه، و آبائه.

و الشّاهد فيه: انفصال الضّمير مع إنّما فى قوله: «و إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى» .

أى يريد أن يبيّن أنّ الذّمار بمعنى العهد بحسب الأصل، و أمّا بحسب العرف، فهو بالمعنى الّذى ذكره صاحب الأساس.

الحامى الذّمار، إذا حمى (١) ما لو لم يحمه ليم، و عنّف من (٢) حماه و حريمه (٣) . [و إنّما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى]لمّا كان غرضه (۴) أن يخصّ المدافع (۵) لا المدافع عنه (۶) فصل الضّمير، و أخّره (٧) إذ (٨) لو قال: و إنّما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنّه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، و هو ليس بمقصوده. و لا يجوز (٩) أن يقال: إنّه محمول على الضّروره، لأنّه كان يصحّ أن يقال: إنّما

أى حفظ ما لم يحفظه ليم، أى ذمّ و شدّد عليه.

بيان لما فى قوله: «ما لو لم يحمه» و الحمى بالكسر، ما يحميه الإنسان من مال أو نفس.

أى أقاربه، فى أقرب الموارد حريم الرّجل ما يحميه و يقاتل عنه، و لذا سمّيّت نساء الرّجل بالحريم.

ملخّصه أنّه إذا أخّر الضّمير بعد فصله كان الضّمير محصورا فيه، لأنّ المحصور فيه يجب تأخيره فى إنّما، فيكون المعنى حينئذ لا يدافع عن أحسابهم إلّا أنا لا غيرى، و هذا لا ينافى مدافعته عن أحساب غيرهم أيضا، و لو أخّر الأحساب لكانت محصورا فيها، و كان الواجب حينئذ وصل الضّمير و تحويل الفعل إلى صيغه المتكلّم، و كان المعنى إنّما أدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم، و لمّا كان غرض الفرزدق الأوّل دون الثّانى ارتكب التّعبير الأوّل المفيد له، و علمنا أنّ غرضه هذا من قرينه المدح.

أى على صيغه اسم الفاعل، فالقصر فى البيت من قصر الصّفه على الموصوف.

أى الأحساب.

أى فصل الضّمير اختيارا، و أخّره عن الأحساب لوجوب تأخير المحصور فيه عن المحصور فى إنّما.

علّه لمحذوف، و التّقدير لو أخّر الأحساب، و أوصل الضّمير بالفعل لفات الغرض، إذ لو قال: إنّما أدافع عن أحسابهم. . . و هو ليس بمقصوده لما فيه من القصور فى المدح مع أنّ المقام مقام المبالغه، لأنّه فى معرض التّفاخر.

أى لا يجوز أن يقال فى منع الاستشهاد بالبيت، و حاصله أنّ ما ذكرتموه من أنّ فصل الضّمير، و تأخيره دليل على الحصر غير صحيح، لأنّ ذلك الفصل إنّما هو لتقدير فاصل،

أدافع عن أحسابهم أنا، على أن يكون أنا تأكيدا و ليست (۱) ما موصوله اسم إنّ و أنا خبرها إذ لا ضروره فى العدول عن لفظ من إلى لفظ ما.

و هو إلّا ممنوع، إذ لا نسلّم أنّ ذلك الفصل، لتقدير فاصل، و ما المانع من أن يكون الفصل للضّروره، لأنّه لو قيل: و إنّما أدافع عن أحسابهم أو مثلى لانكسر البيت، فعدل إلى فعل الغيبه، لأنّه هو الّذى يمكن معه الفصل دون فعل المتكلّم لوجوب استتار الضّمير فيه، و حينئذ فلا يكون فصل الضّمير مع إنّما فى البيت لتضمّنه معنى ما و إلّا، فلم يتمّ الاستدلال.

و حاصل الجواب: أنّه لا ضروره فى البيت إذ له مندوحه عن ارتكاب الفصل المحوج لجعل الفعل غيبه، و هو أن يؤتى بفعل المتكلّم، ثمّ يؤتى بالضّمير لتأكيد الضّمير المستكين، و المستتر بأن يقال: و إنّما أدافع عن أحسابهم أنا و الوزن واحد، فلو لم يكن المقصود الحصر لأتى بالتّركيب هكذا.

نعم، هذا الجواب مبنىّ على قول ابن مالك من أنّ الضّروره هى ما لا مندوحه و لا مفرّ عنه للشّاعر، و أمّا على القول بأنّها ما وقع فى الشّعر مطلقا كان للشّاعر عنه مندوحه أم لا لم يتمّ هذا الجواب.

جواب عن سؤال مقدّر تقريره: إنّ الاستشهاد بالبيت على تضمّن إنّما معنى ما و إلّا بالتّقريب المذكور لا يتمّ إذ فى المقام وجه آخر يوجب فصل الضّمير، و القصر من غير تقدير كون إنّما بمعنى ما و إلّا، و هو أن تجعل ما موصوله اسم إنّ، و أنا خبرها، و جمله يدافع عن أحسابهم صلتها، أى ما، و المعنى حينئذ إنّ الّذى يدافع عن أحسابهم أنا كما تقول: إنّ الّذى أكرم زيدا أنا، فيفيد الكلام الحصر بتعريف المسند إليه بالموصوليّه، كما فى قراءه إنما حرم عليكم الميته بالرّفع، و يكون فصل الضّمير لكونه خبرا و العامل فيه معنوىّ، و ليس مرفوعا بالفعل حتّى يكون مفصولا عنه.

و حاصل الجواب:

إنّ المقام مقام افتخار، فلا يناسبه التّعبير بما الموصوله الّتى هى لغير العاقل مع إمكان التّعبير بمن و استقامه الوزن، فلو أراد هذا المعنى لقال: و إنّ من يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى، فلا ضروره فى العدول عن لفظ من إلى لفظ ما، و أيضا لو كانت موصوله كتبت مفصوله عن إنّ.

[و منها (۱) التّقـديم]أى تقديم ما حقّه التّأخير (۲) كتقـديم الخبر على المبتدأ أو المعمولات على الفعل [كقولك فى قصـره]أى قصـر الموصوف [تميمىّ أنا]كان الأنسب ذكر المثالين (۳) لأنّ التّميميّه و القيسـيّه إن تنافيا (۴) لم يصـلح هذا مثالا لقصر الإفراد (۵) ، و إلّا (۶) لم يصلح لقصر القلب، بل للإفراد (۷) [و فى قصرها، أنا (۸) كفيت مهمّتك]إفرادا أو قلبا أو تعيينا بحسب اعتقاد (۹) المخاطب.

[و منها التّقديم]

@

[و منها التّقديم]

أى من طرق القصر «التّقديم» .

أى هذا التّفسير يشـمل تقديم بعض معمولات الفعل على بعض كتقديم المفعول على الفاعل دون الفعل، مع أنّه لا يفيد الحصـر على ما هو الرّاجـح، فالأولى الإتيان بقيد غير، بأن يقال: أى تقديم ما حقّه التّأخير غير تقديم بعض معمولات الفعل على بعض، و احترز بقوله: «ما حقّه التّأخير» عمّا يجب تقديمه لصدارته كأين و متى مثلا.

أى لأنّ المثال المذكور لا يصلح مثالا للجميع، أى لقصر القلب و التّعيين و الإفراد.

كما إذا اعتبرنا فى النّسب طرف الأب فقطّ، كما هو المعروف إذ لا يمكن أن يوجد شخص كان جدّه الأعلى قيسيّا و تميميّا معا.

إذ يشترط فيه عدم تنافى الوصفين، و هما متنافيان فى المثال.

أى و إن لم يتنافيا كما إذا اعتبرنا فى النّسب طرف الأمّ أيضا، إذ عندئذ يمكن أن يوجد شـخص كان جدّه الأعلى من جانب الأمّ قيسـيّا، و من جانب الأب تميميّا أو بالعكس، لم يصـلح المثال المذكور مثالا لقصـر القلب لأنّه قد اعتبر فيه تنافى الوصـفين و هو منتف.

قوله: «بل للإفراد» موجود فى بعض النّسخ.

أى تقـديم أنا فى هـذا المثال يكون من باب تقـديم ما حقّه التّأخير على مذهب السّـكّاكى القائل بأنّ أصـله كفيتك أنا فقدّم أنا للتّخصـيص، و جعل مبتـدأ، لأنّه يرى أنّ تقديم الفاعل المعنوى و هو التّأكيد للاختصاص، و المصـنّف لم يرتضه فليس فيه عنده تقديم ما حقّه التّأخير، و إن أفاد التّخصـيص، لأنّ تقديم المسـند إليه على المسـند الفعلىّ يفيد الحصـر عنده، فإذا التّمثيل به على زعم الشّارح من تقييد التّقديم بما حقّه التّأخير ليس مستقيما.

الأولى أن يقول: بحسب ما عند المخاطب، لأنّ المخاطب فى قصر التّعيينلا اعتقاد له، بل هو شاكّ.

[و هـذه الطّرق]الأربعه (١) بعـد اشتراكها (٢) فى إفـاده القصـر [تختلف من وجوه، فـدلاله (٣) الرّابع]أى التّقـديم [بالفحوى]أى بمفهوم (۴) الكلام، بمعنى أنّه إذا تأمّل صاحب (۵) الذّوق السّـليم فيه فهم منه القصر، و إن لم يعرف اصطلاح البلغاء، فى ذلك (۶) [و]دلاله الثّلاثه [الباقيه بالوضع (٧)]

و الحاصل إنّ قوله: «أنا كفيت مهمّك» بمعنى وحدى قصـر إفراد لمن اعتقد أنّك و غيرك كفيتما مهمّه، و قصـر قلب بمعنى أنا كفيت مهمّك لا غيرى لمن اعتقد أنّ غيرك كفى مهمّه دونك.

أى العطف و ما و إلّا و إنّما و التّقديم.

أى الطّرق الأربعه.

[الاختلاف بين وجوه القصر]

@

[الاختلاف بين وجوه القصر]

أى هذا هو الوجه الأوّل من وجوه الاختلاف.

أى هـذا مخالف لما اصـطلحوا عليه، فإنّهم يسـمّون مفهوم المخالفه بـدليل الخطاب، و مفهوم الموافقه بفحوى الخطاب، فيقولون إنّ فحوى جمله تَقُـلْ لَهُمَـا أُفٍّ هو لاـ تضـرب و لا تشـتم، و دليل جمله إن جاءك زيـد فأكرمه، هو إن لم يجئك فلا تكرمه، و المراد بـالفحوى فى المقـام ليس مفهوم الموافقه، بـل ليس مفهوم المخـالفه أيضا، و إنّما المراد به ما يـدلّ عليه الكلام المشـتمل على التّقديم فى عرف البلغاء، و هو سرّ التّقديم و ملاكه، فإنّ مثل هذا الكلام إذا صدر من بليغ يدلّ على أنّ فى التّقديم سرّا، إذ البليغ لا يقدم على خلاف ما مقتضى الجرى الطّبيعىّ من دون نكته.

أى الكلام المشـتمل على التّقـديم لا يـدلّ على القصـر ابتـداء، بل يدلّ على حسب الذّوق السّـليم، إذ يدرك بالذّوق السّـليم أنّ للتّقديم سرّا و ملاكا، ثمّ يدلّ على القصر، لأنّ سرّ التّقديم ليس إلّا الحصر، فيكون التّقديم للحصر.

أى فى كون التّقديم مفيدا للحصر.

لاـ يقـال: إنّ هـذه الثّلاـثه إذا كـانت دلالتهـا على القصـر بـالوضع، لـم يكـن البحـث عنهـا من وظيفه هـذا الفنّ، لأـنّه بـاحث عن الخصوصيّات و المزايا الزّائده على المعانى الوضعيّه.

لأنّـا نقول: إنّ هـذه الثّلاـثه و إن كـانت دلالتهـا على الحصـر بـالوضع إلاّـ أنّ أحوال القصـر من كونه قلبا أو تعيينا أو إفرادا، إنّما تستفاد منها بمعونه المقام، و هى المقصوده فى هذا العلم

لأنّ الواضع وضعها لمعان تفيد القصر [و الأصل]أى الوجه الثّانى من وجوه الاختلاف إنّ الأصل (١) [فى الأوّل]أى طريق (٢) العطف [النّصّ على المثبت (٣) و المنفىّ (۴) كما مرّ (۵) ، فلا يترك]النّصّ عليهما. [إلّا كراهه الإطناب (۶) ، كما إذا قيل (٧) : زيد يعلم

دون ما استفيد منها بمجرّد الوضع.

أو يقال: إنّ هذه الثّلاثه لم توضع للقصر، بل إنّما وضعت لمعان يجزم العقل عند ملاحظه تلك المعانى بالقصر، و مراد المصنّف بقوله: «بالوضع» ليس أنّها وضعت له، بل مراده ما ذكرناه من أنّها تدلّ عليه بسبب وضعها لمعان يجزم العقل بالتّأمّل فيها على القصر، و إليه أشار الشّارح بقوله: «لأنّ الواضع وضعها» أى لا، و بل، و النّفى و الاستثناء، و إنّما «لمعان تفيد القصر» .

أى الكثير.

أى إضافه الطّريق إلى العطف بيانيّه.

أى على الّذى أثبت له الحكم فى قصر الصّفه على الموصوف، أو على الّذى أثبت لغيره فى قصر الموصوف على الصّفه.

أى النّصّ على المنفىّ، أى الّذى نفى عنه الحكم فى قصر الصّفه، أو نفى عن غيره فى قصر الموصوف.

أى الأمثله، فإنّ فى نحو: زيد شاعر لا كاتب، قد نصّ على المثبت لزيد، و هو شاعر، و المنفىّ عنه و هو كاتب، و فى نحو: ما زيد كاتبا بل شاعر، فقد نصّ على المنفىّ عن زيد، و هو كاتب، و على المثبت له، و هو شاعر، كما فى الأوّل.

غايه الأمر إنّ المنفىّ هنا هو الأوّل، و المثبت هو الثّانى، و كان الأمر فى الأوّل العكس.

أى لأجل كراهه التّطويل لغرض من الأغراض، كضيق المقام أو قصد الإبهام، أو تأتّى الإنكار لدى الحاجه إليه عند عدم التّنصيص أو استهجان ذكر المتروك صريحا.

أى قيل عند إراده إثبات صفات لموصوف واحد.

النّحو و الصّرف و العروض، أو (۱) زيد يعلم النّحو و عمرو و بكر، فتقول فيهما]أى فى هذين المقامين (۲) [زيد يعلم النّحو لا غير]أمّا فى الأوّل (۳) فمعناه لا غير النّحو، أى لا الصّرف و لا العروض، و أمّا فى الثّانى (۴) فمعناه لا غير زيد، أى لا عمرو و لا بكر، و حذف المضاف إليه من غير، و بنى هو على الضّمّ (۵) تشبيها بالغايات (۶) ، و ذكر بعض (۷) النّحاه أنّ لا فى لا غير ليست (۸) عاطفه، بل لنفى الجنس (۹)

أى أو قيل عند إراده إثبات صفه واحده لجماعه من الموصوفين.

أى مقام قصر الموصوف على الصّفه، و قصر الصّفه على الموصوف.

أى أمّا لا غير «فى الأوّل» أعنى زيد يعلم النّحو. . . فيكون من قصر الموصوف على صفه واحده من الصّفات الّتى أثبتها المخاطب له، ثمّ إنّ غير النّحو ليس نصّا فى نفى التّصريف و العروض، فيكون المنفىّ متروك النّصّ، إلّا أنّ لا غير قائم مقام لا التّصريف، و لا العروض فيكون بمنزله النّصّ.

أى أمّا لا غير فى الثّانى «فمعناه لا غير زيد، أى لا عمرو و لا بكر» فيكون من قصر الصّفه على واحد ممّن أثبت لهم المخاطب من الموصوفين.

أى بنى غير على الضّمّ لقطعه عن الإضافه.

أى مثل قبل و بعد، و سمّيت بذلك لأنّ الغايه فى الحقيقه ما بعدها الّذى هو المضاف إليه المحذوف، لكن لمّا حذف و نوى معناه و أدّى بذلك الظّرف سمّى غايه من باب تسميه المضاف باسم المضاف إليه.

ثمّ وجه الشّبه بين غير و بين قبل و بعد، و هما من الغايات هو حذف المضاف إليه من غير، كما يحذف من الغايات، و بعد حذف المضاف إليه كان غير مبهما مثلها، و صار مشابها لها من جهه الإبهام، و بتلك المشابهه صار مبنيّا على الضّم مثل الغايات.

أى و هو نجم الأئمّه الرّضى، و هذا إيراد على عدّ المصنّف لها من طرق القصر.

أى لأنّ العاطفه ينصّ معها على المثبت و المنفىّ جميعا، و هنا ليس الأمر كذلك، فلا تكون عاطفه.

أى و على هذا القول، فالقصر حاصل نظرا للمعنى، لأنّ معنى زيد شاعر لا غير ما زيد إلّا شاعر، فيرجع إلى النّفى و الاستثناء، و حينئذ فما فى كلام البعض من أنّ نحو لا غير

[أو نحوه]أى نحو لا- غير (١) مثل لا ما سواه (٢) ، و لا من عداه (٣) ، و ما أشبه ذلك (۴) [و] الأصل [فى]الثّلاثه [الباقيه (۵) النّصّ على المثبت فقطّ]دون المنفىّ، و هو ظاهر.

طريق آخر للقصر على هذا القول وهم، ثمّ إنّ غير على هذا القول فى محلّ نصب على أنّه اسم لا، و الخبر محذوف أى لا غيره عالم فى قصر الصّفه أو لا غيره معلوم له فى قصر الموصوف.

و الحاصل إنّ لا- الّتى بينى ما بعدها عند القطع عن الإضافه، هل هى لا- العاطفه أو الّتى لنفى الجنس خلاف، و كلاهما يفيد القصر فلو جعل الطّريق الأوّل النّفى بلا مطلقا، أى سواء كانت عاطفه أو لنفى الجنس كان أولى.

أى التّفسير يكون لبيان أنّ مرجع الضّمير فى «نحوه» هو «لا غير» أى نحو لا غير، و حيث أرجع الشّارح الضّمير إلى لا غير علم أنّ نحوه منصوب لعطفه على المنصوب بناء على أنّ جزء المقول له محلّ أو يقدّر لنحوه عامل، أى أو تقول: نحوه، و يكون من عطف الجمل.

أى راجع إلى الأوّل، أى زيد يعلم النّحو، لا ما سوى النّحو.

أى راجع إلى الثّانى، أى زيد يعلم النّحو لا من عداه، أى لا عمرو و لا بكر، و لهذا أتى فى الأوّل بكلمه الكائنه لغير ذوى العقول.

أى نحو ليس غير، و ليس إلّا.

أى و هى ما و إلّا و إنّما، و التّقديم هو «النّصّ على المثبت فقطّ» أى المثبت له الحكم فى قصر الصّفه، و المثبت لغيره فى قصر الموصوف، فتقول فى ما و إلّا فى قصر الصّفه ما قائم إلّا زيد، فقد نصصت على الّذى أثبت له القيام، و هو زيد، و لم تنصّ على الّذى نفى عنه، و هو عمرو مثلا، و تقول فى قصر الموصوف ما زيد إلّا قائم، فقد نصصت على الّذى أثبت، و هو القيام لغيره، و هو زيد، و لم تنصّ على الّذى انتفى عن ذلك الغير، و هو القعود مثلا، و تقول فى إنّما فى قصر الصّفه: إنّما قائم زيد، و فى قصر الموصوف: إنّما زيد قائم، و تقول فى التّقديم فى قصرها: أنا كفيت مهمّك، أى لا عمرو، و فى قصر الموصوف: زيدا ضربت أى لا عمرا، بمعنى إنّى اتّصفت بضرب زيد لا بضرب عمرو، فقد ظهر لك أنّ الطّرق الثّلاثه لا ينصّ فيها إلّا على المثبت، و إذا نصّ فى شىء منها على المنفىّ كان خروجا عن الأصل، كقولك: ما أنا قلت هذا، لأنّ المعنى لم أقله لأنّه مقول لغيرى، و الأوّل منصوص، و الثّانى

[و النّفی]أی الوجه الثّالث من وجوه الاختلاف أنّ النّفی بلا العاطفه (۱) [لا یجامع الثّانی] أعنی النّفی و الاستثناء، فلا یصحّ ما زید إلّا قائم لا قاعد، و قد یقع مثل ذلک (۲) فی کلام المصنّفین (۳) لا فی کلام البلغاء، [لأنّ (۴) شرط المنفیّ بلا العاطفه (۵) أن لا یکون]ذلک المنفیّ [منفیّا قبلها بغیرها]من أدوات النّفی (۶)

مفهوم، و کقولک: ما زیدا ضربت، فإنّ المعنی لم أضربه، و ضربه غیری، فقد ترک الأصل فی هذین المثالین إذ المقصود قصر الفعل علی غیر المذکور لا قصر عدم الفعل علی المذکور، فیکون النّصّ بما ینفی لا بما یثبت، فترک الأصل.

أی المقصود من النّفی هو النّفی بلا العاطفه بقرینه دلیله الآتی، و هو قوله: «لأنّ المنفیّ بلا العاطفه» .

أی مثل ما زید إلّا قائم لا قاعد، أی مجامعه لا العاطفه مع ما و إلّا.

أی قد یقع فی کلام المصنّفین الّذین لا یستشهد بکلامهم لا فی کلام البلغاء الّذین یستشهد بکلامهم، هذا تعریض علی الزّمخشری حیث قال فی الکشّاف فی تفسیر قوله تعالی: فَإِذا عَزَمْتَ فَتَوَکَّلْ عَلَی اَللّهِ أی لأنّ الأصلح لک لا یعلمه إلّا اللّه لا أنت.

علّه لعدم المجامعه.

أی شرط صحّه نفیه بها.

أی لا یکون منفیّا بغیر شخصها، و هذا الغیر هو ما یفید النّفی صریحا من الأدوات الموضوعه له، و هذا صادق علی ما إذا کان غیر منفیّ أصلا، و علی ما إذا کان منفیّا بغیر أدوات النّفی کالفحوی، أو علم السّامع أو علم المتکلّم أو شیء من الأفعال الدّالّه علی النّفی ضمنا کأبی و امتنع.

و کیف کان فالمنطوق شامل لفرضین و المفهوم له صوره واحده، و هی محلّ الامتناع أعنی ما إذا کان المنفیّ بها منفیّا قبلها بغیر شخصها من أدوات النّفی مثل ما و لیس و لا الّتی لنفی الجنس و لا العاطفه الأخری المماثله بلا الّتی وقع بها النّفی فی النّوع، و إن کنت مغایره لها بالشّخص، فلا یصحّ قام القوم لا النّساء لا هند، لأنّ هند منفیّه فی ضمن النّساء بغیر شخص لا الّتی نفیتها بها، قوله: «من أدوات النّفی» تخصیص للغیر لشموله کلّ غیر ینفی به، و لیس الأمر کذلک، فإنّه لا مانع من کون المنفیّ بلا منفیّا قبلها بالفحوی، و بنحو أبی و امتنع

لأنّها (۱) موضوعه لأن تنفى بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النّفى فى شىء قد نفيته (۲) ، و هذا الشّرط (۳) مفقود فى النّفى و الاستثناء، لأنّك إذا ما زيد إلّا قائم، فقد نفيت عنه (۴) كلّ صفه وقع فيها التّنازع (۵) حتّى كأنّك (۶) ليس هو بقاعد و لا

و كفّ.

أى لا العاطفه «موضوعه» أى بحكم الاستقراء و النّقل من الثّقاه العارفين باللّغه «لأن تنفى بها ما أوجبته للمتبوع» أى لأن تنفى بها ما أثبتّه للمتبوع هذا ظاهر فى قصر الصّفه على الموصوف مثل جاء زيد لا قاعد، فإنّك نفيت بلا عن عمرو المجىء الّذى أوجبته لزيد، و مشكل فى قصر الموصوف على الصّفه نحو: زيد قائم لا قاعد، فإنّ المنفىّ بها القعود، و لم يثبت للمتبوع الّذى هو قائم كما هو ظاهر.

و أجيب:

بأنّ المراد بما أوجبته للمتبوع المحكوم به أو الثّبوت للمحكوم عليه، ففى المثال المذكور المتبوع و هو قائم أوجبت له الثّبوت للمسند إليه، و قد نفيت بها هذا الثّبوت عن التّابع و هو قاعد، لأنّ معنى زيد قائم لا قاعد، أنّ زيدا محكوم عليه بالقيام، و ليس محكوما عليه بالقعود، بل هو منفىّ عنه.

أى فلا يصحّ ما جاءنى إلّا زيد لا عمرو.

أى عدم كون المنفىّ بها منفيّا قبلها بغيرها «مفقود فى النّفى و الاستثناء» .

أى عن زيد، نفيت بلفظ ما كلّ صفه وقع فيها التّنازع كالقعود و النّوم و نحوهما.

أى من المعلوم أنّ الصّفه الّتى تنفيها بعد هذا بلا، يجب أن تكون ممّا وقع فيها النّزاع، لأنّ المقصود من ذكر لا هو التّأكيد.

أى أتى بكأنّ، لأنّ هذا القول ليس بمحقّق لما عرفت من أنّ الأصل فى الثّلاثه الأخيره عدم التّصريح بالمنفىّ.

نائم و لا مضطجع، و نحو ذلک (۱) ، فإذا لا قاعد، فقد نفیت عنه بلا العاطفه شیئا هو منفیّ قبلها بما النّافیه (۲) و کذا (۳) الکلام فی ما یقوم إلّا زید، و قوله: بغیرها، یعنی (۴) من أدوات النّفی علی ما صرّح به فی المفتاح، و فائدته (۵) الاحتراز عمّا إذا کان منفیّا بفحوی الکلام، أو علم (۶) المتکلّم أو السّامع،

أی و لا مستلقی و مکبّ.

أی فحینئذ یلزم کونها مستعمله علی غیر جهه وضعها، فلا یصحّ ورودها بعد النّفی و الاستثناء، ثمّ إنّه قد یقال: هذا المنع إنّما هو فیما إذا عطف ما یلی لا العاطفه علی المستثنی منه، و أمّا إذا عطف علی المستثنی کما هو الظّاهر، فلا یجری هذا المنع، بل هو جائز لعطفه علی المثبت، فإذا ما زید إلّا قائم لا قاعد، صحّ إذا أردت عطف قاعد علی قائم، لأنّ المعنی نفی غیر القیام عن زید و إثباته له، ثمّ نفی القعود عنه، و کذا فی قصر الصّفه علی الموصوف، لکن یرد علیه أنّ المنقول عن الثّقاه أنّ شرط المنفیّ بلا العاطفه أن لا یکون منفیّا بغیرها قبلها أصلا، أی لا إجمالا و لا تفصیلا، و لا ریب أنّ القعود فی المثال قد نفی قبلها بما إجمالا، فلا یصحّ المثال و إن التزمنا بکون ما یلی لا عطفا علی المستثنی.

یعنی أنّه لا فرق بین قصر الموصوف علی الصّفه، و هو ما مرّ و بین قصر الصّفه علی الموصوف، و هو ما هنا فی هذا المثال، فإنّک قد نفیت فیه القیام عن عمرو و بکر، و غیرهما، من کلّ ما مغایر لزید، فلا یصحّ أن تقول: ما یقوم إلّا زید لا عمرو.

أی لمّا کان الغیر شاملا لغیر أدوات النّفی کفحوی الکلام، و کان غیر مراد أتی بالعنایه، و قال الشّارح: یعنی من أدوات النّفی.

أی فائده تقیید الغیر بکونه من أدوات النّفی هو الاحتراز عمّا إذا کان النّفی مدلولا علیه بفحوی الکلام، أی التّقدیم کما فی قولنا: زیدا ضربت، فلا مانع أن یقال: لا عمرا.

أی و الحال أنّ السّامع یعلم خلافه، کما إذا کنت تعلم بضرب زید دون عمرو، و السّامع یعلم بعلمک ذلک إلّا أنّه یعلم خلاف ما تعتقده، فتقول: ضربت زیدا لا عمرا، و بالجمله إنّ المراد هو علم المتکلّم أو السّامع بالمنفیّ.

أو نحو ذلک (۱) ، کما سیجیء فی إنّما. لا یقال: هذا (۲) یقتضی جواز أن یکون منفیّا قبلها بلا العاطفه الأخری نحو: جاءنی الرّجال لا النّساء لا هند. لأنّا نقول: (۳) الضّمیر (۴) لذلک المشخّص، أی بغیر لا العاطفه الّتی نفی بها ذلک المنفیّ، و معلوم (۵) أنّه یمتنع نفیه قبلها بها لامتناع أن ینفی شیء بلا قبل الإتیان بها، و هذا (۶) کما یقال: دأب الرّجل الکریم أن لا یؤذی غیره، فإنّ المفهوم منه أن لا یؤذی

أی من الأفعال المتضمّنه للنّفی، و لیس هو معناها صریحا مثل أبی و امتنع و کفّ، فإنّ معناها الصّریح ثبوت الإباء و الامتناع و الکفّ، فیقال: امتنع القوم عن المجیء لا عمرو، و کفّ القوم أنفسهم عن القتال لا عمرو، و أبی القوم عن السّیر لا عمرو.

أی ما ذکر فی بیان قوله: «بغیرها» ، «یقتضی جواز. . .» لأنّ المصنّف لم یشترط إلّا أن لا یکون المنفیّ منفیّا قبلها بغیرها لا بها، و المتبادر أنّ المراد بغیر لا- غیر نوعها من أدوات النّفی، و حینئذ یکون المثال المذکور صحیحا، لأنّ هند لیست منفیّه قبلها بغیر نوعها، بل منفیّه بها.

أی حاصل الجواب: إنّ المراد غیر شخص لا- و منه لا- أخری قبلها، و حینئذ، فلا یصحّ المثال المذکور، لأنّ هند منفیّ بغیر شخص لا الدّاخله علیها، قبل التّصریح بها.

أی الضّمیر فی قوله: «بغیرها لذلک المشّخص» .

جواب عن سؤال مقدّر، تقریر السّؤال: أنّ ما ذکرته فی بیان فائده قوله: «بغیرها» من أنّ الضّمیر راجع إلی شخص لا، و إن کان لا یقتضی التّجویز الّذی ذکره القائل إلّا أنّه یقتضی جواز کون المنفیّ بها منفیّا قبلها بشخصها، إذ غیرها لا یشمل شخصها مع أنّ هذا غیر جائز، فکان الواجب إدخالها فی أدوات فی الحکم بعدم الجواز.

و حاصل الجواب: إنّ هذا معلوم استحالته، إذ لا یمکن أن ینفی بشیء شیء قبل وجوده، و إذا کان محالا لا یتأتّی وجوده، فلا معنی للاحتراز عنه، و قد أشار إلیه الشّارح بقوله: «إنّه» أی الشّأن «یمتنع نفیه» أی المنفیّ بلا «قبلها» أی لا «بها» أی بلا.

أی قوله: «بغیرها» فی تناوله لا العاطفه الأخری، کقولک: دأب الرّجل الکریم أن لا یؤذی غیره، فی تناول الغیر هنا الرّجل الکریم الآخر، فکما لا یختصّ الغیر هنا باللّئیم، فکذلک لا یختصّ الغیر هناک بباقی الأدوات.

غيره، سواء كان ذلك الغير كريما، أو غير كريم، [و يجامع]أى النّفى بلا العاطفه [الأخيرين] أى إنّما، و التّقديم (١) [فيقال: إنّما أنا تميميّ لا قيسيّ و هو يأتينى (٢) لا عمرو، لأنّ (٣) النّفى فيهما]أى فى الأخيرين [غير مصرّح به (۴)]كما فى النّفى و الاستثناء، فلا يكون المنفيّ بلا لعاطفه منفيّا بغيرها من أدوات النّفى، و هذا (۵) [كما

نسب إلى الشّارح فى شرح المفتاح ما هذا لفظه: إن عند اجتماع طرفين أو أكثر إلى أيّهما ينسب إفاده القصر. إلى الأسبق أو الأقوى، ففى مثل إنّما جاءنى زيد لا عمرو، و إنّما أنا تميميّ لا قيسيّ إلى إنّما، و فى مثل زيدا ضربت لا عمرا، و إنّما زيدا ضربت، و إنّما تميميّ أنا، إلى التّقديم حتّى يكون المقصور عليه زيدا، و تميميّ، انتهى.

إنّ ما ذكره الشّارح مجرّد تخمين و خيال لا أساس له، إذ لا وجه لجعل التّقديم أقوى من العطف، و إنّما مع أنّ دلالتهما على القصر، و دلالته عليه بالفحوى، و قد اعترف الشّارح أيضا بكون التّقديم أضعف الطّرق، فالصّحيح فى المقام أن يقال: إنّه إذا جامعت لا العاطفه، و إنّما و التّقديم كان الحصر مستندا إليهما لتقدّمهما، و كانت العاطفه مؤكّده لذلك القصر، و إذا كان فى الكلام التّقديم مع إنّما يسند القصر أيضا إليهما، لأنّ التّقديم و إن كان أضعف الطّرق، إلّا أنّ إفادته القصر تكون فى عرض إفاده إنّما له لا فى طولها، فلا وجه لجعله مؤكّدا لإنّما.

و التّمثيل بنحو: زيدا ضربت لا عمرا، أحسن و أفضل، و ذلك لاحتمال أن يقال: و هو يأتينى، من باب التّقوّى دون التّخصيص، إذ قد عرفت فى بحث المسند إليه أنّ نحو: أنا سعيت قد يجىء للتّقوّى، و قد يجىء للتّخصيص.

علّه لصحّه مجامعه لا العاطفه مع الأخيرين.

و إنّما المصرّح بهما هو الإثبات و النّفى ضمنىّ، فلم يقبح حينئذ النّفى بلا العاطفه.

و بعباره أخرى: و ممّا يدلّ على أنّ النّفى الضمنىّ ليس كالتّصريح أنّه يقال: امتنع زيد عن المجىء لا عمرو، فيعطف على فاعل امتنع بلا، فيفيد الكلام حصر الامتناع فى زيد دون عمرو بواسطه العطف بلا، و صحّ ذلك لأنّ صريح امتنع زيد إيجاب الامتناع، فلا يفيد نفى ذلك الإيجاب، و أمّا نفى المجىء فهو ضمنىّ فجاز العطف بلا، لكون النّفى فى امتنع ضمنيّا، و لو صرّح به لهذا المعنى. و قيل: لم يجئ زيد لم يصحّ أن يقال: لا عمرو، لأنّه نفى للنّفى، فيكون إثباتا، و وضع لا للنّفى لا الإثبات.

أى ما ذكرنا من المثالين، مثل هذا المثال فى مجامعه لا مع النّفى الضّمنىّ، و إن كان

يقال: امتنع زيد عن المجيء لا عمرو]فإنّه يدلّ على نفى المجيء عن زيد، لكن لا صريحا بل ضمنا، و إنّما معناه الصّريح إيجاب امتناع (۱) المجيء عن زيد، فتكون لا- نفيا لذلك الإيجاب، و التّشبيه (۲) بقوله: امتنع زيد عن المجيء لا- عمرو، من جهه أنّ النّفى الضّمنىّ ليس فى حكم النّفى الصّريح، لا- من جهه أنّ المنفىّ بلا- العاطفه منفىّ قبلها بالنّفى الضّمنىّ، كما فى: إنّما أنا تميمىّ لا- قيسىّ، إذ لا دلاله لقولنا: امتنع زيد عن المجيء على نفى امتناع مجيء عمرو لا ضمنا، و لا صريحا. قال [السّكّاكى: شرط مجامعته]أى مجامعه النّفى بلا العاطفه [الثّالث]أى إنّما [أن لا يكون الوصف مختصّا بالموصوف (۳)]

النّفى الضّمنىّ فى المثالين منصبّا على المنفىّ بلا، و فى هذا المثال منصبّا على ما قبلها لا على منفيّها، فحيث إنّ المشبّه به جائز بلا شكّ، فكذلك المشبّه لعدم الفرق بينهما إلاّ فى الخصوصيّه المذكوره و هى لا توجب الميز من جهه الجواز و عدمه.

و لا شكّ أنّ امتناع زيد عن المجيء يتضمّن نفى المجيء عنه.

جواب عن سؤال مقدّر، و هو أن يقال: لا مناسبه بين أنا تميمىّ لا قيسىّ، و بين قوله: «امتنع زيد عن المجيء لا عمرو» حتّى تثبت المشابهه، و المناسبه شرط للتّشبيه، فأجاب بقوله: «و التّشبيه» فى أنّ النّفى الضّمنىّ فيهما ليس فى حكم النّفى الصّريح فى كونه مانعا عن العطف بلا.

نعم، الفرق بينهما أنّ قوله: إنّما أنا تميمىّ، ينفى كونه قيسيّا، و لا- يدلّ قوله: «امتنع زيد عن المجيء» على نفى امتناع مجيء عمرو.

أى لا يكون الوصف الّذى أريد حصره فى الموصوف بإنّما مختصّا بذلك الموصوف، و ذلك كما فى قولك: إنّما تميمىّ أنا، فإنّ التّميميّه لا يجب اختصاصها بالمتكلّم، هذا شرط بالنّسبه لقصر الصّفه، و يقاس عليه قصر الموصوف على الصّفه، فيقال: شرط مجامعه النّفى بلا- العاطفه لإنّما أن لا- يكون الموصوف مختصّا بتلك الصّفه، فلا يجوز أو لا يحسن أن يقال: إنّما المتّقى متّبع مناهج السّنّه لا البدعه، لاختصاص الموصوف بتلك الصّفه، و كذا لا يقال: إنّما الزّمن قاعد لا قائم لاختصاص الزّمن بالقعود.

فإن القصر لا- يكون إلاّ- عند الاختصاص، فكيف يشترط عدم الاختصاص فى مجامعته لإنّما، مع أنّ القصر لا يتحقّق إلاّ عند الاختصاص.

ليحصل الفائده (۱) [نحو: إِنَّمٰا يَسْتَجِيبُ اَلَّذِينَ يَسْمَعُونَ (۱)(۲)]فإنّه يمتنع أن يقال:

لا الّذين لا يسمعون لأنّ الاستجابه لا تكون إلاّ ممّن يسمع و يعقل، بخلاف إنّما يقوم

إنّ المشترط فی تحقّق القصر اختصاص الوصف بالموصوف، أو الموصوف بالصّفه، بحسب المقام، و المشترط فی المجامعه عدم اختصاص الوصف فی نفسه بالموصوف، و عدم اختصاص الموصوف فی نفسه بالصّفه.

و بعباره أخری:

إنّ القصر متقوّم علی اختصاص الوصف بالموصوف، أو الموصوف بالصّفه الحاصل من خصوصیّه المقام، و المشترط فی المجامعه عدم اختصاص الوصف فی نفسه بالموصوف، و عدم اختصاص الموصوف فی نفسه بالصّفه.

أی الفائده لا تحصل مع الاختصاص، لأنّ الوصف إذا کان مختصّا بالموصوف بنفسه، أو کان الموصوف کذلک، یتنبّه المخاطب للاختصاص بأدنی تنبیه علیه، فیکفی فیه کلمه إنّما.

و قبول، و هم المؤمنون، و فی بعض الحواشی، المعنی إنّما یؤمن بک و یطیع لک، و یقبل منک الّذین یفهمون قولک، و یقبلون نبوّتک.

هذا المثال مثال للمنفی، أعنی اختصاص الوصف بالموصوف، فإنّ الاستجابه مختصّه بذوی الأسماع لا تتعدّاهم إلی الصّمّ، و علیه فلا یصحّ أن یقال: إنّما یستجیب الّذین یسمعون لا الصّمّ أو لا الّذین لا یسمعون، بدلیل أنّ کلّ عاقل یعلم أنّ الاستجابه لا تکون إلاّ من سامع دون من لا یسمع، فالتّأکید بالنّفی بلا غیر مفید فی نحو ذلک. و المعنی إنّما یستجیب دعاءک للإیمان الّذین یسمعون سماع تدبّر و إذعان

۱- ۱) سوره الأنعام:۳۶.

زيد لا عمرو، إذ القيام ليس ممّا يختصّ بزيد (۱) ، و قال الشيّخ [عبد القاهر: لا تحسن] مجامعته (۲) الثّالث (۳) [فى]الوصف [المختصّ كما تحسن فى غيره، و هذا (۴) أقرب]إلى الصّواب، إذ لا دليل على الامتناع (۵) عند قصد زياده (۶) التّحقيق و التّأكيد. [و أصل الثّانى] أى الوجه الرّابع من وجوه الاختلاف أنّ أصل النّفى و الاستثناء [أن يكون ما استعمل له]أى الحكم الّذى استعمل فيه النّفى و الاستثناء [ممّا يجهله (۷) المخاطب و ينكره، بخلاف الثّالث] أى إنّما،

أى فلا مانع من المجامعه المذكوره.

[رأى الشّيخ عبد القاهر فى اجتماع النّفى بلا العاطفه مع إنّما]

@

[رأى الشّيخ عبد القاهر فى اجتماع النّفى بلا العاطفه مع إنّما]

أى النّفى بلا.

أى إنّما، فالمعنى لا تحسن مجامعه النّفى بلا إنّما، و يمكن أن يكون المراد من المنفى كمال الحسن لا أصل الحسن، و إلّا كان عين كلام السّكّاكى، لأنّ الخالىّ عن الحسن لا صحّه له عند البلغاء.

لا يقال: إنّه لا يجوز أن يكون مراد السّكّاكى من مقالته المتقدّمه أنّ عدم الاختصاص بنفسه شرط حسن المجامعه، فيكون موافقا للشّيخ.

لأنّا نقول: صرّح فى المفتاح بأنّه إذا كان له اختصاص لم يصحّ فيه استعمال لا العاطفه بعد إنّما، فمع هذا التّصريح لا مجال لهذا الحمل، إلّا أن يكون مراده من عدم الصّحّه عدم الصّحه عند البلغاء، و هو مساوق لعدم الحسن عند غيرهم.

أى هذا الّذى قاله عبد القاهر أقرب إلى الصّواب ممّا قاله السّكّاكى.

أى على امتناع مجامعه النّفى بلا للثّالث، أعنى إنّما.

أى عند قصد زياده تحقيق النّفى عن ذلك الغير و تأكيده، و هذا ردّ لقول السّكّاكى حيث قال: إذا كان الوصف مختصّا امتنعت المجامعه المذكوره لعدم الفائده.

و حاصل الرّد: إنّا لا نسلّم عدم الفائده، إذ قد تحصل فائده بالمجامعه المذكوره، و هى زياده التّحقيق و التّأكيد للنّفى.

أى يكون الحكم من جمله الأحكام الّتى يجهلها المخاطب بالفعل، غايه الأمر إنّ المخاطب فى مورد قصر القلب يكون جاهلا بالجهل المركّب، لأنّه معتقد بالعكس، و فى قصر الإفراد جاهلا بالنّفى لكونه معتقدا للشّركه، و فى قصر التّعيين يكون جاهلا

بكلّ من النّفى و الإثبات جهلا بسيطا.

ص :۳۴۶

فإنّ أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه ممّا يعلمه المخاطب و لا ينكره (۱) ، كذا فى الإيضاح (۲) نقلا عن دلائل الإعجاز. و فيه (۳) بحث: لأنّ المخاطب إذا كان عالما بالحكم، و لم يكن حكمه مشوبا بخطأ، لم يصحّ القصر (۴) ، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم. و جوابه (۵) : إنّ مراده أنّ إنّما يكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب و لا ينكره، حتّى أنّ إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه.

أى هذا لا يكون فى قصر التّعيين لأنّ المخاطب فى قصر التّعيين متردّد و شاكّ، فلا يتصوّر الإنكار من المتردّد، بل هو مختصّ بقصر القلب، و الإفراد، و كيف كان فاستعمال الإنكار فى قصر التّعيين على خلاف الأصل و الظّاهر.

حيث قال المصنّف فيه ما هذا لفظه: و أصل الثّالث أن يكون ما استعمل له ممّا يعلمه المخاطب و لا ينكره على عكس الثّانى.

أى فى قوله: «بخلاف الثّالث» أى إنّما بحث و اعتراض، لأنّ المخاطب إذا كان عالما بالحكم، و لم يكن حكمه مشوبا بالصّواب و الخطأ بأن لم يكن جاهلا بالحكم أصلا لا جهلا بسيطا و لا مركّبا لم يصحّ القصر، لأنّه لردّ الخطأ و بيان الصّواب.

أى بل للإضراب الانتقالى، أى لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم، و هو إفاده المتكلّم للمخاطب بأنّه عالم بالحكم مثله، و الوجه فيه أنّ المفروض كون المخاطب عالما بالحكم، فلا يعقل إفاده نفس الحكم لاستحاله تحصيل الحاصل، فليس له شأن سوى إفاده أنّ المخبر عالم بالحكم، و هذا هو لازم الحكم.

أى جواب الإشكال المذكور، و حاصله: إنّ قولهم إنّ أصل إنّما أن يكون الحكم الّذى استعملت فيه ممّا يعلمه المخاطب و لا ينكره، مرادهم به أنّ ذلك الحكم من شأنه أن يكون معلوما للمخاطب لكونه ممّا شأنه أن يظهر أمره، بحيث يزول الإنكار بأدنى تنبيه فى زعم المتكلّم، فلا ينافى هذا كونه مجهولا بالفعل.

و على هذا (۱) يكون موافقا لما فى المفتاح [كقولك لصاحبك، و قد رأيت شبحا من بعيد (۲) : ما هو إلّا زيد (۳) ، إذا اعتقده غيره]أى إذا اعتقد صاحبك ذلك الشّيخ غير زيد (۴) [مصرّا]على هذا الاعتقاد (۵) [و قد ينزّل المعلوم (۶) منزله المجهول لاعتبار مناسب (۷) فيستعمل له]أى لذلك المعلوم [الثّانى]أى النّفى و الاستثناء [إفرادا]أى (۸) حال كونه قصر إفراد [نحو: وَ مٰا مُحَمَّدٌ إِلاّٰ رَسُولٌ (۱)](۹) أى مقصور على

أى على التّوجيه المذكور يكون ما فى دلائل الإعجاز موافقا لما فى المفتاح.

تمثيل للأصل الثّانى، أعنى النّفى و الاستثناء، ثمّ الشّبح بسكون الباء و فتحها ما يعرف و ينظر بالعين كالإنسان و الإبل و الغنم و سائر المواشى «من بعيد» أى من مكان بعيد أتى به، لأنّ شأن البعيد أن يجهل و ينكر.

أى مقول لقولك، أى قولك: ما هو إلّا زيد.

بأن اعتقد أنّه عمرو، فيكون القصر فى المثال حينئذ قصر قلب.

أى فهذا المثال قد تحقّق فيه الجهل و الإنكار فيما من شأنه أن يجهل و ينكر لبعد مضمونه، و هذا الجهل لا يزول إلّا بتأكيد، فاستعملت فيه ما و إلّا على أصلهما.

[قد ينزّل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب]

@

[قد ينزّل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب]

أى الحكم الّذى هو معلوم «منزله المجهول» أى الحكم الّذى هو مجهول و منكر بحيث يحتاج إلى التّأكيد لدفع الإنكار.

أى هذا التّنزيل لأجل أمر معتبر مناسب للمقام كالإشعار بأنّهم فى غايه الاستعظام، لهلاكه عليه الصّلاه و السّلام فى المثال الآتى.

هذا التّفسير إشاره إلى أنّ قوله: «إفرادا» حال من «الثّانى» .

الآيه هكذا: وَ مٰا مُحَمَّدٌ إِلاّٰ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ اَلرُّسُلُ أَ فَإِنْ مٰاتَ أَوْ قُتِلَ اِنْقَلَبْتُمْ عَلىٰ أَعْقٰابِكُمْ وَ مَنْ يَنْقَلِبْ عَلىٰ عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اَللّٰهَ شَيْئاً وَ سَيَجْزِى اَللّٰهُ اَلشّٰاكِرِينَ .

سبب نزول هذه الآيه:

أنّه لما أرجف بأنّ النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قد قتل يوم أحد و أشيع ذلك، قال النّاس لو كان نبيّا لما قتل، و قال آخرون: نقاتل على ما قاتل عليه حتّى نلحق به، فأنزل اللّه سبحانه هذه الآيه ردّا على من زعم أنّه لو كان نبيّا لما قتل، فقال: وَ مٰا مُحَمَّدٌ إِلاّٰ

رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ اَلرُّسُلُ یعنی أنّه بشر

ص :۳۴۸

۱- ۱) سوره آل عمران:۱۴۴.

الرّساله لا يتعدّاها (۱) إلى التّبرّى من الهلاك]فالمخاطبون و هم الصّحابه رضى اللّه عنه كانوا عالمين بكونه مقصورا على الرّساله غير جامع بين الرّساله و التّبرّى من الهلاك لكنّهم لمّا كانوا يعدّون هلاكه أمرا عظيما [نزّل استعظامهم هلاكه منزله إنكارهم إيّاه]أى الهلاك فاستعمل له النّفى و الاستثناء، و الاعتبار المناسب هنا هو الإشعار بعظم هذا الأمر فى نفوسهم و شدّه حرصهم على بقائه عندهم.

[أو قلبا (۲)]عطف على قوله: إفرادا [نحو: إِنْ أَنْتُمْ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُنا (۱)]، فالمخاطبون و هم الرّسل عليهم السّلام لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا و لا منكرين

اختاره اللّه لرسالته على خلقه قد مضت من قبله رسل، فالرّساله لا تنافى الموت، ثمّ قال على نحو الإنكار:

أَ فَإِنْ مٰاتَ أى أفإن أماته اللّه و قتله الكفّار ارتددتم عن دينكم، و من يرتدد عن دينه فلن يضرّ اللّه شيئا لأنّه لا يجوز عليه الضّرر، بل مضرّته عائده عليه، لأنّه يستحقّ العقاب الدّائم عند الارتداد.

و الشّاهد فى الآيه:

استعمال النّفى و الاستثناء فيها مع كون الحكم معلوما لتنزيله منزله المجهول المنكر قصدا لاستعظامهم لموته صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى الرّساله، أى لا يتجاوز النّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم الرّساله إلى الخلود فى الدّنيا، فيكون القصر قصر موصوف على الصّفه قصر إفراد إخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظّاهر تنزيلا لاستعظامهم هلاكه منزله استبعادهم إيّاه و إنكارهم له كأنّهم اعتقدوا فيه وصفين الرّساله و الخلود و التّبرّى من الهلاك، فقصّر على الرّساله نفيا لخلوده و تبرّيه عن الهلاك قصر إفراد.

أى يستعمل فيما نزّل منزله المجهول الثّانى، حال كونه قلبا، أى قصر قلب.

۱- ۱) سوره آل عمران:۱۴۴.

لذلک، لکنّهم نزّلوا منزله المنکرین (۱) [لاعتقاد القائلین]و هم الکفّار [إنّ الرّسول لا یکون بشرا (۲) مع إصرار المخاطبین علی دعوی الرّساله]فنزّلهم القائلون منزله المنکرین للبشریّه لمّا اعتقدوا اعتقادا فاسدا من التّنافی بین الرّساله و البشریّه، فقلّبوا (۳) هذا الحکم بأن قالوا: إن أنتم إلّا بشر مثلنا، أی مقصورون علی البشریّه لیس لکم وصف الرّساله الّتی تدّعونها.

و لمّا کان هنا مظنّه (۴) سؤال، و هو أنّ القائلین قد ادّعوا التّنافی بین البشریّه و الرّساله، و قصروا علی المخاطبین علی البشریّه، و المخاطبون قد اعترفوا بکونهم مقصورین علی البشریّه حیث قالوا: إِنْ نَحْنُ إِلّا بَشَرٌ مِثْلُکُمْ (۵) ،

المعنی:

حکی اللّه سبحانه قصّه ما صنع الکفّار من قوم عاد و ثمود و نوح، و الّذی من بعدهم مع رسلهم، فقال للرّسل قومهم: إِنْ أَنْتُمْ إِلّا بَشَرٌ مِثْلُنا فما کنتم رسلا من اللّه سبحانه، فإنّ الرّسل لابدّ أن یکونوا ملائکه، تریدون أن تمنعونا عمّا کان یعبد آباؤنا من الأصنام و الأوثان، و إن کنتم رسلا فأتونا بحجّه واضحه علی صحّه ما تدعونه، و معجزه باهره موجبه للیقین بصدقه.

و الشّاهد فیه:

ما ذکره الشّارح فإنّ المخاطبین بهذا الکلام و هم الرّسل لم یکونوا جاهلین بکونهم بشرا و لا منکرین لذلک لکنّهم نزّلوا منزله المنکرین.

أی إنّما یکون ملکا.

أی القائلون «هذا الحکم» أی المستلزم لنفی البشریّه بحسب زعمهم.

أی مظنّه اسم مکان، أی لمّا کان هنا موضع أن یظنّ فیه وقوع «سؤال و هو» أی السّؤال إنّ القائلین قد ادّعوا لتّنافی بین البشریّه و الرّساله، و قصّروا المخاطبین علی البشریّه، و المخاطبون قد اعترفوا بکونهم مقصورین علی البشریّه، حیث قالوا: إِنْ نَحْنُ إِلّا بَشَرٌ مِثْلُکُمْ أی لسنا من الملائکه.

أی المخاطبین، و هم الرّسل «سلّموا انتفاء الرّساله عنهم» باعتبار أنّ البشریّه مناف للرّساله عندهم، فاعتراف الرّسل بالبشریّه یکون نفیا لرسالتهم علی زعمهم، فلا یکون مبطلا لدعوی الکفّار، بل مثبت لها بزعمهم.

فكأنّهم (۱) سلّموا انتفاء الرّساله عنهم أشار إلى جوابه (۲) بقوله: [و قولهم]أى قول الرّسل المخاطبين إِنْ نَحْنُ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكَمْ من]باب [مجاراه (۳) الخصم]و إرخاء (۴) العنان إليه بتسليم بعض مقدّماته [ليعثر (۵)]الخصم-من العثار-، و هو الزّلّه (۶) ، و إنّما يفعل ذلك [حيث (۷) يراد تبكيته]أى إسكات الخصم و إلزامه،

و حاصل ذلك أنّ الكفّار قد ادّعوا أنّ المخاطبين و هم الرّسل مقصورون على البشريّه، و ليسوا رسلا بناء على زعمهم من التّنافى بين الوصفين أعنى البشريّه و الرّساله، فإذا قول الرّسل فى جوابهم إِنْ نَحْنُ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يكون اعترافا لهم بكونهم مقصورين على البشريّه، و غير متجاوزين عنها إلى الرّساله، و الحال إنّ الأمر ليس كذلك، و هم منزّهون من أن يعترفوا كذلك.

أى جواب السّؤال المذكور، و حاصل الجواب: إنّ قولهم هذا من باب المماشاه معهم، و جعله مشتملا على أداه القصر من جهه قصد لتّطابق فى الصّوره، أى كونه على وفق كلامهم صوره، لا من جهه قصد القصر واقعا، و إذا ليس فى كلامهم حزازه و منقصه «و قولهم» أى قول الرّسل المخاطبين إِنْ نَحْنُ إِلاّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ من باب مجاراه الخصم، أى مماشاته، و الجرى معه فى الطّريق من غير مخالفه فى السّلوك، و مثاله أن تريد إزلاق صاحبك، فتماشيه فى الطّريق المستقيم حتّى إذا وصلت إلى مزلقه أزلقته و ألقيته فى الخطر و المهلكه.

أى مماشاه الخصم.

أى عطف على «مجاراه» ، عطف لازم على ملزومه.

أى لأنّه إذا سلّم له بعض مقدّماته كان ذلك وسيله لإصغائه لما يلقى إليه بعد ذلك من الكلام المثبت للدّعوى، فيعثر عند إلقائه و يفحم، و أمّا إذا عورض من أوّل و هله ربّما كان ذلك سببا لنفرته، و عدم إصغائه و عناده، و المراد ببعض المقدّمات صغرى القياس الّذى ذكرناه أعنى كونهم بشرا، و أمّا كون البشر لا يكون رسولا، و هو الكبرى فلم يسلّموها.

و هو الوقوع و السّقوط.

علّه «ليعثر» .

[لا لتسليم (۱) انتفاء الرّساله]فكأنّهم (۲) قالوا إنّ ما ادّعيتم (۳) من كوننا بشرا، فحقّ لا ننكره، و لكن هذا (۴) لا ينافى أن يمنّ (۵) اللّه تعالى علينا بالرّساله، فلهذا (۶) أثبتوا البشريّه لأنفسهم و أمّا إثباتها (۷) بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم

قوله:

«لا لتسليم انتفاء الرّساله» عطف على قوله: «من باب مجاراه الخصم» ، و المعنى أنّ ما قاله الرّسل للمجاراه، و لم يقولوه لتسليم انتفاء الرّساله عنهم، و ذلك لأنّ المراد ما نحن إلّا بشر لا ملائكه كما تقولون، لكن لا ملازمه بين البشريّه و نفى الرّساله كما تعتقدون، فإنّ اللّه تعالى يمنّ على من يشاء من عباده بخصوصيّه الرّساله، و لو كانوا بشرا.

أى الرّسل.

أى أيّها الكفّار.

أى كوننا بشرا.

أى ينعم اللّه سبحانه علينا بالرّساله.

أى فلعدم التّنافى بين البشريّه و الرّساله.

أى إثبات البشريّه «بطريق القصر» حيث قالوا: إِنْ نَحْنُ إِلّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ و لم يقولوا: نحن بشر مثلكم فقوله: «و أمّا إثباتها» جواب عن سؤال مقدّر، و تقريره: أنّه يكفى فى المجاراه أن يقولوا نحن بشر مثلكم، فلا وجه لإفادتهم بطريق القصر، فالنّفى و الاستثناء لغو، إذ ليس المراد إلّا مجرّد البشريّه.

و حاصل الجواب: إنّ قولهم: بطريق القصر لقصد المطابقه لكلام الخصم فى الصّوره، فيكون فى الكلام مشاكله، و هذا أقوى فى المجاراه، و على هذا يكون الحصر غير مراد، بل هو صورى فقط.

و حاصل الكلام فى المقام:

إنّ المصنّف لمّا فرغ من ذكر المثالين لما و إلّا كان فى أحدهما جائيا على أصله، و فى الآخر على خلافه، أراد أن يذكر مثالين لإنّما كان فى أحدهما مستعملا على أصله و فى الآخر على خلافه، فقال: و كقولك، عاطفا له على قوله: «و كقولك لصاحبك» الّذى كان مسوقا لذكر المثالين لما و إلّا.

[و كقولك]عطف على قوله: كقولك لصاحبك و هذا (۱) مثال لأصل إنّما، أى الأصل فى إنّما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك: [إنّما هو أخوك لمن يعلم ذلك، و يقرّ به (۲) و أنت تريد أن ترقّقه (۳) عليه]أى (۴) أن تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على أخيه و الأولى بناء على ما ذكرنا (۵) أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على

أى ما ذكره المصنّف مثال لأصل إنّما، أى بناء على ما يقتضيه ظاهر قول المصنّف من أنّ الأصل فى إنّما أن تستعمل فيما هو معلوم للمخاطب، و على هذا فهو مثال لتخريج الكلام على مقتضى الظّاهر، و ليس فيه من التّنزيل بمن يعلم أثر.

أى بكونه أخا له، و المراد أنّه يعلم ذلك بقلبه، و يقرّ به بلسانه.

أى قوله: «ترقّقه» إمّا بقافين من الرّقّه ضدّ الغلظه، يقال: رقّ الشّىء و أرقّه و رقّقه، و التّعديه بعلى بتضمين معنى الإشفاق، كما أشار إليه الشّارح و حينئذ يقرأ رقيقا أيضا بقافين، و المراد رقيق القلب، و إمّا بالفاء و القاف من الرّفق بمعنى اللّطف و حسن الصّنيع.

أى فى هذا التّفسير إشاره إلى أنّ صيغه فعّل للجعل و التّصيير، و المراد أنّك تحدث فى قلب من ذلك الشّفقه و الرّقه على أخيه بسبب ذكرك الأخوّه له، لأنّه و إن كان عالما بها، قد يحدث فى قلبه الشّفقه بسماعها، لأنّ الشّىء قد يوجب بسماعه من الغير ما لا يوجب بمجرّد علمه.

أى من أنّ إنّما تستعمل فى مجهول من شأنه أن يعلمه المخاطب و لا ينكره، حتّى إنكاره يزول بأدنى تنبيه لكونه لا يصرّ عليه، بناء على هذا فالأولى أن يكون هذا المثال من الإخراج لا على مقتضى الظّاهر، أى فالحكم فى هذا المثال، و هو الأخوّه و إن كان معلوما للمخاطب لكن لعدم عمله بموجب علمه بالأخوّه، إذ موجب علمه بها أن يشفق عليه، و لا يضرّ به نزّل منزله المجهول، و استعمل فيه إنّما على خلاف مقتضى الظّاهر، لأنّ مقتضى الظّاهر أن يجىء إنّما لخبر مجهول بالفعل، لكن من شأنه أن لا يجهله المخاطب و الأخوّه غير مجهول فى المثال، فاستعمال إنّما فيه يكون على خلاف مقتضى الظّاهر بتنزيل العالم بالأخوّه منزله الجاهل بها، و على هذا الاحتمال يكون قول المصنّف، و كقولك: إنّما هو أخوك، عطفا على قوله: «نحو: وَ مٰا مُحَمَّدٌ» و يكون المصنّف لم يمثّل لتخريج إنّما على مقتضى الظّاهر، لكن هذا الاحتمال فيه شىء، لأنّه لا يناسب قول المصنّف سابقا، فيستعمل له الثّانى، لأنّ الحصر

مقتضى الظّاهر [و قد ينزّل المجهول (١) منزله المعلوم (٢) لادّعاء (٣) ظهوره، فيستعمل (۴) له الثّالث]أى إنّما [نحو]قوله تعالى حكايه عن اليهود: إِنَّمٰا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١)(۵) ادّعوا أنّ كونهم مصلحين أمر ظاهر من شأنه أن لا يجهله المخاطب و لا ينكره،

فى هذا المثال الّذى نزّل فيه المعلوم منزله المجهول بالطّريق الثّالث لا بالطّريق الثّانى. و إنّما قال الشّارح و الأولى، و لم يقل: و الصّواب كى يكون إشاره إلى إمكان الجواب عنه بأنّه يجوز أن يكون هذا المثال على مقتضى الظّاهر من غير تنزيل، لأنّ المقصود منه ترقيق المخاطب، لا إفاده الحكم، فكونه معلوما له لا يضرّ، و القصر للمبالغه فى التّرقيق، لأنّه يفيد تأكيدا على تأكيد.

[قد ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء ظهوره]

@

[قد ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء ظهوره]

أى المجهول عند المخاطب.

أى منزله الحكم الّذى من شأنه أن يكون معلوما عند المخاطب بحيث لا يصرّ على إنكاره، فلا ينافى أنّه مجهول له بالفعل، و ليس المراد منزله المعلوم له بالفعل، لأنّ المعلوم بالفعل ليس محلّا للقصر.

علّه للتّنزيل، أى ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء المتكلّم ظهوره، و أنّ إنكاره ممّا لا ينبغى.

أى فبسبب ذلك التّنزيل يستعمل فيه الطّريق الثّالث من طرق القصر و هو إنّما.

قال اللّه سبحانه: وَ إِذٰا قِيلَ لَهُمْ لاٰ تُفْسِدُوا فِى اَلْأَرْضِ قٰالُوا إِنَّمٰا نَحْنُ مُصْلِحُونَ (١١) أَلاٰ إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ وَ لٰكِنْ لاٰ يَشْعُرُونَ نزّلت الآيه فى حقّ المنافقين من اليهود لعنه اللّه عليهم، و المراد أنّه إذا قيل للمنافقين لاٰ تُفْسِدُوا فِى اَلْأَرْضِ بالمعاصى، و صدّ النّاس عن الإيمان قٰالُوا إِنَّمٰا نَحْنُ مُصْلِحُونَ فردّهم اللّه بقوله: أَلاٰ إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ وَ لٰكِنْ لاٰ يَشْعُرُونَ أى يدّعون الإصلاح، و هم المفسدون و كاذبون فى دعوى أنّهم مصلحون، و لكن لا يعرفون أنّهم على ضلال و فساد.

و الشّاهد: فى إِنَّمٰا نَحْنُ مُصْلِحُونَ حيث استعملوا إنّما فى إثباتهم الصّلاح لأنفسهم، و هى إنّما تستعمل فى الحكم الّذى من شأنه أن لا ينكر، و لا يجهل لادّعائهم ظهور صلاحهم، ففى استعمالهم إنّما فى إثبات الصّلاح لادّعائهم ظهوره إشعار بأنّ نقيضه و هو فسادهم ظاهر الانتفاء حتّى لا يحتاج فى نفيه إلى التّأكيد بالنّفى و الاستثناء، فقد أنكروا الفساد الّذى اتّصفوا به مبالغين فى إنكاره حيث زعموا أنّ نفيه من شأنه أن يلحق بالظّواهر و الضّروريات الّتى لا تنكر.

۱- ۱) سوره البقره:۱۱.

[و لذلك (١) جاء (٢) أَلاٰ إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ للرّدّ عليهم مؤكّدا (٣) بما ترى (۴)]من إيراد الجمله الاسميّه (۵) الدّالّه على الثّبات، و تعريف (۶) الخبر الدّالّ على الحصر. و توسيط (٧) ضمير الفصل المؤكّد لذلك (٨)

أى لأجل ادّعائهم ظهور صلاحهم و مبالغتهم فى نفى فسادهم.

أى جاء قوله تعالى: أَلاٰ إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ لأجل الرّدّ عليهم بإثبات الفساد لهم، و نفى الإصلاح عنهم حال كون ذلك القول «مؤكّدا بما ترى» .

حال من فاعل جاء، و هو قوله تعالى: أَلاٰ إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ فيكون قوله: «مؤكّدا» على صيغه اسم المفعول.

أى بما تعلمه، أى مؤكّدا بتأكيدات شتّى منها كون الحكم فى صوره الجمله الاسميّه المفيده للدّوام و الثّبوت، فالجمله الاسميّه فى مقام الذّمّ تفيد الثّبات.

أى من الجمله الاسميّه المورده، فإضافه «إيراد» إلى «الجمله» من إضافه الصّفه للموصوف، لأنّ المؤكّد هو الجمله الاسميّه لا إيرادها.

أى و منها تعريف الخبر الدّالّ على الحصر، أى على حصر المسند فى المسند إليه، و المعنى لا مفسد إلّا هم، ثمّ الحصر يتضمّن للتّأكيد لأنّ المنفى فيه يتضمّن إثبات مقابله، كما أنّ المثبت فيه يتضمّن إثباته نفى مقابله.

أى و منها توسّط ضمير الفصل المفيد لتأكيد الحصر المستفاد من تعريف الجزأين أعنى المبتدأ و الخبر فى قوله تعالى: هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ و تعريفهما يفيد الحصر المتضمّن للتأكيد.

أى للحصر المستفاد من تعريف الخبر.

و تصدير (۱) الكلام بحرف التّنبيه الدّالّ على أنّ مضمون الكلام ممّا له (۲) خطر، و به (۳) عنايه، ثمّ التّأكيد بإنّ (۴) ، ثمّ تعقيبه (۵) بما يدلّ على التّقريع (۶) و التّوبيخ، و هو قوله: وَ لٰكِنْ لاٰ يَشْعُرُونَ (۷) [و مزيّه (۸) إنّما على العطف (۹) أنّه يعقل منها]أى من إنّما [الحكمان]أعنى الإثبات للمذكور، و النّفى عمّا عداه [معا]بخلاف العطف، فإنّه يفهم منه أوّلا الإثبات ثمّ النّفى، نحو: زيد قائم لا قاعد، و بالعكس

أى و منها تصدير الكلام بحرف التّنبيه، أى ألا الاستفتاحيّه، لأنّ تصدير الكلام بحرف التّنبيه من المؤكّدات.

أى لمضمون الكلام خطر، أى له عظمه، و الوجه فى أنّه مهمّا له خطر، لأنّ العلم بإفسادهم منبع الخيرات، و مبدأ دفع مضرّات المتوجّهه إلى المسلمين منهم.

أى بمضمون الكلام عنايه، أى اهتمام، فهو من عطف المسبّب على السّبب، حيث إنّ كون الشّىء ممّا له خطر يوجب الاهتمام به، فحيث إنّ التّصدير المذكور يشعر بذلك يكون من المؤكّدات.

أى التّأكيد بلفظ فى قوله: إِنَّهُمْ هُمُ اَلْمُفْسِدُونَ .

أى تعقيب الكلام، قوله: «تعقيبه» بالجرّ عطف على «تصدير» ، و قيل: على «إيراد الجمله الاسميّه» .

أى اللّوم، ثمّ عطف «التّوبيخ» على «التّقريع» عطف تفسيرىّ.

إنّما كان هذا يدلّ على التّقريع و التّوبيخ لإفادته أنّهم من جمله الموتى الّذين لا شعور لهم، و إلاّ لأدركوا إفسادهم بلا تأمّل.

[مزيّه إنّما على العطف]

@

[مزيّه إنّما على العطف]

أى فضيله إنّما، و شرفها على العطف.

أى خصّ العطف بالذّكر، لأنّ هذه المزيّه ثابته للتّقديم و للنّفى و الاستثناء، إذ كلّ منهما يتعقّل منه الحكمان، أى الإثبات و النّفى معا، أمّا كون التّقديم كذلك، فالوجه فيه واضح.

و أمّا كون النّفى و الاستثناء كذلك، فلأنّ النّفى فيه و إن كان مفهوما قبل الإثبات إلاّ أنّه نفى مطلق ليس عدلا للإثبات، و ما هو عدل له نفى ما عدا المخرج، و لا ريب أنّ هذا يستفاد عند ذكر المستثنى، كما أنّ الإثبات كذلك، فلذلك لم يتعرّض لهما المصنّف، و خصّ العطف بالذّكر، و بالجمله إنّ مزيّه إنّما على العطف بلا و غيرها ممّا يفيد الحصر ثابته بأنّها يعقل

نحو: ما زيد قائما بل قاعدا [و أحسن مواقعها]أى مواقع إنّما [التّعريض (۱) ، نحو: إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا اَلْأَلْبَابِ (۲) ،

منها الحكمان معا، أى يعقل منها حكم الإثبات و النّفى المفادين بالحصر دفعه بخلاف العطف حيث يعقل أحد الحكمين أوّلا، ثمّ الآخر ثانيا، و أمّا النّفى و الاستثناء و التّقديم ففيهما تعقّل الحكمين أيضا معا، فلم تظهر هذه المزيّه لإنّما عليهما، و لذلك لم يتعرّض المصنّف لهما.

أحسن مواقع إنّما التّعريض و هو إماله الكلام إلى جانب لينتقل الذّهن بمعونه المقام من هذا الجانب إلى جانب آخر هو المقصود، كما إذا قلت عند مجادلتك مع أحد: لست زانيا و لا- أختى زانيه، قصدا لتوبيخه، فتميل كلامك إلى جانب، أى تستعمله فى معناه الموضوع له لينتقل الذّهن من هذا المعنى بمعونه كون المقام مقام المجادله إلى المعنى الّذى هو مقصود لك أى ثبوت الزّنا لمقابلك و أخته، أى أنت زان و أختك زانيه.

لا يقال: إذا كان التّعريض بهذا المعنى، فلا معنى لقوله: «و أحسن مواقعها» التّعريض، لأنّ الاستعمال المذكور ليس موضع وقعت فيه إنّما، فإنّه من قبيل المعنى، و إنّما من مقوله اللّفظ، و إنّما يكون موقعها الكلام المستعمل تعريضا.

لأنّا نقول: العباره بتقدير مضاف، أى أحسن مواقعها ذو التّعريض، و هو الكلام، و قد يطلق التّعريض على نفس الكلام المستعمل فى معناه ليلوّح بغيره، و على هذا فلا- حاجه إلى التّقدير، و إنّما كان التّعريض أحسن مواقعها لأنّ إفاده الحكم الّذى شأنها أن تستعمل فيه لا- يهمّ المخاطب لكونه معلوما، أو من شأنه أن يكون معلوما بخلاف المعنى الآخر الملوّح إليه، فإنّه أهمّ لكون المخاطب جاهلا به مصرّا على إنكاره.

أى إنّما يتعقّل الحقّ أصحاب العقول، و إنّك تجزم بأنّه ليس المراد ظاهره، و هو حصر التّذكّر، أى تعقّل الحقّ فى أولى الألباب، أى أصحاب العقول، لأنّ هذا أمر معلوم، بل هو تعريض بذمّ الكفّار بأنّهم من فرط، أى تناهى جهلهم إلى الغايه القصوى يكونون كالبهائم، و يترتّب على ذلك التّعريض التّعريض بالنّبىّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم بأنّه لكمال حرصه على إيمان قومه يتوقّع التّذكّر من البهائم.

فإنّه تعريض بأنّ الكفّار من فرط (١) جهلهم كالبهائم فطمع النّظر]أى التّأمّل (٢) [منهم كطمعه منها (٣)]أى كطمع النّظر من البهائم.

[ثمّ القصر كما يقع بين المبتدأ و الخبر على ما مرّ (۴) يقع بين الفعل و الفاعل، نحو: ما قام إلّا زيد (۵) ، و غيرهما]كالفاعل و المفعول نحو: ما ضرب زيد إلّا عمرا (۶) ، و ما ضرب عمرا إلّا زيد (۷) و المفعولين نحو: ما أعطيت زيدا إلّا درهما (۸) ، و ما أعطيت درهما إلّا زيدا، و غير ذلك من المتعلّقات (۹) .

أى تناهى جهلهم.

أى تفسير النّظر بتأمّل إشاره إلى أنّه ليس بمعنى الرّؤيه بالعين الباصره، بل إنّه بمعنى التّأمل و التّدبّر فى الأمور المعقوله.

أى البهائم، أى ما يصل إليه النّظر منهم هو ما يصل إليه من البهائم، فكما أنّ النّظر لا يطمع أحد أن يصدر من البهائم فلا يطمع أحد أن يصدر من الكفّار.

[وقوع القصر بين الفعل و الفاعل و غيرهما]

@

[وقوع القصر بين الفعل و الفاعل و غيرهما]

أى ما مرّ فى هذا الباب، فإنّ الأمثله المذكوره أكثرها كان من قبيل قصر المبتدأ على الخبر، و إن كان بعضها من قبيل قصر الفعل على الفاعل، كما فى قوله تعالى: إِنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُوا اَلْأَلْبابِ و يحتمل ضعيفا أن يكون المراد من قوله: «ما مرّ» من كونه إضافيّا أو حقيقيّا، و كونه قصر موصوف على الصّفه أو العكس.

هذا مثال لقصر الفعل على الفاعل، و لا يتعدّاه إلى غيره.

مثال لقصر الفاعل فى المفعول، بمعنى أنّ الضّرب من جهه الوقوع على مفعول قصر على عمرو.

مثال لقصر المفعول على الفاعل، بمعنى أنّ الضّرب الواقع على عمرو من ناحيه الصّدور عن فاعل قد قصّر على زيد.

مثال لقصر المفعول الأوّل فى المفعول الثّانى، و المثال الثّانى بالعكس.

أى كالحال و التّمييز و نحوهما سوى المفعول معه، لأنّ المفعول معه لا يجىء بعد إلّا، ف لا يقال: لا تمش إلّا و زيدا. و مثال الحال فتقول فى قصرها على صاحبها: ما جاء راكبا إلّا زيد، و فى عكسه ما جاء زيد إلّا راكبا، و معنى الأوّل ما صاحب المجىء مع الرّكوب إلّا زيد، و معنى الثّانى ما زيد إلّا صاحب المجىء راكبا، فالأوّل من قصر الصّفه، و الثّانى من قصر

[ففى الاستثناء (١) يؤخّر المقصور عليه مع أداه الاستثناء]حتّى (٢) لو أريد القصر على الفاعل (٣) ، قيل: ما ضرب عمرا إلّا زيد، و لو أريد القصر على المفعول (۴) قيل: ما ضرب زيد إلّا عمرا، و معنى (۵) قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول (۶) ، و على هذا قياس البواقى، فيرجع (٧) فى التّحقيق

الموصوف. و مثال التّمييز كقولك: ما طاب زيد إلّا نفسا، أى ما يطيب من زيد إلّا نفسه، فهو من قصر الصّفه على الموصوف. مثال المجرور نحو: ما مررت إلّا بزيد، و مثال الظّرف نحو: ما جلست إلّا عندك، و مثال الصّفه نحو: ما جاءنى رجل إلّا فاضل، مثال البدل نحو: ما جاءنى أحد إلّا أخوك.

[موقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلّا]

@

[موقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلّا]

بيان لموقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلّا و ذلك أنّه قد عرفت أنّ أركان القصر ثلاثه:

المقصور، المقصور عليه، أداه القصر.

أى حتّى للتّفريع بمعنى الفاء.

أى قصر المفعول على الفاعل، فالفاعل مقصور عليه، و المفعول مقصور.

أى قصر الفاعل على المفعول، فالمفعول مقصور عليه، و الفاعل مقصور.

هذا جواب عن سؤال مقدّر، و تقريره أنّ القصر لا يكون إلّا قصر صفه على الموصوف أو موصوف على الصّفه، فلا معنى لقصر الفاعل على المفعول و بالعكس، لأنّ كلّ منهما ذات فلا يصحّ القصر.

و حاصل الجواب:

إنّ قولهم هذا من قصر الفاعل على المفعول، أو من قصر المفعول على الفاعل على حذف مضاف، أى من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول أو من قصر الفعل المتعلّق بالمفعول على الفاعل، لا أنّ ذات الفاعل أو ذات المفعول مقصوره.

أى أو قصر أحد المفعولين على الآخر، أو قصر صاحب الحال على الحال، أو قصر الحال على صاحبها.

تفريع على ما ذكر من قصر الفعل المسند للفاعل على المفعول، قوله: «أو قصر الموصوف على الصّفه» تفريع على قصر الفاعل على الفعل المتعلّق بالمفعول.

إلى قصر الصّفه على الموصوف (۱) ، أو قصر الموصوف على الصّفه (۲) و يكون حقيقيّا (۳) و غير حقيقيّ (۴) إفرادا و قلبا و تعيينا و لا يخفى اعتبار ذلك (۵) [و قلّ]أى جاز على قلّه (۶) [تقديمهما]أى تقديم المقصور عليه، و أداه الاستثناء على المقصور حال كونهما (۷) [بحالهما]و هو أن يلى المقصور عليه الأداه [نحو: ما ضرب إلّا عمرا زيد (۸)]فى قصر الفاعل على المفعول [و ما ضرب إلّا زيد عمرا (۹)]فى قصر المفعول على الفاعل، و إنّما

بأن يقال فى نحو: ما قام إلّا زيد، أنّ القيام مقصور على زيد لا يتعدّاه إلى غيره.

بأن يقال فى نحو: ما ضرب عمرا إلّا زيد، ما عمرو إلّا مضروب زيد، فتقصر عمرا على صفه المضروبيّه لزيد.

أى إذا لم ينظر فى القصر إلى شىء دون شىء.

أى إذا نظر فى قصره إلى جهه دون جهه، و هو على أقسام: قصر إفراد إذا اعتقد المخاطب الشّركه، و قصر قلب إذا اعتقد المخاطب العكس، و قصر تعيين إذا تردّد المخاطب.

أى اعتبار كلّ من قصر الصّفه على الموصوف، و قصر الموصوف على الصّفه فى قصر الفاعل على المفعول أو المفعول على الفاعل، كما عرفت كان القصر حقيقيّا أو غير حقيقيّ، مثلا إذا قلت فى قصر الفاعل على المفعول: ما ضرب زيد إلّا عمرا، إن أريد ما مضروب زيد إلّا عمرو دون كلّ ما هو غير عمرو، و كان من قصر الصّفه قصرا حقيقيّا، و إن أريد دون خالد كان قصرا إضافيّا، ثمّ إن أريد الرّدّ على من زعم أنّ مضروب زيد عمرو و خالد مثلا كان إفرادا، و إن أريد الرّدّ على من زعم أنّ مضروبه خالد دون عمرو كان قلبا، و إن كان المخاطب متردّدا فى المضروب منهما كان تعيينا.

إشاره إلى أنّه شرط فى الجواز مع القلّه و بقائهما بحالهما ليس شرطا للقلّه حتّى تلزم كثره تقديمهما على تقدير عدم بقائهما على حالهما.

[تقديم المقصور عليه و أداه الاستثناء على المقصور]

@

[تقديم المقصور عليه و أداه الاستثناء على المقصور]

أى المقصور عليه و أداه الاستثناء بحالهما.

أى كان فى الأصل: ما ضرب زيد إلّا عمرا.

أى كان فى الأصل: ما ضرب عمرا إلّا زيد.

قال: بحالهما احترازا عن تقديمهما مع إزالتهما (۱) عن حالهما. بأن (۲) تؤخّر الأداه عن المقصور عليه، كقولك فى ما ضرب زيد إلاّ عمرا «ما ضرب عمرا إلاّ زيد» فإنّه يجوز ذلك (۳) لما فيه (۴) من اختلال المعنى و انعكاس المقصود، و إنّما قلّ تقديمهما بحالهما [لاستلزامه (۵) قصر الصّفه قبل تمامها]لأنّ الصّفه المقصوره على الفاعل مثلا هى الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل، فلا يتمّ المقصور (۶) قبل ذكر المفعول،

أى إزاله المقصور عليه و أداه الاستثناء عن حالهما.

بيان لإزالتهما عن حالهما.

أى لا يجوز تأخير الأداه عن المقصور عليه.

أى لما فى التّأخير من اختلال المعنى و انعكاس المقصود، فيكون قوله: «انعكاس المقصود» عطفا تفسيريّا على اختلال المعنى.

توضيح ذلك: أنّه يلزم من تأخير الأداه عن المقصور عليه انقلاب قصر الفاعل على المفعول إلى قصر المفعول على الفاعل و بالعكس، و هذا معنى الاختلال و الانعكاس، لأنّ المقصور عليه لا يعلم عند التّقديم من المقصور، فيظنّ أنّ المقصور عليه هو المقصور، و المقصور هو المقصور عليه، و ذلك لأنّ معنى قولنا: ما ضرب زيد إلاّ عمرا، ما مضروب زيد إلاّ عمرو، و معنى قولنا: ما ضرب عمرا إلاّ زيد، ما ضارب عمرو إلاّ زيد، فالمقصود فى الأوّل حصر مضروبيّه زيد فى عمرو، و المقصود فى الثّانى حصر ضاربيّه عمرو فى زيد، فيلزم الاختلال و الانقلاب جدّا، فلا يجوز.

أى لاستلزام تقديمهما بحالهما «قصر الصّفه قبل تمامها» و هو غير جائز، بل ممتنع، و ظاهر هذا الكلام سخيف جدّا، لأنّ تقديمهما بحالهما لو كان مستلزما لقصر الصّفه قبل تمامها، لكان ممتنعا لا قليلا، فلابدّ من الالتزام بأنّه بتقدير مضاف، أى لإيهام استلزامه قصر الصّفه قبل تمامها، و إلاّ فلا استلزام فى نفس الأمر، لأنّ الكلام يتمّ بآخره، قوله: «لأنّ الصّفه المقصوره على الفاعل. . .» علّه للاستلزام المذكور.

أى و هو الفعل الواقع على المفعول لا يتمّ قبل المفعول، فلو قدّم المقصور عليه و هو الفاعل على المفعول لزم قصر الصّفه قبل تمامها.

توضيح ذلك فنقول: إنّ لزوم قصر الصّفه قبل تمامها ظاهر، إمّا فى قصر الصّفه على

فلا يحسن قصره، و على هذا (۱) فقس (۲) ، و إنّما جاز (۳) على قلّه نظرا إلى أنّها (۴) فى حكم التّامّ باعتبار ذكر المتعلّق فى الآخر،

الموصوف فى فرض قصر الفاعل على المفعول، فلأنّ الفعل المتعلّق بالفاعل فى قصره على المفعول هو المقصور، و المفعول هو المقصور عليه، فحينئذ لو ذكر المفعول قبل الفاعل لزم ما ذكر من قصر الصّفه قبل تمامها، فإذا ما ضرب زيد إلّا عمرا، و تؤوّل على أنّ المعنى ما مضروب زيد إلّا عمرو، لزم-لو قدّم المقصور عليه، و قيل: ما ضرب إلّا عمرا زيد-قصر الصّفه قبل تمامها، لأنّا قدّمنا عمرا و هو المقصور عليه قبل تمام الصّفه المتضمّنه للفعل، إذ تمامها بذكر الفاعل، و كذا الفعل المتعلّق بالمفعول فى قصره على الفاعل هو المقصور، فإذا ما ضرب عمرا إلّا زيد، و قدّر أنّ المعنى ما ضارب عمرو إلّا زيد، فلو قدّم و قيل: ما ضرب إلّا زيد عمرا لزم قصر الضّرب قبل ذكر متعلّقه على الفاعل، و هو قصر الصّفه قبل تمامها، لأنّها تتمّ بعد ذكر المفعول، و أمّا فى قصر الموصوف كما قدّر فى المثال ما زيد إلاّ ضارب عمرو، فلا يتّضح فيه قصر الصّفه قبل تمامها، و إنّما فيه فى التّأخير تقديم المقصور على بعض الصّفه المنزّل منزله التّقديم على الكلّ و فى التّقديم تأخيره عن جميعها.

أى على البيان المذكور للصّفه المقصوره على الفاعل.

أى فتقول فى قصر الفاعل على المفعول: إنّ الصّفه المقصوره على المفعول هى الفعل المتعلّق بالفاعل، فلا يتمّ المقصور قبل ذكر الفاعل، فلا يحسن قصره، كما عرفت، و الفاء فى قوله: «فقس» زائده، لتحسين اللّفظ.

جواب عن سؤال مقدّر، و هو أن يقال: إذا لم يتمّ المقصور قبل ذكر المفعول فى قصر الفاعل على المفعول، فكيف صاغ جوازه.

و حاصل الجواب:

إنّما جاز على قلّه، و إن كان مقتضى القياس أن لا يجوز أصلا نظرا إلى أنّ الصّفه تصبح تامّه بذكر المتعلّق فى الآخر، أى فى آخر الكلام، و إنّما يعتبر القصر بعد تمام الكلام لا قبله، فلا يلزم فى الحقيقه حصر الصّفه قبل تمامها.

أى الصّفه «باعتبار ذكر المتعلّق» أعنى المفعول «فى الآخر» يعنى فى آخر الكلام.

[و وجه الجميع (۱)]أی السّبب فی إفاده النّفی و الاستثناء القصر فیما بین المبتدأ (۲) ، و الخبر و الفاعل و المفعول (۳) و غیر ذلک (۴) [إنّ النّفی فی الاستثناء المفرّغ (۵)]الّذی حذف منه المستثنی منه، و أعرب ما بعد إلّا بحسب العوامل [یتوجّه إلی مقدّر (۶) و هو مستثنی منه] لأنّ (۷) إلّا للإخراج،

[وجه الحصر فی جمیع صور الحصر]

@

[وجه الحصر فی جمیع صور الحصر]

أی وجه الحصر فی جمیع صور الحصر بما و إلّا سواء کان بین الفعل و الفاعل أو المبتدأ و الخبر أو غیرهما.

أی نحو: ما زید إلّا قائم.

أی نحو: ما ضرب زید إلّا عمرا.

أی کالحال و صاحبها، و المفعول الأوّل و الثّانی إلی غیر ذلک ممّا تقدّم تفصیله. فالمراد بالوجه سبب إفاده النّفی و الاستثناء القصر، و بالجمیع الموارد الّتی یقع فیها القصر بإلّا.

إنّما تعرّض لبیان وجه إفاده الاستثناء المفرّغ القصر دون غیره من الاستثناء الّذی لا یکون مفرّغا، و دون الطّرق الثّلاثه الباقیه، لأنّ إفاده التّقدیم القصر لیس إلّا بالذّوق السّلیم، فمن له الذّوق یدرکه، إذا راجع وجدانه، فلا حاجه إلی البیان بالنّسبه إلیه، و من لم یدرکه لعدم هذا الذّوق له لا یفیده البیان ثمّ إفاده طریق العطف للقصر، و کذا النّفی و الاستثناء إذا کان المستثنی منه مذکورا واضحه لا تحتاج إلی البیان، و إفاده إنّما للقصر لکونه بمعنی ما و إلّا لا تحتاج إلی البیان، لأنّ البیان فی ما و إلّا یغنی عن البیان، أی القصر بإنّما، فما بقی الخفاء إلّا فی الاستثناء المفرّغ، فلهذا اقتصر المصنّف علی بیانه فقط.

أی إلی شیء یمکن أن یقدّر لانسباق الذّهن إلیه، و رجوع تفصیل المعنی إلیه، لأنّه یتوقّف إفاده التّرکیب للمعنی علی تقدیره فی نظم الکلام تقدیرا یکون کالمذکور بحیث یکون إسقاطه إیجازا.

علّه لقوله: «یتوجّه إلی مقدّر» فالقرینه علی المقدّر هی کلمه إلّا، و کذلک علی عمومه، ثمّ إنّ هذا التّوجیه إنّما هو ناظر إلی ما إذا کان المستثنی متّصلا بقرینته أن محلّ الکلام هو الاستثناء المفرّغ الّذی لا یقدّر فیه المستثنی منه إلّا متناولا للمستثنی فیکون متّصلا دائما، و یکون إلّا فیه للإخراج، فلا یرد علیه ما یقال: إنّ قوله: «لأنّ إلّا للإخراج» ینتقض بما إذا کان المستثنی منقطعا، وجه عدم الورود أنّ المستثنی المنقطع لیس محلّ الکلام، فهو خارج تخصّصا، فلا مجال للنّقض.

و الإخراج يقتضى مخرجا (۱) منه [عامّ]ليتناول المستثنى و غيره، فيتحقّق (۲) الإخراج [مناسب (۳) للمستثنى فى جنسه]بأن يقدّر فى نحو: ما ضرب إلّا زيد ما ضرب أحد (۴) ، و فى نحو: ما كسوته إلّا جبّه «ما كسوته لباسا (۵)» ، و فى نحو: ما جاءنى إلّا راكبا» ما جاءنى كائنا (۶) على حال من الأحوال» و فى نحو: ما سرت إلّا يوم الجمعه، «ما سرت وقتا من الأوقات (۷)» و على هذا القياس (۸)

أى ليس المخرج منه هنا إلّا المقدّر.

أى لو لم يكن عامّا لا يتحقّق الإخراج، إذ البعض إمّا نفس المستثنى، و إمّا غيره، فعلى الأوّل يلزم استثناء الشّىء عن نفسه، و يصبح الكلام متناقضا، و على الثّانى لا يتحقّق دخول المستثنى فى المستثنى منه، فلا يتحقّق الإخراج.

أى فى كونه جنسه، لأنّ المستثنى من أفراد المستثنى منه لا أنّه أمر مشارك له فى الجنس كما هو ظاهر المتن، ففيه مسامحه.

و الحاصل:

إنّ ظاهر قوله مناسب للمستثنى فى جنسه يقتضى أنّ الجنس غير المقدّر مع أنّه نفس المقدّر.

و حاصل الجواب:

إنّ فى الكلام حذفا أى فى كونه جنسه.

أى فأحد عام شامل لزيد و غيره، و مناسب له من حيث إنّه جنس له، أى صالح لأن يحمل عليه.

أى فلباسا عام شامل للجبّه و غيرها و هو من جنسها.

أى ما يكون على حال من الأحوال يشمل حال الرّكوب.

أى فالوقت شامل ليوم الجمعه، و غيره و هو من جنسه.

أى فيقدّر فى ما صلّيت إلّا فى المسجد، ما صلّيت فى مكان إلّا فى المسجد، و فى ما طاب زيد إلّا نفسا، ما طاب زيد شيئا إلّا نفسا، و فى ما أعطى إلّا درهما، ما أعطى شيئا إلّا درهما، و فى ما مررت إلّا بزيد، ما مررت بأحد إلّا بزيد.

[و]فی [صفته (۱)]یعنی الفاعلیّه و المفعولیّه و الحالیّه، و نحو ذلک (۲) ، و إذا کان النّفی متوجّها إلی هذا المقدّر العام المناسب للمستثنی فی جنسه و صفته [فإذا أوجب (۳) منه]أی من ذلک المقدّر. [شیء بإلّا (۴) جاء القصر]ضروره بقاء ما عداه علی صفه الانتفاء، [و فی إنّما یؤخّر (۵) المقصور علیه، تقول: إنّما ضرب زید عمرا (۶)]فیکون القید الأخیر بمنزله الواقع بعد إلّا، فیکون هو المقصور علیه [و لا یجوز تقدیمه]أی تقدیم المقصور علیه بإنّما [علی غیره (۷) للإلباس (۸)]کما إذا قلنا فی إنّما ضرب زید

أی بأن یکون المقدّر مناسبا للمستثنی فی صفته أیضا، یعنی فی کونه فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو حالا أو غیر ذلک.

أی کالظّرفیّه و الابتدائیّه و الخبریّه.

أی أثبت من ذلک المنفیّ المقدّر شیء من مصادیقه الّتی فی ضمن المنفی بإلّا جاء القصر.

متعلّق بقوله: «أوجب» أی أثبت بإلّا شیء «جاء القصر» لأنّ ذلک نفی الحکم عن غیر الموجب و إثباته لذلک الموجب.

بیان لموقع المقصور علیه إذا کان القصر بإنّما.

أی بتأخیر عمرو الّذی هو المفعول، هذا مثال لقصر الفاعل علی المفعول، و تقول فی قصر المفعول علی الفاعل إنّما ضرب عمرا زید، بتأخیر زید الّذی هو الفاعل.

[لا یجوز تقدیم المقصور علیه بإنّما علی غیره]

@

[لا یجوز تقدیم المقصور علیه بإنّما علی غیره]

أی غیر المقصور علیه، أی لا یجوز تقدیم المقصور علیه علی المقصور حیث کان الطّریق إنّما.

و فی بعض النّسخ «للالتباس» و المعنی واحد، أی لا یجوز التّقدیم لأجل وجود الالتباس فی التّقدیم، و هو انفهام خلاف المراد، و ذلک لأنّ کلّا من الفاعل و المفعول الواقعین بعد الفعل، و إنّما یجوز أن یکون هو المقصور علیه دون الآخر هذا، مع أنّه لم یقترن أحدهما بقرینه تدلّ علی کونه هو المقصور علیه، فمن هاتین النّاحیتین قصدوا أن یجعلوا التّأخیر علامه القصر علی ذلک المؤخّر، فلو إنّما ضرب زید عمرا، کان عمرا هو المحصور فیه، و لو قدّمت عمرا کان زید هو المحصور فیه، و انعکس المعنی المراد و لم یجعلوا تقدیم أحدهما علی إنّما علامه علی أنّ ما بعدها هو المقصور علیه کما فی النّفی و الاستثناء، لکون إنّ إنّما

عمرا، إنّما ضرب عمرا زيد بخلاف النّفى و الاستثناء، فإنّه لا إلباس فيه، إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلّا سواء قدّم (١) أو أخّر، و ههنا (٢) ليس إلّا مذكورا فى اللّفظ بل متضمّنا (٣) [و غير (۴) كإلّا فى إفاده القصرين]أى قصر الموصوف على الصّفه (۵) و قصر الصّفه على الموصوف (۶) إفرادا و قلبا و تعيينا (٧) [و]فى [امتناع مجامعه لا]العاطفه لما سبق (٨) ، فلا يصحّ ما زيد غير شاعر لا كاتب، و لا ما شاعر غير زيد لا عمرو.

لا تقع إلّا فى صدر الكلام.

أى قدّم على المقصور، نحو: ما ضرب إلّا زيد عمرا، أو أخّر نحو: ما ضرب عمرا إلّا زيد.

أى فى إنّما ليس كلمه إلّا مذكوره فى اللّفظ.

أى بل إنّما متضمّنه لما و إلّا.

أى لفظ غير كلفظ إلّا الاستثنائيّه فى إفاده القصرين.

أى نحو: ما زيد غير عالم.

أى نحو: لا شاعر غير زيد.

إفرادا نحو:

ما زيد غير شاعر لمن اعتقد أنّه شاعر و كاتب، و قلبا نحو: ما زيد غير قائم لمن اعتقد أنّه قاعد، و تعيينا نحو: ما شاعر غير زيد لمن تردّد فى أنّه زيد أو عمرو، و ظاهرهم أنّ لفظ غير لا يستعمل فى القصر الحقيقىّ، لأنّ الإفراد و القلب و التّعيين من أقسام القصر الإضافىّ، و ليس الأمر كذلك، بل يستعمل فى القصر الحقيقىّ، نحو: لا إله غير اللّه، و ما خاتم الأنبياء غير محمّد صلّى اللّه عليه و آله و سلّم.

أى فى بحث التّقديم من أنّ شرط المنفىّ بلا العاطفه أن لا يكون ذلك المنفىّ منفيّا قبلها بغيرها.

هذا تمام الكلام فى بحث القصر ثمّ يقع الكلام فى الإنشاء.

الباب السّادس الإنشاء

[الإنشاء (١)]اعلم أنّ الإنشاء (٢) قد يطلق (٣) على نفس الكلام الّذى ليس لنسبته خارج تطابقه (۴) أو لا تطابقه، و قد يقال على ما هو فعل المتكلّم أعنى إلقاء مثل هذا الكلام، كما أنّ الإخبار كذلك

[الإنشاء]

@

[الإنشاء]

اشاره

الإنشاء فى اللّغه يطلق على الإبداع و الاختراع و الإحداث و التّربيه، قال فى أقرب الموارد: أنشأه إنشاء، أى ربّاه تربيه.

أى أعاد المظهر، حيث قال: اعلم أنّ الإنشاء، و لم يقل هو، كى يكون إشاره إلى أنّ المراد بالإنشاء هو لفظ الإنشاء، فمعنى العباره: اعلم أنّ لفظ الإنشاء.

بيان لمعنى الإنشاء اصطلاحا، فالإنشاء اصطلاحا يطلق على شيئين:

الأوّل: إنّه يقال على الكلام الّذى «لنسبته خارج» أى ليس للنّسبه المفهومه منه، و هى النّسبه الكلاميّه نسبه خارجيّه.

أى تقصد مطابقه النّسبه الكلاميّه لهذا الخارج، أو تقصد عدم مطابقتها له بالإراده الجدّيّه، هذا هو المراد من قوله: «تطابقه أو لا تطابقه» و ليس المراد نفى وجود النّسبه الخارجيّه عن الكلام الإنشائىّ، لأنّ الإنشاء لا بدّ له من نسبه خارجيّه تاره لا تكون مطابقه لنسبته الكلاميّه، و أخرى تكون مطابقه لها، فإنّ قولك: اضرب مثلا له نسبه كلاميّه، و هى طلب الضّرب أعنى مفهوم إثبات الضّرب على ذمّه المخاطب، و نسبه خارجيّه، و هى إمّا اعتبار هذا الثّبوت فى نفسه أو عدم اعتباره فيه، كما إذا قال: اضرب هذلا، فعلى الأوّل تكون النّسبه الكلاميّه مطابقه للنّسبه الخارجيّه، و على الثّانى غير مطابقه لها.

نعم، على الأوّل لم تقصد المطابقه لعدم كونه مسوقا لقصد الحكايه عن الخارج، بل إنّما مسوق لداعى البعث، فالفرق بين الخبر و الإنشاء إنّما هو من جهه وجود قصد الحكايه، و عدم قصدها، فالنّفى فى قوله: «ليس لنسبته خارج» منصبّ على تطابقه و لا تطابقه، و هما بمعنى قصد المطابقه، و قصد عدمها، هذا تمام فى الأوّل.

و الثّانى و هو ما أشار إليه بقوله: «و قد يقال على ما هو فعل المتكلّم، أعنى إلقاء مثل هذا الكلام» أتى بالعنايه، و قال: أعنى إلقاء مثل هذا الكلام للإشاره إلى أنّ المراد من فعل المتكلّم ليس مطلق فعله، بل خصوص إلقاء الكلام الإنشائى «كما أنّ الأخبار كذلك» أى يطلق على

و الأظهر أنّ المراد (۱) ههنا هو الثّانی بقرینه تقسیمه إلی الطّلب و غیر الطّلب (۲) ، و تقسیم الطّلب إلی التّمنّی و الاستفهام و غیرهما، و المراد بها (۳) معانیها المصدریّه لا الکلام المشتمل علیها (۴) بقرینه قوله: و اللّفظ الموضوع له کذا و کذا، لظهور أنّ لفظ

الکلام الخبریّ الّذی لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه، و قد یطلق علی إلقاء المتکلّم له.

أی مراد المصنّف من الإنشاء الاصطلاحیّ هو المعنی الثّانی، أی فعل المتکلّم لا الأوّل، أی الکلام الّذی لیس لنسبته خارج، فمحصّله أنّ فی کلام المصنّف استخداما حیث ذکر الإنشاء أوّلا بمعنی الألفاظ المخصوصه الدّالّه علی المعانی المخصوصه، ثمّ أعاد علیه الضّمیر بمعنی آخر، و هو فعل المتکلّم أعنی إلقاء الکلام الإنشائیّ و التلفّظ به، ثمّ الدّلیل علی ذلک هو التّقسیم، و حاصله إنّ المصنّف قسّم الإنشاء إلی الطّلبی و غیره، و قسّم الطّلبی إلی الأمر و النّهی و الدّعاء و التّمنّی و الاستفهام و المراد بها المعانی المصدریّه بقرینه أنّه بیّن بعد ذلک اللّفظ الموضوع له لیت، و همزه و هل و غیرها، و معلوم أنّ تلک الألفاظ موضوعه بإزاء المعانی المصدریّه لا الکلام المخصوص، فمن هنا نستکشف أنّ المراد بالمقسم هو المعنی المصدریّ، أی الإلقاء المذکور لئلّا یلزم تقسیم الشّیء إلی غیر أقسامه، و ذلک لاعتبار المقسم فی جمیع الأقسام.

و الفرق بین الطّلب و غیره هو الإنشاء الطّلبی ما یستدعی مطلوبا، و غیر الطّلبی کالمدح و الذّمّ لا یستدعی مطلوبا.

أی بالتّمنّی و الاستفهام و غیرهما کالأمر و النّهی معانیها المصدریّه أعنی الإلقاءات التمنّی بالمعنی المصدری. إلقاء عباره التّمنّی و الاستفهام کذلک هو إلقاء عباره الاستفهام، و هکذا.

أی علی أدواتها، و الحاصل إنّ التّمنّی و الاستفهام و غیرهما تطلق علی إلقاءات التّراکیب المخصوصه، کما تطلق علی الأحوال القلبیّه کطلب الأمر المحبوب فی التّمنّی و طلب الفهم فی الاستفهام، و هکذا.

ليت مثلا يستعمل لمعنى (١) التمنّى لا لقولنا: ليت زيدا قائم، فافهم (٢) ، فالإنشاء إن لم يكن طلبا كالأفعال المقاربه (٣) و أفعال المدح و الذّمّ و صيغ العقود (۴) و القسم و ربّ، و نحو ذلك (۵) ، فلا يبحث عنها (۶) هنا لقلّه (٧) المباحث المناسبه المتعلّقه بها و لأنّ أكثرها (٨) فى الأصل إخبار نقلت (٩) إلى معنى الإنشاء (١٠) [إن كان طلبا استدعى مطلوبا

أى لأجل إفاده التّمنّى أو اللاّم بمعنى فى، أى يستعمل فى معنى التّمنّى الّذى هو بالمعنى المصدرىّ، أعنى إلقاء نحو: ليت زيدا قائم، أو يستعمل فى نفس التّمنّى الّذى هو الحاله القلبيّه، و لذلك يقال: إنّ ليت تتضمّن معنى أتمنّى.

لعلّه إشاره إلى الإشكال و هو أن يقال: إنّ إلقاء الكلام الإنشائىّ ليس من أحوال اللّفظ لأنّه فعل المتكلّم، مع أنّ البحث يجب أن يكون من أحوال اللّفظ فيقال فى الجواب: إنّ البحث عن أحوال الكلام الإنشائىّ يرجع إلى البحث عن أحوال اللّفظ العربىّ.

و كيف كان فالتّمنّى بمعنى إلقاء الكلام على أداه لا يكون مرادا، لأنّ المراد من الطّلب فى الإنشاء الطّلبىّ هو كيفيّه نفسانيّه.

أى التّكلّم بها.

كبعت لإنشاء البيع.

مثل كم الخبريّه و لعلّ و فعل التّعجّب.

أى عن هذه الأشياء الإنشائيّه الغير الطّلبيّه.

و ذلك لقلّه ورودها على الألسنه.

أى أكثر هذه الأشياء الإنشائيّه الغير الطّلبيّه، و المراد بذلك الأكثر ما عدا أفعال التّرجّى و القسم.

أى نقلت عن الخبريّه إلى الإنشائيّه و حينئذ فيستغنى بأبحاثها الخبريّه عن الإنشائيّه، لا- تنقل مستصحبه لما يرتكب فيها فى الخبريّه.

أى لفظها إخبار، و معناها إنشاء، فلا يبحث عنها هنا، بل إنّما يبحث ههنا عن الإنشاء لفظا و معنى لا عن الإنشاء معنى فقطّ.

غير حاصل (۱) وقت الطّلب]لامتناع (۲) طلب الحاصل. فلو استعمل صيغ الطّلب لمطلوب (۳) حاصل امتنع إجراؤها (۴) على معانيها الحقيقيّه، و يتولّد منها (۵) بحسب القرائن ما يناسب المقام (۶) .

أى فى اعتقاد المتكلّم فيدخل فيه ما إذا طلب شيئا حاصلا وقت الطّلب لعدم اعتقاد المتكلّم بحصوله، ثمّ قوله: «غير حاصل» صفه لقوله: «مطلوبا» أى اقتضى مطلوبا من وصفه أنّه غير حاصل وقت الطّلب.

و فيه أنّ الممنوع تحصيل الحاصل لا طلب ذلك، إلّا أن يقال المراد بالامتناع عدم اللّياقه لا الامتناع العقلىّ، و يمكن أن يكون المراد الامتناع العقلىّ بحمل الطّلب على خلاف ظاهره، فإنّ الظّاهر إنّ المراد به الطّلب اللّفظى، أى الكلام الإنشائىّ الطّلبىّ، و المراد به هو الطّلب القلبىّ، و هو خلاف الظّاهر، فحينئذ يصحّ أن يقال: إنّ طلب تحصيل الحاصل بالطّلب القلبىّ محال، لأنّه عباره عندهم عن الشّوق المؤكّد المسمّى بالإراده أو المحبّه و الشّهوه، ثمّ الشّوق المؤكّد أى الإراده لا تتعلّق بما هو واقع كما هو الظّاهر وجدانا، و كذلك الشّهوه، لأنّها لا تبقى بعد حصول المشتهى.

أى لطلب مطلوب حاصل.

أى إجراء تلك الصّيغ.

أى من تلك الصّيغ ما يناسب المقام كطلب دوام الإيمان و التّقوى فى قوله تعالى: يٰا أَيُّهَا اَلَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللّٰهِ وَ رَسُولِهِ (۱)، و قوله تعالى: يٰا أَيُّهَا اَلنَّبِيُّ اِتَّقِ اَللّٰهَ (۲)، و هذا الكلام من الشّارح إشاره إلى بيان المعانى المتولّده من صيغ الطّلب المستعمله فى مطلوب حاصل وقت الطّلب، فالمراد من طلب الإيمان و التّقوى دوامهما لا حصولهما، لأنّهما حاصلان له صلّى اللّه عليه و آله و سلّم قبل هذا الطّلب.

أى كالتّهديد و التّعجيز و الاستبطاء.

۱- ۱) سوره النّساء:۱۳۶.

۲- ۲) سوره الأحزاب:۱.

التّمنّی

[و أنواعه]أی الطّلب [کثیره منها (۱) التّمنّی]و هو طلب حصول شیء علی سبیل المحبّه (۲)

[أنواع الإنشاء]

[منها التّمنّی]

أی من أنواع الطّلب، و أنواع الطّلب هی علی ما ذکره المصنّف خمسه: التّمنّی، و الاستفهام، و الأمر، و النّهی، و النّداء، و منهم من یجعل التّرجّی قسما سادسا، و بعضهم أخرج التّمنّی و النّداء من أقسام الطّلب بناء علی أنّ العاقل لا یطلب ما یعلم استحالته، فالتّمنّی لیس طلبا، و لا یستلزمه، و أنّ طلب الإقبال خارج عن مفهوم النّداء الّذی هو صوت یهتف به الرّجل و إن کان یلزمه.

أی علی طریق یفهم منه المحبّه، فتخرج البواقی، فیکون قوله: «علی سبیل المحبّه» احترازا عن الأمر و النّهی و النّداء الخالیه عن المحبّه، و قدّم المصنّف التّمنّی لعمومه، لجریانه فی الممکن و الممتنع، و عقّبه بالاستفهام لکثره مباحثه، ثمّ بالأمر لاقتضائه الوجود و کثره مباحثه بالإضافه إلی النّداء، ثمّ النّهی لمناسبته له فی الأحکام، فلم یبق إلّا النّداء، فوقع متأخّرا، و یمکن أن یقال بأنّ هذا التّعریف أوّلا- مخالف ما ذکره الشّارح من أنّ المراد بالإنشاء هنا الإلقاء، و کذلک أقسامه، إلّا أن یقال: إنّ المراد بالطّلب هو الطّلب اللّفظیّ، و هو إلقاء الکلام المشتمل علی ما یدلّ علی الطّلب القلبیّ.

و ثانیا: إنّ هذا التّعریف غیر مانع، لأنّ طلب حصول الشّیء علی سبیل المحبّه موجود فی بعض أقسام الأمر و النّهی و غیرهما، کقولک: أکرم ابنیّ، فإنّی أحبّ إکرامه، و لا تکرم کافرا، فإنّی أحبّ کفّ نفسک عن إکرامک إیّاه.

و یمکن الجواب عن ذلک بأنّ طلب حصول شیء علی سبیل المحبّه و إن کان قد یوجد فی غیر التّمنّی أیضا إلّا أنّه مقرون مع الطّماعیّه بخلاف التّمنّی، فإنّه مشروط بعدم الطّماعیّه، فإذا لا مجال للإشکال فإنّ طلب حصول الشّیء علی سبیل المحبّه إن کان مع طمع فی حصوله من المخاطب فأمر، و إن کان مع طمع فی ترکه فنهی، و إن کان مع طمع فی إقباله فنداء، و إن لم یکن طمع أصلا فتمنّی.

[و اللّفظ الموضوع له (۱) ، ليت، و لا يشترط (۲) إمكان المتمنّى]بخلاف التّرجّى (۳) [تقول (۴) : ليت الشّباب يعود]و لا تقول (۵) لعله يعود، لكن (۶) إذا كان المتمنّى ممكنا يجب أن لا يكون (۷) لك توقّع و طماعيه فى وقوعه،

أى للتّمنّى بالمعنى المصدرىّ أعنى إلقاء كلامه على مقتضى ما زعمه الشّارح من أنّ المراد بالإنشاء و أقسامه فعل المتكلّم، فالمعنى حينئذ: و اللّفظ الموضوع لأجل إلقائه، و إيجاد كلام للتّمنّى ليت، فاللاّم فى قوله: «له» للتّعليل، أى لا بدّ حينئذ من جعل اللاّم للعلّه الغائيّه، و لا يصحّ جعلها صله للموضوع و للتّعديه، لأنّ ليت لم توضع لفعل المتكلّم الّذى هو إلقاء الكلام، و إنّما وضعت لنفس التّمنّى أعنى الكيفيّه النّفسانيّه من الرغبه إلى حصول شىء من دون الطّماعيّه فى وقوعه.

أى لا يشترط فى صحّه التّمنّى» إمكان المتمنّى» بل يصحّ مع استحالته، كعود الشّباب. و حاصل الكلام: إنّه لا يشترط فى المتمنّى إمكانه لذاته بأن يكون جائز الوجود و العدم، بل يصحّ مع استحالته، فتاره يكون ممتنعا، و تاره يكون ممكنا، نعم، لا يكون فى الواجب، لأنّ الحاصل يستحيل طلبه.

أى يشترط فيه إمكان المترجّى، فلا يجرى فى المستحيل و الممتنع، فيكون أخصّ من التّمنّى فى الجريان.

أى تقول فى التّمنّى: ليت الشّباب يعود، مع أنّ عوده محال عاده، بل عقلا، فإنّ الشّباب عباره عن زمان ازدياد القوى النّاميّه كما مرّ فى المجاز العقلىّ، و إعاده الزّمان محال عقلا لاستلزامه أن يكون للزّمان زمان، و أمّا بناء على ما هو الظّاهر من أنّ المراد به قوّه الشّبوبيّه، فإعادتها محال عاده، و ممكن عقلا.

و ذلك لعدم توقّع عوده و انتفاء طماعيه رجوعه مع أنّ ذلك شرط فى التّرجّى.

بيان للفرق بين التّمنّى و التّرجّى، و ملخّص الفرق بينهما: أنّ التّمنّى يجوز أن يستعمل فيما يمكن وقوعه، و فيما لا يمكن وقوعه، و التّرجّى لا يستعمل إلاّ فيما يمكن وقوعه، إذ المحال لا يترجّى وقوعه.

أى يظهر من كلامه هذا التّباين بين التّمنّى و التّرجّى، من أن المتمنّى يجب أن لا يكون فيه طماعيه و التّرجّى أن يكون فيه طماعيه فى الوقوع.

و إلّا (۱) لصار ترجّيا [و قد يتمنّى بهل (۲) نحو: هل لى من شفيع، حيث (۳) يعلم أن لا شفيع له]لأنّه (۴) حينئذ يمتنع حمله على حقيقه الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه (۵)

أى و إلّا بأن كان هناك طماعيه فى الوقوع صار ترجّيا، و حينئذ لا يستعمل فيه إلّا الألفاظ الدّالّه على التّرجّى كلعلّ و عسى مثلا، إذا كنت تطلب حصول مال فى العام متوقّعا و طامعا فى حصوله، تقول: لعلّ لى مال فى هذا العامّ أحجّ به، و إن كان غير متوقّع و لا طماعيه لك فيه، تقول: ليت لى مال كذا، و الفرق بين التّوقّع و الطّمع أنّ الأوّل أبلغ من الثّانى.

أى على سبيل الاستعاره التّبعيّه بأن شبّه فى النّفس التمنّى المطلق بمطلق الاستفهام بجامع مطلق الطّلب فى كلّ منهما، فيسرى التّشبيه إلى الجزئيات تبعا، ثمّ تركت الأركان أى أركان التّشبيه سوى اللّفظ الموضوع للاستفهام الجزئىّ الّذى هو من أفراد المشبّه به، أى الاستفهام المطلق، و أريد به التّمنّى الجزئىّ الّذى هو من أفراد المشبّه أعنى التّمنّى المطلق، فهذا يسمّى استعاره لكونه مبتنيا على علاقه المشابهه و تبعيّه، لأنّ التّشبيه لم يجر فى الجزأين، بل إنّما جرى فيهما بتبع الكلّيين، أو على سبيل المجاز المرسل من استعمال المقيّد فى المطلق، ثمّ استعماله فى مقيّد آخر، بيان ذلك أنّ هل لمطلق طلب الفهم، فاستعملت فى مطلق الطّلب، ثمّ طبّق هذا المطلق فى طلب حصول الشّىء المحبوب من حيث اندراجه فيه، فيكون مجازا مرسلا فى مرتبه واحده.

» حيث» ظرف لمحذوف، أى يقال ذلك لقصد التّمنّى حيث يعلم أن لا شفيع له، فيكون قوله: «يعلم أن لا شفيع له» إشاره إلى قرينه المجاز.

أى هل» حينئذ» أى حين العلم بعدم شفيع له،» يمتنع حمله» أى هل على حقيقه الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم و الحال أنّ الاستفهام يستدعى الجهل بثبوت الحكم. و بعباره أخرى: إنّ المتكلّم يعلم بأنّه لا شفيع له، و الاستفهام يقتضى عدم العلم بالانتفاء، بل الجهل بالشّىء فلو حمل على الاستفهام الحقيقىّ لحصل التّناقض، فتعيّن الحمل على التّمنّى.

أى المستفهم عنه، أى الشّفيع فى المثال المذكور.

و النّكته (۱) فى التّمنّى بهل، و العدول عن ليت هى إبراز المتمنّى لكمال العنايه به فى صوره الممكن الّذى لا جزم بانتفائه (۲) [و]قد يتمنّى [بلو (۳) ، نحو: لو تأتينى فتحدّثنى (۴)

إن إنّ هذا إنّما يفيد عدم صحّه حمل هل على الاستفهام، و أمّا حمله على خصوص التّمنّى فيفتقر إلى قرينه أخرى معيّنه له، و لا تكفى الصّارفه، فإنّ مثل هذا الكلام يقال عند العلم بنفى الشّفيع لمجرّد التّحسّر و التّحزّن من دون طلب حصوله ألا ترى أنّه يقال: ما أعظم الحزن لنفى الشّفيع.

لمّا كان الكلام فى التّحسّر و التّحزّن على نفى الشّىء الّذى لا يطمع فيه الآن، و لا فى المستقبل يستلزم كون الموصوف بذلك يتمنّى ما فات، و إلاّ لم يتحزّن عليه كان ذلك الكلام تمنّيا بحسب دلالته الالتزاميّه، فلا يوجد مورد كان الكلام فيه لمجرّد التّحزّن، و لم يكن فيه التّمنّى، فإذا لا حاجه إلى القرينه المعيّنه بل يكفى وجود القرينه الصّارفه.

بيان لنكته التّمنّى بهل، هى إبراز المتكلّم المتمنّى» لكمال العنايه به» أى بالمتمنّى، بالفتح، أى لإظهار الرّغبه فيه إبرازه فى صوره الممكن، الظّرف متعلّق ب» إبراز» .

أى بانتفاء المتمنّى بالفتح، فإنّ الاستفهام مستلزم لأن يكون المستفهم عنه ممكنا، و غير مجزوم انتفاؤه بخلاف التّمنّى فإنّه لا يستلزم أن يكون المتمنّى ممكنا و غير مجزوم بانتفائه، لو لازم ذلك كون استعمال هل فى التّمنّى مشعرا بأنّ المتمنّى بالكسر له عنايه بالمتمنّى بالفتح فى عدّه بمنزله المستفهم عنه الّذى لا جزم بانتفائه دائما.

[قد يتمنّى بلو]

@

[قد يتمنّى بلو]

أى على طريق الاستعاره التّبعيّه، بأن شبّه فى النّفس التّمنّى المطلق بمطلق تعليق الامتناع بجامع مطلق الامتناع فى كلّ، و يستتبع هذا التّشبيه تشبيه الجزئيّات بالجزئيّات، ثمّ استعمل لو الّذى هو موضوع للتّعليق الجزئىّ فى التّمنّى الجزئىّ، فهذا يسمّى استعاره لكونه مبتنيا على علاقه المشابهه، و تبعيّه لكون التّشبيه غير جار فى الجزأين بالأصاله، بل بالتّبع، ثمّ إنّه لم يتعرّض الشّارح نكته العدول عن التّمنّى بليت إلى التّمنّى بلو، لعدم ظهورها، و يمكن أن يقال: إنّ النّكته فيه الإشعار بعزّه المتمنّى حيث أبرزه فى صور ما لم يوجد، لأنّ لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع.

أى ليتك تأتينى فتحدّثنى.

بالنّصب (۱)]على تقدير، فإن تحدّثنى، فإنّ النّصب قرينه (۲) على أنّ لو ليست على أصلها، إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار أن، و إنّما يضمر بعد الأشياء السّته (۳) ، و المناسب (۴) ههنا هو التّمنّى. قال [السّكّاكى (۵) : كأنّ حروف التّنديم و التّحضيض (۶) ،

أى بنصب تحدّثنى بأن مضمره بعد الفاء فى جواب التّمنّى، و أمّا تأتينى فهو مرفوع بضمّه مقدّره على الياء للثّقل و الفعل المنصوب فى تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهّم، و المعنى أتمنّى إتيانا منك فتحديثك لى، و سمّى ما بعد الفاء جوابا، و الحال أنّه فى تأويل مفرد نظرا لمعنى الكلام، لأنّ المعنى إن وقع منك إتيان فإنّه يقع تحديث، فقد تضمّن الكلام جواب شرط اقتضاه المعنى.

أى قرينه لفظيّه» على أنّ لو ليست على أصلها» و هو تعليق الامتناع بالامتناع، أى امتناع الثّانى لامتناع الأوّل، بل على خلاف أصلها، و هو التّمنّى.

و هى الاستفهام و التّمنّى و العرض و دخل فيه التّخصيص لقربه منه و الأمر و النّهى و النّفى.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره إنّ النّصب قرينه على مجرّد أنّ لو ليست على أصلها، بل إنّما هى بمعنى أحد من الأشياء السّتّه، فحينئذ يحتاج حملها على التّمنّى إلى قرينه معيّنه و هى مفقوده.

و حاصل الجواب: إنّ الأمر و إن كان كذلك، أى النّصب إنّما يدلّ على أنّ لو بمعنى أحد من الأشياء السّتّه، و لا يعيّن شىء منها، إلاّ أنّ هنا خصوصيّه تستدعى أن تكون بمعنى التّمنّى و هى أنّ لو فى الأصل لتعليق امتناع بامتناع، و التّمنّى غالبا يتعلّق بالممنوع، فبينهما كمال المناسبه و الملاءمه بخلاف غير التّمنّى، فهذه المناسبه قرينه معيّنه على أنّها للتّمنّى.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّ قوله: «و اللّفظ الموضوع له، ليت» غير صحيح، فإنّ حروف التّنديم و التّحضيض تفيد معنى التّمنّى. و حاصل الجواب: بأنّ ذلك ليس بحسب الوضع، بل بالتّولّد من لو و هل، لكن بطريق اللّزوم عند التّركيب مع ما و لا المزيدتين بخلاف ما إذا كانت مفردتين، فإنّ ذلك بطريق الجواز.

أى إنّما سمّيت هذه الحروف بحروف التّنديم و التّحضيض، لأنّها إذا دخلت على الفعل الماضى، نحو: هلاّ أكرمت زيدا، أفادت جعل المخاطب نادما على ترك الفعل، و إذا دخلت

و هی هلاّ و ألاّ بقلب الهاء همزه (۱) ، و لو لا و لو ما مأخوذه منهما (۲)]خبر کأنّ (۳) ، أی کأنّها مأخوذه من هل و لو اللّتین للتّمنّی حال کونهما (۴) [مرکّبتین مع لا و ما المزیدتین (۵)

علی المضارع، نحو: هلاّ تکرم زیدا، أفادت حضّ المخاطب و حثّه علی الفعل.

أی أصلها کان هلاّ ثمّ أبدلت الهاء همزه، فصارت ألاّ، و فیه ضعف، لأنّ عاده العرب أن یبدّلوا الأثقل بالأخفّ، و هنا الأمر بالعکس.

أی من هل و لو.

أی قوله: «مأخوذه منهما» خبر کأنّ فی قوله: «کأنّ حروف التّندیم. . .» ، و معنی العباره: کأنّ حروف التّندیم و التّحضیض مأخوذه منهما، أی من هل و لو، و أورد لفظ کأنّ لعدم الجزم بما ذکره من ترکیب لو ما و هلاّ من لو و ما و هل و لا، لجواز أن یکون کلّ کلمه برأسها، لأنّ التّصرّف فی الحروف بعید.

أی هل و لو، قوله: «مرکّبتین» حال لهما.

و ذلک بأن ضمّت لا مع هل، و أدغمت اللاّم فی اللاّم، فصارت هلاّ، ثمّ أبدلت الهاء همزه علی خلاف القیاس، فصارت ألاّ، و ضمّت مع لو فصارت لو لا، فحصل من التّرکیب مع لا ثلاثه أحرف، أعنی هلاّ، و ألاّ و لو لا، و ضمّت ما مع لو، فصارت لو ما.

ثمّ إنّه اعترض علی المصنّف بأنّ هذه الحروف إنّما أخذت من هل و لو قبل التّرکیب لا فی حال ترکیبهما مع لا و ما، لأنّه مستلزم لاتّحاد المأخوذ و المأخوذ منه، فإنّ المأخوذ منه المقیّد بالتّرکیب هو هلاّ و لو لا و لو ما و ألاّ، و المأخوذ أیضا نفس تلک الحروف، و هذا فاسد لاستحاله أخذ الشّیء من نفسه.

و أجیب عنه:

بأنّ قوله: «مرکّبتین» حال مقدّره، و المعنی حینئذ أنّها مأخوذه من هل و لو حال کونهما مقدّرا ترکیبهما مع ما و لا المزیدتین أو حال کونهما معزوما علی ترکیبهما معهما، فإذا لا مجال للاعتراض المذکور.

نعم، لو کان حالا محقّقه حیث یکون المعنی أنّها مأخوذه منهما حال کونهما مرکّبتین عند الأخذ یلزم الاعتراض المذکور إلاّ أنّ الأمر لیس کذلک، کما عرفت.

لتضمينهما (۱)]علّه لقوله: مركّبتين. و التّضمين (۲) جعل الشّىء فى ضمن الشّىء تقول: ضمّنت الكتاب كذا و كذا بابا، إذا جعلته متضمّنا لتلك الأبواب يعنى أنّ الغرض المطلوب من هذا التركيب (۳) و التزامه (۴) هو جعل هل و لو متضمّنتين (۵)

قوله:

«لتضمينهما» المقصود هو بيان لزوم معنى التّمنّى لهما، أى فيصبح معنى التّمنّى عندئذ لازما لهما غير منفكّ عنهما لوضوح استلزام المضمّن المضمّن فيه، و هذا المعنى أعنى اللّزوم هو المقصود بالتّركيب، و إلّا فأصل التّمنّى على نحو الاتّفاق موجود فى هل و لو قبل التّركيب. فعليه لا يرد ما يقال: إنّ معنى التّمنّى فيهما حاصل قبل التّركيب، فكيف يكون تضمينهما إيّاه علّه غائيّه و غرضا من التّركيب، فإنّ الغرض و العلّه الغائيّه لا يسبقان ما ترتّبا عليه.

و وجه عدم الورود: إنّ المراد بتضمينهما معنى التّمنّى جعلهما مشتملتين عليه على جهه النّصّ و اللّزوم، و هذا لم يكن حاصلا قبل التّركيب، بل الحاصل قبله إنّما كان لتضمّنهما له على جهه الجواز و الاتّفاق و الدّليل على ذلك هو التّعبير بالمصدر المضاف إلى المفعول فإنّ تضمّنهما التّمنّى إلزامهما إيّاه، أى جعلهما ملزومين له بخلاف التّعبير بالمصدر المضاف إلى الفاعل أى تضمّنهما له، فإنّه ليس ظاهرا فى اللّزوم، لأنّ التّضمّن عباره عن الاشتمال كان هناك لزوم أم لا.

يريد أن يبيّن أنّ المراد بالتّضمين هنا جعل التّمنّى نفس مدلول هل و لو مركّبتين مع ما و لا و لا جزء مدلولها، كما هو المراد بالتّضمّن الاصطلاحىّ، فالتّضمين فى المقام نظير ما فى قولك:

«ضمّنت الكتاب كذا و كذا بابا، إذا جعلته» مشتملا على تلك الأبواب، أى نفس أجزاء الكتاب لا جزء منه، و الوجه فى ذلك إنّ الحروف الأربعه تدلّ على التّمنّى بالمطابقه لا بالتّضمّن.

أى تركيب هل و لو مع لا و ما فى قولك: هلّا و لو ما.

أى التزام التّركيب معنى التّمنّى.

أى مستلزمتين.

[معنى التّمنّى (١) ليتولّد]علّه لتضمينهما، يعنى أنّ الغرض من تضمينهما معنى التّمنّى ليس إفاده التّمنّى (٢) ، بل أن يتولّد [منه]أى من معنى التّمنّى المتضمّنتين هما إيّاه [فى الماضى (٣) التّنديم (۴) نحو: هلّا أكرمت زيدا]أو لو ما أكرمته، على معنى ليتك أكرمته قصدا إلى جعله نادما على ترك الإكرام (۵) [و فى المضارع التّحضيض (۶) نحو: هلّا تقوم (٧)]و لو ما تقوم،

أى إضافه معنى إلى التّمنّى بيانيّه، أى معنى هو التّمنّى.

أى و لو على نحو اللّزوم، لأنّه ليس فيه كثير فائده، فإنّ ليت تدلّ عليه كذلك، بل الغرض من التّضمين هو التّوصّل به إلى التّنديم و التّحضيض.

أى مع الفعل الماضى، فكلمه فى بمعنى مع.

أى جعل المخاطب نادما، وجه التّولّد:

إنّ التّنديم إنّما يكون فى الأمور المحبوبه فإذا فات الأمر المحبوب له ندم المخاطب عليه، و إن كان مستقبلا حضّه و حثّه عليه.

فإن إنّ محبّه المتكلّم للشّىء لا تقتضى تنديم المخاطب عليه، فكيف يتولّد من طلب المحبوب التّنديم.

إنّ المتكلّم إذا ترك المخاطب ما هو محبوب له ندّمه عليه شفقه عليه، و إذا كان أمرا استقباليّا حضّه و حثّه عليه شفقه عليه و طلبا لخيره، و لا ريب أنّ طلب مثل هذا الأمر المحبوب الّذى هو خير للمخاطب يتولّد منه التّنديم أو التّحضيض.

و ذلك لأنّ الفعل بعد فوات وقته لا يمكن حصوله فى وقته حقيقه، و إنّما يمكن تمنّيه لصيرورته أمرا مستحيلا، و لمّا فات إمكانه مع ما فيه من المصلحه المقتضيه للفعل المعلومه للمخاطب صار الكلام إشاره إلى أنّه كان مطلوبا من المخاطب ففوّته، فيصير المخاطب بسماع هذا الكلام المفيد لهذا المعنى نادما.

أى الحثّ على الفعل لإمكان وجوده، و قد خرج التّمنّى فى هذا عن مفاده الأصلىّ بخلاف التّنديم السّابق.

أى نحو قولك فى حضّ المخاطب على القيام» هلّا تقوم» ، أى على معنى ليتك تقوم.

على معنى ليتك (۱) تقوم قصدا إلى حثّه على القيام، و المذكور فى الكتاب (۲) ليس عباره السّكّاكى لكنّه حاصل كلامه. و قوله: لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأوّل، و معنى التّمنّى مفعوله الثّانى (۳) ، و وقع فى بعض النّسخ-لتضمّنهما-على لفظ التّفعّل، و هو (۴) لا يوافق معنى كلام المفتاح، و إنّما ذكر هذا (۵) بلفظ كأنّ لعدم القطع بذلك

إشاره إلى معناها المطابقىّ و قصدا إلى حثّه إشاره إلى معناها الالتزامىّ.

جواب سؤال مقدّر، و هو أن يقال:

إنّ ما ذكره المصنّف فى كتاب التّلخيص من قوله: «قال السّكّاكى: كأنّ حروف التّنديم و التّحضيض. . .» ليس عباره السّكّاكى و لم يقل هكذا، و لم قال المصنّف هذا و بأىّ وجه قال.

و الجواب

إنّ ما ذكره المصنّف ليس عباره السّكّاكى، بل هو حاصل كلام السّكّاكى.

أى أصله لتضمين المتكلّم هل و لو معنى التّمنّى، فحذف الفاعل، و أضيف المصدر إلى مفعوله الأوّل.

أى ما فى بعض النّسخ لا- يوافق معنى كلام المفتاح، حيث إنّ التّضمّن عباره عن الاشتمال الغير الدّالّ على الإلزام الّذى هو مقصود السّكّاكى، و صاحب المفتاح عبّر بالإلزام و معناه جعل هل و لو ملزومين لمعنى التّمنّى، و جعله لازما لهما غير منفكّ عنهما، كما أنّ معنى التّضمين كذلك على ما بيّناه، فما فى المفتاح أخصّ من التّضمّن، و مساوق للتّضمين.

و بعباره أخرى: إنّ عدم الموافقه من جهه أنّ كلام المفتاح يدل على أنّ دلاله هل و لو على التّمنّى بفعل فاعل، و جعل جاعل، فيوافق النّسخه الّتى فيها التّضمين على لفظ التّفعيل بخلاف النّسخه الّتى فيها التّضمّن على وزن التّفعّل، فإنّه يقتضى أنّ دلالتهما على التّمنّى أمر ذاتىّ لا بفعل فاعل، فلا تكون هذه النّسخه موافقه للمفتاح.

أى إنّما ذكر هذا الكلام المذكور فى الكتاب بلفظ كأنّ لعدم قطع المصنّف بكون هذه الحروف مأخوذه منهما باعتبار التّركيب، بل يجوز أن يكون كلّ منها حرفا موضوعا للتّنديم و التّحضيض من غير اعتبار التّركيب، فإنّ التّصرّف فى الحروف ممّا يأباه كثير من النّحاه، فلم يتحقّق عنده ذلك بناء على هذا فأتى بما يدلّ على الظّنّ دون القطع.

[و قد يتمنّى بلعلّ (۱) فيعطى حكم ليت (۲)]و ينصب فى جوابه المضارع على إضمار أن [نحو: لعلّى أحجّ فأزورك، بالنّصب لبعد (۳) المرجوّ عن الحصول]و بهذا (۴) يشبه (۵) المحالات و الممكنات الّتى لا طماعيّه فى وقوعها، فيتولّد منه (۶) معنى التّمنّى.

[قد يتمنّى بلعلّ]

@

[قد يتمنّى بلعلّ]

و هى موضوعه للتّرجّى، و هو كما سيأتى توقّف حصول شىء سواء كان محبوبا أو مكروها، و المراد من قوله: «و قد يتمنّى بلعلّ» ليس ما هو المتبادر منه بأن تكون مستعمله فى التّمنّى، بل المراد منه أنّه يتمنّى بها على نحو التّوليد، بمعنى أنّها تستعمل فى التّرجّى، و لكن يتولّد منه-من جهه خصوصيّه المقام ككون المرجوّ بعيد الحصول-التّمنّى فهو مدلول التزامىّ استفيد منها بمعونه المقام، و الدّليل على ما ذكرناه قوله: «لبعد المرجوّ عن الحصول» فإنّه ينادى بأعلى صوته على أنّ لعلّ قد استعملت فى التّرجّى، لكنّ المرجوّ قد شابه المتمنّى، فصار ترجّيه بحيث تولّد منه معنى التّمنّى.

أى فحينئذ تعطى حكم ليت فى نصب الجواب الّذى هو المضارع بعد

الفاء بتقدير أن، فمعنى قولك: «لعلّى أحجّ فأزورك» أى ليت الحجّ صار منّى، فتصدر الزّياره.

و حاصل الكلام فى المقام أنّ نصب المضارع بعد لعلّ بإضمار أن، إنّما يدلّ على كون لعلّ دالّا على التّمنّى التزاما و توليدا بناء على مذهب البصريّين الملتزمين بأنّ المضارع لا ينصب بعد التّرجّى البحث الغير المشوب بالتّمنّى، و أمّا بناء على مذهب الكوفيّين القائلين بأنّ التّرجّى كالتّمنّى فى انتصاب المضارع بعد كلّ منهما، فلا يدلّ على أنّه يكون دالّا على التّمنّى التزاما.

أى الظّرف متعلّق بقوله: «يتمنّى» أى إنّما يتمنى بلعلّ إذا كان المرجوّ كالحجّ فى المثال بعيد الحصول.

أى و بسبب هذا البعد.

أى يشبه ذلك المرجوّ البعيد الحصول يشبه المحال بجامع عدم الحصول فى كلّ.

أى فيتولّد من ذلك البعد أو الشّبه المذكور معنى التّمنّى، لما مرّ من أنّه طلب محال أو ممكن لا طمع فى وقوعه.

الاستفهام

[و منها]أى من أنواع الطّلب [الاستفهام]و هو طلب حصول صوره الشّىء فى الذّهن (١) فإن كانت (٢) وقوع نسبه (٣) بين أمرين أو لا وقوعها (۴) فحصولها هو التّصديق و إلّا (۵) فهو التّصوّر [و الألفاظ الموضوعه له (۶) الهمزه، و هل، و ما، و من، و أىّ، و كم، و كيف، و أين، و أنّى، و متى، و أيّان،

[منها الاستفهام]

@

[منها الاستفهام]

أى طلب حصول صوره المستفهم عنه فى ذهن المخاطب، و فى هذا التّعريف إشاره إلى أنّ السّين و التّاء فى الاستفهام للطّلب أى طلب الفهم، و أنّ الفهم هو بمعنى العلم، لأنّ الحصول هو الإدراك.

لا يقال: بأنّ هذا التّعريف غير مانع، و ذلك لأنّه يشمل مثل علّمنى على صيغه الأمر، فإنّه دالّ على طلب حصول صوره الشّىء فى الذّهن، مع أنّه أمر لا استفهام، فكان على الشّارح أن يزيد بأدوات مخصوصه ليخرج نحو: علّمنى.

فنقول فى الجواب: إنّ التّعريف المذكور تعريف بالأعمّ، أو إنّ الإضافه للعهد، أى طلب معهود، و هو ما كان بالأدوات المخصوصه، أو أنّ أل فى الذّهن عوض عن المضاف إليه، أى فى ذهن المتكلّم.

أى فإن كانت تلك الصّوره الّتى تعلّق بها الطّلب.

أى إدراك مطابقه النّسبه للواقع إيجابيّه كانت أو سلبيّه.

أى إدراك عدم مطابقتها، كما إذا كان الكلام كاذبا.

أى و إن لم تكن تلك الصّوره وقوع النّسبه أو لا وقوعها، بل كانت إدراك موضوع أو محمول أو نسبه مجرّده عن وصف المطابقه و عدم المطابقه» فهو» أى حصول الصّوره» التّصوّر» .

أى للاستفهام، و هذه الألفاظ على ثلاثه أقسام:

منها: ما يستعمل لطلب التّصديق تاره و لطلب التّصوّر أخرى، و هو الهمزه، فلذا قدّمها على الباقى.

و منها: ما يستعمل لطلب التّصديق فقطّ، و هو هل.

و منها: ما يستعمل لطلب التّصوّر، و هو باقى الأدوات.

فحيث إنّ الهمزه أعمّ، قدّمها على الجميع، ثمّ ذكر هل، لأنّ طلب التّصديق أهمّ من طلب التّصوّر.

ص :٣٨١

فالهمزه (١) لطلب التّصديق]أى انقياد الذّهن و إذعانه (٢) لوقوع نسبه تامّه بين الشّيئين [كقولك: أقام زيد (٣)]فى الجمله الفعليّه، [و أزيد قائم]فى الجمله الاسميّه، [أو]لطلب [التّصوّر]، أى إدراك غير النّسبه (۴) [كقولك:]فى طلب تصوّر المسند إليه [أدبس فى الإناء أم عسل]عالما بحصول شىء فى الإناء طالبا لتعيينه،

[استعمالات الهمزه]

@

[استعمالات الهمزه]

شروع فى بيان تفصيل مواقع هذه الألفاظ.

عطف الإذعان على انقياد الذّهن عطف تفسير، و المراد بالإذعان لوقوع النّسبه إدراك وقوعها أو لا وقوعها، فكأنّه قال: الهمزه لطلب التّصديق الّذى هو إدراك وقوع نسبه تامّه بين شيئين أو لا وقوعها، أى إدراك موافقتها لما فى الواقع أو عدم موافقتها له.

أى فقد تصوّرت القيام، و زيدا و النّسبه بينهما، و سألت عن وقوع النّسبه بينهما هل هو محقّق خارجا أو لا؟ فإذا قيل: قام حصل التّصديق، و الحاصل إنّ السّائل عالم بأنّ بينهما نسبه متلبّسه بالوقوع أو اللّا وقوع، و يطلب تعيين ذلك، و كذا يقال فى المثال الثّانى.

الأولى أن يقول: غير وقوع النّسبه أو لا وقوعها، و ذلك كإدراك الموضوع و المحمول، و النّسبه الّتى هى مورد الإيجاب و السّلب، و إنّما كان الأولى ما قلناه، لأنّ كلامه يفيد أنّ إدراك النّسبه من حيث ذاتها ليس تصوّرا، مع أنّه تصوّر، إلّا أن يقال: المراد غير النّسبه من حيث وقوعها و لا وقوعها، فدخل فيه إدراك ذات النّسبه، و اعلم أنّ الفرق بين الاستفهام بالهمزه عن التّصوّر و الاستفهام بها عن التّصديق من وجهين: لفظىّ و إنّ ما صلح أن يؤتى بعده بأم المنقطعه دون المتّصله استفهام عن التّصوّر، و ما صلح أن يؤتى بعده بأم المّصله فهو استفهام عن التّصديق و معنوىّ، و هو أنّ الاستفهام عن التّصديق يكون عن نسبه تردّد الذّهن فيها بين ثبوتها و نفيها، و الاستفهام عن التّصوّر يكون عند التّردّد فى تعيين أحد الشّيئين.

لا يقال: إنّ جعل الهمزه فى المثالين المذكورين لطلب التّصوّر يستلزم طلب تحصيل الحاصل، لأنّ تصوّر الطّرفين حاصل قبل السّؤال، لأنّه متصوّر للمسند إليه، و هو الدّبس و للمسند و هو الكون فى الإناء قبل السّؤال، فلا يتفاوت تصوّر الطّرفين بعد السّؤال و قبله فى الحصول للسّائل، بل هو حاصل فى الحالين.

فإنّا نقول: إنّ المراد بالتّصوّر هو التّصوّر على وجه التّعيين، أى تصوّر المسند إليه من حيث إنّه المسند إليه، و تصوّر المسند من حيث إنّه المسند، و هذا غير التّصوّر الحاصل قبل السّؤال، و هو التّصوّر على وجه الإجمال، فلا يلزم طلب تحصيل ما هو حاصل.

[و]فى طلب تصوّر المسند [أفى الخابيّه (۱) دبسك أم فى الزّقّ]عالما بكون الدّبس فى واحد من الخابيّه و الزّقّ طالبا لتعيين ذلك (۲) [و لهذا]أى لمجيء الهمزه لطلب التّصوّر [لم يقبح] فى تصوّر الفاعل [أزيد قام]كما قبح هل زيد قام [و]لم يقبح فى طلب تصوّر المفعول [أعمرا عرفت]كما قبح، هل عمرا عرفت، و ذلك لأنّ التّقديم (۳) يستدعى حصول التّصديق بنفس الفعل، فيكون هل لطلب حصول الحاصل،

أى الحبّ الكبير، «الزّقّ» أعنى المشك بالفارسيّه، و القربه بالعربيّه، ثمّ المراد هو العسل المتّخذ من الزّبيب، و من العسل هو عسل النّحل.

أى أحد الأمرين كى يحصل لك العلم به على وجه التّفصيل، كما حصل لك العلم على وجه الإجمال، فإنّ المطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه إجمالىّ، و تطلب بالاستفهام تفصيله.

توضيح ذلك:

إنّ التّقديم يفيد الاختصاص، فيكون مفاد التّركيب الأوّل أعنى أزيد قام، هو السّؤال عن خصوص الفاعل، بمعنى أنّه يسأل عن المختصّ بالقيام، هل زيد أو عمرو، بعد تعقّل وقوع القيام، فيكون أصل التّصديق بوقوع القيام من فاعل ما معلوما عنده، فلزم كون السّؤال عن تعيين الفاعل، و مفاد الثّانى أعنى أعمرا عرفت، هو السّؤال عن خصوص المفعول، أى الّذى اختصّ بالمعرفه دون غيره بمعنى أنّه يسأل عن الّذى يصدق عليه أنّه المعروف فقطّ دون غيره، بعد العلم بوقوع المعرفه على عمرو و غيره، فأصل التّصديق بوقوع الفعل على مفعول ما معلوم، و إنّما سأل عن تعيين المفعول، فالسّؤال فى الجملتين لطلب التّصوّر، فلو استعملت فيهما هل لأفادت طلب التّصديق و أصل التّصديق معلوم فيهما فيكون الطّلب بها لتحصيل الحاصل بخلاف استعمال الهمزه، فإنّه لا ضرر فيه، لأنّها لطلب التّصوّر.

لا يقال:

إنّ مقتضى هذا أنّ استعمال هل فيما ذكر من التّركيبين ممنوع لا أنّه قبيح فقطّ.

لأنّا نقول:

إنّما لم يكن ممنوعا لجواز أن يكون التّقديم لغير التّخصيص، لأنّه لا يتعيّن أن يكون للتّخصيص، فلذا لم يمنع أصل التّركيب.

و هذا (۱) ظاهر فی أعمرا عرفت، لا فی أزید قام، فلیتأمّل (۲) . [و المسؤول عنه (۳) بها]أی بالهمزه [هو (۴) ما یلیها کالفعل (۵) فی أضربت زیدا]إذا کان الشّکّ فی نفس الفعل، أعنی (۶) الضّرب الصّادر من المخاطب الواقع علی زید، و أردت بالاستفهام أن

أی استدعاء التّقدیم حصول التّصدیق بنفس الفعل ظاهر فی تقدیم المنصوب، لأنّ تقدیم المنصوب یفید الاختصاص ما لم تقم قرینه علی خلافه، فالغالب فیه الاختصاص، و أمّا کونه للاهتمام أو التّبرّک فخلاف الغالب، و أمّا تقدیم المرفوع فلیس للاختصاص فی الغالب، بل الغالب فیه أن یکون لتقوّی الإسناد، و أمّا کونه للتّخصیص، فخلاف الغالب، و حینئذ فلا یکون هل زید قام قبیحا لما ذکر. نعم، یقبح لأمر آخر علی ما یأتی من أنّ هل بمعنی قد، فلا یلیها إلّا الفعل غالبا.

لعله إشاره إلی تساوی تقدیم المنصوب و المرفوع، لأنّ تقدیم المنصوب یکون أیضا لغیر الاختصاص، فلا فرق بینهما و حینئذ یکون الإتیان بهل قبیحا دون الهمزه فی تقدیم المنصوب و المرفوع إلّا أن یقال:

إنّ الفرق بینهما بحسب الغالب کما عرفت، و حینئذ یکون الإتیان بهل قبیحا دون الهمزه نظرا إلی الغالب فیهما.

أی الّذی یسأل عنه بالهمزه.

أی هو تصوّر ما یلیها و التّصدیق به.

أی کتصدیق الفعل بالمعنی اللّغوی، أعنی الضّرب فی المثال المذکور.

أتی بالعنایه دفعا لما ربّما یقال: إنّ الفعل فی نفسه من المتصوّرات البسیطه، و لا یعقل الشّکّ فیها، و إنّما مرکز الشّکّ هو المرکّبات التّامّه، أو التّقییدیّه.

و حاصل الدّفع:

إنّ المراد بالفعل لیس الفعل من حیث هو هو بل من حیث صدوره عن الفاعل فحینئذ یصحّ فیه الشّکّ، إذ یحصل عندک الشّکّ فی أنّ المخاطب ج ضرب زیدا أم لا؟

تعلم وجوده (۱) فيكون لطلب التّصديق (۲) و يحتمل أن يكون لطلب تصوّر المسند (۳) بأن تعلم أنّه قد تعلّق فعل من المخاطب بزيد، لكن لا تعرف (۴) أنّه ضرب أو إكرام [و الفاعل (۵) فى أأنت ضربت]إذا كان الشّكّ (۶) فى الضّارب [و المفعول فى أزيدا ضربت]إذا كان الشّكّ فى المضروب (۷) ، و كذا قياس سائر المتعلّقات (۸) .

أى أردت أن تعلم أنّ هذا الضّرب الواقع على زيد وجد من المخاطب أم لا؟

أى فيكون لطلب التّصديق بصدور الفعل عنه.

أى فهذا التّركيب أعنى أضربت زيدا، محتمل لأن يكون لطلب التّصديق، و محتمل لأن يكون لطلب التّصوّر.

أى أردت بالاستفهام تبيينه، لكن هذا الاحتمال ضعيف جدّا، فإنّ مثل هذا الكلام إنّما يساق بحسب ما هو المتعارف عندهم، فيما إذا كان المخاطب متردّدا بين صدور الفعل عن الفاعل، و عدم صدوره عنه، فمعناه أضربت زيدا أم لا؟ لا فيما إذا كان المخاطب متردّدا بين أحد الفعلين كالضّرب و الإكرام، إذ عندئذ المتعارف عندهم أن يقال: أضربت زيدا أم أكرمته.

أى عطف على الفعل فى قوله: «كالفعل» فى أضربت زيدا، و المراد به الفاعل المعنوىّ، أى الّذى صدر عنه الفعل، و إن كان فى الاصطلاح مبتدأ، لأنّ الفاعل الصّناعىّ لا يجوز تقديمه على فعله.

أى تقول هذا الكلام، أعنى أأنت ضربت، لمخاطبك إذا كنت تعلم أنّ شخصا صدر منه الضّرب، و شككت فى كونه هو المخاطب أو غيره، فكأنّك تقول له: الّذى صدر منه الضّرب أأنت أم غيرك، فالشّكّ هنا فى الفاعل، فالسّؤال هنا لطلب التّصوّر.

أى إنّ هذا الكلام، أعنى أزيدا ضربت، إنّما تقوله إذا عرفت أنّ مخاطبك ضرب أحدا و جهلت عين ذلك الأحد، فكأنّك تقول: هو مضروبك من هل هو زيد أم غيره، فالشّكّ هنا فى المفعول و السّؤال للتّصوّر.

أى المعمولات نحو: أفى الدّار صلّيت و أيوم الجمعه سرت، و أتأديبا ضربتجو أراكبا جئت، تقول المثال الأوّل: فيما إذا كان صدور الصّلاه من المخاطب معلوما و كان المطلوب مكانها، و المثال الثّانى فيما إذا كان الشّكّ فى زمان السّير مع القطع بوقوع السّير و صدوره

[و هل لطلب (۱) التّصديق فحسب (۲)]و تدخل على الجملتين (۳) [نحو: هل قام زيـد، و هل عمرو قاعد (۴)]إذا كان المطلوب حصول التّصديق (۵) بثبوت القيام لزيد، و القعود لعمرو. [و لهذا]أى و لاختصاصها (۶) بطلب التّصديق [امتنع هل زيد قام أم

عن المخـاطب، و المثـال الثّـالث: فيما إذا كان الشّكّ فى علّه الضّـرب مع القطع بصـدوره عن المخاطب و وقوعه على مفعول، و المثال الرّابع: فيما إذا كان الشّكّ فى الهيئه الكائنه للمخاطب حين مجيئه مع العلم بصدور المجيء عنه، و المسؤول عنه فى جميع هذه الأمثله قد ولّى همزه الاستفهام.

[استعمالات هل]

@

[استعمالات هل]

أى لطلب أصـل التّصـديق، و هو مطلق إدراك وقوع النّسبه أو لاـ وقوعهـا، فلاـ يرد أنّ الهمزه أيضـا لطلب التّصـديق دائما، لأنّها لطلب تصديق خاصّ.

أى فطلب التّصـديق بها حسـبك، كافيّك عن طلب التّصوّر فلا يتعـدّى بها من التّصـديق إلى التّصوّر، فلا تسـتعمل فيه، و تـدخل عند استعمالها فى التّصديق الّذى تختصّ به على الجملتين.

أى الاسـميّه و الفعليّه بشـرط أن تكون الجمله مثبته، لأنّها فى الأصل بمعنى قـد، و هى لا تـدخل على المنفىّ، ف لا يقال: قـد لا يقوم زيد، و كذلك فى المقام لا يقال: هل لا قام زيد.

أتى المصنّف بمثالين دفعا لتوهّم اختصاص هل بالفعليّه، لكونها فى الأصل بمعنى قد، و هى لا تدخل إلّا على الفعل.

أى الأـولى أن يقول: إذا كـان المطلوب التّصـديق بثبوت القيام لزيـد، و القعود لعمرو، و ذلك لأنّ التّصـديق كما مرّ هو حصول وقوع النّسـبه أو لا وقوعها، فيخلّ المعنى إذا كان المطلوب حصول وقوع النّسبه أو لا وقوعها، و لا معنى له، إلّا أن يجرّد التّصديق عن بعض معنـاه، و هو الحصول، و يراد به الوقوع، فكـأنّه يقـال: إذا كان المطلوب حصول الوقوع لثبوت القيام لزيـد، أى إدراك أنّ هذا الثّبوت مطابق للواقع مع العلم بحقيقه كلّ من المسندين.

أى لاختصاص هل بطلب التّصـديق امتنع الجمع بينها و بين ما يـدلّ على السّؤال عن التّصوّر نحو: قولك: هل زيـد قائم أم عمرو، لأنّ أم هنا وقع بعـدها مفرد، فدلّ على كونها متّصـله و المتّصـله تدلّ على كون السّؤال عن التّصوّر لأنّها لتعيين أحد الأمرين، أى المفرد الّذى قبلها، و المفرد الّذى بعدها مع العلم بالنّسبه إلى أحدهما، و قد تقدّم أنّ هل لطلب أصل

عمرو]لأنّ (١) وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على أنّ أم متّصله، و هى لطلب تعيين أحد الأمرين، مع العلم بثبوت أصل الحكم (٢) ، و هل إنّما تكون لطلب الحكم (٣) فقطّ، و لو قلت (۴) : هل زيد قام بدون أم عمرو، لقبح و لا يمتنع لما سيجىء. [و]لهذا (۵) أيضا [قبح (۶) هل زيدا ضربت، لأنّ التّقديم يستدعى حصول التّصديق بنفس (٧) الفعل]فيكون هل لطلب حصول الحاصل (٨)

النّسبه المستلزم للجهل بها، فيلزم التّنافى، إذ مقتضى أم المتّصله العلم بالنّسبه، و مقتضى هل الجهل بها، فيمتنع الجمع بينهما.

علّه لامتناع هل زيد قام أم عمرو.

أى التّصديق، لأنّ المراد بالحكم هو المحكوم به، و العلم بثبوت المحكوم به تصديق، فالحاصل إنّ أم لا تكون إلّا لطلب التّصوّر بعد حصول التّصديق بنفس الحكم، فتنافى هل، و هى لطلب أصل التّصديق بالحكم.

أى التّصديق فقطّ، فأم المتّصله تفيد أنّ السّائل عالم بالحكم، و هل تفيد أنّه جاهل به، لأنّها لطلبه و حينئذ فبينهما تناقض، فيمتنع الجمع بينهما فى تركيب واحد.

بيان لمحلّ امتناع المثال المتقدّم، و هو الإتيان بأم بعد هل، فلو لم تذكر، فإنّه لا يمتنع، بل يكون قبيحا لما سيجىء فانتظر.

لأجل اختصاصها بالتّصديق، و كون التّقديم يقتضى حصول العلم بثبوت أصل الفعل.

عطف على» امتنع» أى لأجل اختصاص هل بطلب التّصديق قبح نحو: هل زيدا ضربت.

أى التّقديم يقتضى غالبا حصول العلم للمتكلّم بنفس وقوع الفعل، كالضّرب مثلا.

أى لأنّ هل لطلب التّصديق الحاصل قبل السّؤال على ما هو المفروض.

و هو محال (۱) ، و إنّما لم يمتنع (۲) لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف، أو يكون التّقديم لمجرّد الاهتمام (۳) لا للتّخصيص، لكن ذلك (۴) خلاف الظّاهر [دون]هل زيدا [ضربته (۵)]فإنّه لا يقبح [لجواز تقدير (۶) المفسّر قبل زيد]أى هل ضربت (۷) زيدا ضربته [و جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف لذلك]أى لأنّ التّقديم يستدعى

أى حصول الحاصل محال، و حينئذ فيكون طلبه عبثا.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: إنّ هذا الدّليل لا يوافق المدّعى، فإنّ المدّعى هو القبح و الدّليل يثبت الامتناع.

و حاصل الجواب: إنّ ما ذكر فى المتن ليس الدّليل بتمامه، بل إنّما هو إشاره إليه، و تمامه أنّ هذا لم يمتنع لاحتمال أن يكون من باب ما أضمر عامله بأن يكون زيدا مفعولا لفعل محذوف يفسّره الظّاهر، أى هل ضربت زيدا ضربت، فإذا لا يمتنع لعدم التّقديم حتّى يفيد التّخصيص المستلزم للامتناع، لكنّه قبح لعدم كونه من الاستعمالات المتعارفه حيث لم يشتغل الظّاهر عن المتقدّم بالعمل فى ضميره، و مثل ذلك غير متعارف استعماله.

أى للاهتمام المجرّد عن التّخصيص، فلا يكون التّقديم مستدعيا للتّصديق بحصول الفعل، فلا تكون هل لطلب حصول الحاصل.

أى ما ذكر من التّوجيه خلاف الظّاهر، فيكون الحمل عليه بعيدا، و الحمل على التّخصيص أرجح، و إذا كان المقتضى للامتناع راجحا كان هذا المثال قبيحا، مع ذلك الاحتمال المرجوح الكافىّ فى تصحيحه.

أى أشار المصنّف بهذا المثال إلى أنّ القبح المذكور حيث لا يتّصل العامل بشاغل كما فى المثال السّابق، أمّا إذا اتّصل به كهذا المثال فلا يقبح.

بيان لسبب نفى القبح، أى لجواز تقدير المفسّر جوازا راجحا، لأنّ الأصل تقديم العامل على المعمول، و حينئذ لا يكون من تقديم المعمول على العامل عين و لا أثر، حتّى نقول: إنّه يستدعى التّصديق بأصل الفعل، فتكون هل طلبا لحصول الحاصل، و هو محال.

فإنّه لا يقبح، لأنّ الفعل لمّا اتّصل بالشّاغل الّذى هو الضّمير لم يتعيّن التّخصيص المفيد لحصول العلم بأصل النّسبه.

حصول التّصديق بنفس الفعل، لما سبق (۱) من مذهبه من أنّ الأصل عرف رجل على أنّ رجل بدل من الضّمير فى عرف قدّم للتّخصيص [و يلزمه]أى السّكّاكى (۲) [أن لا يقبح هل زيد عرف]لأنّ تقديم المظهر المعرفه ليس للتّخصيص عنده (۳) ، حتّى يستدعى حصول التّصديق بنفس الفعل،

أى فى بحث المسند إليه، و حاصله إنّه قد تقدّم فى بحث تقديم المسند إليه أنّ السّكّاكى اشترط فى إفاده التّقديم الحصر أمرين:

الأوّل جواز التّقديم،

و الثّانى اعتباره، و قال: إنّ هذين الأمرين موجودان فيما إذا كان المبتدأ منكرا، أمّا الأوّل فلجواز أن يفرض أنّه كان مؤخّرا على أنّه بدل من الضّمير المستتر فى الفعل، ثمّ قدّم، و أمّا الثّانى أى اعتبار التّقديم و الالتزام به، فلأنّ النّكره لا تقع مبتدأ من دون تخصيص، فلابدّ من اعتبار التّقديم و التّأخير حتّى حصل التّخصيص، و صحّ وقوعها مبتدأ ففى نحو: هل رجل عرف، يقال: إنّ هل إنّما تدخل على الجمله الخبريّه فلابدّ من صحّتها قبل دخولها، و رجل عرف لا يصحّ بدون اعتبار التّقديم و التّأخير لعدم مصحّح الابتدائيّه عداه، و إذا اعتبر التّقديم و التّأخير كان الكلام مفيدا للتّخصيص المستلزم لحصول التّصديق بنفس الفعل، فلا يصحّ دخول هل عليه، للزوم طلب حصول الحاصل، و هو محال، و لكن لم يحكم بفساده، لإمكان أن يحمل على كونه من باب الإضمار على شريطه التّفسير، و حيث إنّ اشتغال الفعل عن الاسم الظّاهر المرفوع قبله بضميره، و الالتزام بكونه مرفوعا بفعل مقدّر يفسّره هذا الفعل على خلاف ما هو المتعارف عند أبناء المحاوره يحكم بقبحه.

[وجه جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف]

@

[وجه جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف]

أى حيث جعل علّه القبح فى المنكر كون التّقديم للتّخصيص و هذه العلّه منتفيه فى المعرفه.

أى عند السّكّاكى، بل تقديم المعرفه عنده للاهتمام أو التّقوّى، لأنّ اعتبار التّقديم و التّأخير لإفاده التّخصيص فى رجل عرف، لكونه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكره، و أمّا المعرفه فغنيّه عن اعتبار كون التّقديم و التّأخير فيها للتّخصيص، و إذا كان تقديم المعرفه لغير التّخصيص، فلا ضرر فى كون هل لطلب التّصديق.

مع أنّه (١) قبيح بإجماع النّحاه، و فيه (٢) نظر، لأنّ ما ذكره من اللّزوم ممنوع لجواز أن يقبح لعلّه أخرى. [و علّل غيره]أى غير السّكّاكى [قبحهما]أى قبح هل رجل عرف، و هل زيد عرف [بأنّ (٣) هل بمعنى قد فى الأصل]و أصله أهل [و ترك الهمزه قبلها (۴) لكثره وقوعها فى الاستفهام]فأقيمت (۵) هى مقام الهمزه، و تطفّلت (۶) عليها فى

أى ما يلزمه-من عدم قبح هل زيد عرف-، قبيح بإجماع النّحاه، و وجه قبحه الفصل بين هل و الفعل بالاسم مع أنّها إذا رأت الفعل فى حيّزها لا ترضى إلاّ بمعانقته و عدم الانفصال عنه، لأنّها فى الأصل بمعنى قد، و قد من خواصّ الفعل، و كذا ما بمعناها.

هذا جواب عن اعتراض على السّكّاكى، أى فى هذا اللّزوم الّذى ذكره المصنّف نظر، و حاصله: إنّه لا يلزم على السّكّاكى من أجل التزامه بقبح هل رجل عرف، للوجه المذكور أن لا يلتزم بقبح هل زيد عرف، لأنّ انتفاء علّه واحده من القبح لا يوجب انتفاء جميع علله، فلا يجب عليه أن يقول بحسن هذا التّركيب، لانتفاء ما ذكره من العلّه فيه، لجواز أن يكون قبيحا عنده لسبب آخر، ككون هل بمعنى قد، أو ندره دخول هل على الاسم إلاّ عند الاضطرار.

نعم، يلزم عليه أن لا يكون هذا المثال قبيحا عنده من أجل العلّه المذكوره، و أين هذا من لزوم التزام عدم القبح أصلا، كما يدّعيه المصنّف، إلاّ أن يقال: إنّ الظّاهر من المصنّف انحصار علّه القبح بالوجه المذكور.

[تعليل الآخرين قبح هل رجل عرف]

@

[تعليل الآخرين قبح هل رجل عرف]

أى علّل غيره قبحهما بعلّه أخرى غير ما علّل بها السّكّاكى، و هى أنّ هل دائما بمعنى قد فى استعمالها الأصلىّ، و الاستفهام مأخوذ من همزه مقدّره قبلها، فأصل هل عرف زيد، أهل عرف زيد، بإدخال همزه الاستفهام على هل الّتى بمعنى قد، فكأنّه قيل أقد عرف زيد، و قول الشّارح: و أصله أهل إشاره إلى ذلك.

أى قبل هل لكثره وقوع هل فى الاستفهام، أى فى الكلام الّذى أريد به الاستفهام، ثمّ إنّه أتى بلفظ الكثره للإشاره إلى أنّها قد تقع فى غير الاستفهام أيضا.

أى أقيمت هل مقام الهمزه الاستفهاميّه فى إفاده الاستفهام.

أى تابعت هل على الهمزه فى إفاده الاستفهام. و التّطفّل: هو الرّجل الّذى تخلّق بأخلاق الأطفال، و صار طفيليّا، و الطّفيلىّ هو الّذى يدخل وليمه، و لم يدع إليها، و هو منسوب إلى طفيل، و هو رجل كوفىّ كان يأتى الولائم من غير أن يدعى إليها، كما فى أقرب الموارد.

الاستفهام، و قد من خواصّ الأفعال. فكذا ما هى بمعناها، و إنّما لم يقبح (۱) هل زيد قائم، لأنّها إذا لم تر الفعل فى حيّزها ذهلت عنه و تسلّت (۲) ، بخلاف ما إذا رأته، فإنّها (۳) تذكّرت العهود، و حنّت (۴) إلى الألف المألوف، فلم ترض بافتراق الاسم (۵) بينهما [و هى]أى هل [تخصّص المضارع بالاستقبال (۶)]

فمعنى العباره صارت هل طفيليّه بدلا عن الهمزه فى الاستفهام من دون أن تكون موضوعه له فى الأصل.

أى هذا جواب عمّا يقال: مقتضى هذا التّعليل أن يقبح دخول هل على الجمله الاسميّه الّتى طرفاها اسمان نحو: هل زيد قائم، مع أنّه جائز بلا قبح، فأىّ فرق بين ما إذا كان الخبر فعلا، حيث قلتم بقبحه، و إذا كان اسما قلتم بعدم قبحه مع أنّ مقتضى التّعليل استواء الأمرين فى القبح.

و حاصل ما أجاب به الشّارح: إنّه فرق بين الأمرين، و ذلك لأنّه إذا كان طرفا الجمله اسمين لم تر هل الفعل فى حيّزها، فتذهل عنه، و يراعى فيها معنى الاستفهام الّذى نقلت له، و إذا كان الخبر فعلا، رأت هل الفعل فى حيّزها فلا ترضى إلّا بمعانقته نظرا لمعناها الأصلىّ، و هو كونها بمعنى قد المختصّه بالدّخول على الفعل.

أى تباعدت، لأنّ تسلّت من السّلوّ، و هو الخلوّ من العشق، أى من عشق هل بالفعل، فلم تذكر العهود و الأوطان قائله ما غاب عن العين غاب عن الخاطر.

أى فإنّ هل حينما رأت الفعل تذكّرت العهود، أى العهد الّذى بينها و بين الفعل.

أى حنت بالتّخفيف، بمعنى مالت إلى الفعل المألوف.

أى لم ترض هل بتفريق الاسم و فصله بين هل و الفعل.

أى تخلّصه لذلك بعد ما كان محتملا- له و للحال، و ذلك لأنّها لمّا كانت منقوله إلى الاستفهام التزم فيها مقتضاه، و هو الاستقبال، لأنّ حصول الأمر المستفهم عنه يجب أن يكون استقباليّا، ضروره أنّه لا يستفهم عمّا فى الحال، إذ لا يكون المتكلّم جاهلا به حتّى يستفهم عنه.

بحكم الوضع كالسّين و سوف (١) [فلا يصحّ (٢) هل تضرب زيدا]فى أن يكون الضّرب واقعا فى الحال على ما يفهم عرفا (٣) من قوله: [و هو أخوك، كما يصحّ (٤) أتضرب زيدا و هو أخوك]قصدا إلى إنكار الفعل الواقع فى الحال، بمعنى أنّه لا ينبغى أن يكون ذلك، لأنّ هل تخصّص المضارع بالاستقبال، فلا تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال بخلاف الهمزه، فإنّها تصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال، لأنّها (٥) ليست مخصّصه للمضارع بالاستقبال، و قولنا (٦) فى أن يكون الضّرب واقعا فى الحال،

فإنّهما وضعا ليخصّصا المضارع بالاستقبال، و كذا هل تدلّ على تخصيص المضارع بالاستقبال بالوضع لا بالقرائن، بمعنى أنّ هل وضعت لتخصيص المضارع بالاستقبال، إذا دخلت عليه، بعد أن كان محتملا له و للحال.

أى فلأجل أنّها تخصّص المضارع بالاستقبال لا يصحّ أن تستعمل فيما يراد به الحال، كما فى قولك:

هل تضرب زيدا و هو أخوك، و وجه عدم الصّحّه أنّ هل للاستقبال، و الفعل الواقع بعدها هنا حالىّ، فقد يحصل التّنافى بين الأمرين، و الدّليل على أنّ الفعل هنا للحال، إنّ جمله و هو أخوك حاليّه مضمونها حاصل فى الحال، و مضمون الحال قيد فى عاملها، فلمّا كان مضمون الحال و هو الأخوّه ثابتا فى الحال، و قيد الحال و هو الضّرب بذلك كان العامل أيضا واقعا فى الحال، فينافى هل لكونها للاستقبال.

لأنّ الشّائع فى العرف أنّه إذا قيل زيد أخوك، كان معناه أنّه متّصف بالأخوّه فى الحال.

لأنّ الاستفهام بالهمزه يصحّ فيه إراده الحال، و معناها الإنكار بمعنى لا ينبغى أن يقع منك الضّرب.

أى لأنّ الهمزه لا تخصّص المضارع بالاستقبال، فيصلح لإنكار الفعل الواقع فى الحال.

أى بعد قوله: «و هو أخوك» .

ليعلم (۱) أنّ هـذا الامتناع جار فى كلّ ما يوجد فيه قرينه تدلّ على أنّ المراد إنكار الفعل الواقع فى الحال، سواء (۲) عمل ذلك المضـارع فى جمله حاليّه، كقولك: أتضـرب زيـدا و هو أخوك أو لا؟ كقوله تعالى: أَ تَقُولُونَ عَلَى اَللّهِ مٰا لاٰ تَعْلَمُونَ (۱)(۳) ، و كقولك: أتؤذى أباك (۴) ، و أتشتم الأمير، فلا يصحّ وقوع هل فى هذه المواضع (۵) .

أى ليعلم أنّ هذا الامتناع، أى امتناع كون هل لإنكار الفعل فى الحال جار فى إنكار الفعل الّذى أريد به الحال.

الأوضـح أن يقول: سواء كـانت القرينه لفظيّه، كما إذا عمل المضارع فى جمله حاليّه كقولك: أتضـرب زيـدا و هو أخوك، فإنّ قولـك: و هو أخوك، قرينه على أنّ الفعل واقع فى الحال أو كانت حاليّه. كقوله تعالى، و ما ذكر بعـده من المثالين، فإنّ القرينه فى الأمثله الثّلاثه حاليّه، و هى التّوبيخ.

ذيـل الآـيه: وَ إِذٰا فَعَلُوا فٰاحِشَهً قٰالُوا وَجَدْنٰا عَلَيْهٰا آبٰاءَنٰا وَ اَللّٰهُ أَمَرَنٰا بِهٰا قُلْ إِنَّ اَللّٰهَ لاٰ يَأْمُرُ بِالْفَحْشٰاءِ أَ تَقُولُونَ عَلَى اَللّٰهِ مٰا لاٰ تَعْلَمُونَ الخطـاب لليهود، و النّصـارى و قيـل: إنّ الآـيه وردت فى ذمّ المشـركين الّـذين كـانوا يبـدون سوآتهم فى طوافهم، فكان يطوف الرّجـال و النّسـاء عراه، يقولون: نطوف كما ولـدتنا أمّهاتنا، و لا نطوف فى الثّياب الّتى ارتكبنا فيها الـذّنوب، و إذا نهوا عنها قالوا وجـدنا عليهـا آباءنـا، و إذا قيل ممّن أخـذها آباؤكم، قالوا: اللّه أمرنا بها، فردّ اللّه عليهم بقوله: إِنَّ اَللّٰهَ لاٰ يَأْمُرُ بِالْفَحْشٰاءِ، ثمّ ردّهم بوجه آخر، و هو قوله تعالى: أَ تَقُولُونَ عَلَى اَللّٰهِ مٰا لاٰ تَعْلَمُونَ أى تفترون و تكذبون عليه.

و الشّاهـد فى الآيه: مجىء الهمزه لإنكار الفعل الواقع فى الحال، و لا يصحّ مجىء هل، لأنّها تخلص المضارع بالاسـتقبال، فينافى الحال و القرينه على أنّ الفعل للحال، و هو كون الآيه مسوقه للذّمّ و التّوبيخ، إذ لا وجه لذمّ أحد على ما لا يفعله بعد.

و القرينه فيه، و فى مثال شتم الأمير هى كونه مسوقا للذّمّ و التّوبيخ، و هو إنّما على الفعل الّذى أتى به لا على ما سيأتى به.

أى المواضع الّتى دلّت فيهـا القرينه على إنكار الفعل الواقع فى الحال، و إنّما لم يصـحّ وقوع هل فيها، لأنّ هل للاسـتقبال المنافى لحصول الفعل الحالى.

۱- ۱) سوره الأعراف:۲۸.

و من العجائب ما وقع لبعضهم (۱)فی شرح هذا الموضع (۱) من أنّ هذا الامتناع (۲) بسبب أنّ الفعل المستقبل لا یجوز تقییده (۳) بالحال، و إعماله فیها (۴) ، و لعمری (۵) إنّ هذه فریه ما فیها مریه، إذ لم ینقل (۶) عن أحد من النّحاه امتناع مثل: سیجیء زید راکبا، و سأضرب زیدا، و هو بین یدی الأمیر، کیف و قد قال اللّه تعالی: سَیَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دٰاخِرِینَ (۲)(۷) ،

أی من المفتاح.

أی امتناع دخول هل.

أی لا یجوز تقیید الفعل المستقبل بالحال، و ذلک لعدم مقارنه الحال للاستقبال، و القید و المقیّد یجب اقترانهما فی الزّمان، و فی المثال المذکور قید الاستقبال بالحال، و عمل فیها، فلا یجوز لعدم المقارنه.

أی لا یجوز إعمال الفعل المستقبل فی الحال، فیکون عطف «إعماله فیها» علی قوله: «بالحال» من عطف لازم علی ملزوم.

أی الواو للقسم، أی لحیاتی إنّ مقاله هذا البعض کذبه من غیر شکّ، فالفریه الکذب، و المریه الشّکّ، فالمعنی هذه المقاله کذب ما فیها مریه، أی ما فی تلک الفریه و الکذبه شکّ.

أی هذا ردّ علی البعض، و حال الرّدّ أنّه لم ینقل عن أحد من النّحاه امتناع مثل: سیجیء زید راکبا، مع أنّ المجیء مستقبل بدلیل السّین، و قد قیّد بالحال المفرده، أعنی راکبا، و کذلک قوله: بعد «سأضرب زیدا» ، فإنّه مستقبل بدلیل السّین، و قیّد بالحال الّتی هی جمله اسمیّه لنکته، و النّکته فی تعدّد الأمثله، هی الإشاره إلی أنّه لا فرق بین أن تکون الحال الّتی قیّد بها الفعل المستقبل مفرده أو جمله.

أی سیدخلون جهنّم، أی صاغرین.

۱- ۱) و هو العلّامه الشّیرازی.

۲- ۲) سوره المؤمن: ۶۰.

إِنَّمٰا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ اَلْأَبْصٰارُ (۴۲) (و آتاكم) (۱)(۱) و فى الحماسه (۲) :

سأغسل (۳) عنّى العار بالسّيف جالبا

علىّ قضاء اللّه ما كان جالبا

و أمثال هذه (۴) أكثر من أن تحصى، و أعجب (۵) من هذا،

قوله تعالى: مُهْطِعِينَ أى مسرعين، و حاصل ردّ البعض بالآيتين: كيف تصحّ مقاله هذا البعض، و الحال إنّ اللّه تعالى قال: سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دٰاخِرِينَ فإنّ الدّخول استقبالىّ بدليل السّين، و قد قيّد بالحال، و هى قوله: دٰاخِرِينَ و كذلك قوله: إِنَّمٰا يُؤَخِّرُهُمْ فالتّأخير لذلك اليوم، و هو يوم القيامه استقبالىّ، و قد قيّد بالحال، و هى قوله: مُهْطِعِينَ أو التّشخّص هو العامل فى مُهْطِعِينَ و هو بمعنى المستقبل، لأنّه لا يكون إلّا فى يوم القيامه.

و هو ديوان لأبى تمّام جمع فيه كلام العرب المتعلّق بالحماسه، أى الشّجاعه، و هذا الشّعر لسعد بن ناشب من شعراء الدّوله المروانيّه، و سبب هذا الشّعر أنّه كان أصاب دما، فهدم بلال بن أبى برده داره بالبصره و حرّقها.

المراد بالغسل الرّفع و الإزاله من باب إطلاق الملزوم و إراده اللّازم،» و بالسّيف» متعلّق ب» أغسل» ، و هو على تقدير مضاف، أى باستعمال السّيف، و ضربه فى الأعداء، و» جالبا» حال من فاعل» أغسل» و هو محلّ الاستشهاد بدليل اقترانه بالسّين، و» علىّ» متعلّق ب» جالبا» ، و» قضاء اللّه» فاعل» جالبا» الأوّل، و» ما كان جالبا» مفعوله، و القضاء بمعنى الحكم.

و المعنى: سأدفع عن نفسىّ العار باستعمال السّيف فى الأعداء فى حال جلب حكم اللّه على الشّىء الّذى كان يجلبه من عداوه الأعداء، و إنكارهم و أذيّتهم، فالمقصود المبالغه فى أنّه لا يترك دفع العار فى حال من الأحوال.

و محلّ الشّاهد: إنّ الغسل بمعنى الاستقبال بدليل السّين، و قد قيّد بالحال.

أى و نظائر هذه الأمثله و الشّواهد أكثر من أن تحصى.

و إنّما كان أعجب، لأنّ هذا الاستدلال على تلك الفريه، و هو متضمّن لها، ففيه الفريه و زياده تقويّتها، و قال البعض: إنّما كان أعجب، لأنّ دليل إفساده يظهر ممّا جعله دليلا على دعواه، أعنى قول النّحاه، لأنّ ذلك فى الجمله الحاليّه لا فى عاملها.

۱- ۱) سوره إبراهيم:۴۲-۴۳.

أنّه (۱) لمّا سمع قول النّحاه أنّه يجب تجريد صدر الجمله الحاليّه عن علم الاستقبال لتنافيّ الحال و الاستقبال بحسب الظّاهر (۲) على ما سنذكره (۳) حتّى (۴) لا يجوز: يأتينى زيد سيركب، أو لن يركب، فهم (۵) منه أنّه يجب تجريد الفعل العامل فى الحال عن علامه الاستقبال، حتّى (۶) لا يصحّ تقييد مثل (۷) : هل تضرب، و ستضرب، و لن تضرب بالحال. و أورد (۸) هذا المقال،

أى ذلك البعض، ثمّ الضّمير فى» أنّه يجب» للشّأن.

أى و إن لم يكن هناك تناف فى الواقع، إذ الكلام فى الحال النّحويّه، و هى لا تنافى الاستقبال، بل يكون زمنها ماضيا و حالا و مستقبلا، لأنّ الواجب إنّما هو مقارنتها لعاملها، فزمنها زمن عاملها أيّا كان، و المنافى له إنّما هو الحال الزّمانيّه المقابله للماضى و المستقبل، غايه ما فى الباب أنّهما متّحدان فى اسم الحال، و هذا هو المراد من قوله: «بحسب الظّاهر» .

أى فى بحث الحال، فى أواخر باب الفصل و الوصل فى التّذنيب.

تفريع على قوله: «يجب تجريد» أو على» التّنافى» .

جواب لمّا فى قوله: «لمّا سمع» و هذا الّذى فهمه من كلامهم غير ما قالوه، فالّذى ادّعاه النّحاه وجوب تجريد الحال من علامه الاستقبال، و الّذى فهمه وجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علامه الاستقبال لا- نفس الحال، كما هو الواقع فى كلام النّحاه، و بين الأمرين بون بعيد.

غايه لوجوب تجريد الفعل العامل فى الحال من علامه الاستقبال لامتناع عمل المستقبل فى الحال.

أى ف لا يقال: هل تضرب زيدا و هو راكب، و لا ستضرب زيدا و هو راكب، و لا لن تضرب زيدا و هو راكب.

أى أورد ذلك البعض» هذا المقال» أى قول النّحاه، و هو أنّه يجب تجريد صدر الجمله الحاليّه عن علم الاستقبال لتنافى الحال و الاستقبال فى الظّاهر.

دليلا على ما ادّعاه (۱) ، و لم ينظر (۲) فى صدر هذا المقال حتّى يعرف أنّه لبيان امتناع تصدير الجمله الحاليّه بعلم الاستقبال، [و لاختصاص (۳) التّصديق بها (۴)]أى لكون (۵) هل مقصوره على طلب التّصديق، و عدم مجيئها لغير التّصديق. كما ذكر فيما سبق (۶) [و تخصيصها (۷) المضارع بالاستقبال (۸) كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيّا أظهر]و ما موصوله، و كونه مبتدأ، خبره أظهر، و زمانيّا خبر الكون، أى بالشّىء الّذى زمانيّته

أى من وجوب تجريد عامل الحال من علم الاستقبال، و هو ينادى على خطئه، إذ لم ينقل عن أحد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال.

حيث قال النّحاه فى صدر هذا المقام: يجب تجريد الجمله الحاليّه عن علم الاستقبال لا عامل الحال، أى ليس فى كلامهم تجريد عامل الحال عن علامه الاستقبال، كى يكون دليلا على مدّعى هذا البعض.

أى علّه مقدّمه على معلولها، أعنى قوله: «كان لها مزيد. . .» أى كان لهل زياده اختصاص بما زمانيّته أظهر، لأجل اختصاص التّصديق بها، و لأجل تخصيصها المضارع بالاستقبال، و قدّم العلّه اهتماما بها، أو لأجل أن يكون اسم الإشاره فى قوله: بعد» و لهذا. . .» عائد على أقرب مذكور، فإنّه لو أتى بالكلام على جريه الطّبيعىّ لأصبح قوله: «كان لها مزيد اختصاص. . .» بعيدا عن قوله: «و لهذا» .

أى بهل.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره: هو أنّ التّصديق لا يختصّ بهل، إذ الهمزه أيضا قد تجىء لطلب التّصديق، فلا وجه للحكم باختصاص التّصديق بهل، و خلاصه الجواب أنّ الباء داخله على المقصور، فالمقصود قصر هل بالتّصديق لا العكس، و دخول الباء على المقصور شائع فى كلماتهم، كما فى قولهم: معنى إِيّاكَ نَعْبُدُ نخصّك بالعباده.

أى فى قوله: «و هل لطلب التّصديق فحسب» ، و بالجمله إنّ معنى كون التّصديق مختصّا بهل أنّها لا تتعدّى التّصديق إلى التّصوّر، لأنّ التّصديق لا يتعدّاها إلى الهمزه.

بالجرّ عطف على «الاختصاص» ، أى لأجل تخصيص هل «المضارع بالاستقبال» .

الباء هنا داخله على المقصور عليه.

أظهر [كالفعل (١)]فإنّ (٢) الزّمان جزء من مفهومه، بخلاف الاسم فإنّه إنّما يدلّ عليه حيث يدلّ بعروضه له (٣) أمّا اقتضاء (۴) تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل، فظاهر (۵) ، و أمّا اقتضاء كونها لطلب التّصديق فقطّ،

أى النّحوىّ، و الإتيان بالكاف يقتضى أنّ زمانيّته أظهر من غيره، فيشمل الفعل و غيره، و ليس الأمر كذلك، إذ ما زمانيّته أظهر من غيره منحصر فى الفعل، و كان الأولى أن يقول: و هو الفعل، و يحذف الكاف، إلّا أن تجعل الكاف استقصائيّه، و لم يعبّر بالفعل من أوّل و هله، بأن يقول: كان لها مزيد اختصاص بالفعل، ليكون إشاره إلى أنّ زياده اختصاصها به من حيث أظهريّه زمانه، لا من جهه أخرى كدلالته على الحدث مثلا.

علّه لكون الفعل زمانيّته أظهر من الاسم، لأنّ الزّمان جزء من مفهوم الفعل و دلاله الكلّ على الجزء أظهر من دلاله الشّىء على لازمه، كدلاله الاسم على الزّمان من باب دلاله الشّىء على لازمه باعتبار كون الاسم زمانيّا.

أى بسبب عروض الزّمان لذلك الاسم، أى لمدلوله من عروض اللّازم للملزوم، و ذلك لأنّ اسم الفاعل موضوع لذات قام بها الحدث، و من لوازم زمان يقع فيه.

فالحاصل إنّ الفعل من حيث هو فعل لا ينفكّ عن الزّمان بحسب الوضع بخلاف الاسم، فإنّه ينفكّ عنه من حيث هو اسم، و هذا لا ينافى عروضه، أى لزومه لمدلوله، إذا كان وصفا.

مصدر مضاف إلى فاعله، و مفعوله قوله: «لمزيد اختصاصها» و اللّام فى قوله: «لمزيد» للتّقويه متعلّقه بالاقتضاء، لأنّها ليست زائده محضه، حتّى لا تتعلّق بشىء و المضارع مفعول» تخصيصها» ، و قوله: «بالفعل» لم يقل بنحو الفعل إشاره إلى أنّ الكاف فى قوله: «كالفعل» ليست بمعنى مثل بل استقصائيّه.

لأنّ المضارع نوع من مطلق الفعل، و ما كان لازما للنّوع كان لازما للجنس فى الجمله.

و بعباره أخرى: إذا كانت هل لتخصيص الفعل المضارع بزمان الاستقبال يكون لها مزيد أولويّه بالفعل، لأنّ الفعل المضارع نوع من مطلق الفعل، و ما كان لازما للنّوع كان لازما للجنس فى الجمله.

لذلك (۱) فلأنّ التّصديق (۲) هو الحكم بالثّبوت أو الانتفاء، و النّفى و الإثبات إنّما يتوجّهان (۳) إلى المعانى و الأحداث الّتى هى مدلولات الأفعال، لا (۴) إلى الذّوات الّتى هى مدلولات الأسماء [و لهذا]أى لأنّ لها مزيد اختصاص بالفعل [كان فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ (۱)أدلّ (۵) على طلب الشّكر من فهل تشكرون، و فهل أنتم تشكرون].

أى لمزيد اختصاصها بالفعل، و هو مفعول» باقتضاء» و اللاّم للتّقويه.

أى فلأنّ التّصديق هو الإذعان بثبوت شىء لشىء فى القضيّه الموجبه، و بانتفاء ثبوت شىء لشىء فى القضيّه السّالبه.

اعترض عليه أنّ النّفى و الإثبات هو الحكم الّذى هو عباره عن الإذعان بثبوت شىء لشىء، أو انتفاء ثبوت شىء عن شىء، و لا ريب أنّ الإذعان لا يتوجّه إلى المعانى و الأحداث، و إنّما هو يتعلّق بالثّبوت و الانتفاء، و هما متوجّهان إلى المعانى و الأحداث، فكان عليه أن يقول: و هما، أى الثّبوت و الانتفاء يتوجّهان. . .

و أجيب عن ذلك بأنّ المراد بالنّفى و الإثبات الثّبوت و الانتفاء، و إنّما عبّر عنهما بهما تفنّنا، فمحصّل كلامه: إنّ التّصديق الّذى اختصّت هل به متعلّق بالأفعال بواسطه أنّ متعلّقه و هو الثّبوت و الانتفاء يتوجّهان إلى المعانى و الأحداث الّتى هى مدلولات الأفعال، فلذا كان تعلّقهما بالفعل أشدّ.

أى لا يتوجّه النّفى و الإثبات إلى الأمور القائمه بأنفسها من حيث إنّها اعتبرت كذلك، نعم، إذا اعتبرت قائمه بغيرها فحينئذ يتوجّه النّفى و الإثبات إليها.

[الكلام حول قوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ]

@

[الكلام حول قوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ]

خبر كان، و المعنى: «كان فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ» أى الّذى عدل فيه عن الفعل إلى الجمله الاسميّه، لأنّ قوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ أدلّ على طلب الشّكر أى على طلب حصوله فى الخارج، لأنّ المراد هو حصول الشّكر فى الخارج دون الاستفهام، لامتناعه من علاّم الغيوب. و الحاصل إنّ قوله: «فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ» أدلّ على طلب الشّكر من الجملتين الأخيرتين، لأنّهما يفيدان التّجدّد دون الثّبوت و الاستمرار.

و الحاصل: إنّ الصّور ستّ، لأنّ الاستفهام إمّا بهل أو بالهمزه، و كلّ منهما إمّا داخل على جمله فعليّه أو اسميّه خبرها فعل أو اسم، و فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ أدلّ على طلب الشّكر من الخمسه الباقيه لما ذكره المصنّف.

۱- ۱) سوره الأنبياء: ۸۰.

مع أنّه (۱) مؤكّد بالتّكرير، لأنّ أَنْتُمْ فاعل لفعل محذوف (۲) [لأنّ إبراز (۳) ما سيتجدّد (۴) فى معرض الثّابت (۵) أدلّ (۶) على كمال العنايه بحصوله]من إبقائه على أصله (۷) ، كما فى هل تشكرون، و فهل أنتم تشكرون.

أى مع أنّ فهل أنتم تشكرون مؤكّد بالتّكرير.

أى على الأصحّ و التّقدير:

فهل تشكرون تشكرون، فحذف الفعل الأوّل فانفصل الضّمير، و إنّما كان أنتم فاعلا لمحذوف، كما قال: لما تقدّم من أنّ هل إذا رأت الفعل فى حيّزها لا ترضى إلّا بمعانقته، و يجوز أن يكون فاعلا معنى ثمّ قدّم على مذهب السّكّاكى.

أى إظهار ما يكون فى الزّمان المستقبل فى صوره الأمر الثّابت فى الحال أدلّ و أقوى دلاله على كمال العنايه و الاعتناء، ثمّ قوله: «لأنّ» علّه للمعلّل مع علّته.

أى ما يتقيّد وجوده بزمان الاستقبال واقعا، و المراد به فى المقام الشّكر حيث إنّك عرفت أنّ قوله تعالى: فَهَلْ أَنْتُمْ شاكِرُونَ سيق لبيان طلب الشّكر، فلا ريب أنّه غير حاصل فى الحال، لاستحاله طلب الحاصل، بل يكون ما سيتجدّد و يحدث خارجا.

أى فى صوره الثّابت و شكله بأن يبرزه بإلقاء الجمله الاسميّه النّاطقه بالثّبوت المطلق عن شوب التّقيّد بالزّمان.

أى أقوى دلاله على كمال الاعتناء بحصول ما سيتجدّد.

أى الّذى هو إبرازه فى صوره المتجدّد، و هى الجمله الفعليّه، كما فى هل تشكرون، و الاسميّه الّتى خبرها فعل، كما فى فهل أنتم تشكرون، و وجه كون إبراز ما سيتجدّد فى معرض الثّابت يدلّ على كمال العنايه بما سيتجدّد أنّ إبراز ما كان وجوده مقيّدا بالاستقبال فى صوره الثّابت الغير المقيّد بزمان يدلّ على طلب حصول غير مقيّد بزمان من الأزمنه، و لا شكّ أنّ المنبئ عن طلب حصول مطلق أقوى دلاله بما ينبئ عن طلب حصول مقيّد بزمن.

لأنّ (۱) هل فی هل تشکرون، و هل أنتم تشکرون علی أصلها، لکونها داخله علی الفعل (۲) تحقیقا فی الأوّل، و تقدیرا (۳) فی الثّانی [و] فَهَلْ أَنْتُمْ شاکِرُونَ أدلّ علی طلب الشّکر [من أفأنتم شاکرون]أیضا [و إن کان (۴) للثّبوت باعتبار]کون الجمله اسمیّه [لأنّ (۵) هل أدعی (۶) للفعل من الهمزه، فترکه معها]أی ترک الفعل مع هل [أدلّ علی ذلک]أی علی کمال العنایه بحصول ما سیتجدّد (۷) [و لهذا]أی لأنّ هل أدعی للفعل (۸) من الهمزه [لا یحسن هل زید منطلق إلّا من البلیغ (۹) لأنّه (۱۰)

علّه لکون المثالین المذکورین فیهما إبقاء ما سیتجدّد علی أصله.

أی فلیس معها إبراز المتجدّد فی صوره الثّابت، بل إبقاء ما سیتجدّد علی أصله.

أی لأنّ أنتم فاعل فعل محذوف یفسّره الظّاهر المذکور.

أی و إن کان هذا القول أعنی أفأنتم شاکرون للثّبوت باعتبار کون الجمله اسمیّه و هی تدلّ علی الثّبوت المطلق المجرّد عن التّقیّد بزمان.

علّه لکون هل أنتم شاکرون، أدلّ علی طلب الشّکر من أفأنتم شاکرون.

أی أشدّ طلبا» للفعل من الهمزه. . .» .

أی بخلاف ترک الفعل مع الهمزه، و ذلک لما مرّ من أنّ إبراز غیر الثّابت فی معرض الثّابت مع وجود ما یقتضی إبرازه بصوره غیر الثّابت أدلّ علی کمال العنایه بحصوله، و لازم أنّ الأدلّیه تتفاوت بحسب تفاوت اقتضاء المقتضی شدّه و ضعفا، و حیث إنّ هل أدعی للفعل من الهمزه، فالأدلّیه فیها أقوی من الأدلّیه فی الهمزه.

أی بحیث لا یعدل عنه معها إلّا لشدّه الاهتمام و الاعتناء بمفاد المعدول إلیه.

أی لا- من غیره و لو راعی ما ذکر لأنّه یعدّ منه مراعاه ما ذکر من باب الاتّفاق بلا قصد، لأنّ هذا لیس شأنه و إقدامه علیه عند النّاس لیس إلّا کلبس لباس غیر متعارف له عندهم، کما إذا لیس حمّال لباس العالم الدّینیّ.

أی لأنّ البلیغ هو الّذی یقصد به، أی بنحو: هل زید منطلق، الدّلاله علی الثّبات و إبراز ما سیوجد فی معرض الموجود المناسبین للجمله الاسمیّه، و قوله: «إبراز» عطف علی» الدّلاله» ، أی و یقصد به إبراز ما سیوجد فی معرض الموجود.

و حاصله أنّه إذا صدر هذا القول من البلیغ کان المنظور إلیه معنی لطیفا و هو الاستفهام عن

الّذی یقصد به الدّلاله علی الثّبوت و إبراز ما سیوجد فی معرض الموجود [و هی]أی هل [قسمان: بسیطه (۱) و هی الّتی یطلب بها وجود الشّیء]أو لا وجوده [کقولنا: هل الحرکه موجوده]أو لا موجوده [و مرکّبه و هی الّتی یطلب بها وجود شیء لشیء]أو لا وجوده له [کقولنا: هل الحرکه دائمه]أو لا دائمه.

استمرار انطلاق زید، و کان الکلام مخرجا علی خلاف مقتضی الظّاهر، و هذا من فنّ البلاغه لإحاطه علمه بما تقتضیه هل من الفعل، بخلاف ما إذا صدر من غیر البلیغ لأنّ استعمال اللّفظ فی غیر موضعه إنّما یکون عن جهل لا عن نظر إلی معنی لطیف، فیکون هذا القول منه قبیحا، و علی فرض أن یقصد نکته، فلا اعتداد بقصده لانتفاء بلاغته.

[أقسام هل]

@

[أقسام هل]

یطلق البسیط علی ما لا جزء له خارجا فقطّ کالجوهر الفرد أو لا ذهنا و لا خارجا، کاللّه سبحانه، فإنّه لا ماهیه له حتّی یکون له جنس و فصل، فلا جزء له ذهنا، کما أنّه لا جزء له خارجا، و یطلق البسیط علی ما یکون أقلّ أجزاء بالنّسبه إلی غیره المقابل له، و البساطه بهذا المعنی أمر نسبیّ، و هو المراد هنا، فإنّ هل البسیطه بسیطه بالقیاس إلی المرکّبه، و إلّا فهی فی الحقیقه مرکّبه.

بیان ذلک: إنّ فی حیّزها فی قولنا: هل الحرکه موجوده، ثلاثه أشیاء: الحرکه، و الوجود الرّابط، و الوجود المحمول، و لکنّ الأخیرین بما أنّهما متناسخین، و لا فرق بینهما فی الظّاهر عدّا بمنزله شیء واحد، فبهذا الاعتبار یصبح ما فی حیّزها شیئان، فتکون بسیطه بالقیاس إلی المرکّبه، لأنّ المرکّبه تکون فی حیّزها ثلاثه أشیاء، و ممّا ذکرنا ظهر أنّ توصیف هل بالبساطه و التّرکیب هنا باعتبار مدخولها، فقوله: «بسیطه هیی الّتی یطلب بها وجود الشّیء» أی التّصدیق بوقوع وجود الشّیء لیوافق ما مرّ من أنّ هل لطلب التّصدیق بحیث یکون الوجود محمولا علی مدخولها، کما فی هل زید موجود، و هل النّار موجوده، قوله: «هل الحرکه موجوده» یقال هذا بعد معرفه الحرکه المطلقه، و هی خروج الجسم من حیّز إلی حیّز، و قوله: «موجوده» أی ثابته فی الخارج و متحقّقه فیه، و قوله: «أو لا موجوده» أی غیر ثابته فیه، بل هی أمر اعتباریّ و همیّ.

و قوله: «یطلب بها وجود شیء لشیء» أی ثبوته و نسبته له، و لیس المراد به التّحقّق، کما کان فی الأوّل، فالمراد بالوجود هنا الثّبوت الّذی هو النّسبه بخلافه فی الأولی، فإنّ المراد به

فإنّ المطلوب وجود الدّوام للحركه (۱) أو لا- وجوده لها، و قد اعتبر فی هذه (۲) شیئان غیر الوجود، و فی الأولی (۳) شیء واحد، فکانت مرکّبه بالنّسبه إلی الأولی، و هی بسیطه بالنّسبه إلیها. [و الباقیه]من ألفاظ الاستفهام (۴) تشترک فی أنّها [لطلب التّصوّر فقطّ]و تختلف من جهه أنّ المطلوب بکلّ منها تصوّر شیء آخر.

التّحقّق فی الخارج، سمّیت الأولی بسیطه لبساطه المسؤول عنه فیها، و الثّانیه مرکّبه لوجود ما اعتبر فی الأولی فیها و زیاده.

و الفرق بینهما:

إنّ المرکّبه و إن شارکت البسیطه فی أنّه یطلب بها وجود الشّیء کوجود الدّوام للحرکه فی المثال، إلاّ أنّها تخالفها من جهه أنّ البسیطه یطلب بها وجود نفس الموضوع و المرکّبه یطلب بها وجود المحمول.

أی ثبوته لها، فعلم منه أنّ للوجود نوعین رابطیّ و غیر رابطیّ، بل مطلوب لنفسه، و المراد منه فی المرکّبه هو الأوّل، و فی البسیطه هو الثّانی.

أی المرکّبه شیئان، أی الموضوع و المحمول کالحرکه و الدّوام فی المثال، حیث استفهم بها عن الثّبوت الحاصل بین شیئین هما الموضوع و المحمول.

أی البسیطه شیء واحد هو الموضوع، کالحرکه و ذلک لأنّها استفهم بها عن الثّبوت الحاصل بین الشّیء و وجوده، و هما کالشّیء الواحد، لأنّ الوجود عین الموجود، فهذه قد استفهم بها عن ثبوت بسیط، و الثّانیه عن ثبوت مرکّب.

أی المذکوره سابقا، أی غیر هل و الهمزه، و ذلک الغیر الباقی تسعه و هی: ما، و من، و کم، و کیف، و متی، و أین، و أنّی، و أیان، و مهما، فهذه الألفاظ اشترکت فی أنّ جمیعها لطلب التّصوّر، و اختلفت فی المتصوّرات، فالمتصوّر بمن غیر المتصوّر بما، و هکذا.

لا یقال: إنّ متی و أیّان بمعنی واحد، لأنّ کلّ منهما لطلب تعیین الزّمان و تصوّره، فقد اتّحدا فی المتصوّر.

لأنّا نقول: إنّ أحدهما للزّمان المطلق، و الآخر للمستقبل کما یأتی، و حینئذ فهما مختلفان فیه، لأنّ متی للزّمان المطلق، و أیّان للمستقبل، فلیسا متّحدین فی المتصوّر.

[قيل (۱) فيطلب بما (۲) شرح الاسم كقولنا: ما العنقاء (۳)]طالبا أن يشرح هذا الاسم، و يبيّن مفهومه، فيجاب بإيراد لفظ أشهر (۴) [أو ماهيّه (۵) المسمّى]أى حقيقته (۶) الّتى هو (۷) بها هو [كقولنا: ما الحركه]أى ما حقيقه مسمّى هذا اللّفظ؟

المقصود بذلك مجرّد النّسبه إلى القائل لا التّبرّى من هذا القيل، فإنّه قول حقّ مقابله قول السّكّاكى، و سيأتى أنّه سخيف.

[استعمالات ما]

@

[استعمالات ما]

أى الّتى من أدوات الاستفهام» شرح الاسم» أى كشف معناه، و بيان مفهومه الإجمالىّ الّذى وضع بإزائه لغه أو اصطلاحا، كما إذا سمعت لفظا و لم تفهم معناه، فتقول: ما هو طالبا أن يبيّن لك المخاطب مدلوله اللّغوى أو الاصطلاحىّ، ثمّ المراد بالاسم ما يقابل المسمّى إذ شرح الاسم لا يختصّ بالاسم المقابل للفعل و الحرف.

نسب إلى ربيع الأبرار أنّ العنقاء كانت طائرا فيها من كلّ شىء من الألوان، و كانت فى زمن أصحاب الرّسّ، تأتى إلى أطفالهم و صغارهم فتخطفهم نحو الجبل فتأكلهم، فشكوا ذلك إلى نبيّهم صالح، فدعا اللّه عليها، فأهلكها و قطع نسلها، و قيل: إنّها طائر معروف الاسم مجهول الجسم.

أى مرادف له أشهر منه عند السّامع سواء كان من هذه اللّغه أم لا، كقولنا فى جواب ما العنقاء؟ طائر عظيم تخطف الصّبيان و هنا بحث تركناه تجنّبا عن التّطويل.

أى عطف على الاسم، أى أو شرح ماهيّه المسمّى، أى الماهيّه التّفصيليّه، كقولنا فى جواب ما الإنسان؟ حيوان ناطق، و أراد المصنّف بالمسمّى المفهوم الإجمالىّ و بماهيته أجزاء ذلك المفهوم الإجمالىّ أعنى الماهيّه التّفصيليّه الّتى عرفت بالوجود، حتّى يكون الجواب المبيّن لها حقيقيّا، فالإنسان مثلا- مفهومه الإجمالىّ الّذى هو مسمّاه نوع مخصوص من الحيوان، و ماهيّه ذلك المسمّى حيوان ناطق.

أى أشار بذلك التّفسير إلى أنّه ليس مراد المصنّف بالماهيّه ما يقع جوابا لما هو، لأنّه شامل لما يكون شرحا للاسم من المفهومات المعدومه، بل مراده الماهيّه الموجوده.

أى الحقيقه الّتى هو، أى المسمّى بها، أى بالحقيقه، أى بسببها هو، أى نفسه مثلا- مفهوم الإنسان الإجمالىّ، و هو النّوع المخصوص من الحيوان صار بسبب ماهيّته و هى الحيوانيّه و النّاطقيّه إنسانا، فالمسمّى ملاحظا إجمالا- و الحقيقه ملاحظه تفصيلا، فاختلف

فيجاب بإيراد ذاتيّاته (۱) [و تقع هل البسيطه فى التّرتيب بينهما]أى بين ما الّتى لشرح الاسم، و الّتى لطلب الماهيّه، يعنى أنّ مقتضى الترتيب الطّبيعى (۲) ، أن يطلب أوّلا شرح الاسم، ثمّ وجود المفهوم فى نفسه، ثمّ ماهيته و حقيقته، لأنّ من لا يعرف مفهوم اللّفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، و من لا يعرف أنّه موجود

السّبب و المسبّب باعتبار الإجمال و التّفصيل، و بالجمله إنّ الحكماء اصطلحوا على إطلاق الحقيقه على الماهيّه المحرز وجودها فى خارج الذّهن الأعمّ من خارج الأعيان و نفس الأمر، ثمّ تفسير الماهيّه بالحقيقه إشاره إلى أنّ المراد بالماهيّه هى الحقيقه، لا مطلق ما يقع فى جواب ما هو.

أى من الجنس و الفصل، كأن يقال فى جواب ما الإنسان؟ حيوان ناطق، بعد معرفه أنّ الإنسان شىء موجود فى نفسه.

إنّ ما ذكره الشّارح لا يخلو عن قصور، و التّقريب التّامّ أن يقال: يطلب بما أوّلا ما وضع له اللّفظ من المعنى إجمالا، ثمّ يطلب شرح هذا المفهوم و تفصيله، ثمّ يطلب بهل البسيطه وجوده فى نفسه، ثمّ يطلب بما الحقيقيّه حقيقته التّفصيليّه، ثمّ يطلب بهل المركّبه أعراضه و طواريه، فهل البسيطه تقع بين نوعين من (ما) الشّارحه و الحقيقيّه، و ما الحقيقيّه بين نوعين من (هل) البسيطه و المركبه.

فيقال أوّلا: ما العنقاء؟ فيجاب أنّها نوع من الطّير، ثمّ يقال أيضا: ما العنقاء؟ أو ما هذا النّوع؟ فيجاب طائر تخطف الأطفال، ثمّ يقال: هل العنقاء موجوده؟ فيجاب بأنّها موجوده أو غير موجوده، ثمّ ما العنقاء؟ أى ما حقيقتها؟ فيجاب بإيراد ذاتيّاتها، ثمّ يقال: هل هى دائمه؟ فيقال: غير دائمه، و الشّارح قد أسقط مرتبه واحده، أى السّؤال بما عن شرح المسمّى و تفصيله بعد العلم به إجمالا، و يمكن أن يكون المراد به الأعمّ من بيان الموضوع له إجمالا، و شرحه و تفصيله، ثمّ إنّ الطّبيعىّ نسبه إلى الطّبع بمعنى العقل، إذ هو المراعى للمناسبات و التّرتيب الطّبيعىّ هو أن يكون المتأخّر متوقّفا على المتقدّم من غير أن يكون المتقدّم علّه له، كتقدّم المفرد على المركّب، و الواحد على الاثنين، و وجه كون ما ذكرناه مقتضى التّرتيب الطّبيعى أنّ مقتضى الطّبع أى العقل المراعى للمناسبه أنّ الشّخص إذا سمع لفظا و لم يعرف مفهومه الّذى وضع له يطلب به مفهوما على وجه الإجمال، ثمّ إذا وقف على مفهومه الإجمالىّ يطلب

استحال منه أن يطلب حقيقته و ماهيّته (۱) ، إذ لا حقيقه (۲) للمعدوم و لا ماهيّه له، و الفرق (۳) بين المفهوم من الاسم بالجمله و بين الماهيّه الّتى تفهم من الحدّ بالتّفصيل غير قليل، فإنّ كلّ من خوطب باسم فهم فهما ما، و وقف على الشّىء الّذى يدلّ عليه الاسم إذا كان عالما باللّغه، و أمّا الحدّ فلا يقف عليه إلّا المرتاض بصناعه المنطق، فالموجودات لها حقائق و مفهومات، فلها حدود حقيقيّه و اسميّه.

تفصيله و شرحه، إذ ما لم يحرز أنّ له مفهوما يستحيل أن يسأل عن تفصيله لاحتمال أن يكون مهملا. ثمّ إذا وقف على تفصيله يطلب وجوده إذ لا يناسب السّؤال عن الوجود قبل معرفه المفهوم تفصيلا، و أن لا يتوقّف عليه.

نعم، يتوقّف على معرفته بوجه ما إذ ما لم يحرز أنّ له مفهوما يستحيل عليه أن يطلب وجوده إذ يحتمل أن يكون مهملا فلا مفهوم له فضلا عن كونه موجودا، ثمّ إذا علم وجوده يطلب تفصيل ذلك المفهوم الموجود بالحدّ المتضمّن للجنس و الفصل، إذ ما لم يعرف وجوده يستحيل أن يسأل عن حدّه، إذ قد عرفت أنّ الحدّ إنّما هو للماهيات الموجوده، ثمّ إذا علم تفصيل ذلك المفهوم بالحدّ يسأل عن أحواله العارضه له، كدوامه و حركته و سكونه إلى غير ذلك ممّا لا يحصى، لأنّ العلم بدوام الشّىء يستدعى سبق العلم بحقيقته، ثمّ قوله: «لأنّ من لا يعرف. . .» علّه لكون مقتضى التّرتيب الطّبيعىّ ما ذكر.

عطف على «حقيقته» عطف مرادف على مرادفه، كالإنسان و البشر، إذ ليس المراد بها مطلق ما يقع فى جواب ما هو، فإنّ المعدوم أيضا له مفهوم يقال فى جواب ما الشّارحه.

إشاره إلى أنّ المراد بالماهيّه هى الماهيّه الموجوده فى نفس الأمر لا مطلق الماهيّه.

جواب عن سؤال مقدّر، تقريره أنّه لا وجه لجعل المصنّف (ما) على قسمين الشّارحيّه و الحقيقيّه، لأنّ ما الشّارحيّه بعينها هى الحقيقيّه، حيث إنّ المطلوب بها هو المطلوب بها بعد العلم بوجوده، و هذا القدر لا يكفى فى جعلها قسما برأسها، و إلّا لكانت الأقسام كثيره بأن يكون ما يطلب به شرح اسم الجوهر قسما، و ما يطلب به شرح اسم العرض قسما، و هكذا.

و حاصل الجواب: إنّ الأمر ليس كذلك، لأنّا ذكرنا أنّ المطلوب بما الشّارحه هو مجرّد بيان مفهوم اللّفظ الإجمالىّ الّذى وضع له، و بما الحقيقيّه بيان ماهيّه هذا المفهوم، أى أجزاؤه من الجنس و الفصل تفصيلا، و الأوّل أمر سهل معلوم لكلّ أحد عارف باللّغه بخلاف الثّانى،

و أمّا المعدومات فليس لها إلّا المفهومات، فلا حدود لها إلّا بحسب الاسم (۱) ، لأنّ (۲) الحدّ بحسب الذّاتّ (۳) لا يكون إلّا بعد أن يعرف أنّ الذّاتّ موجوده،

فإنّه أمر لا يمكن أن يصل أحد مغزاه إلّا من هو مرتاض فى المنطق، ألا ترى أنّ المطلوب بما الشّارحيّه فى قولنا: ما الإنسان؟ هو بيان المفهوم الإجمالىّ، فيكفى لنا أن نقول بشر، و المطلوب بما الحقيقيّه فى قولنا: ما هو الإنسان؟ هو ماهيّته التّفصيليّه من الجنس و الفصل، فلا يمكن لأحد أن يأتى بحقّ الجواب إلّا أن يكون من له كمال درايه بصناعه المنطق، فيقول: حيوان ناطق.

لا- يقال: سلّمنا أنّ الفرق بين ما هو المطلوب بما الشّارحه على نحو الإجمال، و ما هو المطلوب بما الحقيقيّه واضح، و لكن لا فرق بين ما هو المطلوب بما الشّارحه تفصيلا، و ما هو المطلوب بما الحقيقيّه، لأنّ كلّا من المطلوبين ملبّس بلباس التّفصيل.

لأنّا نقول: و إن كان الأمر كذلك، أى كلّ منهما ملبّس بلباس التّفصيل، إلّا أنّ مركز التّفصيل فيما هو المطلوب بما الحقيقيّه ذاتيّات الشّىء من الجنس و الفصل بخلاف ما هو المطلوب بما الشّارحه، فإنّ مركز التّفصيل فيه خواصّ الشّىء من الأعراض الخاصّه.

قوله: «بالجمله» متعلّق بالمفهوم و الباء للملابسه، أى المفهوم المتلبّس بالإجمال أو أنّه حال من المفهوم، أى حال كونه إجمالا، أى مجملا.

قوله: «غير قليل» أى ظاهر واضح.

أى بحسب اللّفظ، كما إذا قال من لم يعرف معنى الدّور: ما الدّور؟ فيقال فى جوابه هو توقف شىء على نفسه، أو يقال فى جواب من لم يعرف معنى الضّدّين، الضّدّان أمران وجوديّان بينهما غايه الخلاف، كالسّواد و البياض.

علّه لمفهوم الحصر، أى ليس لها حدود بحسب الحقيقه.

أى بحسب الحقيقه، و الأولى أن يقول: فلا تعريف لها إلّا بحسب الاسم، لأنّ الحدّ ما كان بالذّاتيّات، و لا ذاتيّات لها، لأنّ الذّات عباره عن الحقيقه، و هى الماهيّه الموجوده.

حتّى (۱) أنّ ما يوضع فى أوّل التّعاليم من حدود الأشياء الّتى يبرهن عليها فى أثناء التّعاليم (۲) ، إنّما هى حدود اسميّه، ثمّ إذا برهن عليها و أثبت وجودها. صارت تلك الحدود (۳) بعينها حدودا حقيقيّه، و جميع ذلك مذكور فى الشّفاء (۴)

غايه لقوله:

«لأنّ الحدّ بحسب الذّاتّ لا يكون إلاّ بعد. . .» ، و حاصل كلامه أنّ الحدّ الاسمىّ قد ينقلب حقيقيّا، فإنّ الواضع إذا تعقّل نفس حقيقه شىء كحقيقه الإنسان مثلا- أى الحيوان النّاطق، و وضع اللّفظ بإزائها، فقبل العلم بوجود تلك الحقيقه يكون تعريف الإنسان بالحيوان النّاطق تعريفا اسميّا، فإذا قال أحد لا يعرف الإنسان و لا وجوده: ما الإنسان؟

فقيل فى جوابه:

حيوان ناطق، كان التّعريف اسميّا، أمّا لو قال: ما الإنسان بعد ما عرف وجوده فى الخارج طالبا بيان حقيقته التّفصيليّه، كان الحدّ حقيقيّا، فإذا يمكن أن يكون جواب واحد حدّا بحسب الحقيقه بالإضافه إلى شخص و حدّا اسميّا بالقياس إلى شخص آخر أو حدّا حقيقيّا و اسميّا بالنّسبه إلى شخص واحد باعتبار الزّمانين.

قوله:

«التّعاليم» جمع التّعليم، المراد به التّراجم كالفصول و أبواب الكتاب، و قيل المراد بالتّعاليم الرّياضيات بأقسامها الأربعه، أعنى إلهيّات و الهندسه و الحساب و الموسيقى سمّيت بالتّعاليم، لأنّ الحكماء كانوا يعلّمونها صبيانهم أوّلا.

أى التّعاريف.

أى كتاب لابن سينا، و علم من كلامه: أنّ الجواب الواحد يجوز أن يكون حدّا بحسب الاسم، و بحسب الذّاتّ بالقياس إلى شخصين أو بالقياس إلى شخص واحد فى وقتين، كما عرفت.

هذا تمام الكلام فى الجزء الثّانى، ويليه الجزء الثّالث، إن شاء اللّه.

الفهرست

ص :۴۰۹

الأمثله على الالتفات ٥٧

وجه الالتفات ٦١

الأسلوب الحكيم ۶۴

من خلاف مقتضى الظّاهر تلقّى المخاطب بغير ما يترقّب ۶۵

أو السّائل بغير ما يتطلّب ۶۷

و من خلاف مقتضى الظّاهر التّعبير عن المستقبل بلفظ الماضى ۷۰

و من خلاف مقتضى الظّاهر القلب ۷۱

الآراء فى القلب ۷۲

أحوال المسند ۷۴

أمّا تركه ۷۴

قرينه الحذف إمّا محقّقه ۸۴

أو مقدّره ۸۶

وجه ترجيح المبنىّ للمفعول على المبنىّ للفاعل فى قوله: «ليبك يزيد»۸۷

و أمّا ذكره ۹۰

و أمّا إفراده ۹۲

وجه تعسّر ضبط المسند السّببىّ ۹۵

و أمّا كونه فعلا ۹۸

و أمّا كونه اسما ۱۰۳

و أمّا تقييد الفعل بمفعول ۱۰۶

و أمّا ترك تقييد الفعل ۱۰۹

و أمّا تقييد الفعل بالشّرط ۱۱۰

التّنافی بین کلامی العلاّمه و الشّارح فی الشّرط و الجزاء ۱۱۳

الفرق بین مذهبی أهل العربیّه و أهل المیزان فی الشّرط ۱۱۴

الفرق بین إن و إذا ۱۱۵

استعمالات إن ۱۲۰

التّغلیب ۱۲۸

وجه استعمال جملتی إن و إذا فعلیّه استقبالیّه ۱۳۱

نکته العدول عن استقبالیّه جملتی إن و إذا إلی غیرها ۱۳۷

کلام السّکّاکی فی إبراز غیر الحاصل فی معرض الحاصل ۱۴۳

إمّا للتّعریض ۱۴۳

وجه حسن التّعریض ۱۴۸

اعتراض ابن الحاجب علی المشهور ۱۵۱

ردّ الاعتراض ۱۵۴

رأی المنطقیّین فی إن و لو ۱۵۹

الفرق بین مذهب المنطقیّین و مذهب أهل العربیّه ۱۶۰

رأی المبرّد حول لو ۱۶۴

استعمالات لو ۱۶۵

و أمّا تنکیر المسند ۱۸۲

و أمّا تخصیص المسند ۱۸۴

و أمّا تعریف المسند ۱۸۷

وجه التّوفیق بین المتن و الإیضاح فی وضع تعریف الإضافه ۱۹۱

الضّابط فی تقدیم المعرفتین ۱۹۳

تعریف الجنس ۱۹۷

قول الرّازی فی: زید المنطلق ۲۰۳

و أمّا کون المسند جمله ۲۰۵

تعریف السّکّاکی للمسند السّببیّ ۲۰۶

الاعتراض على تعريف السّكّاكى ۲۱۰

رأى الشّيخ عبد القاهر فى المسند السّببى ۲۱۱

الإيراد على كلام المصنّف فى الإتيان بالمسند جمله ۲۱۳

كون الجمله ظرفيّه ۲۱۵

و أمّا تأخير المسند و تقديمه ۲۱۸

التّحقيق حول لا فيها غول ۲۲۰

ص :۴۱۱

التّحقيق حول لا ريب فيها ٢٢۴

تقديم المسند للتّنبيه على أنّه من أوّل الأمر خبر لا نعت ٢٢۵

أو للتّفاؤل ٢٢٧

أو للتّشويق إلى ذكر المسند إليه ٢٢٨

كثير ممّا ذكر فى البابين غير مختصّ بهما ٢٢٩

أحوال متعلّقات الفعل ٢٣٣

الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل ٢٣۴

الغرض من ذكر الفعل مجرّدا عن المفعول ٢٣٧

تنزيل المتعدّى منزله اللّازم ضربان ٢۴٠

قول السّكّاكى فى إفاده اللّام الاستغراق ٢۴٢

جعل الفعل مطلقا ٢۴٩

حذف المفعول ٢۵۵

إمّا للبيان بعد الإبهام ٢۵۵

و إمّا لدفع توهّم إراده غير المراد ٢۶٧

و إمّا لأنّه أريد ذكر المفعول ثانيا ٢٧٠

و إمّا للتّعميم ٢٧٣

و إمّا لمجرّد الاختصار ٢٧۴

و إمّا لاستهجان ذكره ٢٧٨

تقديم المفعول و نحوه ٢٧٩

لردّ الخطأ فى التّعيين ٢٧٩

الكلام فی نحو: زید عرفته ۲۸۳

الكلام فی قوله تعالی: و أما ثمود فهديناهم ۲۸۴

التّخصيص لازم للتّقديم غالبا ۲۸۶

الكلام فی قوله تعالی: اقرأ باسم ربک ۲۹۱

تقديم بعض المعمولات على بعض ۲۹۳

لأنّ ذكره أهمّ ۲۹۳

أو لأنّ فى التّأخير إخلالا ببيان المعنى ۲۹۵

أو لأنّ فى التّأخير إخلالا بالتّناسب ۲۹۷

باب القصر ۲۹۸

أقسام القصر ۲۹۸

أنواع القصر مطلقا ۳۰۰

المراد بالصّفه ۳۰۱

قصر الموصوف على الصّفه من الحقيقىّ ۳۰۳

قصر الصّفه على الموصوف من الحقيقىّ ۳۰۴

الفرق بين القصر الحقيقىّ و الإضافى و القصر الادّعائى ۳۰۶

قصر الموصوف على الصّفه من غير الحقيقىّ ۳۰۷

قصر الصّفه على الموصوف من غير الحقيقىّ ۳۰۷

أقسام القصرين معا ۳۱۰

قصر الإفراد ۳۱۱

قصر القلب ۳۱۲

قصر التّعيين ۳۱۳

شرط قصر الإفراد ۳۱۴

شرط قصر القلب ۳۱۵

الاعتراض على هذا الشّرط ۳۱۵

شرط قصر التّعيين ۳۱۸

طرق القصر ۳۱۹

منها العطف ۳۱۹

و منها النّفی و الاستثناء ۳۲۳

و منها إنّما ۳۲۴

سبب إفاده إنّما القصر ۳۲۶

القراءات المختلفه فی قوله تعالی: إنما حرم علیکم المیته ۳۲۶

قول النّحاه فی إنّما ۳۳۰

و منها التّقديم ٣٣٤

الاختلاف بين وجوه القصر ٣٣٥

عند اجتماع طرفين أو أكثر إلى أيّهما ينسب إفاده القصر ٣٤٣

شرط اجتماع النّفى بلا العاطفه مع إنّما عند السّكّاكى ٣٤٤

رأى الشّيخ عبد القاهر فى اجتماع النّفى بلا العاطفه مع إنّما ٣٤٦

قد ينزّل المعلوم منزله المجهول لاعتبار مناسب ٣٤٨

قد ينزّل المجهول منزله المعلوم لادّعاء ظهوره ٣٥٤

مزيّه إنّما على العطف ٣٥٦

أحسن مواقع إنّما التّعريض ٣٥٧

وقوع القصر بين الفعل و الفاعل و غيرهما ٣٥٨

موقع المقصور عليه إذا كان القصر بطريق إلاّ ٣٥٩

تقديم المقصور عليه و أداه الاستثناء على المقصور ٣٦٠

وجه الحصر فى جميع صور الحصر ٣٦٣

لا يجوز تقديم المقصور عليه بإنّما على غيره ٣٦٥

الباب السّادس الإنشاء ٣٦٧

الإنشاء إن كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب ٣٧٠

أنواع الإنشاء ٣٧١

منها التّمنّى ٣٧١

قد يتمنّى بلو ٣٧٤

قول السّكّاكى فى حروف التّنديم و التّحضيض ٣٧٥

قد يتمنّى بلعلّ ۳۸۰

منها الاستفهام ۳۸۱

استعمالات الهمزه ۳۸۲

استعمالات هل ۳۸۶

وجه جعل السّكّاكى قبح هل رجل عرف ۳۸۹

تعليل الآخرين قبح هل رجل عرف ۳۹۰

الكلام حول قوله تعالى: فهل أنتم شاكرون ۳۹۹

أقسام هل ۴۰۲

استعمالات ما ۴۰۴

الفهرس ۴۰۹

ص :۴۱۵

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم

هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ۹

المقدمة:

تأسّس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ۱۴۲۶ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلة المراكز القائمة بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثرها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقدم المؤسسة مجاناً مجموعة الكترونية من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها.

وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدة على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبيّ عليهم السلام

تحفيز الناس خصوصا الشباب على دراسة أدقّ في المسائل الدينية

تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب

الخدمة للباحثين والمحققين في الحوازت العلمية والجامعات

توسيع عام لفكرة المطالعة

تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات الكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية

إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة

الاجتنباب عن الروتينية وتكرار المحاولات السابقة

العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ فى نشر المعلومات

من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات فى مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما فى الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمية الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسک kiosk، الرسالة القصيرة ((sms

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

١.JAVA

٢.ANDROID

٣.EPUB

٤.CHM

٥.PDF

٦.HTML

٧.CHM

٨.GHB

إعداد ۴ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمية ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

١.ANDROID

٢.IOS

٣.WINDOWS PHONE

٤.WINDOWS

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتّاب وكل من قدّم لنا المساعدة فی تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزی

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده ای، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم ۱۲۹، الطبقة الأولی.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكترونی : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزی ۰۳۱۳۴۴۹۰۱۲۵

هاتف المكتب فی طهران ۸۸۳۱۸۷۲۲ ـ ۰۲۱

قسم البيع ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹شؤون المستخدمين ۰۹۱۳۲۰۰۰۱۰۹.

مرکز القائمیة للبحوث والتخریبات الکمبیوتریة
اصبهان
www
للحصول على المکتبات الخاصه الاخری
ارجعوا الی عنوان المرکز من فضلکم
www.Ghaemiyeh.com
www.Ghaemiyeh.net
www.Ghaemiyeh.org
www.Ghaemiyeh.ir
و للایصاء من فضلکم
۰۹۱۳ ۲۰۰۰ ۱۰۹